

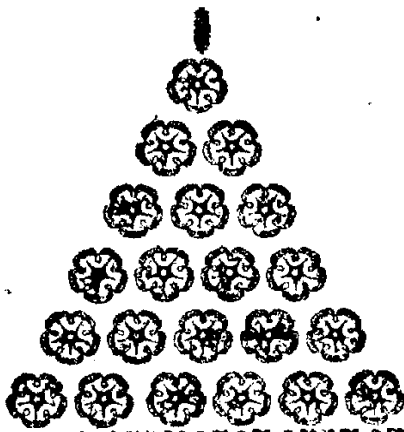
الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ محمد
عبادة العدوي على شذور الذهب
لسيدويه زمانه أبي محمد عبد الله
ابن هشام الانصاري
رحمهما الله
ونفع بهما
آمين

﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية الشيخ عباد على الشذور ﴾

حكيمة	
الثالث من الرفوعات المتبدأ	٢
الرابع خبر المتبدأ	٩
الخامس اسم كان وأخواتها	١٠
السادس اسم أفعال المقاربة	١٨
السابع اسم ما حمل على ليس	٢٢
الثامن خبر إن وأخواتها	٣١
التاسع خبر لا التي لا يس	٣٩
العاشر من الرفوعات وهو خاتمة الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم	٤٢
باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به	٤٥
ومنه المنادى	٤٩
الثاني من المنصوبات المفعول المطلق	٥٥
الثالث من المنصوبات المفعول له	٥٩
الرابع من المنصوبات المفعول فيه	٦٢
الخامس المفعول معه	٦٩
السادس من المنصوبات المشبهة بالمفعول به	٧٤
السابع من المنصوبات الحال	٧٤
الثامن من المنصوبات التمييز	٨٥
التاسع من المنصوبات المستثنى بليس الخ	٩٢
العاشر من المنصوبات خبر كان وأخواتها الى آخر المنصوبات	١٠٢
نواصب الفعل	١١٤
باب الجر ورات ثلاثة أحدها الجرور بالحرف الخ	١٤٨
الثاني من أنواع الجرور وبالاضافة	١٥٦
الثالث من أنواع الجرور ورات الجرور للعبارة	١٦٣
باب الجرورات	١٦٦
باب في عمل الفعل	١٨٦
باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة أحدها المصدر الخ	٢١٠

الثاني اسم الفاعل	٢١٦
الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة	٢٢٠
الرابع اسم المفعول	٢٢٢
الخامس الصفة المشبهة	٢٢٢
السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل	٢٢٧
السابع والثامن من الاسماء العاملة عمل الفعل الظرف والمجزوء المعتمدان	٢٣٤
التاسع اسم المصدر	٢٣٥
العاشر من الاسماء التي تعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو خاتمتها	٢٣٧
باب التنازع	٢٤٧
باب الاشتغال	٢٤٥
باب التوابع وهي خمسة أحدها التوكيد	٢٥٩
الثاني من التوابع النعت	٢٦٣
الثالث من التوابع عطف البيان	٢٦٧
الرابع من التوابع التبديل	٢٧١
الخامس من التوابع عطف النسق	٢٧٦
فصل في تابع المنادى	٢٨٣
باب موانع الصرف	٢٨٦
باب العدد	٢٩٦

﴿تمت الفهرست﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

التاسعة من المرفوعات المبتدأ

أعلم أن المشهور عند النحاة التعبير بالبدا أو الخبر وسيدو به يقول المبنى والمبنى عليه والمناطقة يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعاني يقولون المسند والمسند اليه واعلم ان الخبر ملازم للبدا او قدبو جدم مبتدأ بدون خبر نحو أقام الزيدان ونحو أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى كل رجل يقول ذلك وانه قول صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على تثنيته ووجهه نحو أقل رجلين بقولان ذلك وأقل رجال يقولون ذلك وقيل ان يقول خبر انتهى مدابغى وقوله التاسعة أى يجعل المصنف له ثالثاً أى ان المصنف رأى ان اللائق بهذا النوع أن تكون مرتبة ثالثة والا فمرفوعات لا ترتيب بينها حتى يكون هذا ثالثاً (قوله وهو المجرد) أى الاسم المجرد دخلاً لما قاله فى الشرح والاسم يشمل المصريح والمثول ويصح أن يقدر اللفظ واللفظ يشمل الاسم والفعل وسماى ان الفعل وان دخل فى المجرد لانه يخرج بقوله مخبراً عنه الخ فتنه دبر اللفظ صحيح أيضاً كتنه دبر الاسم فن منسج تقدير اللفظ أوتة دبر الاسم فكلامه لا يسلم واعلم ان المصريح لغة الخالص من كل شئ واصطلاحاً الاسم الظاهر الذى لا يحتاج فى كونه اسماً الى تأويل والمثول لغة اسم مفعول من أول الحديث اذا فسره واصطلاحاً خلاف المصريح وليس المراد بالمصريح ما قابل الكناية والمثول ما قابل الظاهر فان ذلك اصطلاح أهل الاصول ثم شمول الاسم للمصريح والمثول من باب المجازاتك وهو رأ والحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذها فى التعريف (قوله المجرد) أى الخالى ان قيل التجرد

ثم قلت التاسعة المبتدأ وهو المجرد

من العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما في زيد مجرد عن ثيابه ولم يوجد في
المبتدأ عامل قط قلنا قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولنا لله في ضيق فم البئر
ووسع أسفله أو سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل
من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر وعكسه وإنما المراد الانشاء على هذه الصفة
اه من شراح الازهرية وقوله المجرد أى من حيث رفعه بالابتداء فلا يردت
اسم لا والعطف على محل اسم ان بالرفع (قوله عن العوامل اللفظية) قيد بذلك
لان المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوي بل من اللفظي فقط انتهى سنوفاً على
الازهرية واللفظية نسبة للفظ من نسبة الجزئى للكلى قال الفيتي كان ينبغي
أن يقول غير الزائدة وشبهها أى لم يدخل بحسبك درهم وقوله * لعل أبى المغوار
منك قريب * والمجروح برب نحو رب رجل صالح اقيمه ولولاك لكان كذا ولولا
لكان كذا فان المجروح في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله في المعنى
مع انه ليس مجردا عن العوامل غير الزائدة ويحاجب بأن ال في العوامل للكامل أى
العوامل الكاملة في العمل التي عملها طريق الاصله فتخرج الزائدة وشبهها
والزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها وشبهها التي لا يكون دخولها في
الكلام كخروجها وانما تشبهها في عدم اتعلقي بشئ فالزائدة لا تغير المعنى وشبهها
بغير المعنى (قوله العوامل) ظاهره أنه يكون مبتدأ وان اتين بعامل أو عاملين
والمعنى كذلك وجوابه ان ال للجنس مع ملاحظة الكمال كما تقدم أو انه من مقابلة
الجمع بالجمع فان المجرد جمع في المعنى ويقابله العوامل وهو جمع في اللفظ فكانه
قال كل اسم مجرد عن كل عامل لفظي (قوله مخبراً عنه) خرجت الاعداد المرودة
نحو واحد اثنان فانها ليست مخبراً عنها وان تجردت عن العوامل اللفظية اجماعاً
وخرج اسماء الافعال كترال ودراله اذ ليست مخبراً عنها وان تجردت عن
العوامل على الصحيح ودخل نحو قائم أبواه زيد فانه وان كان وصفاً لافعال اسم وهو
أبواه لكنه لا يكتفي به بل زيد مبتدأ وقائم خبر وأبواه فاعله والفائدة لا تحصل بقائم
مع المرفوع بعده لاسيما على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المنوطة عليه حصول
الفائدة لان الفصد الاخبار عن زيد بقيام أبويه وخرج الفعل المضارع على القول
بأن رافعه التجرد وهو الصحيح فانه ليس مخبراً عنه ولا يقال انه خرج بالاسم لان
المصنف لم يذ كر الاسم **بالتبدي** ان أراد بقوله مخبراً عنه مندا اليه على وجه
الاخبار خرج عن الحد مثل هل زيد قائم وان أراد به مجعولاً له خبر لزم الدور فانه
أخذ المبتدأ فيما يأتي في تعريف الخبر به (قوله أو وصفاً) عطف على
مخبراً عنه كأنه قال وهو المجرد الخ حال كونه مخبراً عنه أرحال كونه وصفاً الخ فان

عن العوامل اللفظية مخبراً
عنه أو وصفاً

الخبر عنه والوصف نفس المبتدأ والخبر (قوله مخبراً عنه أو وصفاً) مقتضاه حصر
المبتدأ في القسمين ويرد عليه أقل رجل يقول كذا ويجاب بأن هذا التعريف للمبتدأ
بحسب الكثير الغالب المشهور والاقولنا أقل الخ ليس من القسم الاوّل لانه
لا خبر له لا ثابتاً ولا محذوفاً لان يقول نعمت لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في
تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين بقوله لان كذا وأقل رجال يقولون كذا ولا من القسم
الثاني لانه لا فاعل له الا أن يقال المراد بالخبر ما تحصل به الفائدة فيدخل ذلك في
القسم الاوّل فان الفائدة هنا حاصله لانهم أجروه مجرى أقل رجل يقول كذا ومثل
أقل رجل الخ بقرة تكلمت فالصفة أغنت عن الخبر ويحتمل أن يكون جملة تكلمت
خبراً عن بقرة والمستوع للادب راء التعجب فيكون من القسم الاوّل * فائدة *
حكى انه ورد بعض علماء العجم على مصر فقال ما رأيت من يعرف المبتدأ الذي
لا خبر له فأجاب بعض الظرفاء بقوله أقل رجل يقول ذلك وما يقرب من ذلك ان
بعض الاعاجم أيضاً قال ايضاً المصيرين لم أجدي في القرآن الخبر الموطئ للاخبار
بالجملة فأجاب بقوله بل أنتم قوم تجهلون فكان فيها جوابه والتبكيته عليه (قوله
أو وصفاً) فهم منه ان الاسم الجرد الواقع في القسم الاوّل مقابل الوصف فيكون
جامداً ويرد عليه لا نولك أن تفعل كذا فانه ليس من القسم الاوّل لانه قد عمل الرفع
والقسم الاوّل لا يعمل لانه جامد ولا من القسم الثاني لان الوصف ما دل على حدث
وصاحب وهو ما اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو فاعل تفضيل أو أمثلة المبالغة
ولا نولك ليس واحداً منها ويجب بانه من القسم الثاني ويدهم في الوصف بكونه
حقيقة أو حكماً ولا نولك في معنى لا مملوك أن تفعل كذا أي لا ينبغي لك أن تفعل كذا
وما تدم للمصنف من ان الوصف لا يكون مؤقلاً أي من ان والفعل فلا ينافي
هذا فتأمل (قوله رافعاً لما كتفي به) شرط في صحة وقوع الوصف مبتدأ وقوله لما كتفي
به اسم مفعول وبه نائب الفاعل أي لما كتفي به في حصول الفائدة سواء كان اسماً
ظاهراً أو ضميراً متصلاً ولا يجوز أن يرفع ضميراً متصلاً فهو محصور في قسمين
ويستثنى من الضمير المتصل سورتان الاولى اذا كان الوصف مفعولاً على وصف
قوله رافعاً لما كتفي به نحو أقائم زيداً ذهب فان ذهب مبتدأ العطفه على قائم وفيه
ضمير مستتر سد الخبر والثمانية اذا تنازع وصفان في مرفوع وأعملت
أحدهما وأضمرت في الآخر مرفوعه نحو أقائم أم راحل زيد فانك اذا عملت الاوّل
على طريقة الكوفيين وأضمرت في الثاني مرفوعه أعربت راحل مبتدأ العطفه
على المبتدأ الذي هو قائم والضمير المستتر فيه العائد على زيد فاعل سد مسد الخبر
وان عملت الثاني على طريقة البصريين وأضمرت في الاوّل مرفوعه أعربت

رافعاً لما كتفي به

قائم مبتدأ والضمير المستتر فيه العائد الى زيد فاعل سدد مد الخبر وأعربت
 راحل مبتدأ وزيد فاعل سدد مد الخبر وأما الضمير البارز المتصل فلا يوجد
 في الاسماء بل في الافعال وقول المصنف في التشرح وفيه مرد على الكوفيين
 الخ فيه نظر لان خلافهم انما هو في الضمير المتصل اذا اتصل باوصف وأما
 المستتر في مسألة التنازع أو العطب كما سبق فيتمفقان على وقوع المستتر فاعلا سدد
 مد الخبر ومقاد قوله وأوجبوا أن يكون ظاهرا فيبدأ بهم ممنعون المستتر
 فتأمل الآن يريد بالظاهر ما قبل البارز المتصل (قوله فالأول) أي الاسم
 المجرد عن العوامل اللفظية (قوله كزيد قائم) الغرض منه التمثيل للمبتدأ
 وانما أتى بالخبر لانه لا يتضح المبتدأ الابه ولانه لا قال مخبرا عنه كان فاعلا قال له
 ما مثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه فقال كزيد قائم (قوله وهل
 من خالق الخ) قال البرماوى أشار به الى أن المبتدأ قد يكون فيه حرف جر زائد
 ولا يقدح ذلك في كونه مجردا والتقدير هل خالق بدليل انك لو اتبعت مثل ذلك جاز
 فيه الرفع نحو هل من أحد تطريف عندك وبيد ان تعلم ان قوله المجرد عن العوامل
 اللفظية أراد غير الزائدة نعم كان ينبغي للمصنف أن يجعل هذا المثال للوصف
 المكتفى برفوعه ويمثل للنوع الاول بحسب درهم وبقوله ما لكم من الله غير
 اذا لم يثوق الله بعبود اه وقال الحفيد اشعر تمثيل المصنف بما مر ان العوامل
 اللفظية الزائدة لا يدخل الاعلى النوع الاول دون الثاني فوه صرح هو وغيره وعمل
 ذلك بأنه في معنى الفعل وحرف الجر لا يدخل على الفعل وبذلك رد عمل الزمخشري
 في اعرابه هل من خالق غير الله مبتدأ وفعلا أغنى عن الخبر وصوب كونه من باب
 المبتدأ والخبر انتهى كلامه وعليه فقوله وهل من خالق غير الله مثال للمجرور بحرف
 زائد وهل حرف استفهام ومن صلة وخالق مبتدأ وغير الله نهته باعتبار محله
 والخبر محذوف تقديره اكم (قوله نفى أو استفهام) أي تقدم نفى أو استفهام ولا
 تقع الاسماء بعد أدوات النهى ولا بعد أدوات الدعاء وهذا شرط في نفيه ما يكتب به
 في ابتدائه والقاعدة ان شرط الشرط شرط في ابتدائه وفي الاستفهام
 شرط في الابتدائية بواسطة وقيل ان تقدم النفي شرط في ابتدائية بدون واسطة
 (فائدة) ذكر بعضهم ان النفي هنا قد يكون بالفعل نحو ليس قائم الزيدان
 وفيه مساحقة فان الكلام في المبتدأ أو قائم ليس مبتدأ بل اسم ليس والزيدان
 فاعل أغنى عن خبره انص على ذلك غير واحد وهو غير ظاهر ومذاهب في ذلك
 ما للجازية كما قاله ابن مالك وغيره نحو قائم الزيدان وعدى العصام هذا الحكم
 الى لا التي لنفي الجنس وخرج عليه ما يقع في كلام العلماء من قولهم لا جاز أن يكون

فالأول كزيد قائم وأن
 تصوموا خير لكم وهل
 من خالق غير الله والثاني
 شرط نفى أو استفهام

نوعان مبتدأ له خبر وهو
 الغالب ومبتدأ ليس له خبر
 ولكن له مرفوع يعنى عن
 الخبر ويشترك النوعان في
 أمرين أحدهما انهما
 مجردان عن العوامل
 اللفظية والثاني انهما
 عاملا معا وهو الابتداء
 وتعنى به كونهما على هذه
 الصورة من الخبر بالاستناد
 ويفترقان في أمرين أحدهما
 ان المبتدأ الذى له خبر يكون
 اسما صريحا نحو الله ربنا
 ومحمد نبينا أو قولا بالاسم
 نحو وأن تصوموا خيراكم
 أى وصيامكم خيراكم
 ومثله قولهم تسمع بالأيدي
 خبر من ان تراه ولذلك قلت
 المجرى ولم أقل الاسم المجرد
 ولا يكون المبتدأ المستغنى
 عن الخبر في تاويل الاسم
 البتة بل ولا كل اسم بل اسما
 هو صفة نحو أقام الزيدان
 وما ضرب العمران
 والثاني ان المبتدأ الذى له
 خبر لا يحتاج إلى شئ يعتمد
 عليه والمبتدأ المستغنى عن
 الخبر لا بد أن يعتمد على شئ
 أو استفهام كما مثلنا وكقوله
 خليلي ما واف بهدى أنما*

كذا (قوله نحو أقام الخ) أف ونشر مشوش وقوله العمران يحتمل تنبيه عمرو
 بفتح العين على ما هو الظاهر ويحتمل انه تنبيه عمر بضم العين اذا صحح جواز
 تنبيه المعدول (قوله وهو الغالب) أى الكثير (قوله يعنى عن الخبر) أى
 في حصول الفائدة وليس المراد أن هناك خبرا حذف وأقيم هذا مقامه (قوله
 وتعنى به) أى بالابتداء (قوله للاسناد) أى اسناد غيره اليه في القسم الاوّل
 أو اسناده الى غيره في القسم الثاني (قوله وأن تصوموا خيرا) مبتدأ وخبر (قوله
 تسمع) مبتدأ وهو في تاويل سماعك والفرق بينهما ان السبب في الثاني شاذ
 وفي الاوّل مطرد لان السبب بدون وجود سبب شاذ الا في باب التسوية ويحتمل
 ان تسمع مبتدأ أو يبدئه الخبر فهو اسم مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره
 منع من ظهورها بسورة المضارع (قوله ولذلك قلت الخ) أى لان الاسم حقيقته في
 الصريح ولا يصرف عند الاطلاق الا اليه (قوله بل ولا كل اسم الخ) أى
 بل ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر كل اسم (قوله خليلي ما واف الخ) هو من
 الطويل خليلي منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأدغمت ياء التكلم في ياء
 التنبيه وحذفت اللام للتخفيف والنون اللازمة للاضافة وما نافية وواف مبتدأ
 وحذفت منه الضمة استئقالا وعوض التنوين عن الياء وأنما فاعل سد مسد الخبر
 وبهedy متعلق بواف واذا شرطية ولم تكن واجزم ومجزوم وعلامة الجزم حذف
 النون ولي خبر تكون وعلى حرف جر ومن موصولة مجرورة بها وأقطع صلتها
 والعائد محذوف أى على الذى أقطع من قطع أخاه وقاطعه أى هجره المعنى
 باصاحباى ما أنتما وافيان بهدى ومجئتي اذا لم تكن ولا جلى على من أقطعه
 وأهجره والشاهد في أنما فانه فاعل سد مسد الخبر لا اعتماد على التثني واختلاف
 هل التثني شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أحدهما
 الثاني (قوله أقام قوم سلى الخ) من البسيط والهجرة للاستفهام
 وقاطن من قطن بالمكان أقام به وهو مبتدأ وقوم فاعل سد مسد الخبر سلى علم
 امرأة مضاف اليه أم حرف عطف نون وفاعل قطنا بفتحة تين ويجوز تسكين العين
 سد مسد رظن يظن بالفتح فهم ما اذا سار وهو مفعول وان حرف شرط ويطعنوا
 فاعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وانما رابطة ويجيب خبر مقدم
 وعيش مبتدأ مؤخر ومن موصولة مضاف اليه وقطنا فاعل وقاطن صلة الموصول
 والالف للاطلاق والشاهد في قوله سلى فانه فاعل سد مسد الخبر لا اعتماد
 على الاستفهام والمعنى هل قوم سلى التي هى المحبوبة مقبوضون أم نون والرحيل فان

نوه
 اذا لم تكن تولى على من أقطع * وكقوله * أقاطن قوم سلى أم نون واطعنا * ان يظن وافتح عيش
 من قطنا * وتولى رافع المكنى به أعم من أن يكون ذلك الرفوع اسما ظاهرا كقوم سلى في البيت الثاني أرضميرا

متفصلا كأنه في البيت
 الاوّل وفيه ردة على الكوفيين
 والزنجشري وابن الحاجب
 اذاً وجبوا أن يكون المرفوع
 ظاهراً وأرجبوا في قوله
 تعالى أراغب أنت أن يكون
 محمولاً على التقديم والتأخير
 وذلك لا يمكنهم في البيت إذ
 لا يخبر عن المتنى بالشرط وأهم
 من أن يكون ذلك المرفوع
 فاعلاً ككافي البيتين أو نائباً
 عن الفاعل كما في قوله أو
 مضروب الزيدان وخرج
 عن قولي مكتفي به نحو أقام
 أبواً زيداً فليس لك أن تعرب
 أقام مبتدأ وأبواً فاعلاً
 أغنى عن الخبر لأنه لا يتم به
 الكلام بل زيد مبتدأ وأقام
 خبر مقدم وأبواً فاعل به ثم
 قلت لا يتبدأ بذكر
 إلا ان عمت نحو ما رجل في
 الدار وأخصت نحو ما رجل
 صالح جاءني وعلماؤا بعد
 مؤن خبري وأقول
 الاصل في المبتدأ أن يكون
 معرفة ولا يكون تذكراً إلا
 في مواضع خاصة تتبعها بعض
 المتأخرين وأنها التي نيف
 وثلاثين

تقوله فيش من يقيم بعدهم ويتخلف عنهم يكون عجيباً (قوله اذاً وجبوا أن يكون
 المرفوع ظاهراً) وأجاب في التصريح بأن المراد بالظاهر ما قبل المسئلة ترقياً في
 المعنى وما يقطع به على بطلان مذهبه أي الكوفيين الآية وقول الشاعر خليل
 الخ فان القول بأن الضمير فيها مبتدأ كما زعم الزنجشري مؤد إلى فصل العامل
 من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد إلى الاخبار عن الاثنين بالواحد
 وبه ظهر فساد قول التصريح المراد بالظاهر غير المستتر لأنه يشمل المرفوع
 مع انهم خالفوا فيه تأمل وبكلام المعنى تعلم ان قول الشارح وذلك لا يمكنهم
 في البيت أي ولا في الآية أيضاً ومن كلام الشارح هـ: أي أخذ الرد على التصريح
 لانهم أوجبوا التقديم والتأخير في البارز فلواريد بالظاهر ما قبل المستتر لشم
 البارز مع انهم يخافون فيه بدليل حمل الآية على التقديم والتأخير فتأمل (قوله
 ولا يتبدأ بذكر) أي لا يجوز ذلك لان التكرار المحضة مجهولة ولا يصح الحكم
 على مجهول فلا يصح وقوعها مبتدأ الذي هو محكوم عليه (قوله إلا ان عمت) أي
 لان التكرار اذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبه المرفوع بالجنسية
 واذا عمت كانت بمنزلة علم الشخص وقوله إلا ان عمت أو عمت وأما قولك تارة
 خبر من جرادة فقصور على السماع وقوله إلا ان عمت أي بنفسها أو غيرها وكذا
 قوله ان عمت ومعنى عمت أفادت العموم الشمولي وهو تناول جميع الافراد دفعة
 واحدة لا انعم والبدلي وهو تناول الافراد واحداً بعد واحد فعمومها مظنة
 صحة الابتداء بالتكرار وكذا خصوصها المادة الفيشي (قوله وعلماؤا بعد الخ)
 وقيل المرفوع لام الابتداء وقوله وعلماؤا أي ويخرج على العموم والمخصوص
 قوله تعالى وابعدهم الخ فاعلمهم وممن حيث انه لم يرد فرد معين من أفراد المؤمنين
 والمخصوص من جهة الوصف بمؤمن وأنت خير بان جعل عمت من العموم الشمولي
 فيه نظراً لانه تذكراً في سياق الاثبات وحينئذ فلا يعجز بل المراد منها الفرد المهم
 وحينئذ فاقاله الفيشي من ان المراد العموم الشمولي فيه نظر ثم بعد كتمى هذا
 رأيت الطبلاوي قال ولا فرق بين العموم الشمولي أو البدلي كالتكرار في سياق
 الاستفهام غير الانكاري لا يقال يلزم عليه صحة الابتداء بالتكرار المحضة لان
 عمومها بدلي لانه قول ذالم توههم بخلافه بعد الاستفهام فحقق وقال البرماوي
 قوله وعلماؤا أي وعلى انحصار المرفوع في التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها
 اليها مع الابتداء في قوله تعالى ولعبده مؤمن الخ لما في ذلك من التخصيص بالوصف
 هذا ما ظهر لي (قوله بعض المتأخرين) وهو ابن عقيل وقوله وأنها أي بلغها غاية
 وهو نيف وثلاثون وانيف ما زاد على العدة وقد بلغها ابن عقيل ستاً وثلاثين

جوابه وقيل هما معا وصحح في المغني الا قول وقوله ما رجل الح ما هنا مهمله ولم يبال
المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قريبة على افعالها* (قوله ثم قلت الرابع
خبره) أي خبر المبتدأ ونحوها هذا الاسم على انه مناط الفائدة حتى كان الخبر
الذي هو كلام احتمال الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله
مع مبتدأ بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لان الم يحصل بها
الفائدة مع مبتدأ وما بعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ما تحصل به
الفائدة مع مبتدأ الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس
أجيب بأن المراد منه الخبر الغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو الذارحارة
مما هو معلوم ضرورة ونحو شعري شعري مما المبتدأ فيه عين الخبر أجيب صدقه
على الا قول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو
شعري الذي تعده قال بعض التعريف منتقض بنحو قائم من قولك زيد أبوه قائم
اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدأه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المقدر
الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد (تنبيه) لم يجمع المصنف
بين المبتدأ والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستثنى وقول الفيتشي
جميع المصنف بين المبتدأ والخبر لتلازمها غالبا ومن غير الغائب ان يذكر المبتدأ
ويخذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغائب أيضا وجود مبتدأ بدون
خبر وما قاله الفيتشي غير ظاهر لانها المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو
ما تحصل الخ تعريف للخبر ان وجد والا فبوجود مبتدأ بدون خبر كما تقدم لك (قوله
ما تحصل به الفائدة) أي حصولا قاصدا أو ليا لخرج نعت الخبر نحو هو هذا رجل
عاقل (قوله مع مبتدأ) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة
مع الفاعل أو نائبه كقائم الزيدان وما مرفوع وبالعمران انتهى كلام الفيتشي
والاحسن ما قاله الحفيد من انه خرج به بقية المرفوعات ما عدا مرفوع الوصف
وحيث قد قول السارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف
ولو قال المرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل
الآن يقال انه منس على قول الزمخشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا
يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بنى ولذلك يقل طرف زمان
وفهم منه انه يكون مكالنا واذا أخبر بالمكان عن الذات فأخرى عن التامني وفهم من
قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالمبتدأ
رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذ لم يكن المعنى مستمرا نحو طلوع
الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حاوية (قوله ذات)

ثم قلت الرابع خبره
وهو ما تحصل به الفائدة مع
مبتدأ غير الوصف المذكور
وأقول الرابع من المرفوعات
خبر المبتدأ وقولي مع مبتدأ
فصل أول مخرج لفاعل
الفعل وقولي غير الوصف
المذكور فصل ثان مخرج
لفاعل الوصف في نحو قائم
الزيدان وما قائم الزيدان
والمراد بالوصف المذكور
ما تقدم ذكره في حد المبتدأ
ثم قلت ولا يكون زمانا
والمبتدأ اسم ذات

جوابه وقيل هما ما وصح في المعنى الاول وقوله ما رجل الخ ما هنا مهمله ولم يبال
 المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قريبه على اهمالها * (قوله ثم ذات الرابع
 خبره) أي خبر المبتدأ ونهوا بهذا الاسم على انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر
 الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله
 مع مبتدأ بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لانهم يحصل بها
 الفائدة مع مبتدأ وبعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ما تحصل به
 الفائدة مع مبتدأ الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس
 أجيب بأن المراد منه الخبر الغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو النار حارة
 مما هو معلوم ضرورة وخوشه عري شعري مما المبتدأ فيه عن الخبر أجيب صدقه
 على الاول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو
 شعري الذي تعده قال بعض التعريف منتقض بخوفهم من قولك زيد أبوه قائم
 اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدأ الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المقتدر
 الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد (تنبيه) لم يجمع المصنف
 بين المبتدأ والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقل وقول الفيشي
 جمع المصنف بين المبتدأ والخبر لتلازمهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدأ
 ويخذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب أيضا وجود مبتدأ بدون
 خبر وما قاله الفيشي غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو
 ما تحصل الخ تعريف للخبر ان وجد والافتد يوجد مبتدأ بدون خبر كما تقدم لك (قوله
 ما تحصل به الفائدة) أي حصولا قصديا أو ليا لخراج نعت الخبر نحو هذا رجل
 عاقل (قوله مع مبتدأ) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة
 مع الفاعل أو نائبه كقائم الزيدان وما مضى وبالعمران انتهى كلام الفيشي
 والاحسن ما قاله الحفيد من انه خرج به بقية المرفوعات ما عدا مرفوع الوصف
 وحينئذ فقول السارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف
 ولو قال لمرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل
 الآن يقال انه مش على قول الزمخشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا
 يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بنفي ولذا لم يقل طرف زمان
 وفهم منه انه يكون مكانا واذا أخبر بالمكان عن الذات فأحرى عن المعنى وفهم من
 قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالفائدة
 رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذا لم يكن المعنى مستمرا نحو طلوع
 الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات)

ثم ذات الرابع خبره
 وهو ما تحصل به الفائدة مع
 مبتدأ غير الوصف المذكور
 وأقول الرابع من المرفوعات
 خبر المبتدأ وقولي مع مبتدأ
 فصل أول مخرج لفاعل
 الفعل وقولي غير الوصف
 المذكور فصل ثان مخرج
 لفاعل الوصف في نحو قائم
 الزيدان وما قائم الزيدان
 والمراد بالوصف المذكور
 ما تقدم ذكره في حد المبتدأ
 ثم ذات (قوله ولا يكون زمانا
 والمبتدأ اسم ذات

مساو لن هب الجئسة ولن عبر بالعين ولن هب بالجوهر (قوله ونحو اليلة الهلال
 متأول) مفاد المصنف ان الخبر هو اليلة وهو قول وقيل الخبر المتعلق وهو الصحيح
 قال في الهمع ذهب ابن كيسان الى ان الخبر في الحقيقة هو العامل وان تسمية
 الظرف خبرا مجاز وقيل الخبر مجموع العامل والظرف ويجرى الخلاف في الجار
 والمجرور وقال الحفيد والاكثري على ان الخبر الظرف (قوله في حد المبتدأ) أي
 هو حد المبتدأ أوله عبر به كان أولى (قوله لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وانما
 يخبر به الخ) والفرق ان الاحداث أفعال وحرركات وغيرها فلا بد لكل حدث
 من زمان يختص به بخلاف الذات فان نسبتها الى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة
 في الاخبار بالزمان عنها والمراد بالذات ما يقوم بنفسه وبلا احداث ما عداها يدل
 مقابلتها على اشمال نحو البياض (قوله فقول) التأويل صرف اللفظ عن ظاهره
 بأن يقدّر مضاف قبل المبتدأ فرجع الى الاخبار بالزمان عن المعنى (قوله اليوم
 خبر وغدا أمر التقدير اليوم ثوب خبر) انما أقول اليوم خبر ولم يؤقوله وغدا
 أمر لان الأمر حدث فيخبر عنه بالزمان بخلاف الخبر وقال الفيشي أي الزام أمر
 (قوله في المثل) بفتح الميم والتاء وهو ما شبهه مضر به بمورده فهو من باب الاستعارة
 التمثيلية فاذا كنت في سرور وفرح وقيل لك أما تخشى عاقبة ذلك فتقول اليوم خبر
 وغدا أمر فسميت حالته بحال الذي قال المثل استعارة تمثيلية تأمل ﴿تنبه﴾
 ما مشى عليه المصنف من منع الاخبار بالزمان عن الذات سواء أقاد أم لا هو
 الصحيح وقول ابن مالك

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جته وان يقد فاجبرا

خلاف الصحيح مثال المفيد ان يكون المبتدأ أعلا من الزمان خاصا ونحو نحن في شهر
 كذا أو في زمان طيب فنحن عام لا حيطه في نفسه لكل مبتدأكم والزمان خصص
 بالاضافة أو بالصفة انتهى من التصريح وقال الحفيد وعلى القول بجوازه عند
 الاقادة يكون قوله اليلة الهلال جارا بديون تأويل وبه صرح العصام وبعضهم خالفه
 ولم يختم باب المبتدأ والخبر واسم كان بآية من آيات التنزيل اشارة الى انه ليس في
 القرآن آيات صعبة من هذه الابواب وتقدم ان التزامه الختم بالآيات غالب ﴿قوله﴾
 ثم قلت اسم كان وأخواتها الخ اعلم ان الكون وما اشتق منه اما داخل تحت ما أريد
 بكان أو داخل في قوله وأخواتها وكان على ظاهرها والمراد بما قاله المصنف اسم
 لواحد من كان وأخواتها وتسمى بالافعال الناقصة لتقصها بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
 المنصوب وأما تسميتها بالتواضع فمن باب الطلاق اسم الأعم على الأخص له لغة على
 غيرها أيضا اذ هو اسم لما يفتخح حكم المبتدأ والخبر وكان وأخواتها اسم هذه المناجاة

ونحو اليلة الهلال متأول ﴿﴾
 وأقول لما بينت في حد
 المبتدأ ما لا يكون مبتدأ وهو
 الاسكرة التي ليست عامة
 ولا خاصة بينت بعد خبر الخبر
 ما لا يكون خبرا في بعض
 الاحيان وذلك اسم الزمان
 فانه لا يقع خبرا عن أسماء
 الذوات وانما يخبر به عن
 أسماء الاحداث تقول
 الصوم اليوم والسفر غدا
 ولا تقول زيدا اليوم ولا عمرو
 غدا فاما اليلة الهلال بنصب
 اليلة على انما ظرف مخبر به
 عن الهلال مقدم عليه
 فقول وتأويله على ان أصله
 اليلة الرؤية الهلال والرؤية
 حدث لا ذات ثم حذف
 المضاف وهو الرؤية وأنتم
 المضاف اليه مقامه ومثله
 قواهم في المثل اليوم خبر
 وغدا أمر التقدير اليوم
 ثوب خبر وغدا حدث أمر
 ثم قلت ﴿الخامس اسم كان
 وأخواتها﴾

(قوله اسم كان الخ) لم يقدح كثيرا كثر من كون اسم كان وأخواتها من المرفوعات فكان
 اللاتق أن يأتي بعبارته صريحة تدل على بيان عملها فيه فان عملها فيه خلاف
 والصحيح انما تعامله فيه وقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخولها وهو
 الابتداء وانما عملت في الخبر فقط ورد بأنه ليس لنا عامل يعمن التصب ولا يعمل
 الرفع لكن يؤخذ من اهمالها فيما سياتي بيان انما تعامله فيه (قوله وهي) أي
 لأخوات أمسى الخ الحضر انما في بالنسبة للأفعال المشهورة المتفق عليها والتي
 يتقاس عليها وغيرها قليل أو غير متفق عليه أو مقصور على السماع وبيان الحصر
 ان الجملة معرفة الظرفية في خبر الحصر انما تعريف المتداف لان ضمير واما تعريف
 الخبر فلان كل كلمة أريد لفظها اصارت علم جنس على نفسه أي وهي هذه الانطال
 وحينئذ فيرد عليه افعال آخر تعمل منهار وتترك وغدا ووراح وآض وعاد
 واستحال ووقعد وحال وارند وتحول فيجاب بما تقدم ولم يبين المصنف معاني
 الأفعال التي ذكرها وحاصله انما ان كانت ناقصة فمعناها انما تصاف اسمها بخبرها
 بحسب ما يقتضيه الحال وان كانت تامة فمعانها مختلفة فعني كان وجد كقوله
 تعالى وان كان ذو عسرة وظل أقام نهارا زيات أقام ليلة لا وأضحى وأصبح وأمسى
 دخل في الضحى والصبح والمساء وروح وانفك انفصل ودام بقي واعلم ان كان
 الناقصة أثبتت خبرها لا سيما فيما مضى مع الانقطاع عند الأكثر كقوله أبو حيان
 أومع السكوت عن الانقطاع وعنده عند آخرين وخبر به ابن مالك نحو كان قائما
 وقد يكون كان وأمسى وأصبح وأضحى ويات وظل بمعنى صار نحو قوله تعالى فكانت
 هباء منثورا فأصبحتم بنعمته إخوانا ناطل وجهه مسودا وقوله

وهي أمسى وأصبح وأضحى
 وظل ويات وصار وليس مطلقا
 وتاليه تاني أو شبهه زال
 ماضي يزال ويرح وفيه
 وانفك

* أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * وقوله * أبيت كأنني الطوى بجبل *
 وأما ليس فهي في خبرها عن اسمها حلا وهذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه
 ومن تبعه الى انما لثفيه حالا وما نسبها يومه متقبلا وهذا جزم المغني وقال الثوريين
 لا تناقض بين القولين لان كون الحال انما هو عند الاطلاق وكونها غيره اذا
 قيدت به واستحسنه الرضي قال العصام وفيه نظر لان المراد بكونها للحال أو كونها
 للظن انما كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق فهي للحال البتة انتهى
 حفيد (قوله طائفا) مفعول مطلق أو حال ولم يطابق لانه مصدر بحسب الاصل
 ومعنى مطلقا أي غير مقيدة بكونها تالية لتني أو شبهه أو لما الوقتية فلا ينافي كون
 المصنف وغيره ذلك كرها اثر وطاعة وسائق (قوله تني) بكسر التاء وفتحها
 وضمة هاء موزة (قوله وتالية) حال من المبتدأ أو هو زال وما عطف عليه أو من
 الضمير المستتر في خبر زال المحذوف أي ومنها زال الخ حال كونها تالية وعلى هذا يكون

من عطف الجمل فجمله ومنه زال عطف على جملة وهي أسنى وجعله من عطف
 الجمل لا يفوت ككونها من اخواتها لانهما قدرنا ومنه زال الخ والضمير المحرور
 عائد على اخواتها وانما يفوت ذلك لو قدرنا الضمير وهي وما تقدم من جعله
 حالا من المبتدأ هو مذهب سيبويه وهو مرجوح كما هو معلوم (قوله تالية) أي
 والية انفي ولو تقدير الان المقدر عندهم بمنزلة الملقوط لكان لا يطرده حذف النفي
 معها الا اذا كان النافي لا والفعل المضارع وانما في جواب قسم كقوله تعالى تالله
 أقسمت ان لا اتنكر وقوله * بين الله ابرح قاعدا * أي لا ابرح ثم ان كان
 الفعل ماضيا اشترط في النفي ان يكون ما اول أو ان كان مضارعا فبأي نافي كان
 حتى ليس خلافا لظاهر انظمة من أن النافي بأي اداة مع أي فعل وقوله تالية انفي
 أي اسالة أي واما الفصل بين النافي ومنفيه بجملة معتدسة فهو نادر وخلاف
 الاصل (قوله وصله لسا الخ) شرط للجواز ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
 كما يأتي ويغرب وصلة بمثل ما عرّب به تالية (قوله الوقتية) ويلزم من ذلك ان تكون
 مصدرية بخلاف العكس فلذا اقتصر على الوقتية ولو قال المصدرية لاحتاج الى
 ان يقول الوقتية فتأمل (قوله المذكورة) أي الكلمة المذكورة والافعال المناسبة
 المذكورات (قوله واخواتها) أي نظائرهما في العمل ففيه استعارة مصروفة
 (قوله الاثنى عشرة) سبعة الاخوات فتضم اسمان (قوله ويسمى اسمهن) وهي
 تسمية اصطلاحية فلا يقال الاسم ليس اسمها ان بل اسم لاوله الذي وضع له
 (قوله مجازا) أي بالاستعارة لما شبهته للفاعل في كونه اسما مرفوعا بعد فعل وعند
 سيبويه فاعل حقيقة ورد بان فاعلها هو مصدر خبرها مضافا لاسمها (قوله وتصب
 الخبر) هذامتنفق عليه واما رفع الاسم فيومذهب البصريين وقال الكوفيون
 لا عمل لها والاسم المنصوب بعدها حال ورد بان يلزم عليه كونها ناصبة لا رافعة
 وباتصال الاسم اذا كان ضميرا نحو وكأفواهم الظالمين والضمير بالاستقرار
 انما يصل بعامله وقال الفراء عامله في الاسم الرفع لكان على التشبيه بالفاعل
 وان المنصوب حال ورد بان اتصاله اذا كان ضميرا (قوله ويسمى خبرهن حقيقة)
 وهي تسمية اصطلاحية والافه وخبر عن اسمها فلا حاجة لتقديره خاف أي خبر
 اسمهن (قوله ومنه واهن مجازا) أي بالاستعارة نظير ما تقدم (قوله بالشرط)
 أي من الشروط الآتية وهي النفي وما معه وما الظرفية فلا ينافي انه يشترط فيه
 شروط عامة والحاصل ان الافعال الثلاثة عشر لا تعمل الا بشروط خمسة ان لا يلزم
 المبتدأ التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره
 فالاول كاسم الشرط والثاني المحبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن

وصلة لسا الوقتية
 مادامت حيا
 الخامس من المرفوعات اسم
 كان واخواتها الاثنى عشرة
 المذكورة فانهن يدخلن على
 المبتدأ والخبر فيمن المبتدأ
 ويسمى اسمهن حقيقة
 وفاعلن مجازا وتصيب الخبر
 ويسمى خبرهن حقيقة
 ومنه واهن مجازا ثم هن في
 ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل
 هذا العمل بالشرط وهي
 ثمانية كان وليس وما بينهما

والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الازيد او الخامس معكوب اذا الفجائية ويشترط
 في الخبر ان لا يكون طلبا ولا انشاء (قوله وما يشترط ان يتقدم عليه الخ) انما اشترط
 ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا فبني ما زال زيدا قائما هو قائم
 فهي ماضية انتهى تصريح (قوله ان يتقدم عليه نفي) بحرف كما مثل او اسم نحو
 * غير منفلت اسير هوى * كل وان ليس يعتبر * او بفعل موضوع للنفي نحو * ليس
 ينفلت ذا غنى واعتزاز * او بفعل عار من النفي نحو قوله

قلما يبرح الليب الى ما * يورث الحمد داعيا او محجبا * فان قلما خلع منه معنى
 التعليل وصار بمعنى ما النافية او بفعل مستلزم للنفي نحو قوله ابيت ازال استغنى
 الله اى لا ازال قاله القراء ووجهه ان من ابي شيئا لم يفعله والا بانه مستلزم للنفي ولهذا
 ساغ بعد ابي تقريب الاستثناء قاله الموضع في الحواشي انتهى (قوله اوشبهه وهو
 النهى والدعاء) انما كانا كافيا لان المطلوب بهما غير محقق فهو غير موجود فهو
 نفي داخل على نفي فصح قولهم ان الاربعة لازمة الخبر لا خبر منه وان دفع ما يقال
 ان الملازمة ظاهرة في النفي دون النهى والدعاء انتهى تقريرا شيخنا المدرير وقال
 بعض حواشي الازهرية انما كانا مشبهين للنفي لان فيهما معهما وقوله وهو النهى
 والدعاء والاستفهام اى الانكارى نحو ازال عاصيا واوله تركه للاستغناء عنه بكونه
 اشبه للنفي (قوله والدعاء) اى بلا في الماضي وبلن في المضارع قاله المحلى في شرح
 جمع الجوامع وفاق لابن عصفور كقوله

ان تراولوا كذا لكم ثم لازت اكم خالدا خلود الجبال

ومنه ابن مالك وغيره وقالوا الائمة في البيت لاحتمال ان يكون خبرا ولذا اخص
 في الارشاد الدعاء بلا وهو ما يفيد الرضى (قوله ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل
 مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره انتهى تصريح (قوله ان يبرح عليه ما كفين)
 فبرح فعل مضارع وبرح واسمه ضمير متبر فيه وجوبا واما كفين خبره ولو افتصر على
 المثال الثاني الكفاء واكد محاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها
 انتهى تصريح (قوله لا تزال ذا كرا لله) لانها تترجم مجزوم بها او اسله تزال فحذفت
 الالف لا لتقاء الساكنين واسمها ضمير وذا كرا لله خبرها (قوله ولا يبرح الخ) مثال
 للدعاء ورجعوا وخذ من المصنف ان الدعاء خاص بلا والرابع الديار (قوله ماضى
 يزال) ووزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا يوصف له
 مصدر ولا امر عند الجهور ووحى السكياتى والقراء انزال الناقصة لها مضارع
 ثان وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال القراء منبت زال الناقصة
 من زال التامة بنحو يالها الى فعل بكسر العين بعد ان كان فعل يفتحها فراقبين التام

وما يشترط ان يتقدم عليه
 نفي اوشبهه وهو النهى
 والدعاء وهى اربعة زوال
 وبرح وفئى وانفك نحو ولا
 يزالون مختلفين ان يبرح عليه
 ما كفين وتقول لا تزال
 ذا كرا لله ولا يبرح ربك
 ما نوسا ولا زال جنبك
 مجرورا ويشترط في زال
 شرط آخر وهو ان يكون
 ماضى يزال

والناقص وقال ابن خروف يجوز ان تكون الناقصة منقولة من زال يزيل فعله هذا
 عينها ياء (قوله فان ماضي يزول الخ) الحاصل ان زال الذي مضارع يزول وزنه فعل
 بفتح العين من باب نصر ينصر وعينه واو وله مصدر وأمر وهما الزوال وزل يضم
 الزاي وان زال الذي مضارع يزول بفتح الياء بمعنى ما زوله مصدر وامر وهما الزيل
 وزل بكسر الزاي وماضيه فعل بفتح العين من باب ضرب يضرب وعينه ياء (قوله فعل
 تام) أي غير ناقص وقاصر أي غير متعد كقوله زال الشرع عن انتقال (قوله الذهاب)
 بفتح الدال وقوله والانتقال تصرفه ولو اقتصر على الانتقال كان أولى (قوله أن
 تزولا) أي تنتقلان وانما أي انتقلتا واللام موطئة للقسم وان حرف شرط وزال
 فعل الشرط وان ناقبة وأمسك فعل ماض ومن زائدة وأحد مجرور بمن ومحل رفع
 على انه فاعل وجلة امسكها جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لانه
 اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للتقدم ويذكر للتأخر (قوله أي ميزه) ومنه قوله
 تعالى فزينا بينهم أي فرقنا بينهم (قوله وما يشترط أن يتقدم عليه المصدرية
 الخ) هذا شرط لجواز العمل لا لوجوبه فلا يرد نحو مادامت السموات فانها بمعنى بقي
 ولم تعمل هذا العمل مع وجود الشرط وبعبارة ولا يلزم من وجود المصدرية
 الظرفية وجود العمل لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط **تنبيه**
 لا توجد الظرفية بدون المصدرية ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية واما
 قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت
 اضاء لهم والزمان المحصور لا يسمى ظرفا لظلالا حاشا كانت ما هذه لا يشتملها
 قولهم ظرفية عبر في المعنى بدل زمانية انتهى حاشي (قوله الناقبة عن ظرف الزمان)
 ولذا سماها المصنف الوقتية لثباتها عن الوقت ومعنى كونها وقتية انها التوقيت
 أمر بمدة بثبوت خبرها الا انها او سميت بمصدرية لانها تؤقّل مع صلته بمصدر وهو
 الدوام ووقتية لثباتها مع صلته عن الوقت وهو المدة لالذات اعم اعلمه فتكون اسما
 خلافا لبعضهم انتهى حفيد (قوله دام زيد صحيفا) بلا تقدم ما (قوله عجبت
 من دوامه صحيفا) أي لان وقت دوامه لانه لا يجب من الوقت ولذا قال المصنف
 لان ما هذه مصدرية لظرفية قال القيسني لان المتعجب منه دوام صحته لانه
 صحته (قوله ويجب حذف كان) عبر بالوجوب ردا على من قال ليس الحذف
 واجبا و ردا على من قال لا يتصف الحذف بوجوب ولا جواز وقول المصنف به
 اما متعلق يجب لا بقوله حذف كان لان حذف كان قبيل اما وفي العبارة حذف
 مضاف أي يجب حذف كان بعد تحقق اما (قوله وحدها) أي لامع اسمها ردا
 مع خبرها ولا معها ودون افعال الباب (قوله بعدا) أي بعد ان عوض عنها

ان ماضي يزول فعل تام
 قاصر عنى الذهاب والانتقال
 نحو وان الله عنك السموات
 والارض ان تزولا ولئن زالتا
 ان امسكها من احد من
 بعده وان الاولى في الآية
 شرطية والناقبة نافية
 وماضى يزيل فعل تام متعد
 بمعنى ما زيل يقال زال زيد
 شأنه من معز فلان أي ميزه
 منه وما يشترط أن يتقدم
 عليه المصدرية الناقبة
 عن ظرف الزمان وهو دام
 والى ذلك أشرت بالتمثيل
 بالآية الكريمة كقوله
 سبحانه وتعالى وأرضاني
 بالصلاة والزكاة مادمت
 حيا أي مدة داوحي حيا ولو
 قلت دام زيد صحيفا كان
 قولك صحيفا حالا لا خبرا
 وكذلك عجبت من مادام زيد
 صحيفا لان ما هذه مصدرية
 لا ظرفية والمعنى عجبت من
 دوام صحيفا ثم قلت يجوز ويجب
 حذف كان وحدها بعد اما

في نحو ما أنت ذانفر ويجوز حذفها (١٥) مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين وحذف ونضارها المجزوم الا

قبيل ساكن أو ضمير متصل كقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر الى الحذف احدها حذفها وجوب بدون اسمها وخبرها وذلك مشروط بخمسة أمور أحدها أن تقع صلة التاني في الثاني أن يدخل على أن حرف التعليل الثالث أن تقدم العلة على المدلول الرابع أن يحذف حرف الجار الخامس أن يوثق بما كقولهم أم أنت منطلقا انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لان كنت منطلقا أي انطلقت لاجل انطلاقت ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه أحدها تفريم العلة وهي لان كنت منطلقا على المعلول وهي انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص والثاني حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصاص والثالث حذف كان وفائدة أيضا الاختصاص والرابع انفصال الضمير وذلك لانه عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لارادة التعويض والسادس ادغام الزون في

ما كما صرح به في القطر ولا بد منه (قوله في نحو ما أنت ذانفر) طاهره اختصاص حذفها بهذا الموضع بما اذا كان ضميرا وهو قول ابن مالك فانه قال يشترط في حذف كان بعد ان ان يكون اسمها ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب معلوم من جهة من المقام ان كان الذي مشى عليه الناس عدم اختصاص حذفها بما اذا كان اسمها ضميرا فقد مثل سيبويه بما يزيد ذاهبا والنفذ يرلان كان يزيد ذاهبا المكن الاكثر حذفها حال كون اسمها ضميرا (قوله في نحو) عمل تعبيرة بنحو ضمير المتكلم والغائب نحو ما انا واما هو (قوله مع اسمها) طاهره كان ضميرا او لا وهو كذلك ويشهد له ان خبره غير كباقي (قوله بعد ان ولو الشرطيتين) هذا قيد لكثرة (قوله مضارها) أي مضارع كان الناقصة وهو هذا القيد لكثرة فلا يرد حذف نون كان التامة (قوله المجزوم) أي بالكون لان الشيء اذا اطلق ينصرف الى النرد الكامل منه (قوله الا الخ) استثناء في قوة الشرط فكأنه قال ان لم يلقه ما كان كما عبر به في القطر (قوله ان تقع صلة لان) معسني وقوعها صلة لان ان تكون ان داخلة عليها (قوله ما أنت ذانفر) المعلول محذوف عن آخره وان حرف مصدرى وانصب وكان صلتها والاصل افتحرت لان كنت ذانفر فأخر افتحرت ثم حذف انصبقي النظم أولا لاختصار كما يؤخذ من المصنف في الشرح وقوله فان قومي الخ ليس علة لافتحرت ولا لان كنت وانما هو علة للمعلول محذوف أي لا تتخرفان قومي الخ (قوله مشروط بخمسة أمور الخ) اثبت خبر بان الشرط الثالث والرابع والخامس جعلها هنا شرطها وسيأتي بعدها من التغييرات الستة فان التغيير الاول والثاني والخامس هو عين الشرط الثالث والرابع والخامس فهو تكرار بحسب المعنى فيكون الوجود ثمانية أمور لانهما احد عشر امرا فيكون المناسب ان يضم الثمانية أمور ويجعلها من قبيل واحد (قوله لاجل انطلاقت) المناسب لاجل كونك منطلقا (قوله هذه ثلاث مسائل الخ) ترك رابعة وهو حذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف نحو الناس مجزيون باسمهم ان خير خبر برفعها أي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير (قوله حذفها وجوب بدون اسمها الخ) انما وجب لان ما عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعووض وجوز المبرد وجري عليه الفاعل كهي (قوله أم أنت منطلقا انطلقت) ان حرف مصدرى وما عوض عن كان وأنت اسمها منطلقا خبرها (قوله زيادة ما) ونخصت بذلك لانها تعمل عملها اذا كانت نافية فكان بينهما امثلية (قوله ادغام الزون في الميم) بعد قلب الزون ميم (قوله العباس) هو صحابي وهو من المؤلفة لقولهم (قوله أبأخراسة الخ) من البسيط وأخراسة بضم

الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الاول واكثرت في كاهتين ومن شواهد هذه المسئلة قول العباس بن مرداس رضي الله عنه * أبأخراسة! أم أنت ذانفر * فان قومي لم تأكلهم الضمير * أم نادى بتقدير يا أبأخراسة

انحاء المعجمة وحكى كسرهما والفتح الفاء والتون عدة رجال من ثلاثة عشرة
والنقر الهمط وهو المراد هنا والضبع على وزن العضد السنين الجديدة والضبع
في الاصل انثى الضباع والذي كرضبعان ففيه تورية بأخر اشارة خفاف بضم
انحاء المعجمة وقاعين خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي امه احد
فرسان قيس وشعرائها (الاعراب) أيام نادى وخراشة مضاف اليه وان حرف
مصدرى وما زائدة عوض عن كان وانت اسمها واذ انفر خبيرا فان حرف توكيد
قوى اسمها وادخلت الفاء لان الثاني متحقق بالاول فهو سبب عنه والاول سبب
فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وقال بعضهم الفاء زائدة وصوب
بعضهم انها رابطة لما بعدها بالامر المقدر المستفاد من النداء السابق أي تنبيه
فان قومي لم تأكلهم الضبع وقال اللماميني يحتمل ان تكون الفاء جوابا بالشرط
مقدر والمعنى لا تمعزز على لان كنت ذانقر فان نخرت بذلك نخرت انا عليك بمثله
فان قومي باقون لم تستأصلهم الا زمان حذف السبب الذي هو الجواب في الحقيقة
واقدم السبب بمقامه فاطاق عليه جواب انتهى وذهب الكوفيون الى ان أن
المفتوحة الزمرة شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها والمعنى ان كنت ذانقر
نخرت على والاول ايشهرون نقل أبو النخع عن أبي علي الفارسي ان ما العوض عن كان
عامة في الجزأين محل كان المأمور عنه ووجهه ان ما لما نابت في اللفظ نابت في العمل
وزعم انه مذاهب سيديويه لم تأكلهم جازم ومجزوم والضبع فاعل والشاهد في حذف
كان بعد ان المصدرية (قوله والمراد بالضبع السنين الجديدة) بالبدال المهملة وهي التي
لا مطرفها وفيه تورية وهي ان يكون اللفظ له معنيان قريبين بعيدا فإراد البعيد
فان القريب الضبع انثى الضبعان كما تقدم والبعيد السنين الجديدة ورشحها بقوله
لم تأكلهم والا كل مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنه شمهها بالا كل
واستعار الا كل لها استعارة تبعية انتهى تصريح ويجوز ان يكون الا كل حقيقة
واثباته للضبع تخييل قرينة استعارة مكنية (قوله وشرطه ان يتقدمها ان ولو الخ)
هذا شرط في الكثرة والافيوجد قليلا بدونها وانما اكثر بعدهما لانهما من
الادوات الطالبة العملين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون
بقية الشروط لان لوام باب الشرط غير الجازمة وان ام الشرط الجازمة كما ان
كان أم باب النواسخ الراجعة للبتدأ وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا
في غيرها ومثال حذف كان واسمها بدون لو وان الشرطية التي الذي هو قليل من
لدشولا أي من لدن ان كانت شولا لا يفتح الشين وسكون الواو والقصر والتنوين
جمع شائلة على غير قياس وهي النافذة التي جف لبنها وأتى عليها من نتائجها سبعة

انضم انحاء المعجمة حوت وانثى
ذانقر رأسه لان كنت
ذانقر فعمل فيه ما ذكرنا
والذي يتعلق به اللام
محذوف أي لان كنت ذانقر
انفخرت على والمراد بالضبع
السنين الجديدة * المسئلة
الثابتة حاف كان مع اسمها
واثبات خبرها وذلك جائز
لا واجب وشرطه ان
يتقدمها ان أو الشرطية ان
قال اول كقوله صلى الله عليه
وسلم

اشهر او ثمانية وانما قدره لدن ان كانت ولم يقل لدن كانت لان لدن لا تضاف
 للجعل عند سيبويه ويرد عليه انه لا يجوز حذف الحرف المسمى (قوله
 مجزيون الخ) رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا قاله السيموطي في الدر
 المنثور (قوله ان خيرا الخ) خيرا الاول منصوب على الخبرية لكان المحذوفة مع
 اسمها وخير الثاني مرفوع على الخبرية مبتدأ محذوف كما قدره المؤلف (قوله ان كان
 عملهم خيرا الخ) فيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو محدود
 من تقديرته (قوله ارجح الاوجه) الحاصل ان الاوجه اربعة الاول وهو ارجحها
 ما ذكره المصنف وانما كان ارجح لان فيه حذف كان واسمها بعد ان واضمار
 المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما ما كثيره طرد الثاني وهو انضعفها رفع خيرا الاول
 ونصب الثاني عكس الوجه الاول وتقديره ان كان في عملهم خيرا فيجوزون خيرا فرفع
 خيرا الاول لانه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب خيرا الثاني بفعل محذوف وانما
 كان اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل تاما بعد فاء الجزاء
 وكلاهما قليل غير طرد ولذا لم يذكره سيبويه الثالث رفعها ما بتقدير ان كان في
 عملهم خيرا فيجوزون خيرا والرابع نصبها ما أي ان كان عملهم خيرا فيجوزون خيرا
 وهذا الوجهان مترسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما على حد سواء
 لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي رفعها ما قوة برفع الثاني وضعف برفع الاول
 وفي نصبها ما قوة بنصب الاول وضعف بنصب الثاني وقال ابن عصفور رفعها ما أحسن
 من نصبها والاوجه الاربعة المتقدمت في ان خيرا الخبر مجزى في وان شرافته واذا
 ضربت أحدهما في اربعة الآخر حصل ستة عشر صورة ارجحها ما منى عليه
 المصنف (قوله التمس ولو خاتما الخ) رواه الشيخان والامام احمد وابدودود عن ابن
 مسعود (قوله ولو كان الذي الخ) الاظهر ان التقدير ولو كان هو خاتما من حديد
 على ان اسم كان ضمير يعود على التعجب المقدر انتهى حفيد (قوله المسئلة
 الثالثة حذف نون كان) أي للتخفيف وسلا لا وقفانص عليه ابن خروف وهو حسن
 لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله حذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب
 الوقف عليه بهاء السكت كقولنا عمه ولم يسه فلم يلك بجملة لم يبع فالوقف عليه باعادة
 الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال يلزم مثله في لم يبع لان
 اعادة الباء تؤدي الى انحاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف
 الضمة لا النون كما بينا انتهى من شرح الجاسع وكان المصنف لم يذكر هذا الشرط
 هنا لان الذي ترجح عنده عدم اعتباره قال في الترضيع يجب هاء السكت في الفعل
 اذا بقي على حرفين أحدهما زائدا نحو لم يسه قاله ابن مالك وهو مردود باجماع المسلمين

الناس مجزيون بأعمالهم
 ان خيرا الخيران شرافته
 فتحة فتحة ان كان عملهم
 خيرا جزؤهم خيرا وان
 كان عملهم شرا جزؤهم شرا
 وهذا ارجح الاوجه في مثل
 هذا التركيب وفيه وجوه
 أخرى الثاني كقوله صلى الله
 عليه وسلم القس ولو خاتما
 من حديد أي ولو كان الذي
 تلمسه خاتما من حديد المسئلة
 الثالثة حذف نون كان
 وذلك مشروط بأوراحدها
 أن تكون بلا نطق المضارع

على وجوب الوقف على نحو ولم ألك ولم تقبترك الهاء انتهى حفيد (قوله مجزوما)
 أي بالسكون (قوله ولم يلك الخ) أصل يك يكون وأصل ألك أكون فحذفت الضمة
 للجازم والواو لا لتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في عمانية
 عشر موضعا (قوله هو يكون وإن يكون) فإن الأول مرفوع والثاني منصوب ونحو
 وتكونوا من بعده قوما الحين فإنه مجزوم بحذف النون لعطفه على يخل لكم وجه
 أيكم المجزوم في جواب الأمر وإنما لم تحذف النون في حالة الرفع والنصب والجرم
 بغير السكون لأنها محركة في الاوabin بحركة الأعراب وفي الثالث بحركة المناسبة
 فتعاست على الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فأنشبهت بحرف المد واللين
 في سكوتها وأما مداد الصوت بما اقتحفت كما يحذف في جماع أنها تكون امرأ بامتلحن
 وتحذف للجازم كما يحذفن (قوله لم يكن الذين كفروا للوجود الساكن) وهو لام
 التعسيف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاضية على الحذف لقوتها بالحركة قاله
 الموضع في شرح القطر وخالف في هـ ذابونس فأجاز حذف النون ولم يمتد بالحركة
 العارضة لاجل التقاء الساكنين تمسكاً بنحو قول الخنجر من هنر الاسدي
 فإن لم تلت المرآة أيدت وسامة * فقد أيدت المرآة قبحه تضيغ
 فحذف النون مع ملاقاتها الساكن والمرآة بكسر الميم وفتح الهمزة آلة الرؤية فكاكه
 نظرو وجهه فمافلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه الضيغ وهو الاسد والوسامة بفتح الواو
 الحسن والجمال وهذا البيت حملة الجماعة المعتدور في المنع عطاني الحركة على
 الضرورة كقول الخجاشي
 فاست بآتية ولا استطيعه * ولما استنى ان كان ماؤك ذافضل
 فحذف نون استنى ضرورة وقبل هذا آيات تضمن ان الخجاشي عرض له ذئب
 في سفره فذكرى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في أخيه منى نفسه بواسيت
 بطعامه من غير من ولا يخل فقال له الذئب دعوتى الى شئى لم تفعله السباع قبلى من
 مؤاكلة بنى آدم واست بآتية ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذى
 ذلك فضل مما تحتاج فاستنى منه (قوله ان يكذب فلن تسلط عليه الخ) فلا
 تحذف النون لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى أصولها
 ولا تحذف معها بعض الاصول وحاصل القصة منذ كورنى البخارى (تبيينه)
 سكت المؤلف عن محترض ضمير نصب متصل وهو الاسم الطاهر والضمير المنفصل
 والمرفوع نحو لم يكذب قائما (قوله لوجود الضمير) أى المتصل المنصوب (السادس)
 من المرفوعات اسم افعال المقاربة لم يقل اسم كادوا خواتم لأنه لم يثبت ان كاد
 ام اليان والمقاربة مفاعلة ليست على بابها كسافر وعافاه الله فان المعافاة من الله

والثاني أن يكون المضارع
 مجزوما والثالث أن لا يقع
 بعد النون ساكن والرابع
 أن لا يقع بعده ضمير متصل
 وذلك نحو ولم يك من
 المشركين ولم ألك بغيا
 ولا يجوز في قولك كان وكان
 لا لتقاء المضارع ولا في نحو
 هو يكون وإن يكون لا لتقاء
 الجزم ولا في نحو لم يكن
 الذين كفروا لوجود
 الساكن ولا في نحو قوله
 صلى الله عليه وسلم ان يكذب
 فان تسلط عليه وان لا يكذب
 فلا خبر لك في قوله لوجود
 الضمير ثم قلت السادس
 اسم افعال المقاربة وهى
 كاد وكرب وأوشك

وحده ملامن العبد له قال بعض المشايخ والظاهر ان المفاعلة على بابم الان اسمها
 قرب من خبرها وبالعكس فتأمل الان يقال ان الواضع وضعها قرب مـ بدل
 اسمها بدل خبرها وان كان العكس لازما لكان لم يوضع له فصيح ان المفاعلة
 على بابم او هذا يؤخذ من الحقيدي وتسمى أيضا الواضع والنواضع قال شيخ
 الاسلام وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشيء باسم جزئه تغليباً كتسميتهم الكلام
 بالكلمة انتهى وقال النيشي قوله افعال المقاربة من باب التغليب أي لان باب
 تسمية الكل باسم جزئه كما قال بعضهم والفرق بينهما ان باب تسمية الكل
 باسم جزئه يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية ثم يؤخذ جزء منها ويسمى ذلك الكل باسمه
 وهذا لا يصح ذلك لان كل واحد من الاقسام الثلاثة منظور اليه والتغليب لا يعتبر
 فيه ذلك وانما يعتبر فيه الفرد الا شهر أو الاكثر أو الاخف أو كونه أصلاً وحكمة
 التغليب هنا اما الاشهرية لان افعال المقاربة عندهم أشهر افعال الباب في
 الاستعمال أو الاصل وانهذا تسميتهم يقولون باب كاد ثم يقولون قدمها لانها
 الاصل وفي كلام شيخ الاسلام نظر لان باب تسمية الكل باسم جزئه وباب التغليب
 بيان متضادان (قوله لدنو الخبر) أي قربه ولا يتبين كونه خبراً المبتدأ مخذوف بل
 جعله حالاً أولى لفادته حينئذ ان كاد وكرب وأوشك لانه كون افعال مقاربة
 الا في هذه الحالة أي حادثة كونها متعملة لدنو الخبر واما اذا ذهبت أو جردت فلا
 (قوله لترجييه) أي الخبر وهو من اضافة المصدر لمفعوله أي لترجي المنكلم الخبر
 في الاستقبال انتهى تصریح (قوله على مقاربة المسمى باسمها) كما ينبغي ان يقول
 على مقاربة بدل مسمى اسمها لان مسمى اسمها هو اللفظ وهي لا تدل عليه
 بالجواب ان قوله المسمى باسمها أي بواسطة أو على حذف مضاف أي المسمى
 بدلول اسمها (قوله وكرب) بفتح الراء من باب نصر ينصر وبكسرهما واصل الفتح
 أوضح تقول شيخ الاسلام وحكي كسرهما وقيل ان كرب من افعال الشروع (قوله
 وهي ثلاثة أيضاً) من تقسيم الكل الى جزئياته وأما قوله اولاً وهي تنقسم باعتبار
 معانيها الى ثلاثة اقسام فعناء انما تنحصر في ذلك بمعنى لا يخرج عن ذلك لان
 باب تقسيم الكل ولا الكل (قوله وحري) بفتح الحاء والراء نص عليها أبو طريف
 في كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها في محته انتهى تصریح وقال
 الرضي قد يستعمل حري زيدان بفعل كذا بكسر الراء اسم عمل عني بلنظ الماضي
 فقط ومعناه سار حرياً أي خليقاً وجد يراو يقال هو حري أن يفعل بفتح الراء
 والتثنية على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يتنى ولا يجمع ولا يؤنث فاذا قلت هو
 حري ان يفعل كذا على فاعيل أو حريت وجمعت وانثت انتهى قال بعض وهو

لدنو الخبر وعنى واخلاق
 وحري لترجييه وطفق وعلى
 وانثا وأخذ وجه وهب
 وهليل للشروع فيه ويكون
 خبره انضار عاكج وانول
 السادس من المرفوعات اسم
 الافعال المذكورة وهي
 تنقسم باعتبار معانيها الى
 ثلاثة اقسام ما يدل على مقاربة
 المسمى باسمها الخبر وهي ثلاثة
 كاد وكرب وأوشك وما يدل
 على ترجي المنكلم للخبر وهي
 ثلاثة أيضاً عني وحري
 واخلاق وما يدل على شروع
 المسمى باسمها في خبرها

مؤذن بان حرى بفتح الراء فهو لا مانبا غير ثابت وقد جزم العصام في شرح الكافية بان
 حرى المعدودة من الافعال بكسر الراء لا غير انتمى حفيد (قوله وهى كثيرة) انها ما
 بعضهم الى نيف وعشرين وذلك كرمها اقام نحو قام زيد ينظم (قوله واخلاق) بجاء
 وقاف ووقع في الملك المنظوم لابن مالك ان اخلاق من افعال المقاربة ككاد قال
 بعض الائمة وهو غريب يخالف لما في سائر كتبه انتمى حفيد (قوله لا يكون الا
 فعلا الخ) وتذكر كونه اسما مفردا كقوله فأتيت الى فهم وما كدت ايسر اوجه
 اسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

أوجه مانهوية كقول ابن عباس لجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل
 رسولا انتمى اشموني (قوله لا يكون الا فعلا مضارعا) فيه تسميع لان الخبر هو
 الجملة لا الفعل المضارع وحده الا ان يقال نظر المظاهر (قوله ما يقترن) أى
 جوازاً أو رجواً كذا قوله يتجرد وقوله كما يأتي تفصيله حاسله انه يجب الاقتران
 بان فى حرى واخلاق واستشكل الاقتران بان لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن
 الذات وهو غير جزئى وأجيب بانه من باب زيد عدل و يجب التجرد من أن فى افعال
 الشروع ويكثر الاقتران بان بعد عسى وأوشك ويكثر التجرد بعد كاد وكرب
 (فائدة) حكى تعاب عسى زيد قائم فيخرج على ان عسى ناقصة واسمها ضمير الشأن
 والجملة الاسمية خبرها قاله فى المعنى وقد تانى عسى للاشفاق والترجي وقد اجتمعا
 فى قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا رهوا خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا رهوا شر
 لكم قاله المصنف قال العصام بعد نقله لا يخفى ان كرادت الخبير ومحبة الشر كلاهما
 ما يشفق منه انتمى حفيد (قوله يكادزيتما يضى) أى يقرب زيتها من الانشاء
 بالاناء (قوله وقد جعلت اذا مقت الخ) قائلهما أبو حية بالياء آخر الحروف وهما
 من البسيط والسكر بفتح السين وكسر الكاف بمعنى السكران واعرابهما قد
 حرف تحقيق وجعلت جعل واسمها التاء اذا الطرف للسهل متقبل ومازائد نوقت فعل
 وفاعل يتقلى خبر جعل وثوبى بدل من اناء فى جعلت بدل اشتمال لفاعل يتقلى بل
 فاعله ضمير والتقدير وقد جعلت ثوبى يتقلى وأعاد الضمير على البدل دون المبدل
 منه ولا يصح ان يكون ثوبى فاعل يتقلى لانه يجب فى المضارع الواقع خبرا لافعال هذا
 الباب غير عسى ان يكون رافعا للضمير الاسم واما عسى فيجوز فى المضارع بهدها
 خاصة ان يرفع السبى كقوله * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * ولا يجوز ان يرفع
 ظاهرا غير سبى وأما قوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فخرج قريب

وهى كثيرة ذكرت منها هنا
 سبعة فتكلمت افعال هذا
 الباب ثلاثة عشر كما أن الافعال
 فى باب كان كذلك هذه
 الثلاثة عشر تعطى عليه كان
 وترفع المبتدأ وتنصب الخبر الا
 أن خبره الا يكون الأفعلا
 مضارعا ثم منه ما يقترن بان
 ومنه ما يتجردها كما يأتي
 تفصيله ان شاء الله تعالى
 فى باب التصويات ولولا
 اختصاص خبرها بأحكام
 آيات الكا واخواتها لم
 تفرديا ب على حدة قال الله
 سبحانه يكادزيتما يضى عسى
 ربكم أن يرجحكم قال الشاعر
 وقد جعلت اذا ماقت يتقلى
 ثوبى فأنمض من فض الشارب
 السكر * وكنت أمشى على
 رجلين معتدلا * فصرمت
 أمشى على أخرى من الشجر *
 وقال آخر

فان في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر فانضم مضارع مرفوع وفاعله مستتر
 ونمض مفعول والتائب مضاف اليه الكرم - فة للشارب وكنت كان وا-هما
 أمشى مضارع مرفوع فاعله مستتر عنى رجلين متعلق بأمشى معتدلا حال من فاعل
 أمشى والجملة في محل نصب خبر كان فصرت فعل وفاعل أمشى مضارع مرفوع
 بضمه مقدرة على آخره متعلق بأمشى من التجرسة فلاخرى والشاهد في قوله
 جعل وبعد البتين

أمشى قليلا قليلا وهي تسعفتي * كأننى قوس رام وهي لى وتر
 معاشر الناس من كان الزمان له * مساعدا لا يمكن منه على حذر

(قوله هببت ألوم القلب في طاعة الهوى) تمامه * فليج كأنى كنت باللوم مغربا
 واليوم العذل والقلب الجارحة الصنوبرية التي في الجهة اليسرى وهي قلب الان
 الله يقابله الى ما أراد به حزم العبد على خلاف ذلك والحكمة في جعل القلب في
 الجهة اليسرى ان حرارة الكبد في الجانب الايمن ولو اجتمعت في جانب واحد
 لاشتدت الحرارة هناك واستولى البرد على الجانب الذى يقابله فيكون البدن
 مفلوجا بالطبع والحكمة تأتي ذلك والهوى ميل النفس وقد يطلق على المحبوب
 والأغراء (الأشلاء الاعراب) هببت هب واسمها رألوم خبرها وفاعله مستتر وجوبا
 وفي طاعة جار مجرور متعلق باليوم فليج فعل ماض وفاعله مستتر جوازاً كأنى كان
 واسمها او كنت كان واسمها ومغرب يا خبرها او باللوم متعلق بمغرب يا والجملة خبر كان
 والشاهد في هببت فانه من افعال الشروع (قوله وطئنا ديار الخ) من الطويل
 وطئ امن الوطء وهو المشى والمعتدين الجائرين فهلهات أى شرعت نفوس جمع
 نفس وهي الروح وتطابق على الدم يقال سالت نفسه أى دمه وتطابق على الجسد
 وعلى العين يقال أسابت فلانا نفس أى عين والامانة ضد الاحياء وترهق تذهب
 بسرعة واعلم أن ما ذكره المصنف من أن جاهل للشروع لم أقف عليه لاحد فان
 مخصوص للخويين بل وللمصنف نفسه في الجامع وغيره من كتبه انها لدنوا الخبر
 اه حفيد (الاعراب) وطئنا ديار فعل وفاعل ومفعول والمعتدين مضاف اليه
 فهلهات الفاء عاطف والتاء علامة التأنيث ونفوسهم اسمها وقيل الامانة متعلق
 بترهق الذى هو خبرها هل والشاهد في هلهات (قوله اغرب افعال الشروع) افعال
 التفضيل ايس على باه أى غريبان من بينها وكذا قوله اشهرها (قوله وطئنا)
 من باب ضرب أو من باب علم ومصدر طئ بالفتح طئقا ومصدر طئ بالكسر
 طئقا على وزن فرح فرحا (قوله وطئنا) أى آدم وحواء (قوله كما تخصف) بضم التاء
 وفتح الصاد أى تغيظ النعال وهي مؤنثة (قوله ابوالسهمال) بفتح السين المهملة

هببت ألوم القلب في طاعة
 الهوى * وقال آخر
 وطئنا ديار المعتدين فهلهات
 نفوسهم قبل الامانة ترهق
 وهذان الفعلان أغرب
 افعال الشروع وطئنا
 اشهرها وهي التي وقعت
 في التنزيل وذلك في موضعين
 أحدهما وطئنا بخصه ان
 أى شرما تخيطان ورقة على
 أخرى كما تخصف النعال
 ليستتر به او قرأ أبو السهمال
 العبدوى وطئنا بالفتح

مشددة وبمعنى مشددة آخره لام أما بن السعال بالسكاف فهو واعظ لا مقرى
وقال بعض الاشياخ قاعدة اذا كان او فالسعال باللام فاذا كان ابن فالسعال
بالسكاف (قوله وهي لغة الخ) أى والأصح كسر الفاء كما فى التصريح وقوله
ببسم مكسورة أى ولم يسمع فتحها وهذا الباء بدل الفاء (قوله أى شرع بجمع الخ)
أشار به الى أن خبرها محذوف لانه لا يكون الامضار طارا وسماها فعول مطلق
لا خبرها (قوله سورة) أى الخليل جمع ساق أى رجله **الخاتمة** **بجمع** فلا اشهر
ان كلا اثباته ساقى ونظما اثبات والغز به بعضهم بقوله

أشجوى هذا العصر ما فى النظة * جرت فى لسانى جرحهم وعشود
اذا استعملت فى سورة الحمد اثبتت * وان اثبتت قامت مقام جحد

وهذا ليس بصواب بل حكمها احكم سائر الافعال وان معناها ساقى اذا جعلها
حرف نفي وثابت اذا لم يجمعها فاذا قال القائل كاذب يدبىكى فعناه قارب اليك فقاربة
اليك ثابتة ونفس اليك منتف اذا قيل لم يكذبىكى فعناه لم يقارب اليك فقاربة
اليك منتفية ونفس اليك منتف انتفاء ابعده من انتفاءه عند ثبوت القاربه وانما
قوله تعالى قدبحوها وما كادوا يفعلون فهو متضمن لكلامين * (قوله السابع اسم
ماحل على ليس) انما حلت على ليس دون كان التى هى أم الياء لان هذه الاربعة
مشابهة لليس فى نفي الحال والجمود والدخول على الجمل الاسمية وقوله ما محل
أى الالفاظ التى حلت على ليس اكثر راعى اللفظ فأفرد الفعل وجرده من
علامه التانيث ولو راعى المعنى أقال حلت والمراد بالجملة اعطائها احكامها
لا القياس لان اللغة لا ثبت بالقياس (قوله وهو اربعة) ذكر الضمير مراعاة
للفظ ما ولو قال وهى مراعاة للغزير كان أولى (قوله لات) قدمها لان اعمالها
اجماع من العرب ولا اعتداد بمن خالف قاله فى توضيحه وعبارته هنا مساوية
عبارته فى توضيحه لان قوله فى لغة الجمة مع أى جميع العرب ولا يرد النقض على
دعواه الاجماع بجملة الا خفف فانه أهم لها تارة واعمالها عمل ان تارة أخرى لانه
ان كان رأيه فلا نقض وان كان تقلا عن العرب فلا نقض أيضا لان نقله اعمالها
عمل ليس انما هو مبنى على ما اعتقده وذهب اليه لانه على سماع ما يكون نصا فى
العمل لانه كغيره معترف بعدم سماع مرفوع ومنصوب ~~مذكورين~~ بعدها
ه حفيد وقال الفيشى لأن قاعدة المصنف وابن مالك انهما لا يعتقدان بان الحذف
الضعيف ويحكون الاجماع والاتفاق مع وجوده واعتراض ابن حبان على ابن
مالك فى كتبه ودعواه الاجماع والاتفاق غفلة عن اصطلاحه وانما أخر الشارح
لات فى الشرح لانها بحذف احد جزئها ضعفت تأمل (قوله لات) ويشترط فى

وهي لغة حكمها الا خفف
ونما لغة نالقة طيبة
مكسورة مكان الفاء والثاني
قطعة من سماع أى شرع بجمع
بالسيف سورة واعناؤها
سماع أى يقطعها الطما
ثم قلت **الخ** السابع اسم ماحل
على ليس وهى اربعة لات

عملها أن لا تدخل على معرفة ظاهرة ولم يثبت عليه المصنف في الترمح كأنه على نظيره
من بقية الحروف بل يجب أن يكون المذكور من الجزأين نكرة وان كان أحدهما
معرفة فلا بد أن يكون مقدرا (قوله في لغة الجميع) أي جميع العرب وسيأتي
ايضا حقه (قوله بكثرة) مثل الكاف وما ذكره المصنف توسط بين قولين أحدهما
انها تعمل في أسماء الزمان، مطلقا وعليه جماعة منهم ابن مالك والثاني انها لا تعمل
الا في الحين خاصة وعليها سيبويه أيضا بالوارد (قوله ولا يجتمع مع جزأيهما)
أي في الذكر بل يقتصر على أحدهما فيه هذا هو المراد والا فالعبرة مشككة لانها
تصدق بحذفها والمراد بجزأيهما اسمها وخبرها وانما إضافة الجزأين لها لا في الامة
من حيث كونها مائة مائة وانها انتهى حفيد (قوله والا كتر الخ) أي لان الخبر
محط الفائدة في معنى الاعانة فيذكر ولما كان قوله ولا يجتمع بين جزأيهما لا يدل
على أكثرية احد جزأيهما بالحذف دون الآخر صرح به فقال والا كتر الخ (قوله
النافيتان) وصفه ما يالتي لبيان الواقع ووصفه لا بالتي للاحتراز عن لا الصفة
والزائدة والناهية واسناد التني اليها حقيقة عرفية فلا يقال انه مجاز والثاني
حقيقة قاعاها والمتكلم اه فيشي وأنت خبير بان ما قد تكون زائدة وموصولة
واسمها مائة وغير ذلك فحينئذ الوصف بالتي للاحتراز عن ذلك لا انه لبيان الواقع
بخلاف الفيشي (قوله في لغة الحجاز) فيه حذف أي اهل الحجاز فهو مجاز بالحذف
أو مجاز مرسل علاقته المحلية والحالية أي اهل الحجاز الذي هو محل وأراد اهله
أراستعاره وفيه من المبالغة ما لا يخفى اه فيشي والظاهر ان المبالغة بالسكنية
حيث شبه الحجاز بالأهل واثبات اللغة تخييل وما قاله من أن علاقة الحجاز المرسل
الحالية والمحلية قول ضعيف والراجح انه المحلية وما قبل في قوله لغة الحجاز يقال
في قوله لغة العالية على ما في بعض النسخ من اسقاط اهل وما ذكره المصنف من انه
لغة الحجاز فيه تصور بل لغة نجد وتمامة أيضا (قوله في الخبر) أي ان تفاؤده أي
تساؤله في عبارته أحسن من قول ابن مالك مع بقا التني لان هذه تشمل سورتين
يجب الاعمال فيهما ما بان في الحجاز بين وجه ما نحو ما زيد قائم الا في الدار ونحو
ما زيد غير قائم وعبارة ابن مالك لا تشبههما (قوله وتأخيره) أي تأخره ولو عبر به
كان أخصر وأظهر لانه ليس المراد انه كان مقدما ثم أخر وليس الواو للعمال وكان
القياس منع تقديم المنسول ولو طرفا أو جار مجرور لان القاعدة انه لا يجوز
تقديم المنسول الا حيث يجوز تقديم العامل اه من الفيشي (قوله حمل) ليس
المراد بالحمل هنا القياس لان اللغة لا تثبت بالقياس على الصحيح وتفصيل بعضهم
فيه نظر وانما المراد اعطاؤها حكما او سبب ذلك ان الشرط وجد في ليس

في لغة الجميع ولا تعمل
الا في الحين بكثرة أو الساعة
أو الاوان بقلة ولا يجتمع بين
جزأيهما الا أكثر كون
المحذوف اسمها نحو ولات
عن مناص وما ولا النافيتان
في لغة الحجاز وان النافية في
لغة أهل العالية ونحو
اعمالهن في الخبر وتأخيره
وأن لا يابن مع موله وليس
له رفا ولا محجورا وتكبير
منه مول لا وأن لا يقترن اسم
ما بان الزائدة نحو ما هنا
بشراه ولا وزير مما نفي الله
واقيا وان ذلك نافع ولا
شاركهم وأقول السابع من
المرفوعات اسم ما حمل في رفع
الاسم ونصب الخبر على ليس

وهو الفعلية والاسم في العمل لا لافعال وليوجد في هذه الالفاظ (قوله وهي
 أحرف أربعة) انث الضمير مراعاة للغير وهو الافصح مما ارتكبه المصنف كما
 سبق لان أحرف جمع تكبير والارجح فيه التانيث كقامت الرجال (قوله ما ولا
 الخ) لم يرتبها على ترتيب المصنف (قوله أن لا يلزم معمول الخبر وليس ظرفا للخ) أم لو
 كان ظرفا جاز كما في قوله

بأهبة حزم لدوان كنت آمتا * فما كل حين من توالي مواليا

والاصح في قول مواليا كل حين فانافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل
 حين ظرف لمواليا (فائدة) انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والجار والمجرور
 لان كل شيء من الاحداث لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقوله ولم
 يكر أجيبا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمخارم تدخل حيث لا يدخل الاجنبي
 واجرى الجار والمجرور مجراها في ذلك للنسبة بينهم ما اذ كل طرف في التقدير جار
 ومجرور والجار والمجرور محاج الى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف قاله الرضي
 وغيره اه حفيد ومقالة المصنف من عدم مجواز تقديم الخبر الظرفي بخلاف معموله
 وهو المشهور وقيل لا يمنع قياسه على الم معمول وقال بعض ومقالة المصنف من منع
 تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فإن تقدم الم معمول فرغ تقديم الم قبل بل لو عكس
 كان أولى فان الم معمول قد يمنع حيث يجوز تقدم العامل كما في معمول خبر كان (قوله
 ويجتمع ان أحدا فاعل الخ) وعليه فليست عامة فاعل ليس (قوله فماتكم من
 أحد عنده) أي عن القتل أو القتل حائزين أي دافعين وانطاطاب في ذلكم للناس
 انتهى أيضا وى (قوله وحائزين نعمته) أي لا حدة على لفظه أي في حائزين
 مجرور بالياء لانه نعمت مجرور بخلافه على الاحتمال الاول فهو خبرها منصوب بالياء
 فتنبيه (قوله فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع قلت وكيف يخبر به عنه
 وجوابه ما الخ) المناسب في عبارته تأخيري قلت عن قوله كيف يخبر به وأصل التركيب
 فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه قلت وجوابه ما الخ
 وحينئذ فقول كيف يوصف راجع للاحتمال الثاني وقوله وكيف يخبر به
 راجع للاحتمال الاول فهو واف وثم مشوش وقوله قلت وجوابه ما الخ هو جواب
 ان قلت ثم رأيت في بعض النسخ تأخير قوله قلت عن قوله وجوابه ما بعد وكيف
 يخبر به عنه فهو مؤيد لما قلنا والله الحمد وهذا استقامت عبارته وانذرع قول
 القيسية قوله قلت الخ جواب بالمصادرة وهو أخذ الدعوى دليلا انتهى فان كلامه
 مبنى على أن قوله قلت وكيف الخ جواب التمطط وليس كذلك كما علمت على أن قوله
 أخذ الدعوى دليلا فيه نظر لانه لم يأخذ الدعوى دليلا بل أخذ نظير الدعوى دليلا

وهي أحرف أربعة نافية
 وهي ما ولولات وان فأما
 ما فانها تعمل هذا العمل
 بأربعة شروط أحدها
 أن يكون اسمها مقدم أو خبرها
 مؤخر والثاني أن لا يقترن
 الاسم بأن الزائدة والثالث
 أن لا يقترن الخبر بالاول والرابع
 أن لا يلزم معمول الخبر
 وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا
 فاذا استوفت هذه الشروط
 الاربعة سميت هذا العمل
 سواء كان اسمها أو خبرها
 نكرة تين أو معرفتين أو كان
 الاسم معرفة والخبر نكرة
 فالمرقبان كقوله تعالى ما هن
 أمهاتهن والنكرتان كقوله
 تعالى فماتكم من أحد عنده
 حائزين فأحدها اسمها وحائزين
 خبرها أو متكم متعلق بخبر
 تقديره أي ويحتمل ان
 أحدا فاعل متكم لا عماده
 على النفي وحائزين نعمته
 على لفظه فان قلت كيف
 يوصف الواحد بالجمع وكيف
 يخبر به عنه

لان الدعوى صحة وصف المفرد بالجمع والدليل صحة الاخبار بالجمع عن المفرد الا
 ان يقال قوله جواب بالمصادرة أي بشبه المصادرة في عدم الافادة وقوله وهو أخذ
 الدعوى أي نظير الدعوى والاستفهام في الخبرين تقريري للاثبات وما سئل به انه
 استدل بحجة الاخبار بالجمع عن المفرد على صحة وصف المفرد بالجمع وكلاهما
 دعوى تحتاج لدليل وهذا كما على تسليم ما قاله الفيشي من ان قلت وكيف الخ
 جواب وقد علمت ما فيه تأمل ومعارضة على فهم الفيشي قوله وجوابه الخ فان هذا
 يؤيد ما قلناه وعلى ما قررنا يكون قوله في الخبر الاستفهام انكارى معناه النسفي
 كما قال فان قلت لا يصح وصف المفرد بالجمع ولا يصح الاخبار عن المفرد بالجمع
 وهما من الجواب ان هذا مفردانظا وهو جمع في المعنى فهو جمع أو الاخبار
 بالجمع منظور فيه للمعنى لا للفظ هذا ما يقع به المولى على الذهن الساتر (قوله ولهذا
 جاء لا تشرق بي أحد) أي لا يدخل صومعه وجاء الخ وجه عمومته ان بين لا تضاف
 الا الى معتددا فما أتت بفت بين الى أحد علم ان أحد عام وهو ذا رأى له وغيره قدر
 في الآية عطوفا أي بين أحد واحد وعليه فلا شاهد في الآية (قوله بني غدا الخ)
 هي من البسيط وغدا تضم العين المعجمة والهمزة والمهملتان قبل تاء التأنيث
 حتى من ربوع الذهب معلوم والصريف النضة وتسمى الورق واللجين والحزق
 ينقع الحاء والزاي المعجمة تير والفساء وهو لاجر وقيل كل ما يعمل من طين وسوى
 بانار حتى يكون فخارا (الاعراب) بني منادى مضاف بحذف حرف النداء
 وغدا تضاف اليه وما نافية من له وان زائدة مؤنثة كذا لما أو أنتم مبتدأ وذهب
 خبر ولا صريف عطوف عليه وان كان حرف استدراك لأنتم مبتدأ والخزف خبر
 والشاهد في البيت ابطال عمل ما النافية لان انتم بيان الزائدة وانتم لم تعمل حينئذ
 لانتم ما عملت على ايس وهي لا يفتن اسمها ان وروى يعقوب بن السكيت ذهبنا
 بالذهب وخرجه المؤلف في التوضيح على أن من نافية مؤنثة كذا لا مؤنثة لان نفي النفي
 استحباب ولا زائدة كما في شارحه انما يقضى على قول المكوفين ان ان المقرونة
 بما النافية حتى يها بعد ماتو كيدا وهو مرتد ودخان العرب قد استعملت ان الزائدة
 بعد ما الوصولة الاسمية والحرفية لشبهها في النظم على النافية فلم تكن ان المقرونة
 بما النافية تزايدة لم يكن لزيادتها بعد الوصلتين مسوغا لغيره المراد في كتبه انتم
 وقد رد القول بان ان في مثل ذلك نافية لانه لا يجوز الجمع بين حرفين متضادين في المعنى
 الا متصلين بينهما كما في نحو وان زيد انما جمع بين الامم وقد في نحو ان فعل مع
 ان فهم ما معنى التحقيق وفي ان مع ان في الامم معنى التحقيق أيضا فلان قد يشوبها
 معنيان آخران وهما التقرير والتوقع فلم تكن لبحث التحقيق وكذا في الامم

وجواب ما أنه اسم عام ولهذا
 جاء لا تشرق بي أحد من
 رسله والخلافان كقوله
 تعالى ما هذا بشرا ولم يقع في
 القرآن أعمال ماضية بحالي
 غير هذه المواضع الثلاثة
 على الاحتمال المذكور في
 الثاني وأعمالها نعمة أهل الحجاز
 ولا يجوز منه في نحو قوله
 بني غدا ما ان انتم ذهب
 لا صريف وانتم الخزف

التبعية أيضا كذا في شرح الكافية للرضي (قوله لا اقتران الاسم بان) أي فهذا
 محترز الشرط الثاني واما اقتران الاسم بما الزائدة فانه بعض والمرضى ما ذهب اليه
 ابن مالك من انه لا أثر لها قال ويشهد له السماع فلا يرد على المصنف انتهى حفيد
 (قوله وما محمد الرسول وما أمرنا الا واحدة) برفع رسول وواحدة على انها خبران
 للبتة لأنهم بما لا اقتران الخبر بالا وهذا محترز الشرط الثالث وأما قوله
 وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا
 فن باب المفعول المطلق الذي عامله محذوف خبرا عن اسم عن مبتدأ أعلى حذما زيد
 الاسير أي وما الدهر الا بدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ أو يدور خبر ودوران
 مفعول مطلق وعامله يدور وحذفا وقيم المضاف اليه دوران مقامه واليا مبتدأ على
 نصب منجنوننا على هذا التقدير ~~كونه~~ لا يصح ان يكون مفعولا لطلنا لانه اسم
 للدولاب التي يسقى علم الساء فمارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس واسماء الذوات
 لا تصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا يقال
 في قوله وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أي تعذبا لان معذب اسم مفعول
 لا يصح ان يكون مفعولا مطاقا وهذا على رأي الاخفش واما مذهب سيديويه فلا
 لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الاستعجاب
 وهذا البيت يشهد له وتوله ولا في نحو وما محمد الخ ما ذكره من وجوب الرفع مطلقا
 هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز
 النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون
 الخبر شهما وهو قول بقية الكوفيين (قوله مامسي من اعتب) قسمي خبره تقدم
 ومن اعتب مبتدأ وخروجي الخبري مامسيان من اعتب على الاعمال وقال انه
 لغة والمعتب الذي عاد الى مسراتك بعدما ساءك (قوله لتقدم خبرها) فضعت
 عن العمل وكذا يقال فيما بعده أي فهو محترز الشرط الاول فكان المناسب
 تقدم اول المحترزات تأمل (قوله لتقدم خبرها) واما قوله * واذا ما ملهم بشر *
 فقال سيدويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل
 ملهم مبتدأ وان كان بنى لاهامه مع انشاقته للبنى وقيل ملهم حال والخبر محذوف
 أي ما في الوجود بشر ملهم قاله في التوضيح (قوله وقالوا تعرفها المنازل الخ) قاله
 ضراحم بن الحارث العقيلي وقيل ضراحم بن عمرو بن مرة بن الحارث فيل وهو
 الاقرب الى الصواب وهو من الطويل يقال تعرفت ما عندك أي تطلبته حتى
 عرفته رمني قرية تنحرفها الهدايا ولامه ياعن منيت الشيء اذا قدرته سميت بذلك
 لان الله قدرها اشعارا ومنى تؤنث وتذكر والاغلب التذكير وهي تصرف رلا

لا اقتران الاسم بان ولا في نحو
 قوله سبحانه وما محمد
 الا رسول وما أمرنا الا
 واحدة لا اقتران الخبر بالا ولا
 في نحو قواهم في التسل
 مامسي من اعتب تقدم
 خبرها ولا في نحو قوله
 وقالوا تعرفها المنازل من منى
 وما كل من وافى بنى أنا عارف
 تقدم مفعول خبرها وليس
 نظرف ولا جار ومجرور ولا
 يعملها بنوعيم ولو استوفت
 الشروط الاربع لم يقولون
 مزيدة ثم قرئ على لغتهم
 ما هذا شعروا من أمهاتهم
 بالرفع وقرئ أيضا بأمهاتهم
 بالجر بياء زائدة وتدخل
 الحجازية والتميمية بخلافها
 لا في على والزنجشري زعمها
 أن الباء تختص باقتداء النصب
 وأما لاقترانها عمل

تصرف واقصر ابن قتيبة على انها لا تصرف وقيل - سميت بذلك لما عني فيها من
الدماء أي يراق ويصب وقيل - سميت بذلك لان آدم لما أراد مفارقة جبريل قال له
تمن فقال له انما اتنى الجنة (الاعراب) قالوا قبل فاعلى تعرفها فاعمل أمر وفاعله
مستتر فيه والهاء مقعول والضمير للمحبوبة والمنازل منسوب على الظرفية ومن
منى يتعلق بخذوف حال من المنازل وما نافية كل مع - مولى عارف وانا مبتدأ وعارف
خبر ومن موصولة رقوله وفي فعل وفاعل مفعول والموصول وصاته مضاف لكل
والشاهد في البيت ابطال عمل ما لا يلائم مع مولى الخبر ومعنى وافي منى انا ما
والمعنى ان من اجتمعا اجتمع عجزو به في الحجة ثم عقبه ما قال عنها قالوا له تعرفها
في منازل منى فقال انا لا - عرف كل من وافي منى حتى اسأله عنها (بمائدة)
قال ابن مالك عمل لا اكثر من عمل ان يقال ابرحيان المواب عكسه لان ان قد
عملت نظما وثرا ولا اعمالها قليل لم يرد اعمالها صريحا الا في قوله تعز فلا تثنى
الحجوه صرح غير واحد ان اعمالها أي لا خاص بالشعر وجزم به في النظم روقد
جرب المصنف هنا على التعميم (قوله باشروط المذكورة) وهي ان لا يتثنى اسمها
بان الزائدة وان لا ينتقض التثني بالا وان لا يتقدم الخبر على الاسم وان لا يتقدم
مع مولى خبرها (قوله فلا حاجة له) أي لا ذكره (قوله تعز الخ) هو من الظورين
وتعز من العزاز وهو الصبر والنسلى والوزر الخجاء والواقى الحافظ وتعز عمل أمر
وفاعله مستتر والفاء لانه عامل ولا تانية للجنس هنا هي عاملة عمل ليس ويرى ما ظن
كثير ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية واحدة وليس كذلك بل عليه في المعنى
وشي اسمها وعلى الارض متعلق بها واقيا وياقيا خبر لا ولا نافية عاملة عمل ليس ووزر
اسمها ومن جارة ومأم موصولة مجرورة بوقضى فاعل ماض والله فاعل والله قد
مخذوف وبالجملة مفعلة والموصول وصلة متعلق بواقيا وواقيا خبر لا والفاء في لا
ان يكون خبرها مخذوفا حتى قيل يلزم ذلك انتهى واعمال لا عمل ليس قليل جدا
عند البخاريين واليه ذهب سيويوه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش
والبردالي منه وقيل لا شاهد في الاول لأن قوله على الارض خبر وياقيا حال وقال
في الشواهد والشاهد في البيت ان لا عاملة عمل ليس في الموضعين (قوله ويرى ما
عملت الخ) وهو نادرفان قلت كيف يكون نادرا ومن أمثلة سيويوه ما زيد ذاهبا
ولا اخره قاعدة قلت لا عمل للايل هي زائدة والاسمان تابعان للمعولى ما انتهى
نصرح (قوله انكرتها بعد أعوام مضين الخ) انكرتة - من المعرفة والاعوام
جميع عام ومضين تأكيد والدار المحل يجمع البناء والعرصة كالدارة والبلد ومدينة
الرسول والجار اسم لمن قرب داره ذلك وانكرتها أي الدار فعل وفاعل

بالشبر وطى المذكورة بما
الاشراط الفاء اقتران ان
بالاسم فلا حاجة له لان ان
لا تراء بعد نالا ويضاف الى
الشروط الثلاثة الباقية
أن يكون اسمها وخبرها
تكررين كقوله
تعز فلا تثنى على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا
ويرى ما عملت في اسم معرفة
كقوله
انكرتها بعد أعوام مضين لها
الدار دارا ولا الجيران جيرانا
وعلى ذلك قول المتنبي

ومفعول وبعدمتهعلق به واعوام مضاف اليه ومضين فعمل فاعل ولها متهعلق به
 لانافية عاملة عمل ليس والدار اسمها ودارا خبرها لانافية عاملة عمل ليس الخبران
 اسمها و خبرا ناخبرها واششاهد فيه عمل لاقى المعرفة في الموضوعين وهو قائل وجعله
 في القطر خا مابا المشهور (قوله اذا الجود الخ) قاله أبو الطيب المنذبي الجود هو الطور
 الغزير ثم استعير للبدل في العطاء وسمى المال مالا لانه مال بأهله عن الطاعة
 وقيل لانه يعبرل عن صاحبه ويزول عنه بسرعة وقيل لانه عمل القلوب لشدة
 حبه الي غيره والمعنى ان صاحب الجود اذا شاب جوده بأذى لم يكسب حمدا
 (قوله اذا الجود الخ) قال المصنف في شرح انقطر وهو لحن ويمكن الجواب عنه
 بان التقدير ولا يرى الحمد مكسوبا فالجود مرفوع على انه نائب فاعل ومكسوبا
 مفعول ثان يبرى (الاعراب) اذا طرف مستقبل والجود فاعل بفعل محذوف
 يفسره المذكور لم يرزق جازم ومحذوم خلاصا لشعول من الاذى متعلق بمحذوف
 مفعول لخلصا والفاء عاطفة ولا نافية والخ اسمها ومكسوبا خبرها وكذا قوله ولا
 المال باقيا والشاهد في لا حيث دخلت على المعرفة التكررها وهي لا تدخل الاعلى
 التكررة (قوله وعمل لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا) لكن اعمال لا
 اعمال ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيديده وطائفة من البصريين
 وذهب الاخفش والمبرد الى منعه واعلم ان الغائب في خبرها ان يكون محذوفا حتى
 قيل بلزوم كقوله * من سعد عن نيرانها * فالأما بن قيس لا براح * أي لا براح لي والصحیح
 جواز ذكره كقوله تعز فلا شئ الخ (قوله واما سوتيم فمهلونم او يوجون تكرر برها)
 جبر المساقم ان نفي الجنس الذي لا يمكن اتيانه في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرر
 النفي في الحقيقة سواء كان نفي الجنس الفاتت على سبيل التتصيص كافي العامة
 عمل ان أولا على سبيل التتصيص كافي العامة عمل ليس (قوله ان الذين الخ) والمعنى
 ليس الاضنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمنا لكم في الاتصاف بالعقل
 فلو كانوا أمنا لكم فعبدتوهم لكنتم مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة
 من هو دونكم مدم الحياة والادراك انتهى اسموني وقول الاسموني في الاتصاف
 بالعقل أي وان كانوا أمنا لكم من حيث انهم عبادة الله ومخلوقون له وهو محال القراءة
 الثانية المثبتة وقدمه بذلك دفع الثاني بين القراءتين المثبتة وانسائية فالنفي من
 حيث الاتصاف بالعقل والاثبات من حيث المخلوقية انتهى تقرير شيخنا دردير وقال
 بعض لاشاهد في الآيتان ان مخنفة من الثقيلة ناسبة للجزأين كقوله
 * ان حراسنا أهداء * وهو مخترج على شاذ (قوله نافعك ولا تشارك) اما صفة مشبهة
 او اسم فاعل ار يديه الثبوت واما ان ار يديه الحدوث فهو باق على تكبيره (قوله)

انما الجود لم يرزق خلاصا
 من الاذى * فلا الحمد
 مكسوبا ولا المال باقيا
 اعمال لا العمل المذكور
 لغتان الحجاز أيضا واما
 ينوتيم فمهلونم او يوجون
 تكرر برها واما ان فتعمل
 بالشروط المذكورة الا ان
 افتران اسمها ان ممنوع فلا
 حاجة لاشتراط انتائه
 وتعمل في اسم معرفة وخبر
 تكرر برها واما بن قيس
 رحمه الله ان الذين تدعون من
 دون الله عبادا أمنا لكم
 يتخفف ان وكسرهما الاتقاء
 الساكنين ونصب عبادا على
 الخبرية واما أمنا لكم على انه
 صفة لعبادا وفي تكرر برها مع
 ان أحد خبرها من أحد الا
 بالعافية وفي معرفتين مع
 ان ذلك نافعك ولا تشارك

واعمال ان هذه لغة أهل العاربة) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهو ما فوق نجد
 الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها رالنسبة اليها على وعلاوى على غير قياس
 واختلاف في جواز اعمالها ذهب الكافي واكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي
 وأبو الفتح الى الجواز وذهب السراة وطائفة واكثر أهل البصرة الى المنع واحتلف
 الثر عن سيديويه والمبرد فقل السهلي الاجازة عن سيديويه والمنع عن المبرد وعكس
 النحاس ونزل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العاربة انتهى تصريح
 وعلى ذلك قولك ان قائم أي ما ألقائما وأصله ان ألقائما فقلت حركة الهجزة
 الى الساكن قبلها ثم حذفنا فاجتمع مثلان ساكن الاول وأدغم في الثاني وتقول
 على الهمال ان قائم (قوله كالتاء في رواية) تشبيهه في زيادة التاء للبا لغة الا انها
 في لات للبا لغة في الثاني وفي رواية للبا لغة في الاثبات وما ذكره من ان التاء في رواية
 للبا لغة نظير بل هي لتوكيد اليا لغة وان اليا لغة من صيغة فعال (قوله رواية)
 أي كثير الرواية للحديث كعبد الله بن وهب مثلا (قوله أو ثنائيت الحرف) أو ما زعم
 خلو فتجوز الجمع وحركت التاء لافرق بين الحاقها بالحرف والحاقها بالفعل وليس
 تجوز كما الالتقاء الساكنين بدليل ربث وثقت مع تجزئتها قبلها والتاء بحركة
 بالفتح على المشهور لانه أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين
 وبالضم جبر المسافات بحذف أحدهم وانها لزوم زيادة التاء في لات أحسن منها
 في ثمت وربث لان لات محمولة على امس وليس يتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا
 المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا لافرع عايس وليس فرع ضرب
 فوس في المرتبة الرابعة وهي كتمان عند الجمهور لا التافية وتاء التائيت وحركت
 لا لتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها
 لا التافية والتاء زائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا
 هل هي ماضي يليت بمعنى يتقص استعملت لانبي أو هي ليس بكسر الياء فقلت
 الياء ألقا وأبدات السين تا كما قاله أبو الريح فمرلان حكاهما في المغني وعملها باجماع
 من العرب وفيه خلاف عند النحاة ففهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان ولها
 مرفوع فبتدأ حذف خبره أو منصوب ففعل فعل محذوف وهذا أحد قولي
 الاخفش وعنه أيضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومنه
 الجمهور انها تعمل عمل ليس وترفع الاسم وتنصب الخبر وهذا تضع قول المصنف
 لات في لغة الجميع أي جميع العرب وان كان للنحاة خلاف (قوله كقراءة
 بعضهم) وهو ابن عمر في الشواذ (قوله بالرفع) أي برفع الحين على انه اسمها وخبرها
 محذوف كما قد مره الثواب وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي

واعمال ان هذه لغة أهل
 عاربة وأمالات فانهم
 هذا العمل أيضا واكتها
 تخص عن اخواتها بأمر
 أحدهم انهم لا تعمل الا
 في ثلاث كلمات وهي الحين
 بكثرة والساعة والاولان
 بقلة والثاني أن اسمها
 وخبرها لا يجتمع وان والغالب
 أن يكون المحذوف اسمها
 والمذكور خبرها أو قد يوك
 فالقول كقوله أمالي ك
 أهلها من قبلهم من قرن
 فنادوا ولات حين مناص
 الواو للبيان لانافية بمعنى لا
 والنساء زائدة لتوكيد التاني
 والبا لغة في كالتاء في رواية
 أو ثنائيت الحرف واسمها
 محذوف وحين مناص خبرها
 ومضاف اليه فنادوا والحالة
 انه ليس الحين حين مناص
 أي قرار وتأخير والثاني
 كقراءة بعضهم ولات حين
 بالرفع أي وليس حين مناص
 حينما يوجد الهم عند
 تناديهم ونزول منازلهم من
 العذاب ومن اعمالها في
 الساعة قول الشاعر

ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع
 ايض لا يحذف فهو هذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا في أصله وقرئ أيضا ولات حين
 مناص بخفض حين فزعم القراء أن لات نسبة عمل جارة للحين خاصة كمنسذومذ
 فتحصل في الحين ثلاث قرآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال اما
 على الابتداء أو على الاسم لثلاث ان كانت عاملة عمل ليس أو على الخبرية لها ان
 كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسم لثلاث ان كانت
 عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول محذوف
 أي لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وقال الحفيد وقرئ لات حين بالجر
 على اضماع من الزائدة وهو محتمل لحذف الاسم وحذف الخبر لكن الاولى حمله
 على حذف الاسم لمائة رومن ان الغالب حذف الاسم وعلى كل حال لا تعمل الا
 في أسماء الزمان وأما قوله

ندم البغاة ولات ساعة مندم
 والشيء مرادع مبتغية وخيم
 وفي الاوان قوله
 طابوا صلحنا ولات اوان
 فأجبتنا أن ليس خبر بقية
 أصله ليس الحين اوان صلح
 أو ليس الاوان اوان صلح
 فحذف اسمها على القاعدة
 وحذف ما أن حذف اليه خبرها
 وقد وثق في يومه كما ينبغي قبل
 وبعد الا أن اوانا شبيهه ينزل
 وينافيه على الكسر وثبوته
 لاضرورة ثم قلت

لبي عابك للهفة من خائف * يعني جوارك حين لات مجير

فارتفع مجير على الابتداء أو على الفاعلية أي لات يحصل لهم أولات لهم مجير ولات
 مزملة لعدم دخولها على الزمان (قوله ندم البغاة الخ) قاله محمد بن عيسى التميمي وهو
 من السكامل والبغاة جمع باغ وقوله وخيم أي عاقبته سيئة وندم فعل ماض والباعاة
 فاعله وساعة خبر لات واسمها محذوف أي وليس الساعة ساعة ومندم مضاف اليه
 والشيء مبتدأ ومرادع مبتدأ ثان ومبتغية مضاف اليه ووخيم خبر الثاني والجملة خبر
 الاول (قوله طابوا صلحنا الخ) قاله أبو زيد الطائي مات على دين النصرانية وقد
 أدرك الاسلام وهو من الخفيف وطابوا صلحنا فعمل وفاعل ومفعول ومضاف
 اليه واسم لات محذوف أي وليس الاوان وأوان خبرها فأجبتنا فاعل وفاعل وان
 مخففة من الثقيلة وليس من ادوات صكان واسمها محذوف وحين خبرها وبقية
 مضاف اليه والتقدير وليس الاوان اوان صلح ولا يشترط التنكير في معمولي لات
 بخلاف لا انتهى (قوله أصله ليس الحين الخ) أي أصل لات اوان ليس الخ
 ويؤخذ منه ان أصله ليس لان لات اسماء عملت بطريق الحمل على ليس (قوله وقد وثق
 ثبوته) أي معنى أي نوى معناه لا لفظه فلذا ينبغي (قوله شبيهه الخ) وقال الرضي
 وأوان عند السيراني والمبرد ميمنى لكونه مضافا في الاصل الى جملة والاصل اوان
 طابوا ثم حذف الجملة وبنى اوان على السكون ثم عوض التنوين عن المضاف
 اليه كما في يومئذ فكسرت النون لثلاث سوا كن وتقول حذف الجملة وبنى على
 الكسر لا على السكون لالتقاء الساكنين ولا يعوض التنوين في المبتدات الا اذا
 كان جملة فلا يعترض بخوم من قبل ومن بعد وذكروا في المعنى ان جعل التنوين

عوضا مردودا لانه لو كان للعوض لا عرب أو ان لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه
 وذ كرفي توجيه الكسرى في أو ان وجهان أحدهما انه أعرب على اضمار من
 الزائد والثاني انه كسر تخالفا من التقاء الساكنين والبناء على سكنون مقدر
 اه حفيد في قوله التامن خبران وأخواتهم وتسمى بالحروف المشبهة للفعل ووجه
 المشبهة انما لفظه لا تقاسموا إلى الثلاثي والرابعي والخامسي وبنائهم على التثنية
 وأما معنى فلان معانها هي الافعال مثل أكد وشهد واستدركت وتثبت
 وترجيت وتسمى أيضا بالنواسخ الملاقاة اسم الاعم على الاخص لانها تنصب المبتدأ
 انفاقا وترفع الخبر على الصحيح اه حفيد (قوله ان والكن الخ) التعرض لعاني
 هذه الحروف من وظيفة أهل المساني لا من وظيفة النحوي فذلك تركه المصنف
 وتعرض له صاحب الآجرومية وما كان ينبغي له ذلك الا أن يقال ذكره تقيما
 للقائده وقوله ان الخ في محمل جريد من أخواته بدل مفصل من مجمل أو بدل
 بعض من كل ولا يختص بدل المنفصل على الصحيح بالنوع والمجموع بدل كل من كل
 (قوله ولا يجوز تقدمه مطائفا) أي سواء كان طرفا وجارا ومجرورا أم لا (قوله
 نحو ان في ذلك الخ) انفاق وشوش وفي الشارح مراتب (قوله وأخواتها
 الخمسة) في هذه الحروف ستة وعدها سيور يدخره باسقاط المفتوحة لانها فرع
 المستشورة وعبر بالأخوات دون الاخوة للاختلاف باعتبار الكلمات دون
 الحروف ومن قال لان اسرف مؤنث سماعى فقد اعترف لان المؤنث حرف الهمزة
 وكم من اشتباهة شأن اشتراكه في الهمزة في شرح الكافية (قوله فينصبين
 المبتدأ) انفاقا بشرط أن يكون مفردا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى
 اسمائها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحمد يرفع الحمد على انه خبر
 مبتدأ محذوف أو كان واجب الابتداء كأيمن أو واجب التصدير غير ضمير الشأن
 كأي وكم لم تنصب هذه الاحرف (قوله ويرفع من خبره) على الاصح عند المصريين
 بشرط أن لا يكون ملابيا فلو كان الخبر ملابيا نحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفع هذه
 الاحرف الا أن يكون الاستفهام جوابا نحكي من كلامهم ان أين الماء والعشب
 جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون
 الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع عما كان مرفوعا قبل
 دخولها وهو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان هذه الاحرف
 شبها بكان التامة في لزوم دخولها على المبتدأ والخبر والاستغناء عنها فعملت
 عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر مرفوعين كفعول قدم وفاعل آخر تنبها على
 القرعية ووجه الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر مرفوعا ولا الجواز

في التامن خبران وأخواتها
 ان والكن وكان وليت وأعل
 نحو ان الساعة آتية ولا
 ولا يجوز تقدمه مطائفا
 توسطه الا ان كان طرفا أو
 مجرورا ونحو ان في ذلك لعبرة
 ان لدينا أنكلاهم وأقول
 التامن من المرفوعات خبر
 ان وأخواتها الخمسة تقام
 يدخان على المبتدأ والخبر
 فينصب المبتدأ كما سياتي في
 باب المنصوبات ويسمى
 اسمها ويرفع من خبره كما ذكره
 الآن ويسمى خبرها

شوران الساعة آتية اعلموا
 ان الله شديد العقاب كأنهم
 شبه سنده لعل الساعة
 قريب ولا يتقدم اخباره من
 علمه من مطلقا وقد أشار الى
 ذلك الشيخ شرف الدين بن
 عيين حيث قال
 كافي من أخبار ان ولم يجوز
 له أحد في الضم أن يتقدم
 على حرف جر من ذلك
 بحرفي * اليك فاني من
 وما لك بعد ما
 ولا على أمهاتهن فان
 الحروف شموله في الاعمال
 على الافعال فلما كونهما فرعا
 في العمل لا ياتي التوسع
 في معمولاتهما بالتقدم
 والتأخير اللهم الا ان كان
 الخبر نظرا أو جارا ومجورا
 فيوزن توسطه بينهما وبين
 أمهاتهما كقوله تعالى ان
 لدينا أسكلا ان في ذلك عبرة
 لمن يخشى وفي الحديث ان
 في الصلاة أشغلا وان من
 الشعر طكا ويروي لحكمة
 فأما تقدمه عليها فلا سهيل
 الى جواز لا تقول في المدار
 ان زيدا ثم قلت

أن يلما او ينبتى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر
 (قوله نحو ان الساعة الخ) وترك مثال لكن وهي بتشديد النون حرف بسيط
 خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وقيل بأن تنسب اليها بعد ما حكى فخا لانا
 لما قبلوا فلا بد أن يتقدمها كلام منافي لما بعد ما نحو ما هذا كما ان كانه
 متحرك أو قد تقدم نحو ما هذا أيضا لكنه أسود قيل أو خلاف نحو ما زيد قائما لكنه
 شارب وقيل لا يجوز ذلك قاله المصنف في المغني وصحح أبو حنيفة في النكت الحسان
 الجوار وكان بتشديد النون وهي حرف من كسب عندهم حتى ادعى ابن هشام
 الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل في كأن زيد أمة ان زيدا كأنهم قد تم
 حرف التشبيه اتمامه فنكتت همزة ان لدخول الجوار ثم قول الزجاج وان جنى
 بعد الكاف جزم اقل ابن جنى وهي حرف لا تتعلق بشئ لمعارفته الموضع الذي
 يتعاقبه الاستقرار ولا يتدرله عامل غير اتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته
 التنبية ولا تأتي كالتحقيق خلافا للكوفيين والزجاجي لا لا لتقريب خلافا لهم
 ولا بن الحسين الانصاري ولا لابي خلف الفارسي (قوله لعل الساعة قريب) ذكر
 الخبر اما لان الساعة بمعنى الوقت أو لان فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله
 ولا يتقدم اخباره من علمه من مطلقا) وجاء على هذا المعنى قول بعضهم
 كافي من أخبار ان ولم يجوز * له أحد في الضم أو يتقدم
 (قوله فلما كونهما الخ) الفاعل دخلة على قوله لا ياتي وقوله لا كونهما لانه قدمت على
 المفعول الذي هو قوله لا ياتي (قوله ان لدينا أسكلا) ان حرف توكيد ونسب
 ورفع ولدينا من بني على السكون في محل رفع ولدي مضاف وناه مضاف اليه وأنكلا
 اسمها منصوب ومعنى أنكلا أيود ثقيلة قال البيضاوي والاسكل القيرد الثقيل
 (قوله اشغلا) أي اشغلا بالله عن أمور الدنيا (تنبية) قيل نصب الجزأين في
 جميع هذه الحروف لانه حديث ان قهر جهنم سبعين خريفا * ان حراسنا أسدا *
 كن أدنيه اذا اشرفنا * قادمة أو فاما محرفا * باليت أيام الصبار راجعا *
 لعل أياك متطابقا ولا يرد على المصنف هالاه قائل على ان المصنف كالجوهور
 على انكار ذلك وتأويل شواهد ما قاله في الحديث صدرت البئر اذا بلغت
 نهرها وسبعين طرف أي ان مدة بلوغ نهرها يكون في سبعين عاما وبقي التصورات
 حال ومفعول أي تقام أسدا او يحكيان قادمة وأقبلن راجعا ويوجد منطلمانا
 قال المصنف ولا يتدر في هذين يكون ويكون كذهب اليه الكسائي لعدم تقدم
 ان رولا الشرطيتين (فائدة) تعمل على عمل ان في لغة ولا يكون اسمها حينئذ
 الا ضميرا كقوله * فقلت عساها نار كاسر وعلها * كذا قال المصنف في التوضيح

تبعها السيرافي ولا يرد ذلك على المصنف لشذوذه أولها ما به الى ما قاله المبر من انها باقية على اسماها من رفع الاسم ونصب الخبر ككان وان كان قلب الكلام في قول الخبر عنه خبرا (قوله وتكسر ان) قال المصنف في الارض تدعي الكسورة حيث لا يجوز أن يستل المصدر مستداها ومستدمها وتعين المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوز الامر ان يصح الاعتبار ان اه وذا كرسيدويه لذلك قاعدة فتسال كل موضع هو للجمل ويمنع المفرد فيه يجب فيه كسر ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة والمفرد يجوز فيه الفتح والكسر قال أبو حيان ويحرم ذلك نحو لو ان زيد اقامت لعمت قال الله تعالى ولو انهم صبروا حتى تخرجهم لوقوعها مرقع الجملة لفعالية ومع هذا فحسى مفتوحة على مذهب سيبويه اه قاله المصنف في على القطر (قوله في الابتداء) المراد ابتداء الكلام أي افتتاح الجملة التي هي فيها أي انها في مدار جملتها سواء كانت مرتبطة بما قبلها في المعنى أم لا وحيث قد قبله في أول الجملة الخ عطف تفسير ويست هذا الامور تمام التفسير لانها تكسر في غير هذه الامور كواقعة بعد كذا نحو كلال ان الانسان ليطنخي والمقررون خبرها باللام بدون تعليق نحو ان ربنا لم يرع العقاب والواقعة بعد حتى الابتداء ثمة نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وليس المراد بالابتداء التقر ذلك لان ابتداءه في هذا المعنى يجب فتحها ولو قال في ابتداء الكلام بدل قوله في الابتداء كان أولى لان الابتداء معني أطابق انصرف في الخبر للاستناد هذا حاصل ما في الفحسى بايضاح من التصريح لكان كلام شارحنا يقتضي ان قوله في أول الجملة الخ مغاير لقوله في الابتداء تمام وان المراد بابتداء الكلام الذي لم يسبقه غيره حقيقة وقوله وقيل اللام المتعلقة هي التاسعة في التثنية وجعلها في الشرح سادسة (قوله اللام المتعلقة) افهم كلامه أن المعاني هو اللام ره وما عليه ابن مالك ومذهب الجوهري ان المعاني هو ان الواقع في خبرها اللام (قوله وتفتح في الباقي) أي باقى مواضع ان مما لم يجب فيه الكسر ولم يعجز فيه الامر ان (قوله لان) أي بآء تبارك كسرهم زتمها وفتحها (قوله في ابتداء الكلام) أي حقيقة أو حكما كواقعة بعد الاستتاحة نحو ألا ان أولياء الله وانما كسرت في هذه المواضع لام الوقت كانت مع صلته في تأويل مصدره مبتدأ فيحتاج الى تقدير خبره والاسل عدم ذلك وأشار بقوله في ابتداء الكلام الى انه ليس المراد بالابتداء التجرد كما تقدم (قوله اننا أنزلناه في ليلة القدر) وجه وجوب الكسر فيه ان المقصود الاخبار عن المتكلم بالانزال في ليلة القدر ولو فتح لسكان المعنى على الاخبار بان الانزال حصل في ليلة القدر وحاصله الاخبار بنظر الانزال أولا وبالذات وان كان الاخبار بالانزال يحصل تبعا وأيضا فالشذوذة يجب تقديم

وتكسر ان في الابتداء في أول الصلة والصفة والجملة الجائز والمضاف اليها ما يختص بالجملة والحكمة بالقول وجواب القسم والخبر بها عن اسم وقيل اللام المتعلقة وتكسر أو تفتح بعد اذا الفعالية والغاء الجزائية وفي نحو أول قولي اني أحمد الله وتفتح في الباقي كقوله وأقول لان ثلاث حالات وجوب الكسر وجوب الفتح وجواز الامرين فيجب الكسر في تسع مسائل احدها في ابتداء الكلام نحو انا اعطيتناك الكوثر اننا أنزلناه في ليلة القدر

ما من قول ثان لا يتناه وهي
 موصول بمعنى الذي وان وما
 بعدها صلة واجترزت بقولي
 أول الصلة من نحو
 تبا الذي عندي أنه فاضل
 فان واجبة الفتح وان كانت
 في الصلة اكتم اليست في
 أوها الثالثة أن تقع في أول
 الصفة كمررت برجل أنه
 فاضل ولو كانت مررت برجل
 عندي أنه فان لم يكسر
 لان اليست في ابتداء الصفة
 الرابعة أن تقع في أول الجملة
 الحالية كقوله تعالى كما
 أخرجك ربك من بيتك
 بالحق وان قرية من المؤمنين
 تكارهن واحترزت بقيد
 الاولية عن نحو أقبل زيد
 وشدي من مطافير الخامسة
 أن تقع في أول الجملة المضاف
 اليها ما يختص بالجملة وهو
 اذ واذو حيث نحو جلست
 حيث ان زيدا جالس وقد
 أنواع الفقهاء وغيرهم تقع
 ان بعد حيث وهو لحن فاحش
 فانها لا تصاف الا الى الجملة
 وان المفتوحة ومعها ولاها
 في تأويل المفرد واحترزت

خير ما نحو عندي انك كذا كما ذكره ابن مقبل (قوله الثانية ان تقع في أول الصلة)
 وانما وجب الكسر لان صلة الموصول غير أن تكون جملة (قوله لتتبعه)
 أي تنقل (قوله عندي انه فاضل) أي عندي فضله وانما وجب الكسر في
 قولك أعجبتني الذي أبوه انه منطلق مع انها واقعة في ابتداء الصلة لانها خبر عن اسم
 عين وسبباني في كلامه ووجوب كسرها اذا وقعت كذلك في هذه الصورة مستثناة
 من مفهوم كلامه هنا بقرينة كلامه ثبت اه (قوله انك اليست في أوها) أي في
 اللفظ والافهسي واقعة في محل المبتدأ وله الصدر (قوله في أول الجملة الحالية)
 سواء كانت مقترنة بالواو كما مثل أم لا نحو جاء زيد انه فاضل وانما لم تقع ان فهمها
 وان كان الاصل في الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط
 الحال التذكير وأما قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما يكون
 الطهارة فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا اه تصریح على ان ابن
 الجار قال في انها يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القرآن
 (فائدة) ليس في الأحرف الستة ما يكون هو ومعها ولا محالا الاحرفين ان
 المكسورة كذا كر وكان نحو وان فريقا من المؤمنين اكارهون كأنهم لا يعاون
 وسبب ذلك ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرف وشرط الحال التذكير وليت ولعل
 طبايان وشرط الجملة الحالية أن تكون خبرية وأما اليكن فهو مستدعي
 الكلام قبلها فلهذا لا تقع جملتها مفتوحة ولا ماضية لا خبرية بل او حالية المصنف في شرح
 بان سعاد (قوله وهو ان) بيان ما يختص بالجملة بقطع النظر عما
 نحن فيه لانها خاصة بجملة الافعال وجملة ان ومعها ولاها أهمية فلا تصاف الى اذا
 (قوله أولع) بالبناء لما فعل اي اشتهر علوا بذلك وأكثر وامته (قوله وهو لحن
 فاحش) اعلم ان شرح ابن الحاجب اوجبوا الفتح نظر الى ان الاصل في المضاف
 اليه الافراد ووجه المصنف ما اختاره بقوله لانها الخ والحق جواز الامرين
 لانه وردنا في حيث الى مفرد نحو حيث سهل طالعا واذا فتحت ان فهي مبتدأ مع
 ما بعدها ويقدر لذلك خبر او قال الفيشي قوله وهو لحن فاحش فيه نظر لانه
 مذهب الكسائي واختار ابن الحاجب جواز الامرين وهو الصواب (قوله بقيد
 الاولية) الانافق للبيان (قوله حيث اعتقاد زيد انه مكان) أراد بالاعتقاد المعتقد
 لان الاعتقاد ليس نفس المكان الحسن (قوله فاللام من لرسوله الخ) أي ان اللام
 لها الصدر وماله الصدر يمنع ان يعمل ما قبله فيها جوده وهذه اللام وان كانت

بقيد الاولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن ولم أر احد من النحويين متأخرة
 اشترط الاولية في مسألتى الحال وحيث ولا يدم ذلك السادسة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك
 لرسوله والله يشهد ان المنافق كان نون فاللام من لرسوله ومن الكاذبون جهلتم ان

متأخرة في اللفظ فرتبتم التقديم على ان وانما آخرت ان لا يدخل حرف تو كبد على مثله ولم تؤخر ان قوتها بالعمل وانما فتحت في علمت ان زيد القوم دلان اللام ليست للابتداء لدخولها على الماضي وسبأني انم الا تدخل عليه الامع قد ظاهرة أو مة قدرة اه تصریح (قوله افعلى العلم والشهادة) انما مثل بمثابة اشارة الى انه لا فرق بين القلمى وغسره فان قلت التعليق من خراس افعال القلوب والشهادة ليست كذلك أجيب بأن الشهادة مستلزمة له لم عرفا فترت منزلة فعلت فعلمت به أو ان المراد بالشهادة المضافة لله العلم (قوله انما عنتم) هو محل الشاهد دون قوله فان لله خمسة (قوله السابعة أن تقع محكية بالقول) أى تقع فى أول الجملة المحكية بقول احترزا من نحو قلت اعتمه ادى ان زيد افاضل فوجب الفتح واحترز بالمحكية مما اذا أجرى القول مجرى الظن فتفت ومن ثم روى قوله أنه قول انك بالحياة تمتع بالوجهين ومعنى حكيمتها بالقول أن تكون ان ودمع مولاها سدرت أو لا مكسورة ثم تحركها على حالها كما اذا تكلم انسان بقوله ان زيد افاضل فأراد انسان آخر ان يحكيه فيقول قال ان زيد افاضل وانما وجب الكسر لان القول لا يعمل الا فى الجملة أو مقدر فى معنى الجملة أو أريد لفظه كما هو مقر وبخلاف الواقعة فى اثباتها نحو قلت اعتمه ادى ان زيد افاضل فلو وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخلصك بالقول انك فاضل فهى مجرورة بلام التعليل مقدرة (قوله الثامنة أن تقع جواب القسم) أى سواء افترن خبرها باللام كقوله تهبلى والعصر ان الانسان انى خسراً لا كما مثل وانما وجب الكسر لان جواب القسم لا يكون الا جملة ولو وقعت فى أثناء الجواب وجب الفتح نحو والله اعتمه ادى ان زيد افاضل ومن الواقعة فى أثناءه تقدير ان نحو قوله

أوتخلفى بربك العلى * انى أبو ذىالك الصبى

على ان التقدير أو تخلفى على انى اما اذالم يقدر ذلك فهى فى أول الجواب فتكسر قاله شيخ الاسلام مع بعض تغيب يروى بكلام الحفيد ان المذهب الاصور وهو مذهب البصرين منع جواز الوجهين وعلى تسليمه فالكسر على انه جواب الفتح على اسقاط الخافض لا على انه جواب (قوله ان تقع خبرا عن اسم عين) هى الثامنة فى المتن وجعلها فى الشارح تاسعة (قوله ان تقع خبرا عن اسم العين) أى تقع أول الجملة الواقعة خبرا عن اسم العين سواء كان هناك ناسخ أم لا ولذا مثل المؤلف بمثابة وانما وجب الكسر لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك يمتنع مع ان قاله فى التصريح وقال الحفيد ان قلت هلاجاز فتح ان اذا وقعت خبرا عن اسم عين ويجعل من باب الاخبار بالعنى عن العين مبالغة قلت

افعل العلم والشهادة أى
 مانعان اهما من التسايط
 على لفظ ما بعدهما فصار
 ما بعدهما حكما لا ابتداء
 فلذلك وجب الكسر ولولا
 اللام لوجب الفتح كما قال
 الله تعالى واعلموا انما عنتم
 من شئ ان الله خمسة وشهد
 الله أنه لا اله الا هو السابعة
 أن تقع محكية بالقول نحو
 قال انى عبد الله ومن يقل
 منهم انى اله من دونه فذلك
 يخبر به جهنم قل ان ربى يقذف
 بالحق الثامنة أن تقع جوابا
 للقسم كقوله تعالى حم
 والكتاب المبين انا انزلناه
 التاسعة أن تقع خبرا عن
 اسم عين نحو زيد انه فاضل
 وقوله تعالى ان الذين
 آمنوا والذين هادوا
 والصابئين والنصارى
 والمجوس والذين أشركوا

الحرف الصدري أضعف من صريح المصدر اه واحترزنا بقولنا أول الجملة
 الواقعة الخ من قولنا زيد اذ اعتقاد أبي انه فأنسل الخ ومن قولنا اعتقادى اه فاضل
 فاه خبر عن اسم معنى في الثاني وقعت في الاشارة لاني الاول (قوله ان الله
 ينزل الخ) هذه الجملة خبر عن الذين آمنوا راعطف عليه وهى أسماء ذوات
 (قوله بما لم أسبق اليه) أى الى جمعة في محل واحد والافهوم مذكور في كلامهم
 (قوله في ثمان مسائل أيضا) الاولى حذف أيضا لان الكسر في تسع مسائل لاني
 ثمانية نعم ان جعل قوله وفي أول الصلة تفسيراً لقوله في الابتداء ولم يعد قوله في
 الابتداء معاً مستقلاً مع قوله هنا أيضاً والجواب ان قوله أيضاً راجع لقوله يجب
 أى يجب أيضاً كوجوب الكسر (قوله انه ان يؤمن) أى عدم الايمان من
 قولك فتائب الفاعل هو المصدر المؤول لانفس ان وكذا يقال فيما أتى (قوله
 انه استمع نثر الخ) النثر ما بين السلاثة والعشرة والجن أجسام عاقلة خفية
 يغلب عليها الهوائية وانما يتوقف نوع من الارواح المجردة اه يضاوى (قوله
 اه استمع نثر) أى استماع نثر (قوله تغير القول) اما لو كان مفعولاً لقول
 فقد تقدم وجوب الكسر فيه (قوله انكم أشركتم) أى أشركا ككم بالله (قوله
 انك ترى الارض) أى ترى الارض خائفة ككث من آياته ومعنى خائفة
 بانه اه يضاوى (قوله الخامسة أن تقع الخ) قال الأشموني أو خبر عن اسم
 معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى انك فأنسل اه فاعته قادى اسم
 معنى غير قول ولا شك ان فأنسل غير صادق عليه لا بمعنى المعتقد وانما وجب الفتح
 لام الوكسرت الكات جملة والجملة الواقعة خبراً لا بد لها من رابط عائد على
 المتبداً ولارابط هنا والمعنى اعتقادى فضلك أى معتقدى فضلك فهى مؤولة
 بمصدر املو كان قولاً نحو قولك انك فأنسل فيجب الكسر وكذا اذا كان صادقا عليه
 نحو اعتقاد زيد انه حق فهو والكسر والجملة فيها عائد وانما لم يصح في الاخير الفتح
 لانه لا يعمل المصدر محمولاً لانه يدخل المعنى اعتقادى يذوكون الاعتقاد حق وهو
 لا يصح لان الاعتقاد بمعنى العندو جردى وكون الاعتقاد حقا أمراً اعتبارى
 والاحسن ان عدم الصحة لعدم الفائدة وانما أولنا بالكون لان خبرها مصدر
 وهو جامد فتؤول بالكون (قوله ان تقع في موضع خبر اسم الخ) المناسب حذف
 موضع ويقول ان تقع خبر الاسم الخ كما قال ان تقع فاعلة الخ أو انه يأتي بموضع في
 الجميع (قوله ان تقع مجرورة بالحرف) لان الحرف لا يدخل الاعلى اسم صريح
 أو مؤول (قوله بأن الله هو الحق) أى يكون الله هو الحق (قوله مثل ما أنكم
 تنطقون) مثل حال من الضمير المتكسر في حق أو صفة المحذوف أى حقا مثل الخ

ان الله يفصل بينهم يوم القيامة
 وقد أثبت في شرح هذا
 الموضع الم أسبق في وقتنا لم
 ويجب الفتح في ثمان مسائل
 أيضا احدها ان تقع فاعلة
 نحو أول يكفهم أنا أنزلنا
 أى أنزلنا الثانية أن تقع
 نائب عن الفاعل نحو وأوحى
 الى نوح انه ان يؤمن من
 قولك الامن قد آمن قل
 أوحى الى انه استمع نثر من
 الجن الثالثة أن تقع مفعولا
 لغیر القول نحو ولا
 تخافون أنكم أشركتم بالله
 الرابعة أن تقع في موضع رفع
 بالابتداء نحو ومن آياته انك
 ترى الارض خائفة الخامسة
 ان تقع في موضع خبر اسم معنى
 نحو اعتقادى انك فأنسل
 السادسة أن تقع مجرورة
 بالحرف نحو ذلك بأن الله
 هو الحق السابعة أن تقع
 مجرورة بالانضافة نحو انه لحق
 مثل ما أنكم تنطقون

أوصفة لخلق لانشأته لغريمه عرب لان مثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وما
 صلة أي زائدة لأنهم موصول اسمي لفتح ان ولو كانت موصولا اسميا لكان توليه
 انكم تنطقون صلة فيجب كسرها ولا موصولا حرفيا لان ان موصول حرفي وهو
 لا يدخل على مثله وانما وجب الفتح لان المضاف اليه في غير المضاف للجمل لا يكون
 إلا ماصرا يحا أو تأر بلا (قوله تابعة) أي عطف نسق أو بدل كالمثل وأما التبع
 فتقدم انما تكسر والتوكيد لا يعمل لانه بالفاظ مخصوصة وأما البيان فانظرا هرايه
 كما يدل قوله تابعة ليس المراد التواضع الجملة (قوله عماد كرا) أي من الفاعل
 ونائبه والمفعول والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والاضافة (قوله بدل منه) الظاهر
 بدل اشتمال وبعد كتي هذا رأيت البيضاوي صرح به فله الحمد واحد مفعول
 ثان بعد كم وأصل يعد يدعو عد (قوله في ثلث مسائل في الاشهر) ومن غير الاشهر
 الواقعة للتعميل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قاله كسر على انه تعليل
 مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أي لانه هو البر الخ والواقعة بعد حتى فتكسر
 ان كانت ابتدائية كقوله سم مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وفتح ان كانت
 عاطفة أو جارة نحو عرفت احوالك حتى انك فاضل أي حتى فضلك على العطف
 أو حتى فضلك على الجربها والواقعة بعد وار مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو
 ان لك أرا لا تنجوع فم اولاد تسمى وانك لا تطمأ فم ساردا تسمى قرأ نافع وشعبة
 بالكسر على الاستئناف أو عطف جمل وقرأ الباقون بنسخها من عطف المفردات
 والواقعة بعد اما نحو اما انك فاضل فتكسر ان كانت استئنافية بمنزلة الأ
 الاستئنافية لانها رقت في ابتداء الكلام حكما وان كانت بمعنى حقا فتحت كقولك
 أحقا انك ذاهب (قوله النجائية) نسبة للنجاة وهي البيعة وقال السفيدي نسبة إلى
 الشعاعة بالدوغم الشباع وهي ملاقات الشيء غممة (قوله فاذا ان زيد بالباب) الفاء
 عاطفة وقيل زائدة وقيل استئنافية فالفتح على التأويل مصدر أي واذا الحرف
 زمان خبر أي في الوقت حضور زيد بالباب أو مكان خبر أي في الحضرة حضور
 زيد بالباب أو حرف مفاجأة أي حضور زيد بالباب حاصل فالصدرية بدأ خبره
 محذوف وأما على كسر ان فاذا حرف لانها الحرف لانها لو كانت ظرفا فاما
 معمول للحرجت أو ما بعد ان وكلاهما ممنوع أما الاقل فلان ما بعد الفاعل لا يكون
 معمولا لما قبله أو ما الثاني فلان ما بعد ان لا يعمل فيما قبله اقل في المعنى وإذا
 المفاجأة حرف عند الانخسور ورجح ابن مالك ويرجع قواهم خرجت فاذا ان زيدا
 بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعده افيما قبلها وقال المردي طرف زمان واختاره
 ابن عصفور وقال الزجاج طرف مكان واختاره النخشي اه المراد منه

والله أعلم بما يقع تابعة لشيء مما
 ذكرنا نحو اذ كر وانعمت
 التي أنعمت عليكم وأني
 فضلتكم على العالمين ونحو
 واذا بعد ككم الله احدي
 الطائفة من انهم انكم فانها
 في الاولى معطوفة على
 المفعول وهو نعمتني وفي
 الثانية بدل منه وهو احدي
 ويجوز الوجهان في ثلاث
 مسائل في الأشهر اهداها
 بعد اذا النجائية كقولك
 خرجت فاذا ان زيد بالباب
 قال الشاعر

(قوله وكنت أرى زيدا الخ) أنشدده سيويه ولم يعزه إلى أحد وهو من الطويل
وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن والهازم جمع اهزمة بكسر اللام وبالزاي وهي
طرف الخلقوم وقيل مضغة تحت الأذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت إلى
قفاه راهازمه تبين لي عبوديته وخص هذين بالذكر لأن القفا موضع الصنع والهازم
موضع السكر (الاعراب) كنت كان واسمها أرى بمعنى أظن تتعدى الثلاث
مناعيل كما قاله المرادي الأول نائب الفاعل والثاني زيدا والثالث سيدا والذي
يظهر أن الضمير المستتر نائب فاعل لا يرى بحسب الألفظ وهو فاعل بحسب المعنى
حيث أنه يرى بأظن تأمل وكما المكاف جارة وما مصدرية أي كقول الناس فيه
وهي معترضة بين مناعيل أرى إذا خافية أنه بكسر الهمزة وفتحها فالكسر على معنى
الجملة أي فاذا هو عبد القفا للجملة مذكورة تمامها والفتح على معنى الأفراد
أي فاذا العبودية أي حاملة على جعلها مبتدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا
الاسم أي حاضر وجملة أرى الخ خبر كان وبعيد خبران والقفا مضاف إليه والله يهزم
مهطوف عليه والشاهد في كسر الهمزة وفتحها والكسر أول لأنه لا يجوز أن لا يكون
الاسم مذهب قوم إلى أن إذا هي الظير والمقدير فاذا العبودية أي في الحضرة
العبودية وعلى هذا فلا تقدير في الفتح فيستوي الوجهان اه أشعوني (قوله فانه
غفور رحيم) أي فالغفران والرحمة حاصلان أو فالغفران والرحمة فالمدبر
المؤول خبر المحذوف أو مبتدأ أخبره محذوف قال العصام وفيه ان تقدم الخبر هنا
واجب فيتعين الوجه الثاني ثم قال ربهما تبحث وهو انه حيث كان تقدير الخبر
في ذلك واجبا دفعا للالتباس بين المكسورة والمفتوحة فينبغي ان لا يجوز حذفه
لانه مقتول لهذا الغرض اه حفيد وأما على الكسر فهي جملة مستقلة (قوله
قرئ الخ) فالذي قرأ بالفتح عامم وابن عامر وقرأ الباقر بالكسر (قوله وشايط
ذلك الخ) فالعلم تقع خبرا عن قول نحو عملى انى أحمد الله ووجب فتحه ولا يجوز
الكسر لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارقنا اعتقاد زيدانه حتى أو لم يخبر عنها
بقول نحو قولى انى مؤمن فالإيمان قلبي أو اختلاف الفاعل نحو قولى ان زيدا
يحمد الله ووجب الكسر فهما ولا يجوز فتحها انما المعنى لان المعنى قولى حمد
زيد وهو لا يصح لان حمد زيد غير قائم بالانكسار (قوله فالفتح على معنى أول قولى حمد
الله) والقول على حقيقته (قوله والكسر الخ) والقول بمعنى المقول (قوله جملة
أخبر الخ) وعلى الأول فالخبر مفرد ونوعه في ذلك بأن السواب العكس لان الخبر
على الأول مجموع انى أحمد الله مراد به أحمد ولاشك انه جملة والخبر على الثاني
مجموع ذلك مراد به الألفظ دون المعنى وهو مفرد قطعاً لان كل ما أريد به لفظه

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدي
أذا انه عبد القفا والهازم
بروى بفتح الهمزة وبكسر
الثانية بعد القفا الجزائية
كقوله تعالى من عمل منكم
سوء يجزأه ثم تاب من بعده
وأصلح فإنه غفور رحيم قرئ
بكسر الهمزة وفتحها الثانية في
نحو أول قولى انى أحمد الله
وشايط ذلك ان تقع خبرا
عن قول وخبرها قولاً

فهو اسم وكل اسم مفسر ولا محالة انه افاده حفيده وقد سبق للشارح في باب
 افعال ونائبه ما يفيد (قوله كأحمد ونحوه) الكاف ادخلت الافراد الذهبية
 ونحوه ادخلت الافراد الخارجية وبالعكس أو ان ونحوه تو كيد للكاف (قوله
 ونظير ذلك) أي في كون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى (قوله سبحانه اللهم)
 أي هذا اللفظ ولا يحتاج لرابط لانها عين المبتدأ في المعنى (قوله لا اله الا الله) أي هذا
 اللفظ (قوله التاسع خبر لا) ظاهره سوء كان اسمها معربا أو مبنيا وهو مذهب
 الاخفش وأما سيبويه فيقول لا تدخل في الخبر الا اذا كان الاسم معربا وكلام
 المؤلف ظاهر في كلام الاخفش ويحتمل جملة على مذهب سيبويه بأن يقال قوله
 خبر لا أي في بعض أحوالها وهو ما اذا كان الاسم معربا (قوله نفي الجنس) أي
 صفة الجنس وحكمه أي المحكوم به عليه فاذا قلت لا رجل في الدار كان معناه
 لا كينونة لرجل في الدار فوسى انفي الكينونة التي هي صفة الجنس لانها انت
 الجنس من أصله بل هو ثابت وكان المناسب للمصنف أن يقول انفي الجنس بعد
 الخرج لا العمالة فعمل ليس فانما انفي الجنس احتمالا أو نفي الوحدة وقد
 اعترض المصنف في ترك ابن مالك لهذا التبدد وقد وقع في الاعتراض هنا (قوله
 يجب تنكيره كالاسم) انما يقال ويجب تنكيره والاسم لان الخبر هو المحدث عنه
 أراد تشبيهه بالاسم الذي قد سبق ذكره في باب المبتدآت ولم يقل وتنعكبه لان
 الاسم ليس مذكورا واشترط تنكير الاسم ليدل على عموم وقوعه في
 سياق انفي وتنكير الخبر لا يخبر بالعرفه عن النكرة قاله شيخ الاسلام قال بعض
 واشترط تنكيره مع ما بالانها وشروعة للدلالة على التعدد بخلاف العرفه فان
 مدلولها جزئي فلقد دخلت على المعرفة لا ذى الى اخراجها من موضوعها واذا لم يرد
 نفي التعدد يؤتى بما فيقال ما يزيد في الدار لان ما موضوعه نفي التعدد والواحد
 قوله وتأخيره) أي عن الاسم وكذا تأخير معه ول الخبر وان العذر له انه لم يذكر
 مع موال الخبر في ان التي هي الاصل (قوله ولو ظرفا) أراد به ما يعم الخبر والمجرور
 لانها كما للفقير والمكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا والاطلاق الظرف
 على الامر من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو مضموم المجاز وانما
 وجب تأخير الخبر عن اسمها لضعفها في العمل لانها فرع ان وان فرع الفعل
 فهي فرع الفرع فلم يتوسع وانما يتقدم ولا تأخير لان عملها على غير انقياس
 لانها من الحروف الغير المختصة بالاسم أو الفعل وما لا يختص حقه أن لا يعمل (قوله
 ويكثر حذفه ان علم) سكت عن ذلك في الاسم وهو مثل الخبر فيما ذكر قال الرضي
 يحذف اسم لا في لا عليك أي لا بأس عليك ولا يحذف الاسم الامع وجود الخبر كالا

كأحمد ونحوه وقاعل الموابين
 واحد فما استوفى هذا
 الضابط كالثال المذكور
 جاز فيه الفتح على معنى أول
 قولي حمد لله والكسر على
 معنى أول قولي مبتدأ أو
 اني أحمد الله جملة أخبر بها
 عن هذا المبتدأ وهي
 مستغنية عن عائذ يعو وهي
 المبتدأ لانها نفي المبتدأ
 في المعنى فكأنه قيل أول
 قول هذا الكلام المفتوح
 بأنني ونظير ذلك قوله سبحانه
 دعواهم فيما سبحانه اللهم
 وقول النبي صلى الله عليه
 وسلم أفضل ما قلته انا والقبول
 من قبلي لا اله الا الله ثم قلت
 التاسع خبر لا التي نفي
 الجنس نحو لا رجل أفضل
 من زيد ويجب تنكيره
 كالاسم وتأخيره ولو ظرفا
 ويكثر حذفه ان علم

وتعم لا تذكره حينئذ
 واتول التاسع من المرفوعات
 خبر لا التي انفي الجنس اهل
 ان لا على ثلاثة اقسام احدها
 ان تكون ناهية فتخص
 بالضارع وتجزمه نحو ولا
 تش في الارض مرحافلا
 يسرف في القتل لا تحزن ان
 الله ما وتستعار للدعاء
 فتجزم ايضا نحو لا تؤخذنا
 الثاني ان تكون زائدة
 دخولها في الكلام كخروجها
 فلا تعمل شيئا نحو ما منعك
 ان لا تسجد أي ان تسجد
 بدليل انه قد جاء في مكان آخر
 بغيره لا رفته تعالى اذ لا يسلم
 اهل الكتاب ان لا يدرون
 على شيء من فضل الله وقوله
 ذوالى وحرام على قرية
 اهل كتابها انهم لا يرجعون
 الثالث ان تكون نافية وهي
 فوعان داخله على معرفة

يحذف الخبر لا مع وجود الاسم اذ لا يـ...
 الكف اهما جازان يكون كزيد خبرا أي لا احده مثل زيد وجازان يكون اسمها
 أي لا مثل زيد كثر وان جعلنا الكف حرفا لا اسم محذوف أي لا أحد كزيد اه
 شتواي (قوله وتعم) هو أبو قبيلة ره وتعم بن مبرة بن أد بن طحمة بن الياس بن مضر
 قاله الشيخ خاله في شرح التوضيح (قوله لا تذكره حينئذ) أي لا تذكر الخبر حين العلم
 به بل توجب حذفه كما شرح به في الشرح وان كان ظاهرا قوله لا تذكره لا يقتضي
 وجوب الحذف أفاده شيخ الاسلام (قوله ولا تش) لانها ناهية وتتمس مجزوم بلا الناهية
 وعلامته تجزؤه حذف الياء في الارض متعلق به ومرحافلا أي حال كونك ذا شرح
 أي فرح أو المعنى ترح مرحا أو لاجل المرح أي البطر (قوله فلا يسرف) أي
 انما ترف في القتل بان لا يتعد من لا يتعد من لا يتعد (قوله لا تحزن ان الله معنا) أي
 بالعبادة والمودة تروى ان المشركير طلعوا فوق الغار فاشفق أبو بكر على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام لا ذوالسلام ما ظنك بالذين الله ثالثهم ما
 ذابهم الله من الغار فجعلوا يترددون فلم يروه وتيسل لما دخل الغار بعث الله
 حماة في انصاف أسفله وانعكس كبريت فتسجدت عليه اه يتناوى (قوله وتستعار
 للدعاء) أي تستعمل في الدعاء وهو طاب الادنى من الاعلى قال الفريسي ولا الناهية
 هي لا الدعائية بعينها وسهيت دعائية تأديا فلا استعارة بخلاف اللواحق في الترح ام
 وتوجيه كلام المصنف انه أراد بانها تسمى طلب الاعلى من الادنى الكف وأراد بالدعاء
 طلب الادنى من الاعلى الكف فهما أمران متغايران وأصل وضع لاهر الاسم
 الاول وقتلت للمناي أي استعملت فيه تأمل (قوله ما منعك ان لا تسجد) في سور
 الاعراف قال البيضاوي أي ان تسجد فدخل لا اشارة الى أن الموضع عليه نزل
 بالسجود وقيل الموضع عن الشيء مضطرا الى خلافه وكأنه قيل ما اضطررك الى أن لا
 تسجد (قوله بدليل انه قد جاء في مكان آخر) وهو سورة هود (قوله فلا تعمل) وقد
 يعمل السرف الزائد نحو ما جاء من بشير (قوله دخولها في الكلام الخ) به في اعتبار
 أصل المعنى والافضل زائد يفيد دخوله التأكيدي وخروجها يحل هذه المسئلة
 فادس دخوله كخروجها بهذا الاعتبار (قوله اذ لا يعلم) أي اذ يعلم اهل الكتاب
 انه أي الشأن لا يسألون شيئا هم ذكر من فضله لانهم لم يؤمنوا برسوله وهو شرط
 وقيل لا غير زائدة والمعنى اذ لا يعتقد اهل الكتاب أن لا يقدر النبي والمؤمنون على
 شيء من فضل الله ولا يسألونه اه يتناوى (قوله وحرام) أي يتنوع عادة وجوع
 قرية اهل كتابها أي الى التوبة أراي الدنيا ليس المراد بالحرام المعلوم ثم عاين
 المراد به الممتنع عادة والشاهد في قوله لا يرجعون أي انهم لا يرجعون ويحتمل أن لا

نافية أي عدم رجوعهم للجزء حرام أي ممتنع اه يضاوي (قوله وتكرارها) بكسر
 التاء كقوله شيخنا العدوي (قوله وعاملة عمل ان) أي لما نسبتها في إعادة اللفظة
 فانها للبالغة في النفي كأن ان للبالغة في الاثبات فتكون من باب الجن على النظر
 أو النقيض كذا قال غير واحد واعترض بأن اختصاص ان بالاثبات غير صحيح
 لجهة قولنا ان زيد ليس بشايم (قوله وشرط اعمالها هذا العمل امر ان) شرط
 مفرد مضاف فيم فصع الاخبار بقوله امر ان و يشترط أيضا أن لا تفتن بحرف
 جر فان اقترنت بحرف جراهملت وكانت زائدة تميز الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد
 وغضبت من لائتي وشديجت بلا شئ قال الفيشي وانما أسقط هذا الشرط لانه
 فرض الكلام في اسمها وخبرها ومع دخول الجار لا يكون ما بعدهما اسمها
 ولا خبرها فلم يمتنع الى اشتراطه (قوله كما بينا) أي في قول المصنف ويجب
 تنكيره كالاسم (قوله لا صاحب علم) فهو منكرة لان المضاف للمضافة تنكرة
 وانما يكون معرفة اذا أضيف لواحد من المعارف (قوله لا بصرة لكم) فيبصرة
 بضم الباء علم على مدينة من مدن الشام وهي غير البصرة بفتح الباء اه فيشي
 ويبتعلم أن قول بعض المشايخ انه بضم الباء وفتحها وكسرها وهي قبة الاسلام
 وخزانة العرب والمنسوب اليها بصري بالفتح اه غير مناسب لما في المؤلف لان
 البصرة المثلثة الباء هي القابلة للكتابة تأمل (قوله قضية) أي هذه قضية
 (قوله ولا باحسن) هو كنية سعيدنا على بن أبي طالب والكنية من تقسام العلم
 فهو معرفة قد دخلت لا على معرفة (قوله يريد على الخ) أي يريد عمر بقوله ولا أبا
 حسن اه على الخ (قوله قول أبي سفيان) واهمه صخرن حرب وهو أبو معاوية
 أمير المؤمنين أسلم يوم فتح مكة وكذا العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قوله لا قرش) اعلم أن قرشانه صغير قرش وهذا التصغير لتعظيم وقرش
 هو ولد الضرم نقول من تصغير قرش وهو دابة عظيمة في البحر أعبت بالفتح
 فشموا بها لانها تاكل ولا تؤكل وتعلو ولا يعلى عليها اه يضاوي (قوله أرى
 الحاجات الخ) قاله أبو اليزيد الاسدي وهو بفتح الزاي وكسر الباء وفتح
 الزاي وفتح الباء كنية سعيد الله بن الزبير بن العوام وهذا الشاعر قد بدأ بخيب
 في طلب صفة فلم يعط شيئا فأنشد فيه أياما نامتها هذا البيت وقوله يكن أي يصير
 غير مقضية من الكيد قال تعالى انهم يكيدون كيدا وكيدا أو أمية مروان بن
 عبد الحكم وأولاده وكانوا كرماء (الاعراب) أرى قلبية وفاعلها مستتر فيها
 والحاجات مفعولها الأول منصوب بالكسرة وعند طرف من علق بمحذوف حال
 من الحاجات وأبي مضاف اليه وخيب مضاف اليه ويكون فاعل والجملة

فيجب اهما اه او تكرارها
 نحو لاز يدي الدار ولا عمرو
 * وداخله على تنكرة وهي
 خبر بان عاملة عمل ليس وترفع
 الاسم وتنصب الخبر كما تقدم
 وهو قليل وعاملة عمل ان
 فتنصب الاسم وترفع الخبر
 والكلام الآن فيما وهي
 التي أريد بها نفي الجنس على
 سبيل التخصيص لا على سبيل
 الاحتمال وشرط اعمالها
 هذا العمل امر ان احدهما
 أن يكون اسمها وخبرها
 تنكرين كما بينا والثاني أن
 يكون الاسم مفرد ما والخبر
 مؤخر أو ذلك كقولنا لا صاحب
 علم ثمرة ولا طالع اجلا
 حاضر فلو دخلت على معرفة
 او على خبر مقدم رجب
 اهما اه او تكرارها فالقول
 كما تقدم من قولك لاز يدي
 الدار ولا عمرو وأما قول
 العرب لا بصرة لكم وقول عمر
 قضية ولا باحسن لها يريد
 على بن أبي طالب رضي الله
 عنه وقول أبي سفيان يوم فتح
 مكة لا قرش بعد اليوم وقول
 الشاعر
 ارى الحاجات عند أبي خيب
 * يكدن ولا أمية في البلاد

في محصل نصب مفعول ثان لا يرى ولا نافية عادة عمل ان واسمها محذوف تقديره
 مثل وأمينة مضاف اليه وفي البلاغة ملحق بمحذوف خبر لا أي ولا أمينة
 موجودون والشاهد في لا أمينة وقال الفيشي قوله ولا أمينة هو أمينة بن عبد شمس
 والمراد بن أمية (قوله في قول) أو أنه شاذ (قوله لا مثل أي حسن) ومثل
 متوغلة في الإيهام فلا تتعرف بالإضافة لمعرفة فاندفع ما يقال ان مثل أنشئت
 لمعرفة فتتعرف فلم يقع التأويل (قوله والثاني) أي تنديم الخبر (قوله لا فهم ما
 غول) أي انسا للعدول والضمير لكس أي الاناء من خبر وقوله يتزفون أي
 يسكرون (قوله فلا فوت) أي فلا يفوتون الله هم رب أو تحسن (قوله لا شير)
 أي لا ضرر علينا اه يضاوي (قوله فضلا عن أن يجب أي زيادة على الوجوب
 فوجوب الحذف معلوم نظيره وعدم جواز الحذف أمر زائد عليه وفضلا مصدر فضل
 بمعنى زاد وعن معنى على قال ابن مالك ومن نسب لقيم وجوب الحذف مطلقا فقد
 غلط لان حذفه الغير دليل يلزم عليه عدم الفساد وقال العرب محجونه على ترك
 التمسك بما لا فائدة فيه يشير بذلك للخبر والجزولي قاله في الجمع اه حفيد
 (قوله لا أحد غير) لانه نافية للجنس واجدا سمها أو غير خبرها وهو مرفوع (تنبيهه)
 ذكر به من انه يجوز حذف الاسم والخبر معا عند العلم كقوله * اذا دعا عي الخوب
 قال بالا * أي بافلان لا يبراح لي بحذف الاسم وهو براح والخبر وهو قول قرره بعض
 الأشباح وهو مخالف لما سبق عن الشنواني من انه لا يجوز حذفها ما لان فيه اجحافا
 * (العاشر من المرفوعات المضارع اذا تجرد الخ) * اختافوا في رافع المضارع
 فقال القراء وأهملوا به وتجرده من ناصب وجازم والبصريون حلوه محل الاسم
 قالوا وهذا اذا دخل عليه نحو أن وان امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس
 حينئذ محلا محل الاسم وقال السكاكي العامل حروف المضارعة وقال ثعلب
 المضارعة قال المصنف وغيره وأصح الأقوال الاقول وهو الجاري على السنة المبرهن
 حيث يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويرد قول السكاكي أن جزء
 الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه في الجملة ثم يحتاج
 في كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون
 المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعدلوا وأدوات
 التخصيص نحو لا يفهم زيد مع انه لم يحل محل الاسم وبارتفاعه في نحو الذي
 يقوم بسبقه وسوف يقوم وفيما اذا وقع خبر الباب كما اذا الاسم لا يقع في هذه المواضع
 لا يقال التجرد عدمي لانه الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي
 ولو سلم انه عدمي فلان لم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه علامة لا مؤثر قال

قوله بتقدير مثل أي ولا
 مثل ابن حسن ولا مثل
 البصرة ولا مثل قيس ولا
 مثل أمية والثاني كقول
 الله سبحانه وتعالى لا فهم
 قول ولا هم منها يتزفون
 ويكثر حذف هذا الخبر اذا
 علم كقول الله سبحانه وتعالى
 ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت
 أي فلا فوت لهم وقوله تعالى
 لا شير أي لا شير علينا أو بنو
 نعيم يوجبون حذفه اذا كان
 معلوما أو ما اذا جهل فلا يجوز
 حذفه عند احد فضلا من ان
 يجب وذلك نحو لا أحد غير
 من الله عز وجل ثم قلت
 بجزء العاشر المضارع اذا تجرد

أبو حيان ولا طائل للغلاف السابق اه حفيد من أول القولة الى هنا وقول
المصنف اذا تجرد أى وقت تجرده يحتمل الاقوال ~~التي~~ عن يبادر منه القول الذى
رجحه المؤلف فى بعض كتبه (قوله اذا تجرد) أى لفظا ارتقد برفا يخرج نحو
تقدويد دخل نحو اشرب غير الخ فان اشرب مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها
الساكنون العارض للتحفيف (قوله من نصب) أى مصنف بالنصب وكذا قوله
جازم ليدخل فى ذلك قوله * لم يوفون بالجار * وقوله * أن تقرآن على اسماء ويحكم *
(قوله يقوم ويقعد) لا فرق بين الصحیح والمعتل ولو قال يقوم ويقعد كان أولى
ليكون مثلا لظاهر والمقدر (قوله فاما قول أبى طالب) الذى فى شيخ الاسلام
وأما قول على رضى الله عنه مخاطبا للنبي واهله هو الظاهر (قوله محمد تصد الخ)
هو من أبيات الكتاب من الوافر ومحمد علم منقول من اسم مقبول حمدى به نبينا
لكثرة خصاله الحميدة وتقدم المهادة أى كل نفس تلاقى الهلاك الذى يقصدك
فهى به أولى دونك واعرابه محمد متادى مفرد علم مبنى على الضم حذف منه حرف
التداء والعلم المنادى قبل معرفته العلمية التى كانت قبل النداء وقبل سلبت
العلمية وعرف بالاقبال والاقول مذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك والثانى
مذهب المبرد والفرسي وردت بناء اسم الله واسم الإشارة فانهم لا يمكن سلب
تعميرها لانهم لا يقبلان التنكير وتعد بضم التاء من أفدى مجزوم وعلامة جزومه
حذف حرف العلة وكل فاعل ونفس مضاف اليها اذا شرطية ومازائدة ونحفت
فعل وفاعل مضاف لاذا ومن شئ معلق بنحفت وتبلا لا مفعول نحفت وقول الشواهد
سنة شئ أى باعتبار محله أى اذا نحفت شيئا مهلكا وعلى ما قلنا فالعنى اذا
نحفت هلا كما من شئ والشاهد فى تقد (قوله فهو مقرون بجازم تدر) قال فى
المعنى ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عماليها حتى فى الشعر وقال فى البيت انه لا يعرف
قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلا نظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذف الياء
تخفيفا واجتزى عنها بالكسرة وهذا الذى منعه المبرد اجازة الكسرة حتى
فى الفئر شرط تقدم فعل وجعل منه فن اعبادى الذين آمنوا بيمينهم والصلاة أى
اليمينوها ووافقه ابن مالك فى شرح السكافية وزاد عليه أن ذلك يقع فى التثنية
بعد القول الخبرى كقوله

من نصب بجازم وهو
العائس من المرفوعات وهو
نائبها العقل المضارع اذا
من نصب بجازم كقولك
يقوم زيد ويقعد عمر وقاما
قول أبى طالب يخاطب النبي
صلى الله عليه وسلم
محمد فقد نسك كل نفس
* اذا ما نحفت من شئ تبلا
فهو مقرون بجازم مقدر
وهو لام الدعاء وقوله تبلا
أصله وبلا فأبدل الواو ياء

قلت لبواب لديه دارها * تأذن فاني حمها وجارها

أى تأذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس المحذف ضرورة تم كنه
من ان يقول ائذن اه (قوله تبلا أصله الخ) قال فى الشواهد والتبلا بفتح التاء
المتناة من فوق وبعده ياء موحدة هو الفساد وقيل الحدو والعداوة وقيل التبلا

الوبال أي الهلاك أبدلت واوه تاء مثل تقرري وفي الصحاح ثيله الحب واتبيله أي
استمه وأفنده انتهى كلام الشواهد فعلم منه أن قول المصنف أسله الخ على أحد
الأقوال وكلام الصحاح مؤيد لقول بأن التاء أصلية وان معناه الفساد (قوله وراث)
بضم الواو وقوله ووجه بكسر الواو والثانية وقوله وشجاء بكسر التاء كما رأيت في نسخة
صحيحة (قوله وأما قول امرئ القيس) أي بن حجر السكندري قال في الشواهد وامرؤ
الرجل والقيس الصنم ولذا كان الاصمعي رحمه الله يقول فيه امرؤ الله وقيل هو
الثدة أي عبد الصنم أو عبد الثدة (قوله فالج) هذا البيت من الكامل
من قصيدة قالها امرؤ القيس حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب خمر حتى يأخذ بثماره
فلما أدرك ثاره حات له بزعمه فلا يأثم بشر بها إذ قد وفي بنذره واليوم يطلق على
أربعة أورد ذكرها المؤلف في شرح بائنت سعاد احدها مقابل الليلة ومنه
سبع ليال وعثمانية أيام الثاني مطاق الزمان كقوله تعالى ومن يومهم يومئذ
دبره وآتوا حقه يوم تصاد إلى ربك يومئذ المباق والمراد ساعة الاحتضار
الثالث مدة القتال نحو يوم حنين الرابع الدوام من قوله تعالى وتلك الأيام
نادوا لها بين الناس والمراد هنا في البيت القسم الثاني أي مطلق الزمان وقوله
اشرب مصدره الشرب بالحركات الثلاث في الشين ومن قرئ شرب الهميم وقال أبو
عبيدة الشرب بالفتح جمع شارب كعجب جمع صاحب وبالكسر المشروب كالطحن
بمعنى المطعون وببضم المصدر والمستحب المكسب وأصله جمع الشئ في الحقيقة
وهي الخرج والاثم الذنب والواغل الداخل على القوم في طعامهم وشراهم من
غير دعوة (الأعراب) الفاعل طرفة واليوم منصوب على الظرفية متعلق بشرب
واشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وغير منصوب على الحال من فاعل اشرب
والمفعول محذوف تقديره خمر أو مستحب يضاف إليه واثما منصوب مستحب
لاعتقاده على صاحب الحال والجار والمجرور في محل نصب صفة لا ثم ولا واغل
محذوف على اثما لكان كسر مناسبة القافية قال في الشواهد والصواب ان واغل
عطف على مستحب أي وغير واغل والشاهد فيه جزم تشرب من غير جازم
وأجيب بما ذكره المؤلف وقيل هذا البيت قوله

حالت الخمر وكنت امرأ * من قبلها في شغل شاغل

(قوله واسكن حذف الخ) واختلاف في حذف الحركة على أقوال أحدها الجواز
مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان أباعمسر وحكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة
وبعوا ثم يسكون التاء ورسا أو بارئكم ويأمركم والثاني المنع مطلقا في الشعر
وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيت اسكني والثالث الجواز في الشعر والمنع

كما قالوا في وراث ووجه وراث
وشجاء وأما قول امرئ
القيس
فالجزم أشرب غير مستحب
* اثما من الله ولا وافل
فليس قوله اشرب مجزوما
وانما هو مرفوع وكان
حذفت الضمة للضرورة

في الاختيار وعليه الجمهور اه حفيد قال ابو حيان واذا ثبت نقل أبي عمرو وكان
 حفة وعليه فيكون اشرب مرفوعا بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال
 المحل بالسكون العارض لاجل التخفيف كما قاله الشنواني في حاشية الفسا كهي
 وقول شارح الضرورة يناسب القول الثالث وقوله أو على تنزيل الح يناسب
 القول الاقل وحرر (قوله ربغ من قوله الح) أي الراء والياء من اشرب والغين من
 ضمير فيسي كلمة مضافة من كلمتين (قوله ربغ بالضم) أي ضم الباء وقوله منزلة
 مفعول تنزيل (قوله المنفصل) أي المركب من كلمتين وقوله المنفصل أي
 في كلمة واحدة (قوله عضد بالضم) أي لاضاد وقوله بالسكون أي للضاد وقوله
 ربغ بالضم أي للباء وكذا قوله بالاسكان أي للياء

(باب المنصوبات)

بالتنوين أي هذا باب في بيان المنصوبات جميع منصوب أو منصوبة كما تقدم في
 المرفوعات وقوله المنصوبات أي بالاصالة لا بالتسمية فانها أكثر من خمسة عشر
 (قوله المفعول به) قيل الضمير في به راجع لال وفيه نظر لان ال لا تكون اسما
 الا اذا دخلت على وصف تصد به الحادوث وهذا مفقود هنا وقيل انه راجع الى
 الاسم الذي بعدها والوجه انه لا مرجع له لان الكامة كلها اصارت علما على
 الكامة المنصوصة والباء في به اما للاصاق أو للاصل وقيل الغيشي قوله المفعول
 به أي ما يصدق عليه المفعول به والاصاق هو المفعول به والهاء في المفعول به لا معنى لها
 بقية المتاعيل والذي ينبغي ان ال ومنه قول والباء والهاء في المفعول به لا معنى لها
 لان المفعول به ما ر علم في الاصطلاح على هذا النوع من الكلم وكذا بقية
 المتاعيل وعلى ان الهاء هي تكون ال موصولة ومفعول سلته وبه متعلق بمفعول
 والهاء عائدة الى ال ومعنى الباء الملاصقة أي الذي لصق به فعل وقال الرضي معناها
 المقابلة وينبغي أن يكون معنى المقابلة المقابلة اللغوية وهي الدفع والدرء أي الذي
 دفع به ودري به فعمل لا الاصطلاحية وهي العوض لانه لا معنى له هنا اه
 فيسي (قوله المفعول به) ويقال المفعول بحذف الصلة قال المصنف في المعنى
 جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول وأطاق لم يرد الا المفعول به ما كان
 أكثر دورا في الكلام خففوا الله وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الاعلى
 المفعول المطلق وانهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق
 اه حفيد (قوله وهو ما وقع) أي اسم بقرينة أن الكلام في المفعول به والمفعول به
 لا يكون الا اسما ولا تقل منصوب بقرينة ان الكلام في المنصوبات لان المنصوب
 أهم من الاسماء والمراد بالوقوع التعقل أي ما توقف تعقل الفعل على تعقله

أرد على تنزيل وربغ بالضم -
 قوله اشرب غير منزلة عضد
 فانهم قد يجرون المنفصل
 مجرى المنفصل فكذلك قال في
 عضد بالضم عند بالسكون
 كذلك قيل في ربغ بالضم
 وابتع بالاسكان والما انتهت
 القول في المرفوعات شرعت
 في الاصطلاحات
 باب المنصوبات خمسة
 عشر احدها المفعول به
 وهو ما وقع عليه

(قوله فعل الفاعل) واعلم أن المفعول به نصبه الفعل المتعدي ووصفه ومصدره
 واسم فعله فان حمل قوله فعل على ظاهره يكون اقتصر عليه لانه الاصل والاولى
 أن يحتمل قوله فعل على الاثر في جميع الجميع (قوله كضربت زيدا) فان زيدا
 وقع عليه فعل الفاعل الذي هو ضمير المتكلم بالواسطة حرف اه حفيد
 (قوله لانها الاصل) أي في المنصوبات (قوله وغيرها) أي غير الفاعل (قوله
 مفعول عليها) كالحال والتمييز وقوله ومثبها كما مفعول الصفة المشبهة اه
 فيشي فالعطف مغاير والاحسن انه عطف تفسير وقرر بعض الاشباخ انه عطف
 علة على معلول (قوله صاحب) بالثنية وقوله المقرب بضم الميم وفتح القاف
 وتشديد الراء مفتوحا م كتاب في التحويلات عن صفور وأما التمهيل فهو لابن مالك
 (قوله كما فعل الزمخشري) راجع للمنفى وهو البداءة بالمفعول المطلق ووجه
 ما فعله الزمخشري وابن الحماجب أن المفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة
 لانه الذي صدر منه فكان هو الاولى بالتقديم على بقية الفاعل (قوله الاتياس)
 أي لولا التصب كضرب موسى عيسى أو هذا هذا أو الذي قام الذي في الدار
 وإنما أعطى الرفع لفاعله لانه عمدة والرفع يناسب العمد وقوله تصب يناسب
 الفضلة (قوله لا المباشرة) أي التعلق الحسي (قوله أعني تعلقه الخ) أي أعني
 بالتعلق المعنوي (قوله أعني تعلقه بما لا يعقل الابه) أورد عليه أن كل
 واحد من الشخصات مثل زيد وعمر ولا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائاه عنه
 فلا يكون مفعولا به في مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما واجب أن يتوقف
 الفعل على الشخص لوجود شخص قام به والمراد بالفعل المصدر وهو لا يتوقف تعقله
 على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحيا بل اسنادا وقال الحفيد
 والمراد يتوقف فعل الفاعل عليه تعلقه به بدون واسطة حرف ولولا هذا التفسير
 لخرج عنه مفعول أردت المذكور لانها لا توقع له على شيء ويخرج مفعول
 الاعمال التي لا تحس بحاسة البصر لان وقوع الشيء على الشيء من مدركات البصر
 كما قاله الاصمعي وقولنا وقوع الفعل به أي في العبارة فيدخل ضرب زيد مع كذبه
 وما ضرب زيد عمر لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا ذلك لم يقد
 دخول المنفى في الوقوع ويخرج عنه نحو زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه
 فعل الفاعل سكن العبارة لم تفده وإنما أفادت كونه محكوما عليه بالمضروبية
 ولزم من ذلك أنهم كونه وقع عليه الفعل ويدخل في التعريف ما دخلت عليه به لام
 التوقية بضمه عامله بحذف أو تأخر أو فرعية في العمل نحو يال زيد ولزيد ضربت
 وأنا ضربت لزيد لان الام لا يادتها كالعدم اه حفيد (قوله بما) أي بمفعول

فعل الفاعل كضربت
 زيد الخ وأقول المنصوبات
 محسوسة في خمسة عشر نوعا
 وبدأت منها بالفاعل لانها
 الاصل وغيرها محسوسة عليها
 ومثبها وبدأت من
 المفاعيل بالمفعول به كما فعل
 الفارسي وجماعة منهم
 صاحبا المقرب والتمهيل
 لا بالمفعول المطلق كما فعل
 الزمخشري وابن الحماجب
 ووجه ما استمرنا ان المفعول
 به اخرج الى الاعراب
 لانه الذي يقع بينه وبين
 الفاعل الاتياس والمراد
 بالوقوع التعلق المعنوي
 لا المباشرة أعني تعلقه
 بما لا يعقل الابه ولذلك

نخرج اشتراكا بدو عمرو ولانه فاعل لا مفعول (قوله لا يفعل) أي الفاعل أي
على الوجه الاكمل (قوله لم يكن) أي المفعول به (قوله أردت السفر) هو قطع
المسافة فلا نفس المسافة فهو غير محسوس (قوله ومنه ما أشعر الخ) أي من المفعول به
ما أشعر الخ وينهـم من قوله ومنه الخ أن الأصل في عامل المفعول به أن يكون
مذكورا وحذفه على خلاف الأصل (قوله أشعر) في تعبيره تسامح إذ لا يقال
ذلك الا في الضمائر اذا استتريت لا ما حذف (قوله جواز) صفة مفعول مطلق
محذوف أي ضمائر جوارا أي جازا أو صفة فعله على حذف مضاف أي ضمائر
ذاجواز لان الأضمار ذاجواز لا جواز أي ضمائر تصفها بالجواز (قوله نحو
قالوا خيرا) أي نحو خير من قوله تعالى قالوا خيرا ولا يصح نصب خيرا يساوا
لان القول لا ينصب المفرد الا اذا كان في معنى الجملة أو أريد به أقطعه مثال
ما في معنى الجملة قلت تصديدا أو قلت شعرا ومثال ما أريد بلفظه قلت زيدا أي
قلت هذا اللفظ (قوله منها باب الاشتغال) أي الاسم المنصوب في باب الاشتغال
والضمير في قوله منها عائد على الموضع وذكر المصنف مناسفة ولم تخصص فيها بل
هي كثيرة فأولها باب الاشتغال (قوله وكل إنسان أزمانا طائرته) أي صفة طائرته
المكتوب فيها العمل سميت بذلك لتطيرها من خزائنه تحت العرش فتتسمى
بعنق صاحبها ولا تحسأ وزه وطائرته مفعول لان زمانه المسند كور ومعنى الظاهر
لا المحذوف وحرر (قوله أربعة الفعل الخ) وأما اسم التفضيل فلا ينصب
المفعول به وان كان من متعد كإياقي في كلامه ركدا الصفة المشبهة لانها لا تستحق
الامن لازم اه حفيد وتوله ووصفه أراد به ما يعم أمثلة المبالغة نحو امانا العسل
فانما شرابا ويعم اسم المفعول نحو زيدا عطى غلامه درهما (قوله الفعل المتعدي)
وهو الذي يصل للمفعول به بدون واسطة كمال الشرح ويسمى غير قاصر ويسمى
متجاوزا بخلاف اللازم وهو الذي يصل للمفعول بواسطة ويسمى قاصرا وغير متعد
ومتعدا بحرف فجر (قوله ولولا دفع الله الناس) أي باستيلاء المسلمين على الكفار
لحربت باستيلاء المشركين على أهل الملل سبوا مع الخ (قوله عليكم) اسم فعل بمعنى
الزموا وأنشركم مفعول (قوله قالوا خيرا أي أنزل الخ) وفرأ زيد بن علي قالوا خيرا
بالرفع على جعله خبر المبتدأ محذوف أي المراد خبره فاندأ مبتدأ وأنزل ربكم خبره والعين
أي شئ أنزل ربكم وعلى قراءة النصب يكون ماذا مفعول أنزل مقدم عليه (قوله
يا ضمائر تريد) أي تريد مكة وهو على حذف هو من الاستفهام أي تريد مكة (قوله
ان سدد) أي صوب بهما أي لم يرد به (قوله القرطاس) وهو كل أديم
ينصب للانصال وقال بعض المشايخ هو المسمى الآن بالهدف (قوله يا ضمائر نصيب)

لعدم المباشرة وخرج بقولنا
ما وقع عليه المفعول المطلق
فانه نفس الفعل الواقع
والطرف فان الفعل يقع فيه
والمفعول له فان الفعل يقع
لا جملته والمفعول معه فان
الفعل معه لا عليه ثم قلت
نحو ما أشعر عامله جوارا
نحو قالوا خيرا وجوابي
مواضع منها باب الاشتغال
نحو وكل إنسان أزمانا
وأقول الذي ينصب المفعول
به واحد من أربعة الفعل
المتعدي ووصفه ومصدره
واسم فعله فالفعل المتعدي
نحو وورث سليمان داردا
ورصفه نحو وان الله باع أمره
ومصدره نحو ولولا دفع الله
الاسم واسم فعله نحو عليكم
أنفسكم وكونه مذكورا
هو الأصل كافي هذه الأمثلة
وقد يضر جوارا اذا دل
عليه دليل مقالي أو حالي
فالأول نحو قالوا خيرا أي
انزل ربنا خيرا بدليل ماذا
انزل ربكم والثاني نحو
قولك ان تأهب لسفر مكة
يا ضمائر تريد وان سددتم
القرطاس يا ضمائر نصيب
وقد يضر وجوابي
مواضع منها باب الاشتغال

أى وهى جملة دعائية كأنه قال اللهم اجعل لى مصيبا للقرطاس ولو جعل الاصل ارم
القرطاس أو صب القرطاس كان أوضع من المضارع (قوله أن يتقدم اسم)
أراد به الجنس ليشمل الواحد والاكثرتقال الرضى وقد يتوالى اسمان منصوبان
بمقدرين أو أكثر نحو زيدا أخاهم بته أى اهنت زيدا ضربت أخاه أو زيدا
أخاه غلامه ضربته أى لابت زيدا اهنت أخاه ضربت غلامه اه وعلم منه أن
محل الجواز إذا كان الناصب المقدر متعددا بتعدد المشغول عنه فلو كان الناصب
للا أكثر فعلا واحدا مقدر امتنع الاعتدال انخفض كما يشه الساطبي اه يس
على الفا كهى (قوله ويتأخر الخ) خرج نحو ضربته زيدا لان العامل لم يتأخر
والاسم الذى عاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع
فهو مبتدأ خبره ما قبله (قوله أو وصف) وهو هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثله
المبالغة دون غيرها تخرج الصفة المشبهة كما خرج المصدر واسم الفاعل والحرف
لانه لا يقصر فى هذا الباب الا بما يصلح للعامل فيما قبله فله شيخ الاسلام فى حاشية
ابن الناطم (قوله صالح للعامل الخ) أى بحيث لو فرغ عن الضمير أو ملابسه
عمل فى الاسم المتقدم فيخرج ما يتبع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وافعل
التفضيل والصفة المشبهة واسم الفاعل فانه لا يصلح أن تطلب التقدم ووضيعة أن
الاشتغال لا يجرى فى المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل
التأخر فيه أدنى وتؤيده ما قبله فى المعنى فى بحث اذا وما لا يعمل فى هذا الباب لا يفسر
عاملا قل الدمامى المراد باب المنصوبات على غير بطة التفسير وهو السمعى بسبب
الاشتغال اه فأفاد أن المرفوع على تلك الشر بطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده قول
التوضيح الرابع اذا رفع فعمل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل الخ كفى المنصوبات
لسكن كلام السبوطى والتسهيل يفيد أن الاشتغال يجرى فى المرفوعات فالتعريف
التقدم خاص بالاشتغال فى المنصوبات وقوله صالح أى كل من الفاعل والوصف
فافر دلان العطف باو (قوله او ملابسه) أى ملابس الضمير سواء كان مضافا للضمير
أو كان موصوفا للمتصل بالضمير أما اذا كان مجرورا بالحرف نحو زيدا ضربته فهو
من قبيل المشتغل بالضمير بواسطة الحرف لامن قبيل الملابس (قوله زيد انا
ضاربه) انما يصل بقوله انا لان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتدو وكان معنى
الحال أو الاستقبال وقول بعضهم بشرط أن لا يكون هناك فصل فلا تقول
زيدا ان ضربته محمول على ما اذا لم يحتج للفصل كفى الفعل (قوله الآن أو غدا) قيد
بذلك ليكون الوصف عاملا (قوله زيد ان ضربته غلامه) أى اهنت زيدا ضربت غلامه
ولا تسئل ضربت زيدا لانك لم تضربه بل ضربت غلامه فقوله بعامل أى موافق

وحدة بيقته أن يتقدم اسم
ويتأخر عنه فعل أو وصف
صالح للعامل فيما قبله مشتغل
عن العمل فيه باله عمل فى
ضميره أو ملابسه قد قال
اشتغال الفعل بضمير السابق
زيدا ضربته وشال
اشتغال العامل بملابس
ضمير السابق زيدا انضاربه
الآن أو غدا وكل انسان
أزمناء ومثال اشتغال
الوصف زيدا ضربت غلامه
زيدا انضاربه علبه
الآن أو غدا قاله نصب فى
ذلك وما أشبهه بعامل مضمير
وجوبا تقديره ضربت
زيدا ضربته وأزمناء كل
انسان الأزمناء وانما كان
المخلف هنا واجبا لان العامل
الآخر مفسر له

الغناء العائد وقال الفراء
 الفعل عام في الظاهر
 المتقدم وفي الضمير المتأخر
 ورد على الفراء بأن الفعل
 الذي يتعدى لواحد يصير
 متعديا لاثنين وعلى الكسائي
 بأن الشاغل قد يكون غير
 ضمير السابق كضربت غلامه
 فلا يستقيم الغاؤه ثم قلت
 ومنه المنادى وانما يظهر
 نصبه اذا كان مضافا أو شبهه
 أو نكرة مجهولة نحو يا عبد
 الله ويا طالعا جبالا وقول
 الاعشى يا رجلا خذيدي
 وأقول المنادى نوع من أنواع
 المنادى وله أحكام تخصه
 فلهذا افردته بالذكر ويان
 كونه مفعولا به ان قولك يا عبد
 الله أسله يا ادعو عبد الله
 في احرف تنبيهه وادعوه فعل
 مضارع مقصده الانشاء لا
 الاخبار وفاعله مستتر وعبد
 الله مفعول ومضاي اليه
 ولما علم ان الضرورة داعية
 الى استعمال النداء كثيرا
 أو جوبا فيه حذف الفعل
 اكتفاء بأمرين أحدهما
 دلالة قرينة الحال والثاني
 الاستغناء عما جعلوه

ولو معنى (قوله فلم يجمع بينهما) لان المفعول الظاهر كالمبدل من اللفظ بالمثل المتورى
 ولا يجمع بين المبدل والمبدل منه واعدت ترص بأنه ان أراد لا يجمع على سبيل
 التأنيس فلم وان أراد على وجه التأنيس فلا يسلم وأنه كيف يصح عدم الجمع
 بين المبدل والمبدل منه والواقع لجمع بينهما لغة وبلاغة ويرد الاقول بأن الحذف
 ينافى التأنيس والثاني بان المستشكل التيسر عليه المبدل لتعود ايضا مما حذف
 بالمبدل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الاقول لا الثاني انظر حاشية شيخ الاسلام
 على ابن الناطم (قوله فلم يجمع بينهما) لا يرد النقص بقوله تعالى انى رأيت أحد
 عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة
 الثانية لم تأت بحرف التفسير بل اتى بها تبيين الجملة الاولى فيل تمامها باعتبار
 ما تعلقت به من كونهم ساجدين له وقال ابن غازى ان رأيت الثاني تأنيدي لا اول
 وأ. في هذا الباب فالتانى أسئل تأسيس وتقدير آخر قبله أمر صامى ويؤخذ من
 كلامهم ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها
 فلا يرد نحو عندي عمجد أى ذهب انتهى يس على القاء كهى يتصرف (قوله فلا
 يستقيم الغاؤه) وأيضاً الكسائي لا يقول بزيادة الامعاء (قوله ومنه المنادى)
 هو ثابى المواضع المحذوف عاملها وجوبا وعند المبرد نصبه بحرف النداء لانه مسد
 الفعل وفى كلام أبى على ان يار اخواته اسماء أقوال فعلى هذين المذهبين لا يكون
 المنادى من قبيل ما أنسب عامله وجوبا وهو المطلوب اقباله بحرف مخطووص وهو
 عطف على الاشتغال فيكون من قبيل الذى حذف عامله وجوبا (قوله وانما يظهر
 الخ) ظاهره كان ساطالال ام لا وهو بذهب الجمهورة فليس رد عن تعليل القائل
 بانه ان كان صالحا لال جاز نصبه ورفع. والواجب نصبه ووجه الرد انه اطلق
 فى النصب (قوله أو نكرة) ظاهره ان المنادى فيه نكرة وقال المازنى لا يكون
 المنادى نكرة لان الشخص لا يمكن ان ينادى ما لا يقصد منه م ان المنادى لا بد
 ان يكون لأشخاص معينة وغفل عن كون المنادى قد يقصد به الجنس وقوله نكرة
 يتبادر من النكرة انه نكرة لفظا ومعنى فلا يحتاج الى تقييدها بكونها غير
 مقصودة لانها مع الفصد لان تكون نكرة انتهى فيشى (قوله وهو يار اخواتها)
 الحاصل ان اعنانية فالاول الهمزة لتقريب عند الجمهور والثانى أى بالفتح والقصر
 والسكون قيل لاقر يب وقيل ابى عبد وعليه ابن مالك وقيل للتوسط الثالث يا وهى
 أم الباب ولهذا قيل انما هم الحروف وتم القربى وبالبعيد مطاقتا وقيل لتقريب
 حقيقة أو حكما كالنائم والساهى وقيل مشترك بينهما ما بين المتوسط وهى حرف

عماده في كالتائب عنهم واقامهم قائم وهو يار اخواته او قد تبيين بما ان حق المناديات كلها ان
 تكون منصوبة لانها مفعولات وان كان النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادى مبنيا

اجماعا الرابع أي وهي للبعيد وفي الصحاح أنها تداء القريب والبعيد قال في المعنى
 وأيس كذلك الخامس هي أي وهي للبعيد وهما أصل وقيل بدل من همزة يا انتهى
 السادس أي بالمتوالي كون السابع أي بالمد وهو ما للبعيد وذكر الأخصر آ
 وجعلها ابن عصفور للقريب الثامن والثناء عند الجمهور وقيل تستعمل
 في غيرها أيضا (قوله أشبه الضمير) وهو الكاف في ادعوك وبني على ما يرفع به جبرا
 لما فاته حالة الأعراب لأنه حالة الأعراب ينصب بالفتحة (قوله ويزيدان ويزيدون)
 لم يدخل ال لأنه لا يجمع بين يا وأل وقولهم العلم إذا نى أو جمع يدخل عليه أل جبرا لما
 فاته من التعريف محمول على غير النداء كما تقدم (قوله والمضاف) سواء كانت
 الإضافة محضة كمثل المتأخر وغير محضة كإحسان الوجه والتشبيه بالمضاف وهو
 ما اتصل به شيء من تمام معناه إما منصبا أو يرفع أو يتخفض نحو يا طاعة اجبلا
 وإنما عمل طاعة المنصب في جبالا لا اعتمادا على يا أو على وصف متدرأى يا شحما
 طاعة أقرره بعض الأشياخ* (قوله المنصوب بإخص) هو ثالث المواضع الستة التي
 تحذف فيها العامل وجوبا والمنصوب في الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة
 أحكام إمادة الاختصاص بالمتكلم كما أن النداء يفيد الاختصاص بالمخاطب وإنما
 للحاضر وفادته التأكيد ويفارق المنادى في أحكام لفظية ومعنوية فاما اللفظية
 فهو أنه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى وأنه لا يقع في أول
 الكلام بل في وسطه أو بدنته نحو أنا فاعل كذا أي الرجل وأنه لا بد أن يقدم
 عليه اسم معناه في التكلم والمخاطب وأنه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه
 مفردا معرفة كما في ذلك الله نرجو الفضل بخلاف المنادى فيكثر كونه علما ويبدى
 على الضم وأنه يكون بالقياس وأنه لا يكون نكرة فلا يكون أمم شرط ولا استقها م
 ولا تعجب لأن هذه نكرات ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا تسميرا وان أيا هنا
 لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء أو ان صفة أي هنا واجبة الرفع ولا
 خلاف وفي النداء أجاز المارق نصها وأنه هنا اختلاف في ضم أي هل أعراب أو بناء
 وفي النداء بناء باتفاق وان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء
 فعل الدعاء وأنه لا يكون تابيا لحرف النداء وأنه لا يعنى به إلا نفس المتكلم وأنه
 لا يجوز فيه الترخيم وأنه لا يستغاث به ولا يندب واما الأحكام المعنوية فأمور
 أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر وموع النداء إنشاء والثاني ان الغرض
 من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما يناسب إليه والثالث انه مفيد لفخر
 أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء (قوله بعد ضمير الخ) هو قيد لا يخص لا
 المنصوب لأنه لا يلزم من تأخير الاسم المنصوب تأخير عامله بخلاف العكس لأن رتبة

وأيضا يكون مبدئا إذا أشبه
 بالضمير كما في مفردا معرفة
 فانه حينئذ يبنى على الضمة
 أو نائما نحو يزيدان
 ويزيدون وأما المضاف والتشبيه
 بالمضاف والنكرة غير المقصود
 فإم من يستوجب ظهور المنصب
 وقد مضى ذلك كما في شروط
 مختلفة في باب البناء فمن أحب
 الوقوف عليه فليرجع إليه
 ثم قلت هو المنصوب بأخص
 مدغم به متكلم

المعمول التأخير عن عامه فلا يقع في ابتداء الكلام أبدأ ولا بعد غائب ويقل بعد
 المخاطب كما تقدم (قوله ويكون بال) كان المناسب تقديم المضاف لأنها أكثر استعمالاً
 من المقرون بال ومن أيا رايقوا هل المصنف انما قدم المقرون بال بناء على معتقده
 من ان الاقسام الثلاثة مستوية في الاستعمال مع ان الواو لا تنقض ترتيباً (قوله بال)
 أي الجنسية اصالة فلا ينافي كونها الالهي لان الجنسية اعم من العهدية (قوله افرى
 الناس) خبر نحن (قوله لا نورث) خبر نحن (قوله وايا) معطوف على بال (قوله فيلزمها
 ما يلزمها) فنضم لفظاً وتصيب محلاً وتتصل بها التثنية وتوصف باسم لازم
 الرفع محلي بال (قوله انا فاعل الخ) فانا فاعل مبتدأ وخبر ايم في موضع نصب على
 الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت أي على اللفظ (قوله
 والمنصوب الزم الخ) هذا هو الرابع (قوله بالزم) هو من الاغراء وقوله واتق من
 التحذير وقوله ان كررا وعطف اي في اليقين ولذا مثل المصنف بأربعة أمثلة وقوله
 او كان اياك اي في التحذير فقط ولا يكون الاغراء بلفظ ايا والحاصل ان اياك
 للتحذير وعامتها محذوف وجوباً سواء كان هنا عطف أو تكرار ام لا واما اذا
 فقد ثبت ايا فلا يجب حذف العامل وجوباً في اليقين الامع العطف او التكرار والمراد
 العطف بالواو وحاشا انهما لم يثبت عليه المصنف وبما قلناه يعلم الرد على ابن مالك
 القائل بخوار الخذف اذا افردت ايا واما ايا و اياه فهو شاذ (قوله ونحو الاسد
 الاسد) تحذير باسم المحذوم مكرر وأولى باسم المحذوم نحو راسك أي باعد
 راسك (قوله او كان اياك) عطف على كرر ومعلوم ان عامل اياك احذروا باعد
 لانه الزم ولا اتق في العطف مسامحة (قوله اياك من الاسد) الاصل باعد نفسك
 من الاسد فحذف باعد فاعله والمضاف وقيل التقدير احذرك من الاسد فنحو
 اياك الاسد محتمع على الاول وهو قول الجمهور وجازع على الثاني (قوله ناقة الله
 وسقياها) تحذير باسم المحذوم والتقدير احذروا ناقة الله فلا تقر بوجها بغير
 ولا غيره واحذروا المحل الذي تسمى منه وهو البئر المعروفة وأولى باسم المحذوم نحو
 لسانك ويدك فالصنف عطف في المحذوم فاولى المحذوم (قوله واياك من الاسد)
 اذا جىء المحذوم منه بعد اياك يجب جزمه من أو عطفه بالواو خاصة وفي جزم المصنف له
 بمن ردد على رواية اياك اياك المراد انما اشادة عند المصنف ولا يجوز نصبه اذا لم يطف
 (قوله والمحذوف عامه الواقع في مثل الخ) هذا هو العواب بغير واو عطفه للواقع
 وان تجعل شيخ الاسلام بحمل قوله والمحذوف على المصدر الواقع بدلا من اللفظ فاعله
 كسبباررعباوعلى الحال المؤكدة لضمون جملة نحو زيد أبوك عطفها وهو ذاهو
 الخامس والسادس الواقع في مثل وعلى نسخة اسقاط الواو بجعل الاغراء والتحذير

ويكون بال نحو نحن العرب
 افرى الذين للضيف وضافا
 نحو نحن معاشر الانبياء
 لا نورث ما تركنا صدقة و ايا
 فيلزمها ما يلزمها في التبداء
 نحو انا فاعل كذا أيها
 الرجل وعلما قديرا فتجوبك
 الله ترجوا الفضل شاذ من
 وجهين والمنصوب بالزم أو
 يأتي ان تكرر أو عطف عليه
 او كان اياك نحو السلاح
 السلاح الاخ الاخ ونحو
 السيف والرمح ونحو الاسد
 الاسد او نفسك نفسك
 ونحو ناقة الله وسقياها
 واياك من الاسد والمحذوف
 عامه والواقع في مثل

قوله من التكميل السته وانما قيد المحذوف بالمصدر والحال لانه ليس كل ما حذف
عامله يكون حذفه واجبا فاقاؤه على عمومه وجعله محذوف وجوبا فاسد ويكون
خارجا عن المفعول به (قوله مثل) يشكك في قول مركب مشهور وشبهه مضمرة بمورده
أي المحل الذي يضرب فيه بالمحل الذي ورد فيه أولا أي شبهه بالمحل الذي استعمل فيه
بالمحل الذي ورد فيه أولا (قوله أو شبهه) وهو كل كلام اشتهر وحذف عامله (قوله
الكلاب على البقر) أي أرسل الكلاب على البقر أي بقر الوحش ومعناه كفاي
الهمع خل بين الناس جريما خبيرهم شرهم وانتم أنتم لم يبق الالامة فاعلمها
وهو راجع للمثل وتقول تمرأى اعطني تمرأى قوله الكلاب على البقر أي في رواية
النصب اما على الرفع فتد أو خبر فلا شاهد فيه وقوله انه خير للشارح اشبه المثل
أي انه واث خير (قوله على الاختصاص) هو في الاصل مصدر اختصاصه بكذا
أي خصه به وفي الاصطلاح تخصيص حكم على ضمير مما تأخر عنه من اسم ظاهر
معرفة (قول الشارح وحقية) أي تعريفه أي تعريف المنصوب على
الاختصاص لما علمت (قوله اسم ظاهر معرفة) أراد به ما يعم ايا وان قوله فيما يأتي
ويكون المنصوب على الاختصاص بلانظ أي مقابل لقوله هنا اسم ظاهر معرفة
(قوله قصد تخصيصه بحكمه) يعني قصر حكم الضمير عليه في نحو العرب
أقرى الناس الخ قصد تخصيصه بأقراء الضيف وفي قوله نحن دعا شرا لا نباء لا نورث
قصد تخصيصهم بهدم الميراث لقوله بحكم ضمير أي بالمحكوم به على الضمير أي بالخبر
به عن الضمير فحاله ان الاسم المنصوب يختص بما اتصف به الضمير الذي قبله أي
الفخر (قوله فالاول وقوله الثاني) أي التواضع والثالث زيادة البيان (قوله انما
مشر الخ) هو من بحر الطويل ولم ينسكك عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره
والعشر الجماعية وانما خبر مقدم ومجرب متبدا مؤخر ومشر منه وب على الاختصاص
والانصار مضاف اليه وقد اختص مشر الانصار بالجد والشرف الذي اتصف به
ضميرنا ومؤثر صفة للجد وبارضا انما جار ومجرور والباء سببية وخبر مفعول ارضا انما
لانه مصدر مضاف للفاعل راجع بدليل من خبر اعطف بيان والشاهد في مشر
الانصار فان قصد منه الفخر (قوله جد مفعول الخ) من بحر الحقيق ونصف اليد
البداء من العبد ولم ينسكك عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره وجد فعل أمر وفاعله
مستتر فيه وجوابه مفعول متعلق به فاني ان حرف تو كيد ونصب ورفع والبداء مفعول
في محل نصب وفقر خبرها والى المفعول متعلق بقدر وأيام بني على الضم في محل
نصب ناخص والهاء للتنبيه والعبد نعت لاي مرفوع بضمه طاهرة واليهي بالحرف
نذا والههي منادى منصوب بفتح مقدره على ما قبل باء المنسكك منع من ظهورها

وشبهه نحو الكلاب على
البقر واثه خير الثالث
وأقول من المفعولات التي
انتم بها حذف العامل
الانصوب على الاختصاص
وهو كلام على خلاف مقتضى
الظاهر لانه خير بلانظ التدا
وحيث انه اسم ظاهر
معرفة قصد تخصيصه بحكم
ضمير به والغالب على ذلك
الضمير كونه المنصوب
وتنوينه يقال كونه الخاطب
ويتنوع كونه الغائب والبايعت
على هذا الاختصاص في
أوضاع أو بيان فالاول
كقول بعض الانصار
لنا مشر الانصار مجرم مؤثر
بارضا انما خبر البرية أحدا
المؤثر الذي له أصل ومثال
الثاني قوله
جد يعقوب فاني ايها العبد
الى المفعول الهى تفسير
ومثال الثالث

استعمال المحل بحركة المناسبة وانه مضاف وياء المتكلم مضاف اليه والشاهد في
 أيها العبد فان القصد منه التواضع (قوله انابني نوح لاندعي لاب) هو من بحر
 البسيط ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ان حرف توكيد ونصب
 ورفع ونان اسمها في محل نصب وجملة لاندعي بتشديد الدال في محل رفع خبر ولا ب جار
 ومحرور متعلق به وبنى منصوب على الاختصاص وعلامة نصبه الياء وبنى مضاف
 ونوح مضاف اليه بحر وورب الكسرة الظاهرة والشاهد في بني نوح فان القصد
 منه زيادة البيان وتسام البيت * وانما نحن ابنا لآباء * (قوله نحن بني نسبة الخ)
 من الرجز ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ونحن مبتدأ وأصحاب
 الجمل خبره ومضاف اليه وبنى نسبة منصوب بالياء على الاختصاص وهو معرفة
 بالاضافة فهو محل الشاهد والقصد منه الافتخار وكذا ما بعده من الحديثين
 وبنفي فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء وفاعله مستتر تقديره نحن
 وابن مقبوله وفيه حذف أي بنفي نارا بن عفا ان أي تأخذ بنا رده وعفا ان مضاف اليه
 يجوز صرفه ان اخذ من العفن ومنعه من الصرف ان اخذ من العفة ولذا قيل ان
 ذمته صرفته وان مدحته منعه من الصرف وبالطراف جار ومحرور متعلق بنفي
 والطراف مضاف والاسل مضاف اليه محرور بكسرة مقدرة من منع من ظهورها
 استعمال المحل بالسكون العارض لاجل القافية (قوله وتعرفه بال الخ) مرتبط
 في المعنى بقوله معرفة من قوله وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة وكلمة قال وحقيقته انه
 اسم ظاهر معرفة اما باللام او بالاضافة ومثال تعريفه باللام الخ فأمل (قوله انا
 آل محمد لا تحل لنا الخ) أي لانها أوساخ الناس وآل محمد أشراف فلا يسوغ لهم
 أخذ الصدقة لكن اعتمد المسالكية اعطاءهم من الزكاة اذا حرموا نصيبهم من
 بيت المال وكانوا فقراء (قوله نحن مباشر الانبياء لا نورث) قال الحنابلة لم يوجد
 الحديث باقظ نحن وانما الوجود في سنن النسائي الكبرى انما مباشر الانبياء انتهى
 تصريح (قوله لا نورث) أي لثلاثتهم وارثهم موتهم في كافر (قوله على ما يقتضيه
 الكشف عنه) أي على اعراب يطالب ذلك الاعراب ان يكشف عنه أي عن
 ذلك الاعراب ونسبة الافتضاء الى الاعراب مجاز عدلي والكشف مفعول يقتضيه
 أي ان الحديث احتوى على اعراب يطالب ذلك الاعراب ان يكشف عنه فأمل
 او المعنى وقد اشتمل الحديث على لفظ يطالب ذلك اللفظ الكشف عنه أي عن
 اعرابه (قوله الرفع) أي رفع صدقة (قوله ماتر كنا مبدول صدقة) ولولم يقصد ذلك
 لانحل المعنى ماتر كنا صدقة أي لم نترك صدقة مع انهم تركوها (قوله ونحن عصبية)
 بالنصب أي ونحن نرى حال كوننا عصبية فحذف الخبر برأسه الحال مسدودا ما على

انابني نوح لاندعي لاب
 وتعرفه بال نحو نحن
 العرب اقربى الناس الضيف
 التقدير نحن اخص العرب
 وتعرفه بالاضافة كقوله
 نحن بني نسبة اصحاب الجمل
 بنفي ابن عفا ان بالطراف
 الاسل

الاسل الرماح ومن تعريفه
 بالاضافة قوله صلى الله عليه
 وسلم انا آل محمد لا تحل
 لنا الصدقة ونحن معاصم
 الانبياء لا نورث ماتر كنا
 صدقة وقد اشتمل الحديث
 الشريف على ما يقتضيه
 الكشف عنه وهو ان ما من
 قوله ماتر كنا مبدول صدقة
 الذي محله رفع بالابتداء
 تر كنا صلاته والعايد محذوف
 أي تركناه وصدقة خبر
 ما هذا على رواية الرفع وهو
 أجود لوافقته لرواية
 ماتر كنا فهو صدقة وأما
 النصب فتقديره ماتر كنا
 مبدول صدقة فحذف الخبر
 اسد الحال مسدودا مثل ونحن
 عصبية

في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والاسنى أى شئ تركناه فهو صدقة ويكون المنصوب على الاختصاص ياقظ أى فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء من التزام بانه على الضمة وتأنيها مع المؤنث والتمام افرادها فلا تنفى ولا تجمع بانفاق ومفارقة الاضافة لفظا وتقديرا ولزومها التثنية بعدها ومن وبتنفيها باسم تعرف بأل لازم الرفع مثال ذلك انا فاعل كذا أى الرجل والهم اغفر لنا أى العصابة المعنى انا فاعل كذا مخصوصا من بين الرجال والهم اغفر لتاخصين من بين العصابة ويقول تعرفه بالعلية في ذلك الله ترجوا الفضل شذوذ ان كونه بعد تنبيه مخاطب وكونه هليا ومن المحذوف عامله المنصوب بالزم ويسمى اهراء والاهراء تنبيه المخاطب على امر محمود يلزمه نحو قوله أخاك أخاك ان من لأخاه كساع الى الهياج بغير سلاح وانما يلزم حذف عامله اذا

قراءة الرفع فهو وخبر نحن ولا شاهد فيه (قوله ويجوز في ما ان تكون الخ) اعلم انه على رواية صدقة بالرفع بدون فهو ورواية فهو صدقة باثبات هو ويجوز في ما ان تكون موصولة وان تكون شرطية فعلى الموصولة يكون فهو صدقة خبره وقرن بالفاء لما في الميتد من العموم هذا على رواية فهو صدقة وأما على رواية صدقة فالامر ظاهر وعلى الشرطية يكون فهو صدقة جوازه ويكون صدقة خبر المحذوف والجمله جوازه وأما على رواية صدقة بالنصب فاموصولة بدليل تقدير الشارح مبذول صدقة ويصح ان تكون شرطية والتقدير فهو مبذول صدقة اذا علمت ذلك فجملة الاوجه ستة قول الشارح ويجوز الخ الظاهر انه منعا في رواية صدقة بالرفع بدون هو بدليل قوله كما تقدم ولان تجريد في رواية صدقة بالنصب ورواية فهو صدقة (قوله أيتها العصابة) بكسر العين بمعنى الجماعة (قوله المعنى الخ) الحاصل ان أيا منى على الضم في محل نصب بأخص والجمله حالية فقوله مخصوصا بيان للعالية والاحسن ان يقول أى أخص أى الرجل وهو نفسه أى حال كونه مختصا وأيتها منى على الضم في محل نصب والجمله حالية أى أخص أيتها أى مختصين من بين العصابة والقصدم المثالين الافتخار وما قلناه من ان أيا وأيتها مبنيان على الضم في محل نصب بفعل الاختصاص محذوف وهو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلاما نادى ولا ينكر ان الانسان ينادى نفسه ألا ترى الى قول صهر كل الناس أتمه منك يا صهر وذهب السيرافي الى ان أيا في الاختصاص معرفة وانما خبر المحذوف أى هو أيا الرجل أو مبتدأ أخبره محذوف أى أيا الرجل المخصوص أنا المذکور (قوله أخاك أخاك الخ) تقدم الكلام على هذا البيت (قوله المروءة والنجدة) المروءة بفتح الميم وضمة هاء وهى تخلق الشخص بخلق أمثاله وزمانه ومكانه والنجدة بكسر النون الشجاعة (قوله الصلاة جامعة) فيها أوجه أربعة فرفعها على جعل الصلاة مبتدأ أخبره جامعة ونصبها على جعل الصلاة مفعولا ومحذوف أى احضروا الصلاة ونصب جامعة حالا ورفع الاول ونصب الثاني على جعل الصلاة مبتدأ أخبره محذوف وجامعة حال ورفع الثاني ونصب الاول على جعل الصلاة مفعولا ومحذوف وجامعة خبر المحذوف انتهى شرح خليل (قوله من هذا النوع) أى الذى حذف عامله جوازا (قوله أخاك الذى ان تدعه الخ) لم يتكلم علم سحافي الشواهد الذى صنفه لأخاك ان شرطية تدعه

تكرر كما سبق في البيت أو عطف عليه نحو المروءة والنجدة فان فقد التكرار والعطف جاز ذكر العامل وحذفه نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضروا مقدرا وجامعة منصوب على الحال ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر أخاك الذى ان تدعه لئلا يجهلك كما تبغى وكفيلك من يبغي * وان تحضروا فليس مكانا * فيقطع ذواته ويرى الوشى أن يبنى على تقدير الزم أخاله الذى من صفته كذا ويحتمل أن يكون مبتدأ

قوله ومن يبغي فاعله الخ
هكذا في النسخ وتأمله اه

فعل الشرط الملمة متعاقبه يجب كجواب الشرط كما السكاف حرف جر وما مام
موصول والعاثر محذوف وتبغى صاته أى على الوجه الذى تطلبه ويكفيلك بالرفع
ومن يبغي فاعله والجملة عطف على جواب الشرط (قوله كقولهم مكره أخاك
لا بطل) عبارة الموضع كقول بعضهم قال شارحه وهو أبو حنبل حين قال له خالد وقد
بلغه ان ناسا من أتيجع في غار شربون وهم قاتلون اخوته هل لك في غار فية طباء
اللمة نصيب منها وانطلق حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه فقال ضرب يا أبا حنبل
فقال بعضهم ان أبا حنبل بطل فقال له أبو حنبل مكره أخاك لا بطل قصارم لا
يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل ان أول من قاله عمر بن الخطاب لما
عزم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة على فلما التقيا قال عمر ومكره أخاك لا بطل
أعرض عنه وذكر الاخ للاستهطاف فأخاك مبتدأ مرفوع بضمه ثم مقدرة على
الاف وبطل مفعول بلا على مكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون
مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعله سدس الخبر لعدم اعتماده على النسب
أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازوه الاخفش والكوفيون اه تصریح
(قوله الثاني المفعول المطلق) هذه التسمية بالمصدر بين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا
الا المفعول بحال وفي قول غيره مشبه بالمفعول قاله الموضع في الحواشي وقوله
المطلق هذا قيد أى فالمصدر المترك أو المبين للنوع يسمى مفعولا مطلقا أى مفعولا
مقيدا بالاطلاق وأما اذا قيل مفعول بدون قولنا مطلقا فينصرف للمفعول به لانه
لما كان كذا الدوران في الكلام حذف صلاته قاله في المعنى وقال الرضى
قوله المطلق إشارة الى عدم التقييد لا التقييد بالاطلاق فعلى هذا يقال للمصدر
المذكور مفعول بدون قولنا مطلق (قوله وهو المصدر الخ) اعلم ان المستفاد
من قوله وما يعنى المصدر مثله ان النائب عن المصدر يسمى مفعولا مطلقا وهو مخرج
في التوضيح وحيث تدفین المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه
يجتمعهان في ضربت ضربا وينفرد المصدر في أعجبني ضربك والمفعول المطلق في
ضربت به صولتا ومشى عن ذلك المرادى أيضا وحيث تدفقوله وهو المصدر الخ تعرف
للمفعول المطلق بحسب الاسئلة فه تعريف لنوع منه وهو الاصل لى ولو أراد تعريفه
بجميع أنواعه يقال وهو الاصل المفضلة كما قال الموضع ومشى الاشمونى على ان
المفعول المطلق لا يكون الا مصدران نظرا الى ان ما يقوم مقامه خلت عنه وانه
الاصلى وحيث تدفین المصدر والمفعول المطلق عموم مطلق فيجتمعهان في ضربت ضربا
وينفرد المصدر في ضربك ضربا حسن فالصديق اعم من المفعول المطلق والمفعول
المطلق اخص لانه لا يكون الا مصدر او هذا هو المتبادر من قول المصنف هنا وهو

والوصول خبر وجاء
على لغة من يستعمل
الاخ بالاف في كل حال
ويسمى لغة القصر كقولهم
مكره يا أبا حنبل لا بطل ثم قلت
هو الثاني المفعول المطلق
وهو المصدر

المصدر فيكون أول كلامه على قول وآخر كلامه على قول آخر تأمل (قوله
الفضلة) الماسب أن يقول غير الخبر والحال ليخرج ضربا لضرب ثان وضربا
ضربا أليم فإنه وان تبين العدد في الأول والنوع في الثاني فهو خبر وخرج طبع
زيد غنة فانه مصدر فضلة وهو حال وخرج بقوله مصدر رولى برافانه وان كان
توكيد العادة فهو حال من الضمير المستتر في عائله فلا يكون مفعولا مطلقا الا انه
خرج بقوله المصدر لان مديرا اسم فاعل وأما قوله الفضلة فيشمل اول مديرا (قوله
المؤ كدالح) تقسيم لافراد العرف ولا يتم التعريف الا به ليخرج وقت اجلا لان
وكرهت ضربا لعدم التاكيد وسيان النوع وليخرج كرهت النجور والنجوران
النجور الثاني توكيد لما قبله لا لتمامه (قوله امامه) ان كان مصدرا او لجزء
عائله وهو الحادث ان كان فعلا واعلم ان العامل اما فعل تام على غير مذهب
الاحفش أما الاحفش فلا يشترط التمام فيقال عنده كان زيدا قائما كونا أو
وصف بشرط أن يراد به الحدث أو مصدر من غير شرط وخرج بقولنا بشرط الخ
اسم التفضيل والصفة المشبهة فلا يجوز زيد أفضل منك فضلا ولا زيد حسن وجهه
حسنا لان اسم التفضيل والصفة المشبهة للثبوت ولا يكون الالحال ولا يقتضب
باسم الفعل لا تقول نزال تزولا ولا صه سكونا وزعم تعلب في أنت الرجل علما ان
علما مفعول مطاق مقيصب بالرجل على تأويله بالعالم والوجه انه تمييز محمول عن
الفاعل وتأويل الرجل بالسكامل أى أنت السكامل علمه (قوله وما يعنى المصدر
منه) أى فى كونه منصوبا على انه مفعول مطلق بقوله وما يعنى المصدر فضيته انه
جارى الاقسام الثلاثة وكلام الاشمونى يفيد فالنائب عن المؤ كد ثلاثة وانائب
عن المبين للنوع اثنا عشر والنائب عن العدد واحد فالجملة ستة عشر * الاول
السكابة نحو فلا تملوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل
فلا تملوا ميلا كل الميل * الثاني بهضيته كضربته بعض الضرب فبعض مفعول
مطاق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب الثالث نوعه
نحو رجوع الفهقرى وقعد القرفصاء والاصل رجوع الرجوع الفهقرى وقعد
القرفصاء مخذف المصدر وأنيب عنه ما يدل على نوع منه وانما كان الفهقرى
والقرفصاء من النائب مع انه مصدران ليكونا مخالفا طاملهما اللفظا فهذا
من النائب والقرفصاء ما يد والقصر ان يجلس على القيسه ويرفع عن كتيبه
ويلاصقه ما يبطنه يمدية مثلا والفهقرى بالقصر ليس الا وهى الرجوع
خالف وهما منصوبان بنفحة مقدرة على الالف للذم هذا ان قصر القرفصاء والا
كانت النفحة ظاهرة * الرابع صفة نحو سرت أحسن السير والاصل سرت السير

الفضلة المؤكد امامه أو
لا يبين نوعه أو امدده كضربت
ضربا أو ضرب الامير أو
ضربتين وما يعنى المصدر له
نحو فلا تملوا كل الميل ولا
تضروه شيئا فاحادوهم
ثمانين جلدة كج وأقبل الثاني
من المنصوبات المفعول المطاق

أحسن السير الخامس هيئته نحو عوت الكافر مية تسوء بكسر الميم لان فعلة
 بالكسر للهيئة والاصل مية بالفتح مصدر فأنيب عنه فعلة بالكسر الدال على
 الهيئة والفرق بين مية تسوء وبين القرفصاء والقهقري مع ان الجميع ميبين لحالة
 مخصوصة ان يتيتم ميبين للهبة المصطلح عليها وهي ما كانت على وزن فعلة بخلاف
 القرفصاء والقهقري فليساء على وزن فعلة السادس مرادفه نحو وقت الوقوف
 وافرح الجدل بناء على ان الوقوف منصوب بعمت ومذهب الجمهور ان ناصبه
 فعل م. مدر من افطء وصحح أبو حيان الاقول من الايام المتصوبات في غير المرادف
 كالتعليق كل الميل لا يمكن ان يتقدر لها عامل من اعطها فيجب ان يكون العامل
 ما قبلها فيطرده في الجميع ليكون الباب على وتيرة واحدة السابع ضميره نحو عبد
 الله اظنه جازا فمد الله مفعول أول لاظنه وجا السام ففعوله الثاني والهاء في اظنه
 ضمير المصدر نائب عنه في الانتصاب على المفعولية والتقدير اظن ظني فهو نائب
 عن المصدر الميبين للنوع وقيل التقدير اظن لظنا فهو نائب عن التو كدور حجه ابن
 هشام الثامن المشابه اليه نحو ضربته بذلك الضرب التاسع وقته نحو ألم تغمض
 عينك ليلة أرمد أي اغتمض ليلة أرمد العاشر ما الاستفهامية نحو وما ضرب
 زيد افسا اسم استفهام فمفعول مطلق نائب عن المصدر اي ضرب ضربته الحادي
 عشر ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس فما اسم شرط مفعول مطلق وهو نائب عن
 المصدر الثاني عشر آثم نحو ضربته بسوط والاصل ضربته ضرب بسوط فحذف
 المضاف واقم المضاف اليه مقابله وقيل الاصل ضربته ضرب بسوط ثم توسع في
 الكلام فحذف المصدر واقبمت آثم مقابله واعطيت ماله من اعراب وافراد
 وتنبيه وجميع فهذه الاثنا عشر نائبة عن الميبين للنوع على خلاف في السابع كما
 علمته الثالث عشر وهو نائب عن الميبين للعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل
 جلد ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين فجعله النائب عن الميبين للنوع والعدد
 ثلاثة عشر وزاد بعضهم راسع عشر وهو اسم المصدر العلم نحو بر برتم وقر فصار
 وفي شرح التسهيل ان اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا ويشتوب
 عن المصدر المؤكدا ثلاثة الاقول مرادفه نحو فرحت جدلا والجدل مفتحة من مصدر
 جدل بالكسر مرادف لا فرح فجدلا مفعول مطلق نائب عن فرحا والفرق بين افرح
 جدلا وافرح الجدل ان المنسكروا كد والمعرف ميبين للنوع فافهم الثاني
 ملاقيه في الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتلا والاصل
 انبتا وتبتلا الثالث اسم مصدر غير علم نحو توشأ رضوا واغتسل غسلا والاصل
 وضئوا واغتسلوا كذا كذا اسم المصدر علم فاهو نائب عن الميبين للنوع على ما تقدم

من الخلاف في نياتهم وعدم نياتهم رأسا هذا حاصل ما في الاشموني والتصریح بجمع
 ايضا ح من تقرير الاشياخ وبه تعلم أن قول الفيشي والكلام من خارج أن النائب
 عن الاول محصور في أربعة والنائب عن الثاني في ثلاثة عشر أو أربعة عشر اه
 غير صحيح لان الاول وهو المؤ كديوب عنه ثلاثة نقط والرابع فيسه خلاف وهو
 الضمير والثاني وهو المبين للأنوع ينوب عنه اثنا عشر على خلاف في السابع الذي
 هو الضمير هل هو نائب عن المؤ كذا فالنائب عن المؤ كذا أربعة عن المبين للأنوع
 احدى عشر وان جعل من النائب عن المبين للأنوع نائب عن المؤ كذا ثلاثة وعن
 المبين للأنوع اثنا عشر فلا يتم ثلاثة عشر او أربعة عشر على كل حال ويتم قوله النائب
 عن الاول أربعة على احد السؤلين والذي تقدم ان الثلاثة عشر او الاربعة عشر في
 النائب عن المبين للأنوع فقط وقول الفيشي يخرج من قول المصنف وما يعنى المصدر
 مثله القسم الثالث اذ لا تنأتى فيه النيابة أسـ لانه لا يكون الا مفعولا مطاقتا اه
 غير مسلم لما علمت أن العدد ينوب عن المبين للعدد تأمل في هذا المقام فانه أتبعنى غاية
 التعب لتظفر بالمراد (قوله وسسمى مطاقتا) هذا معنى على ما قاله في المعنى من أن الاسم
 هو المفعول المطلق كما تقدم تقريره (قوله بلا قيد) أى بصفة بخلاف بقية المقامات
 اذ يقال مفعول به وله وفيه ومعناه (قوله لانه نفس الشئ الذي فعلتسه) اعلم أن
 السيد قال المفعول المطلق هو الاثر الحاصل بالمصدر لكان المعنى المصدرى
 وأثره متقارنين لم يشرق بينهما اهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر
 والحقيقى انه الحاصل بالمصدر لانه نفس المصدر اه فقول الشارح الذي فعلته مراد
 بالفعل المعنى المصدرى ويراد بالشئ الحاصل بالمصدر فيكون ما شىء على ما حققه
 السيد وأما قوله في المتن وهو المصدر فهو جار على عرف اهل اللغة لا على التحقيق
 تأمل (قوله وهذه العلة) وهى قوله لانه نفس الشئ الذي فعلته وقوله لانه المفعول
 حقيقة بدل من قوله لانه نفس الشئ الذي فعلته (قوله احدها التوكيد كقولك
 ضربت ضربا) أى فضر بالابنة فادمنه أن يدعى بالاسم فبمن عامله والمراد انه
 مؤ كذا للمصدر المتبادر من ضربت ففعلك ضربت معناه احدى ضربت يا فلما
 ذكرت بعده ضربت يا فلما من غير ان تقولك احدى ضربت يا فلما فبفظهر أنه مؤ كذا
 للمصدر لا للزمان ولا للنسبة الذين تضمنهما الفعل (قوله سلوا عليه وسلوا تسليما)
 اقتباس من الآية (قوله بيان الأنوع) اما من الصفة فتخرجت جلوسا حسنا
 او من الانشافة فتخرجت جلوسا القاضى وكذا يقال في ضربت ضرب الامير
 اذ يستحيل ابتاع فعل شخص من شخص آخر تأمل (قوله ويرجع القهقري) هذا
 من النائب عن المصدر كما تقدم عن الاشموني ولعن المصنف بناء على مذهب سيبويه

وقضى مطلقا لانه يقع عليه
 اسم المفعول لا قيد تسول
 ضربت ضربا فالضرب
 مفعول لانه نفس الشئ
 الذى فعلتسه بخلاف قولك
 ضربت زيدا فان زيدا ليس
 الشئ الذى فعلتسه والكل
 فعلت به فعلا وهو الذى
 فلذلك يسمى مفعولا به وكذلك
 سائر المقامات وهذه العلة
 قدم الزمخشري وابن
 الحاجب في ذكر المفعول
 المطلق على غيره لانه المفعول
 حقيقة وحده ما ذكرته في
 المقدمة وقد تبين من ان هذا
 المفعول يفيد ثلاثة أمور
 أحدها التوكيد كقولك
 ضربت ضربا وقول الله تعالى
 وكلم الله موسى تكليمًا وسألو
 تسليما الثاني بيان الأنوع
 كقوله تعالى فأخذناهم
 أخذهم يزيد متدر وكقولك
 جلست جلوسا القاضى
 وجلست جلوسا حسنا ويرجع
 القهقري

من انه مصدر بنفسه لاعلى مذهب المبرد من انه صفة مصدر محذوف الذي ذكرناه
 فيما سبق ولاعلى مذهب بعض الكوفيين من انه منصوب بفعل مشتق من انظمة
 ويرد على المبرد عدم وقوع هذه الالهام وسفا ويرد على مذهب بعض الكوفيين
 عدم سماع افعالها فضعف المذهبان هذه الاثبات حكم بلا دليل والعهدي
 بالتصريح ليس الاوعلى مذهب سيبويه فالعقري مفعول مطلق منصوب بمفعول
 على الاف وايسر نائب عن المصدر تأتل (قوله بيان العدد) بأن يدل المصدر على
 عدد مرات الفعل او على مرة واحدة ليشمل دكة واحدة خلافا لما يؤخذ من القيسى
 من أن المصدر يدل على المرات فقط والمراد بالمرات ما زاد على الواحد وقول
 القيسى المراد بالعدد أن يدل على متعدد كان اسم عدد كقوله اثنان جارة أولا
 كضربتين وضربات اه مبني على ما فهمه من ان ثمانين جارة عشرين نائب عن
 المصدر وقد علمت ما فيه (قوله ولا يمكن المؤكد ليس العامل في المؤكد) فان الفجور
 الثاني مؤكدا للنجور لا قد وليس عاملا فيه بل العامل كرهت تأتل (قوله الثالث
 المفعول له) عبر عنه المصنف ببعض الالهام وتسم الالهام في الشرح وانما ذكره
 عقب المصدر لاشتمالكه في المصدرية ولان الزجاج والكوفيين ذهبوا الى انه
 منصوب على الفعولية المطلقة ثم اختلفوا في الالهام فاصب مفعول مقدر من لفظه
 والتقدير جئتلك اكراما قال الكوفيون ناصبه المفعول المقدم عليه لانه
 ملاقيه في المعنى وان نالقه في الاشتقاق مثل قدمت جاوسا اه اصريح ويوعلم
 ما في قول القيسى ولان الزجاج وشيخه لزجاجي ذهبوا الى انه منصوب على الفعولية
 المطلقة اه ولم يذكروا الكوفيين مع انهم موافقون للزجاج وان قول القيسى أيضا
 وناسبه عند البصر بين العامل الذي يذكركه وعند الكوفيين عامل المقدم
 انهم سخطوا أيضا لمبا في التصريح من ان الكوفيين يقولون عامله الفعل المقدم
 عليه وان الذي قال عامله مقدره والزجاج فتأتل (قوله وهو المصدر) شيرط لجواز
 النصب وانما شرط في المفعول له كونه مصدر لانه عاملة للفعل والاعمال انما
 تكون بالمصادر لا بالانوات وظاهر المطلق المصنف سواء كان عامله من افظه أم لا
 وقيد في غيره هذا الكتاب بما اذا كان مخالفا لفظ عامله لا يلزم كون الشيء
 عاملا لانه ولا بد من مخالفة في المعنى وان لا يكون مبيد للنوع وقيد المصنف
 في بعض كتبه بالقلبي أي من افعال النفس الباطنة لان العلة هي الحاملة على
 ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه وافعال الجوارح ايت كذلك فلا يجوز
 جئتلك قراءة للعالم لانه فعل اللسان ولا تقبله كافر لانه فعل اليد وهذا الشرط
 لابن الجبار وغيره وأجاز الفارسي جئتلك تضرب زيد ا ف لم يشترط كونه قلبي

الثالث بيان العدد كقوله وان
 ضربتين ضربتين أو ضربات
 وقول الله تعالى قد كنا دكة
 واحدة وقوله في الفضة احترار
 من نحو قولك ركوع عزيدي
 ركوع حسن أو طوبى لانه
 يفيد بيان النوع ولكنه ليس
 بفضلة وقول المؤكد عامله
 مخرج النجور قولك كرهت
 النجور النجور فان الثاني
 مصدر فضلة مفيد لتوكيد
 ولكن المؤكد ليس العامل
 في المؤكد ثم قلت الثالث
 المشهور وله وهو المصدر

كالم يشرط الاتحاد في الزمن والفاعل اجم من التصريح فتأمله فانه حسن
 (قوله الفضة) المراد به كونه منصوبا فخرج المرفوع نحو وحصل لي رغبة في الخير
 ولانه لا يكون الامعلا والمجرور وان كان معلا لانه لا يقال له فمفعول له اسطلاحا
 (قوله المعمل) بكسر اللام كان باعنا ونغاية أو بائنا فقط والشرق بينهما من
 وجهين الاول ان الغاية انما هي علة في الذهن وأما بحسب الخارج فهي معلول
 والباعث علة في الذهن وفي الخارج والثاني ان الغاية مع رومة قبل الفاعل
 والباعث موجود قبله (قوله الحدث) دل عليه بفعل أو وصف أو مصدر (قوله
 شاركة في الزمان) المراد بالشاركة في الزمان ان يتلاقيا في جزء من الزمان كان
 جميع زمان عامله جميع زمانه كقمة اجلا لا أو اول زمانه آخر زمان عامله كضربت
 ابني تأديبا أي تأديبا أو آخر زمانه اول زمان عامله كقعدت عن الحرب جينا خذلافا
 لما توهمه العبارة واشترط المشاركة في الزمان والفاعل مذهب ابن مالك وابن
 هشام وعليه المتأخرون والذي اختاره الرضي تبعه الفارسي عدم اشتراط ذلك
 (قوله شاركة) يحتمل أن الضمير المستتر عائد على الحدث والبارزعا تدعى المعمل
 وبالعكس والاولى جعل الفاعل ضمير الحدث لان شاركة صفة للحدث فعمل العامل
 للموصوف اولى (قوله شاركة الخ) اما لفظا كضربت تأديبا أو تقديرا نحو يركم
 البرق خوفا أي يحرككم ترون البرق وقال الزمخشري خوفا وطمه معا حلالان (قوله
 ويجوز فيه) أي في المستوفى للشروط الجبرية رجوحية في الجبر من ال والانسافة
 حتى قال الجزولي عنه والحق الجواز كقوله

من أذنبكم لرغبة فيكم طفر * ومن تكفروا نأمر به ينتصر
 وبراجحية في المقر ونبال كقوله

لا أقعد الجبن عن الهيماء * ولو توالت زمرا الاعداء

أواستوى الامران وهو المضاف نحو جئتكم ابتغاء الخيرا ولا ابتغاء الخير فمكلام
 المصنف تامل للاقسام الثلاثة لكن يشكل على هذا التعميم تقديمه لانه لا يوجب
 لان عادتهم انهم اذا قدموا حكما ثم قالوا ويجوز فيه كذا كان المقدم أكثر ويوجب
 بأن النصب أكثر في الجملة وهذا لا ينافي انه يستوي فيه الامران أو يكون
 النصب مرجوحا هذا حاصل ما في الفيشي بزيادة وايضا ح من شرح الالفية
 (قوله ويجب في معمل فقد شرط أن يجبر باللام) يستثنى منه ما اذا كان المعمل أن
 وان وصلتهما كما استثناهما المصنف من كلام ابن مالك كقوله اعذر عنه بأنهما
 اما أكثر واشترط حذف حرف الجر فمما قياسا استغنى عن التصريح به لعلمه
 فاعتذر من المصنف بذلك وهذا محله ان قلنا ان محل ان وان وصلتهما بعد حذف

الفضلة المعمل للحدث شاركة
 في الزمان والفاعل كقمت
 اجلا لا ويجوز فيه أن
 يجبر بحرف التعليل ويجب
 في معمل فقد شرط أن يجبر
 باللام

الجار نصب وهو قول وأمان قلنا محلها ما جر على القول الآخر فلا استثناء لأن المراد
يجرهما باللام أعم من اللفظ والتقدير اه كلام الفيشي باختصار (قوله أن يجز)
تأخره ويجوز ويجب فأخبر في الأول وأعمل الثاني على طريقة ثم حذف ما أنه مره
في الأول لكونه فضلة وقد قال ابن مالك

ولا تجيء مع أول قد أهمل * بضم ر تعبير رفع أهلا

(قوله أوزانها) مما يفيد التعليل وهو باب السببية ومن وفي والكاف نحو فبظلم
من الذين هادوا حرمنا ونحو الذي أحلنا دار المقامة من فضله ونحو لسكم فيما
أفضتم أي بسببه ونحو واذا كروه كما هداكم أي إلهاديتهم أي كما اه شيخ الاسلام
(قوله الملام) بفتح اللام (قوله والثاني الخ) سكت عن الفضلة وخرج العمدة
كمرغبتى رغبة فانه مبتدأ وخبر وخرج بقوله الملام لانه لا تعليل
فيها (قوله أسابعهم) أي انامل أسابعهم فشيء مجاز مرسل من استعمال اسم الركل
في البعض والعلاقة الكافية على الراجع (قوله فالخذر مصدر مستوف لما ذكرنا)
لان الخذر مصدر ذكره لاجل الاصابع في الآذان وفاعل الجمل والخذر واحد
وهم الكفار والزمن واحد أيضا (قوله للسامع ولعجب) فانه اذا كان لاجل
(قوله خلق لسكم) أي فان السكاف ضمير المخاطبين وهم ذوات (قوله قول امرئ
القيس) بن حجر الكندي من قيس بن الطويل (قوله ولو ان ما سمي الخ)
لو حرف امتناع لا متناع أي يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لانه ان حرف تو كيد
ونصب واختلاف في ان وصاتها بعد ولو قبل ان فاعل محذوف تقديره ثبت الثاني
انه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد ولو وهو قول أكثر البصر بين
الثالث انه مبتدأ لا خبر له وما دونه صلة اسعى صلتها والعائد محذوف ولادنى متعلق
باسعى ومعيشة مضاف اليه كفا في كفي فعل ماض والتون للوقاية والياء مفعول
وفاعله قليل ولم أطالب جازم ومجوز ومفاعله مستمر ومفعوله محذوف تقديره الملاك
والشاهد في قوله لادنى معيشة فانه ليس مصدر فلذا جازم باللام (قوله فثبت الخ)
فانته قائل الاقل وهو من الطويل أيضا ونضت بتخفيف الضاد من النضو وهو
الخلع قال بعضهم ويجوز عندي التثنية للكثير والياء بكسر اللام الهيمه من اللبس
والمفضل الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابي لأجل النوم
ولم يبق عليها الا ثوب واحد وتوسخ به (الاعراب) الفاعل ما طهقت وجئت فعل وفاعل
وقد حرف تحقيق ونضت فعل ماض والتاء للتأنيث والنوم متعلق به وثيابي مفعول
لذي طرف بمعنى عنده متعلق بنضت والستر مضاف اليه الاحرف استثناء وليسة

وهو ما اجتمع فيه أربعة
أمور واحد ما أن يكون
مصدر او الثاني أن يكون
مذكورا للتعليل والثالث
أن يكون المعلل به حدثا
مشار كاله في الزمان والرابع
أن يكون مشار كاله في الفاعل
مثال ذلك قوله تعالى يجولون
أما بعينهم في آذانهم من
الصواعق حذر الموت فالخذر
مصدر مستوف لما ذكرنا
فذلك ان تصيب على المفعول
له والمعنى لاجل حذر الموت
ومتي دلت الكلمة على
التعليل وقد قدمنا شرط من
الشرط الباقية فليست
مفعولا له ويجب حينئذ ان
تجر بحرف التعليل فقال
ما فقد المصدرية قولك
جئتك للسامع ولعجب وقوله
تعالى هو الذي خلق لكم
ما في الارض جميعا وقول
امرئ القيس
ولو ان ما سعى لادنى معيشة
كفا في ولم أطالب قليل من المال
ومثال ما فقد الاتحاد في
الزمان قولك تم يأت اليوم
للسفر غدا وقول امرئ
القيس أيضا
فثبت وقد نضت لنوم ثيابي

لذا الستر الالبسة المتفضل به فان زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال ما فقد الاتحاد في الفاعل قولك
فث لا يمر لنا بى وقول الشاعر

منصوب على الاستثناء المفضل مضاف اليه والشاهد في لزوم فانه وان كان علة الخراج
 الثياب اسكن وقت الخلع سابق على وقت الزوم الذي هو الفترة الذهبية للاحساس
 فلذا جره باللام ومثال ما قدر الاتحاد في الافعال والزمن نحو جئتك أمس لضربك
 زيد اغدا (قوله وانى تعروني لذكري الهزة) فأنه أبو بصير الهذلي من قصيدة
 من الطويل وتعروني تغشاني والذكري خلاف الذبيان والهزة بكسر الهاء
 النشاط والارتياح وانظر المطر (الاعراب) الواو لا عطف وان حرف توكيد وياء
 المنكح اسمها واللام للتما كيد وتعروني مضارع مرفوع والواو من بنية الفاعل
 والفاعل هزة خذ لا فالصاحب الشواهد والياء مفعول واللام للتعليل وذكري
 مصدر مجرور باللام والكاف مفعول والفاعل محذوف أى لذكري اياك
 والكاف للتشبيه وما مصدر يتوالتفرض فعل ماض والعصفر رفاعله أى كالتفاحض
 العصفور و ياء فعل ومفعول وانظر فاعل وجلة بلاء حال من عصفور بتقدير قد
 وروى بدل هزة عروى قرة والمراد بالقرءة السكون للسرور ويراد لازمها
 وهو النشاط وقوله تعروني من عرا الشيء غشبه ونزل به فهو يفتح الراء في الماضي
 ومضارعه يعرو بانضم وأما عرى بكسر الراء يعرى بتخفيفه مناء تجرد وقد نظمه
 الاجهوري فقال

عرا يفتح الراء معناه نزل * وانضم فيه بمضارع حصل
 اما عرى بكسر الراء فان ذا * معناه زال عنه ثوبه خذا

انتهى دلجوني * (قوله الرابع المفعول فيه) وير يعبر عنه بالظرف فهما اسمان
 لسمى واحد (قوله ماد كرى) أى حقيقة أو حكما ليشمل ما حذف لدليل وقوله لا حل
 يفتح الهزة وكسرها وقوله وقع فيه أى بحسب دلالة اللفظ (قوله ما) أى اسم زمان
 ومكان بقسرية البيان ولا يفسر بأحد هـ ما للتلا يكون البيان اخص من المميز ولا
 باسم فقط لتلا يكون البيان اخص من المميز (قوله فضلة حال) خرج العمدة
 نحو يوم الجمعة يوم عظيم (قوله لا مرفوع الخ) خرج جميع المنصوبات ما عدا الحال
 فانه خرج بقوله من اسم زمان الخ (قوله من زمان أو مكان) أى من اسم زمان أو اسم
 مكان لان الظرف دال عامه ما لانه نفس الزمان لان الزمان حركة الفلك (قوله
 مطننا) أى وقوعه مطلقا أى مهمما أو مختصا بخلاف المكان فلا يقبله الا مهمما
 والفرق بينهما ان دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالة على المكان لان دلالة
 على الزمان تضمن وعلى المكان اتمام (قوله من زمان أو مكان الخ) هذا التعريف
 للمطر فلا يريد بعض أسماء تنصب على الظرفية ويست زمانا ولا مكانا نحو حقا فانهم
 توسعوا فيها ونصبوها على تضمين معنى في نحو احقا انك ذاهب فحقاه منصوب على

اننى تعروني لذكري الهزة
 انتفض العصفور بلاء انظر
 فان فاعل تعروني والهزة
 و فاعل الذكري هو المنكح
 لان التقدير لذكري اياك
 قلت الخ الرابع المفعول فيه
 وهو ماد كرى فضلة لاجل أمس
 وقع فيه من زمان مطلقا أو
 مكان

الظرفية متعلقة بالاستقرار على انه ما خبر مقدم وانك ذاهب في تأويل مصدر
 مرفوع بالابتداء عند سيدي والجهور والاصل في حق ذهابك حذف في
 وانتصب حقا على الظرفية وهي جار يتجري الزمان دون المكان ولذا اتفق خبرا عن
 المصادر كما تقدم في أحقا أنك ذاهب دون الجنة فلا تقول أحقا زيد وذهب المبرد الى
 ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وما بعده ما من ان وهو موافق في تأويل مصدر
 مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم ان انزلنا ومنسأ أحقا غير شك انك قائم
 وجهه رأيت أنك قائم وظننا مني أنك قائم فغير شك وجهه رأيت وظننا مني منصوبات
 على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي وجهه رأيت وفي
 ظن مني انتهى تصريح قال الفيثي ويستثنى من قوله مطلقا انه قد تدعى في القول
 بظرفية ما اذا اولها ماقول واما على القول بانها مبتدأ وخبر فلا استثناء انتهى
 وحاصل ما في التصريح والمعنى والاشموني انه اذا وقع بعدهما فاعل أو جملة اسمية
 نحو جئت مددعا ونحو *ومارات ابني المال مذانا فاع * فقبيل طرفان مضافان
 للجملة وقيل طرفان مضافان الى زمن مضاف للجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير
 زمن مضاف للجملة يكون هو الخبر اه كلام الجميع اذا علمت ذلك فقول الفيثي
 يستثنى الخ لم يظهر لي وجهه فانه على انهما طرفان يكونان داخلين في المفعول
 فيه غاية الامر انهما طرفان متصرفان واما اذا دخل على اسم مرفوع ككرة
 أو معرفة نحو ما رأيت مذويمان أو مذويوم الجمعة ففصال الفاعل مني ام ذلك يومان
 مذمبتدأ يومان خبره وقال ابن جني بيني وبين اقا نه يومان قد خبر ويومان مبتدأ
 وهذان القولان للبصريين وقيل ان من حرف وذو وموصولة والمرفوع خبر المحذوف
 والجملة مفعلة أي الذي هو يومان وقيل يومان فاعل المحذوف ومنذ مركبة من اذ
 ومن أي من اذ مضى يومان انظر التصريح (قوله مهم) أي أو شبهه كما كان بجانب
 وجهة راحية ومن شبه المصادر المتضافة للامكانة كقرب وبعده وشرق وغرب
 وسكت عنه اختصارا (قوله أو مفيد مقدار) أي أو شبهه كراحة ومهنية ووزن
 ودور كدور المسجد (قوله او مادته) الامولى او مادته واهل صرح ما فظن النافع
 تكرر اها فاستطها وعلى هذا فهو عطف على مهم ويكون من باب الوصف بالجملة
 بعد الوصف بالفردي أي مكان مهم أو مكان مادته الخ (قوله يعر بنى) يعنى ظاهرة
 فلا ينافي كونه على معنى في ويلين المراد ان في ملاحظة والا كان مبنيا لان الظرف
 اذا ضمن معنى الحرف بنى ولذا كان تعريف المصنف أولى من تعريف ابن مالك
 (قوله يعر بنى) وخرج عن كونه ظرفا في الاصطلاح لان الظرف في الاصطلاح
 ما كان منصوبا (قوله على التوسع) أي في دخلت الدار وعلى التوسع والضرورة

مهم أو مفيد مقدار أو مادته
 مادة عاملة كصمت وما أو يوم
 الخميس وجلت أمامته
 وسرت فرسخا وجلت
 بجالك والسكانى غيرهن
 يعر بنى كصارت في المسجد
 ونحو قاله بنى امه ويوم قوله
 دخلت الدار على التوسع
 وأقول الرابع من
 المنصوبات الخمسة عشر
 المفعول فيه

ويسمى الطرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل ان الاسم قد لا يكون ذكرا لاجل امر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدا في ضربت زيدا وقد يكون انما ذكر لاجل امر وقع فيه وان كان ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المتقون ان يفعلوا حيا فان المعنى في ان يفعله هو وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى وترغبون ان تسكحوهن وقد يكون العكس نحو وانخاف من ربنا يوما ونحنواينذرونوم التلاقح انما هو يوم الألفة ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فهذه الأنواع لا تسمى طرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لاقية يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب على معنى في وهذا النوع خاصة هو المعنى في الاصطلاح طرفا وذلك كقوله سمعت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وأشمرت بالتمثيل بيوم أو يوم الخميس الى ان طرف الزمان

في البيت فالتوسع متعين في الاول (قوله على التوسيع) أي التجوز في اللغة ولهم في نصبه أقوال ثلاثة الاول لاقاربي واختاره ابن مالك وعزاه لسيدويه انه باسقاط الجار اجراء لاقاصر مجرى التمدد فيكون المنصوب مشهبا للمفعول به الثاني لابي على الشلوبي وعزاه لسيدويه والجمهور راند منه وبه على الظرفية الثالث لانخاف اندم مفعول (قوله ويسمى الطرف) أي عند البصر يريدون الكوفيين لان الطرف في اللغة الوفاء وهو متناهي الاقطار كالجراب وانعدل والذي يسمونه طرفا من المسكن ليس كذلك وهما انفراد محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى اصريح (قوله عماد كرت) وهو ما ذكره لاجل امر وقع فيه (قوله وعليه في أحد التفسيرين وترغبون ان تسكحوهن) انه المناسب ومنه أي من الذي ليس بزمان ولا مكان والتفسير الثاني به عن أي وترغبون عن ان تسكحوهن فليس مما نحن فيه أصلا الا ان يقال قوله وعليه أي وجرى عليه أي منه وفصله لان فيه احتمالا ثانيا كما علمت (قوله لاقية يظهر الخ) هذا ظاهرا في الاول والثالث واما الثاني فتشكل لانه اول انتم الوقوع فيه وهذا في الوقوع فيه ويجيب بان الوقوع المتني ما كان على سبيل الظرفية أي كون ذلك الامر مظهروفا في ذلك الاسم والوقوع المثلث هو التعلق والارتباط لان معنى رغب المتقون في فعل الجارية لقت رغبتهم به وسكنت اليه فلم يتوارد النفي والاثبات على شيء واحد (قوله يوما) مفعول يخافون (قوله الله أعلم حيث يجعل رسالته) حيث من أسماء المسكن وليس على معنى في اذ ليس المراد ان العلم واقع في ذلك المسكن وانما المراد ان الله يعلم نفس المسكن المستحق للرسالة فهو مفعول به وناسبه فعل مضارع مترع من اغظ أعلم تقديره يعلم دلالة الاسم التفضيل عليه وانما جعل ناسبه محذوفا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا قاله الموضع في التوسيع وقد قال المؤلف في الحواشي قال محمد بن سعد الزكي في كتاب البديع غلط من قال اسم التفضيل لا يعمل في المفعول بل لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أعلم من هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيدا حسن وجها وفي الارشاد لابي حنبل وقال محمد بن سعد الزكي فعل التفضيل ينصب المفعول به قال تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا لها نظر لان هذا ضرب من التصرف قال المرادى لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى قال الدماميني ولوقيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يعد وفيه ابقاء حيث على ما عهداها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيهم مثل ما أوتي رسوله من الآيات لانه يعلم ما فهم من الذكاء والطهارة

والفضل والصلاحية للإرسال واسمهم كذلك انتهى من التصريح (قوله يجوز
 ان يكون مـ الخ) المهم ما دل على قدر من الزمان غير معين بكرة كان نحو لحظة
 وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة ولا يصح جوابا لكم ولا متى والمختص ما دل
 على مقدار معرفة كاليوم أو مكررا كاليوم وأما المـ المدود فمن قبيل المختص خلافا
 لمن جعله فسمائنا لثاوية وما دل على مقدار من الزمان معلوم كيووم وشهرو سنة وسائر
 الشهور فقوله سير وافهم اليالى واباما من قبيل المختص وكذا بكرة وأصيلا كذا
 يؤخذ من المدافعي خلافا للأصنف حيث جعل يومها ما الا ان يراد به قطعة من الزمن
 والمختص من المصكان ماله صورة واحدة ومحصورة والمهم بخلافه ويستثنى من
 المختص داخل وخارج وجوف اذا أريد بشئ من ذلك الظرفية فانه يتعين جره
 بالحرف ولا يجوز ان تعابه على الظرفية وقول بعضهم سكنت ظاهرياب الفتوح
 لمن انتهى بسـ على الفا كهمى (قوله بكرة) أول النهار وأصـ يلا آخر النهار
 (قوله الست) نعمت للجهات لالاسماء لان اسماءها كثيرة ولا يقال لو كان نعنا
 لالاسماء اقال الستة لانا نقول الممدود اذا حذف جاز حذف التاء من العدد وذكرها
 كما في الحديث واتيه بست من شوال (قوله في قراءة من فتح الميم) اما من كسرها
 فتحتما بجزور وبها ولم يكن ظرفا حينئذ لان الظرف خاص بالمنصوب (قوله وراءهم
 ملك) اسمه جليدي (قوله وقري) أى قرأ ابن كثير وابن عاصم وأبو عمرو وشعبة
 عن عاصم (قوله تزاور) أصله تزاور قلبت التاء الثانية تزايا وادغمت في الزاى (قوله
 ومنه زاره مال اليه) أى ما الزائر عن مكانه الى المزور فهو مطابق للآية لان
 قوائمه مكانه مثل قوله عن كونهم في صدور الميل عنه وقوله اليه مثل قوله في الآية
 ذات الميم في كون الميل الى جهته انتهى زكريا (قوله قال الشاعر صددت الخ)
 أقي به دايلا على ظرفية الميم (قوله صددت الكاس الخ) قاله عمرو بن عدى بن
 النصر بن ربيعة وكان من خبره ان خاله جديمة كان بلغه ان غلاما من نعم يسمي
 عدى بن نصر عن دايلا خواله له لب وطرف وأدب وجمال فشرط على ابيادان
 بعشوه ففعلوا فكان مناديه فمشته رشاق أخت جديمة فقالت يا عدى اذا
 بقيت القوم فامزج لهم قليلا وعرق للالك فاذا أخذت الحمرة منه فاطبني اليك
 يزوجك واشهد القوم ان قبل ففعل الغلام خطبها فزوجه واشهد عليه
 صرف اليها فعرفها فقالت عرس باجلك ففعل فلما أصبح متعضجا بالخلق قال له
 بكرة ما هذا الاثر يا عدى قال آثر العرس قال وأى عرس قال عرس رشاق فخر
 كمالى الارض ورفع عدى مئزره فاسرع جديمة في طلبه فلم يجده وقال بعضهم بل
 لم يبعث اليها بقوله

يجوز ان يكون ميم ما وان
 يكون مختصا وفي التنزيل
 سير وافهم اليالى واباما النار
 يعرفون علمها غدوا وغشيا
 وسبحوه بكرة وأصيلا وانا
 طرف المسكان فهلى ثلاثة
 أقسام * احدها ان يكون
 ميم او معنى به مالا يختص
 بكان بعينه وهو نونان
 احدهما اسماء الجهات
 الست رهى فوق وتحت وعين
 وشمال وامام وخلف قال الله
 تعالى وفوق كل ذى علم
 علم فناداهما من تحتها في قراءة
 من فتح ميم من وكان وراءهم
 ملك وقري وكان امامهم ملك
 وزى الشمس اذا طلعت
 تزاور عن كونهم داب الميم
 واذا غربت تفرضهم ذات
 الشمال واصل تزاور تزاور
 أى تمايل مشتق من الزور
 بفتح الواو وهو الميل ومنه زاره
 أى مال اليه ومعنى تفرضهم
 تقطعهم من القطعية واصله
 من القطع والمعنى تعرض
 عنهم الى الجهة المعهمة
 بالشمال وحاصل المعنى انها
 لا تعيبهم في طلوعها ولا في
 غروبها وقال الشاعر
 صددت الكاس منام عمرو
 وكان الكاس مجراها الميمنا

حدثني رشاق لا تكذبيني * أبحر زينت أم بهجيين
أم بعد فانت أهل اعبد * أم بدون فانت أهل لدون

فأجابته بقولها

أنت زوجتي وما كنت أدري * واتفق النساء للترزين
ذاك من شريك الدامة صرفا * وتساويك في الصبا والجنون

فقلها جذعة اليه ورحمة في قصره فاشتمت على حمل فولدت غلاما فسمته عمرا
فلما كبر عطرته وألذسته كسوة فاخرة ثم أزارته بحاله فاعجب به وخرج جذعة
في سنة قد اخصبت فبسط له في روضه وخرج عمرو في غلامته يجتنون الكفا فكانوا
إذا أصابوا كفا طيبة اكلوها وإذا أصابها عمر وخبأها ثم قبلوا مسرعين وعمرو
يقدمهم ويقول

هذا جناي وخبره فيه * إذ كل جان يده الى فيه

فالتزمه جذعة وحياء ثم ان الجن اختطتته فطلبه جذعة في آفاق الارض فلم يسمع له
خبرا فقبل رجلان من بلقيس ومعهما قبينة يقال لهما أم عمرو والرجلان مالك وعقيل
فدما من الشام يريدان الملك فترا على ما فنصبت القبينة لهما فدارا وهيات لهما
طعاما فيبيناهما بالكلان اذا قبل رجل اشعث الرأس قد طالت اطناره بخافس
فريامهما ومديده فقات القبينة اعطيا كرا عايت في ذراعا ثم تناولت صاحبهما من
شراهما واوكلت سقاة ولم تهط عمر الاحتقار له له وحاله فقال عمرو في ذلك
صددت الكاس عنا ام عمرو * وكان الكاس يحجراها المينا
فان تستكري حالي فاني * انا ابن عدى حقا فاعرفينا
وخالي لا أبالك ذو المعالي * جذعة كيف ويحك تنكرينا
وما شئ الثلاثة أم عمرو * بصاحبك الذي لا تعجبنا
فقال له الرجلان عند ذلك من أنت فقال انا عمرو بن عدى فقاما اليه وسلموا عليه
ولمسا وغلاما من هيبته وقالاما كنا نهدي الى جذعة هدية هي انفس عنده من ابن
اخته فدخل عليه ففرح به وسرقة الى امه وقال لهما احكما وكلا لا ينادم أحدا
اعجابا بنفسه عن الندماء فقال منادته تلك ما بقيت وبقينا فقال ذلك لكوا وبقينا ندعيه
فسمي اندماني جذعة واياه ما عني ابن ثور برة اير بو عي في مريثة لاخيه حين قتله خالد
ابن الوائد رضي الله عنه

فكنا كندماني جذعة حقة * من الدهر حتى قيل ان يتصدعا

فلما تفرقتا كافي ومالك * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

فنادماه أربعين سنة وانما قيل للشارك نديم من الندامة لانه بعد ان اصبوا من الحمر

يبدم عليه (الاعراب) صدقت فعل وفاعل والسكاس مفعول والسكاس اناء مية خمر
وان لم يكن فيه خمر يقال له قدح وجهه كئاس وكؤس وام منادى مضاف حذف
منه حرف النداء عمرو مضاف اليه وكان الواو للجمال كان فعل ماض والسكاس
اسمها مجراها مبتدأ واليمين في موضع رفع خبر عن السكاس والشاهد في البيت نصب
اليمين (قوله يجوز الخ) حاصل ما ذكره الشرح ثلاثا وجه الاقول ان اليمين خبر عن
المجرى والجملة خبر كان واسمها السكاس الثاني ان اليمين خبر كان على اعتبار البدل
الثالث ان اليمين خبر كان على مراعاة البدل منه وعلى الوجهين الاخيرين مجراها
بدل من السكاس وعلى الوجهين الاولين فاليمين طرف واما على الثالث فاليمين ليس
لطرفا بل منصوب على انه خبر كان واستقط وجها رابع لعدم صحته في النظر وهو ان
مجراها مبتدأ واليمين خبر المبتدأ وليس طرفا وعلى هذا الوجه يرفع اليمين بالضم
والشعر بالنصب فلذا تركه المصنف لعدم صحته في النظر (قوله لان المعتمد في الاخبار
البدل) أي غالباً وقد يكون المعتمد هو البدل منه كقوله * ان السيوف غدوها
وزواحها * تركت هو ازن الخ اذ لم يقل تركت ازل لدا قال ويجوز الخ (قوله لان المعتمد
في الاخبار الخ) والمعنى وكان جريان السكاس في اليمين (قوله ويجوز) أي فالتخبر بـ فرد
(قوله خبر كان لا طرفاً) والمعنى وكان السكاس نفس اليمين وجه جعل السكاس نفس
اليمين اما لانهم كانوا يشربون به نفس أي يدبهم بدل السكاس فاطلق السكاس على نفس
اليمين اولاً لانه لما جاور السكاس اليمين جعل اليمين نفس السكاس فالحجاء وقد قال الفيتشي
قوله دون البدل أي في الحكم المنطقي وهو الاخبار عن الكاس باليمين الا فيكون معتبر
في المعنى لانه لا معنى لتكون السكاس نفس اليمين الا باعتبار دورها وجرانها فيها
واعتادها اهلها انتهى (قوله قد علم) قاله جندب اخذ عمرو ذي السكاب من قصيدة
من المتقارب وهذه

رحلت عن اولادها المرشعات * ولم تدعين لسنن بلالا
بانك ربيع وغيث مرابع * وانك هائل تكون القملا
(قوله والمرلون) من ارمم القوم نة دراهم وقال الفيتشي المرلون جمع مرمل
اسم فاعل من ارمم اذا اصابتها السنة الرملة وهي السنة الجديدة واللام موطنية
لقسم لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وقد حذف تحقيق علم فعل ماض
الضيف فاعل والمرلون عطوف عليه اذا طرف مستقبل غير فعل ماض افق فاعل
وهبت فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل عائذ على الربيع وشعلا منصوب على
الظرفية اه شواهد ورأيت بهامش نسخة قال بعضهم شمالا بفتح الشين ويكون
حالا او تمييزا وادعى انه الصحيح (قوله مساحة) بكسر الميم مصدر منحت الارض
اذ ذرعتها كذا في كتب اللغة والذي ضبطه الخرشبي في شارح خليل بفتح الميم

يجوز كون مجراها مبتدأ
واليمين طرف مخبر به عنها
مجراها في اليمين والجملة
خبر كان ويجوز كون مجراها
مبتدأ من السكاس بدل
اشتمال فاليمين أيضا طرفه
لان المعتمد في الاخبار عنه
انما هو البدل لا الاسم
ويجوز في وجهه ضعف تقدير
اليمين خبر كان لا طرفا وذلك
على اعتبار البدل منه دون
البدل وقول الآخر
لقد علم الضيف والمرلون اذ
اعبر افق وهبت شمالا
انوع الثاني ما ليس اسم جهة
ولكن يشبه في الابهام
كقوله تعالى أو اطرحوه
أرضا واذ القوامها مكانا
شيقا * القسم الثاني ان يكون
دالا على مساحة معلومة من
الارض كسرت فرسخا وميلا
وبيدا وأكثرهم يجعل هذا
من المهم وحقيقة القول
فيه أن فيه ابهام واختصاص
أما الابهام فن جهة أنه
لا يختص بجهة بعينها واما
الاختصاص فن جهة دلالة
على كنهه معينة

من المصدر ولكن شرط هذا أن يكون عاملاً من مادته كقولنا مجلس زيد وذهبت مذهب عمرو وكنا نشهد منها معاهد للسمع ولا يجوز جعلت مذهب عمرو ونحوه وما هذا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز اتصافه على الظرف فلا تقول صليت المسجد ولا أتت السوق ولا جعلت الطريق لأن هذه الأماكن خاصة الأثرى ليس كل مكان يسمى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً وإنما حكمه في هذه الأماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو في قول الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا بمكة سوته ولم يروا شخصه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنهما حينها جراً

نرى الله رب الناس خير جزائه رفيعين قال خيمي أم معبد هما نزلاً بالبر ثم ترحلاً فأطلع من أمسي رفيع محمد في القصي ما زوى الله عنكم من فعال لا تجازي وسودد

(قوله القولان) أي القول بالابهام والقول بانه مختص (قوله لا تقول صليت الخ) لأن هذه إما كمن خاصة (قوله وهو رجل من الجن سمعوا الخ) وسبب ذلك ان أسماء بنت ابي بكر قالت لما خفي علينا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاني نفر من قريش فيهم ابوجهل بن هشام فخرجت اليهم فقال ابن ابوك فقلت والله لا ادري ابن ابى قالت فرفع ابوجهل يده وكان فاحشاً خبيثاً فظلم خدي لطمه فخرج منها قرطبي وهي الحلقة التي في الاذن قالت ثم انصرفوا ولما لم يندرباين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاني رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه وهو ينشد هذه الايات اه من المواهب اللدنية لانه طلاق والاحتجاج بكلام الجنى من حيث ان العرب استعملته واقترنه (قوله جزى الله الخ) وبعده هذه الايات

لمن بنى كعبه كان قناتهم * ومعهدها للمؤمنين بمصر قد سلوا اختسكم عن شاتمها وانامها * فانكم ان تسالوا الشاة تشهد دعائها بشاة حائل فحلت * له بصرة الشاة فتريد فغادرها رهناً لذيها ككالب * يرددها في مصدر ثم مورد فلما سمع حسان بذلك تشبب بحجاب الله اتف الجنى فقال

لقد خاب قوم زال عنهم نبيهم * وقد سر من يسرى الهم ويفتدى ترحل عن قوم نضات حقواهم * وحل على قوم بنور مجد هداهم به بعد الضلال لقرهم * وارشدهم من يتبع الحق يرشد وهل يستوى ضلال قوم تسفروا * عجي وهداة يفتدون بهم تدي وقد نرات منهم على اهل يثرب * ركب هدى ظلت عليهم باسعد نبي يرى ما لا يرى الناس حوله * ويتلو كتاب الله في كل مشهد وان قال في يوم مقالة غائب * بتصديقها في اليوم حقاً ارى قدي لهن ابا بكر سعادة جده * بصحبة من يسعد الله يسعد

(قوله جزى الله) معناه قضى الله وهو فعل وفاعل ورب بمعنى مال لا يدل كل من كل وهو في الاصل مصدر بمعنى الترية وهي تبليغ الشيء شيئاً الى الحد الذي اراده المرئى والناس مضاف اليه وخبراً منصوب على المصدر بانه اي جزاء خير جزائه وجزائه مضاف اليه ورفيعين مفعول منصوب بالياء لانه منسبى فالافعل ماض والاف فاعل من القبلولة وهي نوم وسط النهار وخيمي منسبى منصوب بحذف في وام مضاف اليه وحذف النون من خيمي للاضافة ومعه مضاف اليه وام معبد اسمها

وكان حقه أن يقول قال في خيمي أم معبد أي قبلا فيها ويروي حلا بل قالوا والتقدير طائفة
أيضا حلا في خيمي ولكنه اضطر فأسقط في أوصل الفعل بنفسه وكذا هم لولا في قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك الا ان التوسع مع دخلت مطرد لكثرة استعماله اياه ثم قلت

عائكة بنت خالد الخراعية هما مبتدأ ونزلا فعل وفاعل وبالبرجار ومجروور متعلق
 بنزلا قال القيسى قوله بالبر بفتح الباء ككسرها مع منى الاحسان والافصح الكسر
 اه وامام قابل البحر فهو بالفتح ايس الا واما بالضم فهو الجمع المعلوم ثم ترحلا عطف
 على نزلا وفتح فعل ماض ومن فاعله وامسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير متنى
 ورفيق خبرها ومحمد مضاف اليه فيا القصى الاء عاطفة ويا حرف نداء نائب عن
 ادعوا فذا ساغ عطفها على ما قبلها وآل منادى مضاف لقصى وهو احد اجزائه
 صلى الله عليه وسلم وماز بمعنى امتاز فعل ماض وفاعله عائد على النبي واسم الجلالة
 مقسم به قاله في الشواهد وقيل زوى وجهه بمعنى صرفه وازوى عنه منه وعنه
 متعلق بمجازوه أى بسبب رحيبه متعلق بزوى وفعال يفتح الفاء الخصال الجديدة
 لانافية وتجازى بالزاي وقيل بالراء فعل ماض والجملة صفة لفعال وسودد عطف
 على فعال يضم السين ويضم المدا لاولى وفتحها بالاء مزورة فيه لغات أربع
 وامن اللام لامرويهن مجزوم به او بنى كهي مفهول ومضاف اليه ومكان شعول
 وقتاتهم مضاف اليه ومفعولها المؤمنون عطف عليه ولوا اختسكم عن شأنه افعال
 وفاعل ومفعول وجار ومجروور واناء عطف عليه فانكم الفاء للعطف وان حرف
 توكيد ونصب والسكاف اسمها محله نصب ان تسمى الواجازم ومجروور والشاء مفعول
 وتشهد جوابا لشرط دعاه افعال ومفعول وشاء متعلق به وحائى صفة فتحايت الفاء
 للعطف وتجايت فعل ماض والتاء للتأنيث وله متعلق به واللام لتعديها وبه موصو
 متعلق به وضرة الشاء مضاف ومضاف اليه ومزبد صفة لعمريج فتعديها فعل
 ومفعول وفاعله مستتر رهنا تميز لهما طرف ومضاف اليه متعلق بخادر وكالب
 حال في محل نصب من فاعل خادر يردد فعل مضارع وفاعله مستتر والهاء مفعول في
 مصدره متعلق به وانظر بسط القصة في ابن حجر على الهمزية اه (قوله الخامس
 المفعول معه) * قيل ان نائب الفاعل شبه بالمصدر والتقدير الذى فعل الفعل معه
 والضمير المجروور عائد على ال وقيل ان معه نائب فاعل كما ان به وفيه وله كذلك والاولى
 ان تكون الترجمة صارت علما (قوله الاسم) أى الصريح فلا يكون فعلا ولا جملة
 ولا اسما تأويل بالخرج لاننا كل العلم وتشرى بالين بنصب تشرى ونحو سرت
 والشمس طالعة فان الواو داخلة على فعل فى الاول وجملة فى الثانى فليست مفعولا معه
 بناء على ان المؤول من أن والفعل لا يسمي مفعولا معه بخلاف البعض وعلى ان جملة
 والشمس طالعة ليست مفعولا معه بخلاف المصدر الفاصل تليذ الرنخشى كما نقله عنه
 فى المغنى (قوله الفضة) أى المنسوب الذى ليس أحد ركنى الاسناد وليس المراد بها
 المستغنى عنه والخرج استوى الساء والخشبة فان الاستواء لا يقوم الا بجملة

الخامس المفعول معه وهو
 الاسم الفضة

فلا يستغنى عن هذا التركيب قاله الفيشي وخرج بالفضلة نحو اشتراكتي يد وعمر و
 فانه عمدة (قوله التالي وارالح) خرج بقية المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء
 (قوله وارالحا حبة) أي الدالة على مصاحبة الفاعل للفعول في وقوع الفعل عليه
 أو على مصاحبة الفاعل له في صدور الفعل عنه (قوله مسبوقة بفعل) لفظا أو تقديرا
 فيشمل ما أنت وزيد وكيف أنت وزيد عند من نصبه والاصل ما تكون وكيف
 تمنع حذف الفعل فانه فصل الضمير وبرزو قدره سيوي ومن انظر السكون في المثنان
 وقدره مع كيف صارعا ومع ما مضى يقال الاصل كيف تكون وزيد وما كنت
 وزيد انتال السيرافي انه غير مضمود ولو عكس كس جاز وقيل لا يجوز الا ما قدره
 سيوي واعلم ان كان المتدرة قال الفارسي وغيره انها تامة فكيف حال واما
 ما لا تكون حالاً وقيل انها ناقصة وهو الصحيح فكيف وما في موضع نصب خبرها
 والتقدير على أي حال تكون او كنت مع زيد يذفر يذفر مفعول معه رسبته فعل تقدير
 انتهى أصري وبقوله المسبوقة الخ يؤخذ منه ان عامله متقدم عليه فلا يقال والنيل
 سرت ولا سائر والنيل زيد (قوله مناه) وهو الحدوث (قوله وحروفه) بالرفع عطف
 على غناه (قوله كسرت) راجع للفعل واناساثر راجع لما فيه معناه وحروفه
 فيصدق على النيل في المثنان ان اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب
 وانما قال لواء وذلك التوارج معي مع الواو مسبوقة بحمالة ذات فعل وهو سرت في
 المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فان فيه
 معنى الفعل وهو السير وفيه حروفه وهي السين والياء والراء وهي النيل مفعولا
 معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل انتهى أصري (قوله اختلفوا
 فيه هل هو قياسي او سماعي) والاصح انه قياسي كما قاله شراح الأزهرية (قوله
 والثاني ان العامل) قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين الناصب له
 ما سبقه من فعل او شبيهه ثم اختلفوا فقال سيوي والفارسي وجماعة انه كانه فعل
 مد في المعنى فعني سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين
 انه نصب على الظرفية والواو مهيمه للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالافانصب
 الاسم بهـ دالواو كما انتصب بالا وقال عبد الله الجرجاني الناصب الواو ورد
 بانها لو كانت الواو عاملة لاتصل بهم اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة
 قال أكثر الكوفيين الناصب له الخالفة فالعامل معنوي وهو مخالف لما بعد الواو
 لما قبلها كما ذهبوا اليه من نصب الظرف اذا وقع خبرا عن مبتدأ نحو زيد عندك
 وردبان الخالفة لو كانت تقضي النصب لجاز ما قام زيد بغيرها بنصب عمرو
 وذلك لا يجوز قال الزجاج الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والنيل

التالي واو المصاحبة
 مسبوقة بفعل أو ما فيه
 معناه وحروفه كسرت
 والنيل واناساثر والنيل
 واقول الخالص من المصاحبات
 المفعول معه وانما جسا
 آخرها في الذكرا لاسين
 احدهم انهم اختلفوا فيه
 هل هو قياسي او سماعي
 المقام على
 وغيره من
 لا يختلفون في القياسي
 والثاني ان العامل انما يصل
 اليه بواسطة حرف مفعول
 وهو الواو بخلاف سائر
 المفعولات وهو عبارة عما
 اجتمع فيه ثلاثا مور
 احدها ان يكون اسما
 والثاني ان يكون واقعا بعد
 الواو والدالة على المصاحبة
 والثالث ان تكون تلك
 الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه
 معنى الفعل وحروفه وذلك
 كقولك سرت والنيل

امرکم وشركاءکم أى
 فأجمعوا امرکم مع
 شركاءکم فشركاءکم مشعول
 معه لا سفيانته الشروط
 الثلاثة ولا يجوز على ظاهر
 اللفظ ان يكون معطوفا على
 امرکم لانه حينئذ شركاءکم
 لفي معناه فيكون التقدير
 أجمعوا امرکم وأجمعوا
 شركاءکم وذلك لا يجوز لان
 أجمع الماتعاق بالمعاني
 دون الذوات تقول أجمعت
 رأی ولا تقول أجمعت
 شركائی وإنما قلت على
 ظاهر اللفظ لانه يجوز ان
 يكون معطوفا على محذوف
 متعاقبا أى وامر شركاءکم
 ويجوز ان يكون منفعولا لفعل
 ثلاثى محذوف أى واجمعوا
 شركاءکم بوصول الالف ومن
 قرأنا جمعوا بوصول الالف فتح
 العطف على قرأته من غير
 اشتراك لانه من جمع وهو
 مشترك بين المعاني والذوات
 تقول جمعت امری وجمعت
 شركائی قال الله تعالى لجمع
 كيدهم ثم أى الذى جمع مالا
 وعدده ويجوز على هذه
 القراءة أن يكون مقعولا

سرت ولا يست النيل فيكون مقعولا به انتهى تصريح ومراد المؤلف بالاعمال
 ما سبقه من فعل وشبهه (قوله واستوى الماء والخشبة) المراد بالخشبة مقياس يعرف
 به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفاع لا بمعنى تساوى والذي
 يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد ان الماء صاحب للخشبة وقت حصول الارتفاع
 انتهى مدابغى على خالدويه تعلم ما فى الفيشى عند قول المصنف الفضة لانه فانه أفاد
 هاتان الاستواء لا يكون الا بين متعدد فيفيدان الاستواء على حقيقته
 لا بمعنى الارتفاع والظاهر صحة ما قاله الفيشى أيضا تأمل قال شيخنا الدردير المراد
 بالخشبة خشبة كانت توضع فى الزمن الاول غير العمود المعلوم فى المقياس (قوله
 وجاء البرد والطيالسة) جمع طيلسان وهو الشال المعولم الذى يوضع على الرأس
 (قوله وكقول الله عز وجل الخ) وبه تعلم ان قول بعضهم لم يقع المشعول معه فى القرآن
 غير صحيح وأجاب عنه السيوطى بان المراد لم يقع وقرعائه فى معناه احتمال غير المعولية
 والآية المذكورة ليست كذلك انتهى من شراح الأزهرية (قوله لان اجمع)
 أى هذه المادة (قوله لانه يجوز الخ) الحاصل ان قراءة أجمعوا بقطع الهمزة فيها
 أوجه ثلاثة انصب على المعية والعطف محذوف متعاقبا ويراعى للعطف
 ويكون عطف جملة (قوله فعل ثلاثى) وهو جمع (قوله دفعه ولا نعم) ويكون الفعل
 وانما على الامر المصاحب للشركاء لانه واقف على الشركاء حتى أتى المحذور
 الوارد على العطف (قوله ويجوز ان يكون مقعولا الخ) متعاقبا لانه عطف على
 يجوز من قوله لانه يجوز ان يكون الخ تأمل لان الكلام فى هذا ما فى الاول عند
 العطف (قوله ومن قرأنا جمعوا بوصول الهمزة) حاصله انه على تلك القراءة وجهان
 العطف والمفعول معه والاول أولى كما وجهه المؤلف (قوله ومن قرأ) وهو ورش عن
 يعقوب (قوله جمعت امرى وجمعت شركائى) الاول للمعنى والثانى للذات وقوله قال
 تعالى الخ الف ونشر مرتب فان الكيد معنى والسال ذات (قوله أبى الأسود الدؤلى)
 واسمه على الصحيح ظالم بن عمرو وهو من كبار النحاة من وضبطه الفسطاطى فما شرح
 البخارى بكسر الدال وسكون الياء فيكون الدليل والحال انه نسبة لدنيل بكسر
 الهمزة وكان قاضيا بالبصرة روى عن على بن أبى طالب وأبى موسى وأبى ذر وعمران
 ابن حصين وشهد مع على بن سفين وكان من أكمل الرجال رأيا وأشدهم عقلا ويعد
 فى الشعراء والمحدثين والنجدلاء انفرسان والنحوين اه من حياة الحيوان
 بالمعنى والذى فى باب النسب ان النسب الى دؤل القبيلة المعلومه دؤلى بفتح الهمزة

هو وان كان إذا أمكن العطف فهو أولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبى الاسود الدؤلى
 تأمير الرجل العلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم * ابدأ بنفسك فانها عن غيرها * فاذا انتهت عنها فانك حكيم
 فهو الذى يسمع ما تقول ويشتفى * بالقول منك وينفع التعاليم * لانه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

وضم الدال قالوا ومنه ابو الاسود الذي فأنظره مع ما ضبطه القسطلاني والذي عثر
 انه بالوجهين فعل على ضبط القسطلاني يكون فيه شذوذا (قوله قول أبي الاسود الخ)
 ونسبه كسيبويه لا خطل ونسبه أبو الفرج الاسماني لا وصل اللينى واعرابه يا حرف
 ندا وى وسلة لنداء ما فيه آل والرجل منادى المهتم صفتة وغيره مفعول المعلم لانه اسم
 فاعل وهو معرف بال فلا يحتاج الى شئ ه لا حرف تخفيض كان فعل ماضى ذا
 اسمها وانما لم يفت لندا وانما لم يفت لندا خبرها ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر وبنفسك
 متعلق به والفاء عاطفة وانها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر وعن غم ما متعلق به
 فانت حكيم مبتدأ وخبر والفاء للاستئناف وهنا اسم اشارة والكاف حرف خطاب
 ويسمع فعل مضارع وما فاعله ويقول سلة ما وفيه ضمير مترفعا له ويشتمى مضارع
 مبنى للمفعول وبالقول نائب فاعله ومثل سلة لانه فعل وينفع التعليم فعل وفاعل لانه
 جازم ومجزوم بحذف الالف وعن خلق متعلق به وتأتى الواو للجملة تاتى فعل مضارع
 منصوب بان مضمرة بعد الواو والمعية ومثله صفة المحذوف أى انما نامثله عار خبر
 مبتدأ محذوف أى ذلك عار وعامك صفة لما اراد ان يشرطية عالمها جوابا وتقدر ذلك
 عار عظيم اذا فعلت ما تقدم (قوله الشاهد في قوله الخ) بخلاف البعضهم حيث ذهب
 الى ان الاسم الموقول يكون مفعولا معه (قوله بانائها) بالثلاثة أى بالامثلة التى فيها
 قاله الله ليه وفي عنى الفطر (قوله وقد دخلوا بالكفر) أى قايما بمعنى مع فليس
 الكفر مفعولا معه ما يندم الواو والشاهد في قوله به وايس الشاهد في قوله وهم
 قد خرجوا به لان الواو للحال وبديل على ذلك قول الشاعر ح فان هذه الالهة وان
 كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو الخ (قوله علفتها الخ) رجز لم بدر
 فائله والعلف معلوم والبن ورق الخنطة اذا ايس وماء أصله موه بدليل جهه على
 مياه وامواه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاشم قلبت الاله همزة وعلفتها
 فعل وفاعل ومفعول وتبنا مفعول ثان وماء منصوب بفعل محذوف والجملة عطف
 على الجملة باردا صفة لماء وحتى حرف ابتداء وغدت فعل ماضى واتا علمتا نيت
 همالة حال عينها فاعل همالة اسكونه اسم فاعل من هملت العين اذا صبت دمهها
 (قوله اذا ما الغانيات الخ) قاله الراعى عبيد وهو من الوافر والغانيات جمع غانية
 وهى التى تستغنى بحماها عن حملها ومعنى رجعن رققن والتزجج رقة فى الحاجبين
 وطول واعرابه اذا لم يفت مستعمل وما زائدة والغانيات فاعل محذوف بضميره
 المذكور ورجعن فعل وفاعل الحواجب مفعول والعيون مفعول المحذوف
 وهو محل الشاهد أى وكلن العيون (قوله وفى المثالين الاخيرين) لوقال وفى
 الشاهدين الاخيرين كان أولى لان الشعر يقال له شاهد كما يقال له مثال كما هو

الشاهد في قوله وتأتى مثله
 به ليس مفعولا معه وان كان
 بعد واو بمعنى مع أى لانه
 عن خلق مع انبائك مثله لانه
 ليس باسم ولا نحو قولك
 بعثت الدار بانائها والعيون
 يشابه وقول الله سبحانه
 ونعالى وقد دخلوا بالكفر
 وهم قد خرجوا به وقولك
 بناء زيد مع همرو فان هذه
 الالهة وان كانت مصاحبة
 لما قبلها لكنها ليست بعد
 الواو ولا نحو قولك من جت
 صلاوية وقول الشاعر
 علفتها نذاموا ما باردا
 حتى غدت همالة عينها
 وقول الآخر
 اذا ما الغانيات برزن يوما
 ورجعن الحواجب والعيون
 لان الواو ليست بمعنى مع
 فمن وانما هى فى المثال
 الاو اعطف مفرد على
 مفرد واستقبلت الهمزة من
 العامل وهو من جت وفى
 المثالين الاخيرين

معلوم (قوله اعطف جملة على جملة والتقدير الخ) هذا قول الفراء والفراسي ومن
 تبعه - او ذهب الجرمي والمازني والبريد وابوعبيدة والاصمعي وأبو محمد البريدي
 الى انه لا حذف وان ما بعد الواو معطوف على ما قبله على تأويل العامل المذكور
 بعامل يصح اتيانه على ما في قول زججن بحسن بتشديد السين وهو يصح تسلطه على
 العيون والحواسب ويؤول علفتها بانامها والابالة يصح تسلطه على التين والماء وهو
 من باب التضمن وهو في بابي عند الاكثر وهو ان يكون الاول والثاني مجتمعين في
 معنى عام واحتج القائلون بالحذف بان لو كان على التضمن لجاز علفتها باسمها وتناكها
 لجاز علفتها باسمها وهو غير مانع واجب بجوازه كقول طرفة انا اسبب تري به
 الماء والشعر ^{في قوله} الجرمي يشق الحميم نسبة الى بني جر وهو يلقب بالاباح
 اكثر منا طرفة في الشعر وكثرة سياحه والمازني بكسر الراء نسبة الى بني مازن
 والبريد يشق الراء وسبب تسميته بذلك ان المازني سأل عن مسائل فأجاب عمه او احسن
 فقال أنت البريد بكسر الراء فقال المبرد وغيره الكوفيون اسمي فغساوه وشق الراء
 وابوعبيدة بضم العين والاصمعي يشق المصمعي نسبة الى جده اسمعيل بن
 النضر بن ميمونة وتأخير (قوله وزججن لا يصح الخ) لان الترجيح هو الترتيب
 والتطويل وهو خاص بالحواسب (قوله لا تتناها الخ) لان الماء لا يصاحب
 التين في العلف (قوله ولعدم فالتناها) أي المصاحبة أي فائدة الاعلام بها (قوله
 لكل رجل وشيعته) بالاضاد المعجمة والمثناة التحتية هي في اللغة العتاة التي هي
 الارض والتخل والنساع والمراد هنا كما قال الفيدي الصعته أي الحرفة سميت بذلك
 لان الشخص اذا تر كها يضيع أو يضيع وفي هذا التركيب سؤال مشهور وهو
 ان الضمير في شيعته لا يصح رجوعه لكل ولا الى رجل اما الاول فلان يصير المعنى
 كل رجل وشيعته كل رجل مقترنان وهو لا يمكن وأما الثاني فلانه يدخل المعنى كل
 رجل وشيعته رجل وهو لا يمكن أيضا وأجيب بان كل رجل نائب عن أسماء كثيرة
 فسكنه ضميره نائب عن ضمائر كثيرة فكل رجل جمع في المعنى وضميره كذلك وهو
 من مقابلة الجمع بالجمع فتمتضي التسمية على الآحاد وكأنه قيل زيد وشيعته
 مقترنان ومعمرو وشيعته مقترنان وهكذا اه شنواني على الازهرية وكل مبتدأ
 ورجل مضاف اليه وشيعته عطف على كل فهو بالرفع والخبر محذوف أي مقترنان
 (قوله ولا في نحو كل رجل الخ) أدخل بنحو كل مانع وشيعته وخالف في ذلك الصمري
 بفتح الميم وشيعته فجاز نصب المفعول على تمام الاسم كالتعبير (قوله نحو هذا لك
 وأباله) بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لابي على الفارسي فانه أجاز ذلك قياسا على
 قولهم ما لك وزيدا أي ما كان لك وزيدا و فرق القوم بقوة الداعي لتقدير الفعل

اعطف جملة على جملة والتقدير
 وسقيتها ماء وكان العيون
 تحذف الفعل والقاعل
 وبقي المفعول ولا جازان
 يكون فهم ما اعطف مفرد
 على مفرد لعدم تشارك
 ما فيها او ما بعدها في العامل
 لان علفت لا يصح تسلطه
 على الماء وزججن لا يصح
 تسلطه على العيون ولان
 يكون للمصاحبة لا تتناها
 في قوله علفتها بتناها وما عدم
 فالتناها في وزججن الحواسب
 والعيون اذ من المعلوم لكل
 احد ان العيون مصاحبة
 للحواسب ولا نحو كل رجل
 وشيعته لانه وان كان ابها
 وانما بعد الواو التي بمعنى مع
 لكنها غير مسبوقه بفعل
 ولا ما في معناه ولا نحو هذا لك
 وبالذات نحوه على ان يكون
 اليك مشعرا معهما منصوبا
 في هامن معنى أنه أو بما
 في ذامن معنى أشير أو بما
 في لك من معنى استقر لان
 كلامه هاوذا أولك فيه معنى
 الفعل دون حروفه بخلاف
 مرت والبيد وأنا ما أثر والنيل
 فان العامل في الاول الفعل
 وفي الثاني الاسم الذي فيه
 معنى الفعل وحروفه قال
 يبيويه رحمه الله

السادس المشبه بالفعل
به نحو زيد حسن وجهه
وسماني **ب** وأقول السادس
من المصوبات التشبيه
بالمفعول به وهو المصوب
بالصفة المشبهة باسم الفاعل
المتعدى الى واحد وذلك في
نحو قولك زيد حسن
وجهه بنصب الوجه واللام على
زيد حسن وجهه بالرفع فزيد
مبتدأ وحسن خير وجهه
فاعل مجزئ لان الصفة
تعمل عمل الفاعل وانت لو
صرحت بالفعل قلت
حسن يضم السين وتفتح
النون لوجب رفع الوجه
بالتاء على نفسك كذا حتى
الصفة أن يجب معها الرفع
واكتتم تصدوا المبالغة مع
الصفة فقولوا الاسناد عن
الوجه الى ضمير مستتر في
الصفة راجع الى زيد
لأنه نفي ذلك أن الحسن
قد علم بجهته فتبيل زيد
حسن أي هو ثم نصب وجهه
وليس ذلك على المفعولية
لان الصفة انما تعدى تبعاً
للتعدى فعلموا وحسن الذي

في الثاني وهو ما الاسـتـفهامية وتأخر المجرور وهما بالافعال اولي بخلاف الاول
فانه ليس فيه الا الثاني وأدخل في قوله هذا الك (أحالك مثلا) وعلى كلام القرم فالصواب
أن يقال هذا الك ولا يك باعادة اللام عند العطف على ضمير خفض أو هذا الك
وأي لم عند ابن مالك (قوله ولا نحو هذا الك وأبالم ونحوه) لاجحة لنحو بعد قوله
نحو الاول ان يقال ان نحو الاول بالنظر الى هذا الك في دخول هذا الك وأخا كما
وهذا الكم وأخا كم ونحو الثانية بالنظر الى الك كما علمت **ب** (قوله السادس المشبه
بالمفعول به) * لا مفعول به لان المفعول به ما وقع عليه مفعول الفاعل ولا مفعولا
مطلقا لان المفعول فعل الفاعل ولا مفعولا لاجله انفق التعليل ولا مفعولا معه لانه
لم يسبق بواو ولا مفعولا فيه لانه لم يقع فيه الفعل (قوله المشبه الخ) أي في المعرفة
والتمييز ان كان تذكرا وانما حملنا كلامه على هذا التفسير لانه لا بد من
الاقوال الثلاثة وقيل تمييزا مطلقا وقيل مشبه بالمفعول به مطلقا ورد انه
فيشي (قوله بالصفة المشبهة) وفي الصفة التي يستحسن جرافاعل بها (قوله
المبالغة) أي من جهة اعادة أن الحسن علم بجهته مع انه قام بوجهه فقط (قوله
ثم نصب وجهه) بخلاف نحو زيد ضارب أبوه لامتناع اضافة الوصف فيه لفاعله
لأنه لا يتيسر اضافة الوصف للمفعول ونحو زيد كاتب أبوه لان اضافة الوصف فيه وانما
تتمع لعدم الاتيان بكر لا تحسن لان الصفة لا تضاف لرفعها حتى يقدّر تحوّل
استادها من ضمير موصوفها لا تم لولم يقدروا ذلك للزم اضافة الشيء لنفسه
ولا تم ثم يترنن الصفة في نحو هذه حسنة الوجه فلا يحسن أن يقال كاتب الاب
لان من كتب أبوه لا يحسن استاد الكتابة اليه وحسن أن يقال فيما مر حسن
الوجه لان من حسن وجهه حسن استاد الحسن الى جملته فيقال زيد حسن أي
هو ثم يذكر وجهه مشهورا كما تقرره شيخ الاسلام (قوله واذا بطل الوجهان)
أي التوجهان هنا وأما المناهضة فلا تتوهم كما تقدم وأما الحال في وجهه
بمثل ما وجهه التمييز وأما الاستثناء فلا يتوهم هنا أيضا لعدم الاداء به اندفع
ما يقال انه نفي أرجه آخر (قوله وسأني الكلام) أي في باب الصفة المشبهة * (قوله
السابع الحال) * أسله حول من التحول وهو التغير من وصف الى وصف فتحرّك
الواو وانفتح ما قبلها نلت الفسا (قوله وصف) أي حقيقة أو تأويلا فيدخل
الظرف والجار والمجرور والجملة كانت اسمية أو فعلية كانت الفعلية ماضوية

هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفة التي هي فرعه ولا على التمييز لانه معرفة بالاضافة الى الضمير أو
ومذهب البصريين وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة واذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من انه مشبه
بالمفعول به وذلك أنه شبه حسن بضارب في أن كلامهم ماصفة تنفي وتجمع وتؤنث وهي طلبة لها بعد ما استيقنا
فاعلم ان نصب الوجه على التشبيه به مروي في قولك زيد ضارب عمرا فحسن مشبه بضارب وجهه تشبه به عمرا
وسأني الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا ان شاء الله تعالى في موضعه ثم قلت **ب** السابع الحال وهو وصف

أوه ضارعية (قوله فضلة) أي ليست جزءاً من الكلام الفعوى ولو توقفت صدقة عليه
 نحو ولا تمتس في الأرض مرما ونحو تأموا كسالي وما خلفنا السموات والأرض
 وما بينهما. والاعين فإن الحال في ذلك لا يستغنى عنها اه طبلأوى وشه نوافى على
 الأزهرية (قوله مسوق) أي هذا كور (قوله لبيان هيئته) المتبادر من الهيئته
 الصورة والحالة المشاهدة وليس مراد التلاخيخ نحو تخرج من سادات قوامت مسلما
 وعاش كافر ابل المراد الضيقة ولا تخرج الجسملة نحو جاز بدو الشمس طامعة
 أو وعمر و جالس لانهم جاني تأويل مقارنا فهي مبينة للصحة اه طبلأوى وحلبي
 وقوله لبيان هيئته هذا في الحال الأوسع كانت متداخلة أو مترادفة (قوله هيئته
 ماهولة) أي هيئته الفاعل حال صدور الفعل عنه وهيئة المفعول حال إيقاع الفعل
 عليه ورائي بما في قوله ماهولة أمانة غليب الفعول الذي قد يكون غير عاقل على الفاعل
 أو نظر الالاسطلاح لان الحال في الاصطلاح للفظ وهو غير عاقل (قوله أوتأ كيدته)
 الضمير راجع لما والذي يظهر ان قوله أوتأ كيدته الحج من تمام التمر يف وان كان
 كلام المؤلف في الشرح يوهم خلافاً لانه قال وتولى أوتأ كيدته تمت به ذكر أنواع
 الحال فانه يتبادر انه ليس من التعريف ولكن يمكن تأويله بأن يقال تمت به
 أي وهو من جملة التعريف تأمل (قوله لا من الحج) كان ينبغي أن يقول ولا من
 فتبسم الحج وأرسلناك الحج لان حذف حرف التعطف به التمهيد كما قاله المصنف
 والجواب ان نحو خبر المحذوف أي وذلك نحو أي الوصف المذكور بنحو كذا فنحو
 كذا فهو من باب تعدد الخبر فيجوز العطف وتر كنه غاية الأمر انه حذف نحو من
 بقية الامثلة (قوله فتبسم الحج) مثال للحال المؤكدة لها انما ينشأ على أن التبسم
 والضحك شيء واحد وهو قول وعليه الابوسيري فضحك التبسم وبعضهم فرق بين
 التبسم والضحك بأن التبسم أوائل الضحك فهو غير لان التبسم انبساط الوجه
 وانطلاقه وانبتاشه والضحك ما كان منه صوت غالباً وقد در شارح على الضحك
 فعلى هذا فهي حال مؤسوسة لا في كدة (قوله وتأتي من الفاعل) انصاً أو احتمالاً
 ومن المفعول كذلك اه فيشى وتوضيحه أن قول جاز يدر كانه حال
 من الفاعل جرماً واذا قلت ركبت الفرس مسرجا فهي حال من المفعول جرماً واذا
 قلت ضربت يدي عمراً ركباً احتمال أن يكون من الفاعل أو من المفعول فان
 وجدت فرية تعين المراد جاز التأخير وان لم توجد تعين ذكر الحال بلاصق صاحبها
 اه حلبي فتقول في المثال فقيت را كبا يزيد وان لم تقدمه فهو حال من المفعول وقوله
 تعالى هذا على شخصان مجئى الحال من المفعول معنى أي أشير الى هذا حال
 كونه شخصاً (قوله أو منهما) اعلم أن الحالين من الفاعل أو المفعول اما أن

• فضيلة مسوق لبيان هيئته
 صاحبه أوتأ كيدته أوتأ كيد
 عاملة أو مضمون الجملة
 قبله نحو تخرج منها خائفا
 لآمن من في الأرض كلهم
 جميعاً فتبسم نسا حكا
 وأرسلناك للناس رسولا
 تو * أنالين داره معروفها
 نسي * وتأتي من التاجل
 ومن المفعول وهما

يتفقان أم لا فان اتفقا فالاولى الجمع بينهما فإنه أخصر نحو واقبت زيدا را كبريا
ولامنع من التفسير بقى نحو واقبت را كبريا زيدا را كبريا واقبت زيدا را كبريا كبريا
وان اختلفا فان وجدت قرينة تجعل علمها نحو واقبت هذا مصدرا متحدرا
وان لم توجد قرينة فالاولى جعل كل حال بجانب صاحبها نحو واقبت مندررا زيدا
مصدرا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو واقبت
زيدا مصدرا متحدرا والمصعد زيد لأنه لما كان مرتبة المفعول أقوى من مرتبة
الحال آخرت الحال وقد مت حال المفعول على حال الفاعل ويجوز عطف احد على
الفاعل والمفعول على الاخرى نحو واقبت زيدا را كبريا وما شبيهاه شتواني على
الازهرية وقوله وتأتي من الفاعل الخواتماتيانها من المرفوع والمنصوب وغيرهما
كالمبتدأ والمنصوب بالحرف ففيه خلاف أما المبتدأ فذهب الجمهور ولا يكون منه
وسيدو ويجوز ذلك وأما من المنصوب بالحرف فتدليل بالمنع مطاقتا وقيل بالجواز وقيل
ان تأخرت عن صاحبها جاز والافلاو اهل المصنف يرى مذهب الجمهور في المبتدأ
وجرى القول بالتفصيل في المنصوب بالحرف فتر كذا طوله بالتفصيل بقى اسم كان
قال التفتازاني عند قول الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار في قوله
تعالي قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز مجيء الحال من
اسم كالتبنياء على انه اسم ليس بفاعل جعلوا حالاً من الضمير المستكن في لكم لكن
اللاتق بالنظر النحوي انه فاعل استند اليه الفاعل على طريقة التقيام به وان لم يقم
قائه واهـ ذلك الم يردوه من المحققات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لان الافعال عندهم ولائى
من الفعل بلا فاعل اهـ وانما قيد بالنظر النحوي لان أهل البيان قالوا ان منطقتا
في كان زيد منطقتا هو المستند حقيقة وكان قيد له للدلالة على الزمان (قوله مطلقا)
أى عن التقييد بشئ مما يأتي في قوله ومن المضاف الخ (قوله لحم أخيه الخ) قال
الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما ياله الغتاب وفيه ما لغات شتى منها الاستفهام
الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو الغاية في الكراهية . ووصولاً بالحجة ومنها
استناد الفعل الى أحدكم والأشعار بأن أحد من الاحدس لا يجب ذلك ومنها انه لم
يقصر على تمثيل الغتاب بلحم الانسان حتى جعل الانسان أخاومنها انه لم يقصر
على لحم الاخ حتى جعله ميتا وقال الرماني كراهية هذا اللحم يدعوا لها الطبع
وكراهية الغيبة يدعوا لها العقل وهو أحو أن يجاب لأنه يصير عالم والطبع
أعمى جاهل وقال ابن الحاجب انه تعالى المنهى عن الغيبة شبيهها هو
مكروه من معتادهم وهو أكل لحم الغتاب ميتا وأتى به على صيغة الانكار تنبيها

ظانها ومن المضاف اليه
ان كان المضاف بغيره نحو
لحم أخيه ميتا أو كغيره

على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التنبية سبباً لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فذكره فهو فكان ذلك تحقق الكراهة وتوهم سبباً عن هذا التنبية الذي قصده كراهة ما تم من عنده اذ به يتحقق توهمهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما بأنفونه ويكرهونه (قوله لعله ابراهيم حنيفاً) قال البيضاوي ما تلا عن الباطل الى الحق حال من المضاف أو المضاف اليه كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا اه لم يشأوا منهم كما قال في ونحن له مساون لان حنيفاً لفظ مفرد ولو كان حالاً من المضاف لكان في نفسه تعريضاً لصاحب الكشاف حيث لم يترسض لذكورته حالاً من المضاف لكن الوجهان صحيحان لان المسئلة مأخوذة عن الباطل وصحنا ابراهيم فان قلت اذا كان حالاً من المضاف يجب تأنيدهم ليطابق صاحب الحال قلت يمكن أن يجري على المضاف حكم المضاف اليه أو يكون على تشبيه حنيفاً بفعل الذي بمعنى مفعول كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين أو ذكره حالاً على المعنى لان اللمة بمعنى الدين وقيل نصب حنيفاً بفعل محذوف (قوله وحقها) أي اللاتقي بها والاصل فيها والكثير وقد يخالف ذلك الاصل (قوله نكرة) لانها الاصل والبيان حاصل بها (قوله منتقلة) أي غير لازمة (قوله مشتقة) أي مصوغة من مصدر للدلالة على متصرف به قاله شيخ الاسلام وقال الفهشي المراد بالمشقة هنا وفي باب النعت ما ليس اسم زمان ولا مكان ولا آلة فان هذه الاشياء وان كانت مشتقة لا تقع حالاً (قوله وان يكون ما حياً) أي وحقها أن يكون ما حياً الخ (قوله وقد يتقاسم) أي الامور الاربع المذكورة التي هي حق الحال كما يأتي بيان ذلك في الشرح (قوله الحال يذكر ويؤث) أي بحسب المعنى أي توصف عند كرو ويؤث مع كون افظها مذ كر ابدليل قوله وقد يؤث افظها او الحاصل أن معناها يذ كر ويؤث والموضوع أن افظها مذ كر والافصح التانيث وان افظها يذ كر ويؤث والافصح التذ كير (قوله على حالة الخ) قاله الفرزدق من الطويل وقوله

فجاء بجاموده مثل رأسه * ليشرب ماء القوم بين الضرائم

(قوله على حالة) حال من فاعل جاء وحاطما اسم ان وعلى التانية حرف تعميل وجوده مجرور به ومضاف اليه واللام لا لتبداء وضن بالفساد بمعنى جعل وهو جواب لو أي لو ثبت أن حاطما في القوم ليجعل حاطم بالماء وحاطم الآخر بدل من الضمير في وجوده لانه بالرفع والا كان اقواء وهو من عيوب الشعر والشاهد في قوله حالة حيث أنت لفظها وهو قليل (قوله وحده في الاصطلاح) وأما لغة فهو ما عليه الانسان من خيراً أو شر (قوله وانما سبق لتقيد الموصوف) بخلاف الحال فسبق لتقيد

تخولة ابراهيم حنيفاً أو عاملاً فيها تخول اليه مرجعكم جميعاً وحقها أن تكون نكرة منتقلة مشتقة وان يكون صاحبها معرفة أو خاصاً أو عاماً أو مؤخر أو قد يتقاسم كقول السابغ من المنصوبات الحال يذكر ويؤث وهو الافصح يقال حال حنين وحال إحسانة وقد يؤث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة لو أن في القوم حاطماً على جوده لظن بالماء حاتم وحدثني الاصطلاح بما ذكرته فتولى وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة وقولي فضلة فصل مخرج للخبر نحو زيد قائم وقولي مسوق لبيان هيئته ما هو مخرج الامر من أحدهما نعت الفضلة من نحو رأيت رجلاً

طويلاً ومررت برجل طويل فانه وان كان وصفاً فضلة لكنه لم يسبق لبيان الهيئته وانما سبق لتقيد الموصوف وجاء بيان الهيئته حينما

ليان الهيئة والكنهه سبق
 لبيان جنس التعجب منه
 وجاء بيان الهيئة منه ناقول
 أو تأكيده إلى آخره تمت
 به ذكر أنواع الحال *
 والحاصل أن الحال أربعة
 أقسام مبنية للهيئة وهي
 التي لا يستفاد منها بدون
 ذكرها أو مؤكدة لعاملها
 أو صاحبها ومؤكدة
 لصاحبها وهي التي يستفاد
 معناها من صريح اللفظ
 صافيا أو مؤكدة لضمها الجاملة
 وهي الآتية بعد جملة
 معقودة من اثنين معرفين
 بجامدين وهي دالة على وصف
 ثابت مستفاد من تلك الجملة
 فالهيئة للهيئة كشولك جاء
 زيد راكبا وأقبل عبد
 الله فرحا وقول الله تعالى
 تخرج منها خائفا أو كدة
 أصلها كقوله تعالى لا من
 من في الأرض كاهم جميعا
 وقولك جاء الناس قاطبة أو
 كافة أو طرا وهذا القسم
 أغفل التنبيه عليه جميع
 النحويين ومثل ابن مالك
 بالآية للعمال المؤكدة

العامل وبيان هيئة الموصوف (قوله بعض أمثلة الخ) وهو المشتق وأما الجامل
 فخرج بقوله وصف (قوله لله دره) الدر هو اللسان الذي شرب من ثدى أمه والمراد به
 الخبر أي لله خير من جهة فروسيته (قوله ليدعون الجملة) وهو المصدر المأخوذ
 من الكلام لأنه يستفاد من أخوك العطف وعطوفامؤ كدله (قوله معقودة)
 أي مركبة من اسمين الخ خرج نحو نعم أبوك عطوفاً ونحو جاء أبوك عطوفاً ونحو
 زيد أبوك عطوفاً (قوله قاطبة أو كافة) هما الأزمان للجمالية كما قاله الرضي فلا يأتيان
 غير حال قاطبة وكافة قد استفيد من الناس يجعل ال للاستغراق (قوله وطرا)
 يضم الطاء بمعنى جميعا وأما طرا فيفتح الطاء بمعنى قطع أفليس حالا (قوله أغفل
 التنبيه الخ) أي صاروا في عقلة عن التنبيه فإله حمزة للصيرورة وضعه عن معنى ترك
 فعداية نفسه وقد يقال إن لم يفعلوه لكرهه يصح دخوله في القسم الثاني أعني
 المؤكدة لعاملها لأن العامل إذا كان معمولة عاملا يرى عمومه لذلك العامل حتى
 يصح وصفه بالعموم ومنها صح تمثيل ابن مالك للمؤكدة لعاملها بقوله تعالى لا من
 من في الأرض كاهم وان دفع الاعتراض عليه بالنحو إذ من المعلوم أن الأفعال
 لا تخوم فيها الماصرحوا به من أن الأفعال تكررات أي حكمها حكم النكرات
 فوسنها بالعموم لوصف معمولة بذلك (قوله جميع النحويين) فيه أن الفارسي
 ذكره في التذكرة اه قيشي (قوله ابن مالك) أراد به بدر الدين بن الناطم ولم
 يرد به غيره سلك (قوله فأنه يقال الخ) الحاصل أنه يقال عني عني أو عليه
 الآتي بدليل أنه صح فتح الناس لا تعشوا ويقال عشا عشا ولا تخرج عليه
 الآية لأنه لم يضم التاء (قوله وأرسلناك للناس رسولا) لا يتعين أن يكون
 رسولا خلا مؤكدة للعامل بل يجوز أن يكون مفعولا مطابقة لعني رسالة اه
 من حاشية الأشرفي (قوله لمضمون جملة) أي للآزم جملة فإنه يلزم من كونه أبا
 العطف وعطوفامؤ كدله العطف للآزم للجملة قاله سيدي يوسف الحفزي (قوله
 زيد أبوك عطوفاً) مذهب ابن مالك أن العامل في الحال هو الجملة وقيل العامل
 مقدر تقديره أحقه أو عرفه وعبارة بدر الدين بن الناطم العامل في الحال من
 هذا النوع مضمرة بعد الخبر تقديره أحقه أو عرفه إن كان المبتدأ غير أنا وإن كان
 أنا فالقدير أحق أو عرف وقال الزجاج العامل الخبر كقولهم سمي وقال ابن خروف
 العامل هو المبتدأ لأنه معني تنبيهه وهما منه يفان ويؤخذ من منال المصنف أنه

لعاملها وهو هو والمؤكدة لعاملها كشولك جاء زيدا تباوعا عمرو مقفدا لا يشترط
 وقول الله تعالى وأرأيت الجنة للآتين غير بعيد وذلك لأن الألف هو التقريب فكل مراف قريب وكل
 قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فتبسم ضاحكا ولي مدبرا ولا تعشوا في الأرض مفسدين
 فأنه يقال عني بالكسر يعني بالفتح إذا أفندوا مؤكدة لضمها والجملة كقولك زيد أبوك عطوفاً وقول الشاعر

لا يشترط أن يكون الجمود محضاً خلافاً لما في التسهيل حيث اشترط ذلك وجعل
 قواه مزيداً بولاً عطوفاً من قبيل المنزلة كما علمنا في مواضع في المعنى لأن معنى
 الالب العطوف (قوله آنا بن داره الخ) قاله سالم بن داره اليربوعي من قصيدة من
 البسيط يسجورهم يافزاره وأنا مبدد أو ابن خيرة ردارة. مضاف اليه معروف حال
 وبه ما يتعلق به ونسبى نائب الفاعل معروف وهو حرف استغناء بمعنى الذي ومن
 رأيد وعاربه تدأمر فوع بضمه مفعول منعه من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
 الجر الزائد و يدارة خبره و ياحرف تداء والآدى محذوف أى ياقوم واللام مفتوحة
 للاستغناء قاله في الشواهد والكفاية أن تقول ياحرف تداء واللام للاستغناء
 والناس سجوروا فلما وجله نصب تقديره أدعوا الناس لأن لام الاستغناء مفتوحة
 ولام الاستغناء له مكسورة والمستغاث هو المنادى فلا صحة لقول صاحب الشواهد
 المنادى محذوف واللام مفتوحة (قوله والى انما تجسبى من المضاف الخ) أى
 ويئت الى انما تجسبى الخ وهذه بينت معنى اشترت فعدها بالى (قوله يتوقف على
 واحد من ثلاثة أمور الخ) انما اشترط أحد هذه الامور الثلاثة لا لانه
 قائم وهم وهى ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها او صاحبها اذا كان مضافاً
 اليه فيكون معمولاً للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فان كان
 المضاف مصدر أو وصفاً فالاتحاد مرفقة لان الحال وما احبها معمولان لشي
 واحد واذا كان المضاف جزءاً من المضاف اليه أو كجزءه فلهذا انما يقال للجزء
 بكاء أو عيازل مترتبة مع المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو
 العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا يربط الى جعله صاحب
 الحال اذ لو كانت ضربت غلام هند جاسه أو نحو ذلك لم يجوز قال ابن مالك بلا خلاف
 وتدل غيره عن بعض البصر بين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي تختاره أن الجرور
 بالاضافة اذا لم يكن في محل رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال معه سواء كان المضاف
 اليه جزءاً أو كجزءه أو لم يكن لما تقرر انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل
 وأما ميتا فيجتمعا في حال من لحم واخوانا فيجتمعا في حال من لحم وعلى المدح وحنينا
 يجتمعا أن يكون حالاً من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من التضمير في اتبع
 انتهى نصريح (قوله ألا ترى انه لو قيل) أى في غير القرآن بل اتبعوا ابراهيم
 لانه قال اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملتته ويقال أكلت الذراع اذا أكلت

لا يشترط أن يكون الجمود محضاً خلافاً لما في التسهيل حيث اشترط ذلك وجعل
 قواه مزيداً بولاً عطوفاً من قبيل المنزلة كما علمنا في مواضع في المعنى لأن معنى
 الالب العطوف (قوله آنا بن داره الخ) قاله سالم بن داره اليربوعي من قصيدة من
 البسيط يسجورهم يافزاره وأنا مبدد أو ابن خيرة ردارة. مضاف اليه معروف حال
 وبه ما يتعلق به ونسبى نائب الفاعل معروف وهو حرف استغناء بمعنى الذي ومن
 رأيد وعاربه تدأمر فوع بضمه مفعول منعه من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
 الجر الزائد و يدارة خبره و ياحرف تداء والآدى محذوف أى ياقوم واللام مفتوحة
 للاستغناء قاله في الشواهد والكفاية أن تقول ياحرف تداء واللام للاستغناء
 والناس سجوروا فلما وجله نصب تقديره أدعوا الناس لأن لام الاستغناء مفتوحة
 ولام الاستغناء له مكسورة والمستغاث هو المنادى فلا صحة لقول صاحب الشواهد
 المنادى محذوف واللام مفتوحة (قوله والى انما تجسبى من المضاف الخ) أى
 ويئت الى انما تجسبى الخ وهذه بينت معنى اشترت فعدها بالى (قوله يتوقف على
 واحد من ثلاثة أمور الخ) انما اشترط أحد هذه الامور الثلاثة لا لانه
 قائم وهم وهى ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها او صاحبها اذا كان مضافاً
 اليه فيكون معمولاً للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فان كان
 المضاف مصدر أو وصفاً فالاتحاد مرفقة لان الحال وما احبها معمولان لشي
 واحد واذا كان المضاف جزءاً من المضاف اليه أو كجزءه فلهذا انما يقال للجزء
 بكاء أو عيازل مترتبة مع المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو
 العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا يربط الى جعله صاحب
 الحال اذ لو كانت ضربت غلام هند جاسه أو نحو ذلك لم يجوز قال ابن مالك بلا خلاف
 وتدل غيره عن بعض البصر بين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي تختاره أن الجرور
 بالاضافة اذا لم يكن في محل رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال معه سواء كان المضاف
 اليه جزءاً أو كجزءه أو لم يكن لما تقرر انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل
 وأما ميتا فيجتمعا في حال من لحم واخوانا فيجتمعا في حال من لحم وعلى المدح وحنينا
 يجتمعا أن يكون حالاً من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من التضمير في اتبع
 انتهى نصريح (قوله ألا ترى انه لو قيل) أى في غير القرآن بل اتبعوا ابراهيم
 لانه قال اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملتته ويقال أكلت الذراع اذا أكلت

في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل دله ابراهيم حنيفاً حنيفاً حال من ابراهيم وهو
 مخفوض بالاضافة الملة اليه وليست الملة بهضه وادكنها كيهضه في صحة الاسقاط والاستغناء عنها الا ترى انه
 لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفاً صريح كما انه لو قيل يجب احدكم ان يأكل من اكله ميتا وتزعمنا فاهم من غسل
 اخوانا كان صحيحاً الثالث ان يكون المضاف عاملاً في الحال كما في قوله تعالى

والمرجع هو العامل في
الحال وصح له ان يعمل لان
المعنى عليه مع انه مصدر فهو
بمنزلة الفعل الا ترى انه لو قيل
اليه ترجعون جميعا كان
العامل الفعل الذي المصدر
بمعناه ثم بينت ان للعامل
احكاما ربعة وان تلك
الاربعة قد باختلاف فلا قول
الاتقال وانعي به ان لا يكون
بما ثابته بالضرورة ذلك كقولك
جاء زيد فاحكى الا ترى ان
الفعل كير ايل زيدا ولا يذنه
هذا هو الاصل ورجعنا جاعت
دالة على وصف ثابت كقول
الله تعالى وهو الذي انزل
اليكم الكتاب منه لا اى
مينا او قول العرب خلق الله
الزرافة يديها اطول من
رجلها فالزرافة بفتح الراء
مفسول تالمق ويديها ايدل
منها ايدل بهض واطول حال
من الزرافة ومن رجلمها متعلق
بالطول وقد عاب بعض الجاهل
ما جزمتم به من فتح الراء
وقال فيها الذئ والضم فينت
له ان هذه اللفظة ذكرها أبو
منصور وهو بن الجواليقي

لحمه (قوله اليه مرجعكم) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع يعمل عمل الفعل
وكان القياس فتح جميعه لان المصدر الميمي قياس عينه الفتح فالكسر مخالفا لقياس
وان كان فصيحيا في الاستعمال اه طرلاوى (قوله من الكاف والميم) فيه تسامح
بل من الكاف فقط على الصحيح (قوله وصح ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر
الح) العبارة فيها تقدم وتأخير والاصل وصح له ان يعمل مع انه مصدر لانه
بمنزلة الفعل فالمعنى عليه اى على الفعل ولو صرحنا بالفعل لكان عاملا في الحال
الا ترى الح أو تبقى العبارة على حالها والضمير في قوله لان المعنى عليه عائد على
العامل بطريق الاسالة وهو الفعل وقوله مع انه مصدر لانه لان المعنى
عليه وموخط الامة على قوله فهو بمنزلة الفعل (قوله وان تلك الاربعة ترجع
بمعناه) أى تختلف بعضها والانا الاحكام الاربعة لا تختلف كلها في آن واحد
بل يختلف البعض بدلا عن البعض (قوله ومعنا ثابته) أى حاسلا فالمراد بالثبوت
الحصول (قوله يرايل زيدا) اى ينصل عنه لقوله ولا يلزمه (قوله هذا هو الاصل)
لما علمت ان الحال من التحول وهو الانتقال (قوله واطول حال من الزرافة) الوجه
انها من يديها كما ذكره غيره وروى يداها اطول بالالف في يداها وبالرفع في
اطول وهو مبتدأ وخبر والجملة حال اوستة لان الزرافة معرفة بقال الجنسية
فيحوز في الجملة بعدها الوجهان وانما افرد اطول لان الفعل التفضيل المجرد
يلزم الافراد والتذكير نص عليه النووي في تهذيب الاسماء واللغات (قوله الفتح
والضم) وحكى النووي في تحريم الضم عن الجوهري ومن حفظ سجدة على من لم
تحفظ فلا يسل قوله وقد عاب بعض الجاهل الح (قوله التي جمعت فيها خاق شتى) خلقى
كسر الخاء وفتح اللام جمع خلقه ورشى جمع شيت كمرضى جمع من مرض بمعنى كثيرة
واعل وجه كبرها جمعت الى آخره ما قاله بعض الزرافة حيوان طويل العنق اختلط
فيها النسل بين الابل الوحشية والبقر الوحشية والنعام وانها متولدة من هذه
الاجناس الثلاثة اه شنوانى على الازهرية واعل المراد بالتولة انها اخذت
شبهها من الاجناس الثلاثة (قوله وهو الوجه) اى المتوجه الصحيح وليس المراد به
وجه الادمى (قوله واللغات الشاذة الح) هذا يشيد ان الضم لغة شاذة فينا في ما تقدم
من قوله فيما يغلط فيه العامة المفيد ان غلط (قوله الثانى الاشتقاق) اى حقيقة
او حكما فيشمل الظرف والجملة (قوله ورجعنا جاعت اسمها جامدا) قال الرضى ومن الحال

في كتابه فيما تغلط فيه العامة يقال في باب ما جاء مفعولها والعامة تضمه ما نصه
وهى الزرافة بفتح الراء لهذه الدابة التي جمعت فيها خاق شتى مأخوذة من قوائم للجمع من الناس زرافة بالفتح
وهو الوجه والعامة تضمه ما انتهى كلامه واللغات الشاذة لا تخصى وانما يعمل على ما عليه الفصحاء لموثوق
لمعنى لثانى الاشتقاق وهو ان يكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة ورجعنا جاعت اسمها جامدا

التي تأتي غير مستتفة قياسا الحال في نحو يوتيه ميايا باو جاق في رجلا رجلا
 أورجلين رجلين اورجل الارجل الاى مقصدا لاهذا التفسير المعين وضابطه ان تأتي
 بالتمثيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان تأتي ايمان الترتيب بعد ذكر
 المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو يتم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضرا ككبكية ثم
 ككبكية اى مرتب هذا الترتيب المعين وعلمته الحدايا بايا ايا اى مفصلا او مصفا
 وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزاج الى انه تؤكد وذهب ابن جنى الى
 انه سنة للاول اى ذاياب وذهب القارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع
 الحلال جازان يعمل ورد ذهب الزاج بان لو كان مؤكدا لادى مؤدى الاول
 والختار انه وما قبله منصوبان بالاعمال الاول لان مجموعهما ما هو الحال وانظيره
 في الخبر هذا حلوا جاض ولو ذهب ذاهب الى ان نصب بالعطف على تندير حذف
 الفاء وان المعنى بايا بايا الساكن مذهبنا وذهب أبو الحسن الاخفش الى انه
 لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الشاء وتكون الحال
 جامدة وقوله بالمشقة نحو بدت الجارية قرا وانكثت فمعا اى مضية تعود مسيلا
 او غيره وقوله بمشقة نحو قرا ناعربا هذا حذف بدلنا كما (قوله ثبات) جمع ثبة
 وهى الجماعة (قوله جامدة) اى في ثبات ومشتقة في جميعا لانه يعنى مجتمعا
 وذلك ان فعلا من الاوصاف المشقة (قوله الثالث ان تكون نكرة) انما المشقة
 ذلك لان الغالب كونها مشقة وصاحبها معرفة فانتم تكبرها لثلاثتهم فيكون
 نعمنا اذا كان صاحبها منصوبا وحصل غيره عليه انتهى تصریح وجاز ابن يونس
 والبيهقيون تعريفه مطلقا بلا تأويل ما جازوا جاعز بدال راكب وفجمل الكوفيون
 فقاسوا ان تضمنت الحال معنى الشرط سمع تعريفها النظم نحو عبد الله الحسن
 افضل منه النبي والحسن والمسي حالان مؤولان بالشرط اى عبد الله اذا الحسن
 افضل منه اذ اساء فان لم يتضمن الشرط لم يصح مجيئه مع معرفة فلا تقول جاء زيد
 الراكب اى انهمون (قوله بلفظ المعرفة الخ) اى على صورته وليس معربا حقيقته
 لما أتى ان الزائدة فهو نكرة على صورة المعرفة بال (قوله ادخلوا الاول فالاول
 الخ) فالاول المتبدا به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالشاء
 وهما بلفظ المعرفة بال فيؤولان بنكرة اى مرتبين واحدا فواحد انتهى تصریح
 وقال الفيشي الظاهر ان المجموع حال لان المعنى لا يتم الا به (قوله وارسلها العرالك)
 فالعرالك العين المرعلة حال من الهاء في ارسلها وهى بلفظ المعرفة بال فيؤول
 بنكرة اى معتركة وهذا المثال مأخوذ من قول لبيد

فارسلها العرالك ولم يبد لها * ولم يشفق على نغص الدخان

كقوله تعالى فاذنوا
 ثبات حال من الواو في انقروا
 وهو جازم لانه في تأويل
 المشقة اى متفرقين بدليل
 قوله تعالى او انقروا جميعا
 وقد اشتملت هذه الآية على
 مجيئ الحلال جامدة وعلى مجيئها
 مشقة الثالث ان تكون
 نكرة كجميع ما قد سما من
 الامثلة وقد أتى بلفظ المعرفة
 بالالف واللام كقوله
 ادخلوا الاول فالاول وارسلها
 العرالك

والنقص بفتح الثون والغين المجمة وبالصاد المهملة مصدر نقص الرجل اذا لم يتم مراده والمدخل بكسر الهمزة والمدال المهملة والهاء المجمة من المداخلة والعرال مصدر عارك معاركة وعرا كأي ازدحم وصف الاوردتها الساء من درجة انتهى تصریح (قوله وجاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو في جاؤا وهي بلافظ المعرف بالفيثوول بنسكرة أي جيماء والغفير بفتح الغين المجمة وكسر الفاء من الغفرة عني الستر والتغطية تعميل بمعنى فاعل نعمت الجماء والجماء بالجميم والمد تأنيث الجيم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان التماس ان يقولوا الجيم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أنشأوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفاعل بمعنى الفاعل على الفاعل بمعنى الفاعل أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها فقوله أي جميعا تفسير للجماء وفيه اشارة الى انه مؤول بنسكرة انتهى تصریح (قوله وأل في ذلك كما زائدة) أي فهو نسكرة قال في التصريح وخرجهما في شرح الشذور على زيادة أل وما قلناه أولى ليكون المعرف بأل وبالاشارة على نسق واحد في تأويله بنسكرة (قوله وجاؤا قضهم بقضيفهم) قال الرضی المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أي جاؤا قضهم مع قضيفهم أي كاسرهم ومكسورهم قال الفيثي نقلا عن شيخ الاسلام في حاشية ابن الناطم قوله وجاؤا قضهم من القض وهو الكسر بمعنى القاض أي الكاسر والقضيف بمعنى المقضوض أي جاؤا جميعا كما قال الشارح أي من درجة بحيث يكسر بعضهم بعضها من شدة الازدحام (قوله بداد) منى على الكسر في محل نصب (قوله فان بداد في الاصل) علة للتمثيل ببداد للمعرف بالعلمية (قوله أي متبذرة) أي متفرقة (قوله التبذد) أي التفرف (قوله علم للفجرة) بسكون الجيم بمعنى التفجور أي الزنا قاله بعض (قوله الرابع ان لا يكون صاحبها نسكرة محضه) مفاده ان الاصل التعريف والتنكير مع المسوغ والذي في التوضيح واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا انتهى وبعبارة الاصل في صاحبها ان يكون معرفة لانها مع في المعنى خبر وخبر عنه فالاصل في صاحبها التعريف أي ان الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها الكما في المعنى حكم على صاحبها بالخبر بالنسبة للابتداء فيثبت بالحال معنى اصحابها كما ثبت بالخبر المعنى للابتداء فانك في قولك جاء زيد راكبا ثبت الركوب لزيد كما في قولك رأيت راكبا الا ان الفرق انك حيث به لزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا (قوله عليه

وجاؤا الجماء الغفرة برأى
جميعا وأل في ذلك كما زائدة
وقد تأتي بلفظ المعرف
بالاشارة كما هو اجتمه
وذلك أي متفرقا و جاؤا
قضهم بقضيفهم أي جميعا
وقد تأتي بلفظ المعرف
بالعلمية كما هو اجتمه
الخميل بداد أي متبذرة فان
بداد في الاصل علم على جنس
التبذد كما ان جار علم للفجرة
الرابع ان لا يكون صاحبها
نسكرة محضه كما تقدم من
الامثلة وقد تأتي كذلك
كما روى سيويه من قوله
عليه

مائة أيضا) فيضاً بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزاً خلافاً لابي العباس لان
 تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً ولا مجروراً والدليل على انه حال انه لو رفعه كان
 صفة للمائة والسائة مائة لم توصف اه نصريح في بعض العبارات ذكر هذا
 المثال في الحال من النكرة بلام يرفع فيه نظراً لان السونغ تقدم الجار والمجرور فكما
 سونغ لا يتبداء بالنكرة هناك فليسوغ الحال هنا لما علمت ان صاحب الحال
 محكوم عليه في المعنى وأيضاً يلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ وتقدم ان الجمهور
 يتعمرون ذلك الا ان قال مذهب سيدويه يجوز مجيء الحال من المبتدأ تأمل (قوله فيها
 اثنتان الخ) قاله عن ترة العيسى وكان من حديثه ان أمه كانت حبشية فوقع عليها أبوه
 فانتبه وقال لا ولاده ان هذا الغلام وُلِدَ في قالوا كذبت أنت شيخ قد خرفت صرت
 تدعي أولاداً للناس فلما شب قالوا اذهب فارع الابل والغنم فانطلق يرمي ويبيع منها
 ذوداً واشترى بثمنه سيفاً ورمحاً وترساً ودرعاً وغفراً ودفعه في الرمل وكنهه مهر
 سقاءه اذ ان الابل وكان في الجاهلية من أنغرسى وان عنتره جاء يوماً الى الماء فلم يجد
 احداً من الحى في موضع ففدا الى سلاحه فاخرجه والى مزره فأسرجه واتبع
 القوم الذين سبوا أهله نكراً علمهم ففرق بينهم وقتل منهم ثمانية نفره قالوا له
 ماتر يد قال اريد العجوز السوداء والشيخ الذي معها يعني امه وأباه فردوهما عليه
 ثم ناداهم وقال له فانك ابن أخي وقدز وحيثك عيلة نكراً علمهم وصرع منهم عشرة
 فقالوا له ماتر يد قال الشيخ والخارية يعني عمه وبنته فردوهما عليه ثم قال لا تسبيح
 ان أرجع عنكم وجراني في أيديكم قالوا فذكر علمهم حتى صرع منهم أربعين رجلاً
 قتلى وجرحى فردوا عليه جيرانه فأنشد تلك القصيدة من بحر الكامل وحلوية بمعنى
 حلائب وقوله فيها أي في آل كائب من النوق التي تحلب اثنتان وأر بعون حلوية
 و يقال ناقة تحلوه بقوابل حلوية وانما ذكر ان في ابلهم هذا العدد من الحلوية
 السود لجبر عن كثرتهم وكثرة ابلهم لانه اذا كان فيهم هذا العدد من هذا الصنف
 على غرابته وقتته فغيره من الاصناف أكثر من أن يحصى وشبهه سوادها بسواد
 خوافي الغراب وهي أواخر الريش من الجناح مما يلي الظهر سميت بذلك لخفافها
 والاصحم الاسودو بعبارة والخافية بانحاء المعجمة واحدة الخوافي وهي مادون
 الريشات العشر من مقدم الجناح (الاعراب) فها خبره تقدم واثنتان مبتدأ
 مؤخر وأر بعون عطف عليه وسواد حال من العدد أر من حلوية وعلى الثاني فهو
 حال من نكرة محضته وهو محل الشاهد (قوله والوجه الاول) أي الحال من العدد
 (قوله والوجه الاول أحسن) أي لعدم احتياجه الى تأويل بخلاف غيره
 وكونه يلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ شئ آخر (قوله في الحديث الخ) وقوله

مائة أيضا وقال الشاعر
 وهو عن ترة العيسى
 فها اثنتان وأر بعون حلوية
 سودا كعافية الغراب
 الاصحح *
 حلوية لتمييز العدد وسودا
 اما حال من المدد أو من
 حلوية أو صفة للحلوية وعلى
 هذين الوجهين ففيه محل على
 المعنى لان حلوية بمعنى
 حلائب فلهذا يصح أن يحتمل
 علمها بسودا والوجه الاول
 أحسن وفي الحديث صلى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم جالساً وصلى وراءه
 رجال قياماً فقال حال من
 المعرفة وقيل حال من
 النكرة المحضة وانما الغالب
 اذا كان صاحب الحال
 نكرة أن تكون عامية
 أو خاصة

تعالى فاعلم بالقسط اذا اعرب حالاً اما اذا نصب على المدح أو على النعت لاسم
لا المبنى معها على الفتح ولا شاهدها وقولنا اعرب حالاً اي من فاعل شهد أو من
الضمير المرفوع وفي الكشف اليس من حق المنتصب على المدح أن يكون
معرفة كقولك الحمد لله الحميد وانما معاشرا لانه لا يورث قلت قد جاء مذكرة كما
قد جاء معرفة وانشد قول الهذلي

وياوي الى نسوة عطل * وشعثا مر اضبع مثل السعال

(قوله أو مؤخره عن الحال) فالمسوغ ليجي الحال من التذكير تقدم الحال على
صاحبها وفي المعنى ان تقدم حال التذكير عما ليس لاجل توسيع الحال منها بل
لئلا يلتبس الحال بالمتعلق حال كون صاحبها منصوباً أو مرفوعاً وعلى هذا
فالمسوغ في * لية مسوغاً طالع * تقدم الخبر به تصریح (قوله الأول) أي التذكير

العامه كقوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الا لها اذنرون فجملة لها اذنرون حال
من قرية والمسوغ العموم ولأن تجعل الجملة مسوقة لقرية نظير ما قاله الزنجشيري
في قوله وما أهلكتنا من قرية الا وها كتاب معلوم من أن الجملة مسوقة وتوسطت
الواو لتأكيدها صوق المسوقة بالمربوف وابن مالك يقول ان جملة وها كتاب معلوم
حال والمسوغ العموم وأم في قوله تعالى أو كلابي مر على قرأتوهي ثانوية فالمسوغ
كون الحال جملة مقترنة بالواو لا العموم لأن التذكير في سياق الايثار لا العموم فيها
وهو قول الشاعر من المسوغات كون الجملة الحالية مقترنة بالواو محمول على التكررات
في الايثار لا في الثاني لان المسوغ فية العموم اه من التصريح بتصريف (قوله
والثاني نحو الخ) أي التذكير الخاصة باعتبار جعل الحال من المضاف اليه أو من
المضاف على أحد الوجهين فيه (قوله اذا اعرب حالاً) مختزله أربعة أوجه احدها
نصبه على الاختصاص فانها على المنعول ثالثها على المصدرين بمعنى يفرق رابعها
مفعول مثنوي وقوله اذا اعرب حالاً وجه خامس لجملة الأوجه خمسة والخامس
منها وهو الحالية تحت خمسة أوجه ذكر الشارح وجهين وترك ثلاثة فالوجه ان
الذات ذكرها جعله حالاً من كل وجهيه وجعله حالاً من أمر والأوجه الثلاثة
التي تركها جعله حالاً من ضمير الفاعل في أنزلناه أي أمرين وجعله حالاً من ضمير
المفعول وهو الهاء في أنزلناه وجعله حالاً من الضمير المستتر في حكيم وانما ترك
الشارح هذه الأوجه الثلاثة في الحالية لان الحال في الثلاثة من معرفة فلا تناسب
ما نحن فيه كما انه ترك الأوجه الاربعه التي هي مختزله قوله اذا اعرب حالاً لكونها
لا شاهدها فيها إذ علمت ذلك نعم ان قول الشارح فصاحب الحال اما
المضاف الخ متفصلة مانعة جمع فقبور الخلعين هذين الوجهين ويثبت أحد الأوجه

أو مؤخره عن الحال فالقول
كقوله تعالى وما أهلكتنا
من قرية الا لها اذنرون فان
الجملة التي بعد الاحال من
قرية وهي تذكير عامة لانها
تسابق الثاني والثاني نحو
فما يفرق سلكي أمر حكيم
أمر من عندنا فأمر اذا
اعرب حالاً فصاحب الحال

الثلاثة في الحالية التي تركها انا شرح تأمل (قوله اما المضاف) بكسر الهمزة وقوله
 واما المضاف اليه بكسر الهمزة أيضا عطف على اما المضاف وقوله اما الاول اشبح
 الهمزة والاول هو قوله انه عام والثاني هو قوله انه خاص. (قوله واما المضاف اليه
 فلما و غ الخ) اعترض على هذا الوجه بما قدمه المصنف من أن شرط مجيء الحال
 من المضاف اليه كون المضاف أحداً ورتب ثلاثة اجزاء او كجزء أو عام لا رهننا
 المضاف ليس واحداً من الثلاثة وهذا الاعتراض مذكور في التوضيح للمؤلف
 ابن ابي هشام على ابن مالك في شرح التسهيل وعلى ولده بدر الدين في شرح الانبية
 كما اعترض به المؤلف عليهما وقع فيه هنا تأمل (قوله وقرأ بعض السلف) اي ابن
 ابي عمير (قوله لوصفه بالظرف) اعني قوله من عند الله فالجار والمجرور يسمى ظرفاً
 وليس ما ذكره بل لازم أي ليس ما ذكره الزنجشيري من جعل مصدقاً قال من كتاب
 لوصفه بالظرف بالازم (قوله حالاً من الضمير المستتر في الظرف) أي لان قوله من
 عند الله صفة فهو ظرف مستقر فانتقل اليه الضمير الذي كان في العامل (قوله
 وانتا) أي كون النكرة مؤخره عن الحال (قوله لوصفه بالظرف) قال
 في التصريح تمامه في الوجود كانه حال وروى

لمية موحشاً طلل قديم * عطاء كل احد مستديم

فوحشاً حال من طلل على مذهب سيويوه وقيل حال من الضمير المستكن في الظرف
 وهذا ان تقولان مبينان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وعجزها
 والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملها واحداً وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول
 سيويوه وعلمه بان الحال خبر جزمها الاظهر الايمن اولى من جعلها الاغصومها
 فلانهم لو تناوبوا لم يكن التعريف اولى بالترجيح وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان
 ظرفاً او مجروراً لا يفرق فيه عند سيويوه واقرء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا
 تقدم اه وتقدم شرح هذا البيت * (قوله التامن التمييز) * هو في الاصل
 مصدره ميز اذا اخلص شيأ من شيء و فرق بين متشابهين وقولهم في الاسم تمييز
 الحلاق المصدر على اسم الفاعل كاطاع والنجم بمعنى الطالع والتاجم قاله ابو
 اليباق ثم سار حقيقة عن رتبة في اسم الفاعل او الكاهن المخصوصة (قوله اسم) أي
 صريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا عما يفرق فيه التمييز الحال (قوله نكرة) واما
 قوله وطبت النفس فحمل على زيادة ال عند البصريين واما الكوفيون فحوزوا
 ان يكون معرفة تمسكاً بظاهر قوله وطبت النفس وخرج بشرطه نكرة المشبه
 بالمتحول به فتحوز يد حسن وجهه بالنصب فانه معرفة فلا يكون تمييزاً (قوله فضلة)
 خرج المرفوع فلا يكون تمييزاً وادخل المنصوب واما الجسور فمعرفة يكون تمييزاً

اما المضاف فليسوع انه عام
 أو انما يخص اما الاول من
 جهة أنه أحد صيغ العموم
 واما الثاني فن جهة الانساق
 واما المضاف اليه فليسوع
 أنه يخص لوصفة بحكم
 وقرأ بعض السلف والمجاها ٢٥
 كتاب من عند الله مصدقاً
 بالنصب قوله الزنجشيري
 حالاً من كتاب لوصفه بالظرف
 وليس ما ذكره بالازم لجواز
 ان يكون حالاً من الضمير
 المستتر في الظرف والتا
 كة قوله * لية ووحشاً حال *
 فهذه المواضع ونحوها تسمى
 الحال فهم من النكرة أي
 كما ان الابداء بالنكرة في
 نظائرهما فبأي وجه مضى ذلك
 في باب المبتدأ فليس عليه هذا
 ثم قال في قوله من التمييز
 وهو اسم نكرة فضلة

كثلاثة رجال وفتيز بر وقت لا يكون نحو رجل اه مداغى وقال بعض شراح
 الازهرية الكلام في المنصوبات فلا يدخل فيه المحرور مع انه يكون تمييزا
 نحو ثلاثة رجال وخاتم من فضة اه (قوله يرفع ايهام الخ) خرج اسم لا التبرئة نحو
 لا رجل وخرج ثانياً مفعولاً مستغنى عن الله ذنباً فان رجلاً وذنباً لا يميز
 للايهام المدكور (قوله ايهام اسم) أى ذاته لا مـ شته فخرج التعت فإنه ليس
 المراد منه بان ايهام الذات وانما المراد منه بيان توضيح الحقيقة او تخصيصها
 (قوله اجمال نسبة) أى اجمال النسبة التي بين المسند والمسند اليه (قوله الاحد
 عشر) وسكت عن العشرة لانها تميز بجمع محرور يضاف اليه وهذا الباب
 في المنصوبات (قوله الاحد عشر) بدل من العدد فهو في محل جر (قوله و بعد الخ)
 أعاد العامل لانه نوع آخر وقوله و بعد المقادير مرادهم المقدرات لا المقدر به
 وقولك عندي رطل ز بتأى مقدر برطل قل أبو حيمان ولو أريد المقدر به وجبت
 الاضافة فتقول عندي رطل زيت (قوله وشبهه) جعله في الشرح معاً ثالثاً
 فالمناسب ان يقول و بعد شبهه من كإفعل في نظيره (قوله وشبهه) معطوف على رطل
 وما بعده (قوله و موضع راحة) أى قدر راحة والراحة باطن الكف وسحابا يميز
 لموضع (قوله او عن غيرهما) يدخل فيه نائب الفاعل ايضاً (قوله لله دره فارساً) أى
 أنجب من حسنة فارساً في نسبة الحسن الى الضمير خفاء ويرفعه فارساً وذهب
 بعضهم الى ان فارساً ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب على الحال والمعنى
 انجب منه في حال كونه فارساً والصحح انه تمييز كما ذكره المصنف وانتصاه على
 الحال ضعيف كما قاله ابن الحاجب لأنه لا يخلو ما ان يكون حاله قيده او مؤكدة
 وكلاهما غير مستقيم اما المقيد فلان قولك لله دره فارساً الم تردى المدح في حال
 الشروعية وانما مدحه مطابقاً بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد
 بذلك الاطلاق وكذلك لله دره عالماً والحال المؤكدة أيضاً غير مستقيمة لان الحال
 المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها وانت
 ههنا لو قلت لله دره كان محتملاً للفروسية وغيرها فدل في الحالة هذه على
 انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلت ثابت التمييز قال الرضى راناً
 لا ارى بينهم ما فرقالان التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته
 الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسن فروسيته (قوله والتمييز
 والتفسير والتبيين) ويقال المميز بكسر الياء والميم والمفسر كذلك فهـ اسماء ستة
 هذا هو المشهور في المداغى على خالده ان المميز بكسر الياء يفتحي على الفتح
 يكون من باب الحذف والايصال أى الميز به اه (قوله فصل الشئ) من اضافة

يرفع ايهام اسم أو اجمال نسبة
 فالقول بعد العدد الاحد
 عشر فاقونها الى المائة
 وكم الاستفهامية نحو كم
 عباد ملكك و بعد المقادير
 كمرطلى زينا وكثير أرضا وفتيز
 براوشه من فتوزم مثال ذرة
 تيرا وفتي سينا وبتاها زيدا
 وموضع راحة سحابا و بعد
 ذرعه فتوزم حديد او الثاني
 اما محمول عن الفاعل نحو
 واشتعل الرأس شيباً او من
 المذموم نحو وفتيزنا الارض
 عيوناً او عن غيرهما فتوزم
 فانا اكثر منك مالا او غير محمول
 فتعذر لله دره فارساً كقول
 الثامن من المنصوبات التمييز
 وهو والتفسير والتبيين أنما
 مترادفة فتعذر واسطلاحاً و
 في اللغة بمعنى فصل الشئ
 عن غيره قال الله تعالى
 وامتاز اليوم أي المجرورون

المصدر لفعوله (قوله أى انفصلاوا) هذا يعطى ان التمييز هو الا انفصال الذى هو المعنى الحاصل بالمصدر لا انفصال الذى هو الفعل كما أعاده أو لا قد ايله لا يطابق مدعا ولا يناسب الغيظ التمييز الذى هو فعل الفاعل الا ان يقال معنى انفصلاوا من المؤمنين انفصلاوا اذ فيكم منهم فيصير التمييز هو الفصل ومعنى يتفصل بعضها عن بعض يتفصل بعض أجزائها عن بعضها عن البعض الآخر قاله بعضهم والظاهر ان يقال ان التمييز مصدر بمعنى فصل فاصلا واما امتناز فهو مطاوعه فيكون الاصل الذى هو مصدر تميزا مناه فصل فصلا فهو دليل باللازم (قوله تسكاد) أى جهنم وقوله من الغيظ أى من غضب الزانية على الكفار (قوله ان التمييز وان أشبه الخ) أى ان التمييز مغاير للعالم بخبران محذوف (قوله أو بالقوة) تخوفا ونروا ثبات (قوله ثلاثاء ور) أى تكررة فضلة مرفوعة الخ واما الاسم فهو كالجنس (قوله فاذا أقسام التمييز للذوات الخ) قدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب (قوله فاحدها ان يقع بعد الاعداد الخ) قدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز بالقادر نحو أحد عشر رجلا أو شبرا أو قنبرا ولا يمكن الثاني انه واجب النصب أه تصریح (قوله فان صرح الاحد عشر فافوقها الى المائة) اسما خصم بذلك لانه لا يكون بعد المائة تمييز منصوب (قوله اثني عشر تقبيل) التقبيل هو الذى يتقب عن الامور وتعبيرها (قوله أربعين ليلة) فأربعين حال من ميعات و ليلة تمييز والمراد ذواتهم وذوهم عشر ليال من ذى الحجة (قوله فاطعام سبعين) هو مبتدأ خبره محذوف أى فعليه اطعام والحلمة فى محل جزم جواب الشرط وسكيتا تمييز (قوله ذرعها سبعون) مبتدأ وخبر وذراعاً تمييز (قوله جادة) تمييز وعشائين نائب عن المصدر كما تقدم (قوله عدم دخول الغاية فى الغيا وهو أحد احتمالى الخ) الحاصل ان دخول الية الى تارة يكون داخل فى الذى قبله كقوله تعالى الى المراتق وتارة يكون خارجا كما فى قوله تعالى أغوا الصيام الى الليل هذا توسيع كلام المؤلف واعلم ان حتى والى ان وجدت قرينة تدل على دخول الغاية أو عدمه اعلم بها وان لم توجد دلت فى المسئلة أقوال قيل ان حتى والى يدخلان الغاية مطلقا وقيل يخرجان مطلقا وقيل ان كان ما بعدها

وهو فى الاصطلاح مخنص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور وهى المذكورة فى المقدمة وفهم مما ذكرته فى حدى الحال والتمييز ان التمييز وان أشبه الحال فى كونه منصوبا فضلة ميبنا لاهام الأة يفارقه فى أمرين أحدهما ان الحال انما يكون وصفا أما بالفعول أو بالقوة واما التمييز فانه يكون بالاسماء الجامعة كثيرا ونحو عشرون درهما ورطل زيتا أو بالصفات المشتقة قليلا كقولهم لله دره دارسار لله دره را كيا الثانى ان الحال لبيان الهيئات والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلام من هذين النوعين أربعة أقسام فاما أقسام التمييز للمعين للذوات فأحدها أن يقع بعد الاعداد وقسمت العدد الى قسمين صريح وكناية فالصريح الاحد عشر فافوقها الى المائة تقول عندي أحد عشر هيدا

وتسعون درهما وقال الله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر تقبيل وواعدها موسى ثلاثين ليلة واعمناها بعشر فتم ميعات ربه أربعين ليلة فليست فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فن لم يستطع فاطعام سبعين مسكيتا ذرعها سبعون ذراعا فاجلاد وهم عشائين جادة ان هذا أخى له تسع وتسعون نجمة وفى الحديث ان لله تسعة وتسعين اسما وارتد بقولى الى المائة عدم دخول الغاية فى الغيا وهو أحد احتمالى حرف الغاية والسكيتية هى كم الاستفهامية تقول كم عبيدا ملكت فكم مفعول مقدم وعبد التمييز واجب النصب والافراد وزعم الكوفي انه يجوز وجهه فتقول كم عبيدا ملكت وهذا اليبس

أحدهما أن يدخل عليها حرف جر والثاني أن يكون تعيينها إلى جانبها كتقولكم درهم اشترت وعلى كم شيخ اشتغلت والجر حينئذ عند ظهور التحوين عن مضمرة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ وزعم الزجاج أنه بالإضافة القسم الثاني أن يقع بعد المقادير وضمتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على الوزن كتقولك رطل زيتا ورتان سمنوا ورتان تشبة منا وهو لغة في المن وتوزن في تنبئه سمنوا كما يقال في تنبئه عصا عه وان الثاني ما يدل على مساحة كتقولك شبرا أرضا وجر يب شخلا وقواهم ماني السماء موضع راحة سحابا الثالث ما يدل على السكيل كتقواهم قنبر براوساع ترا به القسم الثالث أن تقع بعد شبه هذه الأشياء وذكرت لذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى فقال ذرة تخيرا فهذا بعد شبه الوزن وليس به حقيقة لأن مثال

جزأفه وداخل والأفلا والصحح الإدخال في حتى دون إلى اه من حواشي الأشموني فتقول المصنف وهو أحد احتمالي الخ مبنى على القول بأنها تارة تدخل وتارة لا وهذا هو القول المقصود (قوله ولا قياس يقتضيه) وذلك لأن المقصود بيان الجنس وهو يحصل بالقرء فلا وجه للعدول عنه من غير ضرورة تدعو إليه (قوله عن مضمرة) الذي في المغنبي أنها مضمرة وجوبا وقال الشيخ خالد في شرح التوضيح مضمرة جوارا والاصح الأول (قوله القسم الثاني أن يقع بعد المقادير الخ) أفرد العسدي عن المقادير بما عدا على أن العسدي ليس من جملة المقادير لأن المراد بالقدار ما لم ترد حقيقة قبل مقدره حتى أنه يصح إضافة المقادير إلى العسدي كقولك الأ حقيقة ترى أنك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله المصنف في شرح القطر (قوله بعد المقادير) جمع مقدار بمعنى المقدار والآلة التي يقع بها التقدير لأن الذي يشبهه القياس في الحقيقة هو المقدر بالآلة لا نفس الآلة (قوله في المن) كقصب وأنتبه منجان كضبان (قوله وفيه في تنبئه الخ) أي قال العرب في تنبئه سمنوا كعسوان في عصي فهذه جملة من تنبئه بيان أن أصل ما منوروا سمنوا عصي لا أنه قول مقابله لما قبله بل هو عين ما قبله مع زيادة قوله كما يقال الخ نأمل (قوله وجر يب شخلا) الجريب المساحة من الأرض كالقدان وفي الحديث من قال عيب الصلاة سبحان ريب العزة مما يمشقون الخ فكذا كمال الجريب الأول في قول الجرد والخزاز والنص للثاني الجريب من الطعام والأرض مقدار معلوم وجمعه أجرية وجر بان قلت الجريب مكبال وهو أربعة أقدرة والجريب من الأرض سبدر الجريب الذي هو السكيل نقلها من الأزهرى اه دلجوه وفي القنبر مكبال يسع اثني عشر صاعا والصاع أربعة أمداد والمدر رطل وثلاث أصاع خمسة أرطال وأهل المراد هنا المساحة وتختل لا تعيينا في المساحة ويبدل له ما قاله في شرح اللبحة الجريب قطعة من الأرض تكسبها ثلاثة آلاف ذراع رسة ثمة ذراع (قوله وقولهم ماني السماء موضع راحة سحابا) الأول أن يجعله في القسم الثالث لأنه من المخلقات بالمقادير لأن موضع الراحة ليس اسمها بقدره عرفا (قوله فتعبرا) القنبر مكبال يسع اثني عشر صاعا كل صاع خمسة أرطال فالقنبر ستون رطلا (قوله القسم الثالث أن يقع بعد شبه هذه الأشياء) أي القسم الثالث من أقسام التمييز المبين لأقسام الذات وأما قوله قبل ذلك الثالث ما يدل على السكيل فالمراد الثالث من أقسام المقادير (قوله لأن مثال الذرة الخ) الحاصل

الذرة ليس اسمها شيء يوزن به في عرفنا الثاني قولهم عندي سخي سمنوا والسخي بكسر الهمزة وان كان الماء المسملة وبعدها غنيفة اسم لوعاء السمن وهذا بعد شبه السكيل وليس به حقيقة لأن السخي ليس مما سكيل به السمن ويعرف به مقدارها تنبئه هو اسم لوعاءه فيكون صغيرا وكبيرا ومثله قواهم وطب لبنا

ان الذرة هي التملة الصغيرة وكل مائة منها تترشح ميرة وقيل الذرة الهباء الذي يرى في شعاع الشمس وما وزن الذرة المذكورة ليس آلة للوزن في عرفنا فيكون قوله خيرا تميز المتقال ذرة الذي هو شبه الوزن وأما مقال فهو فعول يعمل (قوله بتشع الواو وسكون الطاء) أي ويفتح الطاء أيضا وهو أنصح من سكونها اه فيشي (قوله سقاء) أي هذه سقاء ماء وهي الوعاء الذي يوضع فيه الماء وكذا قوله وزق خمر ايكسر الزاي أي وعاء الخمر (قوله وراقود) هو دن طويل الاسفل مطلي بالفسار وجمعه رواقيد وهو عرب قاله الجوهري وقال الفيشي أصله راقوب بالياء قلت دالا ويجمع على رواقيب بالياء لا بالذال لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها اه (قوله ما في السماء موضع راحة سخايا) ما يحجازية وموضع اسمها أو تعيسية وموضع مبتدأ (قوله على القرة) بالياء المنة فوق مثله أي في الوزن أو في المساحة أي في الثخن والرقوة وان كان الوزن سخايا وقال في التصريح مثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط يحده تأمل فخرم بانهم اشبهوا بالمساحة وتردد المؤلف هنا فيها وقوله يزيد انضم الزاي وسكون الياء هو محل الشاهد فانه تميز تأمل (قوله هذا حاتم حديدا) اعلم انه يجوز انصب حديدا اما على التمييز أو على الحال ويجوز الاتباع ويجوز الاضافة لكن الاتباع على انه نعمت عنده من قال ان انصب على الحالية وعلى انه بدل أو عطف عنده من قال انصب على التمييز والخلاف في الاتباع مبني على الخلاف في نصبه اه يس على انما كهي بصرف والتمييز وما اتبني عامية أرى لانه جامد جودا محضا لا تتحسب والحالية ولا التعنية (قوله مشتق) أي ما خوذ ولوه عبره كان أولى (قوله باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (قوله وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير اه تصريح وقال الفقهاء الخز ما كان سداه قطن ولحمته حرير (قوله وأما اقسام التمييز المبين لجهة النسبة) وانما نصبه عند سيويه والمبارزي والمبرد ومتابعهم هو المند من فعل أو شمه فالفعل كطاب زيد فساوشمه الفاعل نحو هو طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو صفة شمه وذهب قوم الى ان المائل في تمييز النسبة هو الجمله التي انصب عن تمامها الفعل وما أشبه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين وأما التناسب للتمييز المبين لذوات فهو الاسم المهم واختلف في صحة عمله مع انه جامد فقبل شمه باسم الفاعل لانه طاب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين زيدا وطل زيدا فانه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي وجود ما به التمام وهو التثوين والتون وقيل شمه بأفعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل الاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد

والوطب بتشع الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة اسم لوعاء اللبن وقوله سم سقاء ماء وزق خمر راقود خلا الثالث قوله ما في السماء موضع راحة سخايا فسحايا واقع بعد موضع راحة وهو شبه بالمساحة والرابع قوله على القرة مثله از بدافز بدافز واقع بعدمثل وهي شبهة ان شئت بالوزن وان شئت بالمساحة واقسم الرابع أن يقع بقدا ما هو متفرع عنه كقولهم هذا حاتم حديدا وذلك لان الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرع وكذا ذلك باب ساجا وجبة خزا ونحو ذلك * وأما اقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة أحدها أن يكون محولا عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتعل الرأس شيئا أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى فان طين لكم عن شئ منه نقسا أصله فان طابت أنفسهن لكم عن شئ منه فقول الاسناد فهم ما عن المضاف وهو السبب في الآية الأولى والا نفس في الآية الثانية الى المضاف اليه وهو الرأس وشبه النسوة

ارتفعت الرأس وجي عبدل
 الياء والتون بنون النسوة
 ثم جي بذلك المضاف الذي
 حوّل عنه الاسناد فضلة
 وتميزا أو أفردت النفس بعد
 أن كانت مجرورة لأن التمييز
 انما يطلب فيه بيان الجنس
 وذلك يتأدى بالفرد الثاني
 أن يكون محوّل عن المفعول
 كقوله تعالى وجفرتنا الارض
 عيوننا قبل التقدير عيون
 الارض وكذلك قيل في
 غرست الارض شجرا ونحو
 ذلك الثالث ان يكون محوّل
 عن غيره كما كقوله تعالى
 أنا أكثر منكم مالا عمله مالى
 أكثر فحذف المضاف وهو
 المال وأقيم المضاف اليه وهو
 ضمير المتكلم مقامه فارتفع
 وانفصل وصار أنا أكثر منكم
 ثم جي بالمحذوف تمييزا ومثله
 زيد أحسن وجهاً وعمرو
 أنقى عرضاً وشبه ذلك
 التقدير وجه زيد أحسن
 وعرض عمرو وأنقى الرابع
 أن يكون غير محوّل كقول
 العرب لله دره فارسا

واسم الفاعل لا يعمل الامعتمد وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي
 والاجتبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجتبي وهي أصل لا تعمل من لانها ترفع
 الظاهر وهو لا يرفع الا في مسألة واحدة وهو أصل للقادر لانه يتصمّل الضمير
 وهي لا تعمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به أشبه بأولى اهتصر يح
 (قوله فارتفعت الرأس) أنت الفاعل مع ان الرأس مذكّر لان المراد به اللفظة لا المعنى
 فانت باعتبار انها كلمة (قوله ثم جي بذلك المضاف الذي حول الخ) أى جي عليان
 الاجال الذي حصل في النسبة وفائدة التحويل المذكور حصول الابهام أو لا يتم
 البيان تأييداً يمكن في النفس أشدّ يمكن ووجه الاجمال ان قوله اشتعل الرأس
 يحتمل نسبة الاشتعال للرأس من حيث حرّتها بالنار أو من حيث بياض الشعر
 وقوله فان طين لكم يحتمل نسبة الطيب للنسوة من حيث المال ارض من حيث النفس
 فأتى بذلك لدفع ذلك الابهام (قوله لان تمييز انما يطلب فيه بيان الجنس) أى
 وهو يحصل بالفرد لا بالجمع وأنت خير بان التمييز هنا للنسبة لا للجنس فلا يتم
 ما قاله تأمل (قوله وافرد) أى التمييز وهو الانفس وأما الشيب فهو فردالة
 (قوله وجفرتنا الارض) يحتمل آباراً ويحتمل عيوننا (قوله قبل التقدير الخ) انما
 هو ما قبل لانه قد أنكره الشلو بين وتليده الابدى وابن أبى الربيع وتأول
 الشلو بين عيوننا في الآية على انها حال مقدرة لانه حال التفسير لم تكن عيوننا وانما
 صارت عيوننا لذلك وابن أبى الربيع على وجهين أحدهما ان يكون تبدل بعض
 من كل على تحذف الضمير أى عيوننا مثل أكلت الرغيف لنا أى ثلثه والثاني ان
 يكون مفعولاً بلا سقاط أطار ورتبانه لو كان كإزعم لم تنجز العرب في مثل ذلك
 التنكير والتأخير عن الفاعل ولو صرحوا بالجارى وقت وأيضاً فليس العيون
 مشجرا بل هى نفس الشيء المنجز وقال المصنف في الحواشي ظهر لى ان تمييز الجملة
 الفعلية في المعنى مستند اليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله أو مستند الفعل الى
 مصدره وانه لا يخرج عن هذه الخصال اول طاب زيدة فسأ والثاني نحو وجفرتنا
 الارض عيوننا لان مطاوعه فتجسرت عيون الارض والنسب نحو امتسلاً الاناء
 مع ان مطاوعه بالألواء الاناء وقد استعمات والرابع نحو مائاً حسن زيد ارجلا
 لان أصله يحوز أن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلاً والخامس كفى بالله
 شهيد الان المعنى كفت شهادة الله بديل أولم يكف بربك انه على كل شئ شهيد
 اه يسر على اذا كفى (قوله وكذا غرست الارض الخ) يحرى فيه الخلاف
 السابق في وجفرتنا الارض عيوننا (قوله الرابع ان يكون غير محوّل كقول العرب
 لله دره فارسا) الدر بفتح الدال المؤمّلة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللينيدر

بكسر الدال وضعها درادرورا كثر ويهي الالبن نفسه درا وهو كناية عن فعل
 امدوح الصادر منه وانما الضيف فعله الى الله تعالى وهذا الاظهار المتعجب منه
 لانه تعالى منشي الخائب فمضى قوله هم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن
 يكون التعجب من ابنة الذي ارتفعه من ندى أمه أي ما أعجب هذا الابن الذي
 تربى به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من غير النسبة انما
 يتمشى اذا كان الضمير معلوما فان كان مجهولا كان من غير الذوات لان الضمير هم
 فيحتاج الى ما يميزه قال المصنف في الحواشي مثال المعلوم لقب عبد الله فله دره
 فارسا انما لم يعلم المرجع فيحتاج الى أنه رجل أو امرأة أو صبي فيكون التمييز للفرد
 لانه نسبة تامل قال النيشي قوله ولله دره فارسا قل بعضهم هم ويحتمل من الفاعل
 والاصل طابت فروسيته فالاولى والاحسن ان يمثل لغير المحول بامتلاء الالاء
 اه (قوله وحسبك ناصر) حسب اسم فعل وبه فاعل والكاف مفعول وناسرا
 تمييز (قوله يا جارتا ما أنت الخ) قاله الاعشى ممنون من قصيدة من الكامل يا حرف
 نداء جارتا منادى منصوب بفتح مقدرة على ما قبله المتكلم المتبلىة انما منع من
 ظهورها استغفال المحل بحركة النامية والاف في محل جر مضاف اليه وما ابتدأ
 وأنت خبره وجارة تمييز وتسام البيت فأنث لخصرتا غناره فأنث فعل ماض
 والهاء لاتأنيث واللام للتعليل لخصرتا فعل ماض والثبوت به من المفعول في محل
 نصب وعفارة علم اسرأ فاعل تعزن (قوله والاصواب الاول) أي كونه جارة تمييزا
 لاحالا (قوله ويدل عليه) أي على الاول (قوله يا سيد الخ) السيد من ساد قومه
 وسادهم سيادة فهو سيد ويطاق على الذي يفرق قومه وعلى الخاتم وعلى الكريم
 وعلى المال والاختلاف في رزقه فقيل في جعل بتقديم الباء وكسر العين وقيل فبعل بفتح
 العين وقيل فبعل بتقديم العين والاول لا صر بين والثاني لاهل بغداد والثالث
 لاشراء ورجع لجهه هم له على سياتد باله ولو كانت العين مؤخره لما كان بااوه من
 وعلى مذهب البصر بين اجتمعت واو و با وسبقت احداها بالاسكروة فقلت
 الو او با و اد غمت الباء في الباء و طامن التوطئة وهي التمهيد يقال داند رطبي
 لا تحرك را كهها والاكتاف جمع كنف وهو الناحية والجانب ورجع
 الذراع عنها حتى (الاعراب) يا حرف نداء قال في المعنى حرف مروض لنداء
 البعيد حقيقة أو حكوا وقد ينادى به البعيد والتقريب وقيل بينهم ما و بين التوسط
 وهي أكثر حروف النداء استعمالا لاولها لا يقدرون عند الخذف سواها نحو
 يوسف أعرض عن هذا وسيدا منصوب ووجه الرفع لانه مذكور مقصود ولكنه
 لما نظر الى تنوينه نصبه ومن زائدة والمعنى ما أنت سيد بل أنت أشرف من

وحسبك به ناصر او قول
 الشاعر * يا جارتا ما أنت جارة
 يا حرف نداء جارتا منادى
 مضاف للباء والهاء يا جارتا
 فقلت الكسرة ففتح والياء
 القامة تبدأ وهو اسم
 استفهام وأنت خبره والمدني
 غنست كما يقال زيدوما
 زيد أي حتى عظيم وجارة
 تمييز وقيل حال وقيل مضافة
 وأنت اسرأ وهو جارة خبرها
 الخازية أي لست جارة بل
 أنت أشرف من الجارية
 والاصواب الاول ويدل عليه
 قول الشاعر
 يا سيد ما أنت من سيد
 وما الاكتاف رجب الذراع

السيد وطأ صفة السيد على ظاهر اللفظ والاكتاف مضاف اليه وحب صفة
 ثانية الاراع. مضاف اليه والشاهد في جرسيد الذي هو تمييز بمن (قوله ومن
 لا تدخل الخ) فلما وجد الاسم بعدما أنت مجرور بمن علم ان الاسم المنصوب الخالي
 عن من يكون تمييزا لان الجبر بمن من خواص التمييز فوجه الدلالة ظاهر بخلاف
 لبعض الاشياخ الذي توقف في البيت تأييد للتمييز ورد للحالية وان احتمل
 الخازية (قوله ومن لا تدخل على الحال) وانما تدخل على التمييز وذلك انه يجوز
 في التمييز الرابع لا بهام اسم ان يجبر باضافة الاسم اليه كشيء أرض الا ان يكون
 الاسم عددا نحو ثلاثين ليلة أو مضاعفا نحو مائة مازيد او ان يجبر بمن كثير من
 أرض ومثلها من زيد الا ان يكون الاسم عددا أو اما الرفع لاجال النسبة فلا يجبر
 بالانضافة ويجبر بمن في نحو ما أحسنه رجلا والله دره فارسلنا في نحو ما أحسنه أديبا
 وطابيز يد نفسه اوزيدا كثيرا ولا ونحونا الأرض عيوننا كاهوميين في المطولات
 قال في التصريح وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاثة أي العدد والتمييز
 المحول عن المفعول والابتداء والتمييز الذي هو فاعل في المعنى لان وضع من المبتدأ
 ان ينسبها ويصحبها اسم بنفس سابق صالح لجمع ما بعدها نحو اساور من
 ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الجمع لان العدد دل على تعدد والتمييز
 مفسرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لالفاظ
 المذكور واختلف في من الجارة للتمييز فقبيل للتمييز وقبيل زائدة على
 التبعيض انتهى * (قوله التاسع المستثنى بليس الخ) أي المخرج بليس الخ ولا
 يكون الامتصلا ولا يكون منقطعا أصلا ولا ذكر الطبلاوي ان ليس ولا يكون وخلا
 وعدا وحاشا لا يكون في المفرغ ولا في المنقطع به عليه الرضى في غير حاشا وتقاس
 حاش على ذلك اهـ (قوله بهد كلام تام موجب) يقطع الجيم سواء تأخر المستثنى منه
 أو تقدم فهاتان صورتان وفي كل امامت هل أو منقطع وقوله أو غير موجب وتقدم
 المستثنى صورة ثالثة سواء اتصل أو انقطع وقوله فشر بوامنه الأدلة امثال التأخير
 المستثنى عن المستثنى مشهور لمثال ما اذا تقدم والحال انه موجب نحو قام الازيدا
 القوم وقوله ومالي الا آل الخ مثال تغير موجب وتقدم المستثنى على المستثنى منه
 اذا علمت ذلك فقد استعمل المؤلف لفظه بعد في حقيقة ما ويجازها لانها في حالة
 تأخير المستثنى مستعملة في حقيقةها وفي حالة تقديم المستثنى بهدية تقديرية من
 حيث الرتبة لان رتبة المستثنى متأخرة عن رتبة المستثنى منه ولو قال بدل قوله أو غير
 موجب الخ أو تقدم المستثنى كان أوضح واخصروا ان كان مفعله ادق انتهى
 شيخ الاسلام قال الفيشي قوله بعد كلام تام موجب محترز ثلاثة أقسام الاقل

ومن لا تدخل على الحال وانما
 تدخل على التمييز قلت
 التاسع المستثنى بليس
 أو بلا يكون أو بلا
 أو جماعدا، طائفا أو بلا بعد
 كلام تام موجب أو غير موجب
 وتقدم المستثنى نحو وشربوا
 منه الا قليلا منهم * ومالي
 الا آل أحمد شعبة * ومالي
 الموجب ان ترك فيه المستثنى
 منه

وجود التمام وقد لا يجاب وقد أشار به بقوله أو غير موجب وقد قدم المستثنى
 وبقوله وإن ذكر وكان الاستثناء متصلاً والثاني أن يفقد التمام والواجب معها
 وقد أشار به بقوله أو غير موجب أن ترك المستثنى منه والأدلة أن يفقد التمام ويوجد
 الواجب وهذا الثالث لم يذكر وفيه خلاف فقبل لا يجوز التفرغ مع الواجب
 وقبل يجوز وقبل بالتفصيل أن حصل منه فائدة والأفلا وعليه ابن الحاجب انتهى
 مثال المقيد قرأت القرآن اليوم كذا الأذلة بعد وقوع القراءة في جميع الأيام
 اليوم العين ويلحق به ما إذا قامت تربية على بعض معين من الجنس العلوم دخول
 المستثنى منه نحو هبت الأفلا فالمراد بالمفيد المستقيم المعنى ومثال غير المستقيم
 المعنى قام الأزيد الأذلة يستقيم قام جميع الناس الأزيد الاستبواه عادة فاندفع
 ما يقال يحتج أن يكون على المبالغة أو يخص المذوق بحيث لا يلزم ذلك انتهى
 من يسر على الفا كهي وطبلاوى على الأزهريه (قوله فلا أثر الخ أى من حيث
 العمل فلا ينافى أنهما مؤثرة من جهة المعنى) قوله فإن كان المستثنى متصلاً فاندفع
 للمستثنى منه) هذه عبارة مجملة صادقة بالتواضع الخمسة فالأولى أن يقول فإداله
 من المستثنى منه فيكون ما شيا على مذهب البصري وقد اعترض المصنف على
 ابن مالك في مثل هذه العبارة ووقع هنا في مثل ما اعترض به على ابن مالك وقوله
 كان الاستثناء متصلاً أى وكان غير مردوده كلاماً تضمن معنى الاستثناء وغير
 مترشح فيه المستثنى عن المستثنى منه ولا يتقدم عليه فخرج بالتفصيل المذموم
 وسأقرب وغير المراد ونحو ما قام التوم الأزيد بالنصب وجوابه دأ على من قال قام
 التوم الأزيد أقصد التواضع بين الكلام ولم يجوز الأبدال تفهله المرادى عن ابن
 السراج ورده ابن هشور وخرج غير التراخي ما جاني أحد حين كنت جالساً هنا
 الأزيد فإن البديل فيه غير مختار لأن البديل إنما كان مختاراً أقصد التواضع بينه
 وبين المستثنى منه وقع التراخي لا يظهر التواضع قوله الرضى وغيره وخرج بقيد
 التقدم ما جاء الأزيد التوم فانه لا يجوز الأبدال وأما إذا تقدم المستثنى على
 صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل إلا أخوك صالح فقيه مذهباً أخذها أن
 لا يكثر بالصفة بل يكون البديل كما يكون إذا لم تذكر الصفة لدار أى سيدي به
 والثاني أن لا يكثر بتهديم الموصوف بل يفقد الاستثنى قد ما بالكيفية على
 المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهذا اختيار المبرد وهندي أن النصيب والبديل
 هذا ذلك مستويان لأن لكل واحد منهما مرجحاً فتسكاً آه كلام ابن مالك في شرح
 الكافية وإذا وقع المستثنى بصفة المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من
 زيد إلا بسبب بوالديه فإظهار أن الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضع في الحواشي

فلا تفرغ من الأذلة
 نحو ما قام الأزيد وإن ذكر فإن
 كان الاستثناء متصلاً
 فاتباعه للمستثنى منه أخرج
 نحو ما جاءه الأقليل منهم

بوالديه

(قوله أو منقطعاً) والموضوع بحاله عدم الإيجاب مع ذكر المستثنى منه ويشترط في المنقطع أن يكون ما قبل الأداة على ما يستثنى فخرج قام القوم الأفعال فإنه تركيب فاسد (قوله ان مع التفرقة) أي بان أمكن تسلط العامل على المستثنى أما إذا لم يمكن ذلك وجب النصب في المستثنى اتفاقاً من الجارير والتمجيد بين نحو ما زاده هذا المال إلا ما نقص فإما صدرية ونقص سلمها أو وضعها أنصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل لأنه لا يصح تسلط العامل عليه إذ لا يقال زاد النقص ومثله ما نفع زيد إلا ما فمراذلاً يقال نفع الضر وزعم السيرافي أن المصدر المنبسط من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاده هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلو بين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئاً إلا النقصان ثم فرغله وجعله متصلاً ورتبانه لانه نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة أن ما زاده قد واسمغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد إلا وقد عمرو (قوله وسوى) أي وتعمربسوى تقديرها على الأصح إعراب المستثنى بالأفتحري في الأحكام السابقة في المستثنى بالأومقابل الأصح وهو قول الجمهور وأن سوى ملازمة للنصب على الظرفية بتدليل وصل الوصول بها نحو جاء الذي سواك ولا يقال جاء الذي غيرك لا يخرج عن الظرفية إلا في الشعر كما في قوله

ولم يبق سوى العدا * ن دناهم كإدانوا

والذي اختاره ابن مالك تبع الجماعة الأولى فتصرف لوقوعها فاعداً في حكاية انقراء أتاني سواك ومينداً * فسواك بأفعالها وانت المشتري * ونحو قوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم إلا كالعرة البيضاء في الثور الأسود وأسلم أن سوى فيها الغلات أربع تعدد مع الفتح وتقدر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر لكن الكسر مع التثنية وبوقل من ذكره انتهى معنى (قوله إعراب المستثنى بالأ) فيجب نصب غيره وسوى فيما إذا كان تاماً وجب تقدم المستثنى أم لا منقطعاً أم لا نحو قام القوم غير زيد وفيما إذا لم يمكن تسلط العامل في التام غيره المراد وجب وكان منقطعاً نحو ما نفع هذا المال غير النقص فيجب في ذلك كله النصب عند الجميع وفي نحو ما قام أحد غير حمار عند غير تميم ويترجم عند تميم في نحو ما قام غير زيد أحد عند الأكثر ويترجم في هذا المثال عند قوم وهو المشارة بقول ابن مالك * ولكن نصبه اختران ورد * ويضعف النصب في نحو ما قام أحد غير زيد ويمنع في نحو ما قام غير زيد (قوله المستثنى) وهو المخرج تحقيقاً أو تقدير من مذكور أو ترك بالاً أو ما في معناها بشرط الفائدة قاله

أو منقطعاً ثم يخرج إعراباً
مع التفرقة والمستثنى بغير
وسوى مخفوض وبخلافه
وخاصة مخفوض أو منصوب
وتعمربغير اتفاق وسوى
على الأصح إعراب المستثنى
بالأفتحري وقول التاسع من
التصويبات المستثنى وانما
يجب نصبه في خمس مسائل
أحدها أن تكون أداة
الاستثناء ليس كقولك
قاموا ليس زيداً وقول النبي

في التسهيل وقوله المخرج يشمل المخرج بالبدل نحو اكلات الرغيف ثلثه وبالصفة
 نحو اعتق رقبة مؤمنة وباشترط نحو اقبل الذي ان حارب وبالغاية نحو اتقوا الصيام
 الى الليل والاستثناء نحو وشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحفة او تقدير اشارة الى
 قسمي التام والمفرغ وقوله بالامة لقي بالمخرج وهم فصل خرج به ما عدى المستثنى
 مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع اذونات الاستثناء وقول بشرط الفائدة
 اخرج جاء في الصوم الاربع الايام لا يزيد قوله الشاطبي ومعنى اخرجها ان ذكره بعد
 الامبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع بذلك القرينة لانه كان مرادا
 دخوله ثم اخرج به والالزم التناقض (قوله ما اخرج الدم) أي ما اسال الدم فشيبه
 اخراج الدم بجري الماء في النهر الذي هو معنى الاثر او اشتق من الاثر انهم بمعنى
 اسال فيروا استعارة تعرية (قوله فسكوا) أي فسكوه (قوله ليس السج والظعر)
 بنسبهما الامة مستثنيان من فاعل اخرج المستتر وبانهم الاعتراض (قوله مطلقا
 باجماع) أي سواء كان بعد كلام تام واجب أم لا ولا تنقل سواء كان متصلا أو
 منقطعا لما تقدم ان المستثنى باليس لا يكون الامتصلا (قوله عائد على البعض الخ)
 هذا مذهب جمهور البصرين أو عائد على المدد المارول عليه بالثعل ضمنا عند
 الكوفيين أو عائد على اسم الفاعل او اسم المفعول المفهوم من الفعل عند سيبويه
 في جملة الاقوال الثلاثة واعترض مذهب جمهور البصرين بانهم يلزم عليه الطلاق
 البعض على الجميع الا الواحد الا ان يقال ان البعض في سياق الذي فيم كل بعين
 من القوم واعترض مذهب الكوفيين بانهم لا يطرده في قولك القوم اخوتك ليس زيدا
 لعدم الفعل الذي يؤخذ منه المصعب واعترض مذهب سيبويه بما اعترض به على
 مذهب الكوفي و بان التفسير في قولك قام وليس زيد اقيامهم قياس زيد فذرف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهذا التدر لم يلفظ به قط وتقدر الم انظ به قط
 لا يصح **تبيين** جملة ما ليس زيدا ولا يكون زيد احتمل وجهين الاول في موضع
 نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال
 والفعل الماضي لا يقع حالا مع قد ظاهرا أو متدرة قلت هذه مستثناة كما قاله
 أبو حيان في النكت الحسنان بخنا الثاني انه ثمة ان قد لا موضع لها فان قلت دعوى
 الاستثناء تنحل بالتصوور ذلك لا يعنون الاستثناء في عدم تعلوها بما قبله في الماضي
 بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت في موقع الازيد فكما ان الازيدا
 لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واعلم ان ليس فاعل عند
 الجمهور وذهب الفارسي الى انها حرف مطلقا وذهب بعضهم الى انها حرف في باب
 الاستثناء ولا يكون فعل واعترض بان المركب من الحرف والفعل لا يكون فعلا

صلى الله عليه وسلم انما له
 وذكرا هم الله عليه فكلوا
 ليس السن والظفر وليس
 ذنبا منزلة الا في الاستثناء
 والمستثنى مما راجب النصب
 مطلقا باجماع الثانية ان
 تكون أداة الاستثناء لا يكون
 كقولك قاموا الا يكون زيدا فلا
 يكون أيضا بمنزلة الا في المعنى
 والمستثنى مما راجب النصب
 مطلقا كل هو واجب مع
 ليس والعلة في ذلك فهم ما ان
 المستثنى مما اخبره أو سياتي
 لان كان وليس واخواتهما
 يرفعن الاسم وينصبن الخبر
 فان قلت فان اسمها قلت
 مستتر فيهما أو جوار هو عائد
 على البعض المفهوم من
 الكل السابق وكأنه قيل
 ليس بعضهم زيدا ولا يكون
 بعضهم زيدا ومثله قوله تعالى
 يوصيكم الله في اولادكم
 للذكور مثل حظ الانثيين
 فان كنت نساء فانهن مثل

واجب بانها المار كباغلب الفعل الحرف اشرف الفعل قسمي الجميع فعلا (قوله
 أي فان كانت البنات) فالنون في كتن اسمها وهو عائد على الاناث التي هي بعض
 الاولاد المقدمة من نساء غير مكرن فان قلت اذا كان محط الفائدة الظرف فافائدة
 ذكر نساء قلت فائدة التوطئة لا لوصف بعدهم والتوطئة تجري في الوصف والحال
 والخبر (قوله الثالثة ان تكون الاداة ماخلا) وموضع الموصول وصلته نصب
 بلاخلاف اما على الظرفية الزمانية هي حذف مضاف أي وقت مجاوزتهم
 زيدا او ما على الحالية على التأويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء أي
 مجاوزة زيدا قال السيرافي اوعلى الاستثناء كالتصايب غير في قاموا غير زيد
 واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يتعرض عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف
 اسم الزمان وينوب عنه المصدر كقوله في بابه وقاه في خلا وعدا غير عائد على
 اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند المكوفين او على البعض المفهوم
 من الكل السابق عند البصريين ولا يعقل هو وده هنا على المصدر لان خلا
 وعدا جامدان ونظر الامامية في مذهب البصريين بان المقصود من قولك قام
 القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيد الم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو
 بعض القوم منهم ومجاوزه بعضهم اياهم خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضي وقد
 يقال يجوز ان يراد بعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اللاحق البعض على
 الاكثر قليلا وهو في التركيب كثيرا انتهى قال الشمني واقول لا حاجة الى هذا
 الاعتقاد الذي ليس بنام بدل الجواب ان البعض الذي هو الفاعل بعض منهم
 ومجاوزه البعض الميم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزه الكل
 له وخلوه عنه فليتأمل (قوله وقول لبيد) هو شاعر مطلق من اطلق الرجل اذا جاء
 بالذوق أي الداهية والعجب وهو من الخضر من وعاش مائة واربعين سنة توفي
 في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه (قوله * الاكل شئ ما خلا الله باطل * الخ)

أي فان كانت البنات وذلك
 لان الاولاد المقدمة ذكرهم
 وهم شاملون للذكور
 والاناث فكانه قيل اولاد بوضوئكم
 الله في بديكم وبناتكم ثم
 قيل فان كن كذلك هنا
 الثالثة ان تكون الاداة
 ماخلا كما في قوله جاء القوم ماخلا
 زيدا وقول لبيد بن ربيعة
 الله امرى العنابي
 الاكل شئ ما خلا الله باطل
 وكل نعيم لا محالة زائل
 الرابعة ان تكون الاداة ماعدا
 كما في قوله جاء القوم ماعدا زيدا
 وقوله الشاعر

وكل ابن انثى لو طال عمره * الى الغاية القصوى فله موت آيل
 وكل امرؤ سوف تدخل بينهم * دويبة تصفر منها الانامل
 وكل امرؤ يوم سيعرف سعديه * اذا حصات عند الاله الحصائل

وهذه الايات من تصيدة لامية من الطويل ومعنى باطل زائل والتعيم ما أنهم الله
 به عليك ولا محالة يفتح للميم اي لا بد وقيل لا حيلة قال بعض الجنية نعيم وهي لا تزول
 ابدا فكيف يقول وكل نعيم الخ اجيب بجوابين الاول أنه قاله قبل اسلامه فحتمل
 ان يكون اعتقاده حينئذ ان لا وجود للجنة اولا دوام لها كما هو مذهب طائفة من

اهل الضلال فانهم ان يكون اراد ما سوى الجنة من نعم الدنيا لانه كان يصدد ذم
الدنيا ويبان سرعة زوالها وما تكذيب عثمان اياه فلحمل كلامه على العموم
(الاعراب) الاحرف استنشاح وكل مبتدأ وشئ مضاف اليه وما يحتمل ان تكون
زائدة وان تكون مصدريه وخلا فعمل يستثنى واسم الجلالة منصوب منه عول خلا
وباطل خبر كل وكل نعيم مبتدأ ومضاف اليه ولا نافية وشيخالة اسمها مبنى معها
على الفتح وزائل خبر كل وخبر لا محذوف اى موجودة (قوله مثل النداءى الخ) هذين
الطويل والنداءى جمع يندمان وهو شرب الرجل الذى يندم و يقال النديم
ايضا ومواع ينفع اللام مشددة اى مغرم به (الاعراب) مثل فعل مضارع مبنى
للمفعول والنداءى نائب فاعل قاله فى الشواهد وانظاهرا ندمى لافاعل والنداءى
فاعل ويقرأ مثل ينفع النساء لايضا مامصدرية عدا فى فعل استثناء وفيه ضمير
يرجع الى مصدر الفعل المتدم والقاء فى فائى تقر بهيمة وان حرف توكيد وانون
للوفاة والياء اسمها ومواع خبر ان وكل متعلق بمواع والذى مضاف الى كل يهوى
مضارع مرفوع بضمه مقدره على الالف خبره لاقول صاحب الشواهد على
الياء والجملة صلة الذى والعائد محذوف اى الذى يهواه (قوله الربيعى) ينفع
الرافع اليه نسبة لبيبيه قرية من قرى العرب والقاعدة فى النسبة الى المركب
ان ينسب الى العجز فينسب الى ربيعة وقد قال ابن مالك يهوى فى فعيلة التثنية
(قوله الجرمي) ينفع الجليم وتقدم ما يتعلق به من أنه نسبة لبيبي جرم و يلقب بالنباح
لكثرة مناظرته فى النحر وصياحه (قوله لم احتفل به) اى لم أعت به وأهتم به (قوله
والرجلان) اى الربيعى والاختش (قوله لا تدخل الاعلى الجملة الفعلية) اى
واذا تعينت فعلية خلا وعد الزم نصب المستثنى بهما لا يندم وهما والفاعل ضمير
مستتر وجوبا كما قلنا فى ايسر ولا يكون (قوله وما جواز الخنض الخ) اى الذى حكاه
الجرمى والرجلان واذا جعلت مازائدة تدخل على حرف الجر لا على الفعل (قوله
عما قليل) فاصلة اى عن قليل وقوله فيما اتقضهم اى فيما اتقضهم وقوله مما خطاياهم
اى من خطاياهم (قوله ان تكون الاداة الخ) اختلاف فى ناسب المسقنى بالا على
ثانية اقوال أحدها أنه نفس الاوحدتها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب
سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما تنصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل
المتقدم بواسطة الاو واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى
الاتقديره استثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس الخاتمة وحكى عن الكسائى
والسابع ان ينفع الهمزة وتشديد النون محذوفة هى وخبرها والتقدير الا أن زيدا
لم يقم حكاها السيرافى عن الكسائى والثامن ان الامر ككبة من ان ولا ثم خفت

لحاق نون الوفاة قبلها وحكى
الجرمى والربيعى والاختش
الجرمى ما خلا وما عدا
وهو شاذ فلهذا لم احتفل
بذكره فى المقدمة ثم ان قلت
لم يجب منسب الجهور
النسب بعد ما خلا وما عدا
وما وجه الجر الذى حكاه
الجرمى والرجلان قلت
أما وجوباً لنسب فلان ما
الداخله عليهم امصدرية
وما المصدرية لا تدخل
الاعلى الجملة الفعلية وأما
جواز الخنض فولى تقدير
مازائدة لا مصدرية وفى
ذلك شذوذ فان المعهود فى
زيادة ما مع حرف الجر ان
لا تكون قبل الجار والمجرور
بل بينهما كفى قوله تعالى
عما قليل ليصبحن نادمين
فيما اتقضهم مما اتقضهم
لعتابهم مما خطاياهم أغرقوا
وقولى مطلقا راجع الى
المسائل الاربعة اى سواء
تقدم الايجاب أو التثني
أو شبه الخاتمة ان تكون
الاداة الاو ذلك فى مسئلتين
احدهما ان تكون بعد
كلام تام وجب ومرادى
بالتمام ان يكون المستثنى منه
مذكورا وبالاجاب ان

وذلك كقوله تعالى فشر بوا
 منه الا قائل منهم وقوله تعالى
 فمجدد السلائكة كايوم
 اجعون الا ايليس الثانية
 أن يكون المستثنى متقدما
 على المستثنى منه كقول
 السكيت يدح آل البيت
 رضى الله عنهم
 ومآلى آل أحمد شيعه
 بمآلى الامذهب الحق مذهب
 والما تهيت الى هنا استطردت
 في بقية أنواع المستثنى وان
 كان بعض ذلك ليس من
 المنصوبات اليته وبعضه
 متردد بين باب المنصوبات
 وغيرها فذكر ان الكلام
 اذا كان غيرا يحاب وهو الذي
 ينهى والاستفهام فان كان
 المستثنى منه محذوف فلا عمل
 فيه لا لا وانما يكون العمل
 لما قبلها ومن ثم هو استثناء
 مفرغان ما قبلها قد تفرغ
 للعمل فيما بعده ولم يشغله
 عنه شئ تقول ما قام الازيد
 فترفع زيد اعلى الفاعلية وما
 رأيت لازيدا فتصبه به على
 بالفعولية وما سررت الازيد
 فتخذه بالياء كما تفعل من
 لولم تذكر الا وان كان المستثنى
 منه مذكورا فاما ان يكون
 الاستثناء متصلا

وادعجت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها
 فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لانها عاطفة اه تصرح
 (قوله فشر بوا منه الا قليلا) بالانصب على الاستثناء واما قوله فمجدد فشر بوا منه
 الا قليلا فالرفع فمجدد على ان شر بوا في دعوى لم يكثر بوا فمجدد بل فن شرب منه فليس
 منى قاله في المعنى (قوله الا ايليس) يحتمل ان المنصوب أنى للقطع بعد اتيانه للمتصل
 بقوله فشر بوا منه الا قليلا وهو الظاهر فيكون ايليس من الجن لان الملائكة
 ويحتمل ان الاستثناء متصل بساء على انه كان منهم وراجع انفسهم في هذه الآية
 (قوله كقول السكيت) هو ابن زيد بن خنيس بن جندل بن قيس شاعر اسلامي
 وهذا آخر ثلاثة أشخاص مسماة بكيميت والنسب كيت بن معروف وهو
 الاوسط والثالث كيت بن ثعلبة وهو لا كبير (قوله ومآلى الخ) الواو حرف عطف
 وما معنى ليس وشيعتها وخبرها الى وما الثانية كذلك الاحرف استثناء مذهب
 منصوب على الاستثناء مذهبها والشاهد في آل أحمد والامذهب الحق
 حيث تعين فيه التعصب لتقدمه والكوفيون والبغداديون يجيزون في المستثنى اذا
 تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي قال سيبويه
 سمع يونس بعض العرب يقول مآلى ابوبك ناسر بالرفع ووجه ان العامل الذي
 قبل الافرغ لما بعدها وان ناسر نكرة في سياق النفي فتعم ويراد به اخاص فبديل
 من ابوبك بدل كل وقيل ان يبدل من الاسم مع الجمع عين (قوله استطردت)
 الاستطراد ذكر التي في غير محلها لتأنيده والمناسبة كونه خرجا مما قبله (قوله
 ليس من المنصوبات) أي بل هو مجرور وهو المستثنى بغير وسوى (قوله وبعضه
 متردد الخ) وهو المجرور بخلا وعدا وحاشا (قوله اليته) بوصول الهمزة على ما حقه
 بعضهم (قوله والاستفهام) أي الانكارى لما فيه من معنى النفي نحو فويل
 يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للفعول يطلب مرفوعا ثانيا
 عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على التأييد عن الفاعل وثمة دير المستثنى منه
 فويل يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون (قوله
 فلا عمل لالا) هذا يفيد ان العمل في غيرها هذا الموضع وهو احد أقوال قد
 قدمناها (قوله ومن ثم) أي من أجل ان العمل لما قبل الا (قوله لان ما قبلها
 قد تفرغ الخ) هو في المعنى كما توضيح لقوله ومن ثم وقوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ
 أي غالباً فلا يرد ما في الدار الازيد فان ما بعدها عام فيما قبلها لان هذا نادرا ويقال
 المراد بما قبلها ولورثة فان ما بعدها في المال مبتدأ وورثته التقديم اه شنواني
 (قوله تقول ما قام الازيد) الاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بديل من

ذالك المحذوف والتقدير ما قام أحد الازيد الا أنهم حسدوا المستثنى منه واشغفوا
العامل بالمستثنى وهو استثناء مفرغاً اه تصریح (قوله ما قام الازيد) ان قلت
كيف ساغ استناد الفعل الثاني الى انقائيل الراد منه وقوع الفعل عنه قلت قد تقر
ان النسبة في الحقيقة للمستثنى من مع المستثنى والآلة الاستثنائية غاية الامر ان المستثنى
منه اول ما يعرب عما تضيفه العامل له كونه جزءاً اولاً كما سلف فلما حذف
صار متعباً بقول ما تضافه العامل من الاعراب اذ لم يبق من الاجزاء القابلة
للاعراب الا هو اه ط لاوى (قوله ان يكون داخلياً في جنس المستثنى منه) اعترض
بقوله ان ياتي بنونك الا نبي زيد فانه منقطع مع ان المستثنى داخل في جنس المستثنى
منه فالاولى ان يقول ان يكون المستثنى به هو المستثنى منه (قوله وهو ان يكون غير
داخلياً) اي في جنس المستثنى منه وهذا الاشمل جاني بنونك لا نبي زيد فانه مناسب ان
يقول ان لا يكون به هو المستثنى منه والاطلاق الاستثناء على المنقطع محاذ على
الراجح اه من شرح الازهرية (قوله يدل به من كل) هذا مذهب البصريين يقال
في المعنى وبيعه نه لا خير معه في نحو ما جاني احد الازيد كما في اكلت الرغيف
ثلمه وانه مخاف للبدل منه في النفي والايجاب اه واجاب الساماني عن الاول انه
لم يشترط الضمير في بدل البعض الا للربط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من
غير احتياج الى اشتراط وجوده وهذا الربط متحقق بدونه وذلك لان الابداع هنا
من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فلهذا لم يعضه فحصل الربط
بذلك ولا يحتاج الى ضمير وعمر الثاني بان الرضي قال لا يمنع من الخالف مع الحرف
المقتضى لذلك كما جاز في الصفة نحو مرت برجل لا طريف ولا كريم فكما جعلت
حرف النفي مع الاسم بعده سبعة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو
ما جاني احد الازيد بدلاً والاعراب على الاسم وذهب الكوفيون الى انه عطف
نحو والاحرف عطفهم بمنزلة العاطفة في ان ما بعده ما محال على قبله الذكر
ذالك في بعد ايجاب وهذا هو وجه تعدي نفي مرد بقواهم ما قام الازيد وليس شيء من
أحرف العطف الى الواو وقد يجاب بأنه ليس تأنيه في التفسير اذ الاصل ما قام
احد الازيد اه من المعنى (قوله وهو عربي جيد) وقد قرئ به في السبع في قابل
من قوله ما ملوه الا قبيل لا وفي امرئك من قوله ولا يلتفت منكم احد الامرأتان
كما في قريبا (قوله على انه بدل من الواو معنوه) عند البصريين والبدل على نية
تكرار الاعمال والتقدير ما ملوه لا مله قابل منهم وعند الكوفيين عطف نسي
اه تصریح وهو احسن من قول شارحنا كونه غير ما مله الا قليل الخ بعله نظراً الى
ان البدل منه في نية اطر ح تأمل (قوله الامرأتك قرئ بالرفع) اي قرأ ابو عمرو

وهو ان يكون داخلياً في
جنس المستثنى منه او منقطعاً
وهو ان يكون غير داخلي
فان كان متصلاً جاز في المستثنى
وهو ان احدهما وهو الراجح
ان يعرب باعراب المستثنى منه
على ان يكون بدلاً منه يدل
بعض من كل والثاني النصب
على اصل الاستثناء وهو عربي
جيد مثال ذلك في النفي قوله
تعالى ولم يكن لهم شهداء الا
انفسهم اجعت السبعة على
رفع انفسهم وقال تعالى ما
ملوه الا قبيل منهم قرأ السبعة
الابن عامر رفع قابل على
انه يدل من الواو في فعله كأنه
قبل ما مله الا قبيل منهم
وقرأ ابن عامر وحده الا
قائلاً بالنصب ومثاله في النهي
قوله تعالى ولا يلتفت منكم
احد الامرأتك قرئ بالرفع
والنصب ومثاله في الاستفهام
قوله تعالى ومن ينظ من
رحمة به الا الضالون اجعت
السبعة على الرفع على
الابدال من الضمير المستتر في
يفنطولو قرئ الا الضالين
بالنصب على الاستثناء لم يفتح
وايكن القراءة مستقيمة
وان كان منقطعاً

فالحجازيون يوجبون نصبه
وهي اللفظة العليا اولها
اجعت السبعة على النصب
في قوله تعالى ما لهم به من علم
الا اتباع الظن وقوله تعالى
وما لاحد عنده من نعمة
تجرى الا ابتغاء وجه ربه
الاعلى ولو ابدل عما قبله
تسرى برفع الاتباع والا
ابتغاء لان كلاهما في
موضع رفع اما على انفاعل
بالجار والجرور المعند على
التي واما على انه مبتدأ
قدم خبره عليه والتعمير
يجزون الابدال ويتخارون
النصب قال الشاعر
والدة ليس بها أنيس
الا اليعاقير والا العيس
فايدل اليعاقير والعيس من
أنيس وليس من جنسه
وذكرت أيضا ان المستثنى
بغير وسوى مخفوض دائما
لان ما ملازمان للاضافة
لما بعدهما فكل اسم يقع
تهدما فهما مضافان اليه
فلذلك يلزمه الخفض وان
المستثنى بخلا وعدا وحاشا
تخوز فيه الخفض والنصب
فالخفض على ان يقدرون
حرف جر والنصب على ان
يقدرون افعالا استترعا على
والمستثنى

وابن كثير يرفع امرأته ليدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح بشيء من لان قوله
تعلق المستثنى بالمستثنى منه تعنى عن الضمير اه تصریح (قوله فالحجازيون يوجبون
نصبه) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس بعض المستثنى منه
(قوله واهـ) انما اجعت السبعة على النصب) أى نصب اتباع وابتغاء وتتم بقرون
الاتباع بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يتخوز ان يقرأ بالخفض على
الابدال منه باعتبار اللفظ لانه معرفة ووجه ومن الزائدة لا تعمل فيها اه تصریح
(قوله وما الاحد الخ) تراش في حق أى تكررا أعتق بلا وقال المناقبون ما عنته الا ليد
كانت عليه (قوله لان كلاهما) أى من الاتباع والابتغاء وفيه حذف أى لان كلا
من متبوعيهما وذلك المتبوع هو علم ونعمة (قوله وبلدة الخ) قاله عامر بن حارثة
والبلدة واحد البلاد ومعنى بذلك لانه يقام به يقال بلديا كان اذا قام به ومنه
قولهم البليد لان ذهنه جامد لا يتحرك كما ان النسيم بالبلد لا يتحرك الى غيرها
والانيس المؤانس واليعاقير جمع يعقور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر
العين جمع عيسا وهى الابل البيض يتخالط بياضها شئ من الشقرة وهو احد الوان
الابل ومنها الادم وهو خالص البياض ومنها الاحمر وهو خالص الحمرة ومنها
بالذهب وهو الاشقر الذى يتخالط بياضه شقرة واليعاقير جمع يعقور وهو نفس
الظباء وولد البقرة الوحشية وفي المحكم العقر ظاهر التراب واليعقور الظبي الذى
لونه لون العقر وقيل هو الظبي والانثى يعقورة وقيل اليعقور الحى به اعقره
وكثرة اعقره بالارض (الاعراب) الواو فيه واو رب وبلدة تجرور بها وأنيس اسم
ليس وبها جاور وتجرور خبرها الأداة استثناء اليعاقير يدل من الانيس والاتو كيد
لا لا الاولى والعيس عطف على اليعاقير والشاهد في الاليعاقير ووذ كرسيدويه
في توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حـ لو اذلت على المعنى لان المقصود هو
المستثنى فانما تل ما فى الدار احد الاحجار مراده ما فى الدار الاحجار وبارد كراحد
توكيد اليعلم ان ليس ثم آدمى ثم ابدل من احدهما كان مقصوده من ذكر الحمار
الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار الذى يقوم مقامه فى الانس كقوله
تحيتم بينهم ضرب وجيب * ل القرب تحيتم لانه يقوم مقام الكعبة عندهم (قوله
وحاشا) بالعين ويقال فها حاش بخذف الالف الاخرة وحشا بخذف الالف الاولى
قاله ابن مالك واعترض بان حاش الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما
ذلك فى حاشا التزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل قالوا
لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياه على الحرف وهذا ان الدليلان في بيان
الحرفية قاله فى المغنى (قوله يجوز فيه الخفض والنصب) أى على حد سواء فى خلا

وعداوا كثيرة الجرفي حاشا الـ كن اتساقا في خلاوعى الصحيح في خلاوعدا وحاشا
 كما بآتي قريبا فيما نقلته عن التصريح (قوله هذا هو الصحيح) راجع لجواز الوجهين
 في مجموع خلاوعدا وحاشا وانما الثاني المجرى لان خلايعوز فيها الوجهان عند
 جميع النحاة واما حاشا فذهب الجـ رمى والمجازى والمبرد والزجاج والانشاس وأبو
 زيد والفسراء وأبو عمرو والقيمي الى انها تستعمل كتبها حرفا جاريا وقليلا فلا
 متعديا جامدا تتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دائم وذهب
 سيبويه واكثر البصريين الى انها حرف دائم وانما معدا فيجوز فيها الوجهان عند غير
 سيبويه ويتميز فيها الفعلية عند سيبويه انه تصريح بتصريف من مواضع واذا علمته
 تعلم ان قول شارحنا ولم يعوز سيبويه قابل الصحيح في عدا وحاشا وسكنت عن
 خلاعاته انه متفق عليه فيما لم يذكره قابل الصحيح بالنظر لخالوه ولم يعوز
 سيبويه في المستثنى بعد اذ التصيب ولم يوافق احد وقوله ولا في المستثنى حاشا الخ
 وتقدم ان جمهور البصريين موافقون لسيبويه في ذلك * (قوله خبر كان واخوانها
 وخبر كاد واخوانها) هو من جملة خبر كان لكان لما اختص خبر كاد باحكام
 افرده عنه كما افرده المئادى (قوله ويجب كونه مضارعا) أى ويجب كونه جملة
 فعلها مضارع رانما اقتصر على الفعل لانه اول الجملة وتندرج تحتها من فردا بعد
 عسى وكاد في قوله وما كنت آيا وقوله عسى ان يغير ان يوسا كل درجته جملة اسمية
 او فعالية فعلها ماضى وجعل في قوله

وقد جعلت فلوص بى سهل * من الاكوار مراتها فرب

فرتها فرب جملة اسمية خبر جعل وفي قول ابن عباس جعل الرجل اذا لم يستطع ان
 يخرج ارسلا رسولا فارسا خبر جعل وهو فعل ماضى (قوله مؤخر) أى يجب
 تأخير خبرها فلا يجوز تقدمها ضمها وعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز
 توسطه بينها وبين اسمائها وهو كذلك قد يقال به المبرد والسيرافى والقاسمى مطلقا
 وقال به الشاويين فيما لم يقترن الخبر بان ويتمه فيها سواء فعلية لا تسول عسى ان يقوم
 زيد بجعل ان يقوم خبر عسى (قوله رافعا ضمير اسمها) لانه انما جى به بالتدليل على
 شروع اسمها في خبرها أو قربة منه أو ترجى حصوله كما مر فلا ترفع السبب الا خبر
 عسى كما سيأتى واما قوله وقد جعلت اذا ماقت ثوبى ثوبى الخ فشا ذر وول على
 حذف مضاف أى وقد جعل ثوبى ثوبى يتلقى في حذف المضاف وأقام المضاف اليه
 متناهما وقد تقدم تأويله بجعل ثوبى بدل من التاء (قوله مجردا من ان بعد افعال
 الشرع) لانهم اللحال وان للاستقبال فيبينها تناف فتقول اخذت قول ولا تقول
 اخذت ان يقول (قوله وربما رفع السبب بخبر عسى) المراد بالسبب الظاهر المتصل

هذا هو الصحيح ولم يعوز سيبويه
 في المستثنى بعد غير التصيب لانه
 يرى انهما لا تكون الافعال
 ولا في المستثنى حاشا غير الجـ
 لانه يرى انهما لا تكون فعلا
 تمام ذلك وهو ابواب خبر كان
 واخوانها وخبر كاد واخوانها
 ويجب ان يكون مضافا وخرا
 عن افعالها خبر اسمها انما مجردا
 من ان بعد افعال الشرع
 ومثروا بها بعد جرى
 واخلاقا وبشر تجرد خبر عسى
 واوشاك واقتران خبر كاد
 وكرب وربما رفع السبب بخبر
 عسى في قوله

وأخواتها واقول العاشر
 من المنصوبات خبر كان
 وأخواتها نحو وكان ربك
 قديرا فأصبحتم بنعمته إخوانا
 ليسوا سواء وإساقى بالصلاة
 والزكاة ما دمت حيا الخاد
 خبر خبر كان وأخواتها وقد
 تقدم في باب المرفوعات ان
 خبرهن لا يكون إلا فعلا
 مضارع أو ذكرت هانث
 يتقدم باعتبار اقترانه بان
 وتجرده منها أربعة أقسام
 أحدها ما يجب اقترانه بها
 وهو حرى وأخلاق تقول
 حرى زيدان يهمل وأخلاق
 السماء ان تطر ولا عرى
 من ذكر حرى من النحويين
 غير ابن مالك وتوهم أبو حيان
 انه وهم فيها وإنما هي حرى
 بالتثوين اسملا فعلا
 وأبو حيان والواهم بل
 ذكرها أصحاب كتب الأفعال
 من اللغويين كالسرقطى
 وابن طريف وأنشدوا عليها
 شعرا وهو قول الأعشى
 ان يقل هن من بنى عبد شمس
 فحرى ان يكون ذلك وانا
 أقسم الثاني ما الغالب
 اقترانه بأو مرعى وأشك
 من ان ذكر ان قول الله تعالى
 عسى ربكم ان يرحمكم ويقول
 الشاعر

بضمير اسم عسى (قوله كقوله وماذا عسى الخ) أى كقول الفرزدق حين هرب
 من الججاج لما وعد بالقتل وماذا عسى الخ بقائه * وأدخن جاوزنا حفيرا ياد *
 يروى بنصب جهده على المفعولية يبدل ويرفعه عن الفاعلية وهو محل الاستشهاد
 فانه متصل بضمير يعود على الججاج الذى هو اسم عسى وفيه رد على أى حيان حيث
 منع من ذلك فى التلصق الحسن وحفير ياد. وضع بين الشام والعراق وزيا دهر
 ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أميرا لعراق بباية عن معاوية (قوله شذوذان)
 تجرد خبر عسى من أن ورفع السبى وأما نصبه فبجه شذوذ واحد وهو الأول (قوله
 وخبر ما حمل على ابي اسحق) وتزاد الباء بكثرة فى خبر ما نحو وما ربك بغافل عما تعملون
 وقوله فى خبر لا نحو

وكن لى شعبة ما يوم لا ذوشقاعة * بمن فتبلا عن سوادين فأرب

(قوله خبر كان وأخواتها) ويجوز توسطه بين وبين اسمها نحو وكان حقا علينا
 نصير المؤمن إلا ان يمنع مانع كحرف نحو وما كان صلاحهم عند البيت الامكا وتصديقه
 ويجوز تقدمها على الآخر كما فيمتنع تقدمه على ما اقترنتها باللام فيتم تقدمه مع موصول
 الفصلة على الموصول وهكذا فيمتنع توسطه بينهما على الصحيح إلا يلزم الفصل بين
 الموصول الحرفى وصلته باللام لا يجوز مجيئها ما زيد ان يجب والأخبار ليس فيمتنع تقدمه
 لهما عند الجملة وورد اذ لم يسمع نحو ذاه باللس وانما فصل جامد كعسى وخبرها
 لا يتقدم عليها نه شيخ الإسلام (قوله أحدها ما يجب اقترانه بها وهو حرى وأخلاق
 تقول حرى زيدان يفعل وأخلاق السماء ان تطر) انما يجب ان يقران بان لان
 الفعل المنزحى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتج الى أن الشعرة بالاستقبال
 واستشك كل ياد يقران بان لانه يؤذى الى جعل الحرف برا عن الذات وهو غير جازم
 وأجيب بانه من باب يذعدل أو على تقدير ضايف التائبيل الاسم أو قبل الحرف
 والتقدير حرى أمر زيد الفعل وأخلاق أمر السماء ان تطر أو حرى زيد احدها
 الفعل وأخلاق السماء ما حبقا مطار بكر الهمزة وكذا يقال فى البيوان
 (قوله من النحويين) وأما من أهل اللغة فبأنى (قوله كالسرقطى) ر
 الضبط فى نسخة صحيحة نسبة الى سرقسطه قرية من بلاد العجم وهو النحوى يروى ضبط
 بعض الأشعياخ السرقطى بكسر الهمزة وفتح الراء وضم الفاء وسكون السين
 الثانية وكسر الطاء ورأيت فى نسخة صحيحة أيضا كالسرقطى هذا الضبط وحرر
 (قوله ابن طريف) فى نسخة صحيحة بالطاء المهملة وفى نسخة بالطاء المشددة وحرر
 (قوله وهو قول الأعشى) بيان أشعر وقوله ان يقل هن الخ هذا البيت موجود
 بعض النسخ ولم يتكلم عليه فى الشواهد (قوله الغالب اقترانه بها) وهو عسى

واوشك لان عسى من افعال الرجاء وكان القياس وجوب اقترانه بها حتى
ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانما يغلب
معها الاقتران حيث جعلت للترجيح احتمال عسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره
الشلوبيز ولا مذته ابن الصائغ والأبدي ابن أبي الريحان أوشك من قسم عسى
الذي هو للرجاء قال ابن الصائغ والدليل على ذلك ان تقول عسى زيدان يحجج ويوشك
زيدان يحجج ولم يخرج من باده انتمى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للقاربة كما
ذهب اليه المؤلف منافية للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران
كلا اقتران الغالب في عسى اه تصریح (قوله ونوشك الناس الخ) هو من الطويل
والتراب جمع أثره وتراب وتوارب ومن أسماء الرغام يفتح الراء والغين المعجمة
والمعنى ان من طبع الناس الجحش وانهم لو سئلوا ان يهبطوا ليرابوا قيل لهم هاتوا
التراب لنعوه وولوا (الاعراب) لو حرف شرط سئل فعمل ماض مبنى للمفعول
بالناس نائب الفاعل واترب ماض ولتان لسئل واللام لام الابتداء دخلت في
جواب لو وأوشك من افعال القاربه والضمير فيها اسمها اذا طرف للمستقبل قول
فعمل ماض ونائب فاعله ضمير مستتره توافق فعل وقاعلي أن يلووا خبرا وشك وعينهوا
فعل وقاعل وهو منصوب بحذف النون والشاهد في أوشك حيث قرن الخبران
بشرط ان يكون للرجاء كما تقدم عن التصريح (قوله عسى فوج الخ) قاله محمد بن
اسماعيل وقيله

عليك اذا ضاقت أمورك والتموت * بصبر فان الضيق مقناحه الصبر
ولا تشك كون الا الى الله وحده * فن عنده تأتي النواتر والبسر
وهو من الطويل والفرج انكشاف الهيم والحليقة بمعنى الخلوقة والامر بمعنى
الشأن أي التصرف من اعزاز واذلال واجيباء وامانة (الاعراب) عسى من افعال
الرجاء فرج اسمها ويأتي خبرها ومن الله متعلق به وان حرف توكيد واسمها الضمير
وجملة وهي له أمر خبر وكل منصوب على الظرفية ويوم مضاف اليه والشاهد
حيث جاء خبر عسى مجردا من أن وهو دليل (قوله يوشك من فر من منيته الخ) قاله
أمية بن الصلب الثقفي وهو من تصيدته من المنسرح ويوشك بكسر الشين بمعنى
يقرب وغرانه بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهي الغفلة ويوافقها بانفاء والقاف
من الموائمة وفر بمعنى هرب والمثية الموت (الاعراب) يوشك من افعال القاربه
من اسم وصول اسمها وفر صلتته ومن منيته متعلق به وفي بعض متعلق بيوافقها
وغرانه مضاف اليه ويوافقها خبرا وشك والشاهد فيه حيث أتى بخبر يوشك
مجردا من أن والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافق الموت

قوله في الصفحة التي قبلها
كالسرة سطرى به هذا الضبط
نشطه في نسخ الخط بكسر
السين وفتح الراء والقاف
وقوله آخر القولة أيضا بهذا
الضبط أي بفتح السين
والراء وضم القاف وقوله
وحر الذي في تقويم البلدان
هذا الضبط الاخير اه

ونوشك الناس التراب
لاوشكوا
اذ قيل هاتوا ان يلووا فمعهوا
ومثال تركها قول الشاعر
عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم في خليفته اسم
وقول الآخر
يوشك من فر من منيته
في بعض غرانه يوافقها

في بعض غنائه (قوله القسم الثالث ما يرجح تجرد خبره من أن وهو فعلا كاد وكرب) هذا القسم عكس القسم الثاني الذي قبله وانما كان الغالب في كاد وكرب التجرد لانهم ما يدلان على شدة مقارنة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فتم بنا سبب خبرهما ان يشترن بان غالبيا ونقل اقترانه نظر الى أصلهما ما انتهى تصريح (قوله كرب القاب الخ) قاله كحيلة البر بوعى وقيل رجل من طى وهو من الخفيف وكرب شخخ الراء أفصح من كسرهما والوشاة جمع واش وهو الذي يشي بين المحبين بالافساد وعضوب فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكور والمؤنث وهند علم امرأة جوز صرفة ومنعها (الاعراب) كرب من أفعال المازية القاب اسمها من جواهرها ما يقيد بالجوهر شدة الوجود وينوب خبر كرب حين ظرف ليدوب قال فعول ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبر والجملة في محل نصب محكية بالقول والشاهد في خبر كرب حيث جرد من أن (قوله ومثال الاقتران بم الخ) *فائدة* قال في شرح التسهيل ما كان من أخبار هذه الافعال غير متعديون بان فهو وخبر بالاختلاف وما كان متعديا بان ففيه مذاهب أحدها انه خبر أيضا وصححه ابن عصفور وهو مذهب الجمهور واستدل له بان المصدر يخبر به ما لغة الثاني ان ليس بخبر بل هو مشعوب على اسم قاط الخافض او بتعدي الفعل معنى قارب وهو مذهب سيديوه والمبرد الثالث ان تبدل استعماله وما فيه فاعل وهو مذهب الكوفيين ورد يانه ابدال قبل تمام الكلام وبانه لازم والبدال لا يكون لازما قال في السبب والظن ان قواهم منى على ان هذه الافعال ليست ناقصة فيكون المعنى عندهم قارب قيام زيد ثم قدمت الاسم وأخرت المصدر فقلت قارب زيد قيامه ثم جعلته ان والفعل انتهى (قوله كادت النفس الخ) هو من الخفيف يرثى به ميتا قال السمين واعلم ان خبر كاد اذا كانت مثبتة منى في المعنى لانهم للمقاربة فاذا قلت كاد زيد يفعل معناه قارب الفعل الا انه لم يفعل فاذا نقيت انتهى خبرها بالطريق الاولى لانه اذا اتقى مقارنة الفعل اتقى هو من باب أولى وهذا كان قوله تعالى لم يكذبها أبناغ من ان لو قال لم يرها وزعم جماعة منهم ابن جنى وأبو البقاء وابن عطية أن نفسها الثبات وثباتها نفي اه وعينها او اجاعت من باب يخاف يخاف ومن باب قال يقول تقول كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاه سيديويه وصار عها كاد كخاف على الاول ويكود كيقول على الثاني حكاه ابن أفلح في منية الالباب قال ابن هشام في الحواشي وقد اجمع على ان عينها باء بقولهم لا فعله ولا كيدا وهو معارض بقواهم ولا كودا وقوله تقيض بالفاء والمثناة التحيية وآخرة ضد معجمة على لغتهم ووشاة على لغة قيس يقال فاض الميت فيضا

القسم الثالث ما يرجح تجرد خبره من أن وهو فعلا كاد وكرب مثال التجرد منها قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر كرب القاب من جواهرها ينوب حين قال الوشاة هند غضوب ومثال الاقتران بم قول الشاعر كادت النفس ان تفيض عليه مذئوب حشور بطه وورد وقوله

اذا قضى ويقال فاض يقوض نادرا وقوله رطة بفتح الراء سكون الياء المنة تحت
 وبالطاء المهمة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود جمع برود نوع من الثياب يثوب
 بها من اليمن والرادبها الكفن (الاعراب) كاد فعل مقاربة والنفس اسمها وان
 تفيض خبرها وعائيه متعلق بتفيض والخبر عائد على الميت المرثى كان اسم غدا
 ضمير عائد على الميت اذا ظرف وغدا بمعنى صار وحشو خبر غدا ورطة مضاف
 اليه وبرود عطف عليه والشاهد في أن تفيض حيث قرن الخبر بان وهو قليل
 والاكثر التجرد وروى مذنوى بالمثلثة جمعته في أقام قاله في التصريح وقال الفحشي
 مذنوى بالهاء المنة أي هلاك وروى غدا انتهى فهو مخلاف لما في التصريح وحرر
 (قوله سقاها ذووالاحلام الخ) قال أبو زيد الاسلمى وهو من الطويل والضمير
 في سقاها يرجع الى العروق في الايات السابقة في قوله مدحت عروقا وذو
 الاحلام أصحاب العقول والمجمل بفتح السين وسكون الجسيم الدلو اذا كان فيه ماء
 قليل أو كثير ولا يقال وهي فارغة والظما العطش وتقطع الاعناق اما الشدة
 العطش أو اللذل الذي هو فيه (الاعراب) سقاها ففعل ومنعزل وذو واقاعل
 والاحلام بالطاء المهمة مضاف اليه مجلما مفعول ثانى لانه تجدى لمفعولان على
 الظما متعاقبا سقاها وقد كررت الون وللحال واعناقها اسمها وان تقطع خبرها
 وهو محل الشاهد (قوله ولم يذ كرسيويه في خبر كرب الا التجرد) وهو من دود
 بالسماع في قول أبي زيد المتقدم وقد ذكرت أعناقها ان تقطعها تصريح (قوله
 القسم الرابع ما يمنع اقتران خبره بان وهو افعال الشرع الخ) وقد تقدم وجهه
 وهو المناقاة بين الشروع وبين أن الدالة على الاستقبال (قوله وقد جعلت اذا ماقت
 الخ) قوله أبو حية الخبرى بالطاء المهمة والياء المنة تحت وتقدم الكلام عليه
 والشاهد في جعل وبتعاقب خبر جعل وقوله ثوبى بدل من التاء في جعلت والاصل
 وقد جعل ثوبى يتعاقب وفاعل يتعاقب وهو يهود على الثوب وليس ثوبى فاعل بتقل
 لما تقدم ان خبر هذه الافعال لا يرفع السببى قاله في التصريح (قوله فاخذت أسأل
 والرسوم تجيبني) لم يذ كر في الشواهد تمامه وتماه وفي الاعتبار اجابة وسؤال *
 والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثارها الاصناف بالارض من أساس ونحوه
 واخذت بمعنى شرعت والفاء عاطفة والتاء اسم اخذ وأسأل خبرها والرسوم تجيبني
 مبتدأ وخبر والشاهد في أخذ (قوله أراك عاقت تظلم من أجرا) تمامه كفاي
 بعض النسخ * وظلم الجار اذلال المجير * وعاقبت بمعنى شرعت والظلم الجور واعرابه
 أراك اصريه والكاف مفعول وعاقبت التاء اسمها وتظلم خبرها أجرنا فاعل وفاعل
 ومفعوله محذوف أي من اجرائه وظلم مبتدأ والجار مضاف اليه واذلال خبر والمجير

سقاها ذووالاحلام مجلا
 على الظما
 وقد ذكرت أعناقها ان تقطعها
 تقطع فعل مضارع اسله
 تقطع فحذف احدى التامين
 ولم يذ كرسيويه في خبر كرب
 الا التجرد القسم الرابع
 ما يمنع اقتران خبره بان وهو
 افعال الشرع لطفق وجعل
 واخذت وعاقب وأنتأوهب
 وهول قال الله تعالى وطفقا
 تخمفان وقال الشاعر
 وقد جعلت اذا ماقت يتقلني
 ثوبى فانمض فمض الشارب
 السكر
 وقال الشاعر
 واخذت أسأل والرسوم تجيبني
 وفي الاعتذار اجابة وسؤال
 وقال * اراك عاقت تظلم من
 اجرا *

مضاف اليه والشاهد في هاتيت بمعنى شرعت (قوله انشأت اعرابها) كان مكنونا
 هذا محز بيت وصدره * اساتين من الكائنين لكم * انشأت الخ والاعراب البيان
 يقال اعراب الرجل عمما في ضميره ابانه والظهوره والمكنون المستور قال تعالى اكنتم
 في انفسكم اى سترتم واخبرتم وروى مكنت وما يبدل مكنونا الاعراب انشأت التاء
 اسمها واعراب خبرها وعن حرف جر وما موصولة مجسورة بها كان فعل ماض
 واسمها مستتر فيها ومكنونا خبرها والشاهد في انشأ (قوله هيت اليوم القلب)
 تقدم الكلام عليه مستوفى والشاهد ان هيت بمعنى شرعت (قوله وطئت اديار الخ)
 تقدم الكلام عليه والشاهد في هاتيت بمعنى شرعت (قوله النوع الثالث خبر
 ما حمل على ليس الخ) تقدم الكلام على شواهد ذلك والمناسبات قوله فيما سبق
 العاشر خبر كان واخواته ثم قال الحادى عشر خبر كادوا واخواته ان يقول والثانى
 عشر خبر ما حمل على ليس وهو اربعة كاهوه وجودى فى بعض النسخ وسياقى قريبا
 توجيهه ما قاله (قوله ان هو مستوليا) انشده الكسائى وهو من معطوع النسخ
 وان نافية عامة حمل على ليس فى لغة أهل العالية بالعين المهملة والياء المنة تحت
 ما فوق فجاء الى ارض تسانة والى ماوراء مكة وما والاها واختلفت فى جواز
 الاعمال فذهب الكسائى وأبو بكر وأبو عملى وأبو النخع ابن جنى الى الجواز وذهب
 الفراء عطرا ثقة وأبو بكر البصرى الى المنع واختلف النقل عن سيدييه والمبرد فنقل
 المصملى الاجازة عن سيدييه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النخاس ونقل ابن مالك
 عنهما الاجازة هو اسمها وسنوليا خبرها على أحد متعاقى مستوليا الاحرف
 استثناء على أنشء متعلق بحذوف ويحتمل أنه متعاقى بالان فى معنى
 أمثلى على قول من يقول ان الجار والمجرور يتعاقى باحرف المعانى والمجانين مضاف
 اليه والشاهد فى ان اه شواهد والظاهر ان قوله على أنشء متعلق بحذوف
 تقديره مستوليا * (قوله والنوع الرابع اسم الارض سواتها) المناسبات لقوله فيما سبق
 العاشر كذا الحادى عشر كذا ان يقول هنا الثالث عشر اسم ان واخواته ثم
 فيما أتى الرابع عشر اسم لا التنافية للجنس بدل قوله الخامس اسم لا التنافية للجنس
 ويكرر توجيهه كلام الشارح بأنه أراد بقوله والبواقي خبر كان الخ ان البواقي
 انواع ستة النوع الاول خبر كان واخواته النوع الثانى خبر كادوا واخواته النوع
 الثالث خبر ما حمل على ليس النوع الرابع اسم ان النوع الخامس اسم لا التنافية
 للجنس النوع السادس المضارع الخ لا ار الشارح تسميها أولا فعبر بقوله العاشر
 خبر كان واخواته او الحادى عشر خبر كادوا واخواته ثم يرجع لما اراد بالبواقي
 حيث قال والنوع الثالث خبر ما حمل على ليس ثم قال والنوع الرابع اسم ان ثم قال

وقال * انشأت اعرابها
 كان مكنونا وقال * هيت
 اليوم القلب فى طاعة الهوى
 وقال
 وطئت اديار المعتدين فهل هات
 نفوسهم قبل الامانة تترقى
 النوع الثانى عشر خبر ما حمل
 على ليس وهو اربعة احدها
 ذات كقوله تعالى فاذا راولات
 بعد من مناصب والثانى ما كقوله
 تعالى ما هذا بشرا والثالث
 لا كقول الشاعر
 تعز فلا تثنى على الارض باقيا
 ولا وزر مما قضى الله واوبا
 والرابع ان التنافية كقول
 الشاعر
 ان هو مستوليا على أحد
 الاعلى أضعف المجانين
 وقد تقدم شرح شروطه
 مستوفى فى باب المرفوعات *
 النوع الثالث عشر اسم ان
 واخواته فخر ان زيدا فاضل
 واهل عروا فاقدم وليت بكرا
 هاتر ثم قلت

والنوع الخامس اسم لا انسانية للجنس فتأمل في هذه العبارة المتعبة وقد رايت
 في بعض النسخ الثالث عشر اسم ان الخ الرابع عشر اسم لا الخ وهو يؤيد التصويب
 الذي قلناه فله الجهد (قوله وان قرنت بما الخ) أي وان قرنت ان واخواتها
 المتقدمة في قوله اسم ان واخواتها لضمير عائد على المضاف اليه وما عطف عليه
 وليس عائد على المضاف وان كان الاصل عوده على المضاف ما لم يكن انظكل أو مض
 تأمل (قوله أنغيث وجوب الاليت فجواز) اعلم ان المسموع بقاء العمل في اليت
 واما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الشاطم
 ولذلك أطلق في قوله وقد سبق العمل وذهب سيويه المنع لما سبق عن ان ما زالت
 اختصاصها بالاسماء وهي آتية للدخول على الفعل نحو قول النماذجي الى آخر
 الأدلة المعلومة بخلاف اليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب
 بعض الى وجوب الاعمال في اليت خلافا لقوله في شرح التمهيد ان الاعمال
 والاهمال في اليت بالاجماع من الاشعري بتصريف فقول المصنف وجوب بالشارة
 لذهبه ورد لذهب الزجاج وابن السراج فقوله الاليت فجواز أي خلافا لبعض
 النحاة القائلين بوجوب اعمال اليت (قوله انما الله واحد) انه مبتدأ أو انه خبر فقد
 وقع بعدها جملة اسمية (قوله وتمول الشاعر لعلمنا اشاعت الخ) صدره * اعد نظرا
 يا عبد قيس لعلمنا الخ اعد فعل أمر ونظر اذ فعل ويا عبد قيس منادى ومضاف
 اليه وامل حرف ترج وما كافة لها اشاعت فعل ماض والتاء للتأنيث ولك جار ومجرور
 متعلق بأشاعت الحمار ففعل المقيد اسبق له (قوله الاستسماذ هما) أي باليت
 والآية الثانية اه فيشي (قوله لم يصح دخوله على الجملة الفعلية) وهي اشاعت و
 يصح جعل ماموصولة والا كان يجب رفع الحمار القيد على أنه خبرها فاصب الحمار
 المقيد ادليل على ان باليت موصولة بل زائدة تأمل (قوله أيجسون انما نخدمهم به
 من مال الخ) قسام موصولة اسم ان ونخدمهم به صلة ما ومن مال وبين بيان المافيه
 حال والخبر قوله نسارع لهم والماز محذوف قال البيضاوي والمعنى أيجسون
 ان الذي نخدمهم به نسارعهم فيما فيه خيرهم واكرامهم اه (قوله ومن المصدرية
 نحو اعجبني انماقت) أي قيامك فخر ان محذوف أي اعجبني أن قيامك موجود
 أي أعجبني وجود قيامك فتمت رفع قيامك في الشرح بالنصب لان الكلام في ما
 المصدرية المتصلة بأن التي تنصب الاسم وترفع الخبر تأمل (قوله يجتهلها) أي
 الموصولة والمصدرية ويراد بالوصول الموصول لاسمى فهو متغاير للمصدرية
 لانها موصولة حرفي وقوله وعلى التأويلين أي الاعرابين وهما جعل ماموصولة
 ومصدرية * (قوله النوع الخامس الخ) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها زيادة قبل

وان قرنت بما المزيد
 أنغيث وجوب الاليت
 نحو ارايها وقول مثال ذلك
 انما الله واحد كأنما
 يساقون الى الموت وقول
 الشاعر
 لعلمنا اشاعت لك النار الحما
 المقيدا * وجه الاستسما
 بهما أنه لولا التأويل
 لم يصح دخوله ما على
 الفعلية ولو كان دخوله
 على المبتدأ والخبر واجب
 واحترزت بالمزيدة من الموص
 نحو أيجسون انما نخدمهم
 من مال وبين أي أن ال
 بدليل عود الضمير
 ومن المصدرية نحو اعجبني
 قت أي قيامك وقوله تعال
 انما صنعوا ككيسا
 يجتهلها أي ان الذي صنع
 أو ان صنعهم وعلى التأويل
 جيهما فان عامة واسمه الى الو
 الاول مادون صلتها ربي الو
 الثاني الاسم المنسب اليه
 مارساتها وقال النافعة

قوله ونص الزيادة الخ هذه
الزيادة موجودة في نسخة
الشرح التي بأيدينا وعلما
بأهل في الدروس اه

قوله النوع الخامس وعلما شرح شيخ الاسلام ونص الزيادة وقال النابتة
قالت ألابية هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أرنصفه فقد

بروي به باب الحمام ورفعه على الاعمال والاهمال وذلك خاص ببيت أما الاهمال
فلا نتم بقواها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا لية ازيدا قائم ولم يقولوا لية
قائم زيدوا ما الاهمال فللمعمل على اخواتها ثم قلت وتخفف ذوالنون منها فقلني
لسكن وجوبا وكان قليلا وان غالباً ويغلب معها مهمل اللام وكون الفعل التالي لها
ناسخا ووجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وتكون الفعل منها دعائيا
أو جامدا أو مفصلا بتنقيس أو نفي أو شرط أو قد أو ولو ويغلب لمكان ما وحب لان
الا ان الفعل بعدها دائما خبري مفصول بقصد أو لم خاصة واسم لا النافية للجنس
انما يظهر من سببه ان كان مضافا أو شبهه نحو لا غلام فر عندنا ولا طالع ماجلا
حاضر **ح** وأقول يجوز في ان وان واسكن وكان ان تخفف استقنالا للتضعيف فيما
كثر استعماله وتخفيفها يحذف نون الحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان
المكسورة جاز الاهمال والاعمال والاكثر الاهمال نحو وان كل نفس لما علمت حافظ
فمن حذف ميم لما وامن شدها فان باقية ولما يعني الا ومن اعمال المخففة قراءة
بعض السبعة وان كلاما يرفقهم وان كثر المخفف ان المقترحة ووجب قاء عملها
ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو
ان الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية ووجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو
ان يورثكم في التاراً ويشر محو والخامسة ان غضب الله عليهم فممن قرأ من السبعة
بكم مرانضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وان ليس للانسان
الا ما سعى وان سعى ان يكون قد اقترب اجلهم او مفصلا بواحد من أمور أحدها
الثاني ولم يسمع الا في ان ولم ولا نحو ويجب ان لن يقدر عليه أحد أي يجب ان لم يره
أحد وحسبوا ان لا تكون فتنة فممن قرأ برفع تسكون والثاني الشرط نحو وقد نزل
عليكم في الكتاب ان اذا سعتن آيات الله يكفرن الآيات والثالث قد نحو ونعلم ان
صدقنا والرابع لو نحو وان لو نشاء امينهم يذوقنهم والخامس حرف التنقيس
وهو ان سب نحو علم ان سيكون منكم مرضى وسوف كقول
واعلم فعلم المره ينفعه * ان سوف يأتي كل ما قدرا
وان كان الحرف ككان فيغلب لها ما وحب لان لا يمكن يجوز ثبوت اسمها وافراد
خبرها وقد روى قوله

ويوما توافينا بوجه منقسم * كأن طيبة تعطو الى وارق السلم

ينصب الطيبة على انه مسم كان والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كان

ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو بالغ ورفع الظبية على انها الخبير
والجملة بعد هاء صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وسبحر الظبية على زيادة
أن بين الكاف وسبحر وروها والتقدير كظبية وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية
لم تتوخ لفاصل كقوله

ووجه مشرق النحر * كأن ثدياه حقان

أو فعلية فصلت به نحو * لايم وذلك اصطلاح على الحرف فحذورها كأن قرأنا
أو لم نحو وكان لم تكن بالامر وان كان الحرف لذكر وجب العاؤه نحو وليكن الله
قتلهم فيمن قرأ تخفيف الزون وعن يونس والاحفش اجازة اعمالها وليس بمسحوق
ولا يفتنه به القياس لزوال اختصاصها بالجعل الاسمية نحو وليكن كانوا أنفسهم
يظلمون النوع الخامس الخ وهذا آخر الزيادة وشرح تلك الزيادة فنقول (قوله
قالت ألا ليتها هذا الحمام الخ) وقوله

واحكم كحكم فتاة الخى اذ نظرت * الى حمام شرع واريد الله

ويعده

فحسبوه ناقرة كذا كرت * سستا وستين لم تنقص ولم تزد

فكملت مائة شم احسانها * واسرعت حسبة في ذلك العدد

والعنى كن حكما كفتاة الخى وهى زرقاة الحمامة وكانت تبصر من مبرة ثلاثة
أيام وقصتها انها كانت لها فطاة ومسر بها سرب من انطابين جيلين فقالت

ليت الحمام ايه * الى حمامتيه وانصفه قديه * تم الحماميه

منظر فاذا الفطاة تدور في شبكة صياد فاذا هوست وستون ونصفها ثلاث وثلاثون
فاذا ضم ذلك الى فطاتها كان مائة اه من شرح التوضيح وقوله شرع بالشرين

بين المهلة والهمر الماء القليل (قوله يروى بنصب الحمام) اى على انه بدل من
الذى هو اسم ليت وقوله لنا خبر ليت وعليه فقوله وانصفه بالنصب عطف

هذا الحمام ورفعه على انه بدل من هذا الواقع مبتدأ وانا خبر ليت واوليس فيه
على القائل يوجب الاعمال لان سيدي به القائل يجوز اعمالها اجازي رواية

ان تكون موصولة اسم ليت وهذا خبر ليت محذوف والحمام نعت هذا
وانه خبر ليت والتقدير ليت الذى هو الحمام كأن لنا ولف صدر الصلة طولها

بالنعت (قوله على الاعمال) راجع للنصب والاهمال راجع للرفع فهو واف ونشر
مرتب (قوله ثم قلت وتخفف ذوالخون الخ) اعلم ان الحروف الناصخة ستة فالذى

يخفف أربعة وهو ما كان آخره تونا أو ما لبت فهى مخففة فلا يشل تخفيفها وأما
هل فلا تخفف (قوله قلنى لىكن وجوبا) لزوال اختصاصها بالاسماء هذا حكم

قالت ألا ليتها هذا الحمام لنا
الى حمامتنا أو نصفه فقد
يروى بنصب الحمام ورفعه
على الاعمال والاهمال
وذلك خاص بلبت أمال اعمال
فلا نهم أسئوالها الاختصاص
بالجملة الاسمية فتألو اليها
زيد اقائم ولم تقولوا ليتم
قام زيد رامالا همال
والعمل على اخواتهم فأت
لهم وتخفف ذوالخون منها
قلنى لىكن وجوبا

قوله هكذا الخ هي غير موجودة في نسخةنا اه

لواحد من الاربعة وقوله وكان قلب لاهكذا في بعض النسخ والاولى حذفها
 لانه يستغنى عنه بقوله الآتي ويغلب لكان ماوجب لان أي من الاعمال أي
 ان اعمال كُن غالب فيعلم منه ان اهمالها قليل فلاحاجة لقوله وكان قلبا ولذا
 لم توجد في نسخة شيخ الاسلام (قوله وان غالباً) لزوال اختصاصها بالاسماء
 واعمالها قليل استعمالها بالاصل وهذا حكم اثنان من الاربعة (قوله ويغلب معها
 مهمله اللام) وذلك الغالب فيمالم توجد قرينة لفظية ولا معنوية أما لو وجدت قرينة
 لفظية فتحوان الحق لا يخفى على ذي بصيرة أو معنوية نحو قوله
 ونحن آباء الضم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن
 فالقرينة المدح فلا يحتاج للام وهو غير الغالب واحترز بقوله مهمله مما اذا عملت
 فلا يحتاج للام لعدم الهمس وقوله مهمله بالنسب حال أو بالرفع خبر لمحذوف أي
 وهي مهمله (قوله اللام) أي لتفرق بينها وبين النافية بذهب سيبيو يدان هذه
 اللام هي لام الابتداء وذهب الفارسي الى انها غيرها او يظهر أثر الخلاف في قوله
 عليه السلام قد علمنا ان كنت ائمة نافع على الاول يجب كسر ان وعلى الثاني يجب
 فتحها وذلك لان لام الابتداء لا تصح الا المكسورة فلامها معاقبة لاقبل عن العمل
 ظاهرا واما غير لام الابتداء لا تعلق فالعامل مسلط عليها فتفتح بعد ان كانت
 مكسورة كما هو الموضع (قوله ويغلب الخ) أي انه اذا وقع بعدها فعل فيغلب الخ وهذا
 لا ينافي انه يقع بعدها جملة اسمية كما أتى في الآيتين وهو كثير (قوله وكون الفعل
 التالي لها تامعا) لكن بشرط كون التامع غير تام فخرج بذلك ليس وغيره من
 فخرج بذلك زال واخواته ونحو ما كان وغيره فخرج بذلك مادام وانما كثير
 دخول ان المخففة على التامع لانها لما آخر جوها عن وضعها من دخولها على
 الفعل آثر واول ذلك الفعل ان يكون من افعال المبتدأ وان لم يزل عن موضعها
 بالكتابة الا ترى انم اذا دخلت على ما ذكر يكون مقتضاها وخرائها اذا لامان
 مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيدانما فعنا ان زيدانما هذا معنى
 كلام بن الحاجب والاكثر في هذا التامع ان يكون ماضيا نحو وان كانت لكبيرة
 ويابه المضارع نحو وان يكاد الذين كفروا ليراقونك وأما وقوع غير التامع بعدها
 فتقابل نحو * شئت بينك ان تمات لسائيا فان قتل غير تامع وأقل منه كون مضارعا
 غير تامع نحو * ان يزينك انفسك فعلت ان غير التامع اذا كان مضارعا
 أقل منه اذا كان ماضيا (قوله ويجب استنار اسم المفتوحة) أي يجب حذف
 وايس المراد بالاستنار حقيقة لاها حرف لا يستتر فيه الضمير ولان الضمير
 منصوب وضمائر النصب لا تستتر ويجب ان يكون ضمير الشأن محذوفا

وان غابا ويغلب معها مهمله
 اللام وكون الفعل التالي لها
 تامعا ويجب استنار اسم
 ان وكون خبرها جملة

وحينئذ فالظهير يأتي مفردا وجملة وقد اجتمع في قوله

بأنك ربيع وغيبت مريع * وانك هنا لتكون التثنية

وقوله ويجب استتار الخ هـ ذاحكم لثالث من الاربعة حايه ان ان المفتوحة يجب اسمها ويجب حذف اسمها وانما واجب اسمها لانها أكثرها بالفعل من ان المكسورة لان افظ المفتوحة كفض مقضودا به المضي او الامر والمكسورة لاتشبهه الا امر كذا (قوله وكون الفعل مفردا عما بالخ) الخاسل ان الخبر اذا كان جملة اسمية أو فعلية فعلها اجامد فلا تحتاج للفعل بواحد مما يأتي وان كان جملة فعلية فعلها متصرف وايسر دعاء فيجب الفصل بواحد مما يأتي وربما جاء بدون فصل كقوله

هلوا ان يؤمنون فنادوا * قبل ان يسألوا باعظم سؤال

فان يؤمنون لم يفعل وقال ابن مالك الاحسن الفصل لانه واجب

(قوله ويغلب السكون ماوجب لان) أي من العمل ولما كان يوههم من ذلك انه يجري في خبرها ما جرى في خبر ان استدرك على ذلك بقوله الا ان الفعل بعدها الخ واسم كان يكون ضمير شان محذوف او يكون اسما ظاهرا كما يأتي في الشرح (قوله الا ان الفعل الخ) أي انها اذا وقع بعدها فعل فهو دائما خبري الخ وههذ الا يثنائي أنه يقع بعدها في درجة اسمية (قوله في المن واسم الا التافية الخ) هذاهو النوع الخامس من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي والنوع السادس هو الفعل المضارع وهو المسمى للخمسة عشر (قوله ان كل نفس المعلم احافظ) وان مخففة واسمها ضمير الشان محذوف واللام لا ابتداء وماصلة أي زائدة وعلمها خبر مقدم وحافظ مبتدأ وخبر الجملة خبر ان وههذ على اسمها لولا وتسمى اللام أيضا اللام الفارقة واللام الزحلقة (قوله فن خفف) أي في قراءة من خفف فقيه حذف لولا فراءة بعض السبعة وان كالمسا يوفيهنهم) اللام موطئة لتسم قال ابن كثير ونافع وابو بكر بن كثير بالتخفيف مع الاعمال اعتبار الاصل وان فصل واللام الاولى موطئة للقسم والثانية لانها كيد او بالعكس وقرا ابن عمر وعاصم وحزرة لما بالقتل يدعى ان أصله ان ما قابلية التون ميم اللادغام تحقيق ميمات محذوفت اولاهن والمهني لمن الذين ليوفيهنهم ربك جزاء أعمالهم يرضى لما بالتونين أي جميعا اه فالمراد ببعض السبعة ابن كثير ونافع وابو بكر وعليه فالعني وان كالمسا يوفيهنهم ربك أعمالهم تأمل (قوله فلا اشكال) أي لا يحتاج الى فاصل (قوله ان الحمد لله) ان مخففة من التقيلة واسمها ضمير الشان

وكون الفعل مفردا عما بالخ أو جامدا أو مفصولا فتفيس أو نفي أو شرط أو فاعدا لولا ويغلب السكون ماوجب لان الا ان الفعل بعدها دائما خبري مفصول بقوله أو لم خاصة وأقول يجوز في إن وان والسكون وكان أن تخفف استنقا لا للتضعيف فمما أكثر استعماله وتخفيفها محذوف نونها المحركة لانها آخر ثمان كان الحرف المخفف ان المكسورة تجاز الاهمال والاعمال والاكثر الاله ان نخوان كل نفس لتعلمها حافظ فبمن تخففت ميم لما وامن شدها فان ناقبة ولما عني الا ومن أعمال المخفف قراءة بعض السبعة وان كالمسا يوفيهنهم وان كان المخفف ان المفتوحة واجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو ان الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية ووجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير

والحمد لله مبتدأ وقتل خبر ورب نعمت والعالمين مضاف اليه والجملة خبر ان
 والتقدير انه أي الحلال والشان الحمد لله رب العالمين (قوله ان يورك من في النار)
 أي يورك فان النداء فيه معنى القول أو بان يورك على انه مصدرية أو مخففة
 من الثقيلة والتخفيف وان اقتضى التعريف بلا أو قد أو سين أو سوف لكنه دعاء
 وهو يخالف غيره في أحكام كثيرة (قوله من في النار) أي من في مكان النار التي
 وجددها سيدنا موسى وهو التسعة المباركة المذكورة في قوله نودي من شاطئ
 الواد الاخر في التسعة المباركة (قوله والخامسة أن غضب الله عليهما) يؤخذ من ذلك
 ان خبر ان الثانية لا يجب أن يكون جملة خبر يقبل ضمير الشأن يفسر بالجملة
 الاثنا عشرية وقوله فيمن قرأ الخ أي في قراءة من قرأ وقوله فيمن قرأ من السبعة
 وهو باع كافي البيضاء وما على قراءة الباقي بتسديدان فغضب اسمها أو علمها
 خبرها فلا شاهد فيه (قوله وأن ليس الخ) مثل للجملة خبر ان إشارة إلى أنه
 لا فرق في الفعل الجامدين أن يكون نفيًا أم لا فلا يشترط في النسخ ان يكون خبر
 متى بخلاف المذكورة كما تقدم واعراب وان ليس الخ ان مخفة ذواتها خبر الشأن
 وليس فعمل ماض ناقص ولا انسان خبرها راسمى اسمها أي وان ليس للانسان
 الاسم والجملة خبر ان الثانية ولما في الاخبار من ان المدقة والحية يتبعان
 الميت فلهذا كون النواوي له كالتائب عنه اه بيضاوي (قوله أو مفعولا) أي أو كون
 الفعل متصفا غير دعاء مفعولا عطفا على جامدا وانما الخليل لأنصل للفرق بين
 الخفة والناسبة للمضارع ولما كانت الاسمية والتي للدعاء والتي فعلها جامدا لا تقع
 بعد التماسية بل يتبعها فاصل بعد الخفة بخلاف التي فعلها متصرف وغير دعاء (قوله
 احدها الثاني الخ) الحاصل ان الفعل امض أو مضارع وكل منهما مثبت أو منفي
 فان كان ماضيا مثبتا ففاصله قد أو منقيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا مثبتا
 ففاصله حرف التثنية وان كان منقيا ففاصله لن أو لم أو لا ولما اشبهت لوان الثاني
 في الامتناع دخلت على الماضي والمضارع اه شيخنا دردير على الأشعري (قوله
 ولم يسمع الا في ان ولم ولا) وأما فلم يسمع فلا يقدّم عليه لانه اعترض الفصل بلا
 بان لا فائدة فيه لو وقع بعد الخفة والناسبة والجواب ان الخفة بعد فعل العلم
 لا تثبتس وبعض الظن محتمل له ما (قوله فيمن قرأ برفع تمكون) وأما من قرأ
 بنصبها فهي ناصبة للمضارع فلا شاهد فيه والذي قرأ بالرفع أبو عمرو وحزرة
 والكسائي والذي قرأ بالنصب هم الياقوت من السبعة اه تصریح (قوله والرابع
 لو نحو ان لو نشاء أم بناهـم) هذا في المضارع ومثال الماضي ان لو استقاموا فلو
 امتناعية واستقاموا فعمل التمرط ولاستقاموا جوابه والجملة خبر ان (تنبية)

نحو ان يورك من في النار
 أو بشر نحو والخامسة ان
 غضب الله عليهما فيمن
 قرأ من السبعة
 الضاد وفتح الباء ورفع
 اسم الله أو كون الفعل جامدا
 نحو وان ليس للانسان
 الامسعي وان عسى ان يكون
 قد اقرب أجلبهم أو مفعولا
 واحد من أمورا حدها الثاني
 ولم يسمع الا في ان ولم ولا نحو
 أنجب ان ان يقدر عليه
 أحد أي يجب ان لم يره أحد
 وحسبوا أن لا تكون فتنة
 فيمن قرأ برفع تكون والثاني
 التمرط نحو وقد نزل عليكم
 في الكتاب ان اذا دعتم
 آيات الله يكفر بها الآية
 والثالث قد نحو ونعلم أن
 قد صدقتنا والرابع لو نحو
 ان لو نشاء أم بناهـم بدوهم
 والخامس حرف التثنية
 وهو السين نحو علم أن
 سيكون منكم مرفعي وسوف
 أقوله

ذ كر لوني كتب الحياة قليل وان الشغل بها اكثر في لسال العرب (قوله واء علم
 فعلم المرء الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت ان هذا من جملة
 الزيادة التي ليست في بعض النسخ قال العيني انشد ابو علي ولم يمزه الى احد وهو
 من الرجز والشاهد في قوله ان سوف فانها مخففة من الثقيلة ووقع خبرها جملة
 فعلية وفعلها متصرف وايسر بدعا وفصل بينهما وبين خبرها حرف التنفيس والجملة
 سدت مسددا معنوي اعلم وقوله فعلم المرء جملة معترضة والفاء هي التي تميزها
 من الحياية اه (قوله ويوما توافينا الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما
 علمت وقال العيني قاله عليا بن ارقم بن علي اليشكري يدكر امراته ويعد حوا وقال
 الخامس هو لابن شريم اليشكري واسمه باعث بالثلاثة وهو من الطويل وقوله ويوما
 عطف على ثني قبله وانشد به بعض ويوم بالجر والواو فيه واو رب وتوافينا مضارع
 من التوافاة وهي المتسابة بالاحسان والخير والمجازاة الحسنة والخطاب للراة
 ومقسم ضم الميم وقع التواف وتثني المسمى المهولة أي حسن من القسامت وهي
 الحسن يقال رجل قسم الوجه أي جميل والشاهد في قوله كأن ظبية يتسكن الثوب
 مخففة من الثقيلة حيث حذف اسمها وبقا خبرها مفردا وهو رشاد ومعنى تعطو
 تناول وضمته معننى الميل فعدا بالى والوارق بمعنى الورق وهو نادرا ففعله
 أورق كاتبع فهو باع وفعل يقال ورق الشجر كما يقال أورق فعلى هذا ظهر على
 الأصل والسلم شحنتين جمع سلة وهو شجر من شجر العضاة ويرى الى ناصر السلم
 من نضروجه بتقاييم الضاد احسن وأراد بالخضرة انك كلام العيني (قوله
 والجملة بعدها صفة) فتؤول بعاطية كقالت الخراف (قوله والخبر محذوف)
 ويجوز أن يكون تعطو هو الخبر وحيث تدفلا عكس لتشبيهه قال العيني وتأمله فإنه
 لم يظن سرى واعسل وجهه اناسه غير الظبية للراة أو كأنه قال كأن امرأة عاطية الى
 وارق السلم أي ان المرأة تشبهه بالظبية العاطية الى وارق السلم (قوله على التشبيه
 المعكوس) وهو جعل المشبه مشهبا له والتشبيه مشهبا ووجه ذلك انه جعل الظبية
 اسم كان وجعل هذه المرأة خبرها واقاعد ان اسم كان هو المشبه وخبرها التشبيه
 به تقول كأن زيد أسد فقد جعل لى بالظبية مشهبا وهي في نفس الأمر مشبهه
 وجعل المرأة مشهبا له وهي في نفس الأمر مشبهه (قوله والاسم محذوف) أي وهو
 ضمير عائد على المرأة (قوله ووجه مشرق النحر الخ) هذا من أبيات الكتاب
 وهو من الزوج ورواه سيدي ووجه مشرق اللون وعليه لا بد من تقدير مضاف
 في ثدياه أي ثديا صاحبه وروى سدد فعلى هذا التقدير ورواه النخسرى ونحر
 مشرق اللون والواو فيه واو رب فلذا جرت الوجه والمعنى ورب رجه يلوح لونه وثنديا

واعلم فعلم المرء بثقة
 أن سوف يأتي كل ما قدرا
 وان كان الحرف كأن فيغالب
 لها ما وجب لأن لکن يجوز
 ثبوت اسمها انفراد خبرها
 وقد روى قوله

ويوما توافينا بوجه مقصم
 كأن ظبية تعطو الى وراق
 السلم

بمنصب الظبية على الاسم
 كأن والجملة بعدها صفة
 لها والخبر محذوف والتقدير
 كأن ظبية عاطية هذه المرأة
 على التشبيه المعكوس وهو
 أن نحو برفع الظبية على انها
 الخبر والجملة بعدها صفة
 والاسم محذوف والتقدير
 كأن ظبية وتجر الظبية
 على زيادة ان بين الكاف
 ومجرورها والتقدير كظبية
 واذا حذف اسمها وكان
 خبرها جملة اسمية لم يخرج
 لفصل خبر قوله

ووجه مشرق اللون
 كان ثدياه حشان
 أو عايسة فصالت بقره نحر

لايم وذلك اصطلاء اظلى الحرف
 بلحذورها كان قد الما
 اولم نحو كان لم تغن بالامس
 وان كان الحرف لسكن وجب
 الغاؤه نحو ولكن الله قتلهم
 فيمن قرأ تخفيف التون
 وعن يونس والا خفش
 اجازة اعمالها وليس مجموع
 ولا يقتضيه القياس لان
 اختصاصها بالجمال الالهية
 نحو ولكن كانوا أنفسهم
 يظلمون * النوع الرابع
 عشر اسم لا التافية للجنس
 وهو ضربان عرب ومبني
 فالعرب يسا كان مضافا نحو
 لا غلام مفر عندنا او شبها
 بالمضاف وهو ما اتصل به شئ
 من تمامه امام وقوعه بنحو
 لا حبسنا وجهه مذموم او
 منصوب بنحو لا مغيضا خيرا
 مكروه ولا طالعا جلا ماضرا
 او مخفوض بخافض متعلق
 به نحو لا خيرا من زيد عندنا
 والمبني ما عدا ذلك وحكمه
 انه مبني على ما ينصب به لو كان
 مبرا وقد تقدم ذلك في مشروحاتي
 باب البناء ثم قلت في المضارع
 بعدنا صيب وهو ان او كي
 المصدرية مطلقا واذن

ساحبه كتحسين في الاستدارة والفاء او ورب بشر بلوح لونه وثدياه كتحسين وقيل
 يجوز رفعه على الابتداء والظرف محذوف أي ولها وجه أو مصدر ولكن النص اهم
 ان الواو او رب والشاهد فيه تخفيف كثرة وانما عملها وحذف اسمها ووقوع
 خبرها جملة وأصله كانه والضمير للوجه أو الشعر أو الشان والجملة الاسمية خبر
 (قوله لايم وذلك اصطلاء الخ) هو من الخفيف حاله الامر به اذ انزله يشجعه
 بهذا ويصبره على الثبات في الحرب والافتحام فيها بقول لا تفرغ من دخولها
 فان ما تخففه قد وقع فلا فائدة به وذلك في الامتناع والاصطلاء من اصطليت
 بالنار وتصلبت بها واظى الحرب نارا من انصيف اليه الاصطلاء الذي هو قواعلى
 هو ذلك والفاء في محذورها التعليل وارتداعه على الابتداء وخبره كان قد الما
 وفيه الشاهد لانها حذف اسم كان وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقدر مما
 تفصل به نحو كان لم تغن بالامس والالمام التزول يقال ألم به امر اذا نزل (قوله
 وعن يونس والا خفش الخ) قال الامموني واجاز يونس والا خفش اسمها اجبت
 أي حين اذ خففت قياسا على ان وكان فيكون اسمها في قوله ولكن الله قتلهم م
 في غير شأن والوجه له ضمير وحكى بعضهم عن يونس انه حكاه عن العرب فيكون
 سمع ولو كان ذلك لم يثبت عن يونس اذ الامموني مع زيادة من تقرير شيخنا الدردير
 (قوله النوع الخامس) الى هنا انتهت الزيادة التي في بعض النسخ وقوله النوع
 الخامس أي من الأنواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي كما تقدم ايضا (قوله
 ثم قلنوا المنار الخ) هذا هو النوع السادس من الأنواع الستة المندرجة تحت
 قوله والبواقي وهو آخر التصويبات الخمسة عشر (قوله مطلقا) أي عن التقييد
 بالتصدير وعدم النحل أي سواء صدرت أم لا فصلا أم لا وقال بعض الاشباح
 نواب الضارع لا تكون الامتصالة فيفسر الاطلاق بالتصدير وعدمه (قوله
 اذن) والصحح انها بسيطة لامركبة من اذ وان او اذا وان وعلى البساطة الصحح انها
 الناصية بنفسها لان مضمرة بعد ها واختلاف فهمها فيسئل اسم وقيل حرف وهي على
 القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل
 موضع وقال القاسمي في الاكثر وقد تخفف للجواب بدليل على انه يقال احبك
 فتقول في الجواب اذن اذ لك ما اذا لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء
 اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب
 أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر موقوف بدأ ومقدرسا وتعت في صدره أو في
 حشو أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه
 جزءا لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترطوا

لاهما الشروط الثلاثة اه تصرح ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا
 عن شيء فباعتبارها لا يستلزم الجواب على هذا اهميت حرف جواب واعلم ان اذن بكسر
 الهمزة وقع المذال المجمة ثم تون كلمة للزمان المستقبل وتقلب تون في الوقت الفاعل
 على الصبح تشبها بها بتون المنسوب وفي بني الخلاف في الوقف علمها على الخلاف في
 كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف ولذا رسمت في المعاصف بالالف وتقول ان
 للخبوين في رسمها ثلاثة مذاهب الاول ان يكتب بالالف مطلقا قبل وهو الاكثر
 الثاني انها تكتب بالنون مطلقا الثالث التفضيل ان الف تكتب بالالف اضعفها
 وان اعمت كتبت بالنون وتقول من القراء عكسه وهي انها ان اعمت كتبت
 بالالف اذ لا تليس حينئذ اذا الطريقة لقيام المانع من اللبس وهو العمل وان
 لم تعمل كتبت بالنون لا فرق بينها وبين اذا وتوجه على ذلك ان خروف اعم مدابني
 (قوله ان صدرت) أي وقعت صدر الی جماتها بحيث لا يبق علمها شيء له اذ لا يط
 وتوافق جماعدها وسياق محترزه في الشرح فعلى هذا يبطل العمل فيما اذا تقدم
 الهمزة على ما بعدها نحو زيد اذن اكرم وهو ذهب القراء واجاز الكسائي الرفع
 والنصب وعليه أيضا يبطل العمل في يازيد اذن اكرم اه يس (قوله مستقبلا)
 قال يس انظر استقباليته بالنظر الى ما قبلها كما اذا قل شخص جاءني زيد امس
 فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه في الامس والتكلم في الحال
 (قوله مستقبلا) قال ابن الحاجب وانما لم يعمل الا في المستقبل اجزاء له ما يجري
 النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال له تحقق
 في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها وامل الافعال ولا يضر فعلها بالتقسم كالم باع
 الحرف في قوله سم ان الشاة للخبير فتسمع صوت والله ربها * او بلا فلا يضر لان الثاني
 كالجزء من المنفي فسكانه لا فاصل نعم ان تقدمت الواو والفاء جاز الوجهان (قوله او
 منفصلا بالتقسم او بلا) انظر هل يغتفر الفعل به امام ما ثم رأيت الشيخ يس قال
 يجوز الفاصل به امامها كما هو ظاهر كلامهم وقوله بالتقسم أي الذي حذف
 جوابه وقوله او بلا الزاوية دون غيرها من أدوات النفي وان كان فعليلهم بان الثاني
 كالجزء ينفي العموم اه (قوله والنواصب اربعة) وقال الاخفش النصب بعد كي
 بان مضمرة وهي حرف جرد اما وروى عن الخليل ان النصب بعد اذن بان مضمرة
 وقال الكوفيون النواصب عشرة وهو ظاهر كلام الآجرومية قال ابو حيان
 الخلاف في النواصب ما عدا ان (قوله خلافا للخليل) أي والكسائي والخارزنجي
 وحاصل مذهبهم ان اصلا الا ان فهي مركبة من لا الزاوية فنظر المعناها ومن ان
 المصدرية فنظر المعناها فحذفت الهمزة تحذفها والالف للاثناء الساكنين ومجتهم

ان صدرت وكان الفاعل
 مستقبلا منه فلا او منفصلا
 بالتقسم او بلا او بعد ان
 المصدرية فتشعر والذي اطمع
 ان يغتفر لي خطيبي ان لم تسبق
 به لم نحو علم ان سيكون منكم
 من فني فان سبقت بظن
 فوجب ان نحو وحسب ان لا
 تكون قننة لهم وأقول هذا
 النوع المكمل للنواصب
 الخمسة عشر وهو الفاعل
 المضارع التالي باسميا
 والنواصب اربعة ان وكى
 واذن وان فأما ان فانها حرف
 بالاجماع وهي بسيطة خلافا
 للخليل في زعمه أنها مركبة
 من لا الزاوية وأن الزاوية
 وليست فأنها بدلة من الفاعل

قرب لفظه امته او ان معناها من النفي والتخلص للاستقبال حاصل في فهم ما وقد
جاءت على الاصل في الضرورية في قوله

يرجى المرء الا ان يلاقى * ويمرض دون ابعده الخطوب

عني ان يلاقى ورد عليهم به بانه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كاولا
وقد لا يظهر احدهما وبانه يجوز تقديمه معه ولعمري ما يجوز ان يضرب
والحرف المصدرى لا يجوز فيه ذلك وله ان يعيب عنه بانه قد حدث لها بالتركيب
حكم آخر (قوله خذ لافان في زعم ان اصلها لا) ويحتمل انما حرفان ناقبان
ثانين ولا أكثر استعمالا ويرده ان الاستبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملا وان
المهمل هو دائما هو ابدال النون انما كنسقه الا العكس اه (قوله وهي والتعليق في
المستقبل) أي على انتهاء الحدث في الزمان المستقبل فإضافة نفي الى المستقبل من
اشفاقا للظرف لا ظرف على حد مكر اليبيل اه مدابغى وبه اندفع ما يقال ان
مفادها انما نافية لازمة المستقبل وليس كذلك (قوله نفي المستقبل) اما انى غاية
ينتهى اليها نحو وان نبرح عليه ما كفى حتى يرجع اليها موسى فان نفي البراح مستمر
الى رجوع موسى واما الى غير برحاية فتكون مخالفة واذا با فان نفي خلق الذباب مستمر
ايذ الان خلفه هم الذباب محال وانتهاء المحال مؤيد قطع اولا كان محكلا محالا اه
تصريح (قوله عاملة النصب دائما) أي في الشهور والاقدم واداءها او ورد
الجزم في قوله * ان يحل للميتين بعد ذلك منظر * وقوله * ان يجب الآن من
رجائك من * حرك دون بابك الخلة * اه فيسئلى على التطور وليس قوله دائما راجعا
لقوله نفي المستقبل والأياد التأيد (قوله بخلاف غيرها الخ) فان كى تارة تكون جارة
وتارة ناصبة واذن كذلك عند فقد الشروط (قوله ان نبرح عليه ما كفى) أي
ان نبرح على حالنا واذنا في عبادة العجل الى وقت رجوع موسى فان حرف نفي
ونصب ونبرح فعلى لقبوله قد مضى عن لقبوله السين أو سوف وهو من الافعال
الناقصة من برح أي زال منصوب لمن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره
واسمه ضمير مستتر فيه وجوب تقديره نحن ونخبره ما كفى والاكف والاكوف
اقبال الانسان على الشيء ملازماته لا يصرف عنه وجهه وعليه متعلق بها كفى
اه مدابغى * (تنبه) * لا تقتضى ان تأيد النفي خلافة للزمخشرى في انموزجه
لانهم لو كانت للتأيد لازم التناقض بذلك اليوم في قوله تعالى فلان اكلم اليوم
انسيا ولزم التكرار بدكر ابد في قوله وان يقرنه ابد وان تجتمع مع ما هو لا انتهاء
الغاية في قوله ان نبرح عليه ما كفى حتى يرجع اليها موسى وتأيد النفي في قوله
ان يخلف واذا با بالامر خارج لا من مقتضى ان ولا تقتضى أيضا ان كيد النفي خلافا

خلافة النفر في زعم ان اصلها
لا وهي والاعلى نفي المستقبل
وعامة النصب دائما بخلاف
غيرها من أخواتها الثلاثة
فلهذا قدمت عليها في الذكر
قال الله عز وجل ان نبرح
عليه ما كفى فان نبرح الارض
أجيب أن لن يدر عليه
أجيب ان نبرح الانسان أن
أجله اجيب علامة وأن في
ان نبرح على الآتين مخففة من
هاتين الآتين مخففة من
التقيلة وأصلها أنه وليست
الناقصتان لان الناصب
لا يدخل على الناصب واما
كى فشرطها

لازم مخشري في كشافه في تفسير قوله ان تراني بل قولك ان اقوم محتمل لان تريده انك
لا تقوم ابد او انك لا تقوم في بعض ازمته المستقبل وهو مرادك بقولك لا اقوم في عدم
افادة التأكيده والتأنيب ولا تقع ان دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا
لابن السراج وابن منصور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فان اكون ظهيرا
للمجرمين يدعون ان معناه فاجعاسي لا اكون ولا حجة لهم فيها الا مكان حملها على
الشيء المحض ويكون ذلك معاهدة منسبة الى الله تعالى ان لا يظهر مجرما جزاء لان
النعمة التي انعم بها عليه قاله الموضع في شرح الفطر واختار في المعنى غيره قال ونأتي
ان لادعاء كقوله * لن ترالوا كذلككم ثم لا زلت لكم خالدا تحلود الجبال
تصريح (قوله ان تكون مصدرية لا تعليلية) أي ولا مختصرة من كيف كافي قوله
كي تتحركون الى السلم وما اثرت فتلاكم واطى العنقيا تضطرم
اصله كيف والدليل على ذلك رفع تتحركون بثبات الازن ولو كانت ناسبة لحذفت التون
على ان المعنى اغما هو على الاستفهام التوبيخي أي لا يصح منكم الجوارح الى الملح
ولم تأخذ واثارة فلاكم اه من الاثمة في مع تفرير شين نادردبر وقال بس أي كيف
تبدلون والسلم بالفتح والسكر الصلح وثرت مني اجمعين ول من ثارت القليل قلت
قائله واطى مبتدأ ووجهه تضطرم الجبروهي مع البتسدا حال اه فتحصل ان كي
اه ثلاثة أوجه المصدرية والتعليلية والمختصرة من كيف (قوله وتعين ذلك)
أي المصدرية في نحو الخ الحاصل ان كي تتعين لاه مصدرية في موضع واحد
وللتعليلية في موضعين فتعين للمصدرية اذا تقدمت عليها اللام لفظا لئلا يدخل
حرف الجر على منسله مع امكان الاحتراز عنه وللتعليلية اذا تقدمت هي على اللام
نحو حيث كي لا قرأ كي حرف جر واللام تأكيدها وان مضمره بعدها وينتفع ان
تكون كي ناصبة لافعل بينهما وبين الفعل باللام كما ينتفع أن تكون زائدة اذ لم تنبت
زيادتها في غير هذا الموضع حتى يجعل عليه أو تقدمت هي على ان نحو حيث كي ان
تسكروني وقوله * كيما ان تغرو وتتحد بعاب في كي حرف جر وينتفع ان تكون ناصبة
لئلا يدخل الحرف المصدرية على منسله مع امكان الاحتراز عنه وتحتل المصدرية
والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بها ها أن نحو حيث لكي ان تسكروني
والاصح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بان لان أن هي الاصل
وما كان اصلا في بابها لا يكون مؤكدا تفسيره أو لا تقدم عليها اللام لفظا فيصح أن
تكون مصدرية بتر اللام مقدره قبلها وأن تكون تعليلية وان مضمره بعدها وقد
نظامت ذلك قلت

أن تكون مصدرية
لا تعليلية وتعين ذلك في
نحو قوله تعالى لكي لا يكون
على التو من حين خرج فاللام
جاءه دالة على التعليل وكي
مصدرية بمنزلة أن لا تعليلية

كي مصدرية اذا تقدمت * لام عليها: دجيل العلماء

وهي لتعليل اذا تأخرت * ذى اللام نحو جئت كي لأعلا
 او وقعت أن بعدها عندهم * مثاله جئت لكي ان تكروما
 وجوز الوجهين ان توسطت * نحو لكما ان اتى منظما
 والراجع التعليل والتجوز * هذين فيما أن رلام، وما
 اه مدافعي (قوله لان الجار لا يدخل على الجار) أي عند ما كان الاحتراز فلا يرد نحو
 قول الشاعر

فلا والله لا يلقى لماني * ولا للسام ابد ادواء

فادخل اللام على اللام تأكيذا (قوله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر) أي
 الجمع بين كي وأن المصدرية انما يجوز للشاعر فهو ضرورة والواجب انهما ان بعد
 كي التعليلية (قوله فقالت أكل الناس الخ) الاصع ان قائله جويل بن عبد الله بن
 معمر بن سباح وقال الزخشي قائله حسبان والبيت من الطويل والفاء عاطفة
 وقالت فعل ماض وأكل الهزرة الامة فهام وكل مضعول ماضق واسانك مضعوله
 الثاني واصبحت أسع واحمها وانما خبرها كي تعليلية لتأخران عنها وما زائدة
 وان مصدرية وتغربضم الغين المجهمة وبالزمن الغرور منصوب بان المصدرية
 وتخدعا من الخداع عطوف عليه والعني اصحت ما تخا كل الناس خلاوة اسانك
 والغرور والخداع فهو عطوف تفسير وهو ارادة المذكور بالانسان من حيث
 لا يعلم والناهد في كيمان تغر حيث جمع فيه بين كي وأن ولا يجوز الا في الضرورة
 (قوله ولا يجوز) أي هذا الاستعمال وهو الجمع بين كي التعليلية وان المصدرية
 (قوله ولما كانت كي تنقسم الى ناصبة وهي المصدرية وغير ناصبة وهي التعليلية)
 ما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارية هو مذهب سيدي والجهور
 ويحتم جئت لكي أعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي دائما جارية وان النصب
 بعدها ان مضمرة أو ظاهرة وردة بقوله تعالى لكي لاتأسوا فان زعم ان كي تأكيدي
 للام كقوله * ولا للاهتهم ابد ادواء * رد بان الفصح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن
 السكوفيين ان كي ناصبة دائما واردة قول العرب كيمه بمعنى له فان أجابوا بان الاصل
 كي فعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما لا يستهامة عن المصدر وحذف
 ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت
 فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير
 وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة كيمه فيعود أي كيمه يسجد قلنا ان ثبت
 حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر قال
 لم أرف على حذفه اه تصریح (قوله فلانصب بها ثلاثة شروط) قيل لجواز النصب

لان الجار لا يدخل على الجار
 ويمتنع أن تكون مصدرية
 كي نحو جئت كي أن تكروني
 اذ لا يدخل الحرف المصدرى
 على مثله ومثل هذا الاستعمال
 انما يجوز للشاعر كقوله
 فقالت أكل الناس أصبحت
 ما تخا *
 لسانك كيم ان تغر وتخدعا
 ولا يجوز في الشعر خلافا للكوفيين
 وقول جئت كي تكروني
 فتخذه كي أن تكون تعليلية
 فتكون جارة والفعل بعدها
 منه ويابان محذوفة وأن
 تكون مصدرية ناصبة ولو لم
 لام جر محذوفة وقول مطلقا
 راجع الى ان كي المصدرية
 فان النصب لا يتخاف منها
 ولما كانت كي تنقسم الى
 ناصبة وهي المصدرية وغير
 ناصبة وهي التعليلية أخرتها
 عن ان وأما اذن فلانصب
 بها لانه شروط أحدها

وقيل لوجوبه والاول ارجح فيجوز انغام مع الشروط حتى يبدو به عن بعض
العرب انغام مع استثناء الشروط وهو القياس لانها غير مختصة وانما اعمالها
الاكثر من جملة على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها
وتوسطها بين جزأها كما حلت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والسر جمع في ذلك
كاه الى السماع (قوله مصدره) أي في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف
محلها فان كانت غير مصدرية بان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها
على ما قبلها أهملت وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا
عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا للشرط قبلها نحو ان
تأتي اذن اكرمك الثالثة ان تكون جوابا للقسمة قبلها امد كور نحو والله اذن لا
أخرج ارم قد ركه لئن عاد لي الخ (قوله لئن عاد لي عبد العزيز الخ) فانه كثير
عزوة من الطويل يسلم يسلمح عمر بن عبد العزيز بن مروان أحد الخلفاء الامويين
وضمير مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز هذا الشاعر وذلك لانه امتدحه
بضميد فاعجبهم اذ قال له تن اعطيت ففتى ان يكون كتابه فلم يجبه الى ذلك
واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تفتي وامكنني منها لم اترك مقالتي الاولى
واتى عليه ان اكون كتابه كما فعلت اولاً وعبد العزيز هذا هو ابو السيد
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه * الاعراب * الادم لام القسم ويقال لها
المؤذنة لانها آذنت بالقسم وطأت الجواب له أي مهدته له نحو لئن اخرج جوابا
لا يخرجون معهم وان حرف شرط جارم عائد لعل ماض محله جزم لئلا يكون فعل الشرط
لى متعلق به عبد العزيز فاعل ومضاف اليه بمحله امتعاق بعاد وامكنني فعل ماض
والنون للوقاية والياء ضمير المفعول ومنها متعاق به والجملة معطوفة على جملة عاد
اذ حرف جواب وجزاء لانا في اقبلها فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والهاء متعوله
وجملة لا اقبلها جواب القسم وجواب الشرط محذوف والشاهد في البيت الغاء اذا
لوقوعها في وسطه بين شيئين لا يتغنى بأحدهما عن الآخر ومتى وقعت على هذه
الحوارة انعت فوقعت بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوبه لا لاقا لما وقع
في المعنى تبعاً لما شارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان
لكن بمرعزة (قوله فالرفع اعدم التصدير) واما قوله

لا تتركني فمهم شطيرا * اني اذن أهلك أو اظهيرا

ينصب أهلك باذن مع انهم ما وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها ما نضرو رؤا وخبر ان
محذوف أي اني لا استطيع ولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة اني على
هذا معترضة بين اذن ومهي جواب له والاصل لا تتركني اذن أهلك وذهب الفراء

أن تكون مصدرية فلا تعمل
شئاً في نحو قولك انا اذن
أكرمك لانها معترضة بين
المبتدأ والخبر وليست مصدرية
قال الشاعر
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وامكنني من اذن لا اقبلها
فالرفع اعدم التصدير لانها
فصلت عن الفعل لان فصلها
لا يعترف كما يأتي الثاني أن
يكون الفعل بعدها مستقبلاً
فلو حدثت شخص بتحديث
فقلت له اذا تصديق رفعت
لان نواصب الفعل تقتضي
الاستقبال وان قلت مراد الحال
فقد اوما

الى عدم اشتراط التصدير والشطب بيشين مجعده الغريب وقال الاصمعي البعيد
وهو معمول لتمر كنى لاحال **فائدة** قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان
ترزق في ازرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جرمت وبطل همل
اذن لو قوعها حسوا أو على الجماعتين منساجا الرفع والنصب لتقدم العطف وقيل
بتعين النصب لان ما بعده هامس تأنف قد دافه أى تنافيا أى الحال والاستقبال
(قوله الثالث أن يكون الفعل اما متصلا أو متفصلا بالتسم الخ) في الحقيقة الشرط
عدم انفصال المضرو وهذا صادق بالاتصال وبالفصل غير المنصرت تأقل (قوله أو
متفصلا بالتسم أو بلا) وابن عصفور أجاز انفصال الظرف وابن بابشاذ انفصل
بالتداء أو باليدع والوكسائي ودهشام انفصل بمجول الفعل أى الفعل الذى بعد
اذن والارجح عند الكسائي حينئذ النصب وعند دهشام الرفع مثال الظرف اذن
في الدار أكرمك ومثال الدعاء اذن يرحمك الله أكرمك ومثال المعمول اذن
صاحبك أكرم قال الاشموني والصحيح المنع اذ لم يسمع شئ من ذلك وقد نظم بعضهم
ما يتعلق باذن بقوله

اعمل اذن اذا نيتك أولا * وسنت فعلا بعد همام متقبلا
واحذر اذا أهمتها ان تنفلا * لا تحذف أو تداء أو بلا
وافصل بظرف أو مجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النيبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين ان لا تعمللا

(قوله اذن والله نرهم بحرب الخ) قاله حسان بن ثابت بن المنذر ويكنى أبا الوليد
ويكنى أيضا أبا الحسام قال أبو عبيدة ففضل حسان الشعراء بمثلات كان شاعرا
في الاسلام وفي الجاهلية وشاعر عربى ولله عليه وسلم وشاعر العرب كلها
في الاسلام وقال الاصمعي حسان أشعر أهل الحضرة فقال له أبو جهم يأتى له أشعار
ليته فقال الاصمعي نسبت له وليس له وقيل لحسان لان شعره في الاسلام يا أبا
الحسام فقال له ان الاسلام يحجز عن الكذب والافراط والاعتز من قبلما يوجد شعر
من يتقى الكذب في سنة أربعين في خلافة علي رضي الله عنه وقيل سنة خمسين
وقيل أربع وخمسين ولم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة ستين جاهلية وستين
في الاسلام والبيت من نصيبه من الوافر (الاعراب) اذن حرف جواب وفصل
بالتسم نرهم مضارع منصوب باذن بحرب متعلق بنرمى ويشيب مضارع
مرفوع وفاعله مستتر فيه والفاعل مفعول والجار والمجرور متعلق ويشيب
والشيب مضاف اليه والجملة منتهى الخبر والشاهد في اذن والله نرهم والحرب
يؤنث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله وأما ان يفترط النصب الخ)

الثالث أن يكون الفعل اما
متصلا أو متفصلا بالتسم أو
بلا انافية فالأول كقولك
اذن أكرمك والثاني نحو
اذن والله أكرمك وقول
الشاعر
اذن والله نرهم بحرب
يشيب الفاعل من قبل المشيب
والثالث نحو اذن لا تفعل
فلم يفصل بغير ذلك لم يجز العمل
كقولك اذن يا زيد أكرمك
وأما ان يفترط النصب بها
أمرا ان أحدهما أن تكون
مصدرية

ونقل الجعاني عن بعض بني صباح الجزم بها كقوله
 اذا ما غدا ونا قال ولد ان اهلنا * تهالوا الى ان ياتنا الصيب نخطب
 قاله امرؤ القيس وغدا ونا بكرنا ونخطب بكرنا اطاعنا ملة مضارع خطب
 جميع الخطب اه يس وبعضهم اهل ان جلا على ما المصدرية عند وجود الشرط بين
 كقراءة ابن محيص ان اراد ان يتم الرضاة وقوله
 ان تقرأ ن على اسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا
 هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون هي مخففة من التقييلة رديان عطف
 المصدرية في قوله وان لا تشعرا علمها منع من ذلك وقد يقال لا يرفع لانه من عطف
 المصدر المؤثر على الفعل وظاهر كلام ابن مالك ان اهمها سابقا هي اه اشعوني
 مع زيادة من حواشيه (قوله بشرط اعمالها) مفرد مضاعف فيم فصيح الاخبار بقوله
 امران (قوله لازائدة الخ) ولا ان الائمة فانهم ترد ضمير المتكلم نحو قولهم ان فعلت
 اه يس (قوله الشرطان) كونهما مصدر يتغير مخففة من التقييلة (قوله
 والذي اطمع) عطف على الذي خلفه في الواقع معقرب من قوله فانهم عدوا لي الا
 رب العالين والمعطوف على الصفة صفة (قوله بشرط) ترك رابعا وهو
 ان تأخر عن اجلة فلا يجوز ذكره عبيدا ان ذهب لعدم تأخر الجملة بل يجب
 الاتيان بأي أو ترك حرف التفسير اه تصرح (قوله ان اصنع الفلك) هو تفسير
 لمفعول محذوف تقديره أو حينما اليه شيأ هو ان اصنع الفلك وهو ايم ان مضمرة
 أي للمفعول المحذوف لان نفس الفعل وبه اندفع ما يفسر انك اذا قلت كتبت اليه
 ان افعل لم يكن فعل نفس كتبت كما ان الذهب نفس العجوة في قولك هذا
 عبيد أي ذهب واهذا الوجه ان كان أي لم تجده مقبولا في الطبع واهذا ذهب
 الكوفيون الى انكار ان التفسير بقرينة قوله ان افعل تفسير
 للمفعول المحذوف أي كتبت اليه شيأ هو افعل اه من حواشى القطار ومن
 التصريح قاله يس وقوله أو حينما اليه ان اصنع الفلك الجملة مضمرة لا محسوسا
 من الاعراب لسكن قال المصنف انها مضمرة للجملة وخالف غيره فقال انها مضمرة
 لمفعول محذوف أو مذكور قال الكافيجي والظاهر ان الاصحاء متعلقين بها هنا
 تعلق منعواية فتكون منصوبة المحل اه فتأمل (قوله واذا رحيبت الى الحوار بين)
 أي أو حيث شيأ هو آمنواي الخ فآمنوا وتفسير للموصي لا للاصحاء (قوله أي انطلقت
 استهم الخ) أي وليس المراد بالانطلاق المشي فان المشي ليس فيه معنى القول دون
 حروفه بل هو فاعل للجوارح كما انه ليس المراد بالمشي في قوله ان امشوا المشي
 المتعارف بل المراد به الاستمرار على المشي والمعنى انطلقت استهم بلفظ هو امشوا

لازائدة ولا مضمرة الثاني
 ان لا تكون مخففة من
 التقييلة وهي الزائدة علما أو طنا
 نزل منزلته مثال ما اجتمع
 فيه الشرطان قوله تعالى
 والذي اطمع ان يغفر لي
 خطيئتي يوم الدين والله يريد
 ان يتوب عليكم ومثال ما اتفق
 عنه الشرط الا قول قولك
 كتبت اليه ان يفعل اذا
 أردت بان معنى أي فهذه
 يرتفع الفعل بعدها لانها
 تفسير امولك كتبت فلما وضع
 اها واللام ادخلت عايشه ولا
 يجوزها ان تنصب كما تنصب
 لو صرحت بأي فان قدرت
 معها الجار وهو الباء فهي
 مصدرية ووجب عليك ان
 تنصب بها وانما تكون ان
 مضمرة بثلاثة شروط أحدها
 ان يتقدم علمها اجلة والثاني
 ان تكون تلك الجملة فيها
 معنى القول دون حروفه
 والثالث ان لا يدخل عليها
 حرف جر لا فظا ولا تقديرا
 وذلك كقوله تعالى فأوحينا
 اليه ان اصنع الفلك واذا
 رحيبت الى الحوار بين ان
 آمنواي ورسولي وانطلق
 المأمهم ان امشوا أي
 انطلقت استهم بهذا الكلام

و بجلاف نحو ما مات لهم
 الا ما أمرتني به أن اعبدوا
 الله فليست أن فهم مفسرة
 لعل بل لا أمرتني وبجلاف
 نحو كتبت اليه بأن افعل
 ومثال ما اتفق عنه الشرط
 الثاني علم أن سيكون منكم
 مرضى أفلا يرون أن لا يرجع
 إليهم قولاً وحسبوا أن لا تكون
 فتنة فيمن قرأ برفع فتكون ألا
 يرى انه الى الآيتين الاولين
 توقفت بعد فعل العلم أما في
 الآية الاولى فواضع وأما
 في الآية الثانية فلان مرادنا
 بالعلم ليس افظ علم بل ما دل
 على التحقيق فهو فيهما
 مخففة من التقييد واسمها
 محذوف والجملة بعدها في
 موضع رفع على الخبرية
 والتقدير علم أن سيكون أفلا
 يرون انه لا يرجع إليهم قولاً
 وفي الآية الثالثة توقفت بعد
 الظن لان الحسابان ظن وقد
 اختلف اقراءتها فمنهم من
 قرأ بالرفع وذلك على اجراء
 الظن مجرى العلم فتكون
 مخففة من التقييد واسمها
 محذوف والجملة بعدها خبر
 والتقدير وحسبوا انها
 لا تكون فتنة ومنهم من قرأ
 بالنصب على اجراء الظن

أى هو هذا اللفظ (قوله آخر) هو مفرد مبتدأ وقوله أن الحمد لله رب العالمين خبر
 (قوله فليست أن فيه مفسرة لعل) الا اذا أول بأمرت (قوله فتنة فيمن قرأ
 أى افعله وهو به (قوله نحو كتبت اليه بأن افعل) وبجلاف كتبت اليه
 أن افعل وقد رت اليه كما تقدم للماض (قوله ومثال ما اتفق عنه الشرط الثاني)
 أى من شرطى النصب بأن وهو أن لا تكون مخففة وسك الشارح عن الزائدة
 فلم يشرحه مع انه قد سبق له انه اخبر بالشرط الاول وهو المصدرية عن الزائدة
 والمفسرة فتكلم على المفسرة ولم يتكلم على الزائدة وانتكلم علمها تقييداً للفتنة فيقول
 الزائدة هي الثانية للما الوقتية فلا الجازمة أو هي الثانية ولا الإيجابية التي
 بمعنى الاحتفال أن جاء الشيراً أتمه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله
 * كل طيبة أعطوا الى وارق السلم * فيمن جرت طيبة وسعنى تعطوت تطاول الى الشجر
 لتناول منه والوارق اسم فاعل من ررق والواقعة بين فعل القسم ولو كقوله *
 واقسم ان لو انتم قبنا وأنتم * لسكان لكم يوم من الشر مظلم * وزعم الاخفش انه ارتاد
 في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والياء الزائدتان الاسم ويجعل منه وما
 لنا أن لا نذكر كل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بجلاف من والياء
 الزائدة في فأنها الما اختصاصاً بالاسم بحذف الجراءه تصریح (قوله فيمن قرأ
 برفع فتكون) وهو أو بمرور حذرة واليكسائى والباقون يقرؤون بالنصب (قوله وأما
 في الثانية) وهي أفلا يرون والمراد بالرؤية اليقين (قوله ليس افظ علم) بقرأ فعلا
 ماضياً. تكلم الحروف إشارة الى أن المراد للمادة لا الفعل الماضي فقط (قوله ما دل على
 التحقيق) سواء دل عليه جملة علم أم لا ولا بد أن يكون بعد علم حاصل أى لا يجرى
 مجرى الظن نحو قولهم ما علمت إلا أن يقوم فيجوز بالنصب وانما بمثله قولك أشير
 عليك أن تقوم ومن اجراء مجرى الظن قرأ برفعهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب
 انه تصریح (قوله علم الله) بتشديد التون رجوعاً للاصل كما صرح به بعض نحاة
 ان توقف في قرأته محذراً أو مخففاً (قوله وفي الآية الثالثة) وهي وحسبوا أن
 لا تكون الخ (قوله لان الحسابان ظن) أى أصل وضع الحسابان انه بمعنى الظن فلا
 يساقى انه يكون بمعنى العلم (قوله فيهم من قرأ بالرفع) وهو ثلاثة المقدمات
 أو عمرو ومن سمعه وقوله ومنهم من قرأ بالنصب وهم الاربعة الباقية (قوله بالرفع
 على اجراء الظن مجرى العلم) اعلم أن التعويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد
 اتصال الشك واليقين على اعتبار المنى دون اللفظ ألا ترى انك اذا قلت رأيت أن
 لا يقوم زيدان أردت اليقين رفعت وان أردت الظن نصبت الفعل الواقع بعد أن
 الواقعة بعد العلم ولا اجراء غير العلم مجرى العلم فلا ترفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة

بعده فاعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان جائزان عند
سيدويه وأما القراء وابن الأنباري فينصبان بعد العلم الصريح أنه تصريح (قوله
فلهذا أجمعوا الخ) الإجماع إنما يدل على جواز النصب لأعلى أرجحية لأن
مرجع القراءة الرواية لا الرأي لأن القواء سنة متبعة وانما يدل الإجماع على
الأرجحية إذا كان مرجع القراءة الرأي (قوله القراءة الأولى) وهي قراءة
الرفع وقوله أيضاً أي كما أدت القراءة الثانية بالإجماع اه فيشي (قوله إذا لا يدخل
ناسب) وهو أن في الامتلاء على ناسب وهو أن في الآيتين الأولى والأولى جازم
وهو لم في الآية الثالثة (قوله وتضمن الخ) الحاصل أن لأن ثلاثاً أحوال أحدها
لزوم الإضمار في معاد الام التعليل وما عدا العطف على اسم خالص تام الزوم
الانظهار وهو مع لام التعليل إذا كانت مع لانهما جوارز الامرين وهو مع لام
التعليل إذا لم تكن مع لا ولا مع انفعال العطف إلا حرف الاربعة على اسم خالص
وهذا كله إشارة المصنف بقوله وتضمن أن وجز باقي غير اللام التعليلية وقوله
بخلاف لا يعلم أي فيجب الانظهار وأشار لجوارز الامرين بقوله ولان معهن ومع لام
التعليل انظهار أن ويعلم من قوله وهي أي حروف الجر كي الخ أن كي تعليلية أي
موضوعية للتعليل سواء استعملت فيها لم تستعمل كالتي للداقية والزائدة (قوله
تعليلية) حال (قوله أو جهورية) عطف على تعليلية نسبة اليها لظهورها والظهور والظهور
مصدر جده وهو لغتها انكار ما علم فلا يكون الامع العلي قال تعالي وتجهدوا بها
واستيقنوا أنفسهم والمراد به هنا التي مطلقاً فهو من المطلق اسم الخامس وإرادة
العام وبهذا المذهب قول ابن النحاس الصواب تسميتها الام التي اه بس ومد ابغى
(قوله ما كنت أولم أكن لأفعل) ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي بعدها والفعل
الذي قبلها سار احدا كما في المثلين خلافاً للكسائي في قراءته وان كان مكرهم انزول
منه الجبال يكثر اللام ونصب تزول على مذهب الكسائي لاختلاف فاعل كان
وتزول لأعلى الرابع مع أن قراءة الكسائي يشق اللام ورفع تزول اه مد ابغى وان في
الآية نافية قال بس واما ان فسها خلاف واسعة المرادى على وقوع لام الجود بعد
أن بقراءة الكسائي وان كان مكرهم انزول ونظر فيه في المعنى واستظهر انها الام كي
وان شرطية اه فقد نصب قراءة نصب اللام لكسائي وهو مخالف للدا بغي ولا بد
أن يسبق اللام كون ناقص دون بقية اخوات كان ككأسج وأمسى ودون غير
باب كان كباب ظن لانه لم يسع وان أجاز كلا بعض وأجاز به بعضهم في كل فعل منفي
تقدمه ما نحو ما جئني لك كرمي وهو فاسد لان هذه لام كي اه بس على الفا كهي
ولا بد أن يكون الثاني ما أولم كما أتى واختلف في خبر الناسخ الواقع قبل لام الجود

فلهذا أجمعوا على النصب
في نحو أم حسبتم أن ندخلوا
الجنة أم حسبتم أن تتركوا
أحب الناس أن تتركوا
ظن أن يفعل بها فاقرة
و يؤيد القراءة الأولى أيضاً
قوله تعالي أوجب الانسان
أن ينجم عظامه أوجب
أن ان يقدر عليه أحد
أوجب ان لم يره أحد الا ترى
أنها من مخففة من الثقل
اذ لا يدق الناصب على ناصب
آخر ولا على جازم ثم قلت
وتضمن أن بعد ثلاثة من
حروف الجر وهي كي نحو كي
لا يكون دولة رحى ان كان
الفعل مستقبلاً بالنظر الى
ما قبله ونحو حتى يرجع اليها
موسى وأسلت حتى أدخل
الجنة واللام تعليلية مع
المضارع المحرر من لانحو
ليغفر لك الله بخلاف لا يعلم
أو جهورية نحو ما كانت أولم
أكن لأفعل

على ثلاثة أقوال أحدها انه الفعل الواقع بعد اللام فهو في موضع نصب واللام حرف
غير جازز يثبت وكيد التثنية لئلا يكتفى بنفسه وهو مذهب الكوفيين ووجه
التوكيد فيها ان أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام لتقوية التثنية
كما أدخلت الياء في ما زيدتها ثم هي عندهم حرف زائدة وكذا نصب بنفسه
واعترض قوالهم بأن اللام الزائدة تعمل الحرف في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل
في الأفعال وأجيب بأنهم لم يعلموا لا يعملون هذه الكتابة وثانها انه محذوف وهذه
اللام جارة متعلقة بذلك الحرف المحذوف والناسب أن مضمرة والمصدر المنسب
من أن المضمرة والفعل المنصوب هما في موضع جبر باللام وهو مذهب البصريين
وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في قولك ما كان محمداً كلاً فإنه
لا يجوز على رأى البصري لان ما في حيزه أن لا يعمل فيما قبله او يجوز على رأى
الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبله او اعترض المرادى على قول البصري
بأن قولهم اللام متعلقة بالخبر يقتضى انها ليست زائدة وتثنية بهم من بداية تنضى
انها زائدة مقوية للعامل انتهى وفي المعنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا
معدية محضة بل هي بينهما وفيه وجه كونها للتأكيدها عند البصريين أن الأصل
ما كان قائداً للفعل وفي مصدر الفعل أبلغ من نفسه واستشكاه الاماميني بأن
التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب واردة في السبب وثالثها
يقول الكوفيين لئلا يكتفى بالناسب أن مضمرة وهو قول ابن مالك في من التمهيل
وصرح به ولده وان كان الذي في شرح التمهيل موافقاً للبصريين لانه قال
سميت مؤكدة لاجتماع الكلام بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لت نصب
الفعل بعدها ووجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد
ما كان زيداً قدراً أو هاملاً ان يفعله ويرد على القول الثالث انه اذا كانت
أن مقدره بعد اللام يلزمه الاخبار بالنصدر عن الجنة وهو لا يجوز أجيب بأن
الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجنة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها
لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم اصحاب
أن قصاره تخرط في سلك الفعل على انه يجتمهل أن يكون في الكلام حذف كما لا يخفى
على عارف نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون مذهب اليه ابن مالك
كقولنا الظرف والمجرور انه غير تجوز التحقيق اه من مذهبنا ومن يس من
مخبرات متفرقة (قوله وبعد ثلاثة من أحرف العطف) أى تضمير وجوباً بعد
ثلاثة من أحرف العطف وانما قلنا وجوباً لان خصوص الثلاثة في الواجب وأما تم
فهى في حيز الجائز وهو اندفع قول القيسى لو قال به دار بعدة لكان أولى لكون

وبعد ثلاثة لانه من حروف
العطف

الترجمة مطابقة لما به ها (قوله وهي أرا التي بمعنى الى الخ) اعلم أن تكون
 أو بمعنى الاجمع عليه كافي شرح العمدة واتفق عليه سيويه قال الرضي أوفى
 الاصل لاحد الشقين فاذا قصد مع افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد
 الامرين التخصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول امتداد الى
 حصول الثاني نصبت ما بعد أو في سيويه يقدر بالأو غيره بالي والعينان يرجعان
 الى شيء واحد فان فسرتة بالافالمضاف بعد المحذوف وهو الطرف أي لا لزوم
 الا وقت أن تقضي فهو في محل نصب على انه طرف لما قبل أو وعند من فسر به بالي
 جعل ما بعده متأويل مصدر مجرور بالواو التي بمعنى الى اه وقول الرضي ان الجر بأو
 خلاف ما عليه الجماعة من انها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بالاولى
 تقديره معنى واغراب ونس ابن مالك في شرح السكاكية على انه تقدير لحظ فيه المعنى
 دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر
 وبعدها أن تامة للفاعل وهما في تأويل مصدره طرف باره في المصدر قبلها
 اه يس على القاكهسي وقال السيد ابن مالك ضابط أو التي بمعنى الى أو الا انه ان
 كان ما قبلها تفضي شياً فأي معنى الى وان كان ينقض دفعة واحدة فهو
 بمعنى الا وقد تكون أو بمعنى انلام التعريفية فتحو لا طيه من الله أو بعقرى اه (قوله
 وفاء السبية) أي انشاء المفيدة للسبية أي ان ما قبلها اسبب لها بعدا والمراد
 السبية مع العطف لانها مع اعادة السبية عاطفة تم مصدر ما قبلها على مصدر
 متوهم والتقدير ما تأتينا فتحدثنا ما يكون مثلك اتيان فتحدثت وكذا يعبر في
 جميع المواضع وخرجت القاء التي مجرد العطف والاستثنائية كما يأتي ايضا في
 الشرح اه سداني يتصرف (قوله وراو العبة) أي المصاحبة أي ان ما قبلها
 مصاحب لما به في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستثنائية (قوله بتني
 محض) أي خالص من معنى الايات كما يأتي ايضا في قوله ما تأتينا الا فتحدثنا
 (قوله أو طاب غير اسم الفعل) هذا شامل للطاب بالفظ الخبرية بدانصب
 المضارع وليس كذلك (قوله وبعد الفاء واو او واو واو عطفن) لوقال
 وبعدها وثم ان عطفن لسكان أخصر (قوله على اسم خالص) وهو الجاهل سواء
 كان مصدرا كافي الامثلة أو غير مصدر نحو لولا زيد يحسن الى اه اكتب اه
 اثموني (قوله ولكم ههنا) أي مع الاحرف الاربعة في حالة العطف على اسم
 خالص (قوله بخلاف اخواتها الثلاثة فانها تنصب الاطاهرة) وهذا مذهب
 الجمهور وأجاز ابن كيسان والسرياني أن يكون التنصب بعد اللام بعد اذ يماركي
 لانه يصح النطق بها بعد ما نحو جئت لا كرمك أي لكي أكرمك ورد بأنه لم يشمت

وهي أو التي بمعنى الى نحو
 لا زمتك أو تقضي حتى
 أو لا تحولا قتله أو يسلم
 وفاء السبية وراو العبة
 متوهم بتني محض أو طاب
 غير اسم الفعل نحو لا يقضي
 ملهم فهو واو يعلم الصابرين
 ونحو لا تطعوا فيه فيعمل عليكم
 غضي * لانهم عن خان
 وتأتي مثله * وبعد الفاء
 واو او واو واو عطفن على
 اسم خالص نحو أو يرسل
 رسولا ونحو * ليس عبادة
 وتقر صيني * ولكم ههنا ومع لام
 التعامل اظهار أن كذا وأقول
 اختصت ان بأنها تنصب
 المضارع طاهرة ومقترة
 بخلاف اخواتها الثلاثة فانها
 لا تنصب الاطاهرة

اضمار كفي غير هذا الوضع فلا يثبت في هذا الموضوع اتهم بس (قوله وانما
تفهم في الغالب الخ) ومن غير الغالب رهو الشاذ قوله سم تسمع بالمعدي
خسیر من ان تراه ينصب تسمع بانها ماران والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها
في ان تراه وقول طرفه

الا يهتد الزاجري أحضر الوغى * وان أنهد الذات هل أنت مخدري

ينصب أحضر بان مضمرة يؤيده وان شهد وقول بعضهم خذ اللص قبل يأخذك
ينصب يأخذ وقراءة بعضهم بل تعذف بالحق على الباطل فيدفعه بنصب يدفع ولا
يقاس على ذلك وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصر بين الى انه يقاس عليه
وأجاز الاخفش حذف أن قياسا وان كان شرط رفع الفعل مثل تسمع في رواية
الرفع وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن المذكورة
في المتن وهي عشرة رفعت أو نصبت اه تصريح (قوله اما عني فمحو حتى تقي الخ)
اعلم ان حتى التي ينصب الفعل بعدها معنيين تارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك
اذا كان ما قبلها فعلة لما بعدها نحو سلم حتى تدخل الجنة فالا مر سبب الاسلام
والاسلام سبب دخول الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها
غاية لما بعدها نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فقوله حتى تقي محتمل
المعنيين معا فمحتمل ان يكون المعنى كي تقي أو الى ان تقي أو ما قبله حتى يرجع فهي
لغائية أي وهو مبني حذف مضاف أي الى زمن رجوع موسى اه تصريح والمراد
بالعلة الامر المنصبي الى التصديق في الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بان لا يصلح
المصدر قبلها امتدادا الى ما بعدها ادبلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه
عندهم ان اريد بالاسلام التيات عليه واستمراره في الدنيا يكون المدخول منتهيها
وحتى حينئذ للغاية اه يسر وقوله والمراد بالعلة الخ اندفع ما يقال ان شأن ما بعد
حرف التعليل ان يكون علة فيما قبله الان هذا في العلة الحقيقية (قوله وليس النصب
بحتى نفسها خلافا للكوفيين) قال في شرح التسهيل ومع قول الكوفيين ان الناصبة
سفسها اجازوا الظهاران بعدها قالوا الوقت لا سيرن حتى ان اصح القاسية بجاز
وكان النصب بحتى وان تو كسب كالأجاز واذلك في لام الجعود اه اذا علمت ذلك
فقوله ولا يجوز الظهاران بعدها في شعر ولا في غيره أي خلافا للكوفيين أيضا حذف
قوله خلافا من الثاني لدلالة ما قبله تأمل (قوله ولا يجوز الظهاران الخ) اي فالاضمار
واجب لا جاز تأمل (قوله ويشترط لاضمار الخ) أي ان الشرط في وجوب
الاضمار هو الاستقبال بالنظر لما بعدها سواء كان مستقبلا بالنظر لمن التكامل
أم لا وبذلك شرط وجوب النصب استقباله بالنظر لمن التكامل فان فقد

وانما تفهم في الغالب بعد
حرف جاز وعرفه طاف تأما
سروف الجرا التي تفهم بعدها
ثلاثة حتى واللام وكى
التعليلية أما حتى فمحو حتى
تقي على أمر الله حتى يرجع
النياموسى وليس النصب
بحتى نفسها خلافا للكوفيين
ولا يجوز الظهاران بعدها في
شعر ولا ترو بشرط لاضمار
ان بعدها ان يكون الفعل
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها

هذا الشرط فذارة يجب الرفع ان كان الفـعل حالا وتارة يجوز الوجهان ان كان
 مستقبلا بالنظر لما قبلها هكذا يستفاد من الشيخ يس ومن الاثمنوني ويشترط
 لا ضمائر ان أي وجوباً عند النصب أي سواء كان النصب واجباً أو جائزاً ثم تأملت
 في التصريح فوجدته يفيد ان الفعل المستقبل بالنظر لما قبلها فقط يجب نصبه ان
 لوحظ استقباله ويجب رفعه ان لوحظ تأويله بالحال لان نصبه عند تلك الملاحظة
 يؤدي الى تفيد ان وهي منافية للعالم الملاحظة خلافاً في المعنى المحوز الوجهين
 نظر السلاحية الفعل ليس بالاعتبارين والمحشى الغيبي أماداه عند النصب
 يجب الاضمار سواء كان النصب واجباً أو جائزاً (قوله سواء كان مستقبلاً بالنظر الى
 زمن التكلم) ويجب النصب وقوله أولاً أي ويجوز النصب وترفع (قوله فالقول)
 أي المستقبل بالنظر لما قبلها وزمن التكلم معاه كما مفاد المؤات بما الغـيره
 واعترض بان المكوف على عبادة العجل ورجوع موسى ما ضيان بالنسبة لزمن نزول
 الآية والرجوع مستقبل بالنسبة للمكوف فهو مساو للزوال وقول الرسول في الآية
 وأجيب بان قوله قالوا ان نوح عليه عا كذبن فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادقة
 منهم لما نظوره حكاية كلامهم اذ ذلك لا الآن ولا شك ان رجوع موسى مستقبل
 بالنسبة الى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذي نصبه الله عليه بخلاف آية الزوال
 وليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو بعد اقرار من الله سبحانه وتعالى أو امره منه
 فالنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه متأسرل وحتى
 يرجع متعلق بتسريح على حذف مضاف أي الى زمان رجوع موسى أي يس على
 التقا كهسى (قوله ألا ترى ان رجوع موسى مستقبل بالنظر لما قبل حتى) هذا بيان
 للاسئلة بال بالنظر لما قبلها الذي هو الشرط وسكت عن بيان كونه مستقبلاً بالنسبة
 الى زمن التكلم مع أنه الحق والمحتاج اليه وقد علمته قرياً (قوله وهو لازم لهم
 لآل كوف) أراد بالآل كوف الناس كآل قال وهو لازم لهم للناس بعبادة العجل
 وليس المراد بالآل كوف الملازمة وقوله لازم لهم أخذ من قوله ان تسريح وقوله
 لآل كوف أخذ من قوله عا كفين تأمل (قوله اسلمت حتى ادخل الجنة) فان الاسلام
 سبب في دخول الجنة كما يفيد ما تقدم من التصريح من ان ما قبلها علة (قوله والثاني
 وهو المستقبل بالنظر لما قبلها) لا بالنظر لزمن التكلم (قوله وزلزلوا) أي ازججوا
 ازعاجاشه ديداشها بالزلزلة لما أصابهم من الاهوال (قوله في قراءة من نصب) وهو
 ما عدا نافع وأما على قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لانها اني بما قبلها من حيث
 الاعراب والفعل يؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه ما هم
 يقولون ذلك وللحال المؤول تفسير آخر وهو ان يفرض ما كان واقعاً في الزمن

سواء كان مستقبلاً بالنظر
 الى زمن التكلم أولاً فالقول
 كقوله تعالى ان نوح عليه
 عا كفين حتى يرجع اليها
 موسى ألا ترى ان رجوع
 موسى عليه السلام مستقبل
 بالنظر الى ما قبل حتى وهو
 ملازم لهم للمكوف على عبادة
 العجل وكذلك قولك اسلمت
 حتى ادخل الجنة والثاني
 كقوله تعالى وزلزلوا حتى
 يقول الرسول في قراءة من
 نصب يقول فان قول الرسول
 والثاين مستقبل بالنظر الى
 الزلزال لا بالنظر الى زمن
 الانخيار بان انه عز وجل
 نص على ان ذلك واقع

الماضي فيعبر عنه بالضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال استحضار صور ذلك
الحال العجيبة واستحضار صورته في مشاهدة السامع ليتعجب منها (قوله ولولم
يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين) المراد الاحد الاثر وهو في
حين انفي فيصدق بنفسه كما قال لم يكن مستقبلا بالنظر لزم التسكيم ولا بالنظر
لما قبلها او حينئذ فيعرض على قوله سرت حتى ادخلها بان الدخول مستقبلا بالنظر
للسير وان كان حالا بالنظر لزم التسكيم بل هو حال تعيين الرفع وان كان مؤولا
بالحال وهو المستقبلي بالنظر لما قبلها جاز الرفع رايك هناك حال مؤول بالاستقبال
وعلى كون الجواب عنه بان قوله ولولم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد
الاعتبارين مراده احدى معنى وهو الاستقبال بالنظر لزم التسكيم والمعنى ولولم
يكن الفعل مستقبلا بالنظر لزم التسكيم بل هو حال امتنع اضمار الخ وقد ذكر
الداميني شايبا لذلك فقال وتخصيص مسألة حتى بأسهل طريق ان يقال ان صلح
المضارع بعدها الوقوع الماضي موقعا جاز فيه الرفع والتصب نحو حتى يقول الرسول
والايات كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالتصب اه يعني بالنسبة لزم التسكيم
فانه الذي يجب نصبه كما مرح به في المعنى واما اذا كان استقبالا بالنظر لما قبلها
فالوجهان وهو الذي يصلح مكانه الماضي (قوله وتعيين الرفع) بشروط ثلاثة
ان يكون الفعل حال وان يكون مسببا عما قبله وان يكون فضلة أي تم الكلام قبله
وانما وجد الرفع عند ارادة الحال لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال
والحال باقي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى لانه لما يتعلق
ما بعدها بما قبلها انظر الى الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال
المعنوي جبرا لسافات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلة لئلا يبقى المبتدأ
دلا خيرا وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء الجملة الواقعة بعدها مستأنفة
فان فقد شرط من الثلاثة وجب التصب نحو ان نبرح عليه عما كفين حتى يرجع
اليناموسى لانتفاء الحال ونحو لا سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى الباد حتى
ادخلها أو سرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فمن اما الاول فلان طلوع الشمس
لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث
فلان السبب لم يتحقق وجوده وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع
السبب مع نفي السبب أو الثالث فيسه قاله المرادى ونحو سيري حتى ادخلها لعدم
الفضلة فسيري مبتدأ وحتى ادخلها خبر ولورفع الفعل انصار المبتدأ بلا خبر انظر
التوضيح وشرحه (قوله وانت في حالة الدخول) أما لو قال ذلك بعد الدخول كما كان
المؤول بالحال فيجري فيه الوجهان نحو حتى يقول الرسول (قوله ومن ذلك قولهم)

ولولم يكن الفعل الذي بعد
حتى مستقبلا بالتصديق
الاعتبارين امتنع اضمار ان
وتعيين الرفع وذلك كقولك
سرت حتى ادخلها اذا قلت
ذلك وانت في حالة الدخول
ومن ذلك قولهم سرت
الا بل حتى يجي البحر جبر
بطنه

أى من الذى يتعين فيه الرفع قولهم شربت الابل الخ اذا قيل ذلك فى حالة مجئ البعير
 يعرطنه وحينئذ فلا وجه لفصله بقوله ومن ذلك قولهم الخ اما لو قيل بعير المجئ فبئس
 حال تأويله فلا يجوز الوجهان كما تقدم فلا يصح قوله ومن ذلك أى من وجوب الرفع فى
 حالة ملاحظة الحال المؤولة كما تقدم لئلا يستفاد من التصريح وعلى هذا الوجه
 يكون فصله بما قبله لكونه ليس حالاً حقيقة بل حال تأويله ولا وجوب رفعه بالا اعتبار
 الذى قلنا أو نقول قوله ومعه أى من الرفع لا بقيد تعيينه تأمل وكلام الشارح الآتى
 يتبادر منه انه حال تأويله (قوله ومرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه
 فى قوة فهو الآن لا يرجونى ومسيب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضله
 لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية فهو مثال للحال حقيقة ويحتمل انه مثال للحال
 التأويلى على معنى انه بحيث لم يرجوه فى الماضي والتعبير بالمضارع كذلك قلت حتى
 قلنا لا يرجونه اه يس على الفاكهين ويجرى على الاحتمالين ما جرى فى شربت
 الابل من الاعتراض والجواب (قوله فان المعنى حتى حالة التعبير به يراد به الخ) هذا
 المعنى يتبادر منه ان المقصد الحال التأويلى لان التوضيح انما قد مر مثل هذا التقدير
 فى الحال التأويلى وحينئذ يكون للفعل بقوله ومنه قولهم الخ فسكتة وهى ان ما قبله
 حال حقيقى وهذا حال تأويلى ويحجب عن قوله ومنه قولهم بما أجبنا به سابقاً أى من
 الرفع بدون قبده الخ اما عند معنى الحال الحقيقى فيقال فهو الآن لا يرجونه او فهو
 الآن يعرطنه تأمل (قوله ومن الواضح فيه) أى فى هذا المعنى وهى الحالية انك الخ
 وانما كان واضحاً لانه حال حقيقة اما لو كان حالاً تأويلياً فلا يتم الوضوح بل هو
 مثل ما قبله فى كونه حالاً تأويلياً وعلى ما قلنا ما لا مناسب ان يقول أى فاننا الآن لا احتاج
 للسؤال بديل قوله أى حتى حالى اننى الخ لما علمت ان مثل التقدير قد روه فى الحال
 التأويلى ولك ان تقول قصداً شرح انه حال تأويلى ولكن انما كان واضحاً
 لان تقدير الحالية فيه ظاهرة لكونه فى الحالة وصفاً للمتكلم بخلاف الحال
 التأويلية السابقة فيما قبله فان الحال ليست وصفاً للمتكلم بل للمجئ عنه المتكلم
 وهو البعير وزيد المرئى وهذا هو الظاهر لانه لو جعل حالاً حقيقة لكان مثل قوله
 حتى ادخلها فلا يتم كونه واضحاً بالنسبة له بخلاف جعله حالاً تأويلياً فيتم وضوحه
 بانظر السانبله من الحال تأويلياً تأمل هذا ما ظهر لافهم التذكير بسبب الطاعون
 نسأل الله رفعه عن المسلمين (قوله وأما اللام فانها أربعة أقسام) أى مشتمل بين ذلك
 وهو مذهب الكوفيين واما البصريون فيقولون استعملها فى العاقبة بحجاز وكذا
 بقية الاقسام ما عدا العلة (قوله ومنه انما فتحنا الخ) انما فصله عما قبله لكونه
 متعلقاً بالاشكال والجواب المذكور ان فى قوله فان قلت الخ (قوله فان قلت ليس

ومرض زيد حتى لا يرجونه
 فان المعنى حتى حالة البعير
 انه مجئ يعرطنه وحتى
 حالة هذا المريض أنهم
 لا يرجونه ومن الواضح فيه
 انك تقول سألت عن هذه
 المسئلة حتى لا احتاج الى
 السؤال أى حتى حالى الآن
 انى لا احتاج الى السؤال
 عنها واما اللام فله أربعة
 أقسام احدها اللام التعليمية
 نحو وأتينا البيت المذكور تبين
 للناس ومنه انما فتحنا الخ
 مبدأ بغيرك الله ما تقدم
 من ذنبك وما تأخره فان قلت
 ليس

لاجتماع الامور الاربعة
 للذي صلى الله عليه وسلم وهي
 المغفرة واتمام النعمة
 والهداية الى الصراط
 المستقيم وحصول النصر
 العزيز ولا شك ان اجتماعها
 له عليه السلام حصل حين فتح
 الله تعالى مكة عليه وانما
 مثلت بهذه الآية لانها قد
 يحق التعليل فيها على من لم
 يتأملها الثانية لام العاقبة
 وهي ايضا لام الصبرونة
 ولام المال وهي التي يكون
 ما بعدها متبعا ايضا المتبني
 ما قبلها نحو فالتقطه آل
 فرعون ليكون نسب عدوا
 وخزانة انما لهم له انما
 كان راقم عليهم ولما التي الله
 تعالى عليه من المحبة فلا يراه
 أحدا الا حبه فقصدا وان
 يصبروه قرعة عين لهم فقال لهم
 الامر الى ان صار عدوا لهم
 وخزانة الادم الزائدة
 وهي الآية بعد فعل متعد
 نحو يريد الله ليدلين احكم
 انما يريد الله ليهب عتكم
 الرجس وامرنا بالتسليم لرب
 العالمين فهذه الاقسام الثلاثة
 يجوز لك اظهار ان بعدهن
 قال الله تعالى وامرنا لان
 اكون الرابعة لام الجود
 وهي الآية بعد كون ماض منفي

فتح مكة علة للغفرة الخ) مفاده ان ما قبل الادم وما بعدها معلول وهو خلاف
 المقرر الا ان يقال في عبارته قلب والتقدير فان قلت ليست المغفرة علة لفتح مكة
 وقوله كذا كورت أي من ان المغفرة ليست علة للفتح على ما صوبناه (قوله وليكنه
 لم يجعل علة لها) فيه قلب أيضا والتقدير وليكنه لم يجعل علة له وكذا قوله وانما
 جعل علة لاجتماع الخ قد يراد بها اجتماع الامور الاربعة للذي صلى الله عليه وسلم
 مكة والاظهر في الجواب ان عبارته غير متلوية ومرادها بالعلة السبب المفضي الى
 المقصود ولا شك ان فتح مكة سبب لاجتماع تلك الامور وليس المراد العلة المصطلح
 عليها التي شأن ان تكون مدخول الادم ويؤيد ذلك ما تقدم عن التصريح في حتى
 حيث جعل ما قبلها علة فيما بعدها مع ان حتى تعليلية بمنزلة الادم فتحصل ان المراد
 بالعلة في المقام السبب لا العلة الباعثة لانها مستحيلة على الله لانها تؤدي الى كمالها
 كما هو مقدر في التوحيد وقد اختلف العلماء في افعال الله هل لا بد لها من حكمة
 وان لم نطلع عليها أم لا فنقول ان مقدر ان في فن الكلام (قوله ولا شك ان اجتماعها
 الخ) أي فاجتماع الاربعة سبب عن الفتح (قوله وما يكسر الادم وتخفيف الميم
 عطف على قوله لافهم وهو عطف علة على معلول وقوله من المحبة بيان لما (قوله
 ولا يراه أحدا الا حبه) ولذا نقل بعضهم ان ابليس سئل هل أحببت أحدا من
 المسلمين فقال لا الا موسى حين قال الله تعالى وألقيت عليك محبة مني انتهى ما مش
 سبحة بعض العلماء (قوله يريد الله ليدلين احكم) أي البيان احكم وكذا قوله ليهب
 عتكم أي الذهاب (قوله وامرنا بالتسليم) أي وامرنا بالاسلام وبالاسلام وهو مفاده
 ان امرنا متعدد وكذلك لانه يتعدى للمعولين الأول بنفسه والثاني بالياء فنقول الله
 امرنا بالاسلام أو بنفسه كما في قول الردة أمرت الخير فصع قوله بعد فعل متعد
 أي للمعول واحد كما في المثلين الأولين أو للمعولين اثنين الثاني بالياء أو بنفسه كما
 في الآية الثالثة (قوله فهذه الاقسام الثلاثة) أي التعليلية والتي للعاقبة والزائدة
 واختلاف في الناسب للفعل فقال جمهور البصر بين وتبعهم الموقوف الناسب وأن
 وقال جمهور الكوفيين الناسب للادم ويجوز اظهار ان بعدها توكيد او قال نعلب
 الناسب للادم كما قالوا وان كان انما يتبعها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيراني
 يجوز ان يكون الناسب أن القدرة بعدها وأن يكون كي ولانه من ان لذلك ودليلهم
 صحة اظهار كي بعدها فجملة الاقوال اربعة (قوله كون الخ) وزعم بعضهم ان هذا
 الحكم لا يختص بكن بل يجوز في سائر اخواته نحو ما أسجيز يذلي فعل وزعم بعضهم
 انه يجوز في لمن قياسا على كان نحو ما طنت يذلي فعل كذا التصريح (قوله بعد
 كون ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ولا بد ان يكون ناقصا وقوله منفي أي بما

في الماضي انظروا معنى أو بلم في الماضي معنى مضارع انظروا دون غيرهما من أدوات
التي لان ان تخصص بالاستقبال ولا كذلك اذ في غيره ما قبل ولما تبدل على اتصاف
فيه بالحال بخلاف لم واما ان فيرى فيها خلاف كما تقدم اه ليس ويشترط أن
لا يتنقض التقي فلا يجوز ما كان زيدا الا يضرب عمرا (قوله ما كان الله) مثال
للماضي انظروا معنى وتركه مثال الماضي معنى كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم
(قوله وهم يعيب اضماران بعدها) وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان
ليفعل رد على من قال سيفعل اوسوف يفعل فاللام في مقابلة السين اوسوف فكما
لا تذكر ان مع السين اوسوف لا تذكر مع اللام ونزعم بعضهم -م انه يجوز اظهار ان
بشرط حذف اللام تحتها بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وربان ان
يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان
المراد بالقرآن المقروء ولا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما
الخبر فيه مریدا ونحوه اه مني التصريح (قوله وأما كفي في نحو الخ) تقدم انها
حرف مصدرى وتظهر ان بعدها اذا سبقت اللام انظروا (قوله الا في الشعر)
كقوله * فقالت أكل الناس اسبجت ما تخا * اسانك كيه ان تغرو وتخذعا * (قوله
خلافا للكوفيين) القائلين بجواز التصريح بان بعد كى المصدرية في النثر فيجوز
عندهم جئت كى ان تسكر منى على ان كى المصدرية هي الناصبة وان مؤكدة لها وتقدر
اللام قبها (قوله واما حروف العطف فاربعة) أى باعتبار الابعاد بعدها بقول
الظهير عن كونه واجبا أو جائزا أو ما جعل المتان الا ثم قبله اعتبار الواجب (قوله منها
لا يجوز مع الاظهار وهو او) فيه نظير بل او وانما والواو تارة يجب الاضمار كما
اشار له المتان بقوله وبعد ثلاثة من احرف العطف الخ وتارة يجوز الاضمار والاظهار
كما اشار له بقوله وبعد الفاء والواو واوان عطفن على اسم خالص وقد اشار المصنف
الى ان ثم يجوز بعدها الاضمار والاظهار بقوله وتم ان عطفن وهذا الذى اخذناه
من ان هو ما بينه بقوله ولك معين ومع لام التعليل الخ فهل العطف في الاربعة جائز
اذا كان على اسم خالص فيعلم منه ان الثلاثة المذكورة لا يجب فيها الاضمار كما ان
حروف الجر يجب فيها ذلك ما عدا لام التعليل ويدخل فيها الزائدة والتي لها عاقبة
فيدخل في حروف الجر الواجب فيها الاضمار لام الجحود (قوله اذا صح في موضعها
الى او ال) المناسب مقالة في الخلاصة اذا يصلح في موضعها حتى او الا لان الحتى
متممين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى الثاني التعليل مثل كى جملة المعاني
لا وثلاثة الى والا وكى مثال التعليل لارض من الله أو يغفر لى ولا يناسب فيه معنى
الى او الا لانه يوهم انقطاع الرضى اذا حصل الغفران فية من هذا التعليل وتعين

كقول الله تعالى ما كان الله
ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه
وما كان الله ليظلمكم على
الغيب وهذه يجب اضماران
بعدها * وأما كى في نحو
جئت كى تسكر منى اذا فترتها
تعليلية بمنزلة اللام والتقدير
جئت كى ان تسكر منى ولا
يجوز التصريح بأن بعدها
الاقى الشعر خلافا للكوفيين
وقدمضى ذلك * واما حروف
العطف فاربعة وهي او
والواو والفاء وتم وهذه
الاربعة منها ما لا يجوز مع
الاظهار وهو او ومنها ما لا
يجب معه الاضمار وهو تم
ومنها ما تارة يجب معه
الاضمار وتارة يجوز مع
الاضمار والاظهار وهو الفاء
والواو وهذا كاه يفهم مما
ذكرت في المقدمة فاما
أوفيت صب المضارع بأن
مضمره بعدها وجوبا اذا صح
في موضعها الى او ال

الغاية في لا تنتظره أويحيى والاستثناء في قولك لا قتلان الكافر أو يسلم ويصلح
 للتقديرات الثلاث لا لزمنك أو تقضي حتى وخرج بقوله إذا صح الخ التي لا تصلح
 في موضعها إلا الأولى أو كرهى الـ الطائفة على اسم خالص فتعذر أن يجوز أن كما يأتي
 (قوله فالأول كقولك الخ) أى بمعنى الى وتقدم لك ان هذا المثال يصلح اعطاني
 أو الثلاثة خلافا لظاهر المؤلف (قوله حتى) مفعول ثان لتقضي والياء مفعول أول
 (قوله لا تسهلن الصعب الخ) من الطويل والاستسهال للشيء جده سهلا والصعب
 ضد السهل والتي جمع أمثلية وهى اسم لما يفتناه الانسان وانما ياد الآمال موافقتها
 للسراد وجببها على حسيه وهى هنا المأمولات وانقيادها حصولها والآمال
 جمع أمل وهو الرجا والصبر حبس النفس على السكر (الاعراب) اللام لا ابتداء
 واستسهلن مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد التقييدية وفاعله مستتر
 والصعب مفعوله وأوجهنى الى وادرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وفاعله
 مستتر والمبنى مفعوله والواو عاطفة وما نافية وانقادت الآمال فعل وفاعل الاداة
 استثناء لصار متعلق بانقادت والشاهد في قوله وادرك حيث جاء فيه أوجهنى الى
 واشتبب الفعل بان مضمرة وجو يا وأنت خير بيان جعل أو على بابها لاحد الشيين
 أو الاشياء يمكن فيما جعلوه فيه معنى الا هو الى نحو لا قتلان الكافر أو يسلم ولا زمنك
 أو تقضي حتى وهذا البيت اذا المضارع فى الكل منصوب بان مضمرة تقول مع صلتها
 بغير مصدر معطوف على مصدر متصيده من المتقدم أى ليكون قتل منى أو اسلام منه
 أو ليكون لزوم منى له أو قضاء منه لحتى أو ليكون استسهال منى الصعب وادراك
 للمنى اه من التصريح (قوله والثاني) أى كقول أوجهنى الى (قوله لا قتلان الكافر
 أو يسلم) أى الا ان يسلم (قوله وكنت اذا غمزت الخ) قاله زياد الا عجم قيل له ذلك
 للسكنة كانت فى اساه من قبيد من الوافر فى هجاء شاعر كان بينه وبينه
 مهاجاة غمزت بالعين المعجمة والزاى عه منى عصرت والقباء بالقاف والنون الريح
 وكهوب الريح التواشر فى أطراف الانابيب قال الشمنى فى حاشية المعنى اختلف
 فى معنى البيت فقيل المعنى من لم تصلح له الملاينة تولدناه بالخاشنة الا ان يستقيم وقيل
 المبنى اذا هجوت قوماً أيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائى وقيل المعنى اذا اشتد
 على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا الذلوت عهد الكسر لم يستقيم بعد اه وقال
 فى التصريح وفيه استهارة تشبيلية حيث شبه حاله اذا اخذ فى اصلاح قوم اتصفوا
 بالفساد فلا يتكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم
 بحاله اذا غمزت قناه معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع اعتدالها
 ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل فى تأويل مصدر فى هذا ونحوه أى

قلا أول كقولك لا زمنك
 أو تقضي حتى وقوله
 لا تسهلن الصعب وادرك
 المبنى
 فما تقادت الآمال الاعراب
 والثاني كقولك لا قتلان
 الكافر أو يسلم وقوله
 وكنت اذا غمزت قناه قوم
 كسرت كهوب الوتسهما

ليكون

ليكون منى كسر الكعوب أو استقامة منها اه (الاعراب) الواو عاطفة كذا كان
 واهما اذا طرف غمزت فتاة قوم فعمل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وكذلك قوله
 كسرت كعوبهم أو حرف عطف بمعنى الا وتستقيم منصوب بان مضمرة والجملة من
 اذا وما بعده خبر كان والشاهد في أو تستقيم (قوله ولا يجوز ان يكون التقدير كسرت
 كعوبهم الى ان تستقيم لان الكسر لا استقامة معه) هذا موافق لقول التصريح
 ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر اه وأنت خير بأنه يصح
 هنا الغاية لان الاستقامة لا باقي غاية الكسر المفسد ولذا قرر شيخنا الدردير في
 الأشعرى صحة الغاية وهو حسن فتأمل (قوله وأما الواو والفاء الخ) وألحق
 الكوفية بذلك ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم
 يغتسل منه جوزاين مالك فيه الرفع والنصب وردبانه يسيرا معنى النهى عن الجمع
 بين البول والاعتسال وليس الخوض خاصا به بل لو بال في الماء قط كأن داخل
 تحت النهى ويجوز فيه الجزم فأماه يس (قوله ولهذا رفع) أى ولا جل اشتراط هذا
 الشرط وهو السببية المتضمن للعطف رفع الخ لانه شرط منه لانها للاستثناء (قوله
 * ألم تسأل الربيع القواء فينطق) * وتسامه * وهل تخبرون ان اليوم بيد الله تعالى * قاله
 جميل بن عبد الله بن مهلب بن الحارث بن جبير بن فضيلة من الطويل والربيع المنزل
 حيث كان والجمع أربع وروى عن وزباج والمربع المنزل في الربيع خاصة والقواء
 يشع القاف والمد الخالى الذى لا أنيس فيه ومدها أكثر من قصره وبالبريداء القراء
 التى تبيد من سكنها أى تمسكها والسملق يقع السين منه قوله الاملس وذلك العيسى
 الارض التى لا تثبت شيئا (الاعراب) الهمزة للاستفهام ولم تسأل جازم ومجزوم
 والربيع مفعوله القواء صفة فينطق القواء للاستئناف وينطق مرفوع وهى حرف
 استفهام بمعنى النفي وتخبرونك مقارع مبنى على النفي لاتصاله بنون التوكيد
 الحفيزة اليوم طرف لتخبرو ياء ماعل تخبرو سملق صفتا ياء (قوله وذلك) أى
 وبيان الرفع في البيت (قوله عاطفة) أى لمجرد العطف والاقالسببية عاطفة أيضا كما
 تقدم (قوله الجزم ما بعدها) اعطفه على مجزوم وهو تسأل (قوله ولو كانت للسببية
 ان تصب ما بعدها) اذكره في جواب الاستفهام وتوزع في اقتضاء السببية للنصب بانه
 قد جاء الرفع مع تحقق السببية فى ولا يؤذن اهم فيعتذرون كما مرح به بعضهم ودفع بان
 اقتضاءه للنصب صحيح على قول الاكثر (قوله لان الفاء لو كانت عاطفة الخ) قال
 فى المعنى والتحقيق ان الفاء فيه أى فى البيت للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة
 لا الفعل وحده وانما يقدر التحويون كلمة هو اي يترا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف
 انتهى (قوله دل على انها للاستئناف) أى فتقد العطف المقارن للسببية

أى الا ان تستقيم فلا كسر
 كعوبهم ولا يجوز ان يكون
 التقدير كسرت كعوبهم الى
 ان تستقيم لان الكسر
 لا استقامة معه واما الفاء
 والواو فينصب الفعل
 المضارع بان مضمرة بعدهما
 وجوابا بشرطين لا بد منهما
 احدهما ان يكون الفاء
 للسببية والواو للعبية فلهذا
 رفع الفعل في قوله * ألم تسأل
 الربيع القواء فينطق * وذلك
 لان الفاء لو كانت عاطفة
 لجزم ما بعدها ولو كانت
 للسببية ان تصب ما بعدها فلما
 ان رفع دل على انها للاستئناف

في الاشتراط (قوله على انه الاستئناف) أي الخالي من العطف (قوله وقال تعالى ولا يؤذون لهم الخ) عطف بحسب المعنى على قوله المقدم وكأنه قال وان هذا رفع في قوله ألم تسأل الخ اشتد العطف وفي قوله تعالى ولا يؤذون الخ لفقد السببية بل هي مجرد العطف على قول الاكثر خلافا لمن قال انها للسببية وان السببية لا تقتضي النصب كما تقدم قريبا (قوله سأترك منزلي الخ) قاله المغيرة بن حنبل من عمر والحظلي وحنبل لقب أم مغاب على أبيه * واعرابه سأترك فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ومنزلي مفعوله ولبنى تميم مبتدأ بمن بأترك وألحق فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو في غير الطلب بالحجاز متعلق به فاستتر بحا منسوب بان مضمرة بعد الفاء في غير الطلب والشاهد في قوله فاستتر بحا حيث نصبه بعد الفاء وليس قبله طلب وقد زعم بعض المتأخرين انه روي لاستتر بحا ولا اشكال عليه انه من الشواهد والبيت من بحر الوافر كما في العيني وقوله وألحق بالرفع وفتح الحاء كما هو المسموع من الاشياخ هنا وكلام الشواهد يفيد انه بالنصب فيكون فيه شاهداً وان كان المصنف انما اطلق بقوله فاستتر بحا فقط (قوله هروب من ضرورة) وهو النصب بدون نفي ولا طلب وقوله الى ضرورة وهو توكيد الفعل في غير الطلب فيتركب اخف الضرورية وهو النصب بدون نفي او طلب فقصد المؤلف بهذا الكلام ترجيح القول الاول والارل وتضعيف قوله وقيل الاصل الخ هكذا استقام من الفيشي (قوله وقوانا طلب يشمل الخ) ان الطلب صادق بكونه بالفعل او بالحرف فيعم العرض والتخصيص والاستثناء والتمني واما قول بعضهم طلب بالفعل فاراد بالفعل ما قبل الاسم فيعم الحرف (قوله الامر) هو طلب الاعلى الفعل من الادنى والنهي طلب الاعلى المكف من الادنى والدعاء طلب الادنى من الاعلى والاستفهام طلب النهم والعرض طلب بالبين ورفق والتخصيص طلب بحث وازعاج والتمني طلب مالا طمع فيه أي المستحيل او ما فيه عسر كقول المغيرة ليت لي مالا فاج منه والنفي هو الاخبار بالعدم (قوله صارت ثمانية) وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقر بالوصول فالجمله ثمانية وقد نظمها بعضهم في بيت من بحر البسيط فقال
مر وادع وانه رسل واعرض لحضهم * تمن وارح كذا الذي قد كلا
انتمى مداغى وقال في التوضيح وشرح وألحق الفراء الترجي التمني في نصب الفعل بعد الفاء بان مضمرة و جوابا لابل قراءة حفص عن عامر فاطلع بالنصب في جواب لعل ابلغ الاسباب ومذهب البصر بين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة حفص بان لعل امر بت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المر جو وتوقع الرجوع لازم للتمني وفي الارشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب

وقال الله تعالى ولا يؤذون لهم
فيه تذكرون الفاء هنا عاطفة
كما سيأتي الثاني ان يكونا
مستوفين بنفي او طلب فلا
يجوز النصب في نحو زيد يأتي
فقد ثانيا ما قوله
سأترك منزلي استنى تسم
وألحق بالحجاز فاستتر بحا
فضرورة وقيل الاصل
فاستتر بحا بنون التوكيد
الطيفة فأبدلت في الوقف
النساء كما تطف على النفا
بالاف وهذا التخرج
هروب من ضرورة الى ضرورة
فان توكيد الفعل في غير
الطلب والشرط والقسم
ضرورة وقوانا طلب يشمل
الامر والنهي والدعاء
والعرض والتخصيص
والتمني والاستفهام فهذه
سبعة مع النفي صارت ثمانية
وهذه المسئلة التي يعبر عنها

ولكل منهما انما يب من القول يخصه فالتسليم على ذلك بما

يكشف اشكاله فنقول أما
التي فنحو قولك ما تأتيني
فأكرمك ولك في هذا أربعة
أوجه أحدها ان تقدير الفاء
لحرد عطف لنظ الفعل على
نظ ما قبلها ان يكون شريكه
في امره فيجب هذا الرفع
لان السعل الذي قبلها
مرفوع والمطوف شريك
للمطوف عليه فكذلك قلت
ما تأتيني فما أكرمك فهو
شريك في التي الداخلة
عليه وعلى هذا قوله تعالى
هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتذرون فانما هذا
عاطفة كالأكرام والفعل
الذي بعده داخلة في سلام
التي السابق فكأنه قيل
لا يؤذن لهم فلا يعتذرون
الثاني ان تقدير الفاء مجرد
السببية وتقدر الفعل الذي
بعدها مستأنفا ومع استثناءه
ان يقدريه على مبتدأ
مخذوف فيجب الرفع أيضا
لحلو الفعل عن التسايب
والجائز فتقول ما تأتيني
فأكرمك يعني فأنأ أكرمك

الغراء ومن وافقه من الكوفيين اه فعلت ان من زاد اترجي نصره على الفعل
بعد الفاء لا بعد الواو أيضا وهو ما قد قول الالفية * والفعل بعد الفاء في الرجا
نصب * واسكن في شرح الازهرية اه الى اراجع الشيخ فيفهمني أرو يفهمي (قوله
بمسئلة الاجوبة الثمانية) فيه تجوز لان الافعال الواقعة بعد الفاء او الواو
ليست أجوبة للطلب والتي وانما الكلام بالهطف حلة واحدة كسائر العطفات
اسكن الثاني يترتب على حصول الأول كجزء فسميت أجوبة فانه يس اسكن
هذا الترتيب انما يظهر في الفاء لا الواو فتأمل (قوله أما التي) سواء كان بالحرف
نحو لا يقضي عليهم فيموتوا وبالفعل نحو ليس زيد حاضر فيكلامك أو بالاسم نحو
أنت غير أن فتحدنا أو التعديل المراد به التي نحو قلنا أتعتنا فتحدنا اه تصریح
وقوله غير أن فتحدنا هذا مذهب ابن مالك والكوفيين واسكن الا كثرون على
منه نظرا الى انه لا يجري مجراه في الاستعمال اه يس (قوله ان يقدريه بنيا على
مبتدأ) أي مجراه عن مبتدأ محذوف قال في المعنى يحتمل ان تقدير المبتدأ الايضاح
الاستثناء ويحتمل انه لا يستأنف الاعلى هذا الوجه ويكون هذا امر الاصطلاحيا
اه (قوله ويوضح هذا الخ) انما كان هذا مرفوعا لان ترتب العطف على عدم
التسوية أمر ظاهر فيمتنع الخفي (قوله ويذكر الخويون هذين الوجهين) أعني
عطف الفعل على الفعل فيشارك في التي واستثناء ما بعد الفاء فيكون مبتدأ وما
قبله ان في والمعنى على الوجه الأول ما تأتيني فما تعذرنا في الاتيان والتحدث
وعلى الثاني ما تأتيني ما أنت تعذرنا أي قبت الحديث لعدم الاتيان وهذا الوجه
الثاني معترض لانه لا يمكن تعذر بتبدون اتيان اذا علمت ذلك فتقول الشارح وهو
سهو أي ما ذكره الخويون من مجموع الوجهين لا كل واحد منهما لان الوجه
الأول لا سهو فيه ولا خطأ ويبدل على ذلك قوله اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد
الحديث أي كما مر معني الوجه الثاني وما الوجه الأول فصحيح مسلم (قوله وهو سهو
الخ) وذكر في المعنى توجه الماذكرة الخويون وهو ان المعنى ما تأتيني المستقبل
وقال القيسي يمكن ان يكون قائل ذلك بذكره اتيان الحديث في المستقبل فيقول له ذلك
فيمكن الحديث الآن مع عدم الاتيان في المستقبل أو يكون القول له والقائل
بمكانين متقاربين فيكلمهما المكالمو يقدريه منهما الاتقاء والاجتماع كالا يخفي اه

لكونك ما تأتيني وذلك اذا كنت كلهما الاتيان ويوضح هذا أنك تقول ما زيد قاسيا فيعطف على عبده أي فهو
لاتقاء التسوية عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح لان الوجه الأول سهل التي فيه ما قبل
الفاء وما بعده وهذا الوجه انصب التي فيه الى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعده وذلك لانك لم تجعل الفاء عطف الفعل
الذي بعده على التي الذي قبله فيكون شريك في التي وانما اختصاصها للسببية ويذكر الخويون هذين الوجهين في
قولك ما تأتيني فتحدنا وهذا سهو اذ يستحيل أن ينتفي الاتيان ويوجد الحديث

والسواب ما مثلت لثبه
 الثالث أن تقدر الفاء عاظمة
 لعطف مصدر الفعل الذي
 بعدها على المصدر المؤول مما
 قبلها وتقدر التي منصبا على
 المعطوف دون المعطوف
 عليه فيجب حينئذ نصب
 ثان مضمرة وجوبا والتقدير
 ما يكون منك اتيان فا كرام
 متى أي ما يكون منك اتيان
 فيعقبه معنى اكرام بل يكون
 منك اتيان ولا يكون معنى اكرام
 الرابع أن تقدر أيضا الفاء
 لعطف مصدر الفعل الذي
 بعدها على المصدر المؤول
 مما قبلها ولكن تقدر التي
 منصبا على المعطوف عليه
 فينتفي المعطوف لانه مسبب
 عنه وقد اتفي ويكون معنى
 الكلام ما يكون منك اتيان
 فكيف يكون معنى اكرام
 وهذان الوجهان ساتغان
 فيما تأتينا فخذنا اذ يصح أن
 يقال ما تأتينا محذرا بل تأتينا
 غير محذرت وان يقال ما تأتينا
 فكيف تحذرتنا وتخلص ان
 لتساقى الرفح وجهين وفي
 النصب وجهين * فان قلت
 هل يجوز ان يقرأ ولا يؤذن
 لهم فيعة نذروا بالنصب على
 لحد الوجهين المذكورين
 لانه في وقت

وقوله ويوجد الحديث أي المترتب على الاتيان هـ ذاه والسجيل أما وجود حديث
 عوضا عن عدم الاتيان فيمكن ذلك عند عدم الاتيان (قوله ما مثلت به لك) وهو
 ما تأتينا فا كرمك (قوله الثالث ان تقدر الخ) على الوجه الثالث والرابع الفاء
 للسببية مع العطف لانه يلاحظ في الوجهين ان ا كرمك عطف على تأتينا وان
 الا كرام مسبب عن الاتيان ولذا اوجب النصب فمما الا أنه في الوجه الثالث
 يلاحظ التي منصبا على المعطوف الذي هو السبب فقط وفي الوجه الرابع يلاحظ
 انصبا به على المعطوف عليه فنتفي المعطوف من حيث انه مسبب عنه ويلزم من تفي
 السبب تفي المسبب تأمل (قوله مصدر الفعل) أي المصدر المؤول من الفعل
 بواسطة ان (قوله على المصدر المؤول) أي المصدر السابق لها (قوله أي ما يكون منك
 اتيان فيعقبه معنى اكرام) يتبادر من تلك العبارة ان الفاء لعطف والتعقيب بدون
 سببية والظاهر ان السببية موجودة أيضا وان قوله يعقبه أي على طريق التسبب
 تأمل (قوله بل يكون منك اتيان ولا يكون نبي اكرام) هذا مرشح في ان المعطوف
 عليه مثبت لانه متفي ضمنا خلافا لقول الفيشي ان المعطوف عليه متفي ضمنا
 تأمل (قوله منصبا على المعطوف عليه) أي صراحة والافالمعطوف متفي ضمنا
 وكان المناسب للفيشي أن يقول هنا مثل ما قلنا ويجوز فمقاله أو لا في قوله منصبا
 على المعطوف دون المعطوف عليه حيث قال منصبا بطريق الصراحة فلا ينافي انه
 منصب على المعطوف عليه ضمنا لما علمت قريبا تأمل (قوله وقد اتفي) أي المعطوف
 عليه الذي هو السبب (قوله وهذان الوجهان) أي الثالث والرابع ساتغان الخ
 وعلى ما قدمنا لا يصح جريان الاوجه الاربعة في ما تأتينا فخذنا فالوجه الاول
 من الاربعة معناه انتفاء الاتيان وانتفاء التحديث والثاني انتفاء الاتيان واثبات
 التحديث والثالث انتفاء التحديث وثبوت الاتيان والرابع انتفاء الاتيان
 فينتفي انتفاء التحديث تأمل (قوله ما تأتينا محذرا) هذا محل معنى والمناسب
 لما قدمه في بيان الوجه الثالث ان يقول ما يكون منك اتيان بدون تحديث
 (قوله وان يقال ما تأتينا فكيف الخ) المناسب لما قدمه في بيان الوجه الرابع
 ان يقول ما يكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث والقصد من ذلك تفي
 التحديث السبب عن الاتيان فلا يمرض ما تقدم من انه يجوز تحديث بدون اتيان
 تأمل (قوله ان تأتينا في الرفح وجهين) وهما العطف بدون تسبب فينتفي المعطوف
 والمعطوف عليه والاستثناء بدون عطف بل تسبب عن التي فقط فينتفي المعطوف
 عليه دون المعطوف (قوله وفي النصب وجهين) والفاء فهما للسببية مع العطف
 لسكن تارة يلاحظ التي منصبا على المعطوف فقط أو منصبا على المعطوف عليه

ويتضمن نفي المعطوف والفرق بين الوجه الرابع والوجه الاول مع ان المعطوف
 والمعطوف عليه متفقان في الوجهين انه في الوجه الاول النفي من نصب علمها
 مراحة وفي الثاني مراحة على المعطوف عليه وشمنا على المعطوف تأمل (قوله نعم
 يجوز على الوجه الثاني الخ) أي واتقصد نفي المعطوف والمعطوف عليه لكن مراحة
 في المعطوف عليه رضى نافي المعطوف وقال البيضاوي لوجه له جواز بالدل على
 عدم اعتذارهم لعدم الاذن واوهم ذلك ان اسم عذرا لم يكن لم يؤذن لهم فيه اهتدنا
 حة ثالث لعدم قراءة التصيب وبقيدانه لم يقرأ بالتصيب وحينئذ قول الشارح
 لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين أي ولا الشواذ وحينئذ عمل انه قرئ في الشواذ
 لانها لا تخصر (قوله بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم) أي فيو جسد اذن بدون
 اعتذار كما يوجد اتيان ولا يوجد كرام فان في نصب على المعطوف (قوله وليس
 هذا المعنى مراد) أي ليس اراد ثبوت اذن ولا يثبت اعتذار بل القصد في
 الامرين (قوله رؤس الآي) أي اواخر الآيات (قوله ومن مجي) خبر مقدم وقول
 الله مستدام وخر قال يس قوله لا يقضى الخ أي لا يقضى عليهم فكيف يجيبون
 لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين إذ يقع ان يقضى عليهم ولا يجتوبون أي
 لا يكون قضاء عليهم فونهم وانما قدرنا هذا التقدير في وفي نظائر لان ان تجعل
 ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب ان يكون المعطوف عليه وشو ما قبل
 الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا تشملها من
 الاعراب اه وقال البيضاوي لا يحكم عليهم موت ثان فموتوا ويستريحوا وقرئ
 فهو تون على حد لا يؤذن لهم فيعتذرون (قوله والنصب هنا على معنى قولك ما تأتينا
 الخ) أي فالتصديق القضاء فيلزمه نفي الموت (قوله لا على قولك الخ) أي ليس القصد
 نفي الموت ويثبت القضاء فيقضى عليهم فلا يجتوبون لان هذا فاسد (قوله ولو قلت
 ما تأتينا الا فتحدثنا) أي مما انتقض فيه النفي بالا قبل الفعل المقرون بالفاء بخلاف
 المنتقض بالا بعد نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا
 لابن مالك وولده حيث أوجب الرفع وينتشر على ذلك ما لو قلت ما جاعني أحد
 الا زيدفا كرمه فان جاءت الاء الا احد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي
 وان جعلتها الزيد فنتسه لتأخره عنه (قوله ونفي النفي ايجاب) أي يستلزم
 الايجاب لانه عينه كما نص عليه أهل المعاني (قوله باناق الخ) قاله أبو النجم الجلي
 والناقبة نفي الابل أصله انوفة تتحركت الوار وانفتح ما قبلها قلت الفاء وتجمع
 في القلة على أنوق قدمت الوار على النون فصارتا ونوق ثم قلبت الوار ياء فصارتا نوق

فكيف يعتذرون ويمتنع
 صلى الوجه الاول وهو
 ما تأتينا فتحدثنا بل تأتينا غير
 تحدث الا ترى ان المعنى
 حينئذ لا يؤذن لهم في حالة
 اعتذارهم بل يؤذن لهم
 في غير حالة اعتذارهم
 وليس هذا المعنى مرادا
 بخلاف قلت فاذا كان التصيب
 في الآيات جازا على الوجه
 الذي ذكرته فما باله لم يقرأ
 به أحد من القراء المشهورين
 قلت لوجهين أحدهما
 ان القراء سنة متبعة وليس
 كما تحوز العربية تحوز
 القراء انه الثاني ان الرفع هنا
 بثبوت النون يحصل بذلك
 تناسب رؤس الآي والنصب
 بخلافه فيزول معه التناسب
 ومن مجيء النصب بعد النفي
 قول الله عز وجل لا يقضى
 عليهم فموتوا والنصب هنا
 على قولك ما تأتينا فكيف
 تحدثنا لا على قولك ما تأتينا
 تحدثنا بل غير تحدث ولو قلت
 ما تأتينا الا فتحدثنا أو ما تزال
 تأتينا فتحدثنا ووجب الرفع
 وذلك لان النفي في المثال
 الاول قد انتقض بالا وفي
 المثال الثاني هو داخل على

١٨ عباده في زال وزال لاني ونفي النفي ايجاب وأما الامر فكقوله

باناق سبرى عننا فسبحا الى سلمان فنتسبحها وترطه أمران أحدهما ان يكون صيغة الطالب

و يجمع ايتق على اياتق وايتق بفتح تين سيمر مع تحريك الابل فيه اعنا قها
 (الاعراب) يا حرف ندا وناق منادى مرخم ولفظ ضم القاف على لغة من لا ينتظر
 وفتحها على لغة من ينتظر وسيرى فعل أمر والياء فاعل وعنا فمفعول مطلق نائب
 عن المصدر أو صفة المصدر محذوف أي سيرا عتقا قاله العيني وفتح عتقه ومعناه
 واسعا الى سليمان جار ونحوه رمة عاق بسيرى فستر بها منصوب بان مضمرة لانه
 جواب الامر وهو محل الشاهد (قوله حسبك حديث فينام الناس) حسبك مبتدأ
 خبره حديث أي كافيك الحديث أي كفف عن الحديث واصل المثال المسموع
 حسبك فينام الناس واختلاف في امر ايد فالجمهور على ان حسبك مبتدأ خبره
 محذوف أي حسبك انكوت وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في
 معنى ما لا يخبر به وهو كفف وقيل الضمة لانه اسم مسمى به الفعل وبنى على
 الضم لانه كان مفعولا أو اجاز الكسائي النصب بعد الطلب بافظ الخبر انتهى
 تشرح ويؤس على ان الكسائي (قوله لم يعجزوا لاقال الكسائي) أي انما لم يعجزوا
 النصب بعد الخبر (قوله والثاني أن لا يكون بلفظ اسم الفعل) اعترضه بعض بان اسم
 الفعل موشع للطلب على قول بخلاف القى والترجي فانه مستلزمه لامر موشع
 فاسم الفعل اولي منهما ويمكن الجواب بان النصب يقتضي عطف مصدر موشع على
 مصدر موشع واسم الفعل جامدا لا يتصيد منه مصدر فلذا امتنع النصب بعده وأما
 المصدر الموشع إذا كان للطلب فقال المستنف الحق انه نصب ما بعده وينبغي ان
 يقيده بالطلب باسم الفعل خاصة ما لم يظهر قبله نعتا أو موشى التاكيد والقيس
 ونحوه ما على ان المصدر كاسم الفعل (قوله وما أجدر هذا القول الخ) وذلك لانه
 موشع على كونه حرف الفعل ومعناه موشع وما وقيل انه موشع للطلب كالفعل
 وأعطى حكم الفعل ويرد بان فعل الامر ماضى وقومعه صلة لان حسن تأويله بالمصدر
 المنصب منه مع ان خلا اسم الفعل فانه لا يلحق لذلك مشتقا أو غير مشتق انتهى
 شرواني مع زيادة ووهي اجدر حتى (قوله واما النهي فمكقولك لا تفعل فأعاقبك)
 فان أعاقب منصوب بفتحة ظاهرة في جواب النهي بعد فاء السببية (قوله
 لا تفعلوا) مجزوم بلا التاهية وعلامة جزمه حذف النون وقوله فيسببكم يمحبت
 فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على التاء لانه في جواب النهي بعد لا
 قال البيضاوي و يمحبتكم يهلككم ويسببكم (قوله ولا تطغوا) مجزوم
 بلا التاهية وعلامة جزمه حذف النون ويحذف منسوب بفتحة ظاهرة لانه في جواب
 النهي ومثل بثلاثة أمثلة الاول لفعل الصحيح اللام والثاني للفعل بالياء والثالث
 للفعل بالالف والفعل الاول لا تفعل والثاني لا تفعلوا والثالث لا تطغوا

والقوات حسبك حديث
 فينام الناس بالنصب لم يعجز
 خلافا للكسائي والثاني ان
 لا يكون بافظ اسم الفعل
 ولا يجوز ان يقول حسب
 فتسكروا بالنصب هذا
 قول الجمهور ونحوه
 الكسائي فاجاز النصب
 مطبوعا وفصل ابن جني وابن
 عصفور فاجاز ان اذا كان
 اسم الفعل من افظ الفعل
 فتوزل فتكذلك ومعناه
 اذا لم يكن من افظه فتوجه
 فتسكروا وسأجدر هذا
 القول بان يكون سوا
 واما النهي فتكقولك لا تفعل
 فأعاقب لا تقول الله تعالى
 لا تفتر واعلى الله كذبا
 فيمحبتكم بعذاب ولا تطغوا
 فيمفعل عليكم فضي

(قوله ولو نفضت النهي بالا) قال يس وهل التقييد بالاشترط يخرج غيرها أم لا محل
 نظر (قوله بالا قبل الفاء) فان كان النقص بالابعد الفاعل يتمتع النصب نحو
 لا تضرب زيدا فبغضب عليك الاناديا اه يس على انما كهي (قوله واما الدعاء)
 كان المناسب ذكر جواب الانتماس الذي هو المطلب من المساوي أو يقتصر وا
 على الامر ويجعل شاملا للدعاء وللانتماس كما هو الظاهر بقية الترجمة وقوله
 الدعاء أي بشراً وبخبرته قوله اللهم تب دعاء بخبر وقوله ربنا اطهس الخ دعاء بشر
 وقوله فلا يؤمنوا مجزوم بحذف النون في جواب الدعاء (قوله رب وقتي الخ) هو
 من الرمل ورب منادى حذف منه باء النداء وهو مضاف لباء المتكلم المحذوفة
 تخفيفاً ووقتي فعل دعاء والنون للوقاية وانما مفعول وانها في الجواب وأعدل
 منصوب بان مضرة وجوبا وعن سنن معاني بأعدل وفي خبره معاني محذوف حال
 وسنن مضاف اليه مجرور بكسرة مقدره منع من ظهورها السكون العارض لاجل
 القافية والشاهد في قوله فلا عدل والله سي يارب وقتي حتى لا يبلى عن طريق
 الساعين حال كونهم سالكين في خير طريق (قوله وشروطه ان يكون بالفعل) أي على
 طريق الاسالة فخرج بالاسم وهو سميأ فانه مصدر وخرج بقوله تعالى طريق
 الاسالة الدعاء الملقظ الخبر نحو رحم الله زيدا يدخل الجنة اه يس على انما كهي
 (قوله واما الاستفهام) عرفه العلماء بقوله هم طلب الفهم والمراد طلب المتكلم
 فهم نفسه قال في الفهم لا عهد فخرج قولك افهم فانه طلب الفهم لا يكون فهم المخاطب
 نعم يرد عليه فهمهني الان يقال طلب الفهم باداة مخصوصة قال الشيخ وانى لوقال
 طلب الافهام لسكانه وجهه اذا استفهم لا يطلب الا ما يمكن ان يتعلمه المخاطب وانما
 يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره واجيب بان المطالب الحقيقي من الاستفهام
 هو الفهم أي فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب والافهام وسيلة لذلك المطالب واعتباره
 المتكلم داوى من اعتبار الوسائل لذلك جعل اطلب الفهم لا الاقياس اه
 (قوله فشرطه ان لا يكون باداة الخ) ويشترط في الاستفهام ان لا يتبين وقوع
 الفعل نحو لم تضربه فيما زال يله فان الضرب اذا وقع بتعذر سببك مصدره مقبل
 منه قاله ابن مالك قال ابو حيان وهذا بشرطه أحد من أصحابنا اذا تعذر سببك مصدر
 مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا ما في معناه واما الاستحالة سببك مصدر مراد
 استقباله لاجل معنى الفعل فانما يندفع به مصدره قدرا استقباله مما يدل على المعنى
 فاذا قبل لم يضرب بتزيدا فاضربك اي يمكن مثل تعذر يف يضرب زيد فاضربنا واما
 الاستفهام التقريري الداخل على النفي فقبل لا ينصب في جوابه نحو ألم تر ان الله
 انزل من السماء ماء فصيح وقيل ينصب اه يس على انما كهي (قوله خبرها جامد)

ولو نفضت النهي بالا قبل الفاء
 لم تنصب نحو لا تضرب
 الا عمارا في نصب فيجب في
 نصب الرفع واما الدعاء
 فيكون ذلك اللهم تب على
 فأقول الله تعالى ربنا
 اطهس على أم والله هم
 واشدد على قلوبهم فلا
 يؤمنوا حتى
 الا ايم وقول الشاعر
 رب وقتي فلا أعدل عن
 سنن الساعين في خير سنن
 وشروطه ان يكون بالفعل قلو
 قلت سميأ لا فيرويك الله
 لم يحوز النصب واما الاستفهام
 فشرطه ان لا يكون باداة تلامها
 جملة اسمية خبرها جامد فلا
 يحوز النصب في نحو هل
 أخوك زيد فأكرمه بخلاف
 هل أخوك قائم فأكرمه
 ولا فرق بين الاستفهام
 بالحرف

لانه لا يمكن تصديده من غير اختلاف لو كان مشتقا فبقي تصديده من المصدر اه تقرير
 (قوله فهل لنا من شفعاء الخ) من مزيدة في المبتدأ وانما خبر مقدم ويجوز ان
 يكون شفعاء مفعولا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء
 عاطفة للمصدر المؤول على المصدر التصديدي مما قبلها أي هل حصول شفعاء شفاعته
 منهم لنا اه يس على الفاعل كهي (قوله من ذا الذي يقرض الخ) يجوز في من ان تكون
 مركبة مع ذوا وما بعدها خبر وان يكون مبتدأ وذا خبر والذى صفة له أو بدل منها
 وينبغي ان تكون ذاعلى الثاني اشارية لئلا يلزم دخول الموصول على مثله كقولهم
 من ذا الغائب ماذا التواني اه بما مش (قوله برفع يضاعف) أي على الاستئناف
 وقوله واصبه أي في جواب الاستفهام (قوله فاستجيب) يروى بالرفع على الاستئناف
 والنصب في جواب الاستفهام وكذا قوله فاعقرله (قوله أين بيتك) اين خبر مقدم
 وبيتك مبتدأ مؤخر واین طرف مكان (قوله ومتى تسير) متى ظرف زمان مفعول
 لتسير فهو معنى على السكون محله نصب قال في التمهيد ولا يتقدم هذا الجواب
 على حده بخلاف الكوفيين قال شارح بدر الدين مكمل الشرح والله لا يجوز تقديم
 الجواب بانفائه على سببه لانه معطوف فلا يتقدم على المعطوف عليه وقد اجاز
 السكوفيون متى فآتيك فتخرج ومتى فاستجيب اه والراجح الاول (قوله وكيف
 يكون الخ) كيف ظرف زمان اعتباري لانه استفهام عن الحالة ومن لوازم الحالة
 وقوعها في زمان فهو ظرف زمان اعتباري اه فيشي واهل ماقاله الفيشي ان المصنف
 ذكر كيف في أمثلة الظرف ولو قدم المصنف منسأل كيف لما احتج لمقاله الفيشي
 لان التمران يكون تاما وكيف حال ويجوز ان تكون نامة وكيف خبرها مقدم
 ولم يذكرها الظرف اصلا بل هي اسم استفهام حال أو خبرية كون تأمل (قوله فان
 قلت فما بال الخ) هذا السؤال لا يرد الا لو كان النصب في جواب الاستفهام واجبا
 مع انه جائز الا ان يقال قوله فما بال الفاعل لم ينصب أي لم يصح نصبه (قوله فما بال
 الخ) ما اسم استفهام مبتدأ أو بال خبره (قوله فتصبح) أي فهي تصبح والضمير عائد
 على القصة وانما قدره وثبتا لان المختار ثابت هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث
 غير فضلة نحو قام الاعمى الابعار تصد الى المطابقة لانه راجع الى ذلك المؤنث
 ولم يسمع هي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وعلى ما قررنا فتصبح خبر فهو
 في محل رفع ويجوز ان يكون أصبح بمعنى اصبحت عطفا على أنزل الامل وضع له
 (قوله قلت لوجهين) أي عدم النصب لوجهين (قوله ان الاستفهام هنا معناه
 الاثبات) أي لكونه تقرير بامدخول الثاني وان شئت قلت انكار بالثاني فيعلم
 منه انه لا نصب في جواب الاستفهام التقريري وهو قول من قواين (قوله والثاني

تخوفه هل لنا من شفعاء
 فيشيه والنوا الاستفهام
 بالاسم نحو من ذا الذي يقرض
 الله فرضا حسنا فيضاعفه
 يقرأ برفع يضاعف واصبه
 وفي الحديث حكايته عن الله
 تعالى من يدعونني فاستجيب
 له من يستغفرونني فاعقرله
 والاستفهام بالظرف نحو
 أين بيتك فازورك ومتى تسير
 فأراقتك وكيف تكون
 فأصعبك فان قلت فما بال
 الفعل لم ينصب في جواب
 الاستفهام في قول الله عز
 وجل ألم تر أن الله أنزل من
 السماء ماء فتصبح الارض
 مخضرة قلت لوجهين
 أحدهما ان الاستفهام هنا
 معناه الاثبات والمعنى قد
 رأيت ان الله أنزل من السماء
 ماء والثاني ان اصباح الارض
 مخضرة لا يتسبب عمادخل
 عليه الاستفهام وهو وثبة
 الطر

واعيا يتسبب ذلك من نزول
 المطر نفسه فلو كانت
 العبرة أنزل الله من السماء
 ماء فتصيح الارض مخضرة
 ثم تدخل الاستفهام مع
 النصب فان قلت يرد هذا
 الوجه قوله تعالى أعجزت
 ان أكون مثل هذا الغراب
 فأواري سواة أخى فان
 مواراة السواة لا يتسبب عما
 دخل عليه حرف الاستفهام
 لان العجز عن الشيء لا يكون
 سببا في حصوله قلت ليس
 أواري منصوبا في جواب
 الاستفهام وانما هو منصوب
 بالاعطف على الفعل المنصوب
 وهو أكون فان قلت قد
 جعله الزمخشري منصوبا في
 جواب الاستفهام قلت هو
 غاطفي ذلك وأما العرض
 فكقول بعض العرب ألا تقع
 الماء قسح وكقولك ألا
 تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر
 يا ابن الكرام ألا تنقو
 قتيه رما
 قد حدثوك أخبارا كن معها
 وأما التخصيص فكقولك
 هلا انقبت الله تعالى فيغفر
 لك وهلا أسلمت قد دخل
 الجنة وهو والعرض متقاربان

الح) وعلى هذا فالإفناء ليست للسببية بل للاشتقاق ولو كانت للسببية لانسبب في
 جواب الاستفهام التقرير وهو قول آخر فالجواب الأول مبني على قول والثاني
 على قول وقد تقدم عن يس الخلاف في ذلك والخامل ان الجواب الأول يقول ليس
 هنا استفهام وهو طلب الفهم لانه اثبات والثاني يقول ليست السماء لسببية وان
 وجد الاستفهام انه تقرير (قوله وانما يتسبب ذلك) أي اسبب الارض مخضرة
 (قوله فلو كانت العبرة أنزل الى ان قال ثم دخل الاستفهام) أي بان يقال ألم أنزل
 هكذا ظاهره والذي في الآية الم والم لا تدخل على الماضي فلانما سبب ان يقول فلو
 كانت العبرة ينزل ثم دخل الاستفهام فيقول ألم ينزل وهو استفهام تقرير
 فينصب في جوابه على قول (قوله هذا الوجه) أي الثاني بالذي افاد عدم النصب
 بعد الفاء اذا كان ما بعده لا يتسبب عن مدخول الاستفهام يرد عليه النصب
 في قوله فأواري مع عدم النصب عن مدخول الاستفهام والجواب بالفتح حاصله
 لا يسلم انه انصب في جواب الاستفهام (قوله عما دخل عليه الاستفهام الح) ارادة
 الاستفهام مع لم (قوله عما دخل عليه حرف الاستفهام) وهو العجز (قوله هو
 غاطفي ذلك) يمكن الجواب عنه بان قوله أعجزت استفهام انكاري فيفيد عدم
 العجز وعدمه يتسبب عنه المواراة اه ثورير لكن كلام النسر ين يدل على ان
 استفهام تقريرى أي اقرار بالعجز لانه كان تخييرا قبل رؤية الغراب (قوله
 واما العرض) بفتح العين وسكون الراء هو الطاب بيان رزق (قوله ألا تقع انشاء
 قسح) أي ألا تنزل فتعوم فيه فهذا طلب برفق (قوله يا ابن الكرام الح) هو من
 البسيط والكرام جمع كريم قال ابن العربي في الاسماء الحسنى اختلف في
 الكوريم لغة فسيل الكثير الخمر والعرب تسمى الكثير كرم بما وقيل هو الذي
 يدوم نفعه ولا يتقطع وقيل هو الذي يسهل تناول ما عنده وقيل هو الذي له قدر عظيم
 وحظ كبير وقيل المنزه عن الدناءة المبرء عن النقائص والآفات (الاعراب) بالحرف
 ذوا بن منادى والكرام بضاف اليه ألا أداة عرض تدنو فعل مضارع رفعا له مستتر
 وجوبا فتبصر منصوب بان مضمرة بعد الفاء او ما موسولا وقد حرف تحقيق وجملة
 حدثوك صلته والعا انما محذوف تقديره به والموسول وصلته في محض نصب مفعول
 تبصر والفاء لتعليل وما نافية وراء مبتدأ وكن معا خبر ومن موسولة (قوله
 التخصيص) بجاء هملة وضادين محجمة بين يمينها ما يشاء من تحت وهو الطلب
 بحث وازعاج (قوله متقاربان) أي في المعنى وقوله يحجمهما في قوة العلة كانه قال
 متقاربان في المعنى لانه يحجمهما التثنية على الفعل أي على طلب الفعل والفرق
 بينهما من حيث شدة الطلب وضعفه هكذا مراد المؤلف وانما تخير بان حقيقة

العرض متميز بقوله وانما يرفق واين وحقيقة التخصيص مقيدة به وانما بحث وازعاج
 فهو ما نوعان متغايران لامتقار بيان فلا وجه لاختصاصهما بالانساب من حيث
 جهة ما في التثنية على الفعل كدل وقوله التثنية على الفعل أي ذو التثنية لان العرض
 والتخصيص حالة نفسية (قوله يجزمه ما التثنية الخ) قال الفيشي استفيد من
 هذه العبارة ان التخصيص والعرض لا يطلب فهمهما لان التثنية لغو الايقاظ
 وهو مذهب المحققين من ان التخصيص حالة نفسانية يلزمها الطاب بحث
 وازعاج والعرض حالة نفسانية يلزمها الطلب برفق واين وهذه العبارة لا توجد له
 في غير هذا الكتاب وعبارة الفصحى بين التخصيص الطاب بحث والعرض الطاب
 بذر فهمها محتملة اه (قوله وما قوله سبحانه الخ) جواب عن سؤال وارد على
 فواهم العروض الطاب برفق والتخصيص الطاب بحث فانهم الايتان بيان في الآية
 اه فيشي والدي في الاشموني التمثيل للتخصيص بآية لولا اخترتني الى اجل قريب
 فاستدرك واعلم ان المتبادر من لولا التخصيص وهو غير متناسب في جانب الرب
 فتستعمل لولا من التخصيص الى الدعاء هذا هو المناسب في المقام وحينئذ كان
 المناسب للشارح ان يحذف العرض لان المتبادر من الآية التخصيص لا العرض
 بدليل ان الاشموني مثل لم التخصيص تأمل (قوله استعيرت عبارة الخ) أي تقاد
 العبارة لادالة على التخصيص واستعملت في الدعاء من باب الحقيقة ويحتمل انه
 استعار دونه تور من أخذت عنه هذا الكتاب بقوله شبهه بطلق الدعاء بطلق
 التخصيص أو العرض عنى ما قال ثم استعير اسم التشبيه لانه تمسرى التشبيه الى
 الدعاء الخاص والعرض الخاص فاستعير لفظ لولا المرشح له عرض أو التخصيص
 الخاص الدعاء الخاص اه (قوله عبارة العرض والتخصيص) وهي لولا فان لولا
 يكون عرضا لعرض والتخصيص وان كان المناسب في المقام تشبيه الدعاء بالتخصيص
 الذي هو المتبادر من لولا فالأولى حذف قوله العرض كما يؤخذ من عبارة من مثلها
 لتخصيص (قوله وما التقى) هو حقيقة تجوز النفس أي ميلها الى حصول الشيء
 الغير الواجب محتملا كالأو ممكن كما غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل اكثر ولما
 كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شيء يطلب حصوله قالوا في التقى طلب
 ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه حل قال الشنوافي قولهم طلب
 ما لا طمع فيه الخ أي بليت يخرج الطلب بصيغة فاعل المطلوب به اذ لك فانه لا يسمى
 طلبا اه والترجي حقيقة ميل النفس الى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصولا
 مترقبا ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول الشيء يطلبه قالوا في الترجي هو
 طلب الامر المحبوب اه حل أيضا (قوله بالياني كنت الخ) اعلم ان نصب الفعل بعد

تجزمه التثنية على الفعل
 الآن في التخصيص ليدل
 فوكيد وبحث واما قوله تعالى
 لولا اخترتني الى اجل قريب
 فاهم فم من باب التثنية في
 جواب الدعاء والجملة
 استعيرت في عبارة التخصيص
 أو العرض للدعاء *
 واما التقى فكأنه تعالى
 بالياني كنت معهم فاذن فورا
 فطلب ما وقول الشاعر

الغنى سواء كان الفعل المنصوب به الفاعل له الفعل الاول كافي الآية التي مثلها
الشرح اول غيره نحو ايتيتك تأتينا فتجد ذلك اي ايت ايماننا منك فتجديت منا ولا
يقدر ليت كان ايمان منك في حديث من لان ذلك تصديرا لا يحتاج له واما اذا
كانت ليت داخله على ضمير شأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول
فيجب الرفع فان كان الفعل المنصوب لمن له الاول فيجوز الوجه بان نحو ايتيتك يا ايتيني
فيكرمني فيصح ان يقال ان معنى تقدير ليت الشأن ان يكون منك ايمان ما كرام وايت
الشأن يفعل ايمانا فاعلاما وقوله يا ايتيني كنت معييم الخ اي ايت لي كوناهم ففوز
اه يس على الفاعل (قوله الأرسول الخ) قاله أمية بن أبي الصلت من البسيط
وتاسه ما بعد غابتنا من رأس مجرانا ومجرى بضم الميم مصدر وهي بمعنى الاجراء
اضيف الى نون المتكلم الالف التي ورسل مبنية على التثنية لان الالف عمل لا التثنية
وانما في محل نصب على انصته ومسا في محل الخبر لا وقال بعضهم رسول مبتدأ وانما
مفعول من اخباره في خبره منصوب في جواب التي وهو محل الشاهد باسم موصول
مفعول يخبر به وهد خبر لمخروف أي المسافة التي هي بعد غابتنا حال كونها كالتثنية
رأس مجرانا وقال في الشواهد يا حرف تدار المأدي نحو زوف أي يا قوم بعد
مفعول يخبرنا خلافا لقول الشواهد في مفعول مخروف وغاية ما ضاف اليه فعل على
نسخة الشواهد يا بعد غابتنا بحرف التثنية والذي في النسخ ما بعد (قوله فهذه امثلة)
النصب بعد الفاعل الخ) اختلف في المناسبة للامع فيذهب البصريين ان المناسبة من
مضرة وهو ما درج المؤلف عليه وذهب بعض الكوفييين الى ان ما بعد الفاء
منصوب بالخالفون بعضهم الى ان الفاعل المناسب هو الجمع مذهب البصريين
لان الفاعل عاطفة فلا عمل لها الكناية عطف مصدرها على مصدر مفعولهم كما تقدم
والخلاف في الواو والخلاف في الفاعل الخ) ثموني (قوله فسمع الخ) وفي بعض النسخ
فسمع في خمسة وقاسه النحويون في ثلاثة وهذه هي الموافقة لما يأتي ثانه ذكر امثلة
خمس وفي بعض النسخ فسمع في أربعة وقاسه النحويون في أربعة وهي الصواب
لان قوله وثاني مثله من كلام المراديين وفي بعض النسخ فسمع في أربعة وقاسه
النحويون في ثلاثة وهي فاسد دلالة يقتضي ان الجملة في خمسة مع انها ثمانية قال
ابوحيان ولا احفظ نصب الفعل بعد الواو الا بعد أربعة وهي الدعاء والعرض
والتخصيض والترجي فيبني ان لا يقدم على ذلك الاستماع اه وحينئذ فيعلم من
كلام ابى حبان انه سمع بعد ثلاثة من الثمانية لانه جعل الترجي احدا الاربعة
وعليه فالناسيب ان يقول فسمع في ثلاثة وقاسه النحويون في خمسة تأمل (قوله ولما
يعلم الله الخ) أشار المؤلف ببيان معنى الآية الى ان العلم في الآية مجاز عن المعلوم وانه

هذا الأرسول تمامها في خبرنا
فهذه امثلة للنصب بعد الفاء
الاجبية في هذه المواضع
الثمانية واما النصب بعد
واو العبيبة في المواضع
التي كوردت فسمع في أربعة
وقاسه النحويون في أربعة
فالاربعة باجموع فيها
احدها التي كقولهم مالي
ولما يعلم الله الذين جاهدوا
منكم ويعلم الصابرين والفقير
وانه اعلم انكم تجاهدون
ولا تصرون

مع جهادكم الصبر على ما
يصبىكم فيه فيعلم الله حينئذ
فلكم وانعامكم والواو من
قوله تعالى وساواوا الحال
والتقدير بل احسبتم ان
تدخلوا الجنة وحالتكم هذه
الحالة والثاني الامر كقوله
فقات ادعى وادعوان ائدى
لصوت ان ينادى داعيا
الثالث النهى كقول الشاعر
يا أيها الرجل المعلم غيره
حلا لنفسك كان ذاك التامع
ايدأ بنفسك فانها عن غمها
فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهذا الذي يجمع ما تقول ويستفي
بالقول مثلث وينفع التعليم
لا تندع عن خلق وتأتى منه
طار عليك اذا فعلت عظيم
وتسول لا تأكل السمك
وتشرب اللبن فاذا اردت بالواو
عطف الفعل على الفعل جزم
الثاني وكان شريك الاول
في النهى وكانت قامت لان فعل
هذا ولا هذا حينئذ في التثنية
ساكنان الياء واللام فتكسر
الياء على أصل التقاء الساكنين
وان اردت عطف مضارع
الفعل على مصدر مقدر عما
قبله نصبت الفعل بان مضمرة
وكان النهى حينئذ عن
الجمع بينهما وان اردت
الاستثنائي رفعت الثاني

انتفى لعدم وقوعه وبذلك علم الجواب عما يسأل لما لا ينبغي وكيف يجمع نفي علم الله
وعلمه قد يمتنع بالواجب والجايز والمستحيل فتدبر اه يس على الفا كهي وقال
البيضاوي وساواوا لم الخ أى زلستجاهدوا والفرق بين لما ولم أن لما توقع الفعل فيها
يستقبل وقرئ لما يعلم بفتح الميم على ان اسمه يعلم فحذفت النون وقرئ ويعلم الصابرين
يرفع يعلم والواو للفعال أى وانما تجاهدوا وانتم صابرون اه (قوله وطمع هون الخ) هذا
تفسير لمستم (قوله بل احسبتم) اشار به الى ان أم من قوله ام احسبتم للاضراب مع
الاستفهام الانكارى (قوله وحالتكم هذه) أى عدم المجاهدة مع الصبر أى انتفى
جهادكم المصاحب لاصبركم (قوله فقات ادعى الخ) قاله الاعشى وقال ابن يعش
الخطيبية وقال الرنختمري ربيعة بن جشم وقال ابن بري دثار بن شيان الغمري من
الوافر وادعى أصله ادعوى استعمل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها فحذفت
الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدئ بالفعل فثقال البدورين طالك بضم
الهمزة نظرا الى ضم الثالث في أصل الامر وانما يجوز الكسر ذكره في فصل هـ هـ
الوصل ولذا قال ابو في شرح الكافية وفي ايضاح أبي على مانصه وقول المرأة أغزى
أدعى فتشم الزاى والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم الثبات وقوله
وأدعوه وحمل الشاهد واندى أي عدسوا والتدى بعد الصوت اه يس والمعنى
فقلت لها ينادى ان يجمع دعائى وده ولذا فان أرفع صوت وأهدد دعاهداهين معا اه
تصريح (الاعراب) فقلت فعل وفاعل وكذلك ادعى وأدعوا منصوبان مضمرة ان
حرف هو كذا اندى اسمها واصرت بكسر اللام منه اق ينادى وان بفتح الهمزة ينادى
بكسر اللام منصوبان وداهيا فاعل وان ينادى خبران (قوله كقوله لا تنه)
أى قول ابى الاسود الهذلي واسمه ظالم بن عمرو من كبار التابعين قاله التووي وتقدم
الكلام على اعرابه ومعناه والشاهد في وثائق مثله فانه منصوب بان مضمرة بعد
النهى وبعده في بعض النسخ قبل قوله ايدأ بنفسك بيتان وهما
تدفع الدواى الذى السقام وذى الضنا * كهيما يجمع به وأنت ستقيم
* وارالتكافى بالرشاد عقولنا * منها وأنت عن الرشاد عقيم
ايدأ بنفسك الخ (قوله وكانت قلت لا تفعل هذا ولا هذا) أى فهو مفيد للنهى من كل
واحد منهما اقل الامميين وقية نظر لا يفتعل نفي الجمع بينهما كما يعتمد النفي عن
كل واحد منهما كما قالوا اذا قلت لم يجز يد وعمر و يفتعل ان يكون المراد نفي كل
منهما على كل حال وان براد نفي اجتماعهما وقت الجنى عذا جىء بلا صرار الكلام
نصا في الاول اه وأجاب الشئنى بأن معنى قولهم كل واحد أى ظاهر فلا يناق انه
يحتمل نفي الجمع (قوله عطف مصدر الخ) والتقدير لا يكون منكأ كل السمك وشرب

لابن واثار المؤلف بذلك الى ان واو الامة عاطفة فاصدر مؤول على مصدر متوهم
نظير ما قيل في الفتح وجعلها المصاحبة حل معنى لا حل اعراب (قوله بالية تزد
ولا تكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) ينصب تكذب وتكون في قراءة حمزة
رحمة و اقتصر في التوضيح على قوله بالية تزد ولا تكذب ولم يذكر وتكون وهو
صحيح ايضا عبارة لا تهوى كعبارة المؤلف هنا قال بعض الاشياخ ان الشاهد في
تكون واما تكذب فهو بالرفع عطفا على تزد اه والواو ما قد مناه تأمل (قوله
والخامس الاستفهام كقوله وهو الخطيئة) تصغير خطأ وهي الضميمة المالك الخ
هذا البيت لم يوجد في شواهد هذا الكتاب ولعله منبني على اسوة لقوله والخامس
الخ وهو المناسب لقوله فيما سبق وجمع في أربعة على ما هو في بعض النسخ والتمثيل
بالبيت للاستفهام منبني على ان الاستفهام التقريري ينصب المضارع في جوابه
وهو أحد التاويلين السابقين واما على القول المتسايل فهذا البيت من قبيل نصب
المضارع بعد النفي لا بعد الاستفهام تأمل والشاهد في قوله وتكون بانصب
والهمزة للاستفهام ولم جازم والثم يجوز وبالسكون على التوالت المحذوفة متخففا
واما هاهنا خبر وجازم خبره ويكون بانصب والواو والاشياء اسمها او بنى وبينكم
خبر يسكون (قوله بعد اربعة احواف) قال ابو حيان ولا يجوز في غيرها اه يس
على الفاء كوهي (قوله او يرسل) على قراءة النصب بان مضمة بعد ا ووالنقد يراوان
يرسل وان يرسل في تأويل مصدر عطفا على وجبا كانه قيل وما مع اشتران يكلمه
الله الاموحيا او سمع من وراء حجاب او مر لافا لكل مما در وقعت احوال امن
القابل اما الوحي والارسال فامرهما ايبر وامن وراء فهو متعلق بمصدر محذوف
وكانه قيل او اسماعلمن وراء حجاب او كانه قيل وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
او اسماعلمن وراء حجاب او ارسل الافيكون كل واحد منهم امفولا مطلقا على هذا
التقدير ويجوز ايضا ان يكون المعنى وراء ~~كان~~ بشران يكلمه الله الا الوحي
او بان يسمع من وراء حجاب او بان يرسل رسولا فيكون كل منهم مفعولا لا بواسطة
حرف الجر واما الاستثناء فهو مفرغ على كل تقدير واما قول من قال الاستثناء ههنا
استثناء منقطع نظر الظاهر القول ليس بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون
الكلام اه يس والمراد بالوحي الكلام الخفي الذي يشرك بسر عيسى بحرف
ولا صوت والمراد المشافهة كقولنا في ليلة العراج وقوله او من وراء حجاب كواقع
الوحي وقوله او يرسل رسولا المراد بالرسول الملائحةامل الوحي هكذا يستفاد
من البيضاوي (قوله يقرأ في السبع برفع يرسل) وهي قراءة نافع بناء على ان يرسل
مستأنف والفعل خبر لمحذوف لام عطوف على الاسم ويلزمه ان تسكون

والرابع التثنية كقوله تعالى
باليمة تزد ولا تكذب بآيات
ربنا ونكون من المؤمنين
والخامس الاستفهام كقوله
وهو الخطيئة
ألم ألك جازم ويكون بنى
وبينكم المريدة والاشياء
وينصب الفعل المضارع
بان مضمة جواز الا وجوبا
بمد الامة بوا حرف وهي
الفاء واو وواو وواو في هذا
عطفا على اسم مبرمج مثال
ذلك بعد ا و قول الله تعالى
وما كان لبشر ان يكلمه الله
الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل رسولا فيكون كل
بقرأ في السبع برفع يرسل

أولاً استئناف على نوع من الأضرب لأنك إذا قلت الزهريدا أو يقضيتك
 حقتك وجعلت أو يقضيتك مستأنفاً فإلهي أو هو ويقضيتك حقتك أي يقضيتك على كل
 حال لزمته أم لم يلزمه فكانه قال بل يقضيتك أه يس (قوله ونصبه) وهي قراءة غير
 نافع وقد تقدم تقرير الكلام على النصب عن يس (قوله بنصب آوى) وأما على
 قراءة رفع آوى فهو خبر ليمتد المحذوف وآوى مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من
 ظهورها الثقل أي أنا آوى قرره شيخنا دريد وجواب لو محذوف أي لبطشت بكم
 (قوله في محنته) بنسخ السين اسم كتاب (قوله وغيره) بالرفع عطف على ابن جني
 لا بالجسر عطف على محنته بديان قوله وقالوا أي قال ابن جني وغيره (قوله أكثر
 السبعة) وهم ما عدا نافع (قوله يسون) بفتح مفتوحة فتاة تخفية سا كثة فسین
 مهملة في آخره تون وهو ممنوع من الصرف للعلية والتأنيث (قوله بنت بجدل)
 بوحدة مفتوحة فاء مهملة سا كثة فدا ل، هملة مفتوحة فلام اسم رجل ويسون
 هذه زوجة معاوية وهي أم يزيد تزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البدو
 إلى الشام فكانت تسكن الخسین إلى ناسها وانتدكر إلى مستط رأسها فسمها ذات
 يوم تشده هذه الآيات

- أبيت تتوقى الأرياح فيسه * أحب إلى من قصر مشيف
- وليس عبادة وتقر عيني * أحب إلى من لبس الشغوف
- وأكل كسيرة في كسر بيتي * أحب إلى من أكل الرثيف
- وأصوات الرياح بكل فج * أحب إلى من تقر بالذوف
- وكلب ينسج الطسراق دوي * أحب إلى من قسط ألوف
- وبكر يتبع الأطمعان صعب * أحب إلى من بغل زفوف
- وخرق من بني عمي خفيف * أحب إلى من علج عنيف
- خشونة عيشي بالبدواشمي * إلى نفسي من العيش الطريف
- فأأبغني سوى وطني بديلا * غيبي ذلك من وطن شريف

فلما سمع معاوية الآيات قال لها ما رزيت حتى جعلتني علما عن بقاذا كره الحريري
 في درة الغواص وقال الهيني الآيات من بحر الوافر تذكرة لها ضيق نفسها
 واستبلاء العلم عليها حين تسرى علمها معاوية والصحيح وليس يواو العطف لأنها جمل
 عطفت على جملة قبلها أو من راء وليس باللام فهو خطأ والشاهد في تفرحيث
 نصب بأن مضمرة ويجوز رفعه على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو سمع بالهيدوي
 خبر من ان تراه والشغوف بضم الشين المجعولة بالفاء من الثياب الرقيقة أه
 قال الدماميني والارواح جمع ربيع وتحقق بكسر الفاء مضارع حقتك الربح أي

ونصبه وقال أبو بكر بن عباد
 التمرى رحمه الله تعالى أو أن تر
 لي بكم فسه أو آوى بنصب
 آوى ولا وجه له ورد عليه ابن
 جني في محنته وغيره وقالوا
 وجهها كوجه قراءة أكثر
 السبعة أو يرسل رسولا
 بالنصب وذلك لتقديم الاسم
 والمرجح وهو قوة فكانه قيل
 لو أن لي بكم قوة أو ابوا إلى
 ركن شديد ومثال ذلك بعد
 الواو قول يسون بنت بجدل
 لا يس عبادة وتقر عيني *
 أحب إلى من لبس الشغوف

دوى جريها والمثيف العالي والعباءة ضرب من الاكسية والشقوق جمع شق
 يفتح الشين وهو ستر وقيق من سوف يشف ما وراءه كذا في الصحاح وقال في
 التمام من الشف بالكسر الثوب الرقيق يحكي ما تحتها انه شهي في كسر بيتي بكسر
 السكاف أسفل شقة الخباء التي تلي الارض من حيث يكسر جانبها والرياح جمع ريح
 والياء بدل من الواو لسكونها اثر كسرة كافي ميزان وتقول العرب الرياح كراهة
 الاشتباه بجمع روح وانجح الطريق الواسع بين الجبلين وفيه ل الطريق الواسع
 مطلقا والمدفوق جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحيكى أبو
 هيبه ان النخ لغة والبكر يفتح الباء الواحدة الفتي من الابل والخريق بكسر
 الخاء المعجمة الكرم السخى والحجل من ولد البقرة والعليف الذي يعاف ولا
 يرسل للرعي والعليج الرجل من كفار العجم والعنيف الذي لا رفق فيه (الإعراب)
 وليس مبتدأ أو عبا مضاف اليه وشره فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد
 الواو وعيني فاعل تقرأ أحب خبر المبتدأ من ابن جابر وحجر رمت عاق بأحب
 والشقوق مضاف اليه والشاهد في وقر والتقدير وليس عباة وقرة عيني (قوله
 الرواية في مذهب تفر) قال في شواهد هذا الكتاب وروي وقر الرفع على ان
 الجملة حال من الشاعر المتدر في التلويح وليس عباة قارة عيني أو على تنزيل الفعل
 منزلة المصدر ولا يجوز ان يكون مفعولا على الاسم لان الفعل لا يطف على الاسم
 الخالص اه لكن مجي الجملة المضارعية حالا مقرونة بالواو وتوقع فالإحسن
 الاستئناف (قوله لولا توقع الخ) هو من البسيط والمعتبر العين الموهلة والهاء المتناة
 فوق وقال في التصريح العترة المفترض للمعروف والمهني لولا توقع من يعرف
 عن فعل المعروف وارضاه ما آثر الشاعر المساوي تخبيره في السن على
 المساوي له في السن (الإعراب) لولا حرف امتناع لوجود وتوقع مبتدأ خبره محذوف
 أي وجوده والجملة فعل الشرط وفأرضية منصوب بان مضمرة جوارزا بعد انقائه وان
 أرضية في تأويل مصدر عطف على توقع أي لولا توقع معترفاً سنئي له وما للهيئة كنت
 أوثر كان واسمها وخبرها وأترايا مفعول أوثر وفاعله مستتر على تريب متعاق
 بأوتر (قوله اني وقتلي سليكا الخ) قاله أنس بن مدركة الخنعمي من البسيط وسليكا
 اسم رجل والثورذ كالبقر لان البقر تبهه فاذا عاف الماء عاقته فيضرب ليبرد الماء فترد
 معه وقيل المراد به الطعلب وهو الذي يعلوع على الماء فيضرب البقر منه فيضربه صاحب
 البقر ليذهب عن الماء فيضرب البقر والمناسب للأقام الاول لان الغرض من وقوع
 الفعل تخوير غير وعافت كرهت الماء فلم تشربه وأقبل مضارع عفل القميل
 أعطى ديقه لأعراب اني وان واسمها وقتلي مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله وسليكا

الرواية فيه ينسب أمر ذلك
 بان مضمرة على أنه معطوف
 على اللبس فكأنه قال لابس
 وقرة عيني ومثال ذلك بعد
 انشاء قوله
 لولا توقع معترفاً أرضية
 ما كنت أوثر ترايا على تريب
 ومثال ذلك بعد ثم قول
 الشاعر اني وقتلي سليكا
 ثم أعقبه * كأنه يريد
 يضرب لما عاقب البقر
 كانت القرب اذا رأت البقر
 قد عافت وورد الماء تعهد
 الى الثور فيضربه فترد البقر
 حينئذ الماء ولا تمنع منه

منه قوله ثم أفضله هو محل الشاهد فهو منصوب بأن مضمرة جوازاً والمصدر المؤول
 عطف على قتلى والخبر محذوف أي موجود وكان الثور خبيراً ويضرب بيني للأفعول
 ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ولما طرف يضرب وعانت البقرة فعل وفاعل ولا شك
 ان قتل مصدره مر في تأويل الفعل وكونه عاملاً بشرط العمل ان يصح حصوله ان
 أو ما والفعل محله لا يقتضي تأويله بالفعل (قوله فرقاً) أي خوفاً وفي بعض النسخ
 خوفاً (قوله من حمله) أي الضرب (قوله وقولي اسم صريح احتراز الخ) ذكر محترز
 صريح لم يذ كر محترزاً اسم وذلك بأن يكون عطوفاً على فعل كقوله تعالى ان تضل
 احداها ما فتمذكري فراقاً من نصب وقوله تعالى يريد الله ايضاً لكم ويهدى لكم
 وفواهم اما ان تطلق بالحق أو تسكت فان النصب فيما ذكر ليس بأن مضمرة جوازاً
 وانما هو بالعطف على ما قبله والعمل الشارح لم يذ كر هذا الا انه مع اللوم من باب
 العطف ولا بد ان يكون الاسم الصريح غير مؤول بالفعل لئلا يخرج الظائر في غضب
 زيد الذباب فال اسم مؤصول مبدأً بقرايم التي ما به عملها لكونها بصورة
 الحرف ويغضب زيد جملة عطف على جملة ال واعطتها بالفاء لم تتحجج
 والذباب خبر المبتدأ كذا في التصريح وأنت خير بأنه اذا كان من قطع الجمل
 فلا يحتاج لاجراجه لان الكلام في عطاف فعل على اسم صريح وهو عطاف جملة
 على اسم مؤول وقال الشاطبي واما اسم الفاعل فله حينئذ جهة الاسمية الخاصة
 اذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قائم حكم كاهل وغارب فلا شك في هذا التقدير
 في نصب الفعل بعد نحو محبتي فاضل وبتسكروم وعلى هذا التقدير يصح قولك
 محبتي من رجل ضارب ويستم النصب والاخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها
 في المعنى من باب عطاف الفعل على الفعل وقد تقدم ان الفعل يعطف على الاسم
 الذي يعطى معنى الفعل اعمال المعزاء واهم الالفاظه فكأنه ليس باسم صريح
 بذلك الاعتبار فخرج له عن الحكم بالنصب اهـ ومنه يعلم ان اخراج الذي بطير الخ
 يحصل بقول المترادف صريح تأمل

قوله من الضرب ان يصيب
 وانما النية هو من ضربها
 اذ هو نوع من حمله بخلاف الاورد
 وقولي اسم صريح احتراز
 من نحو ما اذا تضافت تا فان
 العطف فيه وان كان على اسم
 ممتدزم فانما قد قدما ان
 التعليل بما يكون ذلك الاسم
 فيه يشاء كما في ذلك الاسم
 ليس بصريح فاضمما ان
 هناك واجب لا جاز بخلاف
 مسئلتنا هذه فان اضمما ان
 جاز ليس نص ان مالك في
 شرح العمد على ان الالهوار
 احسن من الالفهار ثم قلت
 باب الجبرورات ثلاثة
 احدها الجبرور بالحرف

باب الجبرورات

الجبرورات جمع جبرور أي لفظ جبرور أو مجرورة أي لفظه أو كلمة مجرورة وال
 للاستغراق أي جميع الجبرورات ثلاثة أي ثلاثة أنواع بدليل انه أثبت التثنية
 ولا تثنى ثلاثة مجرورات جمع مجرورة والاحذف التثنية هكذا توضيح كلام الفيشي
 واعترض بأنه اذا حذف المعداد يجوز التذكير والتأنيث (قوله الجبرور بالحرف)
 أي ما كان الحرف آله جره والا فالجاره والمتكلم وقد تم الجبرور بالحرف لان
 الامس في الجران يكون بالحرف ولا يكون بغيره الا بطريق النيابة أو التضمين

اعني الحرف (قوله وهو من الخ) أي حرف الجر من رما عطف عليهم فلا يقال
 يلزم عدلى ما قاله الاخبار من ضمير الجمع بواحد لساعت انه لا حظ العطف قبل
 الاخبار هذا حاصل ما في الفيشي (قوله وهو من الخ) الحصر اضافي أي بالنسبة
 لكثير المشهور والافتد ترك هنا خمسة ثلاثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا
 وعد أو حاشي الجارات فلا حاجة لاعادتها وانما شاذان في عمل الجر أحدهما
 متى في الغده ذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجها متى
 كما أي من كنه وقال الشاعر * متى ليج خضر لهن شبح * والثاني امر
 في لغة عقيل قال شاعرهم

امل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم

والشريم يشع الشين المضافة ومجروا وصل في محل رفع مبتدأ وأولهم في لامها الاولى
 الاثبات والحذف وفي لامها الثانية التثنية والتثنية التثنية التثنية التثنية التثنية
 الاربع لا يجوز الجريه اه تصریح وقد ذكر فيه ان كمن جملة الشواذ والمصنف
 هنا ذكره مع المشهور تأمل (قوله من الخ) وسهيت حروف جرائع عملها الجريه قبل
 لجرها الافعال الى الاسماء وبسبب الكرفيون حروف الاشياء لانها تضيف الفعل
 الى الاسم أي تربط بينهما وحروف المضافات لانها تتحدث صفة في الاسم من طرفية
 او غيرها اه تصریح وقال الفيشي قوله من الخ مفعول به بيان عملها لانها معانيها
 لان هذا اوطيفة الغوى والاصولى اه كلام الفيشي وانما قدم المصنف من لام أم
 حروف الجر قاله صاحب درة الغواص بغيره (قوله واللام) سواء كانت للملك أو شبه
 الملك وبغيره بالاختصاص والاستحقاق والقسمه ثمانية فان وقعت بين ذاتين
 احدهما ماله ففهي للمالك نحو المال لزيد والافهسي تشبه الملك ولا يستحقاق
 والاختصاص وبعضهم يجعل القسمه ثلاثية فيقول ان وقعت بين ذاتين احدهما
 ماله ففهي للملك أو غيره ماله ففهي للاختصاص أو بين معني وذات ففهي
 للاستحقاق نحو الحمد لله وبعضهم يفرق عن الاقسام الثلاثة بالاختصاص تأمل
 وقال الفيشي قوله واللام سواء كانت للمالك نحو المال لزيد والاختصاص نحو الجنة
 للؤمنين أو الاستحقاق نحو النار للكافرين اه ويانها ان وقعت بين ذاتين
 احدهما ماله ففهي للملك أو بين ذاتين احدهما غير مختصة بالآخرى فتكون
 غير ماله ففهي للاختصاص أو بين ذاتين احدهما غير مختصة بالآخرى ففهي
 للاستحقاق وبنته فيكون ساكنهما اذا وقعت بين معني وذات تأمل لان
 قوله الجنة للؤمنين فيه اختصاص الجنة بالؤمنين وأما قوله النار للكافرين
 فليس فيه اختصاص لان النار تكون للعصاة (قوله والكاف للظاهر) أي وأما

وهو من والى ومن وعلى
 والباء وانضم وفي مطلقا
 والهمزة اف رحن والواو
 لظاهر مطلقا

جرها لضمير في قول الحجاج

خلى الذنابات شمعا لا كشمعا * وأم أو عال كها أو أقربا

فقال المؤلف في التوضيح إنه ضرورة وقال في المغنى والكوفيون والفراء لا يغيثون ذلك بالضرورة أي بل هو شاذ وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية فهو ذان قولان والغيشي يفتد قولنا لا وهو عدم جرها لضمير مطلقا أي لا شذوذ ولا ضرورة فجملة الاقوال ثلاثة كما قاله الغيشي وقوله خلى أي الحمار الوحشي والذنابات اسم موضع بعينه وأم أو عال اسم هضبة بعينها وهي في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض وشمعا لا طرف وكتبا يفتح التاء مفتحة ومعناه قريب أو العتي ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شمعا له قريبا منه وترك أم أو عال كالذنابات أو أقرب منها اه تصریح (قوله لله ورب) بفتح الراء (قوله ضافا) أي حال كون رب مضافا للكعبة أو ولياء المتكلم كما يأتي في الشرح ونذكر الراسخين وتحياتك فيما حكاه سيديويه أي دخول التاء على الرحمن وعلى الحياة نادرا فلذا تركها ما اختلف (قوله المضمرة) أي المحذوفة (قوله ورب اضمير الخ) في رب ثمان لغات ذكرها الشنواني في حاشية الآجرومية أحدها ضم الراء وفتح الباء المشددة وهي أفصحها والثانية ضم الراء وفتح الباء مخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء وسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة ومخففة بعد هاء تاء اه (قوله لضمير غيبة) واختلاف فيه هل هو معرفة أو نكرة فذهب الفارسي وكثيرون إلى أنه معرفة وقيل نكرة واختاره الشيخ شري وابن عصفور لأنه عائد على واجب التكبراه تصریح (قوله بمطابق) للمعنى كما يأتي أمثاله في الشرح وهذا مذهب البصريين وحكي الكوفيون جواز مطابقته لفظ الخور به الصراة ورم مار جدير وربهم رجالا وربهم نساء اه تصریح قال الغيشي قوله ضمير مطابق ظاهره عدم اشتراط وصف التميز وظاهر كلام ابن الحاجب وجوبه وقال ابو حيان لا أعرف من اشتراط وصفه (قوله بمطابق للمعنى) أي مع مخالفة لفظ الضمير تأمل (قوله قليلا) راجع لجرها لضمير الغيبة (قوله ومجروور بالاضافة) هذا قول ضعيف والراجح ان الجر بالاضافة وقيل بحرف جر مخففة فجملة الاقوال ثلاث وسبب أني انه يمكن تأويل عبارة المصنف فيتمشى على الرابع (قوله ومجروور بالمجاورة) سبب أني ان هذا قول مرجوح أيضا فيفتد الراجح ان الجار ما حرف وإمامنا تأمل (قوله وهو سبعة من الخ) وهي بالنسبة للوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان إلى وعلى اه تصریح

والهاء لله ورب مضافا للكعبة أو الباء وكما الاستفهامية أو أن المضمرة وصلت أو منذ ومدل من غير مستقبل ولا مهم ورب لضمير غيبة مفرد منذ كرمير مطابق للمعنى قليلا ولا تكرم وسوف كذا راجح وأقول لما أنهيت القول في السرفوعات والضمير بات شرحت في المجروورات وسببها إلى ثلاثة أقسام مجروور بالحرف ومجروور بالاضافة ومجروور بجارورة ومجروور بدأت بالمجروور بالحرف لأنه الأصل وانما لم أذكر كراجر وربا التبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندها هي العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البديل وعامل محذوف في باب البديل فرجع الجري في باب الرابع إلى الجر بالحرف والجر بالاضافة وسميت الحروف الجارية إلى ستة أقسام * أحدها ما يجر الظاهر والمضمر وبدأت به لأنه الأصل وهو سبعة أحرف من وإلى وعن وعلى والباء واللام وفي

(قوله ومن أمثلة ذلك) مثل بأربعة عشر مثالا لان كل واحد من السبعة له مثالان
 مثال الجزء لظاهر ومثال الجزء للضمير (قوله طبقا عن طبق) أي حالا بعد حال فهو
 بمعنى بعد ويحتمل ان تكون على باب أو التمهيدية متباعدة في الشدة عما قبله قاله
 الدماميني (قوله رضى الله عنهم ورضوا عنه) اعلم ان عن معناها المجاوزة وهي بعد
 التي عما بعد سبب ما قبلها وهو هنا مشكل لانه ينحل المعنى بتباعد عنهم انتقام
 الله بسبب رضوانه ومعنى رضوا عنه انهم تباعدوا عن مخالفة سبب رضاهم (قوله
 الثاني مالا يجرا الا ظاهر) وجه اختصاص مذموم هذا بالظاهر انهما لما احتضا
 بالوقت لانه معناه اذا كانا معين لخصا بجزر الاوقات للناسية بمرغبا ما اسمين
 وحرفين واختصا بالظاهر الاظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص وفي حتى
 بانها انما قسمت عن الى بانها لا تجر الا الآخر أو ما اتصل بالآخر خصوصا بالظاهر
 وفي الكاف بان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين في نحو كذا وطرد
 النوع في الباقي وفي الواو يحط رتبها عن أصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين
 وخص الظاهر لاصلها وفي ريب لا اختصاصها بالتمكرا لانها علم على القوة والكثرة
 وانما يحتاج لاملامة في المحتمل للقوة والكثرة حتى يصير بالعلامه متصافي أخذ
 المحتملين والمعرف مادل على التسوية فلهذا وفي التاء يحط رتبها عن أصلها وهو الواو
 بتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه بالمواصل باب القسم وهو اسم الله وألحق به
 نحو ريب (قوله وحتى) وهي لغاية ولا يجزم الا آخر نحو أو كذا حتى لا تحكى حتى
 رأسها أو متصل بالآخر نحو حتى مطلع الفجر ونحو سرق البارحة حتى العياض
 والجر بها واجب وجازر فالواجب اذا كان ما بعدهما اسم غير داخل فيما قبلها
 كما كونه غير جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه جرا له ولم يقع الفعل له نحو
 سمعت الايام حتى يوم العيد وانما تمنع العطف بها في الاول لانها انما تطف بهضا
 على كل وفي الثاني لان العطف يراد به افعال ما بعده في حكم ما قبلها وهو متقدر
 هنا والجزا اذا كان ما بعدهما اسم جزا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو سمعت الايام
 حتى يوم الثلاثاء فهذا يجوز فيه الجر والعطف اه شيخ الإسلام * (تنبيه) * ان
 دلت قرينة على دخول ما بعده الى وحتى نحو قرآن القرآن من أوله الى آخره ونحو

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى
 ومنك ومن نوح الى الله
 مرجعكم اليه مرجعكم
 طبقا عن طبق رضى الله عنهم
 ورضوانه وعلمنا وعلى
 ان ذلك فتعملون آمنوا بالله
 ورسوله وآمنوا بالله ما في
 السموات وما في الارض له
 ما في السموات وما في الارض
 كل له فاقنون وفي الارض
 آيات للوقت وفيها ما تشتمى
 الانفس والثاني مالا يجر
 الا الظاهر ولا يختص بظاهر
 معين وهو الاشارة الكاف
 وحتى والوارث الثالث ما جرح
 لفظه بين بعينها وهو التاء
 فانها لا تجر الا اسم الله عز
 وجل وربما ضاقت الى السكينة
 أو الى الياء قال الله تعالى
 تالله فتفتوت كرا لله لصد
 آثر لانا الله علمنا وتالله
 لا كيدنا أصنامكم وقالت
 العرب ترب السكينة وترني
 لانعلن * الرابع ما يجز

قوله أتى العجينة كي يتخفف رحله * والراد حتى نعله ألقاها

أوهى عدم دخوله نحو أتموا الصيام الى الليل وقوله

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * اهـم فلا زال منها الخير مجذولا

عمل بها والافا للضم في حتى الدخول وفي الى عدمه مطلقا حلا على الغالب فهم ما عند
 القرينة وقيل بالدخول مطلقا وقيل بالخروج مطلقا وقيل ان كان ما بعدهما جزا فهو

الخاص يقال لان...
أمن فتقول في...
هذه الجاه...
الاصول...
الاسماء...
نحرف الجر...
وجوبا كما قال الله تعالى فيم
أنت من ذلك...
يشاءون...
وحسن في الوقت ان تردف
بها...
في هذه...
التالي ان المضمرة...
وذلك هو النوع الخاص
تقول جئتني كي تكرمني
فان قدرت كي تعليلية
فالتصيب...
واضحة مع هذا الفعل في
تأويل مصدر...
وكانت قلت جئتني لا كراه
الخاص ما يجوز...
اظواهر...
يجوز...
زمان ولا يكون ذلك الزمان الا
مهيئا لا مهيئا ولا يكون
ذلك المعين الماضي او
حاضر الامتقلا تقول ما
رأيتهم منذ يوم الجمعة ومد

داخل والافه وخارج واتفقوا على ان حتى العاطفة تدخل ما بعد ما والخلاف...
في الجارة الشوق ان العاطفة...
فرد الخاص المراد بالانواع...
مقول على كثيرين...
وان يشرب فهو نوع...
له جمع...
قال في التوضيح...
التالي ان المضمرة...
تأويل الاسم كقول النابتة

اذ أنت لم تنفع فضر فاعا * يراد الفتي كعيا يضر وينفع

في جارة مصدره...
لضر وانفع أي يضر...
وكون ما فيه...
مثله في...
ان ليست...
كثيرة تأمل...
بعد كي ان...
بينها...
ماتية...
للماضي...
على ابتداء...
يومين أي من ابتداء...
حاضرا...
أنت...
الغريبة وان كان...
فصار...
ولان...
الغني فالاول نحو يارب كسبية في الدنيا عار يقيم القيامة والتالي كقول رجل

يوم الجمعة ومنذ يومنا ولا تقول لا أراه منذ غد ولا منذ غد وكذا لا تقول ما رأيتهم منذ
وقت السادس ما يجوز نوعا خاصا من المضمرة ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب فانما ان جرت ضميرا فلا يكون الا ضمير
غريبة فردا مذكرا مراد انه المفرد المذكور وضميره ويجب تفسيره بشكره بعد مطابقة المعنى المراد منه وهو على التمييز

من ازد السراة الارب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان
وذى شامة سوداء في حروجه * بحملة لا تنفقى لاوان
ويكمل في تسع وخمس شبايه * ويهرم في سبع معاوشان

وعن الفارسي ان عمرا الجيني سأل امرأه اقبس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك
عيسى وآدم كهما - ما السلام واقدم وولده يكون اللام وتقع الدال وضعها
وأما الابداء بكسر اللام وبكون الدال فيكون اللام تشبهها اها ابتداء ككتف
فالتقوسا كنان فخركت الدال بالفتح اتيان الفخمة البلاء أو بالضم اتيان الفخمة
الهاء والشامة الخال وهي النكسة السوداء هي الجسم الحماق للون اوقى رواية
شامة غرامه وغيره اسبب للشامة اذا الغسراء البيضاء والشامة سوداء والحسر
من الوجه ما بدأ من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني وبحملة ذات عو
وجلال وروى بحملة بتفديم الخيم على الحاء أي منكرة ويهرم أي يكسب قاله
الجلي اه تصرح وليس من حروف الجر له صدر الكلام سواء اما شيخ
الاسلام ولا تتعاقب شي لانها تشبه الحرف الزائد (قوله يريد رجالا نقبت) يتجهل
ان يحور ورب ما جعل له نقبت ويحتمل انهم ابتدأوا وليت خبره (قوله اما بنوع الخ)
الحاصل ان نفوسه مختصة بالوع وان كل مختصة بفرد ونوع وان رب مختصة
بنوعين وان التاء مختصة بفردين (قوله وكان يقضى قديم الخ) - سؤال كان (قوله ان
يقدم المختص بنوعين الخ) ويلزم من تقديم رب على كذا ان رب مقدمة على مذوقه
المتأخرين عن كذا (قوله والمختص بنوع) أي أو فرد ونوع أو نوع أو نوعين وقوله اشرد
أي جنس فردا السادق بفردين (قوله من أحكام رب) أي من قوله بمنزلة طبق الخ
وهذه الاحكام لاكثرها الا سبب ان تفصل بين حروف الجر (قوله من المختص بفرد)
وهو التاء (قوله قلت الخ) حاصله ان التاء من تأخير التاء قطع الظير عن نظيره
والمساع من تقديم رب قطع الظير أيضا وانفصل بالحروف بين أحكام رب تأمل
(قوله قطع لا نظير) وهو التاء وقوله عن نظيره هو الواو وقوله لا نظير هو ج حذف رب
وقوله عن الظير وهو حكم حذف غيرها قاله الفيشي (قوله كان ذلك قطعا أيضا)
أي كان تقديم رب قطعا لا نظير أيضا كان في تأخير التاء قطع الظير وفي بعض
النسخ كان في ذلك أيضا قطعا لا نظير والمناسب رفع قطع التاء من كذا تأمل (قوله
ويجوز حذفها مع) أي مع الظير والتمكروا المتبادر من العبارة حذفها ما وليس
مراد بل المراد حذفها مع بقاء الظير بدليل قوله فيجب بقاء عملها تأمل (قوله
وذلك بعد الخ) وبدون تلك الاحرف أقل قليل كقول جميل بن يعمر
رسم دار وقعت في طلاه * كادت أفضى الحياة من جللاه

نساء وكل ذلك قليل وان جرت
ظاهرا فلا يكون الا نكرة
موصوفة فتخو رب رجل صالح
نقبت وذلك كثير * فان
قات قد كان من حقت أن
تؤخر التاء في الذكر عن
الحروف المذكورة بعدها
لاختصاص التاء باسم الله
تعالى ورب العالمين
واختصاصه من اما بنوع
أنوعين أو فرد ونوع كاقصبات
وأصل حرف الجر ان لا يختص
والمختص بنوع أقرب الى
الاسل من مختص بفرد وكان
ينبغي ان يقدم المختص بنوعين
وهو رب على المختص بفرد
بنوع وهي كذا * قلت انما
ذكرت التاء الى جانب الواو
لانها سائر يكتمها في القسم
فتأخيرها عن التاء قطع لا نظير
عن نظيره ولما أردت ان
أذكر شيئا من أحكام رب
افتضى ذلك تأخيرها لا لا يقع
ذكر أحكامها افاضلا بين هذه
الحروف وأيضا فانني ذكرت
حكم رب في الحذف وذكر
حكم بقية الحروف في ذلك فلو
كانت رب مقدمة كان في ذلك
أيضا قطع لا نظير عن الظير
بالنسبة الى الاحكام ثم قلت
ويجوز حذفها مع فيجب
بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان ملاما قما من آثارها بالارض كالرماد
وتخوه والاطلال ما يخص من آثار الديار واقضى أموت ومن جلاء جهنم من أجله
وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم ويروي بدل الحياة الغداة وهي
ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس (قوله والفاء) بل قيل (لكن بعد بل أقل فاشتركا
في أصل الفة وهي مقولة بالتشكيك تأمل) (قوله وخافض) عطف على اللام وقوله
ان وان بشع الهمة فيهما وشديد التور في الاولى وسكونها في الثانية وشترط حذف
خافض ان وان أمن اللبس والافتقار للحذف نحو رغبت في ان تفعل لانه يوهن ان
المعنى رغبت عن ان تفعل ولا يشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنسكوهن لان
المنع من الحذف محله اذا لم يقصد الابهام والافلامع لانهم من مقاصد اللغة لا وهنا
قد دلت على تجريره من يرغب في نكاحهن الجمالهن وما لهن ومن يرغب عنه لانه منهن
وقعرهن انتهى شيخ الاسلام (قوله مطلقا) راجع لخافض ان وان ومعنى الالاق
سواء كان الخافض اللام أو غيرها وبه اندفع اعتراض شيخ الاسلام الذي أشار له
بقوله قبل **كفى** وعبارته تقتضي انه لا يشترط أمن اللبس وقد عرفت ما فيه انتهى
* (تكملة) وسكت عن بقائه العمل وعدمه به حذف اللام وخافض ان وان للتحلاف
في ان محل المحذوف نصب أو حذف أو لا محل له ما ورد في التسهيل بالاول انتهى
شيخ الاسلام (قوله الكبرياء الوار) وذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بالواو
والنصب ان الجر برب المقدرة وهو مذهب البصريين وأما الفاء وبل فليس الجر بها
بإتفاق كما حكاه ابن عصفور في الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الخافض انما هو
بالفاء وبل انما بينهما ما ناسب انتهى انتهى (قوله ثم بينت ان حذفها وبقا عملها الخ)
وقد يحذف الجار مجرور برب وبقا عمله وهو ضربان - معاني كقول رؤبة خير
والحمد لله جوايا لمن قال له كيف أصبحت والاصل بخير أرى على خير فحذف الجار
وأبقى عمله وقباصي كقولك بكم درهم اشتريت فدرهم مجرور بمن مقدرة أي بكم
من درهم انتهى تصحيح (قوله وبالذمغبرة الخ) ويروي ومهسه أي مفازة
ومغبرة ملونة بالمغبرة وهو لون يشبهه بالغبار والارجاء الاطراف جمع رجي مقصور
(الاعراب) بلاد مجرور برب محذوفة نابت عنها الواو مغبرة اسم مفعول صفة بلادة
ارجاء ونائب ذال كان لون أرضه كأن واسمها ومضاف اليه وسماؤه خبرها وفي
السطر الثاني القلب فان فيه عكس التشبيه مما الغنة في وصف لون السماء بالمغبرة
حتى صارت بحيث يشبهه لون الارض في ذلك مع ان الارض أصل فيه واختلفت
في القلب فعليه السكا كي بطنا وقال انه يورث الكلام ملاحظة ورده غيره مطلقا
لانه من عكس المطلوب وتقبض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبار الطيف اغبير

والفاء وبل قابل وحذف
اللام قبل كي وخافض ان
وان مطلقا) وأقول لما
ذكرت ان رب يندخل على
المسكوبت أنها يجوز
حذفها معه وأشرت بهذا
التعمية الى ان لا يجوز
حذفها اذا دخلت على ضمير
الغيبه ثم بينت ان اذا
حذفت وجب بقاء عملها
وان هذا الحكم أعني
حذفها وبقا عملها على نوعين
كبير وقليل فالكبير بعد الواو
كقوله **هو** بالمغبرة ارجاءه
سكان لون أرضه سماؤه
وقوله

الملاحه التي أوردها نفس القاب قبل كقوله * وبلد الخ والاعتبار اللطيف
المبانيه في وصف لون السماء بالغبرة وان لم يتضمين اعتبار الطبغالم يقبل كقول
القطامي يصف ناقة بالسمن

فلما ان جرى سمن عليها * كما طبخت بالقدن السباعا

والعنى كما طبخت القدن بالسباعا أي كما طبخت القصر بالطين (قوله وابل الخ) قاله
امرؤ القيس بن حجر الكندي وامرؤ هو الرجل والقيس الشدة وقيل الستم (قوله
كوج) يقال طاج البحر موجا أي اضطربت أمواجه والبحر خلاف البرهني بذلك
لا تساعه ويطاق البحر على الشق والسدول جمع سدول وهو السدور والابتلاء
الاختبار ومراده تشبيه ظلام الليل في هول وضعوبته بموج البحر والسدول
السدول لما يحول منه بين البصر وادراك البصرات (الاعراب) وابل بحر ورورب
الخذوة وكوج صفة ابل والبحر مضاف اليه وأرخى فعمل فاعله ضمير الليل
وسدوله مفعوله والجملة مفعول ليل وعلى متعلق بأرخى بأنواع متعلق بأرخى والباء
لما صاحبته والهموم مضاف اليه وابتلى مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام
العله وسكن لا وزن وفاعله ضمير الليل (قوله ودوية الخ) قاله ذوالرمة من بحر الطويل
والدوية أحد أسماء الارض وقوله اعتسفتها بالغير والمضاف في ذلك السين دخلتها
عسا وهو الظلام قاله في الشواهد وفي بعض النسخ اعتسفتها بالعين المهملة
و بالفاء بعد السين أي أخذتها على غير طريق لان الاعتساف الانداع على غير
الطريق (الاعراب) دوية بحر ورورب مخرجة مثل السماء مفعول به ومضاف اليه
واعتسفتها فاعل وفاعله هول وقد صيغ الليل الحصى الواو للسال وقد حرف
تقريب وصيغ الخ فاعل وفاعله هول بسواد جار مجرور (تنبيه) انما مثل
المواف للواو بثلاثة امثلة بخلاف الفاء وبل اشارة الى تحقق الكثر في الواو
وتحقق العلة في الفاء وبل تأمل (قوله مثل الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي
وهو من الطويل والطروق الاثنيان ايلادوا هبتم اشغلتم والمرضع التي له اثر في صيغ
والثام جمع تميمية وهي المعوذة التي تعاق نمل الصبي وقاية له من امساك العين والسكر
وتحذ ذلك وقوله محمول بضم الميم وسكون الحاء وكه الواو وهو الذي تم له حول أي
سنة وفي نسخة مفعيل بضم الميم وسكون العين المعجمة وقع الباء آخر الحروف وهو
المرضع وأمه حبل أو الذي يرضع وأمه تتجامع وأما المغير بكسر الباء فهي التي تؤنق
وهي ترضع أو حامل وانما خص الحبل والمرضع لانهم الزهد النساء في الرجال وأقلهن
شغفاهم والمعنى قد خدمت كثيرا مثل هاتين المرأتين مع اشتهتاهما بأنا أنفسهما
فكيف تتخلصين مني (الاعراب) الفساء نائبة عن رب ومثل ذلك بحر ورورب وحبل

وابل كوج البحر وأرخى
سدوله * على أنواع الهموم
ابدى * وقوله * ودوية
مثل السماء اعتسفتها *
وقد صيغ الليل الحصى بسواد
والقابل بعد الفاء وبل مثال
ذلك بعد الفاء يقول امرؤ
العين * كذلك حبل قد
لمرقت ومرضع * قاله بنها
عن ذي ثمام محمول * في
رواية من روى بحسب مثل
ومرضع وأما من رواه بنصهما
فذلك مفعول لطرقت وحبل
بدلته ومثاله به بدل قوله

حرف آخر في موضع خاص
 وفي جميع الحروف في موضعين
 خاصين أما الأول ففي لام
 التعديل فانها اذا جرت كي
 المصدرية وصلت ما جازت
 حذفها فبما مطردا وهذا
 تسمع النحويين يجيزون في
 فحوتت كي تكبرني أن
 تكون تعليلية وأن مضمرة
 بعدها وأن تكون كي
 مصدرية واللام مذكورة قبلها
 وأما الثاني فاذا كان المجرور
 أن وصلت أو أن وصلت فالأول
 كقولك عجبت أنك فاضل أي
 من أنك وقال الله تعالى
 وبشر الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات أن لهم جنات
 تجري وأن المساجد لله فلا
 يدعوا أي بأن أو هم جنات
 ولأن المساجد لله والثاني
 كقولك عجبت أن قام زيد أي
 من أن قام وقال الله تعالى
 فلا جناح عليه ان يطوف
 بهما أي في ان يطوف بهما
 يخرجون الرسول وأياكم
 أن تؤمنوا بالله أي لان تؤمنوا
 وقيل في بين الله لكم ان
 نزلوا ان الأصل لان لا نزلوا

مفعول محذوف أي اعنى يروى برفع مثل على الابتداء وقد طرقت هو الخبر وحذف
 العائد أي طرقتها وفيه حذف العائد الراجع للابتداء وكون المبتدأ انكرة
 لانه لم يعرف بالانفاضة ويروى بنصب مثل مفعول طرقت وحيل بدل منه وقد
 طرقت فعل وفاعل وموضع عطف على حيل فانها فاعل وفاعل ومنعزل عن ذي
 تمام متعلق به ومغيب أو محذوف صفة لذى (قوله بل بالذماني الفجاء منه) تمامه
 لا يشترى كنهانه وجهره * فالهروين الججاج والفجاء بكسر الفاء جمع فجع وهو
 الطريق الواسع بين جبلين والقم يفتح الشاف والتاء لثلاثة فوق الغبار والجهرم
 قيل بساط من شعر والجمع جهارم وفي القاموس جهرم كجعفريل بقارس
 والجهرم ثياب مسووجة من نحو البسط وهي من الكتان وهي يفتح البليم
 (الاعراب) بل حرف عطف واضراب بالمدحجور ورب محذوفه ومل قال
 في الشواهد فعل ماض والفجاء مذكول وفيه فاعل ومضاف اليه وبعضهم ضبط
 مل وخبره تدا وفيه مبتدأ مؤخر والفجاء مضاف اليه لا يشترى فعل مضارع
 مبني للذم ول كنهانه نائب فاعل وجهره م عطف عليه (قوله وفي جميع الحروف
 في موضعين الخ) اراد بجميع الحروف مجرورة لان التاء لا تجوز ان وصلت ما
 وكذا استدلوا بقدم ان التاء خاصة باسم الله ورب ومنه من خاصة بالوقت
 ورب لا تجوز الاضمة غيبة أو انها منكرة موصوفا والكاف اذا دخلت على ان
 لا تكون الا جارة تأمل (قوله وهذا) أي ولاجل الجواز قياسا مطردا تسمع النحويين
 يجيزون الخ ويطلقون الجواز للاشارة الى انه مطرد تأمل (قوله عجبت ان قام)
 ان مصدرية وقام لا محذور له كما ان الداخلة على الامر كذلك فتكون ان الداخلة
 على الماضي والامر غير الداخلة على المضارع (قوله لان التامة) متعلق
 بالخارة وفيه حذف أي التي جرت ان التامة وصلت أي جرت المصدر المؤول من
 ذلك تأمل (قوله اسهل) أي من حذف اللام وحذف لا التامة * (قوله الثاني المجرور
 بالانفاضة) ظاهره ان الانفاضة هي العاملة وهو خلاف مذهبه في غير هذا الكتاب
 فان مذهبه ان العامل هو المضاف وهو الصحيح ويمكن تأويل كلامه هنا يجعل البناء
 للسببية أي المجرور بسبب الانفاضة ولا يلزم من كونها سببا ان تكون هي العاملة
 لان السبب أعم من العامل أو تؤول الانفاضة بالمضاف اه فيشى وقيل العامل
 الحرف المقدر وقيل معنى وهو الانفاضة ورد الأول بأن اضمارا الجازعيف وبأن
 معنى غلام زيد غير معنى فلام لم يرد الثاني بأن المعنى انما يصار اليه في العمل عند

حذفت اللام الجارة ولا التامة وقيل الأصل كراهة أن نضوا حذف المضاف وهذا سهل
 وقال الله تعالى وزغبرون ان تنكحوهن أي في ان تنكحوهن أو عن ان تنكحوهن هي خلاف في ذلك بين أهل
 التفسير ثم قلت في الثاني المجرور بالانفاضة كقلام زيد

تعذر الظاهر شيخ الاسلام (قوله ويجرد المضاف من تنوين الخ) وهذا الخبر يد
 واجب وأما حذف التاء التائبة لانه عند أمن التأسيس فهو جائز كقوله
 * وأخلفوك عند الامر الذي وعدوا * أي عمدة الامر وقراءة بعضهم
 لأعدتوا له أي عتته اه أتموني بتصرف قال الفيشي ولكنه رده عليه بأنه سماعي
 اه (قوله من تنوين) ظاهر كما في غلام زيد أومة تدرك تنوين دراهم لان غير
 المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على أن فيه
 تنويناً مقدر انصب التمييز في نحو هو وأحسن وجباً اذا نصب نحو هذا الامن
 تمام الاسم بالتنوين وانما حذف التنوين عند الاضافة لانه يدل على الاتصال
 والاشارة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما اه تصریح بما أحسن قول بعضهم
 كقائي تنوين وانما اضافة * فأن تراني لا تخون مكاني

(قوله أونون تشبه) من جهة كونها تأتي علامة اعراب (قوله مطلقاً) لوقال
 من غير اشتناء شئ كما في أمثلة الشارح لئلا يكون أول لان الاملاق لا يقابله إلا
 التقييد وليس في كلامه بعض تقييد وانما هو اشتناء والاستثناء محض لا مقيد
 فيقابله العموم لا الاطلاق فالوقال لا اشتناء بدل مطلق الكان أول (قوله الأفعال
 مس) في المحلى بال من المراضع التي يجوز فيها دخول ال على المضاف وهي أن يكون
 المضاف صفة والذات الية معمولة بها وهو بال أو المضاف الية مضاف اليها في ال
 أو يكون المضاف المذكور منتهى أو مجع مع ذكر سألنا اه شيخ الاسلام وبه
 تعلم أن تفسير الشارح الآتي فيه مقصور (قوله والمضاف الية) أي وكان المضاف الية
 فهو عطف على المضاف وكان مسيطرة عليه (قوله معمولة لاهما) أي منسوبة بالواو وهو
 في حال الاضافة معمولة لهما أيضاً لكن مجرور وان شئت قلت معمولة لاهما قبل
 الاضافة ليخرج المعمول مائة الاضافة وقوله معمولة أي بأن يكون الوصف بمعنى
 الحال أو الاستقبال ويزاد على ذلك بقية الشروط المشاهدة لبقول ابن مالك وروى
 استفهاماً أو حرف تدا * وسيأتي تسكيم على الخلاف في المصدر راعى التفضيل
 والوصف الذي بمعنى الماضي (قوله والاقتضية) هذا شامل للظرف نحو
 عندك فهي معنوية ولا تقدر بحرف على الصحيح وقيل تقدر باللام كما يأتي (قوله
 الا ان كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل) طاهره سواء كانت غير بين
 ضدتين أم لا وهو ما يفيد كلامه في الشرح حيث مثل لانكرة بقوله ما الحيا
 غير الذي ككنا عمل وهو مذهب المبرد وقيل بذلك في التوضيح وشرحه بما اذا
 أريد به ما مطلق المائة والعبارة لا كالأه من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد
 بغير العبارة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحرة كغيرها لئلا

في خبر المضاف من تنوين
 أونون تشبهه مطلقاً ومن
 التعريف الأفعال مس وإذا
 كان المضاف صفة والمضاف
 اليه معمولة لاهما سميت اقتضية
 وغير محسنة ولم تقدر بمرفوعاً
 ولا تنصبها كضاربين يد
 ودعوى الديار وحين
 الوجه والاقتضية بمحضة
 تقيدهما الا اذا كان المضاف
 شديداً لابهام كغير ومثل
 ونحو أو موضعه مستحقاً
 لانكرة كجاء وحده وكم ناقة
 ونسب لوك ولا أباه فلا
 تعرف

وان أريد به ما غير ذلك لم تتعرف لان المقابلة بين الشيئين لا تخص وجهها بعينه اه
 فجعل المقتضى لتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع
 من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبين الابهام
 فيها انك اذا قلت غير زيد في كل شيء الا زيدا غيرك وكل ما صدق عليه فهو بالمقابلة
 صدق عليه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الاوصاف
 ولا تكاد جهات المماثلة تتحصر وذهب سيديويه والمبرد الى أن سبب تشكيه ما أن
 اضافتهما للتخفيف لاشابهتهما اسم الضاعل بمعنى الحال الاترى أن غيرك ومثلك
 بمعنى مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان في التكميل الحسان وهذا النوع مرجعه
 السماع ومنه شبهك وضربك وتوتربك ونحوك وزدك ونحوك وسببك وشركك اه
 نصريح قال الفيتري فاذا أريد مطلق المماثلة والمقابلة لا تتعرف بالاضافة ويرد
 على ابن مالك القائل بأنهما تعرف بالاضافة اذا وقعت بين متضادين بقوله تعالى
 واللسان غير الذي ككنا عمل اذ لو كانت غيرهم من قتلنا وقت صفة انكرة محضة
 اه وجوابه أن غير في الآية يدل لاضافة ويجوز ابدال المعرفة من النكرة وعكسه
 اه تقرر شيخنا الدردير على الاصح ان الهمزة (قوله وتقدر بمعنى الخ) أي تقدر بالاضافة
 المحضة وأما اللفظية فالصحيح ان الهمزة بمعنى حرف أسلا وهو ح ابن جني
 والشلوبين بأنهما على معنى اللام وما ذكره المؤلف من ان أقسام الاضافة المحضة
 ثلاثة تبين في ابن مالك وهو تابع لابن الحناجب وهو تابع للبرجاني قاله في التصريح
 وذهب الجمهور الى أن الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما
 أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الضائع
 الى أن الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يدر في توب خرو ونحوه
 و يقول التوب مستحق للجز مجاه وأصدله وذهب أبو حيان الى أن الاضافة ليست
 على تدبير حرف مجاهذ كروه ولا على نيتهاه كلام التصريح (قوله بمعنى في) ولا نقل
 على معنى في كما قال ابن الحناجب فانهم اعترضوا عليه بأن عبارة تقتضي بناء
 المضاف ومعنى ككنا على معنى في انها تفيد النسبة والخصوصية التي تفيدها
 في وكذا في الباقي (قوله وبمعنى من) ومنها اضافة الاعداد الى المعدودات عند ابن
 السراج واختاره في التسهيل قال في شرحه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى
 المعدودات كعشرة رجال والمقادير الى القدرات كيرطل زيت اه ومذهب
 الفارسي انها بمعنى اللام وانقما أي الفارسي وابن السراج فيما اذا أضيف عدد
 الى عدد نحو ثلاث مائة على انها بمعنى من اه أتموني (قوله واتباعه للادول) أي
 على أنه نعت له (قوله وبمعنى اللام) أي ومن ذلك اضافة نحو عندك ولديك ومعدك

وتقدر بمعنى في نحو
 مكر الليل والنهار وثمان
 شهيد الله ارجو معنى من في
 نحو خاتم الحديد ويجوز فيه
 ذهب الناباني وآتباعه للادول
 وبمعنى اللام في الباقي
 وأقول الثاني من أنواع
 المحرورات المحرور بالاضافة
 والاضافة في اللغة الاسناد

او يؤول الظرف بالمرادف او المقارب كمكان ومصاحب وأقول الفيشي من ذلك بقوله أى عنده مضاف لك أو منسوب لك قال الفيشي أيضا والصحيح أن إضافة الظرف ليست على معنى حرف أم لا ومشي في التصريح على أنها بمعنى اللام (قوله قال امرؤ القيس) امرؤ معناه الرجل والقيس معناه الضم وقيل معناه الشدة كما تقدم وقوله امرؤ القيس أى ابن حجر الكندي فلما دخلناه الخ من الطويل البناء عاطفة على آيات قبلها ولما جئني حين وانزائتي ودخلنا فعل وفاعل ومفعول والضمير المفعول عائد على البيت وأضفنا ظهورنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف إليه وجدده صفة وكذا مشطب والشاهد في أضفنا (قوله فلما دخلنا هذا البيت) اعلم أن أقطا البيت ليس طرفا وإنما هو مفعول به يدخل بحذف حرف الجر توسعا والتقدير دخلنا في هذا البيت (قوله منسوب الى الحيرة) مدينة بقرب الكوفة بخاري في النظم بالخاء المهملة نسبة الى الحيرة بكسر الخاء المهملة والقياس بحيري الكهم قالوا حارى شدوذا قلب الياء الفاء وقوله الى كل رحيل بالخاء المهملة الساكنة لا بالجيم ورأيت في بعض النسخ حارى بالجيم والحيرة بالجيم ورجل بالجيم فاعله خطأ تأمل (قوله فيه طرائق) أى فيه صيرورة مختلفة تأمل (قوله وللهذا) أى لأجل التنزيل المذكور (قوله يبدأ لوب) أى يبدأ منسوبان لأن لوب واسمه عبد العزى وإنما كنى مع أن التسمية تشعير بالتعظيم للنسبة كنيته ما يصلا من اللوب (قوله مرسل لواناقة) هذا ملحق بتجميع المذكور السابق لاجتماع حقيقته لعدم تعدد المولى (قوله من نون المفرد وجمع التكسير الخ) لأن نونهم الانشبه التنوين لأن النون فيهما تانها علامة الاعراب وهي الحركة يساء على أن الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين وقيل ان الاعراب مقارن لا آخر المعرب لا بعده أه تصریح وعلى كل حال نون المفرد وجمع التكسير لا تشبه التنوين لان النون المشبهة للتنوين هي النون التي تلي علامة الاعراب لا الآتية بعدها ولا المقارنة لها أى لعلامة الاعراب (قوله لا يجوز غير ذلك) أى غير ثبوت النون بأن تحذف النون (قوله بعلامة افظية) وهى ال (قوله بأمر معنوى) وهى العلية (قوله مع بقا زيد على تعريف العلية) راجع لقوله ولا زيد معسرو واحترز به عما اذا قصدت تكبير زيد فانه يحتمل زاضاقته كفى قوله * علاز يدينا يوم القصار رأس ز يديكم * (قوله والتكبير) تفسير للشبوع

أى لما دخلنا هذا البيت
 استندنا ظهورنا الى كل
 رحيل منسوب الى الحيرة
 شخطت فيه طرائق وفي
 الاصطلاح استناد اسم الى
 غيره على تنزيل الثاني من
 الأول منزلة تنوينه أو ما يشوم
 مقام تنوينه ولهذا وجب
 تنوين المضاف من التنوين
 في نحو غلام زيد ومن النون
 في نحو غلام زيد وضاربي
 عمر وقال الله تعالى تبت يدا
 أبي لهب أنا مرسلوا لئلا
 اناهلكوا أهل هذه
 القرية وذلك لان نون المنى
 والمجموع على سعته قائمة
 مقام تنوين المفرد والى هذا
 أشرت بقولى ويجرد المضاف
 من تنوين أو نون تشبهه
 واحترز بقولى تشبهه من
 نون المفرد وجمع التكسير
 كشيطان وشياطين بقول
 شيطان الانس ثم من
 شياطين الجن فثبتت النون
 فصار لا يجوز غير ذلك وقولى
 مطلقا أشرت الى أنها قاعدة
 عامة لا يستثنى مناتها بخلاف
 القاعدة التي بعدها وكان

الإضافة تستدعى وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له كذلك تستدعى وجوب تنوين المضاف من التعريف سواء كان التعريف بعلامة افظية أم بأمر معنوى فلا تقول الغلام زيد ولا زيد معسرو مع بقا زيد على تعريف العلية بل يجب أن تجرد الغلام من أل وان تعقد في زيد الشبوع والتكبير وحينئذ يجوز لك إضافتهما وهذه هي القاعدة

والضارب رأس الرجل
والضارب يزيده والضارب يوزيد
وقد تقدم شرحه في فصل
المجلى بال فأغنى ذلك عن
إعادته فلذلك قلت الأفعال
استثنى أي الأفعال التي
استثنى أو شتمت بعد ذلك
أن الأضافة على قسمين
محمضة وغير محمضة وغير
المحمضة عبارة عما يقع فيه
أمران أمر في المضاف وهو
كونه صفة وأمر في المضاف
إليه وهو كونه مفعولا لا
الصفة وذلك يقع في ثلاثة
أبواب اسم الفاعل كضارب
زيد واسم المفعول كعطى
الديار والمفعلة المشبهة كمن
الوجه وهذه الأضافة
لا يستفيد بها المضاف تزيينا
ولا تخصيصا أما أنه لا يستفيد
تزيينا فإنه لا يجمع ويبدل عليه
الصفات كقول
مررت برجل ضارب زيد
وقال الله تعالى هذا بالغ الكعبة
هذا عارض محطرات لم تعرب
محطرات ناخرا تانيا ولا خيرا لم تبدأ
مخدوف وأما أنه لا يستفيد

(قوله التي تقدمت الإشارة إليها آنفا) أي قرىبا وهو عند الهـزة وكسر النون
أي في قوله بخلاف القاعدة التي بعدها (قوله فذلك قلت الأفعال التي استثنى) اعترض
بأنه قال الأفعال والجواب أنه قوله فذلك قلت أي بمعنى لا انظرا (قوله عما اجتمع)
أي عن مركب اضافية اجتمع فيها أي في مفعولها (قوله انك تصف النكرة
الح) قد يقال أنه بدل لصفة فلا ينضم دليله لأن كان وصفا أو لا ضمير في
الوصف أن يكون مفعولا قاله ويؤيد ذلك ما أتى أن البدل في المشتق قليل (قوله
الضارب زيد) بالاضافة وهو صفة للرجل (قوله محطرات) عت اعترض أي يأتينا
بالطرا ه يضاوى (قوله ولا خيرا المتدا محذوف) فيه نظر لأن نعت النكرة الأقول
لا يجوز قطعه قال الأعمش إذا تعددت نعوت النكرة تعين في الأقول الاتباع و جاز
فيما بعده انقطع اه فيعلم منه أنه إذا لم يكن الأعت واحد للنكرة لا يجوز قطعه (قوله
وزعم بعض المتأخرين) وهو ابن مالك تبع لآل ابن الضائع والحاصل أن ابن مالك
اعترض على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الأضافة فقال أي ابن مالك بل تفيد
أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وأما ابن مالك فجمع فيه ابن
الضائع في اعتراضه على ابن صفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح
لأنك إذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصت المضاف بالمضاف إليه مع كون
الإضافة غير محمضة اه من التصريح (قوله أفادت أمرا فظيا) أي أمرا
مرجعه لفظا المعنى وذلك الأمر هو التخفيف (قوله وهو التخفيف فان ضارب الح)
قال في التوضيح وشرحها وانما تفيد هذه الأضافة التخفيف لأن الأصل في الصفة
أن تعمل التصب لكن الخذف أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المعنى
أو تفيد رفع الفعج أما التخفيف فيحذف التنوين من المضاف كما في ضارب زيد
رضارب عمرو ومضرب العبد وحسن الوجه في هذه الصفات تزيين ظاهر
حذف للإضافة وكما في ضارب زيد وحواج بيت الله في هذين التنوين مفسد
بدليل نصهم المفعول قاله الموضح في الحواشي أو يحذف نون التثنية كما في ضارب زيد
أونون جمع كما في ضارب زيد في التثنية والجمع حذف النون للإضافة وأما رفع
الجمع في نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فإن في رفع الوجه على الفاعلية
فج خلوا الصفة المشبهة عن ضمير يعود للموصوف لفظا وفي نصبه على التشبيه بالمفعول

تخصيصا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيد بناء على أن ضارب زيد أخص من ضارب
والجواب أن ضارب زيد ليس فرعاً عن ضارب حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب
زيدا بالتثمين والتصب فالتخصيص حاصل بالمفعول أضفت أم لم تصف وانما سميت هذه الأضافة غير محمضة
لانها في نية الانفصال إذا لم يزل ضارب زيدا كما بينا وانما سميت لفظية لانها أفادت أمرا فظيا وهو
التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيد

به فتح اجراء وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدي في نصبه المقبول
 في رفع الوجه فتح وفي نصبه فتح وفي الجر تخالف من مما انتهى في كلام التوسيع
 وشارحه (قوله وان الاضافة المحضة الخ) والاضافة المحضة هي الغالب
 ولذا قدمها التوسيع وكان المناسب للوقوف هنا أن يندمها (قوله عما اتفق منها
 الاسمران) أي اتفق عن متعلقها الاسمران (قوله وضرب زيد) فان اضافة
 المصدر له وله محض بخلاف ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة في دليل نعتهم
 بالعرفة في قوله

ان وجدى بلك الشديد اراتى عاذا فيك من هودت عندنا ولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى باب المشكك بالشديد ومثله المصدر الواقع
 منه ولله نحو جئت اكرامك فان اضافة محضة بخلاف الروايات وكذا اسم التفضيل
 نحو افضل القوم فان اضافة محضة عند اكثر من خلاف لابن السراج والفارسي
 وابن أبي البقاع والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن
 صفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم
 ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالعرفة وان الخالف خرج ذلك على
 البديل فيكون من بدل المعرفة قال بذلك باطل لان البديل بالاشتقاق انتهى كلام
 ابن صفور وهذا الذي حكاه ابن سيبويه واختاره ابن جحكة ابن مالك عن
 الفارسي واختار خلافه وزعم أن ذلك مذهب سيبويه انتهى تفسيره (قوله
 وضرب زيد امر) فان اضافة محضة على الصحيح بخلاف الكسائي وخرج أيضا
 الصفة التي لا تعمل نحو كاتب القاضى وكاتب عياله فان اضافة محضة (قوله
 وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة) أي فأولا غلام كان شاملا لغلام الرجل
 والمرأة فتخصص بالاضافة وهذا منى على أن غلام امرأة أسله غلام فقط لا غلام
 لامرأة وحينئذ يقال ما الفرق بين ضارب زيد وبين غلام امرأة حيث قلتم أسل
 ضارب زيد ضارب زيد وأولتم أسل غلام امرأة غلام فقط وحاصل الفرق أن
 ضارب زيد مقرر للفعل اسكونه معناه بخلاف غلام فانه جاء فلا يطلب معه ولا تأمل
 (قوله والدليل على ذلك انك نصف الخ) قد يقال ان البديل للاسفة (قوله ربنا
 أخرجنا من عمل صالحا غير الذي كنا نعمل) فغير الذي سفة لنكرة وهو صالحا
 فيكون غير الذي نكرة أيضا وهذا أحد قولين والقول الآخر يقول غير في الآية

ذلك غلام زيد فان الامرين
 فهما منتفبان وضرب زيد
 فان المضاف اليه وان كان
 معمولا للمضاف لكن المضاف
 غير مئة وضارب زيد أمر
 فان المضاف وان كان صفة
 لكن المضاف اليه ليس معمولا
 اه لان اسم الفاعل لا يعمل
 اذا كان بمعنى الماضي فهذه
 الامثلة الثلاثة وما أشبهها
 تسمى الاضافة فهم محضة أي
 خالصة من شائبة الانفصال
 ومعنى بقائها أفادت أمرا
 معنويا وهو تعريف المضاف
 ان كان المضاف اليه معرفة
 نحو غلام زيد وتخصيصه ان
 كان نكرة نحو غلام امرأة
 اللهم الا في مستثنى فانه
 لا يتعرف واكن يتخصص
 احدهما أن يكون المضاف
 شديد الإبهام وذلك كغيب
 ومثل وشبه ونحو بكر
 الخاء المحضة وسكون
 الدال المهملة بمعنى صاحب
 والدليل على ذلك انك نصف
 بها النكرات فقول مررت
 برجل غيرك وبرجل مثلك
 وبرجل شهن وبرجل خدك

قال الله تعالى ربنا أخرجنا من عمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية
 أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كأن يقع حالا أو تمييزا أو اسماء لانا فية للجنس فالحال كقوله
 جاء زيد وحده والتمييز كقوله كم ناقة وفصيلها

معرفة وانما بديل لاصفة كما تقدم (قوله فكم مبتدا) خبره محذوف اي لك كما
 ذكره في المتن (قوله فان الصحيح الخ) وقال ابن الحناجب في شرح الكافية
 اندشيد بالاضاف (قوله ايا الموت الخ) يطلق الموت والحياة في لغة العرب على
 معان أحدها مقارنة الروح للجسد ومفارقة اياه والثاني بمعنى الوجود والعدم
 كقوله لشمس مادامت موجودة حية فاذا عدلت قالوا انها ميتة الثالث بمعنى
 العز والذل والنع والقر الرابع بمعنى الهدى والضلال والعلم والجهل قال تعالى
 او من كان ميتا فأحييناه أى من كان ضالافه سديناه او من كان جاهلا فاعلمناه
 الخامس بمعنى الحركة والسكون السادس الخصب والجذب قال تعالى فاحييناه
 بلا رمية السابع المنتظمة والنوم قال تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها وان
 لم تمت في مناها وقال الشاعر

توت ونفيا كل يوم ويلة * ولا يدوم ان توت ولا نفيا

الثامن بمعنى اشتعال النار وتحوّلها التاسع بمعنى الخبز والبيضاء العائس بمعنى
 الرطوبة واليبوسة قال تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي أى
 يخرج السقطة الخضراء من الحبة اليابسة وبالعكس الحادى عشر الرجا والطوف
 كقول أبي الطيب

ترى كنى في حيلة * أمرت مرة وأحي مرارا

الاعراب الهمزة بالاستفهام وبالموت جار ومجرور متعلق بخوفينى والموصول مفعلة
 للموت لانافية بداهة ساوان وان واسمها وملاق خبرها والجملة خبرها والجملة من لا
 واسمها وخبرها سلة الوصول لا اباك لا واسمها والسكاف مضاف اليه وخبرها
 محذوف أى موجود وتخوفينى مضارع مرفوع والنون للوقاية والياء مفعول
 محله نصب والشاهد فى اباك (قوله ثم بينت ان الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام)
 وتقدم الكلام على الخلاف فى الاضافة التنظيمية وان الصحيح انما ليست على تقدير
 حرف أسلا **بالتبعية** هل الاضافة للجمل تفيد التعريف لانها فى تأويل
 المصدر المضاف لفاعله أو التخصيص لان الجسم لتركبات احتمالا لان صاحب
 البسيط وميل أبي حيان الى الثانى وقال بعض الظاهر الاول ولا ينافى قواهم الجملة
 صفة لا تكرر دون المعرفة لان ذلك نظرا لظاهرا انتهى من حواشى الأشموني وأما
 قولك ضرب اليوم زيد فاقبل الاضافة على معنى فى وقيل لادنى ملائمة أى نوع
 تعانق (قوله على ثلاثة أقسام) والتي بمعنى اللام **كثروا** التي بمعنى من كثيرة
 والتي بمعنى فى قليلة كفى التوضيح (قوله ظرف للمضاف) سواء كان ظرف زمان
 أو مكان فالزمان مكرر الابل وترى بصر أربعة أشهر وشهيد الدار وشهيد

وهكم مبتدا وهى
 استنهامية وناقصة منصوب
 على التمييز وفصلها عاطف
 ومعطوف والمعطوف على
 التمييز تمييز واسم لا سكون
 لا بالزبد ولا على امر وفان
 الصحيح ان من باب الضفاف
 واللام متعجمة بديل مقولها
 فى قول الشاعر
 ابا الموت الذي لا يدانى
 ملاق لا اباك تخوفينى
 فهذه الانواع كما انكرت
 وهى فى المعنى منزلة قولك جاء
 زيد مفردا وكم ناقصة وفصلها
 لتساوية اباك ثم بينت ان
 الاضافة المعنوية على ثلاثة
 أقسام مقسمة بنى ومقترة
 بن ومقترة باللام فالمقترة بنى
 ضابطها أن يكون المضاف
 اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله
 تعالى بل مكر الابل والنهار
 ترى بصر أربعة أشهر ونحو

قوله

على معنى في ان

الظرفية فلا تضافه على

مصر وصرع الشام فيشدد

في هذا حاصل ما في القيشي بايضاح وى

المدنية يقتضى أن علم مالك في المدينة وليس

العالم المنسوب للمدينة لكونه قاطنا لها اه (قوله وأكبر

وهم الجمهور وحيث ذهبوا الى أن الاضافة على معنى من أو اللام

ايضاح ذلك (قوله ومعنى اللام فيما عدا ذلك) أى انه اذا قلنا شرط الاضافة

التي على معنى في وهو الظرفية وشرط الاضافة على معنى من وهو البعضية

وصحة الاخبار فالاضافة على معنى اللام تحويزين يدور علامه على الاضافة فيه

للك وحسب المجدد وتبدله على الاضافة فيه فتبدل الاختصاص فان المضاف في

الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف

ولا المضاف اليه فمطرفة للذئاف وتحويز يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح

أن يتحويزه بالظميس فيقال هذا اليوم الخميس امسكن اليه ليس بعض

الظميس وليس الخميس طرفا اليوم فهو من اضافة المسمى للام فمقدرة بشرط من

شرطى الاضافة التي معنى من وتحويز يدقان اليدوان ككذات بعض زيدان كن

لا يصح أن يتحويز برعنا يزيد فلا يقال هذه اليدز يدوايس زيد طرفا ليدرة اضافة

من قبيل اضافة الجزاء الى كاه والاضافة في هذه الامور على معنى اللام * (قوله

الثالث الجور والمجاورة) ظاهرة انه معرب لان الجر من اقسام الاعراب

والاقبال المسكور وان حركته حركه اعراب وان العامل هو المجاورة وقال

الماميني التحققي أن حركة المجاورة حركه مناسبة لان حركة اعراب وان اعرابه

مقدر والا كان فيه مخالفة التابع للتبوع لغير قطع ولا اتمار وانما قاطنا ظاهره

لانه يمكن جعل الباءية والسبب أعم من العامل والاعم لا يلزم أن يصدر

بأخص معنى والمجاورة الملاصقة أى ملاصقة الاوّل للثاني (قوله خرب) مرفوع

بضمه متشبهة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (قوله

وهو شاذ) مراده انه لا يقاس عليه وأما كونه ناسبا في القضاة أولا فتشئ آخر

(قوله كاهم) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة

اللام
والخاتم جزء
يقال الخاتم جزء
بالخاتم
بالخاتم
اللام فيما عدا ذلك تحويز يد
وعلام عمرو وتوب بكرتم
فان الثالث الجور
للمجاورة وهو شاذ تحويز هذا
بضمه خرب وقوله * باصاح
بلغ ذى الزوجات كاهم *
وليس منه وامسكوا برؤسكم
وأرجلكم على الاصح *
وأقول الثالث من أنواع
الجور ورات ما جرم الجاورة
الجور

م المندرة على

وذلك انه شبه الذئب

ببيران واشت ترشيع (الاعراب)

م شذوذا لانه خال من الماء وليس علما

ب من خروف ان أصله صاحي بالاضافة وانه جرى

ب من خرم يحذف الكامة الثانية ثم ادركه ترخيم آخر بعد

حذف الراء من صاحب وهذا تعسف لاداعي اليه وبلغ فصل امر

رفاعه مستتر وذوى منصوب بالياء لانه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مفعول

بلغ والزوجات مضاف اليه وكلهم بالخفض للمجاورة الزوجات أن مخففة واصله غير

الثان وايس وسلي اذا الخ خبر ان اذا شرطية اشخات فعمل ماض وعسرى فاعل

مرفوع بضمه مقدرة (قوله وكان حق كلهم التمسب) يحتمل ان التمسب اسم كان

فهو مرفوع وحق خبرها فهو منصوب ويحتمل العكس (قوله للمجاورة الخفوض)

وهو الزوجات (قوله وانما كان حقه التمسب) أي ليس حقه الا التمسب (قوله كما

هو) أي التمسب (قوله وهو) أي التمسب بالعطف الخ (قوله على الوجوه والايدي)

فيه تسامح بل عطف على الوجوه فقط لان المعاطيف بالواو اذا تكررت تشكلت على

الأول على الصحيح (قوله وهذا قول الخ) أي الخفض للمجاورة في الآية قول الخ وهو

متبادل الاصع في المتن (قوله جماعة من المفسرين والفقهاء) ويعنون بالعطف

المجاورة شاداسته مالا اشخ الاسلام (قوله وخالفهم المحققون في ذلك) أي في الجرح

بالمجاورة في الآية (قوله نعم لا يمتنع في القياس الخفض الخ) اعترض عليه بان هذا

الكلام يغير اثار الجرح بالمجاورة في عطف البيان بالقياس وقد ذكر في المتن أن

الجرح وبالمجاورة شاذ أي لا يقتضيه القياس فكلامه مضطرب تأمل (قوله محجوز)

أي مفصول عما قبله بالمعامل المندر (قوله ورأي هؤلاء) أي المحققون (قوله

بالعطف على لفظا الرأس) والمعنى فامسحوا برؤسكم وامسحوا بأرجلكم وحينئذ

فقبل اهم على سبيل الاعتراض ان الارجل مغسولة لا مسوحة فلا يصح عطف

الارجل على الرأس فاجابوا عن ذلك الاعتراض بجوابين كما ذكره المؤلف (قوله

ب ان

ب وانما

ب للمجاورة الخفوض

ب وأما المعطوف فسكوة

ب تعالي اذا تم الى الصلاة

ب فاعسوا ووجوهكم الآية في

ب قراءة من جرا الارب للمجاورة

ب الخفوض وهو الرأس

ب وانما كان حقه التمسب كما

ب هو قراءة جماعة آخرين وهو

ب العطف على الوجوه

ب والايدي وهذا قول جماعة

ب من المفسرين والفقهاء

ب وسالفهم في ذلك المحققون

ب ورأوا ان الخفض على

ب الجوار لا يحسن في العطف

ب لان حرف العطف ما جازين

ب الايهين ويصطل للمجاورة

نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف اليار لانه كانتعت والتوكيد في مجاورة
المتبوع وينبغي امتناعه في البديل لانه في التقديم من جملة أخرى فهو محجوز تقديرا ورأي هؤلاء ان الخفض
في الآية انما هو بالعطف على لفظ الرأس فقبل الارجل مغسولة لا مسوحة فاجابوا عن ذلك بوجهين

أحدهما أن المسح هنا
 العسل قال أبو علي سكي
 لثامن لايتهم أن أبا زيد قال
 المسح خفيف الغسل يقال
 مسحت للصلاة وخصت
 الرجلان من بين سائر
 الغسولات باسم المسح ليقصد
 في صب الماء عليهم إذا كانتا
 مظنة للاسراف والثاني أن
 المراد هنا المسح على الخفين
 رجعل ذلك مسحا للرجل
 مجازا وانما حقيقة أنه مسح
 للخف الذي على الرجل
 والسنة يثبت ذلك ويرجع
 هذا القول لثلاثة أمور
 أحدها أن الحمل على
 المجاورة حمل على شاذ فينبغي
 دون القرآن عنه الثاني أنه
 إذا حمل على ذلك كان
 العطف في الحقيقة على
 الوجوه والأيدي فيلزم
 الفصل بين المتعاطفين بجملة
 أجنبية وهو وامسحوا
 برؤسكم وإذا حمل على
 العطف على الرأس لم يلزم
 الفصل بالأجنبي والاصل
 أن لا يفصل بين المتعاطفين
 بمجرد فضلا عن الجملة
 الثالث أن العطف على هذا
 التقدير حمل على المجاور على
 التقدير الأول حمل على غير

ان المسح هنا الغسل) ولما كان تفسير المسح بالغسل بما يستبعد كونه مجازا
 للأولف من ان المسح قسم والغسل مغايرة فكيف يفسر أحد المتغيرين بالأخر وقد
 ذلك التارخ بقوله قال أبو علي الخ (قوله حكى له أس لايتهم) الذي لايتهم هو الثقة
 كانه قال حكى لنا الثقة (قوله خفيف الغسل) أي الغسل الخفيف (قوله قالوا مسحت
 للصلاة) أي غسل لاجر الصلاة وأنت خير بان قوله مسحت يتحمل تفسيره
 بالمسح الحقيقي تأمل (قوله وخصت الخ) جواب عما قال إذا كان المراد بالمسح
 في جانب الأرجل الغسل الخفيف فصارت الأرجل كالأيدي والوجوه في الغسل
 فما وجه تخصيص الأرجل بالمسح دون الأيدي والوجوه (قوله ليقصد) الاقتصاد
 تقليب الماء في حالة صبها على الأعضاء والمعنى ليدل وهو المراد به عدم الاسراف
 (قوله إذا كانت الخ) صلة للأول مع علمه كانه قول وانما خص الرجلان باسم المسح
 لتلك العلة لانها مظنة للاسراف تأمل (قوله مظنة) أي يحزر يظن فيه جواز
 الاسراف وهو عدم تقابل الماء حاله العيب على العوض (قوله والثاني) أي والوجه
 الثاني الخ وحاصله ان المسح على خفيه يثبت كمن يتعمد الخف لا بالرجل كما يثبت السنة
 أي فعل النبي فانه مسح على الخف (قوله شاذ) أي مرسل علاقته المجاورة (قوله
 والسنة يثبت ذلك) أي غسل الأيدي ومسح الخف (قوله ويرجع هذا القول)
 أي قول الحقيقة ان الجرا بالعطف على الرأس ورؤس بالوجهين السابقين (قوله حمل
 على شاذ) أي مع امكان العطف وهو من كان يمكن التخصيص فلا يعمى حمل القرآن
 عليه (قوله فينبغي) أي يجب وليس المراد التطلب الاكيد الذي هو حقيقة الاستبعا
 (قوله الثاني انه) أي الشأن إذا حمل على ذلك أي الجرا بالمجاورة كان العطف
 في الحقيقة على الوجوه وذلك انه على الجرا بالمجاورة يكون الأرجل منسوبة عطفها على
 الأيدي وعلامة نصبه فتحة قد رقت على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
 المجاورة للرؤس وإذا كان الأرجل عطفها على الأيدي لزم الفصل بجملة وامسحوا
 برؤسكم (قوله الثالث ان العطف على هذا التقدير) أي تقدير عطفه على الرؤس
 حمل على المجاور فلا فصل بين المتعاطفين وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور
 أي على تقدير عطفه على الوجوه اللازم للجرا بالمجاورة صير العطف على غير المجاور
 فصيحة فصل بين المتعاطفين إذا علمت ذلك تعلم ان قوله الثالث الخ يرجع لقوله الثاني الخ
 لان حاصلها ان الجرا على المجاورة يلزمه الفصل بين المتعاطفين فهو حمل على المجاورة
 تأمل (قوله لتوجيه الاول) وهو الجرا بالمجاورة اللازم له عطف الأرجل على الوجوه
 وحاصل هذا الكلام ان قراءة النصب فيها العطف على الوجوه ووجه الجرا على
 المجاورة فيه العطف على الوجوه فصارت قراءة النصب مؤيدة للجرا على التوهم من

المجاور والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل لتوجيه الاول قراءة النصب

حيث اشتركا في العطف على الارجل (قوله قلت لان سلم انها عطف على الوجوه)
 أي الذي هو مبنى التأييد للجر بالمجاورة وإذا انتفى العطف على الوجوه الذي هو
 مبنى التأييد فأيقتف تأييد قراءة نصب للجر بالمجاورة تأمل (قوله على محل الجار
 والمجرور) أي على محل قوله برؤسكم لأن محله نصب متعول لا مسحوا وعلى هذا
 فقراءة نصب محمولة على المسح على الخطين أو على الغسل الخفيف (قوله يسلكن
 في نجد وغورا فأثرا) تمامه * فواستماعن قصدها جوارها يسلكن من السلوك
 وهو الدخول وفي الصحاح سلكت الشيء في الشيء فأنسلك أي دخلته فيه فدخل *
 وأعرابه يسلكن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون
 فاعل وفي نجد متعاقب يسلكن وغورا بالنصب معطوف على محل في نجد فان محله
 نصب فأثرا متعورا ومحل الشاهد نصب غورا بالعطف على محل في نجد

بواب * المجزومات الخ *

جمع مجزوم أو مجزومة والخبر لا يعين الأول خلافا للفحشي لأن العدو إذا حذف
 جاز التذكير والتأنيث (قوله الأفعال) خرج الأسماء والحروف وهو واضح
 والجملة وفيه نظرفان الجملة تكون مجزومة ولا يقال المراد المجزومات انقطاع الجملة
 مجزومة محذورا لا تقبول الفعل إذا اتصل به إحدى النونين مجزوم محذورا والجواب ان
 المراد المجزومات بالأصالة وخرج بالمضارع الأمر على مذهب البصريين والماضي
 وفيه نظرفان الماضي يعجز محذورا والجواب ان المراد المجزومات بالأصالة (قوله الداخل
 علمها جازم) أي المنصقة بدخول الجازم عليها وقوله جازم يعني وجزمها احترازاعما
 إذا لم يعجزها نحو قوله لم يرفون بالجار كما يأتي أيضا (قوله وهو ضربان) أي
 ذو ضربين الأول يلزم الاختيار بالمتنى عن ضمير المفرد (وقوله لم ولما) يشتركان
 في الحرفية وفي الاختصاص بالمضارع والماضي والمجزم والقلب للضمي وجواز
 دخول همزة الاستنهام ويشتريان في خمسة أمور الأول ان لم لا تقترن بأداة شرط
 فلا يقال ان لم تقوم بخلاف لم تقول ان لم ولولم قال تعالى فان لم تفعلوا الثاني منفي لما
 مستمر التني الى الحال وبعبارة أخرى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول بدم زيد ولم
 ينفعه التدم كان المعنى الى وقتها هذا ولذلك جازم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان
 بل يقال لما يكن وقد يكون الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط
 ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقبلا ولا يجوز ما يكن الرابع ان
 منفي لما متوقع الحصول كقوله تعالى بل لما يذوقوا عذاب أي وسيذوقونه بخلاف
 منفي لم فلا يقال لما يجتمع مع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما وأما الضمران فان كان
 يتوقع اجتماعهما فإنه يصح ان يعجز رافعهما بلما والافلا بخلاف لم ولها هذا أجازوا

قلت لان سلم انها عطف على
 الوجوه والأيدي بل على محل
 الجار والمجرور كما قال *
 يسلكن في نجد وغورا فأثرا
 ثم قلت بواب * المجزومات
 الأفعال المضارعة الداخل
 علمها جازم وهو ضربان جازم
 زهول وهو لم ولما

لم يقض ما لا يكون الخامس ان منفي لما جاز الحذف لا يسيل اختيارا تقول قارب
 المدينة وما أى ولما ادخلها ولا يجوز حذف الفعل بعد لام الا في الضرورة كقوله
 احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الا عارب ان وصلت وان لم
 اه مدا بغي (قوله ولما) عبر بعضهم بقوله لما أخت لم يخرج لما الايجابية وهي التي
 بمعنى الا نحر عرشت عليك لما فعلت كذا ونحو قوله تعالى ان كل نفس لما علمها
 حافظ عندهم شدد الميم وبخرج لما الحينية نحو ولما جاء أمرنا وقال البعض لا حاجة
 الى هذا الاحتراز لان الحينية والانتعابية لا يعفظ دخولها على المضارع اه
 مدا بغي (قوله ولام الأمر) اعلم ان حركة اللام الطلية الكسرة وفتحها الغنة ويجوز
 تسكينها بعد الواو والفاء ونحو تسكينها بعد الواو والفاء ~~بكثر~~ من نحو يكره أو كل
 من التثنية والتسكين كثير بعد ثم انتهى أشعوقى (قوله ولام الأمر) أى ومسمى
 لام الأمر وهو لانه الجازم لان الاسم هو الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان
 كل حكم وارد على لفظ فهو وارد على معناه لا التثنية والمراد به اللام الموضوعه
 نطلب الفعل على أمر ا كان الطلب نحو لاني ذوسعة أو دعاه نحو لا يقض عليه نار بل أو
 التماسا كقولك لساو بل ليقول فلان كذا واستعملت في غير الطلب كالتي يراد
 بها أو نحو غيرها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فلهدده الرجح مدا أى في مدارا التهديد
 نحو قلن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وينضاف اللام الى الأمر لان لفظ لام تكرة قابلة
 للانضافة لانه لم يقصد لفظها وقال ولا في النهى ولم يضاف لانهى بل فيجوز به لانه لا يعلم
 على نفسه لانه قصد لفظها فغير عنهما بدف سارت علم جنس على نفسا فلا تقبل
 الانضافة اذا العلم لا يضاف كزيد علما وانما عملت لام الأمر الجزم لان المضارع هنا
 دخله لام الأمر شبه أمر الخطاب وهو مبني ولم يكن بنساء ذلك لوجود حرف
 المضارعة مع مذهبهم فذكر الاعراب فاعرب باعراب يشبه البناء وهو الكون لانه
 الاصل في البناء ويجوز حذف لام الأمر في الشعر دون غيره على الصحيح كقوله
 محمد فقد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

ولام الامر ولا في النهى

أى وبالآى حقا وعداوه اه مدا بغي (قوله ولا في النهى) قال بعض أصل لا
 الطابية لام الأمر زيد فيها ألف فانتجت وزعم بعض أنها لا التافية والجزم
 بعدد بل لام الأمر مضمره وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ اه أشعوقى
 (قوله في النهى) أى المستعملة في النهى فهي صفة للأو المعنى مستعملة في النهى
 فهو حال والمراد الموضوعه لتستعمل في النهى بان وضعت نطلب ترك الفعل سواء
 استعملت في النهى نحو لا تخف أوفى الدعاء نحو لا تؤاخذنا أوفى الالتماس كقولك
 لنظيرك غير مستعمل لا تفعل كذا وغير ذلك كقولك لولدك أو عبدك لا تطعن

فانما هو التمهيد ويخرج بقوله في النهي لا التامية والزائدة وقد سمع الجزم بلا التامية
 اذا صلح قبلها كي تصور جزمه لا يمكن له على جهة واحدة لم يتعرض له المصنف وانما
 عملت لا التامية الجزم ليكونا نظيرة لام الامر من جهة انها المطلب أو تقيضها
 من جهة ان اللام المطلب الفعل وهي اطلب تركه بخلاف لا التامية اذا لم يطلب فيها
 اه مدابحي (قوله وجازم الفاعلين) أي اماله أو غالبا والاقدم يجزم فعلا وجملة
 والغرض ما ثبت له هذا الحكم وأما الاحتمالية والإكثريه فشيء آخر (قوله
 أدوات الشرط) الشرط يطلق على الاداة وعلى الفعل الاقرب من الفاعلين أو الجملة
 الاولى من الجملةتين وعلى التعليق والاضافة على الاولى أي أدوات هي شرط
 وعلى الثاني حقيقة أي أدوات لفعل الاقرب من الفعلين أو للجملة الاولى من
 الجملةتين وعلى الثالث من انما نسبة الدال للدلول أي أدوات دالة على التعليق
 أي تعليقي حصول جملة على حصول مضمون جملة أخرى في المستقبل (قوله ان واذا
 الخ) بدل من أدوات الشرط بدل بعض من كل بالنظر لكل فرد وبدل كل من كل
 بالنظر للجموع (قوله مجرد التعليق) من إضافة المفعول للموصوف أي التعليق
 مجرد أي من الزمان والمكان والعامل وغيره (قوله وهما حرفان) فيه
 تعريض باسمية البراقع لان تخصيص الشيء بالذكر يقتضي اني الحكم عن غيره
 وان كانت متاعده أعلية (قوله غيره) أي وهو غير زمان فيهما قاله في المعنى
 (قوله ومن العاقل) المناسب لعالم يشهد القول سبحانه وتعالى (قوله غير لا ولم)
 فخصه ان الجازم لفعل في نحو فان لم تعلموا هوان وبقال بعضهم وقال بعضهم
 الجازم لم وان عاملة في لم ومدحوا بها وهذا هو الراجح (قوله وهو أربعة علم) وقد
 تمهل كقول الشاعر

لولا فوارس من نعم واسوتهم * يؤم الصليفا علم يوفون بالجان

وهل هو ضرورة أو لغة فيمخلاف وظاهر كلام ابن مالك انه لغة وذهب
 السعد وغيره الى انه ضرورة والتعصب بها لغة واستشهد به بعضهم بألم تشرح شرح
 الخاء وفيه نظر اذا نتحل ابن هنا وانما يفتح أو يحسن حمل الشيء على ما يحتمل محله كما
 قد منا وقبل أصله تشرح ثم حذف الون الحقيقية وأبقى الفتح دليل لاعلمها وفي
 هذا شدوا ان توصف كيد المنفي يلم مع انه كان فعل الماضي وحذف النون لتعريف
 متضمني مع ان المؤكد لا يليق بالحذف انتهى قيل ويحتمل ان حركة الخاء
 في تشرح اتباع لحركة الراء التي قبلها أو لحركة اللام التي بعدها (قوله لما) قال
 الشراء أصلها الا فادات الالف مما كما قال في ان أصلها لا فادات الالف فونا
 والصحيح قول الجوهري ان ناسم كية من لم وما قيل بسببته اه اصريح (قوله وقد

وجازم الفاعلين وهو
 أدوات الشرط اذا واذما
 مجرد التعليق وهما حرفان
 ومن للعامل وما هو الغير
 ومتى وأيان للزمان وأين وانى
 وحيثما للمكان وأي بحسب
 ما تضاف اليه ويسمى أولهما
 شرطاً ولا يكون ماضياً للمعنى
 ولا انشاء ولا جامداً ولا متروكاً
 بتأنيس ولا نداء ولا ظرف غير
 لا ولم وتانها ما جوا ابواب جزاء
 وأقول لما أنه ثبت القول في
 الجوزومات شرعت في الجوزومات
 وهذا الباب تتم أنواع
 الامر بات ويثبت أن
 الجوزومات هي الافعال
 المضارعة الداخلة على اداء
 من هذه الادوات الخمسة
 عشر وان هذه الادوات
 خبر بان ما يجزم فعلا واحداً
 وهو أربعة علم فعول لم ولم
 يولد ولم يكن له كفو أحد
 ولما شئوا لما يقض ما أمره
 بل لما يشئوا عذاب ولما يعلم
 الله الذي جاءهم مدبراً منهم
 ولا ام الامر نحو ما يفتق ذو معة
 من معناه ولا في النهي نحو
 لا تجز ان الله معنا وقد

يستعاران للدعاء أي يستعملان في الدعاء وفي الاقتماس أيضا كما قدمناه (قوله
وما يجزىم فعلين) مضارعين نحو وان تعودوا بعد اذ انتم في شعور وان عدتم عدنا
أو ض مضارع نحو من كان يريد حث الآخرة نزله في جهنم أو عكسه وهو قليل
والصحيح جواز احتيارا كحديث من يتم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقوله
تعالى ان شاء نزل عليهم من السماء آية فقلت أنا قوم لان الماطوف على الجواب
جواب فالصواب أربعة وان اعترت في الضارعين كقولنا معجوزا معجوزا
مختلفين فالصواب سبع لانها اعم من الضارعين وهو في سورة أو مضارعين وتحتنه أربع
لان كاهما المفعول لم دون الثاني وبالعكس في قوله خمسة أو يكونا مختلفين أي
أخر والثاني مضارع معجوزا أو لا والثاني ماض في قوله سبعة فالجملة
تسعون في سورة الاختلاف على الراجح انه مدبغ في قوله فهم
من قوله وما يجزىم فعلم ان اداة الشرط جائزة في الدعاء وهو ذهب الجوهري من
البصريين واختاره ابن عمير والابدي واعتبر بان الجازم كالجار فلا يعمل
في شيئين وبانه امر تاما بعد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق
بان الجازم لما كان تعاقبا حكم على الجازم فيهما اختلاف الطار وان اورد العمل
قد عهد من غير اختلاف كقوله لم يزل يمشي حتى اصابه الموت والاداة
والجواب مجزوم بالشرط كحان المبتدأ مرفوع بالابتداء وانما خبر مرفوع بالمبتدأ
وانسب الى الاختش واختاره في التسهيل وقبل الشرط والجواب تشاركه كقوله
السكر فيون في المبتدأ والخبر انهما تراه او هذا نقله ابن جنى عن الاخفش وقبل
الاداة والشرط كلاهما مجزوم الجواب كاف في الابداء والمبتدأ كلاهما مرفوع الخبر
ونسب هذا لقول سيدويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه
ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد
جاء الفصل في وان احد من المشركين استنجاك واجيب بان فعل الشرط هو
لحذف وهو ذم غفر له وقبل الجواب مجزوم بالجوارق الكوفة ون قياسا على
الجرور ورد بانه قد يكون بينهما معولا لا فاسلة فلا تجايراه تصریح (قوله وهو
الا حد عشر) اسقط المؤلف من الجوزام كيفة ما اذن ولو دلل ان كيفة الميرد الجوزم
في اني تغر ولا شمر لكن اجازة الكوفيين قياسا على حيثما وأما اذن فلا تجزىم
الاي الشعر كقوله واذا ناصبتك خصاصة فقمي وأما لو فلا تجزىم الا في الضرورة
كقوله لو شأطار به اذومبعة (قوله وامان) بالهمزة المكسورة وباتون الساكنة
احترازا من ان وأن وان (قوله وأما اذما الخ) قال في التصريح فادسيويه انها حرف
ينزلة ان الشرطية فاذا قلبت اذما تم اقم فعنا ان اقم وقال الميرد وابن لسراج

يستعاران للدعاء كقوله تعالى
لا تفرحوا بآياتنا وما يجزىم فعلم
وهو الا حد عشر الاية وقد
فصلها الى ستة أقسام
احدها ما وضع للدلالة على
مجرد تعليق الجواب على
الشرط وهو ان واذما قال
الله تعالى وان تعودوا بعد
وتقول اذما تقيم اقم وهما
حرفان أساسيان لا جماع وأما
ذما فعد سيدويه والجمهور
وذهب الميرد وابن السراج
والدارمي الى انها اسم وفهم
من تخصيصه هذين بالحرفية
ان ما عداهما من الأدوات
سما عدل لا لا جماع في غير
هما

والفارسي انما اطرف زمان وان المعنى في المثال متى تم اقم واحجبوا بانهم اقبل
 دخول ما كانت امة والاصح عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انما
 كانت للماضى فصارت للمستقبل يدل على انها نزع مما ذلك المعنى البتة واعترض
 بانه لا يلزم من تغيير زمانه تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال
 والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضى مع بقائه ذاته على أصلها اه
 (قوله وعلى الاصح فيها) قال في التصريح مذهب الجهم ورائه اسم بدليل عود الضمير
 اليها في قوله هو ما تأتينا من آية وزعم السهيلي وابن يسعون به ملين انها حرف اه
 (قوله من يعمل - وأجزه) فن اسم شرط وخزم محله رفع بالابتداء عن يعمل فعل
 الشرط مجزوم بمن وعلاية جزمه الكون وفاعله مستتر فيه جواز يعود على من
 وهو مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ويجز جواب الشرط وفيه ضمير مستتر
 جواز محله رفع بالابتداء عن الفاعل ويعمل وفاعله العائد على من في موضع رفع على
 الخبر بآية على الخبر من وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما ما الخبر والاول
 أرجح لان توفيق الفائدة على الجواب من حيث التعاقب فقط لان حيث الخبرية اه
 مداغى (قوله ومهما) فانه او شئت غير العامل غير الزمان ثم ضمته تحت معنى الشرط
 وهي اسبطة رأيتها التائب اه قيويني (قوله نحو قوله) أى مقول الله وقوله تعالى
 جملة حالية أو مستترضة بين المسدل والبدل أو بين الموقوف عليه والموقوف
 عطف بيان للتعظيم والتعريف أى ارتفع سبحانه عما لا يقابره وقوله وما تعلقوا بادل
 من قوله الذى هو بمعنى مقوله أو عطف بيان أى نحو مقوله الذى هو وما
 تعلقوا وانما أولنا القول بالمقول لان مدخول نحو جزئى من جزئيات ما قبلها
 يقصد بكثرة توشحه وهو ما أقوله فلا يصح ان يادحقه بته وهو التلطف اذ ليس من
 جزئيات من جاز ان عمل المجزوم بها فوجب جملة على المقول اه مداغى (قوله وما
 تعلقوا من خير) انما اقتصر على الخبر خالهم على فاعله دون الشر والافعال يتعلق
 باقسام الحكم العقلى (قوله هو ما تأتينا الخ) فهما اسم شرط وخزم على الصحيح يعود
 الضمير عليه من به والضمير لا يعود الاعلى الاسماء قال الزمخشري وغيره عادهما
 ضمير به رضى به رضى بها - لاعلى اللفظ وحمل على المعنى اه وفي المغنى والاولى ان
 يعود الضمير فيهما على الآية اه ومحلها كما قال الكشاف الرفع بالابتداء بمعنى أى
 نبي تأتينا أو التصب بمعنى أى شئ تحضر تأتينا اه مداغى وتأتينا فعل وفاعله
 ومفعوله وفعل الشرط هو الفعل وحده دون فاعله المستتر فيه وجوابه من آية بيان
 لهما وفى الحقيقة البيان هو الجرح ولانه هو الحال كما قاله النبي (قوله الآية الخ)
 تمامها نحن لك بمؤمنين ونحن مبتدأ ال قدرت ما تمهية واسم ما ان قدرت بحجازية

وهى على الاصح فيها والدليل
 عليه قوله تعالى وهو ما تأتينا
 من آية فاعاد الضمير الجرح والاعلى اسم
 ولا يعود الضمير الاعلى اسم
 الثاني مانع للدلالة على من
 يعمل ثم ضم من معنى الشرط
 وهو من نحو من يعمل سوءا
 يجزيه الثالث ما وضع
 للدلالة على ما لا يعمل ثم ضم
 معنى الشرط وهو ما وما وهما
 نحو قوله تعالى وما تعلقوا من
 خبر بجملة الله وهو ما تأتينا
 من آية الآية الابع ما وضع
 للدلالة على الزمان ثم ضم
 معنى الشرط وهو متى وان
 كقول الشاعر

وهو الرابع وعشرون في موضع نصب خبر ما على انه اجازية وفي موضع رفع خبر
 المبتدأ على انها تعمية والباقر ائمة على كلالا التدرين لاسلامه الله مدابني (قوله
 رأت بحلال الخ) قاله طرفة ابن العبد شاعر جاهلي يكنى ابا عمرو واثبت طرفة
 بيت قاله وقتل وهو ابن عشرين سنة وتلك قيل له بن العشرين والبيت من قصيدة
 من الطويل والالال بالخاء المهملة وتشديد التلام من حال اذا نزل روى بحلال
 بكسر الميم وضبطه بهض بحلال بالجسيم والسلاخ جمع نعمة وهي ما ارتفع من
 الارض والحقص منهال الاسترفاد طلب الرغد وهو العطية وقيل العونة (الاعراب)
 استايسر واحمرا والباقر ائمة في خبر ليس وبحلال في محل نصب السلاخ
 مضاف اليه ومخافة مفعول لا يجله لكن حرف استدرالك حتى اسم شرط وتستر
 فعل الشرط مجزوم حتى وانوم فاعل وارفع جواب الشرط وضمه لاناسبة القافية
 والشاهد في متى حيث جازمت الفعلين لانها ناجزة والعنى واثبت عن يستر
 في التلاخ مخافة الضيف (قوله ايان تؤمنك الخ) هو من البسيط واثبت اسم شرط
 وتؤمنك فعل الشرط مجزوم واثبت ضمير المفعول بحله نصب واثبت جواب
 الشرط وفاعله مستتر فيه وتعتبر اسما للقول ومضاف اليه اذا طرقت مستقبل لم تدرك
 جازم ومجزوم وفاعله مستتر واثبت الامن لانه موله ومثامته ان يحذوف حال ولم تزل جازم
 ومجزوم وجواب اذا وحذرا بفتح الخاء المهملة وكسر اللام تنهزل وانما استتر
 فيها والشاهد في ايا حيث جازمت تؤمنك واثبت ضمير المفعول على الفتح
 بحله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم انه كنى وناسبه الفعل بعده (قوله ايانما
 تسكونوا يدرككم الخ) ان اسم شرط جازم بحله نصب يدرككم والموت فاعل وجمله
 يدرككم الموت جواب الشرط وتكون تامة بخلاف القول التبتتي ان يدرككم خبر
 تسكونوا تامل (قوله خليل الخ) من الطويل وخطلي ماضي مضاف وانى اسم شرط
 واثبتاني فعل الشرط مجزوم بحذف النون وانما النون بالذكورية فهي للوقاية
 وتاليا جواب الشرط مجزوم بحذف النون واخامة مفعول وضمة عيون مقدم
 لقوله يحاول وما موصولة ويرضيكاملة وجمله لا يحاول صفة انما أي اخطا يحاول غير
 ما يرضيكما وحاول الشيء اذا اراده (قوله حيثما الخ) هو من الخفيف والتجاح الظفر
 بالمصود والغابر يغن بمعنى وموحدة ورا يطلق على المستقبل وهو والمراد هنا
 ويطلق على الماضي أيضا فهو من الاضداد (الاعراب) حيثما اسم شرط جازم
 وتضم فعل مضارع مجزوم بحيثما واثبت جواب الشرط مجزوم ومما ايضا ولاك
 تتعلق به والله فاعل ونجاحا مفعول وفي غابرة تعلق بتقدير الا زمان مضاف اليه
 والشاهد في حيثما انها جازمت فعلين (قوله بين الاقسام الاربعة أي باسما الهضم

ولست بحلال التلاخ مخافة
 وان كان متى تستر فالتعوم ارادة
 وتقول الآخر
 ايان تؤمنك انا من غيرنا واذا
 لم تدرك الامن من الم تزل حذرا
 الخامس ما وضع للدلالة على
 المكان ثم ضمن معنى الشرط
 وهو ثلاثة ابيان وانى وحيثما
 كقوله تعالى اياها تسكونوا
 يدرككم الموت وقول
 الشاعر
 خليلي اني تائباني تائبا
 احاضر ما يرضيكما لا يحاول
 وقوله
 حيثما استقم بقدر لاش الله
 تجالما في غير الا زمان
 السادس ما هو متردد بين
 الاقسام الاربعة وهي أي
 ما تم بحسب ما انصاف اليه
 فهي في قولك ايجم بضم اجم
 مع من باب من وفي قولك
 أي الدواب تركب اركب
 من باب ما وفي قولك أي يوم
 تضم اسم من باب متى وفي
 قولك أي مكان تجلس اجلس
 من باب اين ثم بيئت أن الفعل
 الاوّل يسمى شرطا وذلك
 لانه علامة على وجود الفعل
 الثاني

لا جمع شرط يسكون الراء
لان فعلا لا يجمع على افعال
قياسا الا في مثل الواسط
كثواب وايات ثم بينت ان
فعل الشرط يشترط فيه ستة
امور احدها ان لا يكون
ماضي المعنى فلا يجوز ان قام
زيد امس اقم معه واما قوله
دعا لي ان كنت قلته فقد علمته
فالمعنى ان يتبين اني كنت
تدعه كقوله * اذا ما اتينا
لم تلدني لثيمة * فهذا الى الجواب
نظير الآية الكريمة
في الشرط الثاني ان لا يكون
طليفا فلا يجوز ان قام ولا ان
ليتم اولاً فيقسم الثابت ان
لا يكون جامدا فلا يجوز ان
عسى ولا ان ليس الرابع ان
لا يكون مشروطا بغيره فلا
يجوز ان سوف قام الخامس
ان لا يكون مقرونا بغيره فلا
يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد
يقم السادس ان لا يكون
مقرونا بتعريف نفي فلا يجوز
ان لما قسم ولا ان لن يقم
وبه تنهى من ذلك لم ويجوز

الاول وهو ان واذا لانها لم يوشه ما شئ سوى التعالقي كما تقدم (قوله والعلامة
سمي شرطاً) يسكون الراء كما سمي شرطاً بفتحها وقوله قال تعالى الخ دليل للحدوف
اضحى قولنا كما سمي شرطاً بفتحها وليس دليلاً للذ كوريد دليل قوله والاشراط في الآية
جميع شرطاً بشخصين لا جمع شرط الخ ويه اندفع ما يتساءل ان الآية في شرطاً لا تنفع فلا تبدل
على ان شرطاً باليسكون معنى العلامة تأمل (قوله فالهني ان يتبين الخ) والتبين مستعمل
لما مضى (قوله اذا ما اتينا الخ) اللثيم الخ في الاصل الخ ليس الفعل وقيل هو الخيل
وقيل هو الذي اذا ساد جفا اقربه وانكره ارفه ونسي فحش عليه يقال اثم بالصم
فهو لثيم ولذا قيل في اللثيم

اذا انتا كرمت الكريم ملكته * وان انتا كرمت اللثيم تردا

ونخص اللام في قوله لم تلدني لثيمة لانه يعلم الاب بالاولى فان العرب لا يترجون
من دونهم والشاهد في قوله لم تلدني اي يتبين اني لم تلدني والتبين امر يحصل
في المستقبل وتامه * ولم تجدني عن يقره يدا * (قوله وقد يكون) اي الجواب
بالدعاء المشهورة من ان القدر يرجع الى امره * وان كانت القاعة
اغلبية (قوله فيثمن) اي يثمنون ان يثمنون الجملة او افعلة جوابا يا اه فيثني (قوله
او اذا النجائية) او ما منة من غير ان يذبح كقوله تعالى حتى اذا فطنت بالجوج
وما جوج وهم من كل خصم بيننا ومن اترنا او عد الخ فاذ هي شاذة في اصار
الذين كذبوا يا اه فيثني وقال اشعوف فيهم كلام ابن مالك ان الربط باذانهما
لا ينافاه مقدرة قباها خلافاً لمن زعمها وانها ليست اسلا في ذلك بل واقعته موقع الفاء
وانه لا يجوز الجمع بينهما وهو مخالف لكلام النيشي ثم رأيت التصريح قال وقد
يجمع بين الفاء واذا كما كيد اخلافاً لمن منع (قوله فيجب ان يثمن الخ) الخاضع
الذات تدخل لا متناع الجملة من استقع شرطاً املة اتم اولها اقترن بها من نفي او
اثبات فالاول ثلاثة الجملة الاسمية والجملة الظلية والجملة التي فعلها جامد والثاني
ثلاثة اية الاول وان التانيات والثالث ثلاثة ايضا فادفظ او تقدير او السين
وسوف اه تصریح وخصت الفاء بالربط لانهما من معنى السببية والتعقيب المناسب
للجزاء المسبب عن الشرط وان تعقب بعده (قوله مثال ماضى المعنى ان كان الخ) كذا

اقترانهم ما نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ونحو لا تفعلوه تكن فتنة في الارض قالوا

ثم بينت ان الفعل الثاني يسمى جواباً وجزءاً تشبيهاً به يجواب السؤال وجزءاً الاعمال وذلك لانه يتبع
بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفاعل المجازي عليه ثم قلت ~~لانه~~ وقد يكون
واحد من هذه فيقترن بالفاء نحو وان كان فيصه فتمن قبل فصدقت الآية فمن يؤمن بربه فلا يخف بخسا
او جملة اسمية فيقترن بها او اذا النجائية نحو وهو على كل شئ قدير ونحو اذا هم يقنطون ~~هم~~ واقول قد يأتي
جواب الشرط واحداً من هذه الامور الستة التي ذكرت اهلها تكون شرطاً فيجب ان يثمن بالفاء مثال ماضى
المعنى ان كان فيصه فتمن قبل فصدقت وهو من السكاكين وان كان فيصه فتمن دبر فكذلك وهو من الصادقين

تألفا والوجه امتناع كونه ماضيا المعنى كاشرط لان حصوله معاق على حصول
 مفهوم الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل
 فالآية مؤولة على معنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها اهـ من خط بعض الفضلاء
 (قوله ومثال الطالب قل ان كنتم الخ) قال في التصریح وتيسر عليه بقرينة أنواع الطالب
 من النهي والمداعرة ولو بصيغة التوسيم والاستهزام والعرض والنهي والتخصيص
 والترجيح ولا نظير بأشتمه أله كي يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه العبارة مثال
 وقد اجتمعت الطالب والاسمية في قوله وان يجزأكم فن ذا الذي يصركم من بعده
 لعله فن ذا الذي يصركم بقرينة لان صدرها اسم وطاوية لان من فهم استهوامية
 وهي مبتدأ وذا اسم اشاري خبرها والذي نعمت له أديان ويمتنع ان تكون ذامعة
 والخبر الموصول والجملة جواب الشرط اهـ (قوله على ان لانهية) نسبة النهي اليها
 مجاز وانها هي هو النكاح (قوله ولا انافية فتمت بقول الشرط الخ) هذا قيدان
 الجواب اذا كان صالحا للشرط لا يترن بالفاء وقال ابن الخليل ان كان الجواب
 مضارعاً مبتدأ أو مشروفاً لا يجران اهـ فيشي وقال في التصریح مع كل جواب يصح
 جعله شرطاً ان كان ماضيا انما يجران الماضى مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا
 أو ماضيا لم أره لا كما ترخا لو من الفاء ويجوز اقترانه ما يرد في الماضى على حاله
 ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيدة فكذب ونحو من يؤمن به فلا يخاف فاه ابن
 الناطم وقال غيره اذا رفع المضارع والجواب جملة اسمية والتقدير في قوله ولا يخاف اهـ
 والتحقيق ان الفعل المضارع خبر مبتدأ محذوف والجملة هي الجواب لان الفعل
 المقترن بالفاء هو الجواب كما يفيد ابن الناطم وان الماضى المنصرف المجرد على
 ثلاثة أقسام قسم لا يجوز اقترانه بالفاء وهو المستقبل معنى ولم يقصد به وعد أو وعد
 وضرب يجب اقترانه وهو الماضى انما يرد معنى نحو ان كان قبضه قد من قبل فصدق
 وقد صدقه مقسدة وقسم يجوز اقترانه وهو ما كان مستقبلا معنى وقد صدقه وعد
 أو وعد نحو ومن جاء بالسيدة فكذب ويجوز اقترانه بأخباره ان لوحظ مستقبلا
 فلا تدخله الفاء وان لوحظ انه كان وقع دخلت الفاء هذا حاصل ما في الاسموني (قوله
 ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء) قال في شرح الكافية فان اقترن ما على
 خلاف الاصل وينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدأ محذوف ولولا ذلك أى جملة
 خبر المحذوف حكمكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك
 التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعمل انها
 غير زائدة وانها داخله على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مخرج به اهـ وقوله
 ذلك التقدير أى تقدير كون الفاء داخله على الفعل الذي هو الجواب وقوله

ومثال الطالب قوله تعالى
 قل ان كنتم تعبدون
 الله فاعبدوه في حقكم الله فمن
 يؤمن بربه فلا يخاف خطبا
 ولا رهقا فمن قرأ فلا يخاف
 خطبا الجزم على ان لانهية
 وأما من قرأ فلا يخاف بالرفع
 ولا نافية ولا انافية تقترن
 بقول الشرط كما بينا فكان
 مقتضى الظاهر ان لا تدخل
 الفاء وان كان هذا الفعل مبنيا
 على مبتدأ محذوف والتقدير
 فلا يخاف والجملة اسمية
 وسأني أن الجملة الاسمية
 تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا
 يجب هذا التقدير في نحو
 ومن عاد فبنتهم الله منه أي
 فهو بنتهم الله منه ولولا ذلك
 التقدير لوجب الجزم وترك
 الفاء ومثال الجملة قوله
 تعالى

و ينبغي الخ أي يجب أن يكون خبر مبتدأ و حيثئذ فالقرن بالغاء واجب و قوام يجوز
 دخول الغاء أي يجوز الاءدوم على ذلك و يجوز هدم الاءدوم عليه فاذا اقدم على ذلك
 خرجت على وجه يجب فيه دخول الغاء قررره شيخنا الدرديره الى الاشعوني (قوله ان
 ترفي انا أقبل الخ) الياء مفعول أول و انما كيد له اوراق مفعوله الثاني و مثل متعلق
 بأقل و ملا غير و ولد اعطف عليه (نعم ما هي) ناهي رابطة للجواب و نعم فعل ماض
 و ما تمير و قيل فاعل وهي مخصوص بالمدح أو الجملة قبله خبر على أحد الاوجه
 فها أو خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر به محذوف و قال في المغني فزعم شيخنا ابتداءها
 حذف المضى فان اتصل الضمير لان المذوق ابتداءها لا هي تمام (قوله عيلة) أي
 فقره و قيل كثرة عبال و انصر على الاول البينواوي (قوله وقد يكون الجواب جملة
 اسمية الخ) و قد جاء حذف الغاء في الضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشراياتر عند الله مثلان

أراد ف الله يشكرها كجاء حذف الغاء من الجملة الطائفة كقوله عليه الصلاة
 والسلام لا يبن كعبا سألته عن الماةطة فانها احبها و الا استمتع بها أخرجه
 البخاري و يبرده على المراد السابق لحذف الغاء مطلقا و زعم ان الرواية في البيت
 المذكور من فعل الخير فان من يشكره و حذف الغاء أيضا من القرون بالسين
 في قوله

ومن لا يزال يتقاد لفي والعبا * سياتي على طول السلامة نادما

أراد ف سياتي أي سيجود من التي بمعنى واحد اه تعرب (قوله فيجب اقتراذ
 أمرين) قال في التصريح و قد يجتمع بين الغاء و اذا تا كيد اخلافا لمن منع ذلك قال
 تعالى حتى اذا فقت بأجوج و أجوج الى ان قال فاذا هي شاخصة أحوال البحر
 كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية و قد تقع في الجازاة سادة مسد الغاء
 فاذا جاءت الغاء معها تعارفتا على وصل الجزاء فبينا كد ولو قيل اذا هي شاخصة
 أو فسي شاخصة كس سدينا اه وهذا يؤيد ما قاله الفيثي سابقا و يرد
 ما قاله الاشعوني (قوله أو اذا الفجائية) لانها اشبهت الغاء في كونها لا يبتدأ بها
 ولا تقع الا بعد ساء و معقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان
 لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها
 تشبهه ان في كونها أم باب الشرط غير الجوازم و الجواب فيها جملة اسمية معوجبة
 غير طائفة و غير مبرورة بان التوكيدية نحو وان تصمهم سبعة بما قدمت أيديهم اذا هم
 يقتلون بجملة هم يقتلون جواب ان والرابط اذا الفجائية و نحو اذا دعاكم
 دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة

ان ترفي انا أقبل مثلثا لا
 و ولد انه سى ربي ان يؤتيني
 خبر من جئت ان تبدوا
 الصدقات ذمها هي ومن
 يكن الشيطان له قربانا
 قريبا و مثال القرون بالتفسير
 قوله تعالى وان خفتن عيلة
 فصرفه فيكم الله من فضله
 ومن يستكف عن عبادته
 ويستكبر فسيجزيهم الله
 جهنما و مثال القرون بقصد
 قوله تعالى ان يسرق فقد سرق
 أخله من قبل و مثال القرون
 يذاب ضمير لا ولم وان لم تقل في
 بلغت رسالته و ما تدهلوا من
 خبر ان تكفروا و من يقلب
 على عقبيه فلن يضر الله شيئا
 وقد يكون الجواب جملة
 اسمية فيجب اقتراذ بأحد
 أمرين انما الغاء أو اذا
 الفجائية فالاول كقوله
 تعالى وان عسى ان يخبرفوه
 على كل شيء قدير و الثاني
 كقوله تعالى وان تصمهم
 سبعة بما قدمت أيديهم
 اذا هم يقتلون ثم قلت

بإذنا الفعائية اه تصریح وقد أعطى المذاهب الشروط بالمثل فإذا كانت الجملة
 انشائية نحو ان عصي زيد فويل له أو دخل ما لها نافي نحو ان قام زيد فما هم وقاتم
 أو دخل عليها ان نحو ان قام زيد فان هم قاتم فلا يجوز فيها إذا وفتح من الذا كما إذا
 كان الجواب غير جملة اسمية أو كان أداة الشرط غير ان وإذا جملة الشروط
 خمسة كما علم من كلام التصريح المتقدم (قوله ويجوز حذف ما علم من شرط الخ)
 ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وإبقاء الأداة كقول الخمرين توأب
 فإن الأمنية من يحشها * فسوف تصادفها أيها

أي أيها يذهب تصادفها وقد اجتمع حذف الجواب والشرط في قوله صلى الله عليه
 وسلم وأتجاه صاحبها والاستماع ما حذف من الأول الجواب ومن الثاني الشرط
 والتقدير فان جاء صاحبهم أفرد ما إليه وان لم يجئ فاستقم بها اه تصریح إذا علمت
 ذلك فتقول المصنف من شرط أو جواب أو مائة تخلو فلا ينشأ في جواز الجمع وهذا
 أحسن من قول الفيشي أو جواب أو جملة شرط أو مائة تخلو اه فانه يؤهم ان
 الراد أو الداخلة على جملة شرط وليس كذلك بل التي هي مانعة خلوهي أو الداخلة
 على جواب تأمل (قوله أو جملة) بل كحذف على شرط أي ما علم من جملة شرط الخ
 (قوله ان تقدمهما) أي تقدم علم ما أي على الشرط وإدائه طالب أن وسقطت
 الفاعل دليل ما في في التصيب وقد انجز أي تقدم ان ما بعد الذا تصيب بها أو ما
 ومرتب عليه وهذا يفهم من قوله أو جملة شرط وإدائه لانه يفهم من شرطه تصديه
 الجزاء فصارت العبارة مساوية لقول ابن مالك

وبعد غير التي جزاء تقدم * أن تسقط الفا والجزاء قد تقدم

ولا يرد على المصنف الذي لانه ليس بل بغيره وخارج بقول المصنف طلب اه فيشي
 فالشرط ثلثة فان كانت الفاء موجودة فالضارع منصوب بان مضمرة وجوبا
 بعداء السببية نحو باليتي كانت معهم فأفوز وبقية الأجوبة التمامية المتقدمة
 في التواضع وان لم يقدّم الجزاء فيرفع نحو خدم من أهو لهم صدقة تطهرهم
 فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان منصوبا بالطاب وهو خذله كونه ليس
 مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خدمتهم صدقة مطهرة
 لهم فتطهرهم صدقة لصدق ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القيام ولذا
 قرئ ذهب لي من لاندوليا يرثي بالرفع على عدم قصد الجزاء بل يرثي صدقة لوليا
 لا جواب بالهب والجزم جواب بالهب وان لم يتقدم طلب تعين الرفع كما تبين بعد الذي
 نحو ماتنا نينا نينا ولا يجوز الجزم بعد الذي خلا فاللزامي والكوفيين ولا يمتنع
 معهم ولا قياس ولا ان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الأتيان سببا

ولا يجوز حذف ما علم من
 شرط بعد والاشارة فعل
 هذا والاعاقبة أو جواب
 شرطه ما ض نحو فان
 استظهرت ان التي تنفي في
 الأرض أو جملة شرط وإدائه
 ان تنفي ما طالب

ولو باسمه أو باسم فعل أو بما
 لفظ الخبر نحو قالوا أنزل
 نحو ان ينزل انزلك وحسبك
 الحديث بنم الناس وقال *
 مكانك تعمدى أو تستريحى
 وترط ذلك بعد النهى
 كون الجواب محبوبا نحو لا
 تكفر تدخل الجنة وأقول
 مسائل الحذف الواقع في باب
 الشرط والجواز ثلاثة
 المسئلة الاولى حذف الجواب
 وحده وشرطه أمران
 أحدهما ان يكون معلوما
 والثانى ان يكون فعل الشرط
 ما ضيا تقول أنت ظالم ان
 قامت لوجود الامرين ويمتنع
 ان تقوم وارتنه ونحوهما
 حيث لا دليل لانتفاء الامرين
 ونحو ان قامت حيث لا دليل
 لانتفاء الامر الاول ونحو
 انت ظالم ان تفعل لانتفاء
 الامر الثانى قال الله تعالى
 وان كان كبره امك اعراضهم
 فان استطعت ان تبغى نفقا

للفحش حديث اه من التصريح من محلا متفرقة (قوله ولو باسمه الخ) قال شيخ
 الاسلام ولو كان الطلب باسمه أو باسم فعل أو بما لفظ الخبر كما يكون بالفعل
 مثاله بالذمعية أو الوا أنزل ومثاله بالأهمية أى لفظ الأهمية المراد به الطلب نحو ان
 ينزل انزلك ومثاله بما لفظ الخبر نحو وحسبك حديث بنم الناس فلاحظ الجملة
 خبر والمراد الطلب وهى جملة أهمية مغايرة لقولك ان ينزل ومثاله باسم الفعل نحو
 مكانك تعمدى وقال قيسل ذلك ولا فرق في الطلب بين امر ونهى ودعاء واستفهام
 وتمن وعرض وتخصيص نحو زرتنى انزلك ولا تمدن من الاسد ثم ورب اغفرلى ادخل
 الجنة وهى ان تكلمنى انزلك وايت سالا انشتمه وألا تنزل عندنا تصب خيرا ولو لا
 تأمننا متحدنا والتقدير ان تترنى انزلك وان لا تمدن من الاسد تسلم وان تغسلك
 ادخل الجنة وان تكلمنى انزلك وهكذا اه من شيخ الاسلام (قوله المسئلة
 الاولى حذف الخ) هذه المسئلة ثانياً فى المتن والذى جعلها اشارة ثانية على الاولى
 فى المتن (قوله معلوما) وعلمه اما بسيا فى ارفق مرة غير قطعية (قوله ونحو ان قامت حيث
 لا دليل) فان وجد دليل نحو ان قال هل يجلس فى قول ان قامت هو مرث (قوله حيث
 لا دليل) حيثية تشييد أى يمنع ان تقوم وان تقوم والحال انه لا دليل فان وجد الدليل
 امتنع لانتفاء الامر الثانى وقوله لا تنهات الامرين غلبة للامتناع هذا هو المناسب
 واما قول الغشى الحديث قلته على أى عدم الدليل وقوله لانتفاء الامرين بدل من
 قوله حيث لا دليل لان عدم الدليل هو انتفاء الامرين انتهى فقيرطاهر لان عدم
 الدليل انتفاء أحد الامرين لا لامرين وايضا جرح قوله حيث لا دليل يقتضى
 ان قولك ان تتم الخ لا يأتى فيه دليل مع انه يمكن الدليل كما اذا قل زيدا عمر وهل
 تاسر فل عمر وان تقوم أو تفعل أى فانا اجلس فهنا وجد الدليل فلم ينتف الامران
 تأمل (قوله تقول انت ظالم ان فعلت لوجود الامرين) هذا المثال لا يصلح لحذف
 الجواب جواز ان هو مما حذاف فيه وجوبا كما يأتى فى قوله ويجب الاستماع الخ
 فان المؤلف فى الشرح مثل لو واجب الحذف لانه متى كان الفعل ماشيا والدليل
 هو الجملة المتقدمة لفظا فالحذف واجب الا أن يراد بالحوار قابل الامتناع فيهم
 الواجب وقوله بعد ويجب الخ تخصيص بعد تعميم أو يقال قصد المؤلف هنا التمثيل
 للحدث عند وجود الدليل ومضى فعل الشرط بقطع النظر عن الوجوب والحوار
 وان كان كلام المتن فى الجواز لكن الشارح فى شرحه انقل لما هو اعم فتأمل (قوله
 قال الله تعالى الخ) مثال لما جمع فيه الامران ولو قال مثال ما جمع فيه الامران
 قوله تعالى ان كان أو وقع ولو اقتصرت فى التمثيل على قوله فان استطعت الخ كان أولى (قوله
 فان استطعت) شرط حذف جوابه للدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط

الثاني اعني فان استطعت وجوابه جواب الشرط الاول اعني وان كان ككبر
والاعني ان عظم عليك اعراضهم عن الايمان فان استطعت منفسد اتحت الارض
تتدفق فيه فتطلع لهم بآية ارسال تصد به الى السماء فتزل منها بآية فاهل انتهى
تصريح (قوله في الارض) صفة لتفقا وفي السماء صفة لسما ويجوز ان يكونا
متعاقبين يقتضي أو حائين من المستكن والقصوديان حرصه البالغ على اعلام قومه
وانه لو قدر ان يأتيهم بآية من تحت الارض أو من فوق السماء لآتيهم اربابا بينهم
انتهى بضاوي (قوله بشرطه أيضا امران) أي شرط جواز حذف فعل الشرط
بالطراد وعدم شذوذ دليل قوله بعد وأكثر ما يكون ذلك بعد والافاذ ان هذا الشرطان
فاما متعاقب وهو ما لم يكن للدليل واما شاذ وهو الذي لم يكن بعد والافاذ (قوله واقفا
بعد والافاذ) أي راقعا بعد ان الشرطية المتروكة بالانافية (قوله فطلة والافاذ) الفاء
للعطف على ما قبلها وطلقة فاعل امر ومفعول والفاعل مستبروا الضمير يعود على
امرأة مطر فلت الفاء للتعليل والتأنيب ليس ويكثر خبرها وانها متعلق به وان
لا يهل ان حرف شرط سد عنهم في الانافية ويهل جواب الشرط وفعل الشرط
محذوف أي والافاذها ومفروقته مفعول أي رأسك والحسام يضم الحاء فاعل
يعل أي السيف والشاهد في اليه في حذف فعل الشرط قال الجوهري الكثرة
النظر والمصدر الكفاة بالفتح أي المسمى المراد بالطلاق التبريح لافقت العصبية
لان المحاولة صك كانت على فرض لا على امرأة اه وهو خلاف قول التصريح
كقول الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دم الخائفة وتخشه امرأة جميلة
فطالها الخ فحذف الشرط لدلالة فطالها عليه انتهى فانه صريح في ان المحاولة في
امرأة مطر لا فرسه وكذا تدوم عند الكلام على المبيات في النادى ما يوافق
كلام التصريح (قوله وقد لا يكون ذلك بعد والافاذ) قال في التصريح وقد يخالف
واحد من ان والاقتران بلا وقد يخالفان ما والاول ما حكاه ابن الانباري في
الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به أي ومن لا يسلم
عليك فلا تعبا به قال الشافعي وهذا نص في الجواز والثاني وان امرأة خافت
فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى فخذوا قسرا فظنة عامر * ولم يبع الا في الصناديق

أي متى تتقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين والقسر القهر والظنة
بكسر المشالة المجهمة التهمة والصدق بكسر الصاد المهمله ما يوثق به الا سمر من قيد
اوغره اه اذا علمت ذلك فقول الشارح وقد لا يكون الخ تحتها لان صور كما علمتها
من كلام التصريح فتكون الثلاثة شاذة فاستثنى منها نحو ان خبر الخ وان احد الخ

في الارض أو سما الى السماء
فأنتهم بآية تتدفق فاهل
والخذف في هذه الآية في
فأنتهم الحسن لانه قد
انضم لوجود الشرطين
طول الكلام وهو مما يحسن
مع الحذف المسئلة الثانية
حذف فعل الشرط وحده
وتسرحه أيضا امران دلالة
الدليل عليه وكون الشرط
واقعا بعد والافاذ كسولات تب
والافاذ قبيلك أي والافاذ تب
عاقبتك وقول الشاعر
فطلتها فلت اها بكف
والا يهل مفروق الحسام
أي وان لا تطالها يهل وقد
لا يكون ذلك بعد والافاذ يكون
شاذ الا في نحو

فلا شدوذ فيهم - ما روقوله على أن الخ اس درالك هل قوله الا في نحو الخ وتوجيه ذلك ان الاستثناء يقتضي الدخول فيهما نحن فيه فاستدرك على الاستثناء بقوله على أن الخ وحاصل الاستدراك انه ليس داخل فيهما نحن فيه فلا حاجة للاستثناء واعتراض بانه لا وجه لذلك الاستدراك كما قال الفيشي لان قوله والا يعمل المحذوف فيه بعض الشرط لانه بقي منه لا النافية فيقتضي ان لا يكون ايضا مما نحن فيه وهذا باطل فالاولى حذف قوله على أن الخ ويقول الا في نحو وان خيرا الخ والاقى في نحو وان أحدهم الشرط كين استجارك الخ واعتراض الفيشي عن الاستدراك مبني على تسليم ان المحذوف في ان كان نيرا هو البعض وسبأق ان المحذوف الكل وحينئذ فالمحذوف في قوله والا يعمل الخ هو فعل الشرط بتمامه وهو وظلتي واما ما فليست قطعة من فعل الشرط تأمل (قوله ان خيرا الخ) أي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خيرا (قوله كما مر في بانه) وهو باب كان واخواتها لان هذا مر في حذف كان بعد ان ولو (قوله على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملة ما بل بعضها) لانه بقي خبر كان وهو خيرا واعتراض بان فعل الشرط اذا كان ماضيا فالمحل له وحده فيكون فعل الشرط وهو محذوف ولا يتم ما قاله الاولو كان عمل الشرط جملة كان خيرا فتأمل (قوله وان أحدهم الخ) أي وان استجارك أحدهم فعل الشرط محذوف كما يؤخذ من تمثيل التصريح بقوله وان امرأة خافتة قوله وكذلك نحو وان احد الخ أي المحذوف بعض الشرط هكذا ظاهره وليس كذلك بل المحذوف نفس الشرط لان الفعل الماضي وحده في محل جزم فهو فعل الشرط لا الجملة وان أراد بقوله وكذلك الخ انه مستثنى من الشذوذ وبقوله فليس مما نحن فيه أي المحكوم عليه بالشذوذ بل هو مستثنى من الشذوذ استقامت عبارته لانه ليس هو مفاد العبارة فتأمل منصنا (قوله الاداة بالالخ) مراده بالاداة خصوص ان فقط (قوله طلب بلغظ الشرط ومعناه) أي جمادته ومعناه وليس المراد شخص النفس فان قولك انتهى اكرمك تقديره انتهى فان تأتي الخ فالدال على الطلب أمر وفعل الشرط مضارع فلم يتحد الفعلان لفظا بل المادة محددة وقوله او بمعناه الخ أي والمادة مختلفة بقي شيء آخر وهو ان كلامه لا يشمل أنواع الطلب بتمامه فان قولك ان بيتك ازرك فعل الشرط المقدر وهو ان تعرفه فليس لفظ الطلب وهو ان ولا معناه لان معني ان الاستفهام الا ان يقال المراد من قوله ان بيتك عرفته فيكون المعنى واحدا وكذا في قولك لا تنزل عندنا اكرمك معناه طلب النزول فهو موافق لفعل الشرط فظهر فيه اتحاد المعنى وتأمل في المقام فانه صعب المرام وكذا يقال في التخصيص وبقية أنواع الطلب (قوله وهذا هو الصحيح) قال في التصريح واختلاف في تحقيق

ان خيرا غير قوله ان
في بانه على ان ذلك لم يحذف
فيه جملة الشرط بجملة ما بل
بعضها وكذلك نحو وان
أحدهم الشرط كين استجارك
فليس مما نحن فيه وأما خبر
ما يكون ذلك مع اقتران الاداة
بلا النافية كما في مثل * المسئلة
المائة حذف أداة الشرط
وفعل الشرط وشروطه ان
تقدم عليها ما طلب بلغظ
الشرط ومعناه أو معناه
فقط نحو انتهى اكرمك
تقديره انتهى فان تأتي
اكرمك فأكرمك مجزوم
في جواب شرط محذوف
دل عليه فعل الطلب المذكور
هذا هو المذهب الصحيح

والثاني نحو قوله تعالى قل
 تعالوا آتوا ما حرم بكم
 عليكم أي تعالوا فإن تأتوا
 آتوا ولا يجوز أن يقولوا
 تعالوا لأن تعال فعل جامد
 لا مضارع له ولا ماضى حتى
 توهم بعضهم أنه اسم فعل
 ولا فرق بين كون الطلب
 بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم
 الفعل كقول عمرو بن الأظينة
 وتغلط أبو عبيدة فتسببه إلى
 قطري بن الفعياءة
 أتتلى عنتى وأبى بلاني
 وأخذنى الحمد بالشم الریح
 وأما كى على المكروه نفى
 ونفى هامة الظم المشع
 وقول كلاً جشأت وجاشت
 مكانك تحمدى أو تستريحى
 لا دفع عن ما أثر سالحات
 وأحمى بعد عن عرض صحیح
 فجزم تحمدى بعد قوله مكانك
 وهو اسم فعل بمعنى أتيتي
 وشرط الخذف بعد النهى
 كون الجواب أمراً محبوباً
 كدخول الجنة والسلامة في
 قولك لا تكفر تدخل الجنة
 ولأنك من الاستسالم فلي
 كان أمراً مكروهاً كدخول
 النار أو كل السبع في قولك
 لا تكفر تدخل النار ولأنك
 من الاستسالم كالك

جائزته فالجمهور يجعلونه جواباً للشرط. وقد يكون مجزوماً عند بعضهم بإداة
 شرط مقدرة هي وفعل الشرط وقال الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي هـ و
 جواب للطلب التقدّم فيكون مجزوماً بنفس الطلب ثم اختلفوا في علته فقال
 الخليل وسيبويه إنما جزم الطلب لتصميمه في حرف الشرط كما كان أمراء الشرط إنما
 جزمته لذلك وقال السيرافي والفارسي لثباته من باب الجازم الذي هو حرف الشرط
 المقدّر كما أن النصب يضر بما في قولك ضرب زيد النابتة عن ضرب لا لتصميمه معناه
 ومذهب الجمهور أن يرجع لأن الخذف والتصميم وإن اشتركا في أنهم ما اختلف الأصل
 لكن في التصميم تغيير معنى الأصل ولا كذلك الخذف ولأن نائب الشئ يؤدي معناه
 والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولأن الأرجح في ضرب زيد الذي زاد منصوب بالفعل
 المحذوف لا بما صدر بعدهم حلولة محل فعل مقدّر بحرف مصدرى هـ (قوله والثاني
 نحو الخ) أراد بالثاني ما كان الطلب فيه بمعنى فعل الشرط وكان المناسبات يقول
 فيما سبق فالاول نحو أنتى اكرمك (قوله قل تعالوا آتوا) تقدم الطلب وهو تعالوا
 وتأخر المضارع المجرد عن الثاني وهو آتوا وقصد به الجزاء فحزم بحرف شرط
 مقدّر وإن تقدّر كما قال المؤلف فالأول علة لهم مسببة عن مجيئهم وعلة جزم
 حذف الواو اه تصریح (قوله أنتى عنتى الخ) هذه أربعة آيات من بحر الوافر
 ما عانت من عانت ستاوا فصرف ما أحب التواهد على الكلام على البيت الثالث
 وهو قوله وقول كلاً جشأت الخ والمشع اسم فاعل من أشاح وهو الخسب وير وقيل
 المقبل عليك المناع لما وراء ظهره والمشع يضم الميم والسين المحمودة وقوله ما أثر الخ
 ما أثر العرب مكارمه ما وراء ظهرها التي تؤثر عما أى تروى وتدكر والعرض موضع
 المدح والذم من الانسان سواء كان في نفسه أو سلفه أو من يلزمه أمره وقيل هو
 جائبه الذي يصور من تشبهه وحسبه ونجاشى عنه أى يمنع عنه وقال ابن قتيبة عرض
 الرجل نفسه والصریح من كل شئ اه بهم امش نستخبره من العلماء (قوله جشأت)
 بالجيم والسين المحمودة والهزمة ارتفعت وقال الجوهري جاشت نفسى لى غشيت
 وقول مبتدأ وكما طرف بمعنى حسن يتفانى بالمصدر وجشأت فعل ماض وانشاء
 للتأنيث وجاشت معطوف عايبه مكانك اسم فعل وجشأت مكانك تحمدى خبر لان
 الفصح هذا اللفظ على حد قولى لا اله الا الله وتحمدى مضارع مجزوم في جواب
 شرط مقدّر تقديره ان تتبى مكانك تحمدى وعلاؤه مجزومه حذف النون أو تستريحى
 معطوف عليه والشاهد في البيت في تحمدى اه شواهد (قوله كون الجواب أمراً
 محبوباً) هو مسأله ولهم ان تضع ان لا مكانك بل هذه أحسن لانما أشعر باعتبار
 الجزاء وإن كانت موجودة في نفسها بخلاف الاولى ولا يرد على هذه العبارة ان لا

تسلم تدخل النار لا تقول الاصل وهو لا تسلم تدخل النار غير صحيح عرفا اه فيشي
 (قوله تعين الرفع) لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدخول وانما يتسبب عن العنق
 نفسه اه تصریح (قوله خلافا للكافي) لان الكسائي فيقول والكوفيون
 لا يشترطون الشرط المذكور واحتجوا بالقياس على النصب لانه يجوز لا تمدن من
 الاسد قيا ككث بالنصب واجاب البصريون بالذلول مع القياس على النصب اصح
 الجزم بعد النبي قياسا له على النصب وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم
 بعد النبي كما تقدم واستدل الكسائي والكوفيون ايضا بقول أبي طلحة لاني
 صلى الله عليه وسلم لا تشرف بصلبك همهم ويروي ايضا الا تطول بصلبك وفي
 الحديث لا ترعوا بعدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض واجاب البصريون بان
 بصلك بدل من تشرف او تطاول ويضرب مدغم اه تصریح (قوله في قراءة بعضهم
 الخ) الحاصل انه قرئ بالنصب بان محذوفة وقرئ بالرفع وسيأتي وجهه وبالسكون
 وسيأتي وجهه ايضا (قوله الافعال قبله) وهي قوله فانذروا فاجهر (قوله ولا يحسن
 ان يقدرا بدلا مما قبله) قال في الكشاف تستكثر من فروع كما تسمى به منصوب
 المحل على الجمال أي ولا تعظم مستكثران انما المعطية كثيرا او طالبا لكثير
 نهى عن الاستكثار وهو ان يهب شيئا وهو يطمع ان يتعوض من الموهوب به
 أكثر من الموهوب فهذا جائز وحينئذ يقال ان النهي خاص بالنهي لان الله اختار
 له اشرف الآداب واحسن الاخلاق او النهي تنزيهه ولا تمتع وقيل الاحسن
 تستكثر بالسكون كما قرئ به وفيه ثلاثة اوجه الابدال من تمنن كأنه قيل ولا تمن
 ولا تستكثر على أنه من المن في قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما انفقوا وما ناولا اذى
 لان شان المن بما يهوى ان يستكثر أي يراه كثيرا ويعتد به وان يشبهه بعضهم
 قد يمكن تخفيفا وان يعتبر حال الوقف اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يحسن الخ غير مسلم
 بل الموافق نفسه مشى في القدر عليه وحينئذ فالبدلية مسلمة وقوله لا اختلاف
 معنيهما أي وبدل الكل وبدل البعض يشترط فهم الاتعاذ وقوله وع دم الخ أي
 فليس بدل اشتمال لان الاشتمال لا يدعيه من الدلالة واعلم ان قوله وعدم دلالة الخ
 لا يسلم بل المن يستلزم الاستكثار والحاصل ان قول المصنف لا اختلاف معنيهما
 مبطل لبطل البعض والكل وقوله وع دم دلالة الخ مبطل لبطل الاشتمال وسكت
 عن بدل الغلط لانه لا يقع في الفصح فيبطل البديل بجميع أقسامه اكن قد علمت
 ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم (قوله ويجب الاستغناء الخ) ما تقدم سابقا في حذف
 الجواب جواز او هنا تكلم على حذفه وجوب بالانه لا يجمع بين العوض والمعوض
 (قوله نحو هو ظالم ان فعل) قال في التصريح ويجب حذف الجواب ان كان الدال

تعين الرفع خلافا للكسائي
 ولا دليل له في قراءة بعضهم
 ولا تمن تستكثر الجواز ان
 يكون ذلك موصولا بنية
 الوقف وسهل ذلك ان فيه
 شح لا تناسب الافعال
 المذكورة قبله ولا يحسن
 ان يقدرا بدلا مما قبله كما زعم
 بعضهم لا اختلاف معنيهما
 وعدم دلالة الاول على الثاني
 ثم قلت ويجب الاستغناء
 عن جواب الشرط بدلية
 متقدمة اعطى نحو هو ظالم
 ان فعل

عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى دون التصانعة اما كونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو أنت ظالم ان فعلت أي فانت ظالم واما كونه جملة منفية بلم مقترنة
بالفاء نحو فسلم أرقه ان يخرج منها واما كونه مضارع فاعاز وما نحو أقوم ان كنت
فالجواب في ذلك كله مخدوف وجوب بالدلالة المتقدمة عليه وليس المتقدم بجواب عند
جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يقدّم عليها الجواب
ولا التزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للأداة مانسبياً كما يلتزم ذلك حيث
يخذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جواباً لجملة الاسمية فلهذا لم
اقتراضها بالفاء واما الفعلية المحزوم فاعاز بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم
لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فإنه يساقى بعد له نحو يا وذهب الكوفيون
والبريد وأبرز يداني الله لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الا قول بان الفاء
انما تدخل لان التناسب الصلوي لانها خاف عن العسوان ولا عمل مع التقديم
وبان الفاء قد تدخل على المنفي لم أجاز الرفع في قلم تفتلوه سم الآية ان يكون
التقديم ان اقتصرتم بقائهم فلم تفتلوه سم وعن الثالث بان رفع المضارع عن ضعف
الحرف ان يعمل مؤخرًا وجميع الأشياء عيب والذي يدل على ان المتقدم ليس
جواباً ان المنكّم أخبر جاز ما تمهيداً له التعليق فهو كال تخصيص بعد التعميم بخلاف
من نفي كلامه من أول الأمر على الشرط فان الجواب المقترن بتأخر في كلامه
فيكون جواباً في الصناعة والمعنى اه تصریح (قوله أو نية نحو ان ذمت أقرم الخ)
هذه المسئلة أشارها ابن مالك بقوله

أولى نحو وانت أقوم ومن
ثم امتنع

وبعد ما ضرر ملك الجراح حسن * ورفعه بعد مضارع ومن

والحاصل انه اذا كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً متقبلاً بلم فحسن رفع المضارع
بعدهما نحو ان كنت أقوم وان لم تقم أقوم والذي حسن الرفع ان الاداء لم تعمل
في لفظ الشرط مع تفرقه فلا تعمل في الجواب مع بعده وأما رفع الجواب بعد المضارع
غير المنفي بلم فضعيف وعليه قراءة طهة بن سليمان في الشراء إذا نمتك وتكونا يدرككم
الموت برقع يدرككم ووجهه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس
عملها في الجواب انتهى تصریح اذا عملت ذلك فقوله المصنف ومن ثم امتنع
في النثران تقم أقوم بقيدانه خاص بالضرورة وهو ما في بعض نسخ التسهيل وهو
ظاهر كلام سيويبه فإنه قال وقد جاء في الشعر والذي في شرح الكافية أنه لا يختص
بالضرورة وهو ظاهر اللفية ومقاد التصريح والتوضيح وهو الاقوى (قوله ومن
ثم امتنع) قال الفيثي أي من أجل اعتبار الدليل ولا يصح ان يكون أقوم دليلاً
مقدمانية لانتفاء المعنى امتنع الخ اه وقال شيخ الاسلام ومن ثم أي من هنا وهو انه

يشترط في حذف الجواب مضي الشرط أي من أجل ذلك امتنع المحو بكلام شيخ
الاسلام يعلم ان قول المصنف ويحب الاستغناء بدليله متقدما أي مع الشرطين
فالاصل انه لا بد في الحذف من مضي الشرط ومن الدليل ان كان الدليل
متقدما للحذف واجب والاحتياط وهذا يؤيد ان المراد بالحوار فيما سبق ما قابل
الامتناع فيعم الواجب ويكون قوله ويحب الح تخصيص بعد تعميم (قوله في النشر)
وأما النظم فقد جاء ذلك كما في قوله

يا قرع ابن حابس يا قرع * انك ان يصزع أخوتك تصرع

وقوله

فقلت فعمل فرق طرقت انما * مطبقه من ياتها لا يضرها

واختلف في تخرج الرفع بعد المضارع فعند سيبويه على التقديم والتأخير
أو اثنان الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطالب المرفوع المذكور
كقوله ان يصزع الخ والاولى اثنان الفاء وقطع المبرد بتقدير الفاء فمما لان
ما عمل محلا يمكن ان يكون له لا ينوي به غير وهو هذان الخبر يجان ضعيفان لان
التقديم والتأخير يخرج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلا خلاف
الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض ان الجواب وانما الفاء مع غير القول
يغتنم بالضرورة فاه تصرح بوزاد الاخر في قول لا يفصل وهو ان كانت الاداء اسم
شرط فعلى اثنان الفاء لا فعلى التقديم والتأخير اه وفيه الضعف المتقدم
في القولين وتساوي الكلام على تخرج الرفع بعد الماضي في كلام الشارح (قوله)
ويجرب ما تقدم الخ قال شيخ الاسلام ويحب الاستغناء عن جواب ما تأخر من شرط
وقسم في كلامهما في جواب ما تقدم اه فاشار بذلك التقدير الى ان قول
المصنف ويجرب متعلق بحذف وهو من عطف الجملة على قوله او لا ويجب
الاستغناء الخ وليس عطفه على قوله بدليله لان عطفه على دليله بصير التقدير ويجب
الاستغناء عن جواب شرط يجواب ما تقدم من شرط مع ان الاستغناء بجواب الشرط
انما هو عن جواب القسم لانه عن جواب شرط نعم الاستغناء بجواب القسم عن
جواب الشرط فتأمل منسقا (قوله مطلقا) أي سببه ذو خبرا لا بدليل ما بعده
(قوله أو قسم الا ان سببه الخ) هذا التفصيل محله كما قال في الكفاية اذ لم تكن
الاداة لو اولوا والا فالجواب للشرط مطلقا اه فيشئ قال الاشموني وأما الشرط
الامتناعي فحلوله لولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله
فأقسم لو أئدى التدى سواده * لما سمحت تلك المالات عامر

في النشر ان تقدم أقوم ويجواب
ما تقدم من شرط مطلقا
أو قسم الا ان سببه ذو خبر

وذهب ابن عصفور الى ان الجواب في ذلك القسم لتقديمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغنى
 عن جواب لو لولا وجواب ما لا يكون الاستنبا اه كلام الاشعري وقول الاشعري
 ولزوم الخ جواب عن سؤال تقديره لو كان جواب القسم لما التزم كونه ماضيا فالترام
 كونه ماضيا دليل على انه جواب بالشرط والشاهد في البيت الاقول في قوله ما سحبت
 فانه جواب لو هو جواب القسم المشار اليه بقوله أفسم الخ محذوف وكذا في البيت
 الثاني ما هتديتا جواب لولا وجواب القسم محذوف والقسم في البيتين متقدم
 اه تقرير شيخنا دردي (قوله ان سبقة ذو خبر) المراد بذي الخبر ما يطلب خبرا من
 مبتدأ أو اسم كان أو اسم ان (قوله في يجوز ترجيح الشرط) التماس في جميع الشرط قاله
 الفيشي ويمكن تصحيح المصنف بأن المعنى في يجوز ترجيح الشرط بد كرجاءه كما يقال
 في يجوز كرجواب الشرط فالتنوين على استجاز لا واجب وقال في الترتيب وجب
 مراعاة الشرط بخلاف المتن والحاصل ان في المسئلتين قوانين فيسبيل يجوز ان يرجح
 الشرط بد كرجوابه وقال في السكافية والتسمين ان ذلك على سبيل التعميم وليس في
 كلام سيبويه يستدل على التعميم وانما جعل الجواب بالشرط مع تقدم ذي خبر لان
 سقوط جواب الشرط يجعل بيده لغة الشرط الواقعة خبرا التي من جملتها جواب الشرط
 بخلاف القسم فانه مسوق لجزء الشرط لا يجعل بشي اه اشعري (قوله ما اتقى
 فيه الشرطان) وهما كونه معلوما او كون فعل الشرط ماضيا (قوله وان آه خليل الخ)
 قاله زهير بن أبي سلمى بضم السين من قصيدة من البسيط يدح بها هرم من زمان من
 أجود ملول العرب له عطا يا ذارفة من العادة فدحهم ذمة القسيمة وأواها
 قف بالديار التي لم يعشها القدم * بلى وغيره الارواح والديم
 ان الخيل ملوم حيث سبحان وليكن الجواد على علاته هرم
 هو الجواد الذي يهطيك نائله * عفوار ينظم احيانا فيصظم
 وان آناه خليل يوم مسئلة * يقول لانها تب ما لي ولا حرم
 وزهير أحد السبعة الذين كانت أشعارهم معلقة على باب الكعبة ثم اسلطت عند
 نزول قوله تعالى يا أرض ابعثي ماءك ومن الاربعه التي قيل فيها الشعراء أربعة
 امرؤ القيس اذا ركب والنابعة اذا رهب وزهير اذا رعب والاعشى اذا طرب
 والخليل الفقير المحتاج لا الصديق والمسئلة مصدر رسال سؤال والمسئلة ويروي
 مسغبة بدل مسئلة وهي الجماعة وبه انشدده الجوهري والحرم بفتح الحاء المهملة
 وكسر الراء مصدر كالحرم ان بمعنى المنع (الاعراب) ان حرف شرط آناه خليل فعل
 وفاعل ومفعول والذي في محل جزم الفعل وحده ويوم مسئلة نظير لآناه ومضاف
 اليه يقول هو دليل الجواب والتقدير يقول ان آناه يقول وقيل هو الجواب بتقدير

فتجوز ترجيح الشرط المؤخر
 وأقول حذف الجواب على
 ثلاثة أوجه متمنع وهو ما اتقى
 منه الشرط ان المذكوران
 أو أحدهما أو جاز وهو ما وجدنا
 فيه ولم يكن الدليل الذي
 دل عليه جملة مذكور في
 ذلك الكلام متقدمة الذكر
 لفظا أو تدبرا أو واجب وهو
 ما كان دليلا للجدية
 المذكورة فالتقدمة لفظا
 كقواهم أدت ظالم ان فعالت
 والتقدمة بتقديرها اسديان
 أحدها أقول ان فامز يد
 أقوم وقول الشاعر
 وان آناه خليل يوم مسغبة
 يقول لانها تب ما لي ولا حرم

الفاء والمبتدأ أي وان آناه خليل فهو يقول ولا غائب مالي لاعاملة عمل ليس وغائب
 اسمها ومالي خبرها وحرم مبتدأ حذف خبره أي ولا عندى حرمان وقال الاماميني
 غائب خبره مقدم ومالي مبتدأ مؤخر ولا حرمة عطف على مالي على تارة بله باعم المشهور
 أو على حذف منافي أي لا مالي غائب ولا بحر وم أو لا ذو حرمان ويحتمل ان يكون
 خبرا عن مبتدأ محذوف أي لا غائب مالي ولا هو محروم أو ذو حرمان والعطف على
 الاحتمالين من عطف الحمل أو المفردات ولا ينبغي جعله على حرم خبرا عن المسأل
 أوه مطوف على خبره مع بقائه على مصدريته مراد به البالغة من غير تأويل
 ولا حذف كما في قولنا وانما هي اقبال وادبار لان مقام المدح باباها اذ لا يلزم من
 ذوق الحرمان البليغ نقي مطاق الحرمان والقصود الثاني اه شواهد واضطرص على
 قوله اذ لا يلزم من نفي الحرمان البليغ الخ بانه اذا بقى الحرمة على مصدريته فالمراد
 نفي الحرمان من أصله لا الحرمان البليغ وقوله من يخبر بالمصدر مراد به البالغة المراد
 انما يتعنى في الذات حتى جعلنا هانفس المصدر وليس المراد بالبالغة الكثرة كما
 يره سمه كلام الشواهد (قوله على نية التقديم على اداة الشرط في مذهب شيبويه)
 أي الاولى عنده والافه يجوز ما قاله المبرد كما تقدم عن التصريح والجواب محذوف
 والتقدير أقوم ان قام زيد أعم (قوله والمبرد) أي والكوفيون يرون ان الفاء مقدرة
 مع مبتدأ الجملة البنية أي فأنا أقوم وترك الشارح قولنا ثالثا وهو ما ذهب اليه
 بعضهم من انه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة
 الشرط تأثير في فعل الشرط ~~وهو~~ ماضيا ضعف عن العمل في الجواب أي
 في المضارع اه أشعوى (قوله والثانية ان تقدم الخ) أشار به هذا الى ان قول المصنف
 أو قسم ان سبقته الخ من افراد قوله أو بية وان كان ظاهر المتن خلافه (قوله
 أو كيد الخ) لان جواب القسم يكون مؤكدا باللام أو ان أو متفيا بلا أو ان أو ما
 وجواب الشرط مقرون بالفاء ان لم يصلح ان يكون شرطا ويجزوم لفظا في المضارع
 أو محلا في الماضي اه ملخصا من الاشعوى بياضاح (قوله ونحو قوله ولئن الخ) أي فان
 قوله أي وان مؤكدا بالنون فهو جواب القسم (قوله ورفع) أي والدليل على ان المذكور
 جواب القسم رفعه في قوله الخ فان قوله ثم لا يصحرون عطف على لبون والمعطوف على
 الجواب جواب زالحال ان يصحرون من فروع بثبوت النون فيكون جوابا للقسم كان
 المعطوف عليه كذلك (قوله ثم أشرت الى انه كما وجب الخ) وحاصل ما ذكره انه
 ان تقدم ذو خبر فالذ كور جواب الشرط تقدم أم لا وان لم يذ كور ذو خبر فالذ كور
 جواب الشرط تقدم الشرط أو تأخر ان كان الشرط امتناعيا وان لم يكن امتناعيا
 فالذ كور جواب الشرط ان تقدم والالجواب القسم فيكون المسد كور جواب

وان المصاح المرفوع المؤخر
 على نية التقديم على اداة
 الشرط في مذهب شيبويه
 والاصل أقوم ان قام ويقول
 ان آناه خليل والمبرد يرى انه
 والجواب وان الفاء مقدرة
 والثانية ان تقدم على الشرط
 قسم نحو والله ان جاءني
 لا كرمته فان قولك لا كرمته
 جواب القسم فهو نية
 التقديم الى جانبه وحذف
 جواب الشرط لدلالته عليه
 زيد الخ على ان المذكور جواب
 للقسم وكيد في نحو المائل
 ونحو قوله تعالى ولئن نصرهم
 لبواتق الا دبار ورفع في قوله
 تعالى ثم لا يصحرون ثم أشرت
 الى انه كما وجب الاستغناء
 بجواب القسم المتقدم

القسم في صورة واحدة وهو ما اذا تقدم القسم ولم يكن الشرط امتناعيا ولم يتقدم
 ذو خبر تأمل (قوله الى انه كوجوب الاستغناء بجواب القسم المتقدم) وذهب الفراء
 الى انه يجعل المذكور جواب الشرط المتأخر وانما لم يكن ذو خبر متمم كما بقوله
 ان كان ما حدثه اليوم سادقا * أصم في غم الرقبط لأشمس يادبا
 ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد عن جعل اللام زائدة وليست لام القسم اه أشعوني
 (قوله يجب العكس) أي الاستغناء بجواب الشرط المتقدم عن جواب القسم
 فالجذب جواب القسم ^{بقرينة} اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما
 والثاني مقيد للاول كتحبيده بحال واقعة موقعة نحو ان تأتي ان تحسن الى أحسن
 اليك فقوله ان تحسن مقيد للاول كأنه قال ان تأتي محسنا الى أحسن اليك وان كان
 مع عطف فالجواب هو ما معا وان كان العطف بالواو نحو ان تأتي وان تحسن الى
 احسن اليك وان كان بأو فالجواب لاحدهما نحو ان جائد أو جات ههنا كرمه
 أو فاكرمها وان كان بالفاء فالجواب للثاني والثاني جزاءه جواب الاول اه
 أشعوني (قوله ثلاثة اوجه الخ) لان المتن جعل الجزم والنصب مشتركين المستثنين
 وخص المسئلة الاولى بالرفع فيكون في الاولى ثلاثة اوجه اثنان والنصب في
 المسئلة الثانية أمثل منه في المسئلة الاولى لان العطف فيها على فعل الشرط وغير
 الشرط غير واجب فكان قريباً من الإبتداء في الامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي
 اه نصريح (قوله وكانا هما يكون الفعل فهما واقعا بعد الفاء أو الواو) قل في
 التصريح ونقل عن الكوفيين انهم أجروا ثم جرى الياء والواو فيقولون ان تأتي ثم
 تجديني أكرمك بالنصب تجديني واحججوا بقراءة قتادة والجراح بنصب يديرك الموت
 من قوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يديرك الموت فادفع
 اجره على الله وقد قرأ طلحة بن سليمان وابراهيم الخثعمي بالرفع وقرأ السبعة بالجرم
 وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما تدورها اه نصريح ومقاده ان الحاسق
 الكوفيين تخضع بالمسئلة الثانية وهي مسئلة التوسيط وهو كذلك كما يفيد
 الأشعوني أيضا لكن الأشعوني نسب قراءة ثم يديرك بالنصب للحسن وذكر ان
 بعضهم أطلق أو بالفاء والواو (قوله كقوله تعالى ان تبدأ والخ) هذا مثال الفاء
 ومثال الواو ومن يضلل الله فلا هادي له ويديرهم قرأ أبو عمرو وعاصم ويديرهم بالرفع
 على الاستئناف مع الياء والباقيون مع التثنية وقرأ الكسائي وجرم بالجرم مع الياء
 عطفا على محل جملة فلا هادي له وقرئ في الشواذ بالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد
 الواو ولم أقف على من قرأه اه نصريح ولم يبين هل القراءة الشاذة بالتثنية أو الياء
 واستظهر بعض الأشياخ انه بالياء (قوله قرئ فيغفر بالجزم) أي قرأ نافع وابن كثير
 وأبو عمرو وحزرة والكسائي بالعطف على لفظ يحاسبكم وقرأ عاصم وابن عامر

يجب العكس في نحو ان تقدم
 والله أقم وانه اذا تقدم علمها
 شي يطالب الخبر وجبت مراعاة
 الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد
 والله ان يقيم أقم ثم قلت
 وجرم ما بعد فاء أو واو من
 فعل تال للشرط أو الجواب
 قوي ونصبه ضعيف ورفع
 تالي الجواب جائز وأقول
 ختمت باب الجواز بمسئلتين
 اولهما يجوز فيها ثلاثة
 اوجه والثانية يجوز فيها اوجه
 وكانا هما يكون الفعل فهما
 واقعا بعد الفاء أو الواو أما
 مسئلة الثلاثة الالوجه
 فضابطها ان يقع الفعل بعد
 الشرط والجزء كقوله
 تعالى وان تبدوا ما في
 أنفسكم أو تخفوه الآية
 قرئ فيغفر بالجزم على
 العطف وفيغفر بالرفع على
 الاستئناف وفيغفر بالنصب
 يا عمار ان رهوضه عيب

فبغير الرفع على الاستئناف (قوله وهي عن ابن عباس) قال في التصريح وقرأ ابن
 عباس وأوجب وقرأ الأعرج في غير السبعة بالنصب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء اه
 (قوله ان تأتي وتتش الى الخ) هو زال الواو ومثال الفاء ان تبدل الواو بالفاء (قوله
 ومن يقرب الخ) هو من الطويل والرواية ينصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والضم
 بالاضاد المعجمة يقال هضم آخاه اذا لم ينصفه ولم يوفه حقه وقوله ولا يخش الخ
 اقتباس من قوله تعالى فلا يخاف ظلماً ولا هتماً والقرب الذنوب والخضوع
 التواضع ونوره من الايواء وهو التزول بالتثني (الاعراب) من اسم شرط جازم
 ويقرب مجزوه وفاعله متفرقة ويخضع محسوب بتقدير ان ونوره جواب الشرط
 ولا يخش مجزوم يخذف الالف عطفاً على نوره المجزوم يخذف الياء وظاماً مفعول
 ما لا قام اي مدتها قامت فاعله لا ولا هتماً عطفاً على ظلماً والشاهد في يخضع
 حيث نصب بتقدير ان والعطف على الشرط قبل الجواب

باب في عمل الفعل

أي في كيفية عمله من كونه رافعاً أو ناصباً أو رافعاً لا ناصباً الا في بيان العمل وعدمه
 أي لا بيان ان هذا الفعل عامل وان هذا الفعل غير عامل لان كل الافعال ترفع أو ترفع
 وتنصب (قوله كل الافعال) أي ان الافعال قاصر ما ومتهدياً تامها وانصبها ترفع
 لانها أبدأ مستندة فلا بد لها من مستند اليه لتوقف الاستناد على الطرفين فترفع
 اما الفاعل فيماني كذا أو نائبه فيماني له أو المشبه بالفاعل وهو مرفوع كان
 واخواتها فالضمير في قوله المشبه بما تدعى على الفاعل لا على أقرب مذكور كما هو
 القاعدة وتأتي قوله ترفع وتنصب مع هوده على كل لا كتساب كل التأسيس من
 المضاف اليه والشرط موجود وهو تأهل المضاف للخذف (قوله كل الافعال ترفع)
 أي اسالة فلا يرد الفعل المؤكد والافعال المكسوفة نحو طار فصر ما وكثرنا
 وقام ثم المراد بقوله كل الافعال على سبيل الاجمال لا يبدل بحصها الا الله ثم الفعل
 امر رافع ونائب أو رافع لا ناصب وعكسه لا وجود له وقوله كل الافعال ترفع اما
 الخ أي على البداية أي ضمها يرفع الفاعل ويضمها نائبه وهكذا (قوله وتنصب
 الاسماء) أي ان كل الافعال تنصب الاسماء الخمسة من الاسماء فلا تنصبها كل
 الافعال وال في الاسماء للاستغراق وقولنا لا تنصبها كل الافعال صادق بأن لا
 ينصبه فعل أصلاً وينصبه بعض الافعال فان شبه بالمفعول به لا ينصبه شيء من الافعال
 ولذا قال المصنف الا المشبه بالمفعول به مطلقاً أي لا تنصبه مطاقاً عن التقييد ببعض
 الافعال والا كان مفعولاً به لا مشبهاً به وقوله الا الخبر فلا ينصبه كل الافعال بل
 الناقص ومصدره ووصفه وقوله الا الخبر أعاد الا لان عامل الا قول لا يكون فعلاً

وهي عن ابن عباس رضى
 الله عنهما * وأما مثله
 الوجهين فضا طي ان يقع
 الفعل بين الشرط والجزاء
 كقوله ان تأتي وتتش الى
 اكرك فالوجه الخبر
 ويجوز ان نصب قوله * ون
 يقرب منها ويخضع ثمرة *
 ولا يخش ظلماً ما قام ولا هتماً
 ثم تأتي في باب في عمل الفعل *
 كل الافعال ترفع اما الفاعل
 أو نائبه أو المشبه وتنصب
 الاسماء الا المشبه بالمفعول به
 مطاقاً والا الخبر

بجلاف ما بعده فيدخله الافعال والاسماء (قوله والتمييز) لا ينصبه شئ من الافعال
(قوله والمفعول المطلق) ينصبه بعض الافعال وهو المنصرف التام ومصدره ووصفه
قوله فتاسم الخ راجع للخمسة على طرفي المالك والنشر المرتب (قوله الوصف)
أي الصفة المشبهة (قوله والناقص) وفي نسخة والناصح وهي أول (قوله والا لمفعول
به) أي فلا ينصبه كل الافعال فانها بالنسبة الخ (قوله والمهم المعنى) أي العامل
المهم المعنى والمهم النسبية فالعامل المهم المعنى اسم والعامل المهم النسبية مشتق
مهم النسبية سواء كان فعلاً أو وصفاً قوله أو النسبة عطف على المعنى وأول التنويع
(قوله التام) هذا قول الفارسي بناء على ان التام لا يدل على الحدث والذي
اختاره ابن مالك وتبعه المصنف في أوجه انه يدل على الحدث (قوله ووصفه) قال
الشاطبي في قول ابن مالك أو وصفه فضيحه ان الصفة المشبهة وأفعال التفضيل
ينصبان المفعول المطلق ولا أعرف من قال هذا من النحاة (قوله بالنسبة اليه) أي
للعامل فيه (قوله ما) أي فعل (قوله أصلاً) هو مفعول مطلق مشتق من حذف والعامل
فيه عامل من معنى الثاني على مذهب الجمهور أي ما انتهى عنه أي الفعل اليه
التفقاء أصلاً أي متأسلاً أو حرف النفي على مذهب ابن الحاجب (قوله حسبية)
المراد انها تدرك بالحس ولو باعتبار أثرها (قوله أو عرض) المراد بالعرض هنا ما ليس
بحركة جسم من وصف غير ثابت لا تميز ولولم يتكلم عليه في الشرح للاستغناء عنه
بالصفة الحسية (قوله كمروض وفرح) كذلك في بعض النسخ واليهود استأط فرح
لما بقي في الشرح من انه احسن ترز بقوله حسبية فن فرح فانه يتعدى بالبناء
فلا ناسب ذكره فيما لا يتعدى أصلاً وفي بعض النسخ عرج بدل فرح وهي ظاهرة
وقوله مرض وأما قولك مرض زيد بالسخرية قالها مسبية فهو مفعول لاجله (قوله
وكالموازن لا تفعل الخ) قال السبكي يقال علمه فما تعلم ولا يقال كسرته فما تكسر
والفرق ان العلم في القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن العلم فكان علمه
هو شوق الغيرة الذي من المعلم فقط لعدم امكان فعل من الخلق من حصول به العلم ولا بد
بجلاف التكسير فان أثره الانكسار لا وانطقة بينه وبين الانكسار قال ابن الحاجب
ومن الغريب ان لم استعملت لانفي المنقطع والمتصل استعمل الا واحداً في قوله
نعالي وهاتم ماتم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ففي العلم عنهم منقطع وعن آباؤهم متصل
والفائدة في ذكر المفعول وهو ماتم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الا ما يعلم
التصريح بذكر حالة الجهل التي انقلبوا عنها فانه أوضع في الامتتان (قوله اللذين
وصفهم اعلى فعمل) هذا شرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
ولا عدم وهو مراد الشارح بقوله وقت في تحوذك اه فيشي وقال بعضهم قوله

والتمييز والمفعول المطلق
فتاسم الوصف والناقص
والمهم المعنى أو النسبية
والمشتركة التام ومصدره
ووصفه والا لمفعول به فانها
بالنسبة اليه سببية أقسام
ملا يتعدى اليه أصلاً كالدال
على حدوث ذات كحدث وبت
أو صفة حسبية كطال ونخا
أو عرض كمرض وفرح
وكالموازن لا تفعل كالتكسر
أو فعل كطرف أو فعل أو فعل
الذين وصفهم اعلى فعمل

تخوذ من وما يتعدى الى
واحد دائما بالجار كغضب
بمرأودا ثمانية كفعال
الحراس أو تارة وتارة كسكر
ونصع وقصد وما يتعدى له
بنفسه تارة ولا يتعدى اليه
أخرى كغفر وشحا وما
يتعدى الى اثنين فاما ان
يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى
أخرى ككنفص وزاد
أو يتعدى اليهما دائما
فاما ثانيا كما كفعال شكر
كأمر واستغفر واختار
وصدق وزوج وكفى وسمى
ودعا بعناه و \equiv كال ووزن
أو أولهما فاعل في المعنى
كاعطى وكسا أو أولهما
وثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل
وهو أفعال القلوب ظن
لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى
حرف ورأى لا من رأى
ووجد لا بمعنى حزن أو حذر
وجبالا بمعنى تصد وحسب
وزهم ونال وجعل ودرى
في الغيبة وهب وتعلم بمعنى اعلم
و يلزمان الامر و افعال
التصيير كجعل وتخذ واتخذ
ورد وترك ويجوز الغاء
القلبية المنصرفة من وسطة

فعل أي فقط اما اذا كان له وصف آخر كعلم فهو عام وعالم فانه تارة يتعدى
كهذا المثال وتارة لا يتعدى كعلم في يوم الواسم (قوله في تخوذهل ومنه) وفي
نسخة زيادة بنخل وانصواب حذفها يأتي في الترح (قوله ما يتعدى لواحد) تحتها
أربعة أقسام من السبعة (قوله كغصيب) بالصاد المهملة المفتوحة (قوله كفعال
الحواس) أي ان أفعال الحواس التي مدلولات لها من صادرة عن الحواس (قوله وما
يتعدى له بنفسه الخ) هذا هو القسم الخامس (قوله وشحا) بتخفيف الحاء المهملة
(قوله وما يتعدى الى اثنين) هو السادس واما السابع فهو ما يتعدى الى ثلاثة
وسياتي ان المتعدي الى اثنين تحتها أربعة أقسام كان المتعدي لواحد كذلك لكن
المصنف لم يعر المتعدي لاثنين أربعة والا كانت الاقسام عشرة لاسبعية تأمل (قوله
كفعال شكر) في انه ليس خبرا في الاصل ليخرج ثانيا من عولي ظن وفي انه يتعدى
بنفسه تارة ويجوز الحرف الجبر أخرى (قوله معناه) أي بمعنى في دع الخرج دعوت الله
فانه يتعدى لفعول واحد (قوله أو أواه ما وثانها مبتدأ وخبر) أي غالبا أو بحسب
أكثر الأفعال فلا يرد نحو ظننت زيدا عمرا (قوله وهو أفعال القلوب) كان اللائق
ان يقدم ظن الخ ثم يقول القليات كما فعل في النظر لانه ليس كل قلبي ينصب مفعولين
بل بعضه ينصب مفعولين كظن وبعضه واحدا كيعرف وفهم وبعضه لا ينصب
كذكر ونسكرو ويحاجب أن قوله ظن الخ يدل من قوله أفعال القلوب وعن نص على
ان البدل يكرر شخصه الامام الشافعي رضي الله عنه وهو السابق لذلك وحينئذ
يكون التصدير \equiv الخ هو البدل اتساوي عبارته هتاء عبارة القطار اه
فيشي وسميت أفعال قلوب لان معناها قائم بالقلب (قوله ورأى) لا من رأى
وسكت عن نفي البصرية لان الكلام في أفعال القلوب ولانه قدمها في أفعال
الحواس (قوله حزن وحذر) بكسر العين فهما (قوله ونال) نحو خذات الهلال لا شحا
(قوله في الغيبة) أي لغة قليلة وهو راجع لدرى والاكثر فهم انعم بالياء كما يأتي (قوله
وأفعال التصيير) قضيتها ان أفعال التصيير تنصب مفعولين أصلاهما المبتدأ والخبر
ويشك كل عليه جعلت الطين ابريقا ويحاجب بان مراده يكون أصلاهما المبتدأ والخبر
أي غالبا وسميت أفعال التصيير لانها تدل على التحول والاتقال من صفة الى
أخرى (قوله ويجوز الغاء القلبية) قضيتها ان الالفاجز وانته يطرد في جميع الصور
مع ان لنا صورة يجب فيها الاعمال وصورة يجب فيها الالغاء وصورة تختلف فيها
فالتراجع الامثلة ويحاجب عن الصورة الاولى بان مراده بالجواز ما قابل الامتناع
فيه صدق بصورة الوجوب وعن الثانية بان المراد يجوز الالغاء أي فيما كان صالحا
لذلك (قوله ويجوز الغاء الخ) قضيتها ان الالغاء والاعمال مستويان وليس

كذلك لان الالغاء متوسط مرجوح ومتأخره راجح (قوله أو متأخره) قضيته
 انه لا يجوز الغاؤها اذا تقدمت والحكم من خارج انها ان تقدمت على
 جميع العمولات نحو تنزيها فاقامها رجب اعمالها عند الجمهور و جاز
 الالغاء عند غيرهم ويجاب بان المراد اذا تقدمت جار الغاؤها في الجملة وبعبارة
 وليس كذلك بدل قوله والحكم الخ اه فيشي (قوله أو القسم) عطف
 على الابتداء أي اولام القسم (قوله أو استفهام) قضيته أن تعليقها قبل
 الاستفهام دائما ويرد عليه نحو علمت زيدان هو فانه يجوز هنا فريد على الالغاء
 ونصبه على الاعمال ويجاب بان المراد وجوب التعليق قبل الاستفهام في الجملة
 (قوله أو استفهام) أي مقيد الاستفهام كان اسما أو حرفا كان الاسم مبتدأ
 أو خبرا أو مضافا اليه أحدهما أو مفعلة (قوله بما طأنا) أي في جواب قسم
 أو غيره (قوله أولو) ظاهر كلام ابن السبكي انها تتعلق بعد علم وغيره ما نقل
 بعض المتأخرين منه انها خاصة بعلم والعهد عليه اه فيشي (قوله وسلم بغير
 اجراء لقول الخ) هذه الزيادة توجب في بعض النسخ ولذلك لم يشرحها الشارح
 هنا وسيأتي شرحها بعد هذه أقوله ووجه ذكرها هنا انما هي لانه لا ينبغي
 لمن وتعدى لمفعول وإذا عمل الفوق عمل الظن هل يبقى على معناه أو يفهم معنى
 الظن قولان (قوله فتقول الخ) سيأتي للصنف في شرح القولة الآتية ان الشروط
 ثلاثة وسيأتي ما يتعلق به الثالث (قوله بطرف) اقتصر هنا على الظرف وسيأتي
 في القولة الآتية مذكرا الخجورا أيضا فراه الظرف هنا ما بهما المتأخر من انما
 كالفتير والسكين ان اجتماعهما افتراقا وان افتراقهما (قوله أو معمول) هذا
 يقتضي انه لا يغتفر الجمع بين الظرف والمفعول فلا تقول أفى الدار جالسا تقول زيدا
 وقال سم يغتفر لانه فم جائز الى جائز وأقول فيه نظر لانه لا يلزم من اغتفار القليل
 اغتفار الكثير اه فيشي (قوله وهو أعلم وأرى الخ) مشى على مذهب
 الكوفيين فان سيبويه لم ينص الاعلى الخاق انباءة علم وأرى والكوفيين
 وافشروه على ذلك وزادوا عليه من الخ فم لا يقال المصنف اتفق من الظن يتسعين
 (قوله عقدت) أي جعت (قوله فاصرها) وهو اللازم الذي لا يتعدى أصلا
 أو يتعدى بحرف جر (قوله ومتعديا) وهو ما يصل للمفعول بنفسه وقوله تأمها
 وهو الذي يرفع فقط أو يرفع وينصب المفعول (قوله وناقصها) وهو الذي يكون
 له اسم وخبر (قوله فيرفع الاسم على الصحيح) خلافا للكوفيين (قوله راما
 تام آت الخ) هذا على القول بان المبني للمفعول فرع المبني للمفعول وهو الصحيح
 وقيل كل منهما أصل برأيه (قوله تنصب الاسماء غير خمسة) أي لجميع الافعال

أو متأخره ويجب تعليقها قبل
 لام الابتداء أو القسم أو
 استفهام أو نفي بما طأنا أو
 بلا أو ان في جواب القسم أو
 فعل أولو وان وكم الخبرية
 وما يتعدى الى ثلاثة وهو أعلم
 وأرى وما ضمن معناه من
 انما ونبأوا وخبر وخبر وحدث
 وأقول عقدت هذا الباب
 لبيان عمل الافعال فذكرت
 ان الافعال كلها فاصرها
 ومتعديا تأمها وناقصها
 مشتركة في أمرين أحدهما
 انها تعمل الرفع ويان ذلك
 أن الفعل اما ناقص فيرفع
 الاسم نحو كان زيد فاقصه لا
 واما تام آت عمل صبغته
 الاسمية فيرفع الفاعل نحو
 قام زيد واما تام آت على غير
 صبغته الاسمية فيرفع النائب
 عن الفاعل نحو قضى الامر
 وقد تقدم شرح ذلك كله
 الثاني انما تنصب الاسماء
 غير خمسة أنواع

أحدها المشبه بالفعل به
فانما ينصبه عند الجمهور
الصفات نحو حسن وجهه
والثاني الخبر فانما ينصبه
الفعل الناقص وتصاريفه
نحو وكان زيد قائما ويعني
كونه قائما ولم أذكر
تصارييفه في المقدمة
لوضوح ذلك والثالث التمييز
فانما ينصبه الاسم المهم المعنى
كمرط زينا أو الفعل المجهول
النسبة كطاب زيد نفسه
وكذلك تصارييفه نحو هو طيب
أو الرابع المفعول المطلق
فانما ينصبه الفعل المتصرف
التام وتصارييفه نحو قوم قياما
وهو وقائم قياما ويعتنع
ما أحسنه أحسانا وكنت
قائما صكونا والخامس
المفعول به وانما ينصبه الفعل
المتعدي بنفسه كضربت
زيدا وقد قدمت الفعل
يخسب المفعول به تسميا
يديعا فقد كرت التسمية
أنواع أحدها ما لا يطلب
مفعولا به البتة وذكرته
علامات أحدها أن يدل على
حدوث ذات كقولك حدث
أمر وعرض سفر ونبت
الزرع وحصل الخصب وقوله
إذا كان الشتاء فأدقوني
فإن الشيخ يبرمه الشتاء *

تنصب كل الأسماء الغير المعمولة للحروف فيخرج اسم ان وخبر ما الحجازية ولات
وان التافية ويخرج اسم لا والمستثنى فانه منصوب بالا على قول ويخرج الفعل
المضارع في ستة خمسة فالباقي من المنصوبات عشرة المفاعيل الخمسة والتمييز
وخبر الفعل النامع والشبيه بالفعل والحال فهذه تسعة ان كان النامع تحتها
اثنان كان وكادقت الشرة هي التي تنصبها الأفعال فأخرج المصنف خمسة منها
الأأن واحدا من الخمسة وهو خبر النامع شامل تسمير وهما كاد وكان فهي
في المعنى ستة فالباقي أربعة وهي المفعول لأجله كقمتا كراماله وضربته
تأديبا والمفعول فيه كقمتا امامك وضربته امامك والمفعول معه كقمتا وزيدا
وضربته وزيدا والحال نحو قمتا ساحكا وضربته مكنوفا (قوله أحدها المشبه
بالفعل به فانما ينصبه عند الجمهور والصفات) أي النصفة المشبهة واحترز بقوله
عند الجمهور عن قول غيرهم من انه ينصب بالفعل نفسه تقول حسن وجهه في
حسن تسمير مستتر ووجهه شبيه بالفعل اه من هامش ثم رأيت في التصريح
في باب فعل التعجب أن بعضهم يقول في ما أحسن زيدا ان أحسن اسم وان زيدا
اسم تفضيل (قوله وتصارييفه) أي ودانصرف منه وفي كلاس ادخل المصدر
في التعارييف مع أن المصدر لا يتصرف من غيره بل شبيهه يتصرف منه فاعله أراد
بالتصارييف ما أخذ من المادة والمصدر أو من مادة الفعل (قوله هو طيب
نفسا) طيب اسم ناعل (قوله ويعتنع ما أحسنه الخ) الأول فعل التعجب وهو
جامد مستتر المتصرف والثاني مثال الناقص فهو محذوف الزانم (قوله وانما ينصبه
الفعل المتعدي بنفسه) وكذلك ينصبه المتعدي بالتضمين والمتعدي بالهمنة
نحو أكرمت زيدا والمتعدي بالتضعيف نحو فرحت زيدا في الحصر نظر اه
فيشي والجواب عنه انه أراد بالمتعدي بنفسه ما لا يتعدي بالحرف سواء تعدي
بواسطة تضعيف أو تضمين أم لا (قوله يديعا) أي على غير مثال سابق فهذا
يقضي انه استكره (قوله على حدوث ذات) المراد بالذات أمر زائد على
مدلول الفعل سواء كان معنيا أو ذاتا والاعتراض والشتاء أمر زائد على مدلول
الفعل (قوله وحصل الخصب) بكسر الخاء وسكون الصاد المهملة نداء الجذب
بالدال المهملة (قوله إذا كان الشتاء الخ) قاله الريبع وكان من أطول من كان
قبل الاسلام عمر اطش ثلاثا ثم أو أربعين سنة ولم يسلم وأول انصيدة

ألا ابغيتي بني ربيع * فاشرار البين لهم فداء
أني فدكبرت وطال عمري * فلا يشغلكم عنى النساء

وبعد

فاذا ما حين يذهب كل قر * فسريال خفيف أو رداء
اذا عاش القتي مائتين عاما * لقد ذهب المروة والفتاء
قد كلفنا ووضعنا أخرى * الما اوله هور لها انشاء

الشا من البرد والمعروف فيه التمدد كبر فادقوني أي سخوني والدفاء ممدود
والدفاء هي السخونة قال ابن سيده دقني يومنا بالضم والكسر فأما الانسان اذا
استد فادقني مكدور لا غير ولا يخال دقني بالشد يدو بصغر شيخ على شيخ يضم
السين وكسرهما ولا يخال شويج وقوله يدهم بالمدال الهملة من هدم الباء وروي
يهدمه بالمدال المججمة بمعنى يقطع بسرعة و يروي يهدمه بالراء الهملة والمعنى
يصف كبر سنه ويضعف قوته فيقول اني شيخ كبير وقوله من الحى ورفى عظمى
فاذا دخل هذا الفصل قد روي في الشيا بان قد كبرت وضعفت وان لم تقع الحوا
هلكت (الاعراب) اذا ظرف وكال بمعنى حدث والشيء فاعل والقاع في جواب
الشرط وأدقوني فعل وفاعل ومفعول فان الشيخ اذا لم يعلل والشيخ اسمها يهدمه
خبرها والشيء فاعل والشاهد في كان فأنما بمعنى حدث (قوله فان قامت
فانك تقول الخ) وادد على قوله لا يطالب مفعول به البتة الذي هو معنى قول
المتن لا يهدى اليه أصلا أي لا ينجس ولا يخرف جبر وقد تعدى هنا الى المفعول به
بجرف الجر وقوله فانك الخ على الحدوث والتمديد فان قلت لا يصح ما ذكرته من أن
حدث وعرض لا يطالب مفعول به البتة لانك تقول قولوا ما نقلنا حدث الخ وقوله
فهدى الخ هذا جواب قوله فان قامت فهو في قوة قلت ان هذا الظرف الخ وأراد
بالظرف الجار والمجرور (قوله صفة للرفوع) فيه نظر لان الامر ليس له وانما
له الحدوث الا أن يقال المعنى حدث أمر منسوب الى (قوله فقله أول) أي عند
تقدمي وقوله آخر أي بعد تأخرني منه الذي هو الاصل (قوله طال) أصله طوله
بضم الواو وتحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفاء (قوله وخلق) بضم اللام (قوله
ونظف وطهر ونجس) بضم الوسط في الثلاث كما في التصريح وفي جعل طهر
ونجس دالين على صفة حسية مع قول الفقههاء ان الظاهرة صفة حكمية وكذا
التحاسة نظر وكذا انظف فتأمل الا أن يقال انها حسية باعتبار أثرها تأمل (قوله
ان الأول) وهو علم والناسي فهم والثالث فرح (قوله تقول علمت الخ) تتميل
لثلاثة على طريق الالف والنشر المرتب (قوله على وزن فعل بالضم كظرف
وشرف الخ) هذا يدل على سجية وطبيعة لازمة بخلاف طال النهار الخ مانه وان
كان على وزن فعل بالضم فليس لازما (قوله احتراز من علم) هذا يفيد ان مضموية
أي لا تظهر عادة (قوله بالضم) أي بضم الع- بين بطريقي الامالة لا برد نحو

فان قلت فانك تقول حدث
لى أمر وعرض لى سفر
فقد رى ان هذا الظرف صفة
للرفوع المتأخره قدم عليه
فصار حالا فقله أول وآخر
بحدوث وهو الكون المطلق
أوهو معنى الفعل المذكور
على انه مفعول لأجله والكلام
في الفعل به التائية أن يدل
على حدوث صفة حدثية نحو
طال الليل وقصر النهار وخلق
الطيب ونظف وطهر ونجس
واحتزرت بالحسية من نحو
علم وفهم وفرح الأثرى أن
الأول منها مفعول لاثنين
والثاني لواحد بفتح
لواحد الجرف تقول علمت
زيدا فانه لا وفهمت الشئ
وفرحت بزيد التائية أن يكون
على وزن فعل بالضم كظرف
وشرف وكرم واتوم وأما قوله
رحبتكم الطاعة وطالع العين

فصحة ما عني وسع وبلغ الرابعة
 أن يكون على وزن انشعل
 نحو انكسر وانصرف
 والخامسة أن يدل على عرض
 كعرض زيد وفرح وأثر
 و نظر والسادسة والسابعة
 أن يكون على وزن فاعل أو
 فاعل اللذين وصفهما على
 فاعل كذلك في دليل وسمن
 فهو سمين ويدل على أن ذل
 فاعل بالفتح قواهم يدل بالكسر
 وذات في نحو ذل احترازا
 من نحو بخل فاعل يتهدى
 بالجواز فاعل بخل بكذا *
 والنوع الثاني ما يتعدى
 الى واحد دائما بالجواز
 كغضبات من زيد ومررت
 به أو عليه فارقت وكذلك
 نقول فيما تقدم ذل بالضرب
 وسمن بكذا فالتحجور وان
 مفعول لاجله لا مفعول به
 الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه
 دائما كفعال الحواس نحو
 رأيت الهلال

قلته وظلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير وزم حذف
 عينه حوّل الى فاعل بالضم ثم نقل حركة عينه الى فائه ليعلم أن عينه التي حذفنا و
 وأما على قول ابن الحماجب ان انضم في نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل
 واقع في الفاء ابتداء لبيان اثبات الواو فلا حاجة الى تشديد الضم بكونه بطريق
 الاصالة (قوله فضمنا معني وسع وبلغ) لف وثم مرتب لان وسع راجع لرحب
 و بلغ راجع اطلع (قوله انشعل نحو انكسر) يرد عليه كسرت زيد اجسمة
 فانكسرها الجواب أن قوله الموازن انه ممل أي غير المطاوع للتعدي لانه
 فهو مفعول واحد كما في التصريح (قوله على وزن فاعل وفاعل) الاوّل مفتوح
 العيز والثاني مكسور ورعا (قوله وسفهما) أي اسم الفاعل منهما (قوله على أن ذل
 فاعل) أي فاعله ذل فتح اللام فأدغمت اللام في اللام كما قال ابن مالك * أقول
 مثلير محركات في * كلمة ادغم (قوله يدل بالكسر) وأصله يدل بكسر اللام
 وسكون الال فتمت حركة اللام الاولى الى الال وأدغمت اللام في اللام
 ولو كان ذل أصله ذل بقية اللام الاولى فيسئل في المضارع بذيال كشرب يشرب
 (قوله وقلت في نحو كذا) أي في نحو ذل وسمن احد التزام بخل الخ أي قوله في
 نحو الخ فييد قوله اللذين وصفهما على فاعل كأنه قال بشرط كونهما نحو ذل الخ
 أي مما كان الوصف على فاعل ليس الا يخرج بخل فاعل فان وصفه بخل و باخل
 ولخرج علم فهو السمع وعالم وسلم فهو وسلم وسالم (قوله فان قلت وكذا تقول فيما
 تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا) أي حال كونهما مثل ما تقدم في التعمدي بحرف
 الجاز فيكون مثل النوع الثاني هكذا ما فاده لكن أنت خير بأنه قال في النوع
 الثاني يتعدى الى طرف دائما وسمن وذل لا يتعديان بالحرف فالاحسن أن يقدم هذا
 السؤال على النوع الثاني ويكون السؤال واردا على قوله ما لا يطلب مفعولا به البتة
 وذكر من جملة ذلك ذل وسمن فيرد عليه أن يقال سمن بكذا وذل بالضرب فقد طلب
 مفعولا بواسطة حرف الجر وحاصل الجواب ان الجرور بعدهما مفعول لاجله
 فان المفعول لاجله يجز باللام وبالباء السببية وسمن والسكاف التعليمية (قوله ذات
 الجرور ان مفعول لاجله أي كل واحد منهما مفعول لاجله وبه اندفع ما يقال ان
 الجرور ان متنى مفعول مقدر فيلزم الاخبار بالقرن عن المتنى وعلامة المفعول
 به أن تأخذ اسم مفعول وتحملة عليه فيصع الحمل في قولك مررت بزيت تقول زيد
 يمرور به أي وقع المرور عليه بخلاف المفعول لاجله فلا يصح الحمل في قولك ذل
 بالضرب لا يصح كون الضرب مفعولا به أي وقع عليه اللذاه شيخنا دردير (قوله
 الحواس) وهي خمس البصر والشم والذوق واللمس والسمع (قوله رأيت الهلال)

أى أبصرته (قوله وشتمت) بكسر الميم الأولى من باب علم يعلم هذه هي اللغة النحوية وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ولا عبرة بمن جعلها خطأ كما في الأثموني (قوله الرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالجار) اعلم انه اذا تعدى بنفسه كان متعدياً واذا تعدى بحرف الجر كان لازماً وقال السعدي في شرح نصر يف العزى الحق انه متعد لان معناه مع الادم هو معناه بعد ونها فاللام زائدة على كلام السعدي تصريح (قوله فغرفاه وشجاه) هي ذات متعد بنفسه وقوله وفغرفوه وشجافوه مثال لغير المتعدي (قوله بالتخفيف فهم) أى فى نفس اللازم والمتعدي واحترق به عن الشدة فانه متعد بشر ألا (قوله واجاز بعضهم الخ) وعليه فيكون نفس متعدياً لفعول واحد (قوله مفعولاً مطلقاً) أى نائباً عن المفعول المطلق (قوله واعطيته) فى الصحاح أعطاه مالا يعطيه اعطاء والاسم اعطاء وأصله عطوا بالواو لانه من عطوت الشئ باليد والعاطاة المناولة وحينئذ فاعطيه أسس له أعطوه فقلت الواو يا اتجا وزها ثلاثة أحرف (قوله لايس وأخذ) لف وشمر مرتب (قوله فاعطيه معنوية) نسبة للمعنى من نسبة الجزئى للمكلى (قوله فى الاصل) أى قبل دخول هذا الفعل التاسع عليهم (قوله قبل) أى فى كلام المتن ولو حذف ما ضم (قوله وشاهد افعال القلوب الخ) قال فى المنصوح تنقسم أربعة أقسام أحدها ما يزيد فى الخبر يقينا وهو أربعة وجد وانى وقسم بمعنى اعلم ودرى الثانى ما يزيد الرجزان فى الخبر وهو خمسة جعل وجهاً وعدو وهب وزعم ومثل شارحنا للجمع الاعد ومثاله فلا تعدد المولى شريك فى الغنا * وليكف المولى شريك فى العدم * فالمراد بمعنى صاحب هاتين مفعول أول وشريك مفعول ثان والعدم يضم العين بمعنى الفقر والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغائب كونه لا يبين وهو اثنان رأى وعلم كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريباً الا اول للرجحان والثانى لليقين والقسم الرابع ما يرد بهما والغالب الرجحان وهو ثلاثا فظن وحسب ونحال مثال ظن لا يقين يظنون انهم ملاقور بهم ومثال حسب حسب زيد قائماً وقوله .

حسبت التقي والجود خير تجارة * رباحا انى المرأة أصبح ناعلاً

ومثال حال خلت الالهلال لا تحار خلت العلم ناعلاً (قوله وانى لا ظنك يا فرعون متبوراً) قال كلف مفعول أول وشبوراً مفعول ثان والجملة خبران ويا فرعون

يوم يرون الملائكة يوم يسعون
الصحة لا يذوقون فم الموت
أولاً مست النساء * الرابع
ما يتعدى الى واحد تارة
بنفسه وتارة بالجار كشكر
ونصع وقصد تقول شكرته
وشكرت له ونصحت ونصحت
له ونصحت له وقصدت له وقصدت
الى فقال الله تعالى واشكروا
نعمة الله أن اشكر لى
ولو اذ لك ونصحت لكم
الخامس ما يتعدى لواحد
بنفسه وتارة ولا يتعدى أخرى
لابنفسه ولا بالجار وذلك نحو
فقر بالقائم والغين المحجمة
وشجأ بالاشين المحجمة والحاء
المهملة تقول فقرناه وشجأه
بمعنى فخره وفقر فوه وشجأه
بمعنى انتقم * السادس
ما يتعدى الى اثنين وقسمته
قسمين أحدهما ما يتعدى
اليهما تارة ولا يتعدى أخرى
نحو نقص تقول نقص المال
ونقصت زيدا نارا بالتخفيف
فهم ما قال الله تعالى ثم لم
يقصوكم شيئا واجاز
بعضهم كون شيئا مفعولاً

عباده فى مطلقاً أى نقصاً اما الثانى ما يتعدى اليهما دائماً وقسمته ثلاثة أقسام أحدها ما تانى مفعوليه كقوله شكر كافر واستغفر تقول أمرت بالخير وأمرت بالخير وسيأتى شرحهما بعد والثانى ما أول مفعوليه فاعل فى المعنى نحو كونه جبة واعطيته ديناراً فان المفعول الأول لا يس وأخذت فيه فاعلية منوية الثالث ما يتعدى لمفعولين أولهما او ثانياً مامية تد أو خبر فى الاصل وهو افعال القلوب المذكورة قبل وافعال التصدير وشاهد افعال القلوب قوله تعالى وانى لا ظنك يا فرعون متبوراً

منادى ومعنى مشير راصر وفاعل من الخبر مطبوعا على الشر من قولهم ما شريك من
 هذا أى ماصر فلك أو هالك كما ه مضارى (قوله فان علموهن الخ) فهن مفعول أول
 ومؤنات مفعول ثان وعلم في الآية بمعنى ظن (قوله تجدوه عند الله الخ) فإلهاء
 مفعول أول وخبر مفعول ثان وهو ضمير فصل ويجوز بدل على اليقين لان من وجد
 الشيء على حقيقة فقد علمه والحاصل ان وجد وتعلم وأنى ودري تفيد اليقين قال تعالى
 انهم أوفوا آياتهم فإلهاء هم مفعول أول ونسأل عن مفعول ثان (قوله وجدوا
 الملائكة الخ) فالملائكة مفعول أول وإنا نامة مفعول ثان والذين هم عباد الرحمن صفة
 للملائكة (قوله قد كنت أجد الخ) قاله تميم بن أبي مقبل وهو من انبياء وجموعه
 الطن والملمات جمع ملة بمعنى النازلة وقد حرف تحقيق وكنت كان واسمها واو اججو
 أياهم وفعل وفاعل ومفعول أول وأخاف مفعول ثان منسوبا إلى ان وبحتى حرف
 غاية وبروالمات فعل ماض وملمات فاعل وبناء معلق بالمات ويوما ظرف والشاهد في
 اججو ولم يذكر أحد من النحاة ان اججو يجر به على الية مفعول ثان غير ان مالك
 (قوله زعمتني شيئا الخ) قاله أوس الخنوعي من قصيدة من الخفيف قال ابن هشام
 في شرحه بان سعاد الزعم قول يدعيه المدعي يتعمل الحق والباطل وغلب
 استعماله في الباطل ومنه زعم الذين كفروا أن ان يعثوا فقلوا هذا الله بزعمهم
 ومن استعماله في الحق قول أبي طالب يخاطبهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
 ودعوتهم وزعمت انك ناهي * والله صدقت وكنت ثم أمينا
 وقول كثير عزة

فان علموهن مؤنات
 تجدوه عند الله هو خبرا
 لا تتحسبوه شرا لكم وجمعا
 الملائكة الذين هم عباد
 الرحمن انما أى اعنته درهم
 وقول الشاعر
 قد كنت أجروا يا همروا خائفة
 حتى ألت بنا يوما ملمات
 وقول الآخر
 زعمتني شيئا ولست بشيخ
 والاكثر زعمى زعم الى أن
 أو ان وصانهم ما تخوزع الذين
 كفروا ان ان يعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي ياعز لا يتغير
 تغير جسمي والخليفة كاتي * عهدت ولم يتغير بسركه مخبر
 (الاعراب) زعمتني فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية ومذهب الجمهور
 انما سميت نون وقاية لانها تاتي الفعل من الكسر وقال ابن مالك انما سميت بذلك
 لانها تاتي اللبس في نحو زعمتني في الامر فلولوا النون لا التبت باء المتكلم بياء
 المخاطبة وأسر المذكر بأمر المؤنث ونهل الأمر أحق من غيره ثم حمل الماضى
 على المضارع وهو الأمر اه مرادى والياء مفعول أول وشخامة مفعول ثان
 واستليس واسمها او شيخ خبرها والباء زائدة انما أداة حصر والشيخ مبتدأ ومن
 موصولة ويذب صلة وهو خبر عن الشيخ ويذب بمعنى يدرج في المشى وديبام منصوب
 على المصدرية ويذب بكسر الدال والشاء على زعمتني (قوله والاكثر زعمى زعم
 الى ان) أى الخفة من الثقبلة وان المشددة (قوله أن ان يعثوا) ان مخففة
 من الثقبلة واسمها همير الشأن وجملة ان يعثوا خبرها وان ومعمولاها في محل

نصب مفعول زعم (قوله وقد زعمت الخ) قاله كثير عزة وزعمت فعل ماض والتاء
 للتأنيث راني تغيرت ان واسمها وخبرها وهي في محل نصب مفعول زعمت ولا تحتاج
 الى مفعول ثان وقبل تحتاج لمفعول ثان فسديره ما صلا ومن ذا اسم استنفاها خبر
 مقدم والذي مبتدأ مؤخر ولا يتغير صيغة وقوله يا عزم ادى مرخم وأسله يا عزة
 ولم يتكلم في شواهد هذا الكتاب على هذا البيت (قوله دريت الوبي الخ) من
 بحر الطويل ودريت بمعنى للجهول والتاء نائب فاعل وهو المفعول الاول
 والوبي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والتاء نائب فاعل وبالنصب على التشبيه
 بالمفعول وبالجر على الانساقه وعرو وما ادى من خم فاغضب جواب شرط مقدر
 أي ان دريت فاغضب من الغبطة وهي ان يعنى مثل اللطيف من غير ان يريد
 ز واليهاء من ارادز والهاء كان حسدا والاكثر في دري انه يتهدى بالياء نحو
 دريت بز يد فاذا دخلت علمها الهمزة تعدت لآخر بقية نحو ولا ادراككم به
 فضمير الخطاب بين مفعوله الاول والجرور بالياء مفعوله الثاني والفاء لانها
 وان اغتباطا حميدان واسمها وخبرها وبالوقف متعلق بحميد (قوله فقلت اجري)
 من المنقوب والمعنى اجري يا ابا خالد واغثنى وان لم تجرى فظننى من الهالكين
 فقلت فعل وفاعل واجرى فعل وفاعل ومفعول واأبنا المنادى مضاف وان حرف
 شرط وفعل الشرط محذوف أى وارلهم تفعل والشارب راطة وهب فعل أمر والياء
 مفعول أول وامرأه مفعوله الثاني وما الكانتم والشاهد في هب قائم في الثاني وفروع
 هب على ان وصلتم انادر كافي للمثلة الحمارية في الفروض هب ان أبا ان كان حمارا
 (قوله أى اعتقدنى) المناسب أى لطفتى لان هب تدل على الرجحان (قوله تعلم شفاء
 النفس فهر الخ) قاله زياد بن يسار وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم فعل أمر وشفاء
 مفعول أول والنفس مضاف اليه وفهر مفعول ثان وعندها مضاف ومضاف اليه
 وتسام البيت فبالتعريف بالطف في التحيل والمذكر * (قوله تعلم رسول الله انك) رسول
 منادى تعلم بمعنى اعلم وانك مدركى ان واسمها وخبرها ما والجملة مفعول تعلم مدت
 مستدالفة وابن (قوله جعلناه هباء منثورا) قاله ابيهم مفعول أول وهى مفعول ثان
 ومنثورا نعت هب والهباء غبار يرى في شعاع الشمس (قوله لو يردنكم الخ)
 فالسكاف مفعول أول وكفار مفعول ثان ومفعول لاجله (قوله واتخذ الله الخ)
 ابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله وتر كتابهم) في بعضهم مفعول
 أول وجملة عوج في بعض مفعول ثان (قوله علم بمعنى عرف) وتأتى للعلمة بضم العين
 كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا (قوله ورأى من رأى) وتأتى رأى
 بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى أبصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد كذا أى أشار به

وقد زعمت اني تغيرت بعد ما
 وقال
 دريت الوبي العهد يا عزم
 فاغضب *
 فان اغتباطا بالوقف حميد
 والاكثر في دري أن تتهدى
 الى واحد بالياء تقول دريت
 بكذا قال الله تعالى ولا
 أدراككم به وانما تعدت الى
 السكاف والميم بواسطة همزة
 النقل وقوله
 فقلت اجري يا خالد
 والانهى بنى امرأها الكا
 أى اعتقدنى وقوله
 تعلم شفاء النفس فهر عدوها
 والاكثر في تعلم أن يتهدى
 الى أن وصاتها كقوله
 تعلم رسول الله انك مدركى
 وشاهد أفعال التصدير وقوله
 تعالى جعلناه هباء منثورا
 واتخذ الله ابراهيم خليلا
 لو يردنكم من بعد اعانكم
 كذا را حسدا وتر كتابهم
 يوشع عوج في بعض واحترقت
 من ظن بمعنى اتهم قائم اتهدى
 لواحد نحو قولك عدم لي مال
 فظننت زيد او منه قوله تعالى
 وما هو على الغيب بظنين أى
 ما هو بظنهم على الغيب وأما
 من قرأ الضاد فمناه ما هو
 بخيل وكذلك علم بمعنى عرف
 فخرجكم من بطون أمهاتكم لانهم لو شئوا رأى من رأى

ويعني ضرب شعور رأيت الصيدا أي ضربت رثته وتأتي رأى حلية وتعدى لمفعولين
شعور أراهم رفقتي ومصدرها الرؤى أو تقع الرؤى مصدرها البصرية كقوله تعالى
وما جعلنا الرؤيا التي أرى لك إلا ابتداء لآياتنا قال ابن عباس هي رؤيا عين (قوله
رأى حل كذا الخ) وقد تعدى لمفعولين شعور رأى أبو حنيفة قوله الوزر واجباً ورأى
الشافعي سببته (قوله شعور يعني فصل) ويعني غلب في الحاجة شعور حجاز يدعها
أي غلبه في الحاجة ويعني رد شعور حجوت السائل إذا رددته ويعني أي شعور حجوت
الابل أي سببها ويعني كتم ويعني حفظ شعور حجوت الحديث أي كتمه أو حفظه
ويعني أقام شعور حجاز بكه أي أقام أو يعني بخل يقال حجاز بكه أي بخل به ويعني
وقف كقولك حجاز يد أي وقف (قوله ومن وجد الخ) أي واحترزت من وجد
وتأتي بمعنى أصاب شعور وجد يز يدضالته أي أصاب أو بمعنى استغنى يقال وجد
فلان أي استغنى **تتمه** تأتي بمعنى حسب شعور عدت المال أي حسبته
أحسبه يضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى كذل شعور زعمت زيد أي كلفته
وضمته قال تعالى وأنا بزرعهم ويعني رأس بالهـ موز وتركة شعور زعم زيد إذا رأس
ومنه زعم القوم فلان أي زعمهم ويعني قال ويعني من وهزل يقال زعمت
الشاة بمعنى هزأت وسمنت ويعني طبع يقال زعم في غير مطمع أي طمع في غير
مطمع وتأتي درى بمعنى خلع شعور درى الثوب العبد إذا خدعه واستغنى له ليعترسه
وتأتي حسب بمعنى أحرقونه وايض يقال حسب بزرع إذا أحرقونه وايض كالبرص
وتأتي خال لتعجب يقال خال الرجل تكبر وانحجب بنفسه ويعني طلع بالمشالة يقال
خال النرس طلع أي غمز في مشبهه (قوله بمعنى حزن الخ) الحياصل ان وجد بمعنى
علم مصدرها الوجود كما قال السيرافي وقال الاخفش الوجدان وان كانت بمعنى
أسباب تعدت لمفعول واحد ومصدرها الوجدان ونقل بهض ان مصدرها الوجود
وان كانت بمعنى استغنى أو حزن فهي لازمة ومصدرها وجد بالذبح وان كانت بمعنى
حقد فهي لازمة أيضاً ومصدرها موحدة (قوله بل تقول حزن الخ) المناسب
أن يقول بل تقول وجدت على الميت ووجدت على المسي لان الكلام في وجد لا
في نفس حزن وحده وقال في التصريح تقول وجد زيد إذا حزن وحقد اه فافاد
انهما الاية مديان بعد حرف الجر (قوله ان لأفعال القلوب ثلاث حالات) أي
المجموع مختص بأفعال القلوب والأفعال المعمال وهو الاصل واقع في أفعال الباب
بتمامها الجامد والمتصرف والتام والتام والتام والتام والتام والتام والتام والتام
بأفعال القلوب (قوله وهو واجب إذا تقدمت عنها الخ) أي ولم يتقدم عليها
شيء فان تقدمها شيء نحو متي طنت زيداً فاعمالاً فالاعمال راجع وقيل واجب وقوله
وهو واجب إذا تقدمت ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش

كقولك رأى أبو حنيفة حل
كذا وأحرته وجماعه
فصل شعور حجوت بيت الله
ومن وجد بمعنى حزن أو وجد
فانها لا تعديان بأنفسهما
بل تقول حزن على الميت
وحدثت على المسي ثم اعلم
ان لأفعال القلوب ثلاث
حالات الاعمال والالغاء
والتعليق فأما الاعمال فهو
نفسها المفعول به وهو واجب
إذا تقدمت عليها ولم يأت
بغيرها معاق نحو طنت
زيداً طالما وجاز إذا توسطت
بينها شعور زيد الطنت طالما
أو أخرت عنها نحو زيداً
طالما طنت وأما الالغاء
فهو وابطال عملها إذا توسطت
أو أخرت عنه قول زيد طنت
عالم زيد عالم طنت

(قوله والالغاء مع التأخر أحسن) أي لضعف العامل بالتأخر وهذا متفق عليه
 وحينئذ فقوله فيما سبق وجاز إذا تأخرت أي بأرجحية (قوله والأعمال مع
 المتوسط أحسن) لأن العامل اللاحق أقوى من الاتصاف وحينئذ فقوله فيما سبق
 ووجاز إذا توسطت أي بمرجوحية (قوله وتل هما - بيان) أي الإلغاء والأعمال
 بيان لأن ضعف العامل بالمتوسط سوغ مقاومة الابتداء فكل منهما مخرج
 (تنبية) هذا الإلغاء بالعلة إلى المقربين وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه نحو
 قام فمبتدأ زيد فيجوز عند البصري ويعيب عند الكوفي ووجهه أنه انما نصب
 بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل وشاهد الجواز
 قوله سبحانه أظن ربيع الظاعنين يبروي برقع ربيع على الفاعلية ونصبه مفعولا
 أول وشيخك مفعول ثان وفيه ضمير يعود على ربيع قاله في المعنى وقال في التصريح
 لا يلزم أن يحال فعل وهو مفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ أو ربيع خبر على تقدير
 رفعه وهو مفعول أول، تقدم ربيع مفعول ثان وألحق عامل على تقدير نصبه اه (قوله
 وتقدم عملوا من اشتراء) من مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة اشتراء صلة من وعائد لها
 فاعل اشتراء المستتر فيه وما نافية وله وفي الآخرة صلة لقان بالاستقرار خبر خلاق
 ومن زائدة وجملة ماله في الآخرة من فلاق خبر من والرابط ضمير في له وجملة من
 خبره في محل نصب معاق عنها العمل بل لام الابتداء لأن لها المصدر فلا يخطأ لها
 عامل وإنما يخطأ ما في باب ان فرغ الخبر لانها مؤخره من تقديم لام صلاح اللفظ
 وأصلها التقديم على ان قال البصري وأند علمي أي علمي ودل اشتراء أي استبدل
 ما تلو الشياطين بكاتب الله (قوله من خلاق) أي نصيب اه (تنبية) إذا وقع العامل
 بعد اللام فلا تعلقه نحو زيد اطنت قائما وقد احتز عنه المصنف بقوله قبل لام
 الابتداء لكن تنبيهه ان شجيته بعد العامل يبطل العمل في الجزأين سواء جاء
 المعاق قبل الجزأين أو قبل الثاني فقط وهو قول ضعيف قال لرضي إذا صدر المفعول
 الثاني بكامة الاستفهام فالأولى ان لا يعلق فعل الفلج عن المفعول الأول نحو
 علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليلته عن المفعولين لأن معنى الاستفهام
 نعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت أي من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على
 النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما اه (قوله
 ولقد علمت الخ) قاله البيهقي عامر من قسيمة من الكامل قالها في وصف بقرة
 سادتها الذئب فأصبن ولدها والنية الموت والمنايا جمعها وطاش السهم من الهدف
 إذا عدل والمعنى ان الموت لا تعدل سهامه عن أحد (الاعراب) الواو والقسم
 واللام موطنة للقسم وقد للتحقيق وعلمت فاعل وفاعل ولتأتين اللام لام القسم

والا تخامع التأخر أحسن
 من الأعمال والأعمال مع
 المتوسط أحسن من الإلغاء
 وقيل هما - بيان وأما التوليق
 فإبطال عملها في اللفظ دون
 التقدير لا اعتراض ماله صدر
 الكلام بين يديها من معمر لها
 وهو واحد من أمور عشرة
 أحدها لام الابتداء نحو علمت
 زيد فاضل وقوله تعالى ولقد
 علموا ان اشتراء ماله في الآخر
 من خلاق الزاني لام جواب
 القسم نحو علمت ليقوم من
 زيد أي علمت والله ليقوم من
 زيد وقوله
 ولقد علمت أن تأتي مني
 ان التأتا لا تطيش سهامها

وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل
بلام القسم لاجملة الجواب فقط لانها لا محمل لها فقط ما قيل ان جملة جواب
القسم لا محمل لها وان الجملة المعلقة عنها العامل لها محمل فيذنا فبان وان هذا
قال أبو حيان وأكثراً صاحب الايدى كرون لام القسم في المعلقة وفي الفرة ولا م
القسم لا تعلق كقوله

قد علمت أسدنا * لهم يوم نصرنا نعم التفسير

بفتح ان فهو لانه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيد يقول بفتح ان اه
وفي المعنى ان أفعال الملوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نحو
وقدمت لتأثير ميثي * اه فأخرج لام لتأثير عن كونها القسم اه تصرح
وتأثير فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بتون التوكيد وقاعله ميثي وان المتأثر
لا تطيش بها ميان واحه وخبرها وسماها فاعل تطيش بفتح التاء (قوله علمت
أزيد في الدار أم عمرو) أي علمت جواب هذا الاستفهام فالعلم متعلق بالجواب
والاستفهام متعلق بالسؤال فاندفع ما يقال ان العلم يقتضي التحقيق والاستفهام
يقتضي الشك وهما متناقضان ومعنى علمت الخ اني لو سئلت بهذا الاستفهام
لاجبت بهذا الجواب وهو ان أحدهم لم يعلمني بالدار (قوله وان أدري أقر يب
الخ) ما اه مرة للاستفهام وقر يب خبر مقدم وأمهيد عطف عليه وما موصول اسمي
في محل رفع مبتدأ مؤخر وجملة توعدون صلة الموصول والعائد شذرف وجملة
المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة وان نافية أي ما أدري
ما توعدون من الحشر كما قاله البيضاوي (قوله تعلم أي الخبر الخ) فاي اسم استفهام
مبتدأ وأوجه خبره وهو فعل ماض وهو الصحيح وقيل اسم تفضيل من الاحصاء
بجذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها ان العلم لان الاستفهام لا يعمل
فيه ما قبله (قوله علمت متى السفر) متى خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر والجملة
معلق عنها علم بالاستفهام (قوله علمت أي من زيد) فأيو مبتدأ ومن مضاف اليه
وزيد خبر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام المضاف اليه أي علمت جواب هذا
الاستفهام أي لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بأن زيد والد فلان (قوله علمت
سبيحة أي يوم سفرك) فسرك مبتدأ وسبيحة ظرف في محل رفع خبر وأي مضاف
ويوم مضاف اليه والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله فاي منسوب على المصدر)
أي انه مفعول مطلق منصوب بيقبلون مقدم من تأخير والاصل يقبلون أي
انقلاب وجملة يقبلون معلق عنها العامل وهو يعلم فهي في محل نصب لكن أنت
خبر بأن سيعلم لو تسلط على الجملة لم يعمل الا في محالها فما الفرق بين الالهال

الثالث الاستفهام سواء كان
بالحرف كقولك علمت أزيد
في الدار أم عمرو وقوله تعالى
وان أدري أقر يب أم يعيد
ما توعدون أو بالاسم سواء
كان الاسم مبتدأ نحو علم
أي الخبرين أحدهم وان كان
أيأ أشدهذا أو خبراً نحو
علمت متى السفر أو مضافاً
اليه المبتدأ نحو علمت أبو
من زيد أو الخبر نحو علمت
سبيحة أي يوم سفرك أو فصلة
نحو يوم سيعلم الذين ظلموا أي
منقلب يقبلون فاي منه وب
على المصدر كما بعد وتقدريه
أي يقبلون

والانحاء واجاب بعض جواشي الاشعري بأن المحل قبل التعليق لاجزاء الجملة
 لا الهاء وبهذا التعليق لا محل للاجزاء بل لها تأمل (قوله أي انقلاب) أشار به الى
 ان منقلب بمعنى انقلاب والا كان المناسبه ان يقول أي منقلب (قوله علمت
 ما زيد قائم) أي علمت عدم قيام زيد (قوله ما هو لا ينطقون) كما نافية وهو لا مبتدأ
 وينطقون خبر والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معنوق عنها العامل
 في اللفظ بما النافية ولولا التي لكان كل جزء من الجملة في محل نصب فالمحل قبل
 التعليق للاجزاء وبعده للجملة لا للاجزاء كما تقدم قريبا وقد ذكرنا ان ما
 النافية معاقبة سواء كانت في جواب قسم أم لا فالأجواب قسم مقدم ومثال
 المفوظ علمت والله ما زيد قائم تأمل (قوله الخامس لا النافية في جواب قسم)
 أي مفوظ كما مثل أو قدر كما في قولك أقدم علمت لزيد قائم وكذا يقال في ان النافية
 ومثال المنصنف للمذكور ومثال المقدر أقدم علمت ان زيد قائم فله الامثلة
 أربعة والجملة فيها معان منها علم فهي في محل نصب وما ذكره المنصنف مذهب
 بعض النحاة والصحيح ان لا وانها المصدرية سواء كان في جواب قسم أم لا كما هو
 مذهب ابن مالك ولذا أطلق في قوله قبل نفي ما وان ولا (قوله علمت والله لا زيد الخ)
 أي فلا الواقعة في جواب القسم أي المصدرية ان قلت يأتي في ذلك تقدم القسم
 على الجواب فكأنه هو والجواب شرط واحداه من جواشي الاشعري (قوله السابع
 اهل) أي لان الترجي كالاتي في ان ما بعد كل منقطع عما قبله ويختص بتعليق
 اهل بدرى اه يوسف الحفني (قوله وان أدري لعنه الخ) اهل حرف ترح والهاء
 اسمها وقتنة خسرهما والجملة في محل نصب بادري وان نافية قال البيضاوي
 أي وما أدري اهل تأخير جزائكم استدراج لئلا تزيد في اقتنائكم أو امتحانا
 لينظر كيف تعامون اه (قوله وقد علم الاقوام الخ) لم يدرفائه وحاتم هو الجواد
 المعروف والثراء ممدود كثرة المال والوفر بالاضاء الساكنة من المال والتبسات
 الكثير الواسع وقيل الوفر التام من كل شيء والجمع ووفر وبوتثال وفرت عرضه أي
 لم أشتمه كأنه ابقاه كثيرا لم يقصه بشتم ووفر الشيء أكله ووفر الثوب قطعه والوفر
 السقاء اذ لم يقطع من أديمه شيء قاله صاحب المحكم (الاعراب) الواو عاطفة
 وعلم فعل ماض والاقوام فاعله لو حرف شرط واختلف في ان وصلتها بعد لو
 هي ثلاثة مذاهب احدها انها فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت والدليل عليه
 ان فانها تقتضي التبع وهذا قول السكوفيين والزجاج والزمخشري الثاني انه
 مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا نقله ابن هشام من أكثر البصريين
 الثالث انه مبتدأ لا خبر له اصلا لا كفاء يجريان للسند والسند اليه في القدر كرمع

أي انقلاب وليس منصوبا
 بما قبله لان الالف مقهامة
 المصدر فلا يعمل فيه ما قبله
 وهذه الانواع كلها اذ انحلت
 تحت قولي استقام الرابع
 ما الاسمية فتحو علمت ما زيد قائم
 وقوله تعالى أقدم علمت
 ما هو لا ينطقون الخامس
 لا النافية في جواب القسم
 نحو علمت والله لا زيد في الدار
 ولا عمر والسادس ان النافية
 في جواب القسم نحو علمت
 والله ان زيد قائم بمعنى ما زيد
 قائم السابع اهل نحو وان
 ادري لعنه فتنه لكم ذكره
 ابو علي في التذكرة الثامن
 لو ان شرطية كقول الشاعر
 وقد علم الاقوام لو ان حاتم
 اراد ثراء المال كان له وفر

الطول تسله ابن عصفور عن البصريين وزعم انه لا يحفظ عنهم غيره وان حرف
 توكيد وحائما اسمها وخبرها ارادوا ان فعل ماض وفاعله مستتر وثراعه معمول
 والمال مضاف اليه وكان فعل ماض ووفرا خبرها وله خبرها والشاهد في لوقاتها
 علفت علم عن العمل فيما بعدها (قوله التاسع ان التي في خبرها اللام) والظاهر
 ان اللام ومع معمول الظهير اذا كان في اللام كالتحريك وعلمت ان في ذلك عبرة
 وعلمت ان زيد التي الدار قائم اه حقتي (قوله والظاهر ان المعلق الخ) فلذا استقط
 المؤلفان في المتن وعدتها تسعة (قوله الا ان ابن الخباز الخ) استدراك على ما توهم
 من كون المعلق اللام ان لا تعنى قائما دائما تعاقى على ما حكاه ابن الخباز عن
 سيبويه قال الفيشي قوله الا ان ابن الخباز الخ لم يذهب أحد الى ما قاله ابن الخباز وانما
 في المسئلة قولان أحدهما ان المعلق هو اللام والآخر ان المعلق ان بشرط ان تكون
 اللام في خبرها اه (قوله وحمل عليه قوله الخ) أي حمل ذلك البعض وقد ذلك
 البعض واعراب الآية الهمز فلا تستفهام ولم تحرف في وجزم وقام ويروامضار
 محذوم ولم وعلامة جزمه حذف النون كم خبرية مفعول اهلكنا او المعنى المبروا
 اهلكنا كثيرا من القرون ووجه صلة اهلكنا ما عاقبها يروا بكم الخبرية (قوله
 بتقدير بأنهم) وهو متعلق بحذف أي حكما بأنهم وقرر بعض ان الياء للابتن
 أو اهلكناهم اهلا كما تنبأ بعدم رجوعهم والمراد بعدم رجوعهم استنصاهم
 كنه قال اهلا كما تنبأ بالاستئصال أي باذهابهم بالسكاية ولا بد من تقدير الياء كما
 علمت في قول الفيشي انما قدروا الياء لانهم مقررون فلا يتعدى بنفسه اه غير صحيح
 لان اهلكنا قد أخذت مفعوله وهو كم فلا يتعدى لقوله انهم لا بنفسه ولا بالياء ولذا
 جعلنا الياء للابتن فقط (قوله بل يجوز ان تكون استفهامية) وتكون داخلية
 في الاستفهام فلا تعدى كما استتفهامية بخلاف كم الخبرية والمعنى أي شيء من القرون
 اهلكنا وهي مفعول لاهلكنا وعلى كل حال جملة اهلكنا معلق منها يروا لان
 كم لها الصدارة كانت خبرية او استفهامية (قوله ويؤيده قراءة) أي يؤيد
 الاستفهامية قراءة الخ وورد بأن من يجوز ان تكون موصولة فتؤيدكم الخبرية
 ويجوز انما الاستفهامية فتؤيدكم الاستفهامية والجواب أن قوله ويؤيده
 أي يؤيد جواز الاستفهامية فان من تحتها موصولة والاستفهامية فهي مبطلة
 لتعيين خبرية كم ويجوز فيها الوجوه ان (قوله من اهلكنا) فعلى ان من استفهامية
 تكون الجملة معانقة وعمل ان من موصولة فلا تعليق (قوله وجوز ان تصاب
 كم يروا) وجملة اهلكنا مفعول ثان (قوله وهو سهو الخ) فيه حذف أي
 وهو سهو ولا خراج كم عن صدر يتم سواء الخ حذف العلة والحاصل ان كم لها

التاسع ان التي في خبرها اللام
 وعلمت ان زيد القائم ذكر
 ذلك جماعة من المغاربة
 والظاهر ان المعلق انما هو
 اللام لان الا ان ابن الخباز
 حكى في بعض كتابه انه يجوز
 علمت ان زيد قائم بالكم مع
 عدم اللام وان ذلك مذهب
 سيبويه فعلى هذا المعلق ان
 العاشركم الخبرية نص على
 ذلك بعضهم وجاه عليه قوله
 تعالي المبروا كم اهلكنا
 قبلهم من القرون انهم المهم
 لا يرجعون وقد ركم خبرية
 منصوبة بآهلكنا والجملة
 سادسة مفعول يروا وانهم
 بتقدير بأنهم وكانه قيل
 اهلكناهم بالاستئصال
 وهذا الاعراب والمعنى
 صحح ان لا يمكن لا تعين
 خبرية كم بل يجوز ان تكون
 استفهامية ويؤيده قراءة
 ابن مسعود من اهلكنا
 وجوز ان تصاب كم
 يروا وهو سهو

الصدارة سواء جعلت خبرية أو استفهامية فلا يعمل ما قبلها فيها وإنما جعلها
معمولة لاهلكنا فلا يخرجها عن الصدارة لأنها مقدمة على عامها وتكون الجملة
بقسامها في محل نصب متعول يروا (قوله وهو سهو) لا يقال ان هذا الذاقة يخرج كم
الخبر يقع عن الصدارة لاناقوا انها ليست بجملة فلا يصح تخريج القران عنها كقبي
المعنى (قوله بدل من كم) أي بدل من كل أي المبروا اهلا كنا اهلا كما مشتملا
على عدم الرجوع (قوله لزم ما أوردنا) أي من لغة السهو والقدرة وهي قولنا
لاخراج الخ (قوله لزم تسلط أهلنا) أي تسلط عامل مثل اهلكنا لان البديل
على تسمية تكرار العامل (قوله والذي يصح الخ) هذا جواب عن قوله وهذا مشتمل
(قوله بدل من كم) وما بعدها وهو جملة أهلنا العامة في كم أي انه بدل من
الجملة والماء أي المبروا أهلنا كثيرا من القران المبروا عدم رجوعهم هذا على
ان كم خبرية ولا يصح ان تكون استفهامية واللاقي في البديل بالاستفهام كما هو
القاسم (قوله فان يروا الخ) الظاهر ان انما جواب شرط مقدر تقديره فاذا
عامت ان مراده انها بدل من كم وما بعدها ظهر لك ان يروا مسيطرة الخ ولا يلزم من
تسلطه على ان وصلتها تسلطه على كم لانه اسارت كالجزم من الجموع ولا يلزم
من ذلك خروجها عن صدارة الام التي صدرت عنها وهي معمولة لاهلكنا على حالها
(قوله يجوز ان اعطف على محلها ان شرط في المفرد المعطوف على محل الجملة
المعلق عنها العامل ان يكون في معنى الجملة لان المطلوب هذه الافعال وهو مضمون
الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يتردى معنى الجملة مع ان تتعاقبها والافلام ساله
قولك عامت لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا اه تصریح
(قوله وما كنت أدري الخ) من بحر الطويل والبيكا عدو يقصر في مدح جملة على
الغويل ومن قصره جملة على البيكا بالدموع قال ابن مرزوق في شرح البردة وترتب
البيكا ان تميا الرجل له قيل له اجهس قات اذ ثلاث عينه دموعا قيل انعم وروقت فان
سالت قيل دمعت وهمعت فان حكمت دموعها المطرفيل هطلت فان كان بصوت
قيل تخيب وان صاح قيل عويل (الاعزب) الواو لا تعطف وما لا تأتي كنت كان
وايهما وأدري خبرها وقيل عزمة على به وما سمع استشرام مبدأ والبيكا خبره
والجملة في محل نصب سدت مسد المنعولين ولا نافية وموجعات عطف على محمل
الجملة حتى حرف غاية وتولت فعل ماض وكسر التاء العاقية والشاهد في موجعات
بالنصب بالكسرة عطف على محمل ما اليك الذي علق عنه أدري بالاستفهام
(قوله يروى بنصب الخ) قال في المعنى هكذا استدل ابن عصفور ولك ان تدعى ان
البيكا فذموا وما زائدة والاصل ولا أدري موجعات من عطف الجمل أو ان الواو

سواء قد درت خبرية
أراسة استفهامية وقال سيدي
أن ومعمولا هابدل من كم
وهذا مشكل لانه ان قدر كم
معمولة لغير والزم ما أوردناه
على الفراء من اخراج كم
عن صدرتها وان قدرها
معمولة لاهلكنا لزم تسلط
أهلكنا على انهم ولا يصح
ان يقال اهلكنا عدم
الرجوع والذي يصح قوله
عذري أن يكون مراده انها
بدل من كم وما بعدها فان
يروا مسيطرة في المعنى على ان
وسانها في جملة العلامات
والجملة المعلق عنها العامل
في موضع نصب بدل ذلك المعلق
حتى انه يجوز لك أن تعطفها
على محالها بالنصب قال كثير
وما كنت أدري قيل عزمة
ما البيكا
ولا موجعات انقاب حتى
تولت *
يروى بنصب موجعات
بالكسر عطف على محل قوله
ما البيكا

للعامل وموجبات اسم لا أى ربما كانت أدري قبل عزوة الحال انه لا موجبات
 للقلب موجودة ما اليك اه قال في التصريح فالغنى على الاول وما كانت أدري أى
 شئ اليك وضع عطف موجبات على محل الجملة لانه يؤثر معنى الجملة لان
 معنى ولا موجبات القلب ولا موجبات قلبى وهو فى معنى قلبى له موجبات اه
 (قوله ومن ثم) أى ومن أجل ان المعنى غير عامل فى اللفظ وعامل فى المحل (قوله اخذا
 من المرأة) أى نظير المرأة فراده بالاخذ انظر أى العامل بالمرأة التى قد
 زوجها فليست مبروجة ولا مطابقة فمعنى العامل بالمعنى كما سميت المرأة المذكورة
 مطابقة (قوله التى لا مبروجة) أى اعدم تمكنا من زوجها ولا مطابقة لعدم تمكنا من
 الزواج عندنا الا اذا شكك ضرر الوطئ وخافت على نفسه الزنا ولو كان عندها
 الثقة فتطلق عليه وتمكن من الزواج بعد العدة بخلاف مذهب غير المالكية فلا
 تمكن من ذلك تأمل (قوله ولهذا قال الخ) أى لاجل الشبه بالمرأة قال ابن الخشاب
 لقد أجاد أهل الفن الخ فقوله لهذا علمه بقوله أجاد أى أتوا بما مر جيد من حيث ان
 التسمية لها علم وهو الشبه بالمرأة فربما بعض المتأخرين (قوله فى وضع هذا القلب) أى
 الاسم وهو لفظ تعليق (قوله هذا المعنى) وهو الغناء العامل لفظاً وعملاً محلاً (قوله
 أمرتك الخير الخ) هو عمرو بن معدى كرب وقيل لياس بن موسى وقيل الخفاف بن
 نذبة وقيل ليعباس بن مرداس يقال أمرتك بقصر الههزة ومدها بمعنى واحد
 والمال عند العرب يقع على الصامت والناطق فالصامت الذهب والفضة والناطق
 الجملة والتمر والشاة ومنهم من يطلقه على الابل فقط وذلك اشرفها عندهم وربما
 أو غيره على المواشى كلها أو منهم من يطلقه على جميع ما يملكه الانسان وهو الظاهر
 بقوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم فلم يخص شيئاً وانما هى المال مالا
 لانه مال بأهله عن الطاعات وقيل لانه يميل القلوب لشدة حبه الى شوقه وقوله نسب
 يروى بالمجتمعة وبالهمزة والاولى هى الشهورة وبالهمزة رواء الجوهري فى نوادره
 ومعناه بالمجتمعة المبال وقال المبرد المال الثابت خاصة كالأرواح والعمار وقال السيرافى
 العين والورق والمناج وأما بالهمزة فهو مبروف وقيل وهذه الرواية أحسن لانه اجتمع
 فيها الشرف والمال والمعنى انه يقول لمن يخاطبه امرتك بالاحسان والانهام فافعل
 ما أمرتك به ولا تجلس فاني قد تركتك ممتولا فلا عذر لك فى الخجل وترك البذل
 (الاعراب) أمرتك فاعل وفاعل ومفعول والخبر مفعوله الثانى فافعل الفاء
 عاطفة وافعل فعل امر وبما وصولة مفعوله امرت فعل ماضى مبنى للثائب واتما نائب
 فاعل وبه مفعوله الثانى فقد افاء للتعديل وقد حرف تحقيق وتركتك فاعل وفاعل
 ومفعول وذامال مفعوله الثانى وذان شب عطف عليه والشاهد فى أمرتك الخير حيث

ومن ثم معنى ذلك تسمية الان
 العامل معنى فى اللفظ وعامل
 فى المحل فهو عامل لا عامل
 فمعنى معناه أخذ من
 المرأة العالقة التى لا مبروجة
 ولا مطابقة واهـ لذا قال ابن
 الخشاب لتبدأ أجاد أهل
 هذه الصناعة فى وضع
 هذا القلب لهذا المعنى
 والشرح ما تقدم أنواعه
 بشرحه من الافعال التى
 تنغدى الى معنواين أوها ما
 مسرحة دائماً أى مطلق
 من قيد حرف الجر والثانى
 نارة مسرحة منه وثارة مقيد
 به وقد ذكرت معناه فى المقدمة
 عشرة افعال أحدها أمر
 قال الله تعالى أتأمرون
 الناس بالبر وتتسون أنفسكم
 وقال الشاعر

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
 وقد تركتك ذامال وذان شب
 يجمع بين اللغتين

عداء بنفسه وأمرت به عداء بالياء وهذا معنى قول المصنف لجمع بين اللغتين أي
تعدية بنفسه وبالياء تأمر (قوله الثاني استغفر الخ) هو قول الأكثر قال في المعنى وهو
مردود لأن استغفر هل تصير المنعدي لواحد من عد بالانين واما قولهم استغفرت الله
من الذنب فهو على تضمين استغفرت أي طلبت التوبة من الذنب فليس من باب
اختار هذا حاصل ما في المعنى (قوله استغفر الخ) السين والتاء للطلب كأنه قال
الطلب من الله استغفر مغار ع واسم الجلالة منصوب على التعظيم وهو
المفعول الأول والثاني من عمدي ومن خطي عطف عليه وذني بدل من عمدي
وكل مبتدأ أو امرئ مضاف إليه لاشك مؤنث لا نافية للجنس واسمها وخبرها
والشاهد في استغفر حيث عداه للمفعول الثاني بحرف الجر والبيت من بحر البسيط
(قوله استغفر الخ) من بحر البسيط وذيها مفعول الثاني وأنت محصية بصفة الذنب
ورب ما فعله أو خبر محذوف إليه الوجه مبتدأ وخبر والعمل عطف على المبتدأ
والمراد بالوجه التوجه (قوله واختار موسى الخ) أي تقوم به فعل ثان وسبعين
مفعول أول ولم يحرف المفعول الثاني بحرف الجر وفي المعنى ان من محذوفه والتقدير
من قومه (قوله وقالوا أنت الخ) من بحر الطويل والتأني البعد والغليل حرا الجوف
وقالوا فعل وفاعل ونات فعل ماض والتاء لتأنيث فاخترف فعل أمر وفاعل ومن الصبر
مفعول ثان والأول محذوف أي أحدهما والبكا مبتدأ أو أنتي فعل ماض خبره اذن
حرف جواب به ههنا والغليل متعلق بأنتي والشاهد في اختراجه تعدى للمفعول الثاني
بحرف الجر وروى وقالوا أنت فاختر لها الصبر والبكا فقال بعض من اللواتي من
البكا بمعنى أو وقيل ان الصبر على حذف من أي من الصبر اه معنى (قوله ويقال
أيضا كنوته) أي انه يأتي بالواو كما يأتي بالياء (قوله هي الحمر) الخ هي مبتدأ خبره
الحمر تكني مضارع بنى للتائب ونائب الفاعل المستتر مفعول أول والظلا
مفعول ثان كما البكا حرف جر وما كافة والذنب مبتدأ أو يكني خبره ونائب الفاعل
مفعول أول وابعده مفعوله الثاني والشاهد في تكني في الموضعين حيث تعدى
للمفعول الثاني بنفسها وقوله هي الحمر الخ قال ابن بري الضواب وقالوا هي الحمر
الخ فاقط المصنف من البيت لفظ وقالوا فإني الى كسر الوزن وانشده الجوهري
قالوا بدون واور يكون دخله الحرم وهو قبيح اه حصيد (قوله وكتماها الخ) لا يعلم
فأله ولا تمامه والكتابة لفظ اریده لازم معناه وام فلان كنية محبوبة وكتماها
مبتدأ ومضاف إليه وا كني بام فلان خبره وا كني بالتاء للمفعول ونائب الفاعل
مفعول أول وبام فلان مفعوله الثاني تعدى إليه بالياء وهو محل الشاهد في بعض
السخن وكتماها تكني بام فلان وضمير تكني يعود على المرأة ويكون كتماها مرتبطا

الثاني استغفر قال الشاعر
استغفر الله من عمدي ومن
خطي *
ذني وكل امرئ لاشك مؤنث
وقال الآخر
استغفر الله ذنبا است محصية
رب العباد إليه الوجه والعمل
الثالث اختار قال الله تعالى
واختار موسى قومه سبعين
رجلا وقال الشاعر
وقالوا أنت فاختر من الصبر
والبكا
فكنا البكا أنتي اذن الغليل
أي اختر من الصبر والبكا
احدهما الرابع كني بتخفيف
التون تقول كنيته ابا عبد الله
وابي عبد الله ويقال أيضا
كنوته قال هي الحمر لاشك
تكني الظلا * كما الذنب يكني
الاحدة * وقال
وكماها أ كني بام فلان
الخامس كني تقول سميته
زيد ارمية يزيد قال

دعوتيه يزيد وقال الشاعر
 دعوتى أنا ما أم عمر ولم أكر
 أخاها ولم أرضع لها باليان
 السابع صدق تخفيف الدال
 نحو واتد صدقكم الله وعده
 ثم صدقناهم الوعد وتقول
 صدقته في الوعد الثامن
 زوج تقول زوجته هذا
 وهم يد قال الله تعالى زوجنا كما
 وقال وزوجناهم بخور
 عيين التاسع والعاشر كال
 ووزن تقول كانت لزيد
 طعامه وكانت زيد الطعامه
 ووزن زيد ماله ووزن
 زيد ماله قال الله تعالى وإذا
 كالوهم أو وزنوهم يخسرون
 والمفعول الأول فهم ما محذوف
 * السابع ما تجدى الى
 ثلاثة مفاعيل وهو سبعة
 أحدها علم المقواتة بالهمزة
 من علم التعدية لاثنتين تقول
 أعلمت زيداً وعمرافاً فلا الثاني
 أرى المقواتة بالهمزة من
 رأى التعدية لاثنتين نحو
 أرى زيداً وعمرافاً لا قال
 الله تعالى كذلك يريم الله
 أعلمهم حسرات علمهم
 فأنها والاسم مفعول أول
 أعلمهم مفعول ثان وحسرات
 مفعول ثالث والباقي ما ضمن
 عنى أعلم وأرى المذكورين من أنبأ

عابعدوه ويحتمل ان ضمير تكفى عائد على السكتان وايضا كتب التانيث
 من المضار اليه (قوله وسميت به يحيى الخ) سميت به فعل وفاعل ومنعول أول ويحيى
 مفعوله الثاني ويحيى اللام حرف جر ويحيى منصوب بان مضمرة ولصدر مجزوم
 باللام فلم يكن جار مجزوم ويدان من زائدة ولأمر جر يكر وقضاه الله فعول
 وفاعل ومنعول وفي الناس متعلق به ر للجملة فة لا مرو والشاهد في سميت به حيث
 تعدى للمفعول الثاني بنفسه والمراد بالامر الموت (قوله دعوتى أخاه الخ) قاله عبد
 الرحمن بن الحكم تغزل في أم لبان بنت عثمان بن عفان وكانت عمته أخيه مروان
 ابن الحكم وكان عبد الحكم هذا شاعرا يحبها وكان كثير التغزل في
 نسب أخيه دعوتى فعمل ماض وانما التانيث والنون للوقاية والياء مفعول أول
 وأخاها مفعول ثان ولم أكر أخاها جار مجزوم والضمير المستتر اسم أكر وأخاها
 خبرها ولها حال من لبان لانه كان نعتا له ولبان متعلق بأرضع وأعمل اللام
 في ليا معني مع ليناسب الاخوة المنفية والمعنى لم أكر أخاها من الذب ولم
 أرضع مهي باليان فلا يكون أخاها من الرضاع والمباين وانين يستعمل في الآدمي
 وغيره خلافا لمن قال لا يقال في بنى آدم ابن ورد بقوله عليه الصلاة والسلام الابن
 للثعلب والشاهد في دعوتى أخاها حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه (قوله واتد
 صدقكم الله وعده) فالكاف مفعول أول ووعدة مفعول ثان وكذا قوله صدقناهم
 الوعد (قوله صدقته في وعده) أى فتعدى بنفسه قول الثاني بحرف الجر (قوله
 زوجنا كما) زوج فعل ماض وفاعل والكاف مفعول أول والياء مفعول ثان
 فتعدى للثاني بنفسه (قوله وزوجناهم بخور عين) فتعدى للمفعول الثاني بحرف
 الجر (قوله كنت لزيد طعامه) المزيد مفعول ثان كقوله الحفيد وطعامه مفعول
 أول لان الذى يتعدى بالحرف تارة وتارة لاه والمفعول الثاني (قوله والمفعول
 الأول فهم ما محذوف) تقديره وإذا كالوهم طعامهم أو حقهم ادرز نوهم ماله
 وقال البيضاوى وإذا كالوهم في ذوق الجارة تصل الضمة برأوان الاصل كالوا
 مكيلهم في حذف المضاف انتهى (قوله كذلك يريم الله الخ) فيرى بضم الياء
 مضارع أرى والهاء مفعول أول والله فاعل واسماهم مفعول ثان وحسرات
 مفعول ثالث قاله الزجاج فيرى وهو على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر
 قاله الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما أهل السنة فيعتقدون ان الاعمال
 تجسم وتوزن حقيقة فيرى بصرية على هذا وحسرات حال ولعزلة يقولون عليه
 وحسرات مفعول ثالث والذى اجازوه يمكن عندنا فهم اذا ابصروها فقد علموها

والذي نقوله نحن ممنوع عندهم اه وفي تمثيل المؤلف بهذه الآية رد على ابن
 الخبار حيث قال لم اظفر به من تعدلاته الا وهو منى للنعول ويرد عليه ايضا
 بقوله تعالى اذير بهم الله في منامك قليلا ولو اراهم كثرا قالوا انهم منى للنعول
 اول والياء مفعول ثان وقليلا مفعول ثالث للاول وكثيرا مفعول ثالث للثاني وهذه
 الآية في رأى الخليفة قام بالحكمة بالعمارة (قوله وتبأ) تشديد البناء وكذا خبر وحدث
 بتشديد الباء والبدال (تثنيه) لا يجوز تعدى تشديداوات هذه الافعال فلا
 تقول ظننت زيدا عمرا قائما (قوله يتدوني بعلم) هذا والذي قبله تعدى للنعول الثاني
 بالياء (قوله وينعمهم عن ضيف) تعدى بعن (قوله وقد يحذف الخ) اى فيتعدي
 بنفسه (قوله ولا يجوز حذف مفعول) المراد به الجنس فيصدق بحذف أحدهما
 وحذفه ما معا كما ياتي في الشرح (قوله ولا غير الاول في باب الخ) قال في التوضيح
 وشرحه ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كما علمت كدشات
 سعيانا ولا تذكروا علمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا تذكروا علمته
 بل ان الفائدة لا تعد في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد
 الاخبار مجرد العلم به او مجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول ابي العباس وان
 بكر وابن كيسان رخطاب وان في الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه
 وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عمشور الى انه لا يجوز حذفه ولا
 الاقتصار عليه كقائل علم وهو قائل قول الاخفش لا بد من الثلاثة ثم ضم الثالوثين
 انه يجوز الاقتصار عليهم ما وقع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن
 مالك الصواب جواز حذف الثلاثة بدليل وغيره وان لم يجوز في باب ظن الحذف
 لغير دليل لان قولك علمت ووظنت لا فائدة له لان الانسان لا يخاور البياض علم وظن
 واما الاعلام فانه يتلوه اه كلام ابن مالك اه تصریح قاله حذف ما شئى على
 ما قاله الثالوثين وقال النيشى قوله ولا غير الاول اما الاول في باب اعلم فيجوز حذفه
 لانه قائل في الاصل والفاء ليجوز حذفه اذا سائر شعولا واما الثاني والثالث
 فهو ما يمتد ارجح في الاصل وكذلك مفعولا باب ظن اه (قوله الادليل)
 ويسمى اختصارا والحذف اغير دليل يسمى اقتصارا (قوله وبتوسليم الخ) يوجد
 في بعض النسخ تأخيرها الى هنا وفي بعضها ذكره عندكم الخبرية قال في التصريح
 وسليم بالتصغير قبيلة من قيس بن غيلان وسليم ايضا قبيلة من جندام من
 اليمن اه (قوله بخصه) اى الجواز (قوله اومه منفصل بظرف الخ) واجاز بعضهم
 الفصل بالجميع لان الاصل في ضم الجائز الجواز اه حقه (قوله اومه ممول)
 المراد به ما يعم المفعولين نحو واذا قائما تقول ومعه مول المعمول نحو اهدنا تقول

وما وا خبر وخبر وحدث تقول
 اثبات زيدا عمرا قائما لا معنى
 اعلمته وكذلك تقول في
 البراق وانما اصل هذه
 الكلمة ان تعدى لاثني الى
 الاول بنفسه اولى الثاني بالياء
 او عن نحو انتمهم باسمائهم
 فلما اتاهم باسمائهم نبؤني
 بعلم وبتوسليم عن ضيف
 ابراهيم وبتوسليم الحرف
 نحو من ادراك هذا ثم قلت
 لا يجوز حذف مفعول
 في باب ظن ولا غير الاول
 في باب اعلم وارى الادليل
 وبتوسليم بخصه من اجزاء
 القول مجرى اظن وغيرهم
 بخصه صبغة تقول بعد
 استفهام متصل اومه منفصل
 بظرف اومه ممول او مجزور
 واقول ذكر في هذا
 الموضع مستثنين منهم

زيد اضاربا او المفعول الاول والثاني اه حفتي (قوله هذا الباب) أي باب لمن
واخواتها (قوله يجوز حذف المفعولين الخ) الحاصل ان حذف المفعولين له دليل جائز
بالاجماع واما حذف أحدهما فليس له دليل فنعناه ابو اسحاق بن مالك كون من الغاربية
وطائفة وجمهور ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل
فيه ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة فلما تكررت طائفة امتنع حذفه كذا قالوا
وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا
دل عليه دليل واجازه الجمهور اه تصریح بقول شارحنا يجوز حذف المفعولين
ای اجماعا وقوله أو أحدهما أي عند الجمهور (قوله كما أقروا) ومشى عليه
المصنف في التوضیح قال في التصريح وعادل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان
هو الكذب يراد الى تزعمون هم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين مع الا في حذف
ما يسلم سدهما اه فحينئذ يكون ما قدره له وجه كان تقدير المصنف ههنا له وجه
والحاصل انه ان نظرت قاعدة الباب يرتكب ما قدره وان نظرت لاسلوب الآيات
يرتكب ما قدره المصنف ههنا لان الآيات يفهم بعضها بعضها فلكل وجه تأمل (قوله
ولا يجزى من الذين الخ) في قراءة من قرأ بحسين بالياء المنة تحت واما على قراءة
من قرأ بالياء الفوقية فالذين منه وله والفاعل ضمير الخطاب فان قلت لا يصح
الاخبار بقوله خبر عن الذين فكيف يكون اسما للمبتدأ والخبر والجواب
ان الكلام على حذف مضاف أي تجل الذين الخ (قوله أي بخلافهم) وقال في التصريح
ما يتخلون به والاسباب ما قاله ههنا لان الخبر يتوصف بالفعل (قوله في حذف المفعول
الاول الخ) والفاعل الذين ويتخلون ملته وهو ضمير فصل لا محل له وخبر ما مفعول
نات (قوله ولقد نزلت الخ) من بحسب السكامل والمحبة بفتح الحاء بمعنى المحبوب قال
الدميري في حياة الحيوان أهل الطب يجعلون العشق مرتبة تولد عن النظر
والسمع ويجعلون له علاجا كإثر الأمراض البدنية وهو مراتب ودرجات
بعضها فوق بعض قول مرتبة منه تسمى الاستحسان وهو المولود عن النظر
والسمع ثم تسمى هذه المرتبة بطول الفصحى في محاسن المحبوب وصفاته
الجميلة فتصير مودة وهي المبل اليه والتألف بشخصه ثم تتأ كالمودة فتصير محبة
والمحبة هي الائتلاف الروحاني فاذا قويت هذه المرتبة صارت خلة والخلة من
الآدميين هي تمكن محبة أحدهما من قلب صاحبه حتى تسقط بينهما السرائر
فاذا قويت هذه المرتبة صارت هوى وهو ان المحب لا يتخاطب في محبة محبوبة تغير
ولا يداخله تلون ثم يزيد الحال فيصير عشقا وهو افرط المحبة حتى لا يتخلو العشوق من
تجمل العاشق وفكره وذكوره ولا يغيب لاشتهغال النفس عن القوة الشهوانية

اي هذا الباب احدهما انه
يجوز حذف المفعولين
أو أحدهما له دليل ويتبع
ذلك ما ورد دليل مثال حذفه
له دليل قوله تعالى أين شركائي
الذين كنتم تزعمون أي
الذين كنتم تزعمون شركاء كما أقروا
والاحسن من هذا ان
يقدر انهم شركاء وتكون ان
وصلتها اسما تدل على ما يدل
لمه ورد ذلك في قوله وسأرى
معكم شفعاكم الذين يزعمون
انهم فيكم شركاء ومثال
حذف أحدهما الدليل وبقا
الاخر قوله تعالى ولا تحبين
الذين يتخلون بما آتاهم الله
من فضله وخبر الهم أي
يتخلون وخبر الهم حذف
المفعول الاول وابقى ضمير
الفصل والمفعول الثاني
وقال غيره
وامدركات ولا تطغي غيره

و يمتنع من الذكروا الفكر والتخيل والنوم لاستضرار الدماغ فاذا قوى العشق به ار
متما في هذه الحالة لا يجد فضلا غير صورة المشوق ولا ترضى نفسه سواها فاذا ترايد
الحال صار لها و يصير متشوشا لا يدري ما يقول ولا أين يذهب فحينئذ يهجر
عن مداواته وتقصير آرائهم عن معالجة الخلق المروجه عن الحد انضباط واقدا اجاد
القائل

يقول اناس لو نعت لنا الهوى * ووالله ما أدري اهم كيف أنعت
فليس شئ منه حسدا أحده * وليس شئ منه وقت موقوت
اذا اشتد ساني كما أخرجني * له وضع كفي تحت خدي وأصمت
وأضع وجه الارض طوعا بعبرتي * وأقرعها طورا بظفري وأنكت
وقد زعم الواشون اني سلوتها * فإلى أراها من بعد فأميت

اه (قوله المكرم) يقع الراوي الاكرم مكان المكرم والمعنى انت عتدي بمنزلة
الحب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعا (الاعراب) او اول القسم واللام للتأكيده وقد
للتحقيق ونزلت فعل وقاعل واناء عاطفة ولا ناهية وتظني فعل مضارع مجزوم
يحذف النون والجملة جواب القسم معتد به بين الجار ومثله لان مني متعلق بنزات
وغيره فمفعول اول والثاني محذوف أي واقعا وهو محل الشاهد (قوله ولا يجوز
ان تقول علمت أو طمنت) مقتصرا على من غير دلائل على الاصح
وتشرحه واما حذفه ما اقتصرا أي لغير دلائل فمن سيدي به فمعنى تقبل ابن مالك
عن الاختس والجري وشيخه ابن طاهر والشلوبين المتع مطلقا سواء في ذلك افعال
الظن والعلم واختاره ابن مالك وجمهور في ذلك ان العرب تجرى هذه الافعال مجرى
القسم فتتقاهما كما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص والجواب لا يحذف
فكذلك ما هو بمنزلة ورديان تضمنها معنى القسم ليس يلزم وعن الاكثرين الجواز
مطلقا لمجي ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم انك الخ اعنده علم الغيب
فهو يرى والاصل والله يعلم الاشياء كائنه ويرى ما عتقته حقا وفي افعال الظن
نحو وظنتم ظن السوء فظن السوء مفعول فظن مفعول مطلق وقواهم في المثل من
يسمع يخجل أي يسمع منه خجلة والمعنى من يسمع خيرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخجل
معه مصادقا فاجعله من الحذف والاقتصار وليس الكلام فيه وعن يوسف
الاعلم فيه تفصيل فقال يجوز في افعال الظن الكثرة السماع فم ادون افعال العلم وعن
ابن الاعراب ليس يجوز في ظن وخار وحسب لانه سمع فيها ويمتنع على الباقي ونسبه
لسيبويه اه (قوله اجمعوا على ذلك) أي على منع حذف أحد المفعولين غير دليل قال
في التصريح لان المفعولين اصلهما المبتدأ والخبره كما لا يجوز ان يثنى بمبتدأ دون خبر

منى بمنزلة المحب المكرم
أي فلا تظني غيره واقعا
او فإنا حذف المفعول
الثاني ولا يجوز ذلك ان تقول
علمت أو طمنت مقتصرا
عليه من غير دليل على الاصح
ولان تقول علمت زيدا لا
علمت فإمسا وتترك المفعول
الاول في هذا المثال والمفعول
الثاني في الذي قبله من غير
دليل عليهم اجمعوا على ذلك
المسئلة الثانية ان العرب
اجتازوا في اجراء المفعول
مجري الظن في نصب المفعولين
على اثنين فينزل عليهم

ولا يجوز أن يثبتي بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناصح فكذلك بعده وانما اجمع هنا
 واختاف في حذفها ماعلان مضموم بها والمفعول به في الحقيقة اذعناهما
 الاحداث المضافة لذوات حذف احدهما كحذف بعض اجزاء الكلام وانما
 الاختاف في حذف احدهما اقتضار لان الحذف في ذاته يثبته وهو بمنزلة
 المذكور اه حسي (قوله مطلقا) أي من غير شرط من الشروط الآتية اه تصریح
 (قوله يوجب الحكاية) اعلم ان الجملة الفعلية بعد القول تحكي عند جميع
 العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئها شيئا كما يعمل الظن
 لان الظن يقتضي العمل من جهة معناها فخر آه اذعنا كما تقولون في باب اعطيت
 فضع ان يشبه ما واه اقوا فقتضي الجملة من جهة قنظها فلم يصح ان ينصب
 جزايعا من جنسها لانها لا تتضمن من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصب ما
 مفعولا واحدا لان الجملة لا اعرابها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناطم
 (قوله الاثلاثه شروط الخ) الشروط والحقيقة خمسة والشروط الاول محرز كونه
 مضارعا بمعنى الحال مبتدأ وابتداء الخطاب فيه ومحزراته لثلاثه شروط فخرج بالمضارع
 المصدر والوصف والمناهي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة
 المضارع في هذا الباب وسوى به السير في فليت في الخطاب وسوى به المكون في
 قل فيحوز على قولها الاعمال المنهية المستدلثة المخاطب وفعل الامر نحو قلت زيدا
 منطوقا او قل زيدا منطوقا مع الاستناد لضمير الخطاب وما قلنا من اشتراط كونه
 بمعنى الحال هو ما قاله في التسهيل ورد بقوله به متى تقول المذار تجتمعنا انشدته ميبويه
 بنصب المذار على انها مفعول اول وتجمعها مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على
 من اشترط الحال لانه لم يسه فهمه عن ظنه في الحال ان المذار تجتمعها واحبا به
 بل استفههمه عن وقوع ظنه لانه ظنه في الحال اه وهو مني على ارمي طرف
 لنقول قال ابن هشام والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا تقول اه وفيه نظر لان تقول
 على هذا يكون غير مسموعه عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام
 الاعلى قوله من لم يشترط الاعتماد واشترط بعضهم كونه لمخاطب واحدا فقط
 على ما حكاه ابن الجباز في شرح الجزواية وليس التفریع عليه قال السهيلي ويشترط
 ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطوقا برفعه ما قال
 ذلك اذا عدته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الاقولا مسموعا لان الظن من
 أفعال القلب وذكر انه يدل عليه أصول النحاة مع استقرار كلام العرب نقله عنه
 المرادى في شرح التسهيل وأقره اه تصریح فعلت من هذا ان كونه بمعنى الحال
 وكونه لمخاطب واحد وعدم التعدى باللام شروط مختلف فيها وكذا كونه مضارعا

معروف ذلك طاعة اهل بيوت
 الآتية ول قلت زيدا منطوقا
 وغيره يوجب الحكاية
 فيقولون ان شرطه منطوق ولا
 يجب في اجزاء القول بحري
 الظن الاثلاثه شروط اول
 ان تكون الصيغة تقول
 ابتداء الخطاب الثاني ان
 يكون مسموعا على استفهام

فإنه انزل المصنف ذلك واقتصر على ثلاثة شروط وان كان في اشتراط الاتصال خلافت
 لكنه ضعيف فجملة الشروط سبعة تأمل قال في التصريح بهذه الشروط لجواز اجراء
 القول بحري الظن وتجوز الحكاية مع وجود الشروط كقوله تعالى أم تقولون ان
 ابراهيم الآب في قراءة الاخيرين وابن عامر رخص بالتساوي كسرهم زهوان (قوله
 الثالث ان يكون الخ) هذا الشرط قوله سار به والاختصاص من البصريين وخالفهما
 الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا التصيب في قولك أنت تقول زيد منطلق ولم
 يعتدوا بالتصيب فاصلا ووجهه ان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل
 مضمر وذلك القول واقع على الاسمين فيتمهما او يرد بان الحكم انهما ولذلك كوز
 واما المضمرة فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه فاشارة العمل فيما بعده لهذا الظاهر
 وهو لم يتصل بالاستفهام فله الموضع في حواشي التسهيل لم يتعقبه ووجهه يرد على قول
 المصنف في توضيح الاضية فان قدرت الشهير وهو أنت فاعلا يجوزف والتصيب بذلك
 الخروف جازا اتفاقا اه تصریح (قوله أو يفعل القول) فيه قدور فالاحسن عبارة
 التوضيح أو يفعل القول سواء كان مفردا أو حالا أو غيرهما كافي التصريح (قوله
 متى تقول القاص الخ) قاله هدي بن خشرم الغدري وكان هو وزياد بن زيد قد ابتلا
 من الشام في نشر من قومهما وكانوا يتعاقبون السوق بالابل وكان مع هدي اخته
 فاطمة فنزل زياد السوق باحصان فارتجز فقال

عوجي علي سارار بعي ياطارها * من دون ان ترى اليه يرانها

فغضب هدي بن حين سمع زياد ارتجز باخته فنزل فارتجز يا بنت زياد وكادت تدعي ذمها
 روى البيهقي أم حازم وقال آخرون أم قاسم وقال متى تقول القاص البيت فمارصلا
 الى ديارهما جميع زياد رهط امن أهل بيته وأتى بيت هدي فذم به على ساعده وشجع
 اياه خشرم فاقم يزل هدي يتطلب زياد حتى اصابه بيته وقتله وهرب والقاص جميع
 قلوب وهي الشابة من الابل بمسئلة الجار بق من الاناسي وتوجه مع علي فلا تن
 وقاص والرواسم جميع راسمة وهي التي ترسم رسما أي تؤثر من شدة وطئها ومعنى
 يدين يقربن والمعنى متى تظن القاص دانية لنا من احبابنا أي متى تظن هذه الابل
 السائرة تقربك من احبابنا لانهم كانوا يركبونها ففهمهم حيث ارادوا (الاعراب
 متى اسم استفهام مبتدأ تقول بمعنى تظن مضارع تصيب فتعويان الا قول القاص
 والثاني يحملان والرواسم صفة القاص وأم مفعل يدين وقاسم مضاف اليه
 وقاسم عطف على أم والشاهد في تقول بمعنى تظن (قوله أبعده بتقول الخ) هو
 من البسيط والهزة للاستفهام وبعده الاول بفتح الباء طرف زمان وبعده الثاني
 بضمها مضاف اليه وبينهما جناس محرف وتقول مضارع بمعنى تظن والدار

الثالث ان يكون الاستفهام
 متصلا بالفعل أو منفصلا
 عنه بظرف أو مجرور
 أو مفعول أو متول مثال المتصل
 قولك أنت تقول زيد منطلقا
 وقول الشاعر
 متى تقول القاص الرواسم
 يدين أم قاسم وقاسمها
 ومثال المنفصل بالظرف
 قول الشاعر
 أبعده بتقول الدار جامعة
 متى أم تقول البعد
 محتوما *
 ومثال المنفصل بالذم قول
 الشاعر

فـ قوله الا قول وجاءه من قوله الثاني وشمل في مفعول جاءه من قوله أم تقول عطف على
 أقول والبعده مفعول أول ومحتومانان والتأه في تقول في الموضوعين والتعميل
 الاجتماع يقال جمع الله شمله اذا دعاه لبقائه (قوله أجهل الا تقول الخ) قاله كميته
 ابن زيد الاسدي من قصيدة من الرافر يمدح بها مضر على أهل اليمن وبنو لؤي
 ثم قرئش والجاهل الذي يرى من نفسه الجهل وايسر به والمعنى أنظن بني لؤي
 جهلا لا أم متجاهلين حيث استهملوا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضربين
 مع فضاهم عليهم (الأعراب) الهمزة للاستفهام وجه الامم مفعول ثان لتقول الذي
 معني أنظن وبني لؤي مفعول الا قول واللام لا ابتداء وعمر أليك مبتدأ وعضاف اليه
 وغيره محذوف وجوباً أي قبحي والجملة منترضة بين المعطوف عليه والمعطوف
 والتأه في تقول معني أنظن وفصل بالمفعول الثاني

باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل

انظروا ان باب يقرأ بالاشارة بدليل قوله وهي عشرة وقوله الاسماء فيسه تغليب
 لان الجار والمجرور ليس اسماء في بعض النسخ باب الاسماء عشرة (قوله عشرة
 الخ) هذه طريقة وخالف في القطر عددها سبعة لان القطر فسو الجار والمجرور اسما
 عامين في الحقيقة وانما العامل الفعل واما اسم المصدر فهو ما حصل في المصدر او ان
 عمله قبل والى قوله اشار ابن مالك بقوله ولا سم مصدر عمل قال ولده أي نوع من
 العمل فكلامه هنا مني على الظاهر (قوله اسم الحدث) من اضافة الدال للتلويح
 ثم الحدث انما قام بالفعل كخرج زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقوله قعودا
 أو مجاز كخرج صر صرماً أو واقع على المفعول كخرج المرمي بسم فاعله كزهر أو جنونا
 وقوله الجاري خرج اسم المصدر والمراد بغيره على الفعل أن يقع عند اشتقاق
 الفعل منه تأكيدها ويأتى أنواعه أو عدده مثل حلت جلوساً و جلوساً قبل الفارسية
 والجمالية ليس مصدر او يتعمل ان المراد بالجرى ان الاشتغال على جميع حروفه (قوله
 جاری) نعمت لاسم لا للحدث (قوله ان لا يصغر) فلا يجوز أن يجنبني ضربك زيدا
 لان التصغير بعد عن الفعل لانه من خصائص الاسماء (قوله ولا يجرد) أي فلو
 جردنا لم يعمل نحو واجبني ضربك زيدا وما قوله

أجهل الا تقول بني لؤي
 لعمر أليك أم متجاهلين
 ولو نضات بغر ذلك تعبت
 الحسكة فتخو أنت تقول
 زيدا نطاق ثقلت جواب
 الاسماء التي تعمل عمل
 الفعل وهي عشرة أحدها
 المصدر وهو اسم الحدث
 الجاري على الفعل كضرب
 واكرام وشركه أن لا يصغر

بإني به الجلد الذي هو جازم * بضم بة كفيه الملائم راكب

نشأذوالامم مفعول انضربة المحذوفة بالذاعر كفيه مضاف اليه من اضافة المصدر
 اذاعله والملا التراب وقوله بجاني أي يجبي والجلد القوي وهو فاعل بجاني وقوله به
 أي بالماء ونفس مفعول بجاني أي يجبي الرحيل القوي نفس راكب بسبب بضم
 كفيه التراب وذلك ان رجلا اعطى الماء الذي يتوضأ به لمن هو عطشان وتيمم

(قوله ولا يجذب التاء) أى فقط كفى الإشعوى والتصریح وبمفاد التاء خلاف ذلك
 ولذا قال شيخ الإسلام قوله ولا يجذب التاء أو بثنائية أو جمع انتهى كقوله
 وضربك (قوله نحو ضربك الخ) فصرفه نحو ودب التاء فلا يعمل فى المفعول
 قال الفيتسي قوله نحو ضربك الخ كقوله فى بعض النسخ وهذه تسمى على جواب
 الشاطبي ذابوا جمع اه قال فى النكت اشترط فى الكافية ان لا يكون مضمرا
 ولا محدودا بالتاء لا مثنى ولا جمعا قال

واهمل الضمير والمحدود * ومصدر قارفة التوحيد

ولم يشترط الثالث فى التسهيل فأجابه المصنف مثنى وجمعا وهو اختيار ابن عمقور
 واختار أبو جحان اشتراطه وخالف ابن هشام فقال الأول بأن المصدر لا يعمل
 جمعا أبعد مثنى لأن عمله لطلوه محل الفعل فلا ينافيه جمعا ربه أن يكون مذكرا قال
 الشاطبي والجواب عن المصنف أعنى ابن مالك ان الشرط الذى ذكره يعنى عن
 الأربعة لأنه دعها لا يدل على ان والفعل أو ما والفعل وعلى ان المصدر لا يسمى
 مصدرا حقيقة اه و به أعلم ان جواب الشاطبي عن الثانية (قوله ولا يتبع الخ)
 يعلم منه بالأولى اشتراط عدم الفاسد بالأجنبي يذمورين مفعوله ولذا لا يصح فى يوم
 من قوله انه على ربه ما قادر يوم تبلى ان يكون معمولا لجميع لأفضل بالحسب وهو
 قادر بل معمول لمحدوف أى ربه يوم تبلى واشترط أيضا أن لا يتقدم مفعوله فلا
 يجوز أن يجنبى زيد اضرب حجره قال الرضى لأنه عند العمل مؤول يحرف مصدرى
 مع الفعل والحرف المصدرى مؤهول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل
 الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوه وأنا
 لا أرى منعا من تقديم مفعوله عليه اذا كان طرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقنى
 من عدوك البراءة واليك الفرار قال تيمالى ولا تأخذكم بهما رأفة فلما بلغ معه
 السعى وهو كثير فى كلامهم وتقدير الفعل فى مثله تكافؤا من بس كل مؤول بشئ له
 حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف فالمصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه
 احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح اضعف عمله والظرف ونحوه يكتم ما
 راحة الفعل حتى انه يعمل فيما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النقي فى قوله
 ذمالى ما أنت بهمة ربك مجنون أى اتقى بحمد الله وبعمته عنك الجنون انتهى
 كلام الرضى (قوله ولا يتبع) أى يواحد من التوابع الخمسة (قوله قبل العمل)
 وأما هذه كفى قوله * ان وجدى بك الشديدة أرانى * فخاثران الشديدة
 لوجد وقد تم رجدى بمفعوله وهو بك قال الإشعوى ومن الشروط أن يكون مقردا
 وأما قوله قد جربوه فما زادت تجارتهم * اباقدامه الا لجد والفتحا

ولا يجذب التاء نحو ضربك
 ولا يتبع الخ

بالفاء والنون والعين المهملة أى السكر فشاذ وتجار بهم جمع شجرية وهو مضاف
 لفاعل وأيا قدامته مفعوله فتدعمل وهو جمع وانما اشترط افراده لان تثنيته وجهه
 بز لان اسل صيغة التي هي أصل للفعل ومن الشروط أن يكون مظهرا فلواضهر
 لم يعمل خلافا لالكوفيير فلا يجوز ضربى زني احسن وهو عمرا قبيح ولا محذوفا كما
 بهم الله الرحمن الرحيم وقال بعض ان عامل البسمة حذف بعد عمله ولم يعمل محذوفا
 (قوله ولا يجير بالياء) لم أر هذا الشرط في غير هذا الكتاب وقد ترك شيخ الاسلام
 شرحه ورأيت في بعض النسخ ولا يتعدا تاها نحو ضرب به ضربية وضرب بتين وضربات
 وهي واذهجة وليس فيها ولا يجير بالياء (قوله وان يخلفه الخ) خرج به المصدر المؤكد
 نحو ضربت ضربا والمبين لا يخرج نحو ضربت ضربا والمبين لا عدد نحو ضربت
 ضربتين لان أن أو ما مع الفعل لا يعمل محلها بل يعمل محل الفعل وحده والمصدر
 الذي هو بدل عن اللفظ يشعله فقييل يعمل وقيل لا (قوله اقبس) أى أجرى على
 القواعد الخوية واما الأكثر فانه أن يعرى على لسان العرب كثيرا فلما ساقه (قوله
 أو اطعم الخ) فاطعم مصدر وفاعله محذوف وبتيماء مفعوله والتقدير أو اطعماه
 يقيمها والمغربة الجماعة من سغب اذا باع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون
 وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اشبهه فعل (قوله ومضافا) الحاصل أن
 اقسام المضاف أربعة لانه امام مضاف لفاعل وكرر المفعول أو حذف أو مضاف
 للمفعول وكرر الفاعل أو حذف ففي ثلاث صور وأكثر وهي ما اذا اضيف لفاعل
 ذكر المفعول أم لا نحو ولولا دفع الله الناس كما أتى وتقبل دعاء أى دعائى اياك وما
 اذا اضيف للمفعول وحذف الفاعل نحو لا يسأم الا ان من دعاء الخير أى من
 دعائه الخير والسورة الرابعة وهي ما اذا اضيف للمفعول وكرر الفاعل ضعيفة كما
 يأتي بالكلام عليها فتقوله مضافا لفاعل سواء ذكر المفعول أم لا ومثله ما اذا اضيف
 للمفعول وحذف الفاعل كما هو خذ من مفهوم قوله ومضافا للمفعول ذكر فاعله اه
 من التصريح به صرف (قوله رحمه) مبتدأ واقبس خبر ومنه وتأحال (قوله ضعيف)
 وفي نسخة قليل وهي قلة نسبية أو حقيقية كما يأتي (قوله حكم الفعل بالنسبة الى
 الاعمال) أى لا بالنسبة لغيره فانه لم يستوف لان الفعل منه ما هو جامد ومنه ما هو
 متصرف ومنه ما هو لازم ومنه ما هو متعدي ومنه ما هو تام ومنه ما هو ناقص ومنه ما هو
 رباعى ومنه ما هو خماسى ومنه ما هو سداسى ومنه ما هو سبعة ومنه ما هو ثمانية
 وغير ذلك اه فيشى (قوله لان الفعل مشتق منه على الصحيح) وكذا الوصف مشتق
 من المصدر وهو مذهب جمهور البصر بين وذهب بعض البصريين الى جعل الوصف
 مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصل لهما

وان يخلفه فعل مع ان أو ما
 وعمله متونا اقبس فعدو أو
 اطعمام في يوم ذى مسغبة
 يتيماء مضافا لفاعل أكثر
 نحو ولولا دفع الله الناس
 ومقرروا بال ومضافا للمفعول
 قليل الخ وأقول لما اعربت
 حكم الفعل بالنسبة الى
 الاعمال اردفته بما يعمل
 جعل الفاعل من الاعمال
 ويدأت منها بالمصدر لان الفعل
 مشتق منه على الصحيح

وزعم ابن طححة الى ان كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب جمهور البصريين لان من شأن الفسر ع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر هذه التامة اذا المصدر انما يدل على مجرد الحدوث وكل منهما يدل على الحدوث والزيادة اهـ التام وفي قول ابن طححة فهو الوصف مشتق من المصدر أو الفعل لم يعلم ذلك عن ابن طححة فيجوز ان يتوافق لجمهور البصريين في أن الوصف من المصدر ويجوز ان يكون ذلك تأملا اهـ من تقرير بعض الاشباح (قوله واحترزت بقولي الجارى على الفعل من اسم المصدر الخ) وهو مني على ان اسم المصدر يدل على الحدوث بنفسه أو على ان المراد الدلالة ولو بواسطة والاسم المصدر انما يدل على انقضاء المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدوث اهـ ليس على التام كهمي (قوله الى مصدر التامى وغيره) وهو مصدر الزيد عن التامى (قوله ومثال ما يخلفه فعل مع ان قوله اريد الماضي أو الاستقبال قدران والفعل وقولهم ان من خواص المستقبل الخ محله اذا دخلت على مضارع فان دخلت على ماض فهو للماضي واذا اريد الحال قدر ما والشعر لان ما اصله لازمة الثلاثة وانما دخلت بالحال مع امها اصله الثلاثة لان أن ام الحروف المصدرية بحيث أمكن جعلها لا يعدل الى غيرها وهي اذا كان الزمان حالا غير محتملة الحلول لما فاتم له فعديل الى ملائمتها لا يتأقده ولا غيره وبسبب التاويل بما عجز به قول من ذكره من النحاة أفادهم ليس على التام كهمي وزاد في التام بل حلولة عمل ان الخلفية من الفعل نحو عملت ضربك زيدا والتقدير علمت ان قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدر بقولان علم متعديا لمفعولين ولو اقلته بان المصدرية اصار مفسدة فتكون متعدية لفعل واحد وهذا المفعول لا يستدسد المفعولين بخلاف ما اذا لم يدر بان والفعل فتكون الجملة مبتدئة مسددة المفعولين اهـ من الأشعوفى وحواشيه (قوله لانك تردى بالمصدر الحدوث) أى حتى يقدر بالفعل مع ان أوها وانما المراد الاتصاف بالصوت (قوله واهذا) أى ولاجل عدم حلول ان أو ما مع الفعل محله فلم يكن محلا لا قدر وا الخ (قوله لانه يشبه الخ) أى وبهذا الشبه يتقوى عمله عمل الشعر وهذا لا يتأق ان عمله عمل الفعل لا المشابهة بل لكونه اصل الفعل وهذا ما وافق أقول يس على التام كهمي ان عمل المصدر ليس لثابته بل لكونه اشتق منه الفعل اهـ وذكري موضع

على الحدوث اهـ
لا يجرى على الفعل وذلك
نحو قولك اعطيت عطاء
فان الذى يجرى على اعطيت
انما هو اعطاء لانه مستوف
لحسروته وكذا اغتسلت
غسلا بخلاف اغتسل
اغتسالا وسيأتى شرح اسم
المصدر وهو اشترت بتقريب
بضرب واكرام الى منالى
مصدر التامى وغيره ومثال
ما يخلفه فعل مع ان قوله
تعالى ولولا دفع الله الناس
أى ولولا أن يدفع الله الناس
أو ان دفع الله الناس ومثال
ما يخلفه فعل مع ما قوله
تعالى تخافونهم كخيفة تكلم
أنفسكم أى كما تخافون
أنفسكم ومثال ما يخلفه
فعل مع أحدهما من الحرفين
قوله هم مررت فأذله صوت
صوت حمار اذا ليس المعنى
على قولك فأذله ان صوت
أو ان يصوت أو ما يصوت
لانك لم تردى بالمصدر الحدوث
فيكون فى تأويل الفعل
وانما أردت انك مررت به
وهو فى حالة تصويت واهذا

قدر والصوت التامى ناصبا ولم يجعلا صوتا الا اول عاملا فيه وانما كان عمل المتون اقبس لانه يشبه الفعل بكونه نكرة وانما كان اعمال المضاف للفاعل اكثر لان نسبة الحدوث ان أوجده الظاهر من نسبتهم لمن اوقع عليه

آخر ما يحتاج ان ذلك وان عمله لا يشبهه فانه قال في قوله لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمله
مطلقا الشبه الفعل فالظاهر ان يقال لانا التاكيد انبى بمعنى الفعل الذى عمل
باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجبنا من قراءته فى الحمام القرآن
أى من ان أقرأ قال ابن مالك فى شرح العمدة وهذا غريب اعنى الرفع بالمصدر
المنون والمستعمل كثيرا نصبه والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب
واذا اقتصر على احدهما الرفع اقوالا كثيرا الواقع ما ذكرناه وقال المصنف فى
حواشى الالفية اعمال المصدر المضاف فى التفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون واما
ذو ال فاعله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول وتلخص ان عمل المصدر الرفع فى
الفاعل ضعيف مطلقا اه كلام ليس (قوله عمل المنون) اى انما هو تقديره كقوله
تعالى فانهم من تقوى القلوب فان تقوى منون تقديره على قراءة من رفع القلوب (قوله
ولان الذى يظهر رحيق) اى حين اذا ضعف للفاعل ونصب المفعول (قوله
عمله فى الفضلة) اى وظهور العمل فى الفضلة يدل على قوة العامل (قوله لم يظهر وا
عملها غالب الا فى منصوبها) اى تقوى وهما يظهر رحيقها فى المنسوب (قوله وانما كان
اعمال المضاف للفعل الذى ذكر فاعله الخ) ومع ضعفه هو كثير فى نفسه وقيل انه
قابل فى نفسه (قوله لان الذى يظهر رحيق) انما هو عمله فى العمدة) اى وهو عامل
ضعيف وعمله فى العمدة يدل على ضعفه (قوله غلابعضهم) اى جاوز الحد (قوله
افنى تلادى وما جعت من نسب الخ) قاله الاقشير الاسدى واسمه المغيرة بن عبد الله
والاقشير لقب فلب عليه لانه كان احمر اشمس والبلاد المسال القديم من تراث وغيره
والنسب اسم يقع على الضياع والمستغلات التى لا يقدر ان يرتجى بها قال اللطافى
التلادىة دفرقية مكسورة واسم القاعية هوا والنسب بالشين المعجمة المال
والعقار اه والقوافير اشبات الياوتر كهارد قافين وزاى معجمة واحدها قافوزة
بزاى اقداح يشرب بها الخمر وابقوزة برائين معجمة تين فجمعها قوافير كقوافير
بهملة تين جمع قارورة والابار بقى جمع ابريق فارسى معرب وهو انا ذات عرى
وأما التى لا عرى لها فهى كوب والمعنى هذا رجل مغرم بشرب الخمر قد اذنت مائة
كاه ماورثه وراكتسبه وكفى عن الشرب بقرع الابار بقى والقوافير لان ذلك يدل
عليه الاعراب افنى فعل ماضى تلادى مفعول مقدم وما موصولة بحمله نصب معطوف
على تلادى وجعت صلة ومن نسب متعلق به وقرع فاعل مضاف للقوافير من
اضافة المصدر لعوله وأقواه فاعل المصدر جمع فم واصلة فوه فلذا ردت الواو فى
الجمع وهو محلى بالشاهد وزعم بعضهم انه ضرورة ورد بانه روى بنصب الاقواه
فيمكن مما اضيف فيه المصدر فاعله وذكر مفعوله وهو كثير وجعت بتشديد الميم

ولان الذى يظهر رحيق
انما هو عمله فى الفضلة
ونظيره ان لاتنا كانت
تدعيته عن العمل لم يظهر وا
عما واغاليا الا فى منصوبها
وانما كان اعمال المضاف
للذى الذى ذكر فاعله
ضعيفا لان الذى يظهر رحيق
انما هو عمله فى العمدة وقيل
غلابعضهم فزعم فى المضاف
للمفعول ثم يذكر فاعله بهد
لان انه مختص بالاشهر من اول
الشاعر
افنى تلادى وما جعت من
نسب
قرع الاقواه اقواه الابار بقى
فمن روى الاقواه بالرفع ويرى
على هذا التلادى الذى روى
أبنا بالانصب الا فى ضرورة
فى البيت

واذ روى البيت بالوجهين فلا يصح القول بأن البيت على الرواية الاولى ضرورية
وهذا معنى قول شارحنا ويرد على هذا التأويل الخ وما رتبته المصنف مبنى على ان
الضرورة ما ليس للشاعر منه من دوحه لا على القول بان الضرورية ما وقعت في
الشعر كما افاده الحفيد (قوله وقول النبي) يرفع لطف على فاعل يرد أى يرد قول هذا
القائل انه الخ ويرد قول النبي في هذه شيان (قوله وقول النبي الخ) أى فى حديث
بنى الاسلام على خمس الى ان قال ونج البيت من استطاع اليه سبيلا فخرج مصدر
يحل محله ان والفعل وهو منساف الى مفعوله وهو البيت من موصولة فاعل أى وان
يصح البيت المستطيع وللمانع أن يجب بان الحديث يحتمل أن يكون مراديا بمعنى
فلا دليل فيه انه تصریح وهو سبيل الكلام أى حبان حيث اعترض على ابن مالك
فى الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النجوية باحتمال روايتها بالمعنى وقد
رد عليه بأن الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية المعنى أشار الراوى الى ذلك
بقوله قل ما معناه كما لا يخفى على العارفين بمصطلح الحديث وفهم هذا الباب يتطرق
منه الى عدم الاستدلال بالاحاديث الشرعية على الاحكام الشرعية وهو مخالف
للاجماع (قوله آية الحج) خبر المحذوف أى وهى آية الحج أو بدل من قوله بالآية
(قوله ايسر من ذلك) أى شمس أضيف فيه المصدر للمفعول وذكر الفاعل (قوله بل
الموسول الخ) أى ان قوله من استطاع يدل من الناس والرابط محذوف أى منهم
ويجوز الفصل بين البدل والبدل منه كما قاله بعض والمبدل منه فى نية الطرح والمبغى
وجع البيت واجب لله على المستطيع وعلى هذا فلا يخفى زوال الوقف على البيت بخلافه
على الوجهين الآخرين (قوله أوفى) وضع رفع بالابتداء الخ) أى ان من موصولة مبتدأ
واستطاع صلته وخبره محذوف متروك بالفاء تقديره فليحجج وانما قدره متروكا بالفاء
لتضمن من الموصولة معنى الشرط فترن خبرها بانها مقولة ضمننت معنى الشرط
أى ان الموصولة فى معنى الشرط فترن خبرها بانها مقولة ضمننت معنى الشرط
استطاع فعل الشرط فى محل جزم وجواب الشرط محذوف أى فليحجج والمعنى على
الشرطية والموصولة ان الله على الناس أن يكون البيت محججاً أى كفاية قوله
على المستطيع أن يحجج بنفسه أى عينا ويبنى ان يقدر الخبر المحذوف أو الجواب
المحذوف هكذا فعليه أن يشره بنفسه كما افاده يس (قوله ويؤيد بالابتداء ومن كفر
الخ) يحتمل ان المراد بالابتداء الشامل لعلها موصولة بشرطية لان قوله ومن كفر
صالح للشرطية والموصولة وكأنه قال ويؤيد بالابتداء بدون الابدال ويحتمل ان
المراد بالابتداء حالة الموصولة فقط لان قوله ومن كفر الخ خاص بالموصولة لان
جمله فان الله لا يصلح جوابا لان غنى الله عن العالمين لا يتسبب عن الكافر (قوله

وقول النبي صلى الله عليه
وسلم وجع البيت من استطاع
اليه سبيلا فان قلت فهلا
استدللت عليه بالآية
الكريمة آية الحج فقلت
الصواب انها ليست من
ذلك فى شيء بل الموسول
فى موضع جريد بل بعض من
الناس أوفى ووضع رفع
بالابتداء على ان من
موصولة ضمننت معنى
الشرط أو شرطية وحذف
الخبر أو الجواب أى من
استطاع فليحجج ويؤيد
الابتداء ومن كفر فان الله
غنى العالمين وأما الحمل على
الفاء

ففسد للمعنى اذا التقدير الخ) قال التاج السبكي في بعض مجامعهم وهو معر وى
 مانع من ذلك ويكون في الخج شبان فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم
 فان لم يحج المستطيع اثم الخلق كالمفروض عين على المستطيع وهذا الحسن
 ويشم له قول اصحابنا ان من نروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة
 ولرا في تحت ان الحج لا يعين وانه يعنى عنه العمرة وفي هذا التشرير رد عليه
 ورد عليه بوجه آخر غير ان هنا ما باحتمة وهى انه اذا ثبت ان في الفرض فرضين فرض
 كفاية وفرض عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بان يقوم به المستطيع وغيره
 فلو ارتكب غير المستطيع المشاق وحج استقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج عن
 الغير لان الحج لا يباية فيه عن المستطيع وبقى على المستطيع فرض العين واذا حج
 المستطيع حصل له ثوابان ثواب استقط فرض الكفاية وثواب استقط فرض الكفاية
 من فرض العين واذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم
 عليه ان يكون واجب على كل أحد حجه وصاحبه المستطيع لا يحرم حج البيت انه
 يس قال بعض النقاد منى على ان ال في الناس لا لا تستغراق أما لو جعلت له عهد
 واليه هو المستطيع فلا فساد والمعنى حج البيت المستطيعون واجب لله على الناس
 أى هؤلاء الناس المذكورين فالناس وان تقدم انظروا فهو ما أخر معنى (قوله ان يحج
 المستطيع) فمن موصولة فاعل المصدر وقوله المستطيع ان المعنى قوتنا الذى
 استطاع (قوله ومثال اعمال ذى الالف واللام) اختلاف فيه على اربعة اقوال
 فسبويه جعله والكوفي لا يعمله كالا يعمل النور ويجوز ان يفسر على فتح واين
 ملحقة وان كانت فيه ال معاوية لا ضمير كافي البيت الآتى ومنع من الضرب زيد
 عمر او وافته أبو حيان ورد علم ما قوله

ففسد للمعنى اذا التقدير
 اذ ذلك والله على الناس
 ان يحج المستطيع فعلى
 هذا اذا لم يحج المستطيع
 بانتم الناس كلهم ولو اضيف
 للامة قول شمس لم يذكر الفاعل
 لم يثبت ذلك في الكلام عند
 احدنا ولا ينام الانسان
 من دعاء الخبير أى من دعائه
 الخبير ومثال اعمال ذى
 الالف واللام قول الشاعر
 يفت شمس ايفضف الراى
 والخبين
 ضعيف التكاية اعداءه *

عجبت من الرزق المسمى الهه * ولا ترك بعض الصالحين قهرا
 أى عجبت من أن رزق المسمى الهه ومن ان ترك بعض الصالحين قهرا وعلمت ان
 الامور فيه خلاف وأما المضاف فهو متعلق على اعماله وحكى بعضهم فيه الخلاف (قوله
 والخبين) يتم الجيم شدا الشجاعة (قوله ضعيف التكاية الخ) فالتكاية مصدر
 مشروون بأل وفاعل محذوف واعداءه مشعوله والمعنى ضعيف التكاية اعداءه يظن
 ان الفرار من الموت ياعد الاجل وفي التبريل قل ان الموت الذى تقررون منه فانه
 ملائكم وضعيف خبر مبتدأ محذوف والتكاية مضاف اليه ويحال مضارع بمعنى
 يظن والفرار فيه قول أول وجملة يراخى مفعوله الثانى والاجل مفعول يراخى
 (قوله ما) أى عامل حتى اصير جنسا ولا ينبغي ان يفسر بوصف لان الكلام مفروض
 فيها هو اعم منه وخرج بقوله اشتق المصدر والظرف والمجرور ورواى

تعال الفرار يراخى الاجل
 ثم قات
 التكاية اسم
 التكاية وهو

الفعل (قوله اشترى) الاشتقاق رذرفرع لاصل مناسبة بينهما (قوله من فعل) أى من مصدر فعل كفى الشارح أو المراد بال فعل هذا المصدر فان سيأويه يعنى المصدر
 أعلا وحدثنا وحدثنا فان هذا التعريف لابن الحاجب وقد قال شراحه فيه ذلك ولا
 تجوز لىكن شرح كلام المصنف بكلامه فى الشرح أول وهذا كما ليمتشى على
 المذهب الصحيح والافقاؤه على ظاهره ذهب الكوفى (قوله من قام به) أى للدلالة
 على تعيين من قام به كما يؤخذ من الشرح والضمير فى قام عائد على الفعل وفى به عائد
 على من والمراد بالفعل الأول اللفظ فان الاشتقاق انما يكون من الالفاظ والمراد
 من الفعل الثانى الحدث لان الذى يقوم بالشخص انما هو الحدث فبقية استخدام
 (قوله كضارب) ومضروب ومدحرج ومخرنجم ومقننسى (قوله فان مضروب
 وصف) قال الأشموني من شروط استعمال اسم الفاعل المجرد أن لا يكون
 مضربا ولا موصوفا خلافا للكسائى فهم ما لا يعم ما يختص بالاسم فبمعدان الوصف
 عن الفعلية اه فبمعدان هذين الشرطين فى المجرد وكلام المصنف فيما قبله
 وهو ظاهر أى نقول المصنف فان مضرب او وصف لم يعمل سواء كان فى المجرد من
 ال أو بال (قوله فان مضرب) فلا نقول جاني ضو يربز يدا او اورد عليه قول بعضهم
 وانظنى مرتحلا وسويرا فربحبالان فربحبالان فربحبالان فربحبالان وقال بعض
 المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كفى قوله * ترقرق فى الايام كيت عصرها *
 حيث رفع عصرها بكيت وكيت مضربك وهو الذى خالط حمرته سواء كانت
 المكبر لم يسمع ورد بان كلامنا فى عمل التعجب لا الرفع (قوله أو وصف) فلا نقول
 جاني الضارب العالم يريد ان لا يتقوا لكسائى على اعمال الموصوف فى قوله
 اذا ما خطبا فرحين رجعت * ذكرت سلمي فى الخابط المزايل
 ذفرخين نصيب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فمعت ذفرخين والمعنى امرأة فاقد
 خطبا أى وقعت فى الامر المهم فقدت فرخين أى ولدين قال فى شرح التمهيل ورواقي
 مض أصابنا الكسائى فى اعمال الموصوف قبل الصفة لانها مفعول يحصل بعدها
 لا قبها ونقل غيره ان مذهب البصريين والقراء هو هذا التفصيل وان مذهب
 الكسائى واقى الكوفيين اجازة ذلك مطلقا اه اشموني (قوله عمل مطاوعا)
 مانسبا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمدا (قوله فيه تجوز) أى مجاز بالخذف
 (قوله المضرب بكسر الراء) اعلم انه يصاغ من الثلاثى مفعول فتفتح عينه مرادا
 به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعلمت لاسمه مطلقا تجوز محمى ومغزى
 ومرقى أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مفضل ومذهب فان كسرت فتحت فى
 المراد منه المصدر نحو مضرب وكسرت فى المراد منه الزمان أو المكان نحو مضرب

اشترى من فعل لمن قام به
 على معنى الحدوث كضارب
 ومكرم فان مضربا ووصف
 لم يعمل والافان كان صلة
 لال عمل مطاوعا والاعمل
 ان كان حالا أراسه تعبلا
 واعتمدولو تقدير اعلى نقي
 أو استفهام أو مخبر عنه
 أو موصوف به وأقول قولى
 ما اشتق من فعل فيه تجوز
 وحدثنا اشتق من مصدر
 فعل وقولى لمن قام به مخرج
 للفعل بأنواعه فانه انما اشتق
 لتعيين زمن الحدث
 للدلالة على من قام به
 ولاسم الفعل فانه اشتق
 من فعل لم وقع عليه ولا سماء
 الزمان والمكان المأخوذة
 من الفعل فانه اشتقت لما
 وقع فيها لان قامت به وذلك
 نحو والمضرب بكسر الراء
 اسم الزمان المضرب أو مكانه
 وقولى على معنى الحدوث
 مخرج لصفة المشبهة ولاسم
 التفصيل كظرف وأفضل
 فانه اشتقا لمن قام به
 الفعل لىكن على معنى
 الثبوت

لا على معنى الحدوث
 وأشرت بتبديل بضارب
 ومكرم الى انه ان كان من
 فعل ثلاثي جاء على زنة
 فاهل وان كان من غيره جاء
 بإفظ المضارع بشرط تبديل
 حرف المضارعة بميم مضمومة
 وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم
 ينقسم اسم الفاعل الى مفروق
 بال التوسلة ومجرد عنها
 فالفروق بها يعمل عمل فعله
 مطلقا على ما مضى كما كان
 أو حاضر أو ماضيا فلا تقول
 هذا الضارب زيد أمس أو
 الآن أو غدا قل امرؤ القيس
 القاتل الملك الحلال
 خبره محسوبا وانما
 فأعمل القاتل مع كونه
 بمعنى الماضي لانه يريد بالملك
 الحلال آياه وفيه دليل
 أيضا على اعماله مجموها
 والمجرد عنها انما يعمل
 بشرطين أحدهما أن يكون
 للعال أو الاستقبال
 لا الماضي خلافا للكسائي
 وهشام وابن مضاء استدلوا
 بقوله تعالى وكأهم باسط
 ذراعيه بالوصف بدوت أولها
 غيرهم

وتكسر مطلقا عند غير طي فيما صحت لانه وقاؤه واوتخوه وردوه وقف وموات
 اه اشعوى (قوله لا على معنى الحدوث) الاضافة للبيان أى يفيد معنى هو الحدوث
 (قوله وكسر ما قبل آخره مطلقا) أى سواء كان مكسورا فى المضارع كقطن
 وم استخراج أومفة وحما كنعلم ومدحرج (قوله فالقر ونها يعمل عمل فعله مطلقا)
 لان ال هذمه ومضولة وبضارب حال محل ضرب ان اريد الماضى أو يضرب ان اريد غيره
 والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما جعل محمله كفى التسهيل وليس نصب
 ما بعد المقرون بال بخصوصا بالمضى بخلاف اللرماني ومن واقفه ولا على سبيل
 التثنية بالنعول خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقول الخليل ان الاقوال
 أربعة المشهور انه يعمل مطلقا (قوله القاتل الملك الحلال الح) قاله امرؤ القيس
 ابن حجر الكندي من قديمه يد كرقها القبيلتين اللذين قبل آياه وقبل هذا البيت
 والله لا يذهب شئنى بالطلا * حتى ابر ما لكوكاهلا
 وحتى معنى الاستغناء أو الغاية أى لا اترك الاخذ بشئى الى ان اقتل
 هذين الخبير وأبير الراء والبال المهمتين معناه اهالك ومالك وكاهل قبيلتان من
 بنى أسد قتلوا ابا امرئ القيس والحلال حمل السيد والجمع الحلال حمل بالفتح
 (الاعراب) القاتل ابر صفة لسالك وكاهل ويحتمل انه منصوب على الذم أى اذم
 القاتلين والملك مضعولة والحلال نعت الملك وكذا خبر ومعد مضاف اليه
 وحسب ان تصورا على نزع الحاضر وانما اعطف عليه (قوله لانه يريد الملك الحلال
 آياه) أى الذى نزل فيما مضى فصح كونه تعليلا لقوله بمعنى الماضى (قوله على اعماله
 مجموها) أى كما يعمل مثنى ومفردا فان قلت لم تتمم التثنية والجمع كما منع التصغير
 والوصف بتجامع الاختصاص بالاسماء قلت اما الفرق بين ذلك والتصغير فاعدم
 تطرق الخلال الى صيغة مفردة من حيث ذاتها بالحق علامتى التثنية والجمع وأما
 بين ذلك والوصف فلان الفعل التحف صورة علامتى التثنية والجمع فى الافعال
 الخمسة بخلاف الوصف اه يس (قوله انما يعمل بشرطين) أى مع الشرطين
 السابقين وهما أن لا يصغر ولا يوصف كما علمه بقوله اشروط أربعة اثنان عدميان
 واثنان وجوديان (قوله خلافا للكسائي) أى فى تجويز عمله بمعنى الماضى واستدلوا
 بقوله تعالى وكأهم باسط ذراعيه بالوصف ودوجه الدلالة ان باسط بمعنى الماضى
 وعمل فى ذراعيه النصب وقال المانعون لاجحة لهم فى باسط ذراعيه لانه على ارادة
 حكاية الحال الماضية والمعنى يبسط فيصع ونوع المضارع موقفه بدليل ان الواو فى
 وكأهم واو الحال ويحسن أن يقال جاز يذو أبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك
 ولذا قال وتعلمهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقتلناهم ومحل الخلاف

في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به وأما رفع الوصف المسمى التفسير المستتر
 فخائر اتفاقا أنه تصریح وحكي بعضهم عن ابن طاهر وابن خروف التبع وهو
 بعيد لأنه لا يصح أن يكون مفعولا متبوعا ولا فاعلا له ولا مفعولا بمعنى حكاية
 الحال ان تقرر ما كان حاصلا فيها، وفي حاصلا الآن انه كونه أمرا عيلا وجمعا
 ظهر قول الشارح وتأوله غيرهم وتذوله وابن مناصب فتح الميم والمد (قوله الثاني
 أن يكون معتمد الخ) بخلاف الكوفة والاندلس حيث أجازوا حملها بدون اعتماد
 كما في قوله

خبر بنو هب فلانك مغنيا * مقابلة هي اذا الظير مرث

وجوابه ان خبر بنو هب مقدم بنو هب مبتدأ وخبر على حذف الملائكة كما بعد ذلك ظهر
 (قوله ماراع الخلان الخ) التثنية الخاف والتقص وما نافية ووراع اسم فاعل اعتمد على
 التثنية ولذا رفع الخلان فاعلا له ووراع مبتدأ مرفوع بضمه مفعولة على الياء المضافة
 لا لتقاء الساكنين مع من ظهورها الثقل والخلان فاعل سد مسد الخبر وضمه مفعول
 لا بدله بز حرف عطف من وصوله مبتدأ وفي قول ماض وقائه مستتر فيه عائد على من
 الموصولة الخليل مفعول اول وخليلا مفعول ثان (قوله اناورجالك الخ) قاله حسد ابن
 ثابت رضي الله عنه * الهمزة للاستهفهام وناواسم فاعل مبتدأ ورجالك فاعل اغناه
 عن الخبر وقتل مفعول وامرئ مضاف اليه ومن الهمزة تعلق باعتراض وذلك مفعول
 وفي حديث حال من فاعل اعتراض والشاهد في ناوحيب اعتماد على الاستهفهام
 فرجع رجالك ونصب قتل (قوله ان الله بالغ الخ) يتوون بالغ وبإضافته لامر لأنه اذا
 استوفى الشروط تجوز اضافته فالشروط لجواز الاعمال لا لوجوبه (قوله وتولى
 ولوتة ديرا اشارة الخ) أي فقوله ولوتة ديرا ارجع للوصف وللإستهفهام وارا
 بالوصف ولومعنى ايهم الحال في قوله شاربا فانه حال من ضمير رأيتهم المحذوف
 والظاهر انه راجع للخبر عنه أيضا ولا يرجع للثني تأمل مثال الخبر عنه شاربا زيد
 عمرا جوابا لمن قال اضراب زيد عمرا اي هو ضارب زيد بعد كتمني هذا رأيت
 الخفيد قال ولا يتأني تديرا التثني في هذا الباب الا انه يمكن ان يرشد وذلك قوله
 كناطع محزنة) قاله الأعشى ميمون من قصيدة من البسيط والوعل بفتح الواو وفتح
 العين المهملة أو كسرهما أو بضم الواو وكسر العين تيسر الجليل ويقال له الأيل
 ومعنى يوهن ما يرهزها ويروي ليلتها أو يضرها من شارضا جمع شارضا ومعنى شارضا
 (الاعراب) ناطع اسم فاعل اعتمد على موصوف محذوف وقاعله مستتر وهو خبر
 المحذوف أي انت كوعل ويوما طرف الماطع واللام للتعليل ويوهن ما يضرها من صوب
 بان مضمرة جوارا بعد لام العلة والفاعل مستتر والهاء مفعول والقاء عاطفة ولم

الثاني ان يكون معتمدا
 على واحد من أربعة وهي
 التثني كقوله
 ماراع الخلان فاعلا كقوله
 بل من وفي يهود الخليل خليل
 الثاني الاستهفهام كقوله
 اناورجالك قتل امرئ *
 من العزق حيث اعتراض ذلك
 التثنية اسم خبر عنه باسم
 الفاعل كقوله تعالي
 ان الله بالغ أمره الرابع
 اسم موصوف باسم الفاعل
 كقوله شاربا رجل شاربا
 زيدا وقولي ولوتة ديرا
 اشارة الى مثل قوله
 كناطع محزنة يوما اي ووهن
 فلم يفسرها أو ووهن قربة الوعل
 ولوتة ديرا

يضربها جازمه ويجزوم وأوهى عطف على ما قبله وقرنه مفـ وول والوعل فاعل
والشاهد في ناطع حيث اعتد على مؤنوف مقدر ونصب محضرة والضمير في
قرنه يعود على الوعل (قوله ليت شعري الخ) ليت حرف تمن وشعري أى فطنتى من
شعر وإذا فطنوا بها ومقسم اسم فاعل أقام خبرها قاله في الشواهد وقال غيره
خبر ليت محذوف أى موجود وقوله مقسم مبتدأ وتسمى فاعل سدس الخبر وهو
معتد على استنهام مقدر والعذر مقبول مقسم وفرمى فاعله ولى معتلن مقسم أم
حرف عطف وهم مبتدأ وفي الحب متعلق به ما ذلون ولى كذلك وعاذلون خبر
المبتدأ والشاهد في مقسم حيث اعتد على استنهام مقدر ترفع القوم ونصب العذر
جزء قوله الثالث المثال وهو ما حول للباغية) المثال جزئى مخصوص لكنه صار
عاما على هذه الامور الخمسة وبعضهم يعتبر بمثله المبالغى بعضهم يعتبر بالتحويل
الى فعال الخ (قوله ما) أى وصف المحول الوصف والمحول عنه اسم الفاعل
والمحول اليه الامثلة المعينة (قوله حول) أى اعتبر بتحويله (قوله بكثرة) ظاهره ان
الثلاثة مستوية في الكثرة وليس كذلك كما ذكرنا فعال وفعل ثم مفعول ثم مفعول
ثم فعل فله ابن مالك في شرح الالفية (قوله بكثرة) ظاهره ان الكثرة في التحويل
وعبارنا في الشرح تقتضى انها في العمل فيقول أى واحمال هذه الثلاثة بكثرة
وكذا يقال في قوله بقلة (قوله للباغية) عبر في الشرح بقوله للباغية والتكثير كما
عبر به ما في التوضيح وليس ذكر التكثير ضروريا لان المبالغة كال في الكيف
أو الحكم فتشبه التكثير به عدم ذكره موهم ولذا اعترض المصنف في شرح اللمعة
على اقتضار اى حيان فهما على المبالغة كوقوعه في المتن فقال حقه ان يقول
للمبالغة والتكثير فالاول نحو زيد علم هذه المسئلة والثاني نحو زيد شجار الخزور
اسكن ظاهر كلامه في شرح القطر قصر المبالغة على تكرار الفعل فانه قال وكأها
تقتضى تكرار الفعل فلا يقال شراب لمن شرب مرة واحدة وكذا الباقى فقوله
في الشرح والتكثير يقتضى للمبالغة كما قيده ما في القطر (قوله فعال) بفتح الفاء
وتشديد العين (قوله أما العسل فأن شراب) فالعسل مفهول شراب وهذا من المحلات
التي يجوز تقديم مفهول ما بعد الفاء عليها (قوله أخطا الحرب الخ) قاله القلاخ بضم
القاف وبالهاء المججمة من الطويل واران بالجلال ما ليس في الحرب من الدروع
والولاج مبالغة في الولوج وهو الدخول والخوائف بالخاء المججمة جمع
بخالفة وهي في الاصل عماد البيت واران بها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة
والنصف من العسل يقال أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه
على الحال والخبرية ليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب

شعري مقسم العذر قوسى
ن أم هم في الحبلى عاذلونا
وفولك شاربيا صرايا
ان قال كيف رأيت زيدا
الأنزى ان هذه سمات
لا عمادها على مقدر اذ
الاسل كوعلى ناطع وليت
شعري مقسم ورأيت صرايا
ثم قلت الثالث المثال
وهو ما حول للباغية من
فاعل الى فعال أو مفعول أو
فعل بكثرة أو فاعل أو فعل
بقلة وأقول الثالث من
الامماء العاملة عمل الفعل
أمثلة المبالغة وهي عبارة
عن الاوزان الخمسة
الذكورية محولة عن صيغة
فاعل قصد افادة المبالغة
والتكثير وحكمها حكم
اسم الفاعل فتقسم الى
ما يقع صلة لال فتميل مطاقا
والى مجردتها فتعمل
بالشرطين المذكورين
ومثال افعال قواهم
أما العسل فأن شراب وقول
التاعر

في الحرب لاسا الله ما جلالها *
وليس يولاج الخوائف أعقلا

وبينه وبينها مؤاخاة واذا قامت الحرب لا يبلغ البيت ولا يستتر فيه بل يظهر
 ويحارب اه تصریح (الاعراب) أخذ الحرب ولباسا حالان وصاحب الحال الضمير
 في فاني فيما قبله وهو
 فان تلك تلك السماء فاني * بأرفع ما حولي من الارض أطولا
 وانما اتمه اق بلباسا وجلالا اتمه قول اباسا وليس فعل ماض ناقص وانها ضمير
 ربولا ج خبرها أو الباعزة والخوالف مضاف اليه واعلة لا خبرتان ليس والشاهد
 في اباسا فانه بمعنى الغيبة في لايس واعتمده على صاحب الحال فنصب جلالاتها (قوله
 مفعول) بكسر الميم وسكون الفاء (قوله انه لمخار بوائكها) قال في التصريح وحكي
 - بيوبه انه لمخار بوائكها فنصب بوائكها جمع بوائكها وهي السميكة المستعملة
 التوق لمخار بالحاء الرحلة في الغة في نحر لا عنصاده على محبة برعته وهو اسم ان
 (قوله فعول) ينفع الفاء وضم العين (قوله قول أبي طالب) عم النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو والد امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه من قصيدة من الطويل يرثي
 بها امية بن المغيرة بن عمرو بن مخزوم وكان حخته فخرج تاجرا الى الشام فبات
 في طريقه ونزل السيف حديدته وقيل شترته وقد يسمى السيف كما نزل وسوق
 جميع ما في ومثله قوله تعالى فطوق حنكها بالسوق والسراد وصف من رثاه بالكرم
 وانه كان يعرف سوق - عمان الابل فذبا في و يعثرها عند عدم الزاد وشدة
 الزمان وكانوا اذا ارادوا نحر الناقة ضر بوا سابقها بالسيف فخرت ثم نحرها و اراد
 عرا قيب سوق - سمانها لانها التي تضرب بالسيف وقال ضروب دلالة على
 الكثرة ونخص السمان لعزتها على اهلها فلا ينحرونها ولا يعثرونها وانما ينحرون
 الضامر واما المدوح فلا ينحروا الا كرائم الله وسمانها (الاعراب) ضروب خبر
 مبتدأ محذوف أي انت ضروب وبتصل متعلق به والسيف مضاف اليه سوق
 مفعول ضروب سمانها مضاف اليه اذا نحر فاستقبل عدم و افعل و فاعل وزادا
 مفعول الفاء عاطفة انشان وانها او عاقر خيبرها والشاهد في البيت نصب سوق
 بضروب لاعتماده على مبتدأ محذوف (قوله جميع البصرين) وجميع السماع
 والحمل على اسم الفاعل لانها محمولة عنه لقصد المبالغة انه حفيد واما الكوفيون
 فلا يجيزون افعال شئ من الخمسة لما اتيهم الاوزان المزارع واعناه وحملوا المنصوب
 بعدها على تقدير فعل ومنه و اتقدية علمها او يرد عليهم قول العرب اما اهل فانا
 شراب اه تصریح وهو - ذاهني قول الشاعر واما الكوفيون الخ فهو وما يسل
 البصرين وقوله بعده يفيد انهم لا يجيزون التقديم كما علمت (قوله افعال فعول)
 ينفع الفاء (قوله ان الله - جميع دعاء الخ) فدعاء مفعول - جميع واعتمده على الخبر عنه

ومثال افعال مفعول قولهم
 انه لمخار بوائكها اي
 سمانها ومثال افعال فعول
 قول أبي طالب
 ضروب ينصل السيف سوق
 - سمانها *
 اذا عده وان اذا فانك عاقر
 و افعال هذه الثلاثة كثير
 فلو استدلنا بغيره عليه جميع
 البصرين ومثال افعال
 فعول قولهم ان الله
 - جميع دعاء من دعاه

وهو اسم ان (قوله فعل) يشق الفاء وكسر العين (قوله قول زيد الخليل) الذي سماه
 النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخليل وكأنت له نخسة افراس مشهورة فاضيف اليها
 وهو من الوافر وتسماه * جحاش الكرامين ايها الفديد * وضرقون جمع شرق يقع
 الميم وكسر الازى وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحاشى
 عنه وجحاش جمع جحش بجمع ثم جاءه همة اخرى من ميمته وهو الصغير من الحمر
 والكرمان بكسر الكاف وفتح اللام اسم ما في جبل طى ولفيد بالفاء الصياح
 والتصويت يقول ان هؤلاء عندى بمنزلة جحاش هذا المرضع الذى تصوت عنده
 (الاعراب) اتانى اتي فعل ض واثنون للرفاة والى معقول المصدر المنبسط
 من انهم فاعل اتي وضرقون خبران وعرضى معقول مشرقون وجحاش خبر متدا
 جندوف أى هم جحاش والكرمان مضاف اليه وجمله ايها الفديد من مبتدأ وخبر صفة
 جحاش والشاهد في مشرقون حيث اعتمد على اسم ان ونسب عرضى (قوله فلهذا
 خالف سيبويه في ما قوم) أى وهم اكثر البصريين اه حفيد (قوله ووافقهم بهم)
 أى من البصريين آخرون (قوله ووافقهم بعضهم في فعل) قال في التصريح وأجاز
 الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل ككلم وفهم وفطن اه فقول
 المصنف بعضهم هو الجرمي (تنبيه) لا تبيح ميسالفة من غير الثلاثى الا
 ما ركأخذ فعال وفعال وفعيل وفعول من افعال نحو درال وسار من أدرك وأسار
 اذا ابقي في الكس بغيره ومطاه وهو ان من اعطى واحان وسميع ونذير من اجمع
 ونذرو زهوق من أزرق اه اشعوقى واتاة أخذته من غير الثلاثى ونذوره لا يرد
 على المصنف في قوله ما حوا من فاعل فذى هو اسم فاعل الثلاثى * (قوله الرابع
 اسم المفعول) قال الفيتى أى الاسم الدال على المفعول به فهو من باب الحذف
 والايصال كان باقظ مفعول أم لا وابست الاتساقه للبيان اه والظاهر ان اسم
 المفعول موضوع على حدث ومفعول به وايس المصدر ان بدل على المفعول به
 بل دل على اللفظ الموضوع على حدث ومفعول فتأمل فدلول اسم المفعول هو وضروب
 وما كور وهكذا وتلك الاشياء مدلولها اذات وقع عليها الحدث فتأمل وذ كر ان
 الحاجب ان اضاف اسم الى الصيغة الغالبة فى اسم الفاعل اضيف اسم الى صيغة
 فاعل وهى الغالبة فيه وكذا هنا فى اسم المفعول (قوله من فعل) أى من مصدره
 أو على مذهب سيبويه ان الفعل يطلق على المصدر تأمل (قوله لمن وقع عليها) أى
 لذات تامن حيث رفرع الفعل عامها فصرف موضوع لذات ما وقع عليها الضرب
 انتهى بس (تنبيه) لم يذ كر المصنف معنى الحدوث كما ذكره فى اسم
 الفاعل لانه اعتمد كره فى اسم الفاعل لاجراج الصفة المشبهة واسم التفضيل وقد

ومثال اعمال فعل قول
 زيد الخليل رضى الله عنه
 اتانى أنهم مشرقون عرضى
 واهما الوما قليل فلهذا خالف
 سيبويه بينهم ما قوم من
 البصريين ووافقهم منهم
 آخرون ووافقهم بعضهم في
 فعل لانه على وزن الفعل
 وخالفه في فاعل لانه على وزن
 الصفة المشبهة كطريف
 وذلك لا ينصب الفاعل وأما
 الكس فيكون فلا يجوز
 اعمال أى من التامة وهى
 وبادوا شيئا فانها تدوز بعده
 منه وبأضمر والافعال
 وهى ونصف ثم قلت هو الرابع
 اسم المفعول وهو ما انتهى
 من فعل لمن وقع عليه

خزجت هنا بقوله لما وقع عليه فان قلت جاء اسم التفضيل لمن وقع عليه كما عرف
 واشهر واشغل قلنا هو شاذ ويشكل على تعريف اسم المفعول مضر رب من قولنا
 يوم الجمعة مضر وبفيه والتأديب مضر وبلاجه الا ان يقال استعماله في ذلك
 خلاف الاسل بتزيل الطرف والسبب منزلة المفعول انتهى حفيد العصام (قوله
 كضروب ومكرم) فتقول زيد مكرم مكرام مضر وبزيد الآن أو عدا (قوله المجاز)
 أي التجوز بحذف ضاف (قوله للافعال الثلاثة) أي الماضي والمضارع والامر
 (قوله ولاسمى الزمان والسكان) فانها ما للوقوع فيه لا للوقوع عليه (قوله ومثل الخ)
 ولا يرد عليه نحو المحبوب من احب والمضروب من اضعف يعني ضاعف والمجزون
 من آخر لان شاذ انتهى حفيد (قوله ونظره ما ذلك) هو مفرد مضاف قيم
 الشرطين في الجرد وأنت خبير بان الشرطين انما هما في الجرد وأما المقرون بال
 فلا تقول شارحنا على التفضيل السابق في الواقع صلة لال الخ الاولى حذف الواقع
 لانه لا لانه محمول الفعل ليس فيما شرطان واعلم ان عمل اسم المفعول
 كعمل الفعل المبني للمجهول نحو جاء المعطى غلامه ديناراً ونحو مررت برجل
 معطى غلامه ديناراً الآن أرعده (قوله الخامس الصفة المشبهة) أي باسم الفاعل
 المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما انهما اتزان وتثني وتجمع تقول في حسن حسنة
 وحسنان وحسنتان وحسنتون وحسنتات كما تقول في ضارب ضاربة وشاربان
 وشاربتان وشاربون وشاربتون وشاربات فلذلك عملت النصب كما يعمل اسم الفاعل
 واقصرت على واحد لانه أقل درجات التعدي وكان أصلها ان لا تعمل
 النصب لبيانها الفعل بدلائلها على الثبوت وليكون ما أخذت من فعل قاصر
 وليكن ما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله والصفة المشبهة ما وضع
 لغرض تفضيل لافادة الحدث الى موسوفها دون افادة الحدث (قوله وهي كل صفة)
 ادخال كل هنا غير صحيح لان كل لا فراد والماء دقات والتعريف للتحقيقة
 والماهية ولا عبرة بما أجيبه عن ابن الحاجب في مثل هذه العبارة انتهى فيشى
 قال الحفيد قوله كل صفة الخ لا يصدق على صفة من افراد الصفة المشبهة انما كل
 صفة فايراد لفظ كل يمنع من صحة الحمل وتصح الايمان ان يقال انما صفة
 زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان المحدود مصادق على كل افراد المحدود
 فيكون مانعاً والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيحمل تعريف
 جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالتصريح عليه كذا قال بعض في نظير هذا المقام
 والقول بزيادة كل مبني على القول بزيادة الاسماء ومنعه البصريون وعن
 المصنف انه التحقق وانتهى (قواصم) أي لغة تحوّل الخ خرج اسم الفاعل فلا

كضروب ومكرم وأقول
 الرابع من الاسماء العاملة
 عمل الفعل اسم المفعول
 وفي قولي في حده ما اشتق
 من فعل من المجاز ما تقدم
 شرحه في حد اسم الفاعل
 وقول ان وقع عليه مخرج
 للافعال الثلاثة ولاسم
 الفاعل ولاسمى الزمان
 والسكان وقد بين شرح ذلك
 مما تقدم ومثلت بمضروب
 ومكرم لانه على أن صفة
 من الثلاثي على زنة مفعول
 كضروب ويقتول ومكسور
 وأسور ومن غيره بلغة
 مضارع بشرط مضمومة
 ان حرف المضارعة
 كخرج ومخرج ثم قلت
 (وشرطها كما اسم الفاعل)
 وأقول أي شرط اعمال
 المثال واعمال اسم المفعول
 كشرط اعمال اسم الفاعل
 على التفضيل المنتهية في
 الواقع صلة لال والمجرد منها
 وقد مضى ذلك ثم قلت
 الخامس الصفة المشبهة
 وهي كل صفة مع تحوّل
 اسنادها

أو تميزا أو تجزئة بالاضافة الا ان كانت بال وهو عارضا
وأقول الخامس من الاسماء العارضة هي الفعل الصفة المشبهة وهي عبارة عما ذكرنا ومثال ذلك قولنا زيد حسن وجهه بالنسبة أو بالجبر والاصل وجهه بالرفع لانه فاعل في المعنى اذ الحسن في الحقيقة انما هو للوجه وان كانت أردت المسابقة لحوات الاسناد الى ضمير زيد فعلت زيد الله حسنا وأخرت الوجه فضلا ونصبته على التشبيه بالمفعول لان العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى لانه معموله الاصل ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستيفائه فاعله وهو المضمير فاشبهه المفعول في قولنا زيد شاربا وهو الان شاربا طالبا ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية فاصب لذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل التعدى لواحد ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير ثم قلت بعد ذلك ان تختص بالاضافة وتكون الصفة حينئذ

يقال في زيد قائم أبوه زيد قائم الابن لا الوصفة من ضمير يعود الى الموصوف واسم المفعول اذ اريد به الحادوث واما اذ اريد به الثبوت فهما حينئذ صفة مشبهة وقال الحفيد قوله صعب يعني على وجه الاستحسان لان القبح في حكم العدم تخرج ضارب أبوه فيمتنع الضمير لانه وهم ان الموصوف مفعول وتجزئته كاتب الاب فانه وان لم يمتنع لعدم اللمس لكنه لا يجزئ لان من كتب أبوه لا يحسن نسبة الكتابة واعلم ان العلم بصفة تحويل الاسناد على وجه الاستحسان متوقف على النظر في معناها الا على معرفة كونها صفة مشبهة فلا دور في التعريف انتهى (قوله الى ضمير موصوفها) من باب وصف الكل بوصف الجزء ويجوز ان الشيء اذا وصف جزؤه حقيقة صح ان يوصف جميعه مجازا (قوله وتختص بالحال) أي بالمناهي المتصل بالحال كما يؤخذ من الشارح أي الحال الدائم لا المناهي المنقطع ولا المستقبل كما قاله في التصريح واعلم ان أهل المعاني يرحوبانه لادلالة الجملة الاحتمالية على اكثر من الثبوت وقال النحاة ان الصفة المشبهة تدل على الدوام وجمع بين القولين بان الاحتمالية تدل على مجرد الثبوت وعقلية على الاستقرار والمنفي في كلام أهل المعاني للدلالة اللفظية والثبت هنا العقلية لان الاصل في كل ثابت استقراره (قوله أو بدلا) أو ترفعية وهي مانعة خلوها كذا قوله أو تميزا وقوله أو بدلا أي والمبدل على نية تكرار العامل فلا يقال انها عمات في شيئين (قوله الا ان كانت بال وهو عارضا) هذا يشبه الحسن وجه الاب قائما بان والمعول حال منها مع انها جائزة فلذا قال في الشرح وهو عارضا من ال والاضافة لما فيه ال الا ان يقال المضاف والمضاف اليه كالثبوت الواحد في ال في المضاف فلا يدخل في قوله وهو عارضا (قوله لا استيفاء فاعله) أي والثبوت الواحد لا يرفع فاعلا من (قوله وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير) يعني في مجتبه المنصوبات (قوله لان الخفض ناشئ على الاصع عن النصب الخ) وقابل الاصع انه ناشئ عن الرفع ولا يضر كون المرفوع عين الصفة لان اضافة الشيء الى نفسه جائزة عند الكوفي اذا اختلف المانظ وهو الرابع عند العلماء وما ذكره الشارح يعني على منع اضافة الشيء الى نفسه وهو مذهب البصري (قوله لا يلزم اضافة الخ) قال في التوضيح وشرحه لا تضاف الصفة ارفعها حتى يقدر تحويل الانسان عنه الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدلا من أحدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعة في المعنى واللازم بالظن الملزم ومثله والدليل الثاني انهم أشوا الصفة بالتمام في نحو هذه حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مستندة الى ضمير موصوفها لكانت كقوله كرم المرفوع قاله ابن

صغير فلهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه مشه أيضا لان الخفض ناشئ على الاصع من النصب لامن الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه بالاضافة

بالإضافة فالحسن مستند الى ضمير زيد فيكون مستندا الى جاتته بعد ان كان مستندا
الى وجهه وفتح ان يقال وزيد كاتب أبوه كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن ان
تستند الكتابة اليه الا بخارج بعيد مسمى من المضاف وهو الهاء فهو من الاستناد الى
المضاف اليه واردة المضاف ووجهه قريب الاقول ان الجزء بهض الكل فيصعح الخلاق
كل منهم ما واردة الآخر بخلاف الابوة والبنوة انتهى (قوله اذا الصفة أبدا عين
مرفوعة) لانه الوجه عين الحسن يفتح الحاء والسين لا يضم الحاء وسكون السين لانه
عبارة عن كون الاعضاء متماثلة على ما ينبغي وهذا قائم بالوجه لا عينه (قوله
وتفارق الخ) الخالص منها تشارك اسم الفاعل في المدلالة على الحدث وفاعله
والتذكير والتأنيب والتنبيه والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال وتنفارقه
في أربعة أمور ذكرها المصنف وسكت عن أمور منها التي لا تصاغ الا من اللزوم
دون المتعدي الذي لا يرد بالوصف منه الثبوت بخلاف اسم الفاعل فيصاغ من
اللزوم والمتعدي كضارب وقائم ومنها ان لا يراعى معمولها بالانطاف عليه ومنها انها
لا تعمل محذوفة ومنها انها لا تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتذهب مع
قصوره ومنها دلالاتها على الثبوت الاستمراري من غير تحلل كحسن الوجه
أو مع التحلل نحو منقلب الظاهر ومنها استحسان اضافتها الفاعلها من غير ضعف
ولا قوة في الكلام ومنها انها يجمع حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير
موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها عدم الفصل بينا وبين معمولها بالظرف
وعديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل تماقاومنها انها لا تعرف بالاضافة
مطابقا بخلاف اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي ارا ريد الاستمرار ومنها ان
منصوبه امثله للفعل لانه فعل ومنها ان ال الداخلة عامها حرف تعريف (قوله
ما عني به الماضي الخ) هذا اصطلاح لهم وهو ما قاله أبو حيان جامع بين قول السيرافي
ان الماضي أبدا وبين قول ابن السراج انها للحال أبدا ولا يرد السيرافي بقوله
لما عني انها انقطعت وانما يريد انها ثابتة قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار
ولا يريد ابن السراج بقوله للحال انها اوجدت قبل الاخبار فلا فرق حينئذ بين
القولين انتهى حفيد (قوله واسم الفاعل الخ) أي فتقول حسن أمر أو الآن
أوجد أو الحاصل تلك اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حسن واذا
أردت حدوته قلت حسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره (قوله واعني به ما هو)
أي اسم ظاهر هو متصل الخ (قوله زيد حسن وجهه) فوجهه معتبر بل الحسن وهو
سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد وهذا المثال راجع لقوله لفظا
(قوله وزيد حسن الوجه) راجع لقوله تقدير الماعلى نيابة ال مناب الضمير وهو

اذ الصفة أبدا عين
مرفوعة أو غير منصوبها
فأفوه وتنفارق هذه الصفة
اسم الفاعل من وجوه
أحدھا أنها لا تكون الا
للحال واعني به الماضي
المتعدي الزمن للحال راسم
الفاعل يكون للماضي والحال
ولا يستقبل والتأني أن
معمولها الا يكون الا سببيا
واعني بدها متصل بضمير
الموصوف لفظا أو تقدير
واسم الفاعل يكون معموله
سببيا وأخبارا تقول في الصفة
المتعدي حسن وجهه وزيد
حسن الوجه أي الوجه
منه أو وجهه فهو الماعلى نيابة
ال مناب الضمير المضاف
اليه أو على حذف الضمير من
غير نيابة عنه ولا تقول زيد
حسن عمر كما تقول زيد
ضارب عمر

اللامؤخرات عنهما تقول زيد
 بحسن وجهه ولا تقول زيد
 وجهه حسن ومعامل اسم
 المتاعل يكون مؤخرًا عنه
 ومقدما عليه تقول زيد غلامه
 ضارب الرابع أنه يجوز
 في مرفوعها التثني والجر
 ولا يجوز في مرفوع اسم
 الفاعل إلا الرفع ثم بينت أن
 الخفض له وجه واحد وهو
 الإضافة وأن الرفع له وجهان
 أحدهما أن يكون فاعلا
 والثاني أن يكون بدلا من
 ضمير مستتر في الصفة وأن
 التثني فيه تفصيل وذلك
 أن المنصوب أن كان نكرة
 ففيه وجهان أحدهما أن
 يكون انتصاه على التشبيه
 بالمفعول به والثاني أن يكون
 تمييزا أو كان معرفة فامتنع
 كونه تمييزا وتعين كونه مضافا
 بالمفعول به لأن التمييز لا يكون
 إلا نكرة ثم بينت أن جواز
 الرفع والنصب مطلق وأن
 يجوز الخفض مقيدا بأن
 لا تكون الصفة بأل والمعمول
 مجرما منها ومن الإضافة
 ثنائيا أو ضمن ذلك امتناع
 الجرف في بدل الحين وجهه
 والحسن وجهه أيه والحسن
 وجهه والحسن وجهه أيه ثم
 قلت

رأى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال في قول الشاعر * رحيب قطاب
 الجيب منار قبة * انتهى تصريح وقوله اعلم على نيابة ال راجع أقوله أو وجهه وقوله
 أو على حذف الضمير الخ راجع أقوله الوجه منه فهو واف وشعر مشوش وقوله أرعى
 حذف الضمير وهو رأى البصريين (قوله الثالث أن معناه وإياها الخ) قال ابن الناطم أن
 جواز تحوز زيدك فرح بتقديم المعمول وسببك مع أنه غير سببي على الصفة وهو
 فرح بطل لقوله اسم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الاسم أو لا يكون إلا
 مؤخرًا ورد عليه بأن الراد بالمعمول المشترط فيه ذلك ما علمناه في تحقيق التثني باسم
 المتاعل وعمله في الظرف وهو بك بما فيهما من معنى التثني لأن الظرف مما لا يكون في
 راحة الفعل كما قاله التمامي وكذا عملها في الجمال تحوز زيد حسن وجهه طلعة
 وفي التمييز تحوز زيد حسن وجهها (قوله أن يكون بدلا) أي بدل بعض من كل
 قاله الفارسي ويرده حكاية الفراء سررت يا امرأة حسن الوجه وأنه يجوز مررت
 برجل مضروب الأب بالرفع وليس هذا البديل ككلا ولا بهضا ولا اشتمالا اه
 تصریح بوجهه الراد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن
 لوجب تأنيده لان المستدل اليه ضمير مؤنث اه حفيد (قوله وذلك ان المنصوب الخ)
 هذا مذهب للصنف في هذا الكتاب وفي الجامع وشرح الأصح قال بعضهم في المسألة
 ثلاثة أقوال الاول للكوفي وهو النصب على التمييز مطلقا الثاني على التشبيه
 بالمفعول به الثالث ان كان معرفة فتشبه بالمفعول به أو نكرة فتمييز وهو رأي
 البصريين وحزم به ابن الحماجب وهو ارجح الأقوال اه كلام ذلك البعض
 وقد فاته مذهب المصنف في هذا الكتاب وغيره اه حفيد (قوله لان التمييز لا يكون
 إلا نكرة) هذا مذهب البصري رأيا للكوفي فيجوز وقوع معرفة مستتلا بتوله
 وطبقت النفس والبصري يجعل الزائدة أو انه ضرورة (قوله وان جواز الخفض
 الخ) الحاصل ان المعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور وفي كل امان تكون
 الصفة معرفة أو نكرة فهي مستوفى كل امان يكون المعمول بال كالوجه أو مضافا
 لما فيه ال كوجه الأب أو مضافا للضمير كوجهه أو مضافا لضاف للضمير كوجه
 ابيه أو مجرور امان ال كوجهه أو مضافا للمجرد كوجهه اب فهذه ست وثلاثون
 والممتنع أربعة ان تكون الصفة بأل والمعمول مجرد امان ال ومن الإضافة لما فيه
 ال وهو مخفوض كالحسن وجهه أو وجهه أيه أو وجهه أب والباقي جائز
 وينقسم الى قسمين حسن وضعيف فاما التبع فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع ال
 المجرد منها من الإضافة للضمير والمضاف الى المجرد وذلك أربع وهو حسن وجه
 وحسن وجهه اب والحسن وجهه والحسن وجهه أب ووجه التبع خلوا الصفة من ضمير

يعود الى الموصوف لفظا وعمل فبها فهي جائزة استعمالا لوجود الضمير
 تقدير او اما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال التعريف بال والمضاف الى
 المعرفة او الى ضمير الموصوف او المضاف اليه ضميره ووجه الضعف انه من اجراء
 وصف التام مجرى التعمدي وجزا الصفة المجردة من ال المضاف الى ضمير الموصوف
 او الى المضاف اليه ضميره وذلك مستصواب وهو حسن الوجه وحسن وجه ال
 وحسن وجهه وحسن وجهه بال نصب فممن وحسن وجهه وحسن وجهه بال الجبر
 فيهما او هو عند سبويه ضرورية واجازة الكوفيين في اربعة وهو الصحيح مع جواز
 فهو ضعيف لانه يشبه الضميمة التي الى نفسه وما بال الحسن فهو رفع الصفة المجردة
 من ال التعريف والمضاف الى المعرفة او الى ضمير الموصوف او الى المضاف
 اليه ضميره ونصب الصفة المجردة المعرفة بال والمضاف الى المعرفة او الى المضاف
 من ال والاضافة والمضاف للمجرد منها ورفع الصفة مع ال التعريف بال والمضاف
 الى المعرفة او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضمير الموصوف ونصب
 الصفة المعرفة بال او المضاف الى المعرفة بال او الى ضمير الموصوف او الى
 المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرود وجر الصفة
 المعرفة بال والمضاف الى المعرفة بال او الى ضمير الموصوف او الى
 حسن الوجه وحسن وجه ال وحسن وجهه وحسن وجهه اي به بال رفع
 في الاربعة وحسن وجهها وحسن وجه ال بالنصب فيهما وحسن الوجه
 وحسن وجه ال وحسن وجهه وحسن وجهه اي به بال جزم في الاربعة
 والحسن الوجه والحسن وجه ال والحسن وجهه والحسن وجهه اي به بال رفع في
 الاربعة والحسن الوجه والحسن وجه ال والحسن وجهه والحسن وجهه اي به
 والحسن وجهها والحسن وجهه ال بالنصب في الست صور والحسن الوجه
 والحسن وجه ال بالحسن وجهها ما انه تصرح * (السادس اسم الفعل قوله
 وبه) اي وعليك به (قوله ولا يضاف) اي ولا يضاف اليه ايضا وسكت عنه
 المضاف لانه معلوم من قولهم انه لا يتأثر بتأثير العامل (قوله ولا يتأخر عن معموله)
 يعني ولا يتقدم معموله عليه كما قاله في القطر لانه لا يثبت الشيء بالتأخر الا اذا زال
 عن مركزه وهما العامل في مركزه وانما تقدم معموله عليه فبما رتبته في القطر
 اولي ولا ينصب في جوابه بخلاف الجزم والفرق بين النصب والجزم ان النصب
 وجودي والجزم عدلي والعدلي يكفي فيه ادنى رتبة واما الفعل فينصب في
 جوابه والفرق بين الفعل واسم الفعل من وجوده انها ان الفعل اسهل في الطلب
 ومنها انه يعمل النصب كثيرا ومنها دلالاته على الحدوث والزمان بلا واسطة ومنها ان

(السادس اسم الفعل نحو
 بالله تبارك اعني دعوه وعليك
 وبه يعني الزم والصق
 ودونك يعني خذ وروده
 وتبده يعني امه له ربهان
 وشتان يعني بعد واقترق
 واوه واف يعني اتوجع
 واتضجر ولا يضاف ولا يتأخر
 عن معموله ولا ينصب في
 جوابه

الفعل مبدأ الاشتقاق من يقوم ومنها تو كيد به باسمه وهو دم تو كيد باسمه
على أن عمل الفعل النصب ليس الا بالاصالة أيضا وانما دخله ذلك حيث امتعمل
استعمال الحروف الدا على أمر أو نهي ولذا لا يعطون الأفعال الخبرية هذا
المعنى واسم الفعل لازم طريقة واحدة غير مختلف حاله فاشبه الحروف الاصلية
الغير المدالة على ما تقدم مع اشتراك التعويل في تفرق على خبر الواضع وان ابدت
مناسبات مثل هذا أه فيشي (قوله وما تون الخ) اعلم ان اسم الفعل ثلاثة أقسام
واجب التذكير كويها وياها ما معنى أذهب وواجب التثنية وهو تزل بالتثنية
والزاي وتزال بالتثنية والراء وياها وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كدرالك
وجازر التذكير بخصوصه ومه وايدوا في ما تون فهو تذكير ومالم يثون فهو مرفوعة اذا
علمت ذلك فقول المصنف وما تون أي وجوباً أو جوازاً فتذكير وجوباً أو جوازاً
ومعهومه ان المالم يثون منه وجوباً أو جوازاً فهو مرفوعة وجوباً أو جوازاً فاشتعل
على الاقسام الثلاثة التي ذكرها في التوضيح التي قد سنها وذهب بعضهم الى
أن اسماء الأفعال كهي ما عارف ما تون منها ومالم يثون وانما اعلام اجناس
معنوية قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع معني على الصحيح وقال
القارسي وابن جنبي ان ما كان منها ظهراً في كسبه اعرابية وينبغي ان يقولوا فيها
كان مصدران محذورين بله اه تصریح (قوله اسم الفعل) اختلاف هل هي اسماء
لافاذا الأفعال أو اسماها من الأحداث والأزمنة أو اسماء المصادر الثابتة عن
الأفعال أو هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين والثاني صاحب البسيط
ونسبه الى طاهر قول سيبويه والجماع ظرو بالثالث جماعة من البصريين والرابع
السكرتوني وعلى القول بانها أفعال حقيقة أو اسماء لا لفاظ الأفعال لا موضع
إيها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء
إيها الأفعال موضعها رفع بالإنداء ونظري مرفوعة من الخبر وهو ذهب
بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر الثابتة عن الأفعال ووضعها
نصب بانها الثابتة عن وقوعها الموقوع ما هو في موضع نصب وهو قول السارني
وطائفة والصحيح ان كلامها اسم الفعل وانها لا موضع له من الاعراب اه تصریح
(قوله هو الغالب) أي التذكير كما مرح به في التوضيح (قوله بله) قال في التوضيح
وتسرحه المنقول من المصدر فسمان قسم استعمل فعله وهو ورديدوسه يأتي الكلام
عليه ونسب المهمل لعله وهو قواهم بله زيداً فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك
الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه
وهو الترك يقال بله زيداً بالاضافة للمفعول كما يقال ترك زيداً بالاضافة للمفعول ثم قال

وما تون منه فتكروه
واقول السادس من الاقسام
العامة عمل الفعل اسم
الفعل وهو على ثلاثة أنواع
الاسمي بالاسم وهو الغالب
فانها بدأت به ومثله خمسة
أمثلة وهي بله على قول
الاعراب في صفة الحروف

بعد تشبهه وتسمية فعله به بله زيد انصب المفعول وبناؤه على الفتح وفاعله ضمير
 مستتر وجوباً لانه نائب عن فعل الامر وبله هذا اسم فعل يدل ببناءه والدليل على
 بناؤه عدم تنوينه لسكن يرد عليه ان بله المرادفة لكيف تشاكر كوا في البناء وعدم
 التنوين يقال بله زيد بالرفع على الابتداء وبله خبر مقدم وبه يتم له ثلاثة ارجحة
 مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالنسالة البيت الذي ذكره
 شارحنا امرت صريح (قوله تذر الجماعم الخ) قاله كعب بن مالك الشاعر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شهد اعدا وجرحها بفضة عشر جرحا والجماعم جمع ججمية وهي
 القبيصة التي تجتمع البيزون أو عظام الرأس المشتعل على الدماغ وشاحيا بارذا
 ظاهرا وهاماتها جمع هامة وهي الرأس (الاعراب) تذر فعل مضارع وفاعله مستتر
 يعود على السيف والجماعم مفعول وشاحيا حال من الجماعم وهاماتها فاعل
 شاحيا بله اسم فعل لا يحصل له من الاعراب والا كف ذكر الشرح اعوججه وكانها
 لم تخلق كأن واهيا ولم تخلق تسيرها والشاهد في بسله الا كف (قوله وذلك في
 رواية من نصب الا كف) قال اللماميني المعنى على رواية من نصب الا كف
 انها تترك الجماعم على تلك الحالة مع الا كف فاسرها ايسر واسهل والمعنى على
 رواية الجرائم تترك الجماعم تترك الا كف منفصلة عن محانها كأنه المخلق
 متصلة وما صوقها والمعنى على رواية الرفع ان تلك السيف تترك قبائل العرب
 الكريمة بارزة الرؤس للاصبار كأنه المخلق في محالها من تلك الاجسام أو تترك
 العظام المستوردة كشوة ظاهرة فكيف حال الأيدي التي يوصلها اليها بسولة
 اه (قوله وعليكم) قال في التوضيح وشيها اسم الفعل مرئجل كشتان رصه
 ومفعول من ظرف نحو ورائك بمعنى تأخر وامالك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى
 انبت ومفعول من مصدر نحو بله ويزيد ونقول من جار ومجرور نحو عليكم زيد
 اه واعلم ان المفعول من ظرف أو جار ومجرور لا يستعمل الا بضمير الخطاب قال
 في الكافية وهذا النوع هما عى ونقل عن السكاسي انه قياسي مطاوعة نقل عنه
 أيضا انه قياسي فيما اذا كان على أكثر من حرفين بخلاف بك وعليك اه حفيد (قوله
 عليكم أنفسكم) فاعليكم اسم فعل وفاعله مستتر وجوبا وانفسكم مفعول به على
 حذف مضاف أي الزموا شأن أنفسكم * تنبيه * اختلف في اليك المفعول بعليك
 واخوانه فقال ابن باب شاذحرف خطاب وقال الجاهور ضمير الخطاب ثم اختلفوا
 في موضعها من الاعراب فقال السكاسي نصب على المفعولية ونقل الترايع على
 الفاعلية وقال البصريون جرفعل على ما كان عليه قبل اقامته مقام الفعل بناء
 على انها اسماء ملامة قال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره

تذر الجماعم شاحيا هاماتها
 بله الا كف كأنه المخلق
 أي مع الا كف وذلك
 في رواية من نصب الا كف
 اما من تخلفها قبله مصدر
 بمنزلة قولك تترك الا كف
 واما من رفعها وهو شاذ
 فهي اسم استفهام بمنزلة
 كيف وما بعدها مبتدأ وهي
 تدر ومليكك بمعنى الزم
 وقوله تعالى عليكم أنفسكم
 أي الزموا شأن أنفسكم

الموضع في الحواشي فقال ان على مثل اسم للزوم تقول عليك يعني الزامك قال كلف
في موضع خفض ورفع اه كلام التصريح وافاد ما قاله ان اسم الفعل هو الجار
قط والجور خارج منه وذلك خلاف المصريح به هنا (قوله عليك به) كقول
الخط

فعلك بالحاج لا تعدله * احدا اذا زات عليك امور

(قوله قبيل الباء زائدة) ويكون عليك متعديا بنفسه فمعنى عليك به ارمه (قوله اسم)
لا تصق) أي فهو متعدي بالباء (قوله كقول صبية) أي بنت صغيرة من العرب (قوله
درنگها) أي خذيها الاطيةها والضمير المؤنث في وتكها والطينها عائد على مؤنث
انظر مرجعه ماذا (قوله ورويه) هو من قول من مصدره يستعمل فعله لانهم قالوا
اروده اررادا بمعنى امهله امهالا ثم صغر الارواد الذي هو مصدر ار ود تصغير
الترخيم فذوقوا الله عزه والاف الزائدتين ووقعوا التصغير على أصوله فقالوا
رويدا وهي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف وقاموه
مقام فعله الدال على الامر واستعملوه نارة مضافا الى فعله فقالوا رويدا ويزيد
ونارة منونان صيما للفعل به فقالوا رويدا ويزيدان فافهما بمعنى ارود وفاعله
مستتر فيه وجوب الانه نائب عن فعل امر ويزيد اسمه قول به مجرور في الاول
متصوب في الثاني ونارة منونان صيما للفعل فقالوا رويدا ويزيدان وقد لا
يجهون مقام فعله فيتم عملونه منه وياعلى الحال عند سيبويه نحو سار ورويدا
أي سرودين أوحال كون السير رويدا او نعتا المصدر مذكور او مقدر فالاول
نحو سار ورويدا ورويدا ورويدا ويزيدانهم نقلوه من المصدر بربوبية وهو
به فعله فقالوا رويدا ويزيدان بفتح ال رويد وانصب يزيدا والدليل على ان رويد اسم
فعل بناؤه ودليل بناؤه عدم تنوينه لانه لو كان مصدر الكان معربا ولو كان معربا
لكان متونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل
على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كقوله البصري مجيئه متعديا ولو كان تصغير رويدا
بمعنى المهل والوقف من قولهم عشي على رويد اي على مهل كما قال الفراء كان قاسرا
اه تصريح (قوله هيات) حكى الصاغاني فيها ستار ثلاثين لغة هيات وايات
وهيات وايهان وهما هاء وايهاه فهذه ست من ضرب اثنين وهما كون الاول هاء
اوه مزقة في ثلاثة وهي كون الاخر هاء اوتاء اوتوا وفي كل من الست امام ضموم
الاخر اوه موحه او مكسورة فهذه ثمانية عشر وفي كل امام اثنين او دريه
فهذه ست وثلاثون وحكي غيره هيات وايها وايها وايها وهما هيات اه
اشعوى وتصريح (قوله رشتان) بفتح الثون وفي صحيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها

ويقال ايضا عليك به قبيل
الباء زائدة وقيل اسم لانصق
دون الزم ودونك به من اخذه
قوله من يذلاتها
دونها باسم لا اطيقها
ورويده وتيد به معنى امهله
ومعنى به الماضى وهو اكثر
معنى بالاضارع فاذا
قدم عليه ومات له عيالين
تات بمعنى بهدوشتان

(قوله)

(قوله بمعنى افترق) كذا الخاق الجهم وروقه يد الزمخشري يكون الافتراق في المعاني
والاحوال قال ابن سمرقون كالعلم والجهل والصححة والسقم قال ولا تستعمل في غير
ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان التبايعان عن مجلس
العقد بمعنى افتراقه اه تصریح (قوله ههنا الخ) قاله جرير وهو من بحر الطويل
والعقيق موضع معروف بالجواز والنخل بكسر الخاء المعجمة بمعنى الصديق ويحاو له
من حاولت التي اذ اردته (الاعراب) ههنا اسم فاعل لا يحل له من الاعراب
وههنا الثاني كما يدل عليه والعقيق فاعل بالاول ومن موصولة عطف على العقيق
وبه متعلق محذوف له أي لم تقربه وههنا عطف على ههنا الاول ونخل فاعل
وبالعقيق محله رفع صفة نخل والباء بمعنى في ويجوز ان يكون حالا من الهاء في نواصله
وجله نواصله صفة نخل والشاهد في ههنا (قوله شتان هذا الخ) اسم
الاشارة عائد على ما يجده من المشقة حال الافتراق والعناق بكسر العين معانسة
الحبيب واما بالنفع فهو انثى الخدي اي انثى المعز والدم شجر المقل به معنى بين هذه
المشقة وبين ما كان من الرحمة بمعانسة الحبيبة واليوم معناه شرب الماء البارد في
ظل اليوم تفاوت كثير (الاعراب) شتان اسم فعل بمعنى افترق وهذا فاعله والعناق
عطف عليه واليوم والشرب كذلك والبارد مفعول وفي ظل في محل نصب على الحال
من الشرب واليوم مضاف اليه والشاهد في شتان (قوله شتان ما نومي الخ) قاله
الاعشى والذكور حمل الجمل والمعنى ان اراكب على ناقة قريظة انزل التعب عن
نفسى بركوبها وان كنت تفاوت كثير بين نومي الذي في البادية وبين النوم الذي كان
عند حيان الذي هو احوال في البادية اجدهم الجوع والعطش واليوم
الذي كنت فيه عند حيان اجدهم في انواع الاطعمة قاله في الشواهد وقال يس على
الفاكهى والمعنى افترق نومي على كورا لابل ونوم الشخص المذكور اه فعلى
كلام صاحب الشواهد في يوم بالياء المنة تحت وهو موجود في بعض النسخ وعلى
كلام يس نوم بالنون في الموضعين (الاعراب) شتان اسم فعل وما يحتمل انما زائدة
ويحتمل انما موصولة بمعنى الذي وهو مبتدأ ونومي خبره مبتدأ محذوف أي هو
نومي وعلى كورها حال من المبتدأ المحذوف ونوم عطف على نوم الاول وحيان
مضاف اليه واخي نعمة وجار مضاف اليه (قوله ولا يجوز عند الاصحى الخ) لان بين
انما تضاف لتعدد الافتراق عند الفراء والافتراق عدم الاجتماع والجمه وور على
خلافه وانها تضاف مطلقا بدليل قوله تعالى لان فرق بين احد من رسله اه فيشى
وقال يس على الفاكهى واعلم ان شمة الاصحى ان شتان سمع فيه الكسر فهو تننية
شتمى لا اسم فعل بمعنى افترق لانه لو كان بمعنىا لجاز ان يجيء الناعل اكثر من

عنى افتراق قال
فههنا ههنا العقيق ومن به
وههنا نخل بالعقيق نواصله
وقال
شتان هذا والعناق واليوم
والشرب البارد في ظل اليوم
ولان زيادة ما قبل فاعل شتان
كقوله
شتان ما نومي على كورها
ونوم حيان اخي جاري
ولا يجوز عند الاصحى شتان
ما بين زيد وعمر ويجوز غيره

اثني اعطاف اودونه ولم يجوز مبتدأ لوجازستان ما يزيد وهو لزوم الاخبار بالثني
 من المفرد لان ما زائدة وبير مبتدأ وستان خبر ويرد شبهته ان الافة الالهية افتح التثني
 قال الرضي ينبغي ان لا يجوز الافة الا وهي للمساواة بل لان ما زائدة فبين فاعل
 وفاعل شتان لا بد ان تعدد و بين ايست كذلك واما ان تكون، وسولة وهي الفاعل
 فليس هنالك ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشتق قلت قلت يلزم ان يقال اتفرق
 اللذين بين كذا وكذا وهو لا يستقيم لان من شرط بين ان تقع بين متساويين في
 النسبة كذا يقال بيني وبين زيد قرابة والعرف من قوله * لستان ما بين اليزيد
 في ابتدا * ان اليزيد اقترافا في صفتين احدهما امة ف بالجنل والاخر بالكرم
 فلا يصح دخول بير الا ان يكون شتان بمعنى بعد و لكان تقول ليس المعنى ذلك بل
 ان احدهما في غاية الكرم والاخر في اقل الدرجات فقد اشتركا في صفة الكرم
 فتأمل (قوله محض الخ) قال الفسفي احتج به باعتباره بدله وهو قوله * يزيد
 مرو والاعز بن حاتم * اه (قوله لستان الخ) قاله ريغة بن ثابت الاسدي وكان
 من خيرة انه فعلا يزيد بن حاتم فاحسن اليه وقد لقبه يزيد بن اسيد السلمي فقص
 في حقه فذبح العطي وهما المقصر (الاعراب) اللام موطئة لتقسيم وستان اسم فعل
 لا محمل له من الاعراب وما زائدة و بير فاعله وى التدا ينفع التثني بمعنى الكرم
 حال من اليزيد المضاف اليه و يزيد بدل وسانم مضاف اليه وى نعجته الشيشي
 ابن مرو والاعز عطف على يزيد و ابن مة و حاتم مضاف اليه والشاهد في وقوع
 بين بعد شتان فهو يرد على الافة التي يمنع ذلك (قوله واما قول بعض المحدثين الخ)
 جواب عما يشال هل قول بعض المولدين صحيح ام لا وحاصل الجواب انه غير
 صحيح ان نظرا ظاهره لانه لم تستعمله اعرب وصحيح ان خرج على تقدير ما سواه
 جملة زائدة او وسولة وعلى كل حال فليس فيه رد على الافة هي هذا والناسب
 في فوسم العبارة وحينئذ فتدبره وقد يخرج الخ اي فيكون صحيحا ووفق الاستعمال
 اعرب من الجمع بين ما و بير ويحتمل ان يكون جريا عما يقال هل كلام بعض
 المحدثين يرد على الافة لانه قد وقع بين فاعلا شتان وحاصل الجواب انه لا يصلح
 للرد عليه لانه لم يستعمله العرب (قوله جازي يقرني) فعل و فاعله والتثني للوقاية والياء
 منسوخة وبالوصل متعاقبة قطعية حال من فاعل جازي يقرني وستان اسم فعل
 بمعنى بعد لا محمل له و بير فاعل وصنيعكم مضاف اليه وصنيعي عطف عليه والشاهد
 في الميت في اتيان شتان، فتره بين وهو لم يستعمل اعرب فلا يصلح للرد على
 الافة وقوله وقد يخرج الخ وعليه فيكون من استعمال العرب فيكون فيه مرد
 على الافة ان كان أنت خبير بأنه قد سبق ان ما قبل بين اما زائدة او وسولة فلا

محض ما يقوله
 * لستان ما بين اليزيد
 في ابتدا * واما قول بعض
 المحدثين
 جازي يقرني بالوصل قطعية
 شتان بين صديقكم وصنيعي
 فلم تستعمله العرب وقد يخرج

وجه التصور على الموصولة وان مفاد هذا الكلام ان العرب لم تستعمل بين بعد
 شتان الامقرونة بما وحرره وأنه قد سبق ان متع الاصعبي لوقوع بين بعد شتان من
 غير نظر لوجود ما وعلما (قوله موصولة بين) أي ما اسم موصول فاعل وبين
 صلته وهذا على أحد الوجهين في ما البرافمة تقبل بين فاعل (قوله على قول
 الكوفيين) لا يختص بهم قال في الهمع في حذف الموصول الا هي غير ال ثلاثة
 اقوال الجواز مطلقا وعليه الاخفش والهمع وقيلون والبغداديون وان مالك
 والجواز ان عطف على مفعوله والاشنع والجواز في الضرورة والمنع في الاختيار
 وعليه البصر يونسى الاخفش قال الرضى يجوز شتان ما بينهما ما على ان
 ما كناية عن البون والمسافة أي بعد ما بينهما ما من المسافة أو البون يجوز ان
 تكون ما زائدة ويكون بين فاعل شتان ولم يرقعه استسكانا لخراجهم عن انفس
 المستقر له في اغلب احواله اه حفيد (قوله واف) ذكر في الارشاد في اربعين
 لغة في ما واما ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مشدودة فان
 كانت مضمومة فالثان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انما انما مجردة عن الواو حتى
 أو مطقة بزيادة الواو المحرر اما ان يكون آخر ساكنا أو محررا كالمحررة الأخرى
 مشددة أو مخففة وكل منهما ما ثبات الأخر مع التنوين أو عدمه فهذه اثنا عشر في
 المحررة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة والواو حتى انما
 الزوائد اما ما الساكن أو المدان كان ما الساكن فالثان عشرة مشددة فبذلك تسع
 عشرة وان كانت مدقة فهي اما واو او يا او الف والفاء في مشددة والالف يا في خمسة
 او بالماله المخففة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة
 فأحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكبرها
 بالشد في م مع التنوين وعدمه فهذه اربع والحادية عشرة أي بالماله وان
 كانت مفتوحة فالثان عشرة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخالفة اف
 بالسكون والسادسة أي بالماله والسابعة أقامها الساكنة فهذه مائة للاربعين
 اه تصریح (قوله ويعضهم اسقط هذا القيم) وهو اسم فعل المضارع وردا مثله
 الى الماضي (قوله كان معناه وهو الفعل) قضيته انه على القول بان معناه المصدر
 يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على الكاف المنصلة بعائلك وشخوه ويحتمل
 التزام انه لا يضاف اه يس على الفاكهسي (قوله وخالف الكسائي في ذلك) أي
 في ذلك الحكم وهو من التقديم للمعمول فاجاز تقديم معمله عليه الجاء فالفرع
 باله واما الاحتج به وهو قوله كتاب الله عليكم فان ظاهره ان كتاب معمول لقوله
 عليكم فيجاب عنه بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف عليكم متعاقبه أو

على افعال ما موصولة بين
 وذلك على قول الكوفيين
 ان الموصول يجوز حذفه
 وما هي به الفاعل نحو قوله
 معنى أوقع واف بمعنى
 هذا القسم وفسر هذين
 بتوجهت وانه محذوف ومن
 أحكام اسم الفعل انه
 لا يضاف كما ان معناه وهو
 العمل كذا لا ومن ثم قالوا
 اذا قلت له زيد ورويد
 بالانضن كذا مصدرين
 والفتحة فيهما فتحة اعراب
 واذا قلت له زيد اورويد
 زيدا كذا أي فعلين ومع
 انما الفتحة فيهما حينئذ فتحة
 بناء عدم التنوين ومنها ان
 معناه لا يتقدم عليها
 لا تقول زيد اعطيك وخالف
 في ذلك الكسائي تسكنا
 بظاهر قوله تعالى كتاب الله
 عليكم

وقول الراجز * يا أيها الماشح دلوى دنسكا * انى وجدت الناس يتعمدون سكا * (٢٣٤) ومنها ان المضارع لا يصب

في جواب الطائي منه لا تقول
صه فاحذفك بالصب خلافا
للكسائي أيضا نعم يجوز في
جوابه كقوله
مكانك نعمدى أو تسترعى
* ومنها ان ما تون منها سكرة
ومالم يتون معرفة فاذا قلت
صه فعناه اسكت سكوتانا
واذا قلت صه فعناه اسكت
السكوت المعين ثم قلت
* السابغ والسام
انظرف والمجرور العمدان
ومها ما عمل استترعى
وأقول اذا عمد الطرف
والمجرور على ما ذكر في
باب اسم الفاعل وهو تقي
والاستفهام والاسم المخبر عنه
والاسم الموصوف والاسم
الموسول به لا عمل فعل
الاستقرار فرعا الفاعل
المضمر أو الظاهر تقول
ما عندك مال وما في الدار
زيد والاصل ما استقر عندك
مال وما استقر في الدار زيد
لحذف الفعل وأندب الطرف
والمجرور عنه وسار العمل
ليهما عند المحققين وقيل انما
العمل للمحذوف واخبره
ابن مالك ويجوز ان
تجعلها ما خبرا مقدما
وما بعدها ما تقدم مؤخرا
والوجه الاول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير

بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واصريف المصدر
الى فاعله على حد صنعة الله ودل على المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أموالكم
لان التريم يستلزم الكساية قاله الموضع في شرح النظر اه تصریح (قوله
وقول الراجز) أى الشخص الراجز وهى جارية من بنى مازن اه تصریح (قوله
ايها الماشح دلوى دنسكا) فظاهره ان دلوى مرسول لدونك أى خذ دلوى يا أيها
الماشح هكذا تمتلك الكسائي بظاهر هذا البيت ويجيب ان دلوى مبتدأ
وذلك خبر وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن اللواكز
دونه ويجوز ان مالكا ان يكون دلوى منصوبا بدونك محذوفا لا علمها بالمأولة
مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانت قلت عليك زيد ارفعا لانه نظر لان اسم
الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضع في متن النظر وامامنا استند اليه من كلام
سيبويه قيل على تفسير المعنى لا الاعراب ويجوز بعضهم ان يكون دلوى منصوبا
بفعل محذوف ودل عليه السياق أى تاول دلوى وسكت عن دونك والماشح
من ماح بالحاء المهملة الذى ينزل البئر فيأخذ الماء اذا نزل ماؤها انتهى تصریح *
وعرابه أي ما نادى بحذف منه حرف التثنية والهاء للتثنية والماشح نعت أى ان حرف
توكيد والياء اسمها وجدت فعل وفاعل والناس مفعول ويجوز ان يكون فعل وفاعل
ومفعول اه شواهد (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى التثنية وتعمدى مجزوم في جوابه
(قوله انظرف) سادق نظرف السكان والزمان وأما لم يتم في السكان فقط وحرر (قوله
والمجرور وفيه مسامحة) بل الحكم انما هو للمجرور (قوله العمدان) هذا
شرط في صحة العمل لا في جوده (قوله عن استتر) أى مثل عن استتر وهو رفع
الفاعل فقط (قوله تقول ما عندك الخ) ما مال لان في (قوله وصار العمل ليما عند
المحققين الخ) قال شيخ الاسلام ويرجع ان العمل لوجه امتناع تميم الخال في نحو
ان يدق الدار جاسا ولو كان العامل الفعل لم يستع وتقول الشاعر
فان بك جثمانى بأرض سواكم * فان تبادى عندك الدهر أجمع
حيث رفع أجمع ادى هو توكيد للضمير المستتر في الطرف ووجه الدلالة من ان
الضمير لا يستتر الا في عاملة ولا يصح ان يكون توكيد الضمير محذوف مع استقر لان
التوكيد والحذف متباينان ولا توكيد الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان
طالب المحر قد زال لوجود الناصح انتهى (قوله لسلامته من مجاز التقديم والتأخير)
أى غير مكتة وأما التقديم والتأخير لانه كالأهتمام أو افادة الحصر والتخصيص
فلا يتخاضى عنه ومراد الشاعر بالمجاز خلاف الاصل لا المعطى عليه فاضافة مجاز
لما بعده للبيان كما قرره بعض الاشياخ (قوله وهكذا العمل الخ) أى يجوز الوجهان

والوجه الاول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهو هكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه . الاول

فيه فضل فان قلت ففي أي
مسئلة يعتمد الوصف على
الموصول حتى يحال عليه
الظرف والجزور يقات
اذا وقع بعد آل فانها موصولة
والوصف صلة راجع احسن
عطف الفعل عليه في قوله
تعالي ان المسئلة تسين
والصفتان واقربوا الله ثم
قلت التاسع اسم المصدر
والمراد اسم الجنس المتقول
عن موضوعه الى افادة
الحدث كالكلام والثواب
وانما يعتمد الكوفي
والبغدادي واما نحو ان
مصائب الكافر حسن فجاز
اجماعا لانه مصدر وعكسه
نحو جازي وحمادي واقول
التاسع اسم المصدر وهو يطار
على ثلاثة أمور أحدها
ما يعمل اتقا وهو ما يدعى
بمعجم زائدة في المفاعلة
كالضرب والقتل وذلك لانه
مصدر في الحقيقة ويسمى
المصدر المسمى وانما سموة
أحيانا اسم مصدر نحو زنا
ومن أعماله قول الشاعر
أظلمون من مصابكم رجلا
اهدى السلام تحبب ظلم
الهمزة للتداء وظلم اسم
امرأة منادى وهو مصابكم اسم

والاول أولى اسلامته الخ (قوله أي الله شئ) مثال للاستفهام وحتى لنا بمض
الشايع ان عالما كان له أب جاهل فقال له انه اذا ماتك أحد عن مسئلة فقل فيما
قولان فكان كما سئل عن مسئلة يقول فيها قولان فسأله شخص يزيد كفره فقال
له أي الله شئ فقال قولان بأجاب عنه لانه بين المعنى في انهما قولان وقوله أي الله
شئ أي في وجوده شئ وهو استفهام انكاري (قوله زيد عندك أبوه) مثال للخصم
عنه وقوله جاء الكوفي الخ مثال للموصول وقوله مررت برجل مثال للوصف (قوله فان
قلت في أي مسئلة يعتمد الوصف على الموصول الخ) أنت تخبير بان المصنف قال اذا
اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر في باب اسم الفاعل وهو الثاني أو الاستفهام
أو الاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول فإفاد ان اسم الفاعل يعتمد
على الاسم الموصول والظرف والمجرور كذلك في السؤال المذكور وقوله الوجدت
أي اسم الفاعل ولما كان اعتماد اسم الفاعل على الموصول فيه تحفظا لكونه لم يسبق
للاشارة ان الامور التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليس من جنسها الموصول لان الاعتماد
انما ذكره في المجرور مع ان السؤال والجواب * (قوله التاسع اسم المصدر
والمراد به الخ) انما فسره بذلك لان اسم المصدر يعرف به الحدث التالي عن حروف
فعله انظما أو تقدير او هذا تعرف لا اسم المصدر مطاقا وما ذكره المصنف يعرف
لذي يعمل عمل فعله (قوله اسم الجنس) أراد به التسمية لا المصطلح عليه عند
الاصوليين هكذا قيل وانظما ان يقول الاسم المتقول الخ (قوله عن موضوعه)
أي عن المعنى الذي وضع لآرائه (قوله وانما يعتمد الخ) أي الشروط السابقة
في المصدر قال الشاطبي وقضية كلام الحاجة أن تجري فيه الاقسام الثلاثة وهي
اعماله ونواويرة ونائبال سكن ما رأيتهم اعماوه الاضافا (قوله والبغدادى) أي
غير الكوفي (قوله وعكسه) أي لا يعمل اجماعا لخالفة المصدر في عدم قبوله ال
والاشارة وعده ونوعه موقوف فعمل وعدم قصد الشاع انهم في شيخ الاسلام (قوله
جميع زائدة) احتراز عن الاصلية كميم مكر فلا يسمى ما يدعى ماصدا ميميا (قوله
غير المفاعلة) حال من ما احتزبه محمدي بجمع زائدة للمفاعلة كتحاشية ومثاله
ومضاربة ومثاقمة فلا يسمى مصدر ميميا (قوله تجوزا) أي سمعا (قوله
قول الشاعر) وهو الحارث بن خالد المخزومي من قصيدة من الكامل ونسبه
في المعنى للعرجي نسبة كلامه راجح بكون الراء محل في طريقه كقوله وهو عبد الله
ابن عمر بن عثمان بن عفان كما قرره بعض الاشياخ على المعنى وقوله اهدي
في نسخة رد قال العيني ونسبه للعرجي ايست به صيغة (قوله وظلم اسم امرأة)
وهي أم عمران المذكورة في أول القصيدة (قوله ورجلا مفعولا بالمصدر) قال

ان وهو مصدر بمعنى اصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا ورجلا مفعول

في الغنى حكى عن الزبيدي انه قال ان الصواب رجل بالرفع وعلى هذا الاصراب
 يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة انتهى قال الله ما ينزل بل له معنى
 صحيح بان يجعل المصائب اسم مفعول لامصدر وهو اسم ان ويرفع رجل على انه
 خبرها واهدى السلام تحية مستقلة بجزء وقوله ظلم خبر لمخدر ف أي هذا ظلم والمعنى
 ان الذي اسبته وبعثه لمتم هو رجل اهدى سلامه اليكم تحية وتودد الخفة اذن ان
 لا يكون مصابا لان من حيا تحية لا يصاب وهذا الذي فعلتموه من ظلم ويمكن جعل
 ظلم صفة اخرى لرجل مباغلة كالدرهم ضرب الامير ثم دعوى الزبيدي ان هذا هو
 الصواب ايست بهجته اذ لا مانع من ان يكون المصائب مصدرا ورجلا منصوبا به
 وظلم خبر ان انتهى (قوله واهدى السلام جملة) فعل ماض وفاعله مستتر عائدا على
 الرسل والاسلام مفعوله (قوله وتحية مصدر) اعرب في الغنى حالا (قوله من باب
 فعدت بلوسا) فن اشترط موافقة لفظه لفظ عاملة قدر له عاملا أي وحيات تحية
 ومن لم يشترط ذلك جعله منجوبا باهدي (قوله واهذا البيت حكاية الخ) قال في
 المعنى وله حكاية مشهورة بين أهل الادب وروا عن أبي عثمان المازني ان بعض أهل
 الهمداني له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من
 شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فاجاب ان الكتاب مشتمل على ثلاثمائة كذا وكذا
 آية من كتاب الله فلا ينبغي تمكن ذمي من قرأتها ثم اتفق أن غدت جارية بحضوره
 الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورثه وأصرت الجارية
 على النصب وزعمت انها قرأتها على أبي عثمان كذلك فأمر الواثق بان يجلسه من
 البصرة فلما حضر أوجب النصب وشربه بان مصابا بكم بمعنى اصابتكم ورجل
 مفعوله وظلم خبر واهذا الاية المعنى بدون قال فأخذ الزبيدي في معارضة فقالت له
 هو كتبولك انضرب بلث زيد الظلم فاستحسنه الواثق ثم أمر له بأنف دينار ورده مكرما
 فقال للمبرد تركنا لله مائة دينار فغرضنا الله الف انتهى بحرفه وقوله الزبيدي
 ليس المراد به الامام ابو محمد الذي كان يؤدب المؤمن للرشيد فانه مات قبل الواثق
 بـ١٠٠ سنة وانما المراد بالزبيدي أحد أولاده وقال بعض المعارض هو يعقوب بن
 السكيت انتهى حفيد وقول الغنى كذا كذا آية أي من المعلوم ان كذا كذا
 كناية عن عدمه كتب من احد عشر الى تسعة عشر وقوله بانخصاصه أي باحضار
 أبي عثمان الذي هو المازني وقوله مكرما من اكرم أو من كرم وكان الواثق مشغوبا
 بحب الساعو وصف له ان اكل الاسد فيه تقوية لسكر مات من ذلك لان لحم الاسد
 يضرا انتهى تقرير شيخنا ادردي على المعنى (قوله للفجرة) بسكون الجيم انتهى خاله
 أي الفجور (قوله والمجدة) بكسر الميم الثانية وفتح الاولى انتهى خاله بمعنى

بالمصدر واهدى السلام
 جملة في موضع نصب على انها
 صفة لرجل لا تحية مصدر
 لاهدي السلام من باب فعدت
 بلوسا وظلم خبر ان واهذا
 البيت حكاية مشهورة بين
 أهل الادب والثاني ما لا يعمل
 اتفاقا وهو ما كان بين أسماء
 الاحداث على كسبان
 على التسميع وغار وجماد
 على الفجرة والمجدة
 عن الثالث ما اختلف في اعماله
 وهو وما كان اسمها غير الحديث
 فاستعمل له كالكلام فانه
 في الاصل اسم للمائة ويط به
 من الكلامات ثم نقل الى معنى
 التكليم والتواب فانه في الاصل
 اسم لثياب به

الحمد (قوله العمال) جميع عامل كفتح ج جمع فاجر (قوله اكفر ابعرد الخ) قاله
 اعطى بفتح الصاد وفتح القاف وواوهم ضمير وانقب المقطاعى لقوله
 يصكون جانباً بجانب * صك المقطاعى المقطاعى القواريا
 والبيت من قه سيدة من الوافر سدح بن سار فر بن الحارث الكلابى وكانوا أسروه
 ليقتلوه فانه قد فرور عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه
 وأشار اليه بقره وبعد عطائك المائة الرنا عابكمم الراوى هو الابل التى ترشح
 والهجرة للاستفهام وكثيرا متصوب بخذوف وبعده متعلق بكثيرا كونه مصدرا
 وورد مضاف والموت مضاف اليه وعنى متعلق بورد وبعده عطف على بعد الاولى
 وعطائك مضاف اليه وهو اسم مصدر بمعنى الاعطاء والسكاف فاعله والمائة
 مفعوله الثانى وحذف المفعول الاول أى اعطائك المائة على تحديق
 الجزية أى يعطوكم الجزية والرنا عابكمم مائة (قوله لان ثواب الله الخ) ليرأف على
 قائله والشردوس اسم الجنة قال ابن حجر فى شرح البخارى الشردوس هو البستان
 الذى يجمع صك كل شئ وقيل هو الذى فيه العنب وقيل هو بالرومية وقيل هو
 بالقطبية وقيل بالسريانية وبه جزم الزجاج (الاعراب) لان ثواب الله ان واءها
 وحينئذ خبرها وكل وحده مفعول له وواو هو محل الشاهد وقال فى الشواهد قال
 فعل ماض من الاثنية وهى العطاء وفاعله مستتر فيه عائد على ما قبله وثواب مفعوله
 وهو اسم مصدر بمعنى الاثنية واسم الجلالة مضاف اليه وكل مفعول وموحده مضاف
 اليه وحينئذ مفعول ثواب ومن الفردوس متعلق بخذوف صفة جنين وفيها مخد
 مبتدأ وخبر والجملة صفة الجنان أيضا والشاهد فى ثواب بمعنى الاثنية (قوله
 قالوا كلامك هذا الخ) قد تقدم مستوفى وقوله يشفيك بفتح الياء على المشورة قال
 تعالى ويشفيك سدور قوم مؤمنين (قوله ومنع ذلك البصريون الخ) وأورد على
 تصديرهم العامل فى كلامك هذا فكذلك أو كالمث أو تكلم ان المصدر لا يعمل
 مخدوفا وانه ليس المراد انه كما هو فى ما مضى أو يكلم فى المستقبل ويجاب بان
 هذا تقديره معنى لا تصدرا عراب (قوله العاشرا اسم التفضيل) * قال المصنف فى
 حواشى التسهيل الاحسن الترجمة بفاعل الزيادة لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه متخو
 اجعل واجهل أى فان الجهل والجهل يدلان على الذم لانه على التفضل ويمكن ان يجاب
 بان هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما لالاعلى الزيادة مراه يس أى ان قولهم
 اسم التفضيل معناه اسم الزيادة ولو من غير التفضل قال القزى اسم التفضيل من
 اضافة الدال للدلول أى الاسم الدال على التفضيل أى المفاضلة لان التفضيل
 وصف الفاعل والمفاضلة وصف المفعول وهو لا يدل على وصف الفاعل بل على

العمال ثم نقل الى معنى
 الاثنية وهذا النوع ذهب
 الكوفيون والبعثادون الى
 ان الاعمال تسمى كما يورد
 من نحو قوله
 اكفر ابعرد الموت على
 وبعده عطائك المائة الرنا
 وقوله
 لان ثواب الله كل واحد
 جان من الفردوس فيها مخد
 وقوله
 قالوا كلامك هذا وهى مصدرة
 يشفيك قلت صحح ذلك لوكنا
 ومنع ذلك البصريون
 فانه هو والهاء المنصوبات
 افعال تعمل فيها تم قلت
 العاشرا اسم التفضيل
 كفضل وأعلم ويعمل فى تمييز
 وكلمة وحال

ما فوطيه في الاصح الا في مسألة
 المكمل ويجوز أن يكون في آخر
 هذه رانظرف والمجروب
 وان كان مأخوذا من لفظ
 التثنية لان عمله في المرفوع
 الظاهر ليس مطردا كإثراء
 الآن وأشربت بالتثنية
 بأفضل وأعلم الى ان يثنى من
 انما صروا تهدي ومثال
 عمله في التثنية انما كثر
 مالا وأعز نفرا هم أحسن
 أن ناور ثيا ومثال عمله في
 التثنية انما زيد أحسن الناس
 فتيه مائة وهذا اسرا الطبيب
 من رطبيا ومثال عمله في
 الطرف قول الشاعر
 يا تاجونا اعرض أحوج
 ساعة *

المرحون من رطبيا ان مسهم
 وشان اعماله في الفاعل
 المستتر جميع ما ذكرنا ولا يعمل
 في مصدر لا تقول زيد
 أحسن الناس حسنا ولا
 فاعل به لا تقول زيد
 أشرب الناس عسلا وانما
 تعديه اليه باللام فتقول
 أشرب الناس لعسل ولا في
 فاعل مشوطة لا تقول
 مررت برجل أحسن منه
 أبوه الا في لغة معينة حكما

وصف المفعول وهي المشاركة وزيادة وقوله اسم التفضيل ولو حسب الاصل فيدخل
 خبر وشراه (قوله وقاعل مستتر) كذا في بعض النسخ وهي مكررة مع مفعول قوله
 ما فوطيه اه فيشي (قوله طاقا) أي سواء سبق بنفي ام لا وقال بعض أي في جميع
 الصور سواء عمل في تبيين أو طرف أو حال (قوله لا في مصدر) أي في مفعول
 طاق وقوله ومفعول له فلا تقول زيد أحسن الناس التأديب أو آديبا وقوله أو معه
 فلا تقول انما أسير الناس والنبي وترك الشارح هذين المثالين (قوله فوطيه) مراده
 باللفظ فوطيه ما قبل المستتر فيشمل التثنية المنفصل (قوله في الاعرف) كذا في بعض
 النسخ والاصح قوله فوطيه وقوله يقال أراد به اللغة المشهورة (قوله يثنى من
 القاصر وانتهى) راجع لا فضل واعلم على طريق اللاب والتثنية المرفوع قوله هم
 أطير الناس أي متاع وأموالها وأورثها أي منظرها (قوله وهذا اسرا الطبيب
 من رطبيا) مراد اسرا حال من ضمير الطبيب ورطبيا حال من ضمير رطب (قوله فانا وجدنا الخ)
 ذله أو ليس بن مجرور اعرض بكسر العين جانب الرجل الذي منه ممدوح ويذم
 والربط الملاءمة وهي التلطفة وهم محط فوطيه وقال بعض ربط جمع رابطة وهي
 الغلالة فمن علا لال العين فيها انحطوط كالسهم والذاع عا طمة وانا ان واحده وأصله
 انما وجدنا اعرض فاعل ومفعول راجع اسم التفضيل وساعة منصوب على
 الظرفية والناس به أفعال التفضيل الى الصيغة في أحوج من رطبيا حرفة
 العيون من زمانه فاعل رطب ومسهمة مفعول ثانية والشاهد في البيت في قوله أحوج فانه
 عمل في ساعة (قوله مررت برجل أحسن منه أبوه) تحذف أحسن الفتحة على أنه
 منه لرجل ويرفع الاب على أنه فاعل أحسن عملني معنى فاقه في الحسن أبوه وأكثر
 العرب يوجبون مع أحسن على أنه خبر مقدم وأبوه منبذ أو مؤخر وقاعل أحسن
 ضميره مستتر فيه يعود على المتد أو الجملة من المتد أو الخبر في موضع حذف نعت لرجل
 ورابطها ضمير المجرور بمن ومثيل مررت برجل أحسن الخ مررت برجل أحسن
 منه أنت على معنى فاقه في الحسن أنت ويجري فيه ما تقدم أو آداه التصريح (قوله
 -- وق يثني) قال في شرح التسهيل لم يرده هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر
 ما فعل الاب يثني ولا يابا استعماله به يثني واستفهام كقوله * لا يكن غيرك أحب
 اليه الخ يثني اليه * وهل في الناس رجل أحق به الحمد من محسن لا عين اه
 اشعوني وقال في التصريح ولم يرده السماع فالأولى لاقتصاره على ما قالته العرب اه
 (قوله والفاعل) أي الأجنبي مفضل على نفسه باعتبار من أي باعتبار وقوعه في
 محلين أي باعتبار وقوعه في أحد المحلين وذلك أنه المفضل والمفضل عليه هو الكل

سبوا به وانما عرفت العرب على جواز ذلك في مسألة السكس وضابطها أن يكون أفعال صفة لا اسم وهو
 حدس مسبق حتى والفاعل مفضلا على نفسه باعتبار من وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم

وهو واحد بالذات متعدد باعتبار المحل وهو العين أي الكحل في عين زيد افضل من
 نفسه في عين غيره انتهى تقرير شيخنا دبر على الاشعري (قوله ما من أيام أحب الى
 الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) فاحب أهمل تفضيل وهو خبر عن أيام
 ان كانت ما تنميها وحبها ان كانت حجارة وهر فروع أحب وهو الصوم اجنبي من
 الموصوف وهو الايام أي لم يتصل بضمير هو الصوم مفضل على نفسه باعتبار محالين
 فباعتبار كونه في عشر ذي الحجة فاضل وباعتبار كونه في غيرها مفضل ففضل الصوم
 على نفسه باعتبار محالين عشر ذي الحجة وغيرها وانما رفع الظاهر ولم يجعل مبتدأ
 لئلا يلزم الفصل بئذ ان جعل في بالاجنبي وهو الصوم (قوله فيما) حال من الصوم
 والضمير ما تدعى الايام لقوله منه طرف لغومته في باحب وانضمير للصوم وقوله في
 عشر حال من الضمير في منه اه فيشي (قوله ما رأيت رجلا) فاحسن احسن
 تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوقة بنفي وهو فوهه اليه الكحل وهو
 اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار
 حذار محالين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضل
 والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال وهذا هو
 المراد عرفا وان كانت العبارة تصدق بالباواه (قوله ما رأيت امرأ أحب اليه الخ)
 البذل العطاء وابن سنان هو هر هز من سنان الحوادث المعروف وما نافية ورأيت فعل
 وفاعل وامرأ مفعول واحب صفة امرأ واليه متعلق به والبدل نائب فاعل ولأنه
 متعلق باحب ويا ابن سنان مشاوي مضاف والمعنى ان العطاء النسبة اليه أشد
 محبوبة من نفسه بالنسبة الى غيرك فمحبوبة البذل فاضلة باعتبارها ما يراك
 ومفضولة باعتبارها ما يغيرك (قوله ولم يشع هذا التركيب) أي مسألة الكحل (قوله
 بالعكس) أي ما تبس بالعكس (قوله واعلم أن مرفوع أحب في الحديث والبيت
 نائب عن الفاعل لأنه مبني من فعل المفعول) اعترض عليه بما سألني له من أن أفعل
 التفضيل وسيغني التمجيد لا تصاغ من فعل مبني للمفعول فاعل هذا عمله العاذ كما
 يأتي والحكمة في أخذها من المنى للمفعول ان الصوم ليس فاعل أحب وكذا
 البذل وقال بعض محل اشتراط أخذها من المنى للفاعل ما لم يؤول اليه في أخذها
 من المفعول كما هنا (قوله بالعكس) أي بالخالف أي انه في المثال فاعل فهو مخالف
 لمرفوع الحديث والبيت فانه نائب فاعل (قوله على العكس) أي للفاعل (قوله
 من فعل المفعول) أي أحب المبني للمفعول (قوله طبق الخ) قل أبو سعيد في
 كفاية المستوفى بالخصه ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن الجمع فان الأشرف
 والاطرف لم يقل فبهما الاشارف والاطراف والأشرف والظرفي كما قيل ذلك في

ما من أيام أحب الى
 الله فيما الصوم منه في
 عشر ذي الحجة وقول العرب
 ما رأيت رجلا احسن في عينه
 بالكحل منه في عين زيد وهذا
 الاصل لقببت المسئلة مسألة
 الكحل وقوله
 ما رأيت امرأ أحب اليه الخ
 ل منية البذل يا ابن سنان
 ولم يقع هذا التركيب في
 التثنية واعلم أن مرفوع
 احب في الحديث والبيت
 نائب الفاعل لأنه مبني من
 فعل المفعول لا من فعل الفاعل
 ومرفوع احسن في المثال
 بالعكس لان بناءه على العكس
 ثم قلت واذا كان
 طابق أو مجردا أو متصفا
 انكسر أو ردود كرا أو مرفوع
 فالجواب

واقول استطرده في احكام
اسم التفضيل فذكرت انه
على ثلاثة اقسام أحدها ما
يجب فيه ان يكون طبق من
هوله وهو ما كان بالالف
واللام تقول زيد افضل
وهذا الفضل والزيدان
الافضلان والهندان
الافضلان والزيدون
الافضلون والهندات
الافضلات أو الفضل الثاني
ما يجب فيه ان لا يطابق بل
يكون مفردا مذكرا على
كل حال وهو نوعان أحدهما
المجرد من ال والاشارة تقول
زيدا وهذا افضل من عمرو
والزيدان أو الهندان
افضل من عمرو والزيدون
أو الهندات افضل من عمرو
والثاني المضاف الى التكررة
تقول زيد افضل رجل
والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال وهذا
افضل امرأة والهندان
افضل امرأتين والهندات
افضل نسوة وتجب المطابقة
في تلك التكررة كما مثلنا واما
قوله تعالى ولا تكونوا أول
كافرينه فالتقدير أول فرقة
كافرو لولا ذلك لتفصيل أول
كافرين أو التقدير ولا يكن
كل منكم أول كافرا مثل

الافضل والاطول وكذلك الاكبر والامجد قيل فمما لا ما جدد والاكارم ولم يسمع
الذكر محي والجدى اه تصریح (قوله استطرده في ذكر الخ) غممه مني شرعت
فعداه بنى والاستطراد ذكر النبي في غير محله مناسبة وهما كذلك لان المحل للهل
وهذه الاحكام مناسبة لافعال التميز (قوله والزيدون الافضلون) أرا الافضل
(قوله أو الفضل) يضم انقاء وفتح الصاد المنخفضة كالسكبر (قوله بل يكون مفردا
مذكرا على كل حال) أي سواء كان وصورة مني أو مجموع مؤنث أو مذكور وقول
أبي نواس بعف الخمرة

كانت سعري وكبرى من فوائدها * حسبها در الى أرض من الذهب
لحن حيث أنت سعري وكبرى وكان حقه ان يقول كأن أصغروا كبر بالتذكير
وأجيب عنه بأن لم يقصد حقيقة المقابلة فهو كقول العر وشيين فاصلة سعري
وفاصلة كبرى والفواقع يفتح الفاء والواو بعد الالف قاف مكسورة وفي آخره عين
مهملة التثنية التي تعالج وجه الخمرة وسبب تأقيبه بأبي نواس بنون مضمومة
بعدها واو لانه زنة انه كان له ذواتان تسمىان على عاتقه اه تصریح (قوله
افضل من عمرو) قال في التوضيح وشبهه ويؤتى عن جارة للفضول وهي عند المبرد
وسبب بدلائل التسمية الارتجاع في نحو افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه
واعترضه ابن مالك بأنه لا يقع بعدها ال واختار انهما اللجما وزنة معنى زيد افضل
من عمرو وجاؤ زيدا مفعلا في الفصل واعترضه في المعنى بأن الواو كانت للعبارة تصح
في موضعها عن ودفع بيان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهما منع
مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد
تختلف مع مجرورها العلم به ما نحو والآخرة خير وابقى أي من الحياة الدنيا وقد
جاء الاثبات والحذف في قوله تعالى انا أكثر منكم مالا وأعز نفرا أي منكم وأكثر
حذفة مما اذا كان أفعل خيرا كافي الآية ويقل اذا كان حالا نحو قوله

دوت وقد خلتنا كالبراجل * فظل فؤادي في هواله مضالا
أي دوت أجس من البرد وقوله خلتنا فتمسله اه (قوله وتجب المطابقة في تلك
التكررة) أي تجب مطابقة التكررة لموسوف أفعل التفضيل في التثنية والجمع
والا ذراد والتذكير والتثنية (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرينه الخ)
جواب عما يريد على قوله وتجب المطابقة في تلك التكررة فان التكررة في الآية وهي
كافرو مفردة فلم تطابق ضمير الجمع وهو الواو في تكونوا وأجاب المبرد بأنه على حذف
الموصوف والتقدير أول فرقة كافر بدوقل الغراء انما وحده لانه في معنى الفعل
أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي

في كتاب البديع التكررة المضاف اليه اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت افضل رجل وانما افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو الغيام لان التكررة تميزه وقد خفضت بالاضافة فاشبه ما تقر حل وقد اجازوا قياسا ان تشي وان تجمع نحو انما افضل رجلين وانتم افضل رجال اه
والشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة لان كره اه تصرح
واجاز ابن مالك في التكررة المشتقة الافراد مع جميع ما في المضاف فلا ترد الآية وانما اجاز الوجهان مع التثنية لانه قد يرد من وانفعل والتقدير اول من كثر به ومن المعنى به اجمع يجوز وفي ضميره الافراد والجمع ويرد على وجوب المطابقة ايضا ثم رددناه اسفل ساقطين واوجب بان الانسان عام زال فيه للجنس فعاد الضمير في رددناه باعتبار افظه وجمع ساهلين باعتبار معناه اه يمس على انما كهي قوله فاجادوهم الخ اي اجادوا كل واحد من الثقلين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا اربعة شهداء فهو مثل ما قبله في ان المقصود كل واحد على انفراد وليس المراد ان الذين يرمون بتأهيم يجادون ثمانين (قوله ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لعروة) اي اذا قصدت المقابلة على ما اشرقت اليه قال لم تقدم مقابلة أصلا أو قدمت مقابلة مطابقة وجبت المطابقة للوصوف كقراهم الناقص والاشع اعد لابي سروان فيقول ان يؤرول بمالا تفضل فيه أي عادلاهم لانهم الم يشار كه ما أحد من بني سروان في العدل ويعتدل ان يريده زيادة مطابقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك ابن سروان لقب بذلك لانه نقص أر زاق الجند والاشع الثمين المعجم هو الجهم وهو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لانه يجيئه أثر حجة من دانه فخر به اه تصرح (قوله وترك المطابقة أولى) في التوضيح وشرحه وترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجب ويجعل فيه فعل كالجردو يلتزم فيه الافراد والتد كبرويرده أكبر مجرمي (قوله ولجندهم احرص الناس) فاحرص مفعول بان لجند ولو طابن افعال احرصى بالياء (قوله ومية أحسن الثقلين الخ) الثقلين الانس والجن سميا بذلك لانهما بالاكليف أو بالذوب أولر زانه رأيم بالقتل والاكليف والجسد العنق والساقفة خصلة من الشعر ترسل على الخد وأصل الساقفة سفيفة العنق فسميت بخصلة الشعر ساقفة لانه لا تصالها بخصلة العنق ما قدال من مؤخر الرأس ومية مبتدأ واحسن خبر والثقلين مضاف اليه وحب دامت صوب على نزع الحافض أو تميز وساقفة عطف على جيد او احسنهم فطقت على احسن وقد الاتميز (قوله ولم يقبل حسني) يضم الحاء وسكون السين قال تعالى فله جزاء الحسنى (قوله ورد بقوله الخ) لان أرادل جمع أرذل وهو اسم تفضيل مضاف لعروة

فاجادوهم ثمانين جلدة
الثالث ما يجوز فيه الوجهان
وهو المضاف لعروة تقول
الزيدان افضل القوم
والزيدون افضل القوم
وهذا افضل النساء والهنديان
والهنديات افضل النساء
شئت قلت الزيدان افضلا
القوم وان يدون افضلوا القوم
وهذا افضل النساء والهنديات
فضليا الفساء والهنديات
فضليات النساء وترك
المطابقة أولى قال الله تعالى
ولتجدنهم احرص الناس
على حياة ولم يقبل احرص
الناس وقال الشاعر
ومية أحسن الثقلين جيدا
وساقفة وأحسنهم قد لا
ولم يقبل حسني الثقلين ولا
حسناهم وعن ابن السراج
ايجاب ترك المطابقة ورد
بقوله سبحانه وتعالى الا
الذين هم أرادنا

وهو الضمير وقد جمع اسم التفضيل لمطابقة اسم الموصوف وهو هم ولو ترك
المطابقة يقال ارضانا والجواب انه لم يقصد المغاظة فتجب المطابقة كما قدمناه
(قوله وصكذلك جمعنا الخ) فاكثره فعول اول لجمعنا وفي كل قرينة فعول
ثان ومجرمها مضاف لا كبر وهو من اضافة الصفة للموصوف أي مجرمها
الا كبر وقد طابق ولو لم يطابق لقال كبر مجرمها وابن السراج يجيب عن
الآية بأن كبره فعول ثان ومجرمها مفعول اول فتلزم المطابقة لان افعال
مجرمها من ال والانسافة أو أنه مضاف ولم تقصد المغاظة أصل (قوله ولا فعلا
التعجب وهو ما فعله وافعل به وفعل) هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها وافعال
التعجب وهي ما فعله وافعل به وفعل والاولى اولى لان النسخة الثانية تقتضي
ان فعل تختص بالتعجب مع انه يستعمل أيضا للذم والمدح بخلاف الاولى فانها
لا تقتضي ذلك لان قوله وفعل عطف على الضمير المستتر في يني أي لا يني فعل أعم
من ان يكون فعل تعجب أم لا وقد يجاب عن النسخة الثانية بأن المراد بعدد من
افعال التعجب انهم اذا استعملوا الفعل الاعلى التعجب واعلم ان التعجب استعظام
زيادة في وصف اشاعل تخفى سببها وخرجها من التعجب منه عن نظائره أو قل نظيره
قاله ابن عصفور خرج بوصف الفاعل وصف المفعول في الآية قال ما ضرب زيد
تجيبا من الضرب الواقع عليه ويخفى سببها الامور الظاهرة الاسباب فضلا
يتعجب في شئ منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج
عنها ما يكثر نظائره الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (قوله ما فعله الخ) وله
عبارات كثيرة منها كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا وما حييتم من الموت
حياتا الله ان المؤمن لا يخشى ومن كاتم العرب لله دره فارسا وهذه الصيغة لا تدل
على التعجب بالوضع ولذا لم يبوب لها والمبوب له في النجوم صيغتان ما فعله وافعل به
واعلم ان ما في الصيغة الاولى اسم بالاجماع بدل عود الضمير عليها في قولك
ما حسن زيد او هي أي ما هو يدأ قال سيدي به وجهه والبيصر بين هي تذكيرة تامة
بمعنى شئ وابتدئ بهم بالضم منها معنى التعجب وما بعده خبر فوضع رفع وقال الاخفش
ما معرفة ناقصة أي موصولة بمعنى الذي وما بعده موصولة فلا موضع لها من الاعراب
أو تذكيرة ناقصة أي تذكيرة موصوفة بمعنى شئ وما بعده موصولة لها فمفعول رفع وعلى قولي
الاخفش وهما التعريف والتشكيك الناقصين فالخبر اي خبر المبتدأ الذي هو
ما التعجبية محذوف ويجوز بأي الذي أو شئ احسن زيد شئ عظيم ورد بانها تلتزم
مخالفات النظائر من وجهين أحدهما تقدم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير
الاسم بالترام حذف الخبر والعناد فيهما تضمن من الكلام انها ما ماتت قد تم

وكذلك جعلنا في كل قرينة
الاسم مجرما من انتم ماتت ولو لا يني
ولا تقاس هو ولا افعال
التعجب وهي ما فعله

الايم نام والثاني الترام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروى عن الاخفش قول
 ثالث موافق له قول سيبويه والجسم هو ز وذهب القراء وابن درسيه الى ان
 ما استهه امية وزعله في شرح النسيب عن السكوفيين وهو موافق لقوله سم باسمية
 افعل فان الاستهه ام المشوب بالمتحجب لا يلية الا الاسماء نحو ما أصحاب الفسيف
 والاصح ما ذهب اليه سيبويه واحكامه لان قصه المتحجب الاعلام بان المتحجب منه
 ذو مزية ادراجه اجلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجسم له المعبر بها
 عن ذلك ان تنضم بشكوة نضمر تحتها ليحصل بذلك اسم تام ولو بانها ام ولا شأن ان
 الافهام حاصل باقاع افعل على المتحجب منه اذ لا يكون الاختصاص افعلين كون الباقي
 وهومامة تفسيرا للايم نام واما افعل فتخرج العين فقال البصريون والسكاني وهشام
 فعل ماض للزوم مع المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني اليه الله ففتحة آخر
 بناء كالفتح في ضرب الاسم المنصوب بعده مقول به وقال السكوفيون غير ذلك
 وهشام افعل اسم لقوله سم ما احبته وما اصيله بالمتصغير ولم يصغر واغيره سما
 والتصغير من خواص الاسماء مفتحة آخره اعراب كالفتح في زيد عندك وذلك
 لان مخافة الخبر لا بد من مقتضية للنصب عندهم بخلاف ما اذا كان الخبر عين المبتدأ
 في المعنى كالتعريضا او مشابهاه نحو وازوجهم امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه والناسب
 عندهم معزوي وهو معنى المخالفة ولا يحتاج الى شيء يوافق به الخبر واحسن انما هو
 في المعنى وصف لا لا ضمير ما للمذلة فانصب زيد عندهم مشابها بالرفع لان النصب
 وصف فامر فاشبهه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وانجيب بان التمتع غير في
 افعل ساذو وجه تصغيره انه شبه الاسماء نحو ما بالجموده اه تصرع (قوله وافعل به)
 بكر العين نحو احسن بزيدة وفعل بالاجماع ثم اختلة وافي حقيقة فقال البصريون
 أي جهورهم لفظ الامر ومعناه الخبر فلوله ومدلول احسن فيما احسن زيدا
 واحد وهو في الاصل فعل ماض على شيغة افعل وهم زنه للاصيرورة بمعنى صار ذا كذا
 فاصل احسن بزيدا احسن زيد أي صار ذا احسن كأفهد البهراي صار ذا غدة
 ثم غيرت الصيغة الماضية الى صيغة الاموية صار احسن زيدا بالرفع فتح اسناد
 لفظ صيغة الباء في الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت
 الباء في الظاهر صير على صورة المفعول به المحرور بالباء كما مر زيد ولذا كان العج
 انزلت زيانا فوناللفظ عن الاستفباع بخلاف زيادة الباء في فاعل ككفي
 في نحو كفي بالياء ويد اوقال القراء والزجاج والنخشي وابن كيسان وابن خروف
 افعل بكسر الهمزة في التمجيد لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستمر فرع
 على الفاعلية والياء لتعدية داخله على المفعول بلازادة ثم اختلوا في مرجع

وافعل

الضمير المستتر في افعال فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للمعين المدلول عليه بأحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بن يدي أي دمه والزعم ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طحانة وقال ضمير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والرخشري من المتأخرين الضمير المستتر في افعال للمخاطب المستدعي منه التعجب وكان القياس أن يقال في التأييد أحسن وفي التنبيه أحسننا وفي الجمع أحسنوا واحسن وانما اتزم افراده وبذلك واستتاز له لأن افعال المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وتنفك منه بجهت وجه البصر بين الثلاثة أو جهة أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو محال بعهد والجهود عكسه والتأني استعمال افعال بمعنى سار وهو قليل والثالث زيادة البناء في القتل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه أحدها ان لو كان أمرا لم يكن انشاقه متعجبا كالأمر بالخطب ونحوه ما لا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مستندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع ان لو كان أمرا الوجوب له من الاعمال ما وجب للامر ويجوز حذف البناء اذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله هو وأحب اليها أن تكون المقدما أي بأن تكون دون أن المشددة وصلتها اعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى أن يسوم فاق الموضع في الطواشي اه تصریح (قوله واهل) قال في التصريح وزاد بعضهم في التعجب سبعة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعال بدون ما فأجازوا تحويل التلائمي الى سبعة افعال فنقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنتك وما أكرمتك وزاد بعضهم اسم التفضيل فمسك كقول سيبويه أن افعال وما افعله واذل به بمعنى واحد اه تصریح (قوله الامن فعل ثلاثي الخ) ذكر سبعة شروط بعد قوله لفظا أو تقيده برائش طين كما يستضع وسكت عن شرطين الاول أن يكون متصرفا لان التصرف فيها على وجهين أحدهما أن يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والتأني أن يستغنى عن ماضيهما كيدرو يدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضي يترك فلا يتيان من نعم وبئس ويدرو يدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وأنعم به وأبأس به وشذما أعساه وأعس به الشرط الثاني أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقبله استغناء بقولهم ما أكثر فالتبذير كره سيبويه ونحوه سكر وقد وجدنا في قام فأنهم لا يقولون ما أسكره وأقعدوه واجاسه استغناء بقولهم

وفعل الامن فعل ثلاثي
مجرد لفظا وتشديرا تام

ما أشد سكره وأكثف عوده وجاوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عمه ضرور قام
وغضب ونام وفي عتاق منها نظرفة - دحكي سيمويه ما أقومه قالت العرب هو أنوم من
فهد اه تصریح (قوله متفاوت مغلته) أي قابل للتفاضل في الصفات الاضافية
التي تختلف بها أحوال الناس سواء كانت لشخص واحد في حال كالهلم والجهل
أو شخصي كالحسن والتبع فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أعلمه يوم الاربعاء وما
أحسنته وما أقميته بخلاف ما لا يقبل التفاضل فلا يثبتان من نحو قتي ومات لانه
لا مزية فيه لبعض فأعلمه هلي بعض حتى يتعجب منه (قوله غير منفي) فلا يثبتان
من فعل منفي مواء كان ملازماً للتفي نحو ما عايج زيد بالكسوة أي ما انتفع به ومضارعه
يعج ملازم لان في قاله ابن مالك واعترض بأنه قد جاء في الاثبات في قوله
ولم أرشياً بأبعه دليلي ألدن ولا مشرباً أروى به فأعج

أي انتفع به وأما عايج يعج بمعنى مال يبذل فان العرب استعملته مشتقاً ومشتقياً وكان
غير ملازم للتفي كما قام زيد وما عايج أي مال فلا يقال ما أقومه ولا ما أعوجه لئلا يلبس
المتفي بالمتبذاه تصریح وقال القيسبي غير منفي أي لزوماً أو جزواً خلافاً لابن مالك
في نحو يزه صوته مما كان منقولاً الزوماً (قوله ولا مبني للفعل) أي لزوماً أو جزواً
بخلافه فلا يثبت في نحو يزه وخسه مما كان مبنياً للفعل نحو بلا أو تاصيلاً فلا
يثبتان من ضرب زيد يضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أشرب زيد أو أنت
تريد التجب من الشرب الذي وقع على زيد لئلا يلبس المتعجب منه بالتعجب من
فعل الفاعل وشدهما أحصره من وجهين الزيادة على الثلاث والابتداء للفعل
وبعضهم يستثنى من الفعل المبني للفعل ما كان ملازماً لصيغة فعل يضم أوله وكسر
ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجوز التعجب منه لعدم اللبس
فتقول ما أعدها بحاجتك وما أزهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على
أن علة المنع خوف الالتباس بأفعال المطلق بجامع أن كلامهمه الا كسب للفعل
فيه فيبغى أن لا يستثنى شيء وبقول ما ورد من ذلك على أن التعجب فيه من فعل
مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به اه تصریح (قوله جاف) بكسر الجيم
وسكون اللام وهو في الاصل اللان الغارغ وفي القاموس الجاف بالكسر الرخيل
الجافي وقد جاف ككفر جلفاً وجلافة اه فأثبت له فعلاً فيبغى من فعله اه
تصریح (قوله وحمار) بكسر الحاء هو الحيوان المعروف اه تصریح (قوله
وقواهم) أي قول بعض الناس لا قول بعض العرب لانه لو وقع من العرب اسكان
بمحظ ولا يقاس عليه وليس خطأ نظير ما يأتي في قوله هو الأص من فلان فانه جعل
نحو قولنا خطأ (قوله ما أحلفه) أي ما أحضاه وقد تقدم من القاموس ما يفيد

متفاوت المبنى غير منفي ولا
مبني للفعل كقول
لا يدي أهل التفضيل ولا
ما فعله وأهل به وفعل في
التعجب من نحو جاف وكاب
وحمار لا غير أفعال وقوله م
ما أحلفه

وأحمره وأكابه خطأ ولا
من نحو حرج لانه رباعي
ولامن نحو انطلق واستخرج
لانه وان كان ثلاثيا لكنه
مزيد فيه ولامن نحو هيف
وعيد وحول وسود وعور
وحمر وعمى وعرج لانها
وان كانت ثلاثية مجردة في
المعنى لكانت مزيدة في التقدير
اذ أصل حول حول وعور
أه ور وعيد اغيد والدليل على
ذلك أن عيناتها لم تناب
الفصاح مع نحو كوما وانفتاح
ما قبلها فلو لا أنه ما قبل
عيناته ما كان في التقدير
لوجب فيها التقلب المذكور
ولامن نحو كان وظل وبات
وسار لانها غير تامه ولامن
نحو شرب لانه مبني للمفعول
ولامن نحو ما قام وما عاج
بالدواء لانه منسقي وما سمع
مخالف الشئ مما ذكرنا لم يمس
عليه فن ذلك قولهم هو أخص
من فلان وأقن منه فبنوه
من غير فعل بل من قولهم
هو أخص وقن بكذا وقولهم
ما أقامه من اتقى وما أخصر
هذا الكلام من اختصر
وهما اذواز باده والثاني
مبني للمفعول

صحته ذلك (قوله وأحمره) أي أبداه (قوله خطأ) وأما قولهم ما أذرع المرأة أي
ما أخف يدها في العزل بنوه من قولهم ام امرأة ذراع بشق أوله كما حساب أي
خفيفة اليدين لغزل ويكسر واقصر في الضمياء على الفتح فقال ابن القطاع في
الافعال ذرعت امرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم
ما أذرع المرأة (قوله ولامن نحو حرج الخ) لان البناء من ذلك بقوت الدلالة
على المعنى المتعجب منه أما ما أوله أربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول
ولا خفاء في اخذ الاله الدلالة وأما المزبذ فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على
معنى مقصود الأثرى الثالث بنيت الفعل من ضارب وانطلق واستخرج قلت
ما أضربه وأطامته وأخرجه انشأت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب
(قوله ولامن نحو هيف الخ) الهيف بالتحريك ظهور البطن والحاصرة والاغيد
الوسمان المائل العنق (قوله ولامن هيف الخ) وعلة المنع أن أصلها أكثر من
ثلاثة أحرف كما يشبهه المصنف في الشرح قال في التصريح واختلاف في المنع فقبل
لان حق صيغة التعجب ان ينبت من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الالوان والخلق
انما تنبت على أقل نحو أخضر فلم يبين في الغالب مما كان ثم ثلاثيا اجراء للدليل
مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثلاثة التي
لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان
بناء الوصف في هذا النوع على الفعل لم يبين منه فعمل التفضيل لثلاثيته من احدهما
بالآخر لانه مع سوع الفعل التفضيل منه امتنع صيغة التعجب لمراتبها مجرى
واحد في أمور كثيرة (قوله ولامن نحو كان وشل الخ) لان نواقص فلا يتساءل
ما كون زيد اقا ما يصب الخبر ولا تجره باللام بتغيير المعنى هذا مذهب البصريين
وذهب الكوفيون الى جواز ما أككون زيد الاخمين دون ما كون زيد القمام
وحكي ابن السراج والزجاج عنهم ما كون زيد اقا ما يصب وهو مبني على أصواتهم من
من أ- المنصوب به كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع اه تصریح
(قوله هو أخص من فلان الخ) قال في التوضيح وشرحه وشبهه بناء اسم التفضيل
من اسم عين نحو اتمت البعير بنوه من الخليل وهو اسم عين والمعنى آكلها
أي أشدها أكلا من وصف لافعله كهو أقن به أي احق به بنوه من قولهم هو
فمن أي حقيق وهو أخص من شظاظ بنوه من قولهم هو اخص بكسر اللام أي سارق
يشظاظ بكسر الشين وبظاين معجمات اسم لص مشهور معروف من بنى نسبة
وقيل ابن القطاع له فلهذا يقال لص اذا أخذ المال خفية وعلى هذا فلا شذوذ
اه تصریح (قوله من اتقى) بتشديد التاء (قوله وما أخصر هذا الكلام الخ)

اي فقيه شذوذان أخذته من غير الثلاثي ومن المبنى للمجهول كما أشار له المصنف
 وشذوذ من المبنى للفعل هو أرهى من كذا من زهى بمعنى تكبر وحقى ابن دريد
 زهايز هو أى تكبر وعليه فلا شذوذ وذو شمع هو أشغل من ذات النجيب بنوه من
 شغل بالناس للمفعول والنجيب تنبيه كحى بفتح الهمزة زرق السمن وذات النجيب
 امرأة من بنى تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوان بن جابر
 الانصارى قبل اسلامه فسامها فخلت نعبا لم لو أقوال أمه كيه حتى انظر الى غيره
 ثم حل الآخر فقال عليه كيه فلما أشغل يديه بأجورها حتى قضى حاجته وهو رب ثم أسلم
 وشهد بدرارضى الله عنه (قوله وفي التنزيل الخ) - بان تكون أقوم وأقسط من
 جملة المحفوظ لان قياسه هو قول المازنى ومن وافقه ثم أشار اذهب سيبويه
 بقوله وسيدويه الخ (قوله وسيدويه بشر الخ) الحاصل ان افعال يجوز بناء
 التعجب والنفذيل منه سواء كانت الهمزة للتفعل أم لا وهو مذهب سيبويه
 والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا إلا ان يشذ
 منه شئ فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازنى والاختصاص والمبرد وابن السراج
 والغارسي ومن وافقهم وتبطل يجوز ان كانت الهمزة لغير التقل نحو ما أظلم الليل
 وما أقر هذا المكان وهذا المكان أقدم من غيره ويمنع ان كانت للتفعل نحو
 ما أذهب نوره واليه ذهب ابن سيبويه في رجال الشاطبي ولم يقل به أحد من النحاة
 ويكتفى في ردهم بنحو الامة الاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع اه
 تصرح (قوله وفهم من قولى) أى فى المرح حيث قال وما مع شطافا لى مما
 ذكر لم يقس عليه ولاولى حذف قوله وفهم من قولى الخ لانه علم مما سبق ومن قوله
 لم يقس عليه فن ذلك الخ تأمل

وفي التنزيل ذلكم أقسط من الله وأقوم للشهادة وهما من أقسط إذا عدل ومن أقام الشهادة وسيدويه يقين ذلك إذا كان المزيد فيه أفعال وفهم من قولى ولا يقاس انه قد يبنى من غير ذلك بالجماع دون القياس كما بينت ثم قلت في باب ما إذا تنازع من الفعل

باب التنازع

(قوله وإذا تنازع الخ) الواو للاستئناف وفي قوله تنازع استهارة تبعية لان التنازع انما يكون من العتلاء أو انه هذه تسمية اصطلاحية بخالية عن معنى وقوله وإذا تنازع أى توجه عام لان الهمزة تهمز الهمزة في الهمزة والاولى من الهمزة في الهمزة (قوله من الفعل) ظاهره متصرفا كان أو جامعا وليس كذلك لانه لا تنازع في فعل التعجب ولا فى ضم ونس على الصحيح ولا فى جسد الاتفاق اه فيشى قال فى التوسيع وشرحه ولا يقع تنازع بين عامين جامدين أو بين أو متخالفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامع لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الحجاز فى النهاية فاذا قلت من فعلك وزيارتك عمرا وجيب نصب عمرا وبالثنى لا بالاول لانه نصب عمرا ومعمولا

أيضا بين جاد وغيره من فعل أو اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته
 في فعله التي التعجب مع جوده ما سواه كانا باللفظ الماضي أو باللفظ الامر فالاول نحو
 ما أحسن واجل زيدا فتعمل الثاني في الاسم الظاهر المنصوب وتعمل الاول
 في ضميره المحرور ولا تحذفه لانه قال وهو لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف
 على القول بان المحرور في محذوف نصب عن المفعولية عنده الفراء والجمهور على
 المنع فسرار من الفصل بينهما وبين معموله اذا عمل الاول واذا لم يصح أعمال الاول
 اطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما ما اه نه ربح (قوله أو شبهه)
 يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل اه قيشي (قوله عاملان) أي
 لفظان متصقان بالعمل أي بالصلحية للعمل لاعمالان بالتعمل لانه لا يؤثر عاملان
 في معمول واحد فخرج الفعل المؤكد فانه ليس متصفا بصفة العمل اه قيشي قاله
 في التمهيد ولا يقع التنازع في نحو قول جرير

أوشبهه عاملان فأكثر
 ما أخرب من معمول

فهيات فهيات العقيق ومن به * وهيات نخل بالعقيق وأصله

بخلاف القاربي والجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق اعما هو هيات الاول
 واما هيات الثاني فلم يؤثر به للاسناد الى العقيق بل مجرد التقوية والتأكيد
 لهيات الاول فلا فاعل له اسلا ولا ذاق الشاعر * انك انك اللاحقون احبس
 احبس * فاللاحقون فاعل انك الاول وانك الثاني مجرد التقوية فلا فاعل له لانه
 ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال انك اتوك على اعمال الاول واتوك انك
 على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضم مفردا في المهمل منه ما رتبته كما حكى
 سيد ويضم نبي وضرب قولك يا نصيب وهيا المرفوع في البيت فاعل بالعاملين
 لان ما باليد واحد ومعنى واحد فسكانه اعامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أحسنها اولها
 (قوله فأكثر) قال أبو حيان ولم يسمع التنازع في أكثر من ثلاثة (قوله من معمول)
 بيان ما وقضية المطلقه كان المعمول منه عولابه أو غيره قال أبو حيان ولم يعملوا
 التنازع في حال ولا تمييز ولا مصدر ومراده بالمصدر المشعول المطلق والجواب ان
 المراد بقوله من معمول أي صالح لان يكون مفعولا لا اسكلم منه - ما على الوجه الآتي
 من الاظهار والاضمار فخرج الحال والتمييز والمصدر فانه لا يتأق فيها الاضمار
 وكلام أبي حيان يشكك على اعراب المصنف تسبحون الخ واعلم به لم في الحال والتمييز
 دون المصدر اه قيشي وفي النهاية لابن الجبار لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال
 ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول فت وسرت وزيدا ان عملت الثاني ويشترط
 في المعمول ان لا يقع بعد الاعلى الصحيح فلا تنازع في قوله

ما صاب قلبي واضناه وتيمه * الاكواعب من ذهل بع شيدانا

والمساع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل لما بقي من الالتياب
 ولزم في نحو ما قام ووقع الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادى وجملة في
 التسهيل على الحذف على تأويل ما نزل احد ووقع الا انا الحذف احدى لفظا وا كذا في
 بقصد ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا سامة كوران انه لا تنازع بين
 محذوفين ولا بين محذوف ومذكور ايه تصریح (قوله فالبحري الخ) تصریح على
 محذوف كانه نظر واختلاف في الاول بالاشمال فالبحري الخ (قوله يختار الخ) عبارة
 محذوفة لان الخلاف في المختار لا في الجواز ايه فيشى (قوله فيضم) ريد على
 الفراء انه سائل في حذفه الا لزم الاضمار قبل الذكرا ايه فيشى قال في التصريح
 وانقرع يقول ان استوى المعاملان في طلب المرفوع وكان العطف باو وكافي المعنى
 والعمل اهم الانمالا كانه مطلوبهما او احدا كانا كما عمل الواحد نحو قام ووقع
 الخوالف احوال مرفوع عنده فسام ووقع فيكون الاسم الواحد فاعلا في المعاني
 مختلفين انظروا منى وهو يشكل فان الخورين يجعلون العوالم كما في الترات الحقيقية
 واجتماع مؤثرين على اثر واحد منوع عند اهل الامول فانه الرضى ثم قال وجاز عند
 الفراء وجه آخر وهو ان اتي بفاعل الاول ضمير ايه منه لا بعد التنازع فيه ايه حذر
 المتصل بالزوم الاضمار قبل الذكرا كما في التنازع الصحيح من الشراء ايه وان اختلاف
 العاملان في طلب المفعول فان كان اياهما يطلب مرفوعا ايه مرفوعا ايه مؤخر او جوبا
 كضميرى وضمير بتزديده ايه فعملى مقاله الفراء فاعل ضميرين واما الجذر
 عن الظاهر وهو بان الاضمار قبل الذكرا ولم يحذف بهر يامن حذف في الفاعل
 هذا كما اذا احتاج الاول لمرفوع مع اشمال الثاني ايه تصریح (قوله في غيره) رد
 به على الفراء سائل القائل بانه يضم مرفوعا ايه فيشى (قوله ويحذف منصوبا
 فيه قصورا ايه ويحذف غيره منصوبا كان او مجرورا (قوله ان استغنى عنه)
 بان لا يقع حذفه في ليس وان لا يكون عاقله تاما لكان ان كان من باب كان فواضع
 وان كان من باب ظن في شرط ان يكون الحذف امتصارا ايه فيشى قال في التصريح
 وشرحه فان اوقع حذف المنصوب في ليس فلهذا لم يقع في ليس وكان في تعامل من
 باب كان او باب ظن وجب ان يسمار المفعول وخرا عن التنازع فبعد في المسائل
 الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان على زيد فالاول يطلب زيد المجرور بالباء
 والثاني بطلبه فاعلاه لانه استوفى المجرور بعلى فاعلمنا الثاني واسمه زمانه مريد
 مجرور بالباء مؤخر اياه والثانية كمت وكان زيد مديقا اياه فمكمت وكان تنازعا
 اديقا الى الخبرية ليعا فاعلمنا الثاني فيه واعملمنا الاول في ضميره مؤخر او الثالثة
 وطنى وطنت زيدا قائما اياه فظنى بطلب زيد قائما لاوله فاعلمنا الثانية وطنت

فالبصري يختار افعال
 الجوارى فيضم مرفوعا
 ويحذف منصوبا
 عنه مولا آخره

يطلم ما مفعولان فاهلنا الثاني ونصنا زيدا فاقامنا وبقى الاول يحتاج الى فاعل
ومفعول ثان فافهمنا الفاعل مقدم مستترا واضمنا المفعول الثاني مؤخر او قلنا
اياهم لم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية ولاة الثالثة لانه صمد في الاصل لانه خبر
مبتدأ او قيل في باب ظن بضمه قد سالا لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنتي اياه وظننت
زيدا فاقامنا وقيل يظهر فيه قال ظنتي قائما وظننت زيدا فاقامنا وقيل يحذف وهو الصحيح
لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه ولاداعي للاضمار قبل الذكر ولا للفصل
بين العامل والمفعول والحذف اختصارا في باب ظن وقد تقدم الدليل على جوازها
تصريح (قوله والكوفي السابق) اي والكوفي بخلافه بحال الاسمي فقيه العطف
على مفعولي عاملين مختلفين وفي جوارزه خلاف وذلك ان الكوفي عطف على
البصري والعامل الابتداء والاسبق عطف على الاول والعامل المضاف وهو
الجميل (قوله وباب الاجمال) بكسر الهمزة وهو الاسم عند الكوفيين انتهى
تصريح (قوله بحكمها في التنازع) من طرفية الجملة في المفصل (قوله من جنس
الفعل) الاضافة للبيان (قوله بين الحروف) لان الادلة لها اهل الحديث حتى تطلب
المعمولات و اجاز ابن العلي التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا
فتعال تنازع ان ولم في قوله او ارد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منقيا و شرط التنازع
الاتحاد في المعنى وكذا اجاز في قوله
حتى تراها وكان وكان * اعناقها مثل دانات بشرن
انتهى تصريح (قوله ولا بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن اجاز التنازع
بين حرفين اجازة بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه يجوز تنازع اهل
وعسى نحو اهل وعسى زيدان يخرج على اجمال الثاني ولعل وعسى زيدان خارج على
اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف اه تصريح (قوله وجوز ذلك)
اي التنازع بينهما ففهما اي في المعمول المتقدم والمتوسط والحاصل انه قد اجاز
بعض المغاربة التنازع في المتقدم مستدلا بقوله تعالى يا مؤمنين رؤوف رحيم ولا
حجته لان الثاني لم يثنى حتى استوفى الاول ومفعول الثاني محذوف لدلالة مفعول
الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قوله الرضى وعبارته قد يتنازع العام لان فية
قوله ما اذا كان منصوبا نحو زيد اضررت وقتلت وقتلت وتعتقته اليد
السامية بان يلزم عليه عند اجمال الثاني تقدم ماني حيز حرف العطف عليه وهو
ممتنع ثم اترضه الى نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو اقم يسيروا فجعلوا
الهمزة في الاصل واقعة بعد العطف ولكنها اقدمت على اللفظ واجاب بان هذا
الحكم ليس بتعدد الى غير الهمزة قبل هو مقصور عليهم اعندهم انتهى وان المغاربة

والكوفي في الاسبق فيضاه
في غيره ما يحتاجه واول
لا فرغت من ذكر العوامل
اردهم بحكمها في التنازع
ويسمى هذا الباب باب
التنازع وباب الاعمال
والحاصل انه يتناقض تنازع
عاملين واول
واحدوا اكثر وان ذلك بشرطين
احدهما ان يكون العامل
من جنس الفعل او شبهه من
الاسماء فلا تنازع بين الحروف
ولا بين الحرف وغيره والثاني
ان لا يكون المعمول متقدما
ولا متوسطا بل متأخرا فلا
تنازع في نحو زيد اضررت
واكرمت تقدمه ولا في نحو
ضررت زيدا واكرمت
توسطه وتزدك بعضهم
فهم امثال تنازع العاملين
وهو لا

تبدأ أجاز التنازع في المتوسط فأجازه في قوله * متى نصب انقاص يارقي تسم *
ومفعول نصب ضمير محذوف عائد على يارقي ومال المرادى في شرح التمهيد الى
التنازع في المتوسط والتقدم اه صريح (قوله آتوني افرغ الخ) فآتوني يطلب
قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلب على انه مفعول وايس له مفعول سواء
وأعمل الثاني وهو افرغ في قطرا وأعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل
آتوني ولو أعمل الأول قبل افرغه وهذه الآية تشهد بالبصرى في اختيار افعال
الثاني ومعنى الآية آتوني قطرا أى يجاء به ذابا افرغ عليه قطرا اه سيارى
(قوله ارجو وأخشى وادعوا الله ميتغيا الخ) الافعال الثلاثة المضارعية تنازعت
لنقط الجلالة وهو محل الشاهد وميتغيا حال من فاعل ادعوا وعفوا رعاية مفعول
لميتغيا وفي الرج صفة اعافية قال بعضهم جعل العوامل تنازعت لنقط الجلالة
ميتغيا ترجيح الامر جمع في بيت من قبيل تنازع اكثر من عامل فوا اكثر من
مفعول وقد تقدم ان الحال لا يتأق فيها التنازع فجعل التنازع في نقط الجلالة فقط
هو الصواب (قوله فديرت طرف ونالنا مفعول مطلق) أى ليايته عن المصدر وأعمل
الأولين في ضميرهم سما وحذفها لانهم افضلان والاصل يسبحون الله فيه اياه
ويحمدون الله فيه ايا وما ذكره من جواب افعال الاول والثاني والثالث مجمع
عليه قال ابن خروف استقرت كلام العرب فوجدت افعال الثالث والباء
ماعداه واعترض بالله جمع من كلامهم افعال الاول من الثلاثة في قول أى الاسود
كالث ولم تستكس فاستكسرت له * أخ لك بطنك الجزل وناسر
قال المرادى قد دل على ان استقرا ناقص ولا يحفظ من كلامهم افعال الثاني
اه تصریح (قوله وقول الشاعر وعزة الخ) قاله كثير عزفه وهو من بحر الطويل
ومعنى اسم مفعول من التعنية وهو بالاسر ومطول من المثل وهو التسوية
والشاهدان عزه مبتدأ ومعنى ومطول خبران ابا رغبها تنازعه معنى ومطول
فهو تنازع في اسمين (قوله في أحد القرآن) والقول الآخر يقول لانا تنازع
أصلا وحينئذ فعزة مبتدأ أول وغربها مبتدأ ثان مؤخر عن خبره ومطول ومعنى
خبران لغربها خبر بعد خبر او مطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف لا يجوز
اوصافه على الاصح ووجه المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف بحال من ضميره
المستتر فيه المرفوع على التباينة عن الفاعل العائد الى غربها وخبرها او خبره خبر
عزة وقال ابن الضمير المضاف الى غريبها علم ان الشاطبي منع التنازع في السببي
طلقا أعنى منصوبا أو مرفوعا وعمله أى الشاطبي بانك لو علمت الاول أو الثاني
فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن

قوله تعالى آتوني افرغ
عليه قطرا فآتوني وافرغ
عام لان طالبان اقطرا ومثال
تنازع العاملين أكثر من
مفعول ضربت وأهنتز بدأ
يوم الخميس ومثال تنازع
أكثر من عاملين معهما ولا
واحد اقول الشاعر
أرجو وأخشى وادعوا الله
ميتغيا
عفوا رعاية في الروح والجد
ومثال تنازع أكثر من
عاملين أكثر من مفعول
واحد قوله صلى الله عليه
وسلم تسبحون وتحمدون
وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا
وثلاثين فديرت طرف ونالنا
مفعول مطلق وهما مطاويان
لكل من العوامل الثلاثة
ومثال تنازع الفعلين مامثلا
ومثال تنازع الاسمين قول
الشاعر
قضى كل ذى دين فوقى غريمي
وعزة مطول معنى غريمها
في أحد القرآن ومثال
تنازع الفعل والا

خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف وضاف اليه هذا مما لا سبيل اليه
 فالوجه امتناع التنارع في السببي مطلقا وبعضهم منع التنارع في السببي المرفوع فقط
 ومشي عليه في التوضيح لانه لو حصل تنارع في السببي المرفوع لا سند أحدهما الى
 السببي والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالابتداء لانه لم يرفع ضميره
 ولا ما اتبس بضميره قال المرادي وفيه نظر لان هذا يأتي لو كان السببي منصوبا نحو
 زيد ضربت واكرمته أجملا لان أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في
 ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالابتداء انتهى تصريح وقال الأشعري
 أكثر النحاة على جواز التنارع في البيت إذا علمت ذلك فتكون الأقوال الثلاثة الجواز
 مطلقا والمانع مطلقا والجواز ان كان السببي منصوبا والتسع ان كان مرفوعا فلا يتم
 قول شارحنا في أحد القولين والجواب ان القول بالتفصيل يوافق من منع مطلقا
 على ان البيت لا تنارع فيه فرجع القولان باعتبار البيت الى قول واحد ويكون
 القول الثاني الجواز مطلقا أو ان الشاطبي القائل بالمانع مطلقا متأخر عن المصنف
 وحينئذ فالوجود للنحاة قد عا المانع في المرفوع والجواز مطلقا فصم قوله على أحد
 القولين (قوله هاؤم اقروا كتابه) ها اسم فعل بمعنى اتخذوا الميم للجمع واقرأوا فعل
 امر وقد تنارع كتابه فاعمل الثاني أمر به وهو منصوب بفتح مقدرة على ما قبله
 المتكلم منع من ظهورها شغال الخ لبحركة المناسبة والهاء للسكت وحذف من
 الأول ضمير المفعول والأصل هاؤم وهو أصل هاؤم ها كم ابدل من المكاف الواو
 ثم أبدلت الواو همزة وقال الحرفي ان هاؤم في تفسير الآية بمعنى تعالوا وحينئذ
 فهو قاصر ولا تنارع في الآية وحينئذ يخرج من الاستدلال به اه تصريح
 باختصار ويقال هاؤم ياريدوه هاؤم ياريدان وهاؤم ياريدان وهاؤم ياريدان
 وهاؤم ياريدان (قوله فاخترنا الكوفيين الخ) وقيل هما سببان لان لكل منهما
 مبرها حكاه ابن العلي في البسيط وإذا تنارع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى
 الأول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن التوسط فهو ملحق بالاول لسببه على
 الثالث أو الثالثي لقربه من العمول بالنسبة الى الأول أو يتولى الأمران لم أر
 في ذلك نقلا انتهى تصريح واستظهر بعض ان أعماله خلاف الأولى (قوله وهو
 الصواب في القياس) أي لان الأصل انه لا يفصل بين العامل ومفعوله بأجنبي (قوله
 وهذا اجماع من البصريين) أي اضممار المرفوع اجماع الخ قال في التوضيح وشرحه
 فالبصريون يضمرون المرفوع ولا يحدفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم
 منه الاضمار قبل الذكر فقيه عود الضمير على متأخر في المانظور الرتبة لان الاضمار
 قبل الذكر قد جاء مصرح به في باب رب ونعم نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي هذا الباب

هاؤم اقروا كتابه واتفق
 انقر بان على جواز افعال
 اى العاملين شئت ثم
 اختاروا في المختار فاخترنا
 الكوفيين افعال الاول
 لتقدمه والبصريون افعال
 المتأخر لجاورته المفعول
 وهو الصواب في القياس
 والاكثر في السماع فاذا
 اجعل الثاني نظرت فان
 احتاج الاول لمرفوع اضممر
 على وفق الظاهر المتنازع
 فيه نحو قاتلنا وقتلنا
 قاتلنا وقتلنا نحو قاتلنا
 وقتلنا وقتلنا وهذا اجماع
 من البصريين وان احتاج
 التصويب فلا يخجلوا ما ان يصح
 الاستغناء عنه أولا فان صح
 الاستغناء عنه وجب حذفه
 نحو ضربت وضربني زيد

أيضا في قول بعض العرب ضربوني وضربت قومنا بالنصب حكاه سيبويه فاحتمل
بقوله اجماع من البصريين من قول المكسائي وحشام والنميري من المكرفين
بوجوب الحذف لاضمه الرفع على القاء عليه هربا من الاضمار قبل المنكسر
وتسكوا بقوله

نعنى بالارطى اهاواراهما * رجال فيسدت ثيابهم وكثيب

لم يقل وتغفة واعلى اعمال بالاول ويمكن الجواب بأنه لم يقل وتغفة قرأ ضمير الجمع
لانه يجوز ان يوصى ضمير داغلي مذهب البصريين باعتبار تأويله بالذكور
وتعنى بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالالف أى استر والارطى ضمير وبت
أى غلبت وهو بتشديد الال الحجة وتبليهم بمعنى مهامهم فاعل بت وكثيب بفتح
المكاف وكسر اللام جمع كاب كعبيد جمع عباد اه فله ربح (قوله ولا يجوز ان
تضمه الخ) هذا مذهب الجمهور وروى في جواز ضميره قبل المذكور كافي قول الشاعر
اذا كنت ترضيه الخ * ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى (قوله اذا كنت
الخ) وبعده

وانغ أحاديث الوشاة قلنا * يجاول واش غير هجران ذي ردة

روى افساد بدل هجران وعهد بي بدل رده وما من بحر الطويل وجهار اعيانا
والود يضم الواو والخبة والوشاة جمع واش كفضاة جمع قاض من وشى وشاية
اذا ضم عليه معنى بذلك لانه يزخر في أقواله بأنواع من المكذب موفى فاعل ماض
دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قبل محاولته الوشاة في فساد ذي عهد يقال
حاولت الشيء اذا أردته وأرادت في العهد ما عليه المتحابان من المحبة والقيام
بوجباتها (الاعراب) اذا طرفت وكنت كان واسمها ووجه ترضيه خبر كان ويرضيه
مبنى لافعال والسكاف مفعول وصاحب فاعل وجهار ان منصوب على ترغ الخياض
وكن جواب اذا أو أحفظ خبر كان وفي الغيب حال من صاحب راع أمر من الالغناء
وأحاديث الوشاة مفعول ومضاف اليه قبلها جواب انه مرفوع فعل ماض وما كافة
له عن طلب الفاعل ويجاول مضارع وواش فاعله وتوئبه عوض عن الياء
المخدوفة وغيره مفعول وافساد مصدر مضاف لما بعده من إضافة المصدر للمفعول
تأمل فان في كلام صاحب الشواهد ما خلا والشاهد في توجيهه حيث أضمر فيه
انصوب وكان القياس حذفه وذكروه ضرورة عند الجمهور (قوله رغب الخ)
معناه ان الزيد رغباني وأنا رغب عنهما أى انهما يعينى وأنا لا أحبهما التلو
حذف عنهما التمسد المعنى لانه يفيد انه يعينى (قوله اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا
كان منصوبا الخ) لم يقل في جانب المنصوب باتفاق لان السيراني أجاز حذف غير

ولا يجوز ان تضمه فتقول
ضربه وضميرى زيدا لا في
ضرورة الشعر قال الشاعر
اذا كنت ترضيه ويرضيك
صاحب *
بهارا فكن في الغيب احقنا
لاؤد
وان لم يصح وجب تأخيرها
تعمد رغبيا ورضب في
الزيدان هما واذا عمل
الاول انصرف في التثنية
ما يحتاجه من مرفوع
ومنصوب ومجرور فتقول
قام وقعدنا أخوالك قام
وغيرهما أخوالك قام
ومررت بهما أخوالك ولا
يجوز حذفه اذا كان
مرفوعا باتفاق ولا اذا كان
منصوبا الا في ضرورة
الشعر كقول الشاعر

المرفوع وهو المنصوب والمجرور لاندفصلة وهو الذي يفهم من التمهيل كقول
 الشخص المسمى بعائكة بنت عبد المطلب بكات الخ فاعلمت الاوّل وهو يغشى
 بدليل انهما رفعت شعاعه ولو اعملت الثاني لكانت شاعه واهملت نحو في ضميره
 وحذفته والتقدير نحو وقال الجمه هو ولا يجوز الحذف لان فيه تهيمه العامل وهو
 نحو العمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه يعشى وهما البيت ضرورة عند الجوهور
 اه تصريح (قوله بكات الخ) من مجزؤ السكاك وفيه الاضمار والتغويل وكات
 يضم العين المهملة وتخفيف الكاف والفاء المثال الموضح بقوله كان يسوقاني
 الجاهلية ويعشى مضارع اعشى بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا وقيل
 بالمجتمعة من العشيان وهو المخاطبة وشاعه بالسين المجتمعة ضرورة والضمير المضاف
 يعود للاصلاح فيما قبله (الاعراب) بكات متعلق بجمع فيما قبله ويعشى مضارع
 وشاعه فاعله والتاثير من مشعوله واذا اللانجابه وهم مبتدأ ونحو اخير والشاهد في
 حذف الضمير من الثاني المنصوب وهو ضرورة عند الجمهور (قوله ومن ثم قلنا)
 أي من أجل ان حذف متعوب العامل الثاني ضرورة قلنا في غير هذا الكتاب في
 قوله الخ وبقولنا في غير هذا الكتاب اندفع ما قال ان لم يكن ذلك في هذا الكتاب في
 هذا الباب (قوله في بنية آي التنزيل) كقوله هاؤم اقرؤا كتابه

* بكات يعشى الناظرين
 اذا هم نحو شعاعه
 ومن ثم قلنا في قوله تعالى
 كانوا افرغ عليه قطرا انه
 اعمل الثاني لانه لو اعمل
 الاوّل لوجب ان يقال آتوني
 افرغه عليه قطرا وكذا في
 بقية آي التنزيل الواردة
 من هذا الباب ثم قلت
 في باب * اذا أشغل فعلا او
 وصفانته براسم سابق او
 ملاين ضميره

(باب الاشتغال)

(قوله واذا أشغل) وفي بعض النسخ واذا أشغل في النسخ هذا اختلاف (قوله فعلا)
 أي متصرفا (قوله او وصفا) خرج اسم الفعل والمصدر ويشترط في الوصف
 ان يكون صالحا لامل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم
 تفضيل والمستوفى لاشترط اسم الفاعل نحو زيد انما ضربه واسم المفعول نحو
 الدرهم أنت معطاء وامثلة المبالغة نحو العسل انما ضربه والنعم أنت منبحارها
 والعبد أنت ضروبه ارضي زيد والمقدر أنت حذره الآن أو غدا في الجميع فالاسم
 السابق فممن منضروب بمحذوف أي انما ضارب زيد وأنت معطى الدرهم وأنت
 شراب العسل وأنت منبحار النعم وأنت ضروب أو ضرب العبد وأنت حذره المقدر
 بخلاف زيد اعليك وزيد اضربا اياه فلا يجوز نصب زيد فمما لان المصدر واسم
 الفعل لا يعملان فيما قبلهما فلا يشمران عاملا والكسائي الذي يجوز تقديم
 مع مفعول اسم الفعل يجوز الاشتغال فيه وعند من جوز تقديم مفعول المصدر
 الذي لا يحتمل بحرف مصدرى كضرب بالنائب عن فعله الطائي أجاز
 الاشتغال فيه اه تصريح (قوله ضمير اسم) لبيان الواقع قال بعضهم لا يكون

الاشتهال في اكثر من اسم وجوز الرضي ذلك فالتنوين في اسم لاوحدة على قول
 البعض وللجنس على كلام الرضي كما لو تقدم مفاعيل ظننت أوعلمت أو علمت عليها
 (قوله عن نصبه) يؤخذ منه من العامل موجه للاسم السابق فخرج الجاء كفعل
 التعجب وما لا يتقدم منصوبه عليه كالعامة المشبهة باسم الفاعل والمجلى بلل (قوله
 وجب نصبه) جواب اذا ووجب النصب بالقيد الآتي وهو قوله ان تلاح (قوله
 بفعل محذوف) أي وجوبه او كان المناسب أن نص عليه (قوله مماثل) لفظا ومعنى
 أو معنى فقط فالله تعالى نحو زيد انضرت به والثاني نحو زيد امررت به أي جاوزت زيدا
 وفي نحو زيد انضرت غلامه أي اهنت زيد الان من ضرب غلامه لانه قد أشاء له ولو
 قد درت شربت مراداه لازم معناه وهو الالهانة لم يتنع فيما يظهر قال الفيثبي
 المماثلة المرافقة ولو من بعض الوجوه كما هو مذهب المتأخرين ووهو المراد هنا
 ومذهب الأشاعرة ان المماثلة المرافقة من جميع الوجوه وهو عند النحوي اعترض
 بعضهم بأنه كان المناسب أن يقول مرافق بدل قوله مماثل لان المماثلة المرافقة في
 جميع الوجوه لان اعتراضه مبنى على مذهب الأشعري لا التريدي الذي هو الصحيح
 (قوله وان تلاح مختص بالفعل) لانه لو رفع للزم عليه خروج المختص بشئ مما يختص
 به وطاهر قوله بالافعال سواء كان ماضيا أو مضارعا خلافا لمن خصه بالماضي وقال
 لا يكون مضارعا الا في شرو وزد الشعر (قوله كان الشرطية) نحو ان زيد انضرت به
 ذاك كرمه بخلاف غير الشرطية كالتأنيده والزائدة (قوله وهلا) وكذا بقية أدوات
 التحضيض (قوله ومتى) شرطية أو استهلامية نحو متى زيد أتقاه فأكرمه ونحو متى
 زيد أتقاه وبقية أدوات الاستهلام كذلك إلا الهزلة فلا يجب النصب بل يترجى
 كما يأتي (قوله ان تلاح بالفعل المجرى) أي تلاح أداة الفعل أولى بها أي وقوع الفعل
 بعدها أولى من وقوع الاسم (قوله أو عاطف) المراد بها العاطف الواو وتم والقائه
 وأوقاله الشاطبي وحتى وليكن ويلي كالعاطف نحو شربت القوم حتى زيد انضرت به
 وما رأيت زيد الكن عمه ورأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أم كرمته وإنما
 قلنا كالعاطف لان المظوف جزء الالفة يشترط كرمته فردا وهو هنا جملة فملة
 هذه الاحرف منزلة العاطف اه تصریح (قوله غير مفسول باما) اما ان فصل بها
 نحو ضربت زيدا واما ثم رافاهته فالخيار الرفع لا بد لا يحتاج الى تقدير وحكم
 الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان
 اما قطع ما به رها عما قبلها لسكونها من الحروف التي تبدأ بها الكلام (قوله
 طلبا) وهو الامر والدعاء بخير أو شر ولو كان الله تعالى بافظ الحية بنحو زيد انضرت به
 اللهم عبدك ارحمه وزيدا غفر الله له أي اضرب زيدا واحم عبدك وارحم زيدا

عن نصبه وجب نصبه
 عهد زوف مماثل لان كوران
 تلاح مختص بالفعل كان
 الشرطية وهلا ومتى وترجى
 ان تلاح فعل به أولى
 كالمزق وما التافيد أو عاطفا
 على فعالية غير مفسول باما
 نحو اشرا منا واحدا تتبعه
 والانعام خاتمة الحكم أو كان
 المشغول للماضي وجب رفعه
 بالابتداء ان تلاح مختص به
 كذا الشجاعة أو تلاح ماله
 المصدر كزيد هل رأيت

فزيد شربته واستوى بالي نحو
 زيد قام وعمر الكرمية
 وأقول هذا الباب المسمى
 باب الأشغال فقال وقيته
 أن يقدم اسمها وتأخرته
 عامل هو فعل أو وصف وكل
 من الفعل والوصف
 المذكورين مشغول من
 نفسه له نصيبه لتسميه لفظا
 كزيدا خبر به أو محلا
 كزيدا امررت به أو الابس
 تسميه نحو زيد خبرت
 فلانه أو امررت علامه
 والاسم في هذه الامثلة ونحوها
 اسمه أن يجوز في وجهان
 أحدهما أن يرفع على الابتداء
 فالجملة بعده في محل رفع على
 الخبرية والثاني أن نصب
 بفعل محذوف ويراد بفسره
 الفعل المذكور والامتنع
 للجملة بعده لانها فسرته
 وفهم من قولي فعل أو وصف
 ان العامل ان لم يكن احدهما
 لم تكن المسئلة من باب
 الاشتغال وذلك نحو زيد
 المفاضل وعمر وكأنه أسد
 وذلك لان الحرف لا يعمل فيما
 قبله وكذلك نحو زيد راكبا

غفر الله فاعامل في الثالث موافق في المعنى لان غفر يتعدى بحرف الجر وانما
 ترجع النصب في ذلك لان الطلب انما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى ولان
 في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر احتمال البدو مما يترجح فيه النصب أيضا
 أن يكون الفعل المشغول مقبوراً وبالانام أو بالانطليبية نحو عمر الياضر به بكر
 وخاله الاثمة أو في معنى الطلب نحو زيد الا يذبه الله لانه بمعنى الطلب فزيدا
 متصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيد لان عدم التعذيب رحمة ان قلت ان
 الام ولا انطليبية لا يعملي ما يوردهما فبقا قبلهما قيا ساقلت أجاب بن عصفور بانهم
 اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا التمسى باللام مجرى التمسى
 تصریح (قوله وهذا خارج عن الباب) لان من جملة ضابط الباب أن يكون الفعل
 بحيث لو فرغ من التسميه بالنصب الاسم السابق وذلك ممنوع مع اذا التسمية وطء بها
 انه تصریح (قوله ومثله وكل شيء الخ) أي مثله في وجوب الرفع وانما فسد له لان
 ما قبله لا ما يخص بالابتداء ونقش شيء الخ ليس كذلك بل ممنوع من النصب مانع وهو ان
 الصفة لا تعمل في الموصوف فلا تفسر عما لا قال في التصريح ولا يصح نصب كل شيء
 لان تقدير تسلط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى البراد وليس المعنى هنا
 انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسلط فعلوا على كل وانما المعنى وكل شيء
 مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية
 وانفعل المتأخر صفة أولئ وفي الزبر خبر كل انه تصریح (قوله لفظا) المراد به
 ما يصل اليه العامل بنفسه والمراد بالمثل ما يصل اليه العامل بواسطة تحريف الجر وال
 فالشهير على كل حال لا ينصب لفظه بل محله (قوله بفعل محذوف وجريا) أي لانه
 لا يجمع بين المفسر والمفسر وأما قوله تعالى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر
 رأيتهم لي ساجدين فتوأكيد لا فالان اجاز الجمع بين المفسر والمفسر (قوله فلاموضع
 للجملة بعده لانها مفسرة) أي والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المعنى
 ان جملة الاشغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان
 حصل بها تفسير انه تصریح ومقابل الاصح ما قاله المشلوطين انما تابعة لما قبلها ما في
 زيد اضرته لا محل لها في زيد الخبر بأ كما في محل رفع اه حفتي على الاشهر في
 وأنت خبير بان المفسر هو الفعل لا الجملة ففي عبارة شارحنا تسمع (قوله كأنه
 أسد) بتشديد النون من كان (قوله ومن ثم) أي أجل قونا ما لا يعمل لا يفسر عاملا

وعمر وعليه لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم لم يجز النصب على (قوله
 الاشتغال في نحو وكل شيء فعلوه في الزم وقول زيد ما حسنه لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف وفعل التمجيد
 تمامه فهو شبه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسيما وبينهما ما التمجيد قوله المصدر وكذلك زيد انا الضار به لان آل
 ورسوله فلا يتقدم عليها عملها ولما تسمي الاسم الذي تقدم ويعد فعل أو وصف وكل منهما انما نصب التسميه أو اسمية
 يتقدم خمسة أقسام أحدها ما يترجع نصبه وذلك في ثلاث مسائل احداها

(قوله ان يكون الفعل المشغول طالبا) وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المحرور بالياء في محل رفع على الناعلية عند سدو به و زيدت الياء لاصلاح اللفظ فليس من الامتناع في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب لان فعل التمجيد لا جامد لا يعمل فيما قبله ولا يعمل لا يفسر عاملا انتهى
 تصریح (قوله أشرا منا واحدا) بترجيح نصب بشراف فعل محذوف بفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقي الحروف لان الهمزة في باب وهم وهمون في أمهات الابواب بالم توسعوا في غير هذا ان فعلت الهمزة من الاسم المشغول عنه فالجواز الرفع نحو أنت زيد آخرية لان الاشتغال حينئذ يدخل على الاسم لاهل الفعل هذا انه جعلت أنت مبتدأ كاهو رأى سيبويه وان جعلته فاعلا لا يفعل محذوف تقدير وانما في بعض حذفه كاهو رأى الاخضر فالجواز النصب لان الهمزة في ما خلف في التقدير على الفعل فان فعل فلطرف نحو كل يوم زيد آخرية بترجيح النصب لان التمثل بالظرف وهو كل يوم كذا فصل انتهى تصریح (قوله والاداء عام خاتمة الكلام) انما ترجح نصب المشغول عند لان المتكلم يعطف جملة فعالية على فعلية وتسا كل الجملة من أولى من تخالف الرفع فان فيه عطف اسمية على فعلية ولا تسأكل بينهما كذا في قوله من فرخ النكافية (قوله سورة أزلناها) فتميلهم به الآية يدل على ان لا شرط في الاسم المشغول عنه ان يكون بحال الالاء ابتداء واشترط به عنهم (قوله كذا الفعالية) فاسمها خمسة بالابتداء هي الاصغر وفي المسئلة اقوال ثلاثة أصحها هذا وهو انما سها بالابتداء مطلقا والساني دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين التهجرون الفعل بعد فيوزد حوالها عليه وان لم يقرب فيمتنع حكاه في المعنى وعلى الاصح فيجب الرفع في نحو خرجت فاذا ارى يضير به عمرو ويجوز النصب على الثاني ويجمع على الثالث لغيره ان قد انتهى تصریح اذا علمت ذلك فتقول المصنف هنا واجازة أكثر النحويين النصب بعدها وهو لا يثبت التوسيع بالهوامع كونه قولاً بل المناسب ان يقول خلاف الاصح لانه متى وجد قول في المسئلة لا يقال لم تركبه انه سهل مشى على قول من جوح (قوله أرحال بين الاسم الخ) اعترض ذلك بان جعل الاداة بين الاسم والفعل يخرجها عن التصدير واجيب بان المراد ما لا صدر ولورة فعلا ينافي ذلك تقدم شيء عليه او يقال ان لها الصدرة على الجملة التي في حيزها وهنا الاسم ليس في حيزها (قوله مبنية على مبتدأ)

دخولها على الفعل نحو أشرا منا واحدا تبعه الثالثة ان يقتصر الاسم بعاطف مسبق بجملة فعلية لم تبين على مبتدأ كقوله تعالى خالق الانسان من اطفة فاذ هو خصم بين والاداء خاتمة الكلام الثاني ما ترجح رفعه بالابتداء وذلك فيقال تقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبا أو رجحانا نحو زيد ضمير به وذلك لان النصب يخرج ال التقدير ولا طالب له والرفع غنى عنه فكان أولى لان التقدير بخلاف الاصل ومن ثم منع به بعض النحويين ويرده انه قري جنات عدن يدخلونها سورة أزلناها بنصب جنات وسورة الثالثة ما يجب نصبه وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو ان زيدا رأيت فدا كرمه والرابع ما يجب رفعه وذلك اذا تقدم عليه ما يختص بالعمل الاسمية كذا الفعالية نحو خرجت فاذا ارى يضير به

٣٢ عباده في عمرو واجازة أكثر النحويين النصب بعدها وأرحال بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو زيد رأيت وعمر وما قبله والخامس ما يستوي فيه الامر ان وذلك اذا وقع الاسم بعد عاطف مسبق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ نحو زيد قام وعمر اكرمه وذلك لان الجملة السابقة اسمية المصدر

أي مخبر بها عن مبتدأ قال في التوضيح وشرحه ويستويان فيما إذا بنى الفعل
 السابق على اسم غير ما التعميمية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة ضميرها وكانت
 معطوفة بما انما نحو زيد قائم وعمرا كرمته لاجل كرمته فيجوز في عمرو
 الرفع وكذا عطفت جملة اسمية على مثلها ويجوز ان نصب وكذا عطفت فعالية
 على فعلية مجله ارفع على الخبرية والرابطة بين الجملة المعطوفة الضمير في لاجله
 العائد على مبتدأ الجملة الاولى او الفاء فانما اسمية على كلاً التبعين فاستوى
 الوجهان وما قيل من أن الارجح النصب لان الجليل على الصغرى اقرب وهم يرادون
 الجوار ما لم يكن نحو هذا حجر ضب خرب فيه ارض بان الرفع يرجح عدم الاشارة لكل
 منهما امر جرح فاستوى باختلاف ما اذا بنى على ما التعميمية نحو ما احسن زيد وعمرا
 كرمته عنده ولا اثر لعطف على الجملة الفعلية لان فعل التمجيد جرى
 مجروراً بالاسماء في جموده ولذا صغر مكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم
 فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول اول المعطف
 بالاسماء فلا تخفى والسبب في بقاء النصب بناء على العطف على الصغرى وهو
 المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا يندفعه من رابط وهو مفعول وفارفع عندهما
 واجب وان ورد النصب فهو على حده في زيد اشترت به اسداً او يكون من عطف
 جملة فعلية على اسمية وهو جائز بالاختلاف فانه المرادى والفارسي وجماعة
 يخبرون النصب وقال هشام الواو كانه في حصول الر بطلان الواو فيها معنى
 الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو وورد بان الواو
 انما تكون للجمعية في المترادات وانهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف
 تبعاً لطائفة من المتقدمين جميع الحروف يحصل بها الربط اه تصريح اذا علمت
 ذلك تعلم ان ما مشى عليه شارحنا هنا مبني على ما قاله هشام وابن خروف فانه لم يذكر
 في مثاله رابطاً (قوله فالجملة ثمان) وهما قوله خلق الانسان علمه البيان ايضاً فهما
 عطف ولذا قال البيضاوي واخلاء الجملة الثلاث التي هي اخبار مترادفة للرحمن
 عن العاطف بحيث ا على نهج التعدد واجاب الفيشي بان قوله معطوفتان اي تحذف
 العاطف فاستقامت عبارة وانت خبر بانها اذا كان محل الشاهد في قوله والسماء
 الخ فلا داعي لجهل الجملة بمرعطوفتين تحذف العاطف فالنصب ما قاله البيضاوي
 وايضاً حذف العاطف قيل انه ضرورة فلا يخرج عليه التبريل وان كان الصحيح
 انه غير مختص بالضرورة (قوله وهي محل الاستشهاد) فالسماء مفعول محذوف وهي
 عطف على علم القرآن ولو قرئ بالرفع لكان عطفاً على الرحمن علم الخ فالنصب
 في الآية اقمار على احد الوجهين السابقين

فعالية العجز فان راعيت
 صدرها وعضوان راعيت
 عجزها نصبت فالاساسية
 حادثة على كلاً التقديرين
 فلذلك ما زال الوجهان على
 التسوية وقد جاء التبريل
 بالنصب قال الله تعالى
 الرحمن علم القرآن الآيات
 الرحمن مبتدأ وعلم القرآن
 جملة فعلية خبر والمجموع
 جملة اسمية ذات وجهين
 والاسماتان بعد ذلك
 معطوفتان على الخبر وجملتان
 الاسمين والامر بحسبان
 والتعجب والتعجب بحسبان
 معترضان والسماء فيها
 عطف على الخبر ايضاً وهي
 محل الاستشهاد ثم قلت

(باب التوابع)

(قوله في الاعراب) أي ان كان له اعراب والاقال حروف واسماء الافعال بوكدان
 ولا اعراب ابهما والمراد الا اعراب لفظا أو تقدير او محلا (قوله أخذها التوكيد)
 فيه لغتان ثلاثة أفصحها الوار كقول تعالى بعروكها والثانية الهجزة بدل الوار
 والثالثة قلب الهجزة الفسا وكان ينبغي للمصنف ان يندم التبع لانه مبين لحقيقة
 المنعوت ولذلك اذا اجتمعت التوابع تقدم التبع اه فيشي قال بعض انما قدم
 التوكيد على التبع لاي التوكيد يدل على المؤكد من غير تبيين آخر والعنت يدل على
 المنعوت وعلى سفة من صفاته فكانت غيره فناسب تأخيره والتوكيد لغة أحكام الشيء
 (قوله تابع) بدس وقوله بشر الخ فصل بغيره في التوابع ما عدا التوكيد
 وهذا تعريف للتوكيد المعزوي لا النقطي (قوله يقرر) أي المنكلم به أو ان هذا
 حقيقة عرفية أي انهم تعارفوا أنه يقرر وان كان الذي يقرر غيره (قوله امر) اراد به
 الحال والشأن أي حال المتبوع وشأنه (قوله في النسبة) اللذان ان يأتي بين بدل في
 وعلى ثوبها فيراد بالامر غير النسبة والشمول وفيه تكافؤ وجواب بانه من ظرفية
 المحمل في المنفصل ويراد بالامر النسبة والشمول واوفي قول او الشمول للتبوع فلا
 يراد في على أخذها في التعريف (قوله تجوزا من يدو الزيدان الخ) اكتفي بالفرق
 المذكور منتهاه عن المنفرد المؤنث ومبتدأ واتي بالجمع في الموضعين للتلايق شرع
 المؤنث بالمرأة (قوله ولا تؤكدا ذكره مطبقا) أي توكيدا معاويا ومعنى مطابقتا في الالفاظ
 أم لا (قوله تتحد كذا) راجع لتوكيد اللفظ وهو مبني على قول والذي معني عليه
 المصنف في غير هذا الكتاب واختاره في الاوضح وهو الصحيح انه ليس توكيدا
 لانه اريد بالثاني غير ما اريد بالاول أي كذا بعد ذلك (قوله فجاء سبلا) جمع فجع
 وهو الطريق والسبل جمع سبيل وهو الطريق ولذا كاهن التوكيد بالمراد في
 (قوله منه يرمي متصل) ايما المفضل في عادات ما اتصل به من ال متصل فحوي
 جعلت جعلت واكرمك واكرمك وعجبت منك من ان لان احادته مجردا عما اتصل به
 يخرج من الاتصال الى الانفصال والتوضيح وشعره وان كان المؤكدا حرفا غير مجزأ في وجب ان
 يفصل بينهما وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكدا ضمير السكونه كالجزء
 منه نحو قوله تعالى انكم اذا منتم وكنتم ترايا وعظا ما انكم يخرجون فان المنفردة
 الثانية مؤنثة لان المنفردة الاولى الواقعة فعولا ثانيا بعد وصال بينهما
 بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصلة به ان الاولى وهو الكاف
 والميم ووجب ان يعاد هو اي لفظ المتصل بالحرف المؤكدا ونه يرمي ان كان

باب يتبع
 في الاعراب خمسة احدها
 التوكيد وهو يتبع بقر
 امر المتبوع في النسبة أو
 الشمول فالاول نحو جاني
 زيد نفسه والزيدان والهندان
 أم لا وما والزيدان أنفسهم
 والهندان أنفسهم وان
 كذا من والثاني نحو جاء
 الزيدان كلاهما والهندان
 كلاهما والثالث العبد
 كاهن والعبد كاهن والامة
 كاهن والامة كاهن
 ولا تؤكدا ذكره مطبقا
 وتو كذا باعادة اللفظ
 أمر اذا تعد كذا كذا
 سبلا ولا يعاد منه متصل
 ولا حرف

ما اتصل بالحرف المثار كما سماها ظاهر اخوان زيدان زيدافانسل فان الثانية
مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بالاول وهو لفظ زيدوان زيدان
فانسل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيدت الضمير معها وهو اولى من اعادة
الظاهر وهو ما جاء في القرآن قال تعالى في رحمة الله هم فيها خالدون وشذا اتصال الحرفين
مخبر قوله

ان ان الكرم يحلم علم * يرين من أجازة أضما

فاكدان الاولى بن الثانية فبين غير فصل بينهما أو اجازة الرفع بخبرى اختيارا اه
تصریح (قوله غير جوابي) اما الجوابي وشبه الفعل فيكرر الفعل والحرف بدون شرط
كلمة ولان قام زيدو بلو بلو ونعم نعم وتول الشاعر

لا لا ابرج يعب بثقاسها * أخذت عن مواساة وعودا

فكرت بحرف الجواب وهو لامرتين وثبته اسم محبوبته اه تصریح (قوله
والتوابع) جمع تابع والتابع اصطلاحا كل ثان اعرب باعراب سابقة الحاصل
والمجرد غير خبر يخرج الخبر فانه مهرب باعراب سابقة الحاصل دون التجرد بدخول
التابع وحال المنصوب تدور أيمت زيدا ضاحكا فانه مهرب باعراب سابقة الحاصل
دون المتجدد ولا يتبع سابقة اذا زال عامل النصب وخلقه عامل الرفع أو الجرا اه
أزهريه (قوله خمسة الخ) ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة
حرف أو لا الاول عطف النسق والثاني ان يكون على تية تكرار العامل أو لا الاول
السدل والثاني اما أن يكون انما لم مخصوصة أو لا الاول التوكيد والثاني اما أن
يكون بالنسق أو لا الاول انعت والثاني عطف البيان واذا اجتمعت بيد بالاعت
ثم البيان ثم التوكيد ثم السدل ثم النسق كاله في التسهيل فتقول جاء الرجل الفاضل
أبو بكر نفسه أخوك وزية واختلاف في عامل التابع فاما الاعت والتوكيد والبيان
فصل الجمهور العامل فيها هو العامل في التبرع ونسب الى سبويه وقيل العامل
فيها تبعيتها وهو قول الخليل والاختلاف واما السدل فقيل عامله مخذوف وهو قول
الجمهور وقيل عامله المذكر وهو ما عطف النسق فقيل عامله عامل متبوعه بواسطة
الحرف وقيل الحرف وقيل مخذوف اه تصریح (قوله جاء زيد نفسه) أى أو عينه
أو دما معا لكون تقدم النفس على العين ومحل كون النفس توكيدا اذا أريد منها
الذات لا الدم وكذا اذا أريد بالعين الذات لا الجارحة والا كان بدل بعض تأمل
فلا تقول جاء زيد كما لان الجسمى لا يتماق بالعض بخلاف اشتريت العبد كما
وتتوزجرا النفس والعين بياء زائدة (قوله لجوز السمع كون الجاني الخ)
فالتوكيد رفع الجاز مخذوف مضاف وقيل لرفع الجاز العقلي في النسبة وهذا ظاهر اذا

غير جوابي الا سمع ما اتصل
به يجمع وأقول اذا استوفت
العوامل مع ولا تم فلا
سبيل لها الى غيرها الا
بالنوعية والتوابع خمسة نعمت
وقو كيد وعطف بار وديل
وعطف نسق وقيل أربعة
فادرج هذا المثال عطفي
البيان والنسق تحت قوله
والعطف وقال آخوستة
لجعل التأكيد اللغوي بابا
وحدود التأكيد المعنوي
كثلاثة ومثال التبرع لا مس
التبرع في النسبة جاء زيد
نفسه فانه لو لا قولك نفسه
لجوز السمع كون الجاني
خبره أو كانه بدل قوله
بالي وجاء بك أي أمسه

كان المبتدأ معلوماً ومعناه لو كان غير ذلك فلا يتأتى الحجاز العتلى إلا أن يقال القائل
 بذلك لا يشترط كون المبتدأ معلوماً في معنى أو وقتين للجواز لغوى وهو ظاهر إذا لم
 يكن التوكيد على (قوله المقرر لا مراه في التعمول) أى لدفع احتمال تعدد يربعض
 مضاف للتبوع فتقول جاء الزيدان كلاًهما والارأنا كاتهما ما الجواز أن يكون الأصل
 جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين نظير قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
 أى من أحدهما وهو البحر الملح والزرنيخ كيار اللؤلؤ والمرجان معناه وامتنع أن
 يقال اختصم الزيدان كلاًهما وإنما زيدان كاتهما لامتناع تعدد المضاف لأن
 الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين كالأجوز بين ملكة بالاجتماع لعدم النائدة
 وذهب الجمهور إلى جواز اختصم الزيدان كلاًهما لأن العرب تاتي بالتوكيد
 حيث لا ضمير نحو جاء القوم كأنهم أجمعون (قوله ويجب في التوكيد) يقع التوكيد
 كونه معرفة وأما التكرار فالله سبحانه وتعالى بكيدها لم يجز لأن الغرض من التوكيد
 إزالة اللبس وفي شرح التسهيل لا يثبت التكرار مع بعض التكرارين أجازوا كيداً التكرار
 مع اللبس وإن أفاد جاز عند الاختصاص والتكرارين وهو الصحيح لو ورد اللفظ به
 ومنعه جمهور البصر بين مطلقاً وتخصيلاً التائد ثمان يكون التكرار كذا
 محمد ودأوه وما كان مرشوداً على التبداء وانتهاء كبيراً وسبوع وشهراً وحول
 ويكون التوكيد من ألقاط الألقاطة والتعمول كقولهم * قد صمت البكرتين ما أجمعها *
 وكاعتكفت أسبوعاً كأنه وقوله * ناليت عدة حول كاه رجب * ولا يجوز
 صمت زمناً كأنه التكرار غير محدودة ولا صمت شهراً لأنه لأن التوكيد ليس
 من ألقاط الألقاطة اه تصریح بقوله شارحنا وشذخ مبنى على مذممت البصر بين
 وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله ياليت عدة الخ) بديره * لكنه شاقه أن قيل ذا
 رجب * وهو من بحر البسيط والشوق نزاع النفس إلى الشيء وقيل من غير التلب
 إلى المحبوب (قوله وانشده الخ) أى بان التاطم وانه انشده شهر مكان حول
 وهو تعريف أى تغيير لان المعنى يفيد عليه لان الشاعر تبنى أن يكون الحول من
 أوله إلى آخره رجب لما رأى فيه من الحسرات ولا يصح أن يبنى أن عبدة شهر كأنه
 رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب حتى يبنى أن يكون
 كاه رجب اه تصریح ويمكن الجواب بان يراد بالشهر رجب الشهر المتحقق في اثني
 عشر شهراً ورجب ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن الراجح كما قاله الشنواني
 (قوله ويجب في التوكيد الخ) وقد يدعى التسمية الانساق إلى مثل الظاهر عن التعمير كما
 في قوله * يا أشبه الناس كل الناس بالامر * (قوله ويجب في التوكيد كونه مضافاً
 الخ) أى سواء كان بالنفس أو العين أو كل أو جميع فليس من التوكيد خلق لكم

ونحو التفسير لا صره في
 التعمول قوله عز وجل
 مسجد الملائكة كأنهم أجمعون
 إذ لولا التأكيدهما لجوز السماع
 كون الساجد ككثرتهم
 ويجب في التوكيد كونه
 معرفة وتشد قول عائشة
 رضی الله عنها بما صام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم شهراً
 كما لا ريب في قول الشاعر
 ياليت عدة حول كاه رجب
 وانشده ابن مالك وغيره
 ياليت عدة شهر وهو
 تعريف ويجب في التأكيده
 كونه مضافاً إلى شهر عائد
 على التوكيد بقوله كأنه

والامة كلها اجمعاً وانعبد
بكلهم اجمعين والامة كاهن
جمع ويوجب في النفس
والعين اذا اكدهم ان
يكونا مفردين مع المفرد فتعذر
جاء زيد نفسه عينه وجمعت
هذه ذواتها عينا مجموعين
مع اجمعين فجاء الزيدان
انفسهم اجمعين والاشدات
انفسهم اجمعين واما اذا
اكدهم المثنى فمما ثلاث
بغات اجمع اجمع فتقول
جاء الزيدان افسسوما
اجمعين وما ودونه الافراد
ودون الافراد التثنية وهي
الاوجه الجارية في قولك
قطعت رؤس الكباشين
فقطعت رؤس الكباشين
قوله تعالى فاحذروا الملايكة
كاسم اجمعين فانه ذكر
كل رجع وهم من يترجمون
الساجدة لبعض وقائدة
ذكر اجمعين رجع وهم من
يتوهم انهم لم يسجدوا في
وقت واحد بل سجدوا في
وقتين مختلفين ولا قول صحيح
والثاني باطل بدليل قوله
تعالى لاغوينهم اجمعين
لان اغواء الشيطان لهم
يس في وقت واحد فدل

ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لابن عتيق حيث قال جميعا تو كيد لما
الموصولة الواو اعمه فمفعول لا يخلق لانه لو كان كذلك اقبل جميعه بل جميع حال من ما
الموصولة وليس من التوكيد انا كذا فم ابل كل بديل من اسم ان احوال من الضمير
المستتر في قوله فيها انتهى تصحيح (بقوله ريدتني من ذلك اجمع) قيل ان اجمع
واخوانه معرفة بانية الاضافة وقيل بالعلية واما تسمية أدوات التوكيد فهي معرفة
بالاشارة فالضمير انظرا **فائدة** لا يجوز قطع اناط التوكيد الى الرفع أو النصب
ان اهر في (قولا و اجمع وماتصه فماتصه) وشركاء و اجمع ونز جمع ويستغنى عن
تثنية اجمع وجمعاء بكلا وكما كما استغنوا بتثنية عن تثنية سواء فقالوا بان ولم
يقولوا سواء الا نادرا و اجاز الاخفش والكوفيون تثنية اجمع وجمعاء فتقول جاء
الزيدان اجمعان وجاءني الهندان جمعا وان وهذا الخلاف جار في ما رازنهما فتعذر
الجمع و اجمعاه تصحيح (قوله تقول اشتريت العبد كله اجمع) مثل المصنف لما
اذا كان التوكيد باجمع واخوانه تابع لكل واخوانه وأشار به الى ان اذا اكد
بهما يندم كل أو أحدهما وانتهى الى اجمع واخوانه او يجوز التوكيد باجمع واخوانه
بدون كل واخوانه فتقول جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء وانتم اجمعون
والنساء جمع قل تعالى لاغوينهم اجمعين ان اجمعين اجمعهم اجمعين (قوله
بجمعين) أي على وزن افعول يضم العين ولا يشوز في موضعهم ولا يعيونهم ولا افعالهم
في التوكيد (قوله اجمعها اجمع) أي جمع قلة على افعال يضم العير واما كان الجمع
افصح لان التثنية جمع في المعنى وعدل عن التثنية الثلاثية الى تثنية ان واهذا كان
لافراد اجمع من التثنية وانما قال اجمعها ولم يقل فجمعها لان افعال التفضيل اذا
اضيف لمعرفة جاز فيه و هو ان الطائفة وتندبها (قوله ودونها) أي اللغة الفصحى ولو
قل ودونه أي دون الجمع كان أولى (قوله قطعت رؤس الكباشين) فيجوز ان تقول
قطعت رؤس الكباشين ورأس الكباشين ورؤس الكباشين ففيمه الاوجه الثلاث
والافصح الجمع ثم الافراد ثم التثنية وكذا في كل فظ آخر فمما تضمنه وكان المتضمن
بكم مر اجم مني فان الكباشين منضمين ثم اجمع وكانا اقبالات الشخصين ومنه قوله
تعالى فقد سغت فلوليكم (قولا والثاني باطل الخ) لا يتم بطلانه الا اذا اراد الفراء كذا
صريح به ليس ان جميع لا تتعاد الوقت في كل موضع اما لو اراد ان تتعاد الوقت اذا
جمعت مع كل فلا يكون باطلاه فيشي (قوله وهو قول جمهور الخ) ومقابل قول
الجمهور ومقالة الفراء ان اجمعين تفيد اتحاد الوقت كذا كره الاثموني ثم يحتمل
ان قول شارحنا قال بعض العلماء في قوله الخ اراد به الفراء ويحتمل انه اراد به بعض

على ان اجمعين لا تعرض فيه اتحاد الوقت وانما معناه كعني كل سواء وهو قول جمهور الفرسين والتعويين واما ذكر في الاية انا كيد على ناكيد كما قاله تعالى

المفسرين والاطهر الاوّل ثم رأيت الشيخ يصرح بأنه الفراء (قوله أمهاتهم) تو كيد
 اهـ سل ورويدا يعني امه الا فهو تو كيد ثان كما أفاده الفيشي * (قوله الثاني التعت)
 وبراءة الوصف والصفة وقيل الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى نفسه والتعت
 لا يطلق الا على ما يتغير وعلى هذا يقال صفات الله لا تهرب الله وقال المصنف في شرح
 اللمعة التعت والصفة واحد وقيل التعريف يكون بالجملة كالطول والقصر والصفة
 بالفعل كضارب وعليه فيقال للواحد موصوف لا مفعول اهـ يس على الفاعل كهي
 (قوله مشتق) وهو في الاصل ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر
 والمراد منه ما ينشأ عن المطلق الاسم على الخاص وهو ما دل على حدث
 وصاحبه كضارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول وأمثله المسافة كضارب
 وحسن صفة مشبهة واسم التفضيل (قوله أو مؤول به) كاسم الاشارة غير المكانية
 وذو معنى صاحب وفروعها واسماء الريب تقول مررت بزيد هذا أي الظاهر
 ومررت برجل ذي مال ومررت برجل دمشق يفتح الميم أي منسوب الى دمشق وفي
 معنى اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وفي معنى ذي الصاحبة ذو الطائفة
 وفروعها وفي معنى النسوة تاسر وتساو وتعرف المنسوب لأمه وأما الاشارة المكانية
 نحو مررت برجل هذا أو هناك أو ثمرة فلان فغيره وفي صفة لانها ظرف وانما
 صفات انتهى تصریح (قوله يتشبه في تخصيص منبوعه) قال التفتازاني في مطولة
 وعند الخطباء التخصيص عبارة عن تقبل الاشتراك الحاصل في التكرار نحو برجل
 عالم فانه كان بحسب النوع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك
 الاشتراك وخصصته بقدر من الافراد المتشعبة بالعالم والتوضيح عبارة عن رفع
 الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حواشي المطول الظاهر انهم أرادوا
 الاشتراك المعنوي لان التقدير انما يتصور فيه بالاعتمال كافي برجل عالم فلا تكون
 جارية في قولنا عين جارية مثله مفعول فيجعل فيجعل الاشتراك على ما هو
 اعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية مفعولة لانها تعلق الاشتراك اللفظي
 وعينت معنى واحدا ولم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك
 المعنى (قوله تخصيص الخ) وقد يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين
 والعامين اولادهم فيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي اولادهم نحو تصديق
 صدقة كثيرة أو قليلة في كلام المصنف تصور وقال السيد في حواشي المطول وقد
 يكون الوصف جملة ويشترط فيه تشكيرا للموصوف لان الجملة التي افعالها يجب صحة
 وفروع المفرد وقعها والمفرد الذي يسبب من الجملة تذكروا الا فالتمريف والتكثير
 من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كاصلة لان الصفة

قوله الكافورين أمهاتهم
 رويدا ثم قلت (قوله الثاني التعت)
 وهو ما ج مشتق أو مؤول به
 فيرد شخصي منبوعه أو
 فوضعه أو يبدعه أو يبدعه أو
 كيد أو الترحم عليه

يجب ان يعترف المتكلم ان مخاطب عالم بانصاف الموصوف بعضهم اقبل ذكرها
وانما يعي عن التعرف لمخاطب الموصوف من غيره ولما كان من انصافه بعضهم
المشبهة فحسب كونها جملة متضمنة للعلم للمخاطب حصوله قبل ذكرها
والاشارة ليست كذلك فترجمها بانه اوصافه انما يكون بتقدير القول نحو * جاؤا
بذوق هل رأيت الذئب قط * (قوله وبتبعه في واحد الخ) فلا يجوز تخالفهما في
الاعراب لان ذلك يجعل بالتبعيتولا تخالفهما في التعريف والتشكيل لان التعريف
يقضي كون ذلك المسمى مدلولاً عليه بحسب تعيينه والتشكيل يقتضي كون ذلك المعنى
غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله
النحوي الرازي (قوله وامر الخ) الخاسل ان مراد قوله في اثنين من خمسة عام
لانعت الخسبي والسبي ويختص الخسبي بالواقعة في اثنين من الخمسة والواقعة
فيكراه اربعة من عشرة وأما السبي فلا يشترط ان تكمل له اربعة من عشرة قال
في التعريف وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف
شمير الموصوف المستمر واقعه فمما جرى على من قوله كجاءتني امرأة كريمة
ورجلان كريمان ورجال كرام أو جرى على غيره من قوله ان يعزول الاسناد عن
الظاهر الى ضمير الموصوف نحو جاءتني امرأة كريمة الاب أو كريمة ابنا ورجلان
كريمين الاب أو كريمين ابنا أو جاءتني رجال كرام الاباء أو كرام ابائهم قال في ذلك
كثير رافع لغيره مستتر ويستثنى من ذلك اسم التثنية اذا استعمل بمن أو تصيغ
التكثرة التي لم لا فرد والتذكير والتثنية والتأنيث والجمع نحو مررت
برجل افضل من زيد وبذئب افضل من زيد وكذا مررت برجل افضل شخصين ورجلين
افضل شخصين ويستثنى ايضا من استوى المذكر والمؤنث من الاوصاف الالهية
على وزن فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول اذا كانا جاريا على مؤسوفه نحو
رجل مسيور وامرأة مسيورة ورجل قبيل وامرأة قبيلية وان رفع الوصف اسم الظاهر
أو ضمير بارزا اعطى الوصف حكم الفعل ولم يراع حال الموصوف فتقول مررت
برجل قائم أمه وبنها قائم أبوها كما تقول قامت أمه وقام أبوها ومررت برجلين
قائم أبواهما كما تقول قام أبواهما وهي لغة الكوفة البراعيت نحو مررت برجلين
قائمين أبواهما ومررت برجل قائمين أبواهما كما تقول قام أبواهم ومن قال قاموا
أبواهم قال قائمين أبواهم بجمع السلامه هنا اذا رفع اسم الظاهر او تقول في الرفع
لذا زر جاعني غلام امرأة ضار بته هي وامرأة رجل ضار بها هو كما تقول ضربت هي
وضربها هو وجاء غلام رجلين ضار بهما كما تقول ضربه هدا ومن قال ضرباهما
قال ضار بهما او تقول جاعني غلام رجلين ضار بهما كما تقول ضربه هدا ومن قال

و يتبعه في واحد من أوجه
الاعراب ومن التعريف
والتشكيل ولا يكون أخص
منه فتعريف الرجل صاحب
بدل ونحو بال رجل القاضل
وزيد القاضل نعم وأمره
في الاضداد والتذكير
واتدادهما كأنه فعل واحد
يترجم نحو جاءتني رجل فورد
علمانه على قاعد وألقاعدون
فضعيف

شربوه هم قال شاربوه هم اه تصریح وبهذا يتضح كلام شارحنا وبه تعلم ان
قول الفيشي وأمره الخ مراده الإذنت السببي لا الخسبي غير صحيح كما اتضح لك (قوله
ويجوز قطعه الخ) اعلم انه اذا لم تذكر الذمت وكان المنعوت معلوما بدون الذمت
حقيقة أو ادعاء جازا تباعه وقطعه ما لم يكن مجرد التوكيد نحو نطفة واحدة أو ملتزم
الذكر نحو الجماء الغضيرا وجازيا على ما اراد اليه نحو من هذا الرجل فلا يجوز القطع
في شيء منها واذا تكررت الذموت لوجهين أو اثنين معهما بدون اجازا تباعها كلها
وقطعها كلها أو اتباع البعض وقطع البعض بشرط أن تدغم المتبوع على المقطوع وان
لم يتبين معناه الا بجموعها ووجب اتباعها كلها نحو مررت بزيد التاجر الفقيه
الكتاب اذا كان يشارك في اسمه ثلاثة وكل واحد نصف بصفة من الثلاثة فقط
وان تعين ببعضها اجازا تباعه الا لوجه الثلاثة واذا كان المنعوت نكرة تعين في
الاول من تعويده الاتباع وجاز في الباقي القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها
أم لا اه تصریح (قوله أسد) أي شجاع بناء على ان العجاجة ليست بخامسة
بالعلاء أما لو قلنا انها خامسة فيسر الاسد بجري تأمل (قوله من الشيطان) من شاط
اذا احترق أو شطن اذا بعدد والرجيم بمعنى المرجوم قال بس يجوز الوصف في ذلك
تخصيصا يندفع سؤال مشهور وهو ان ابن عرفة قال برده على لفظ الاستعاذة سؤال
وهو ان الاستعاذة تستجار وهي ابعد وهو من باب التثنية وقد تعاقبت بالانحص
لان الشيطان الرجيم أحص من مطلق الشيطان وتفي الانحص لا يستلزم تفي الاصح
ولا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان الخصوص الاستعاذة من هذا الشيطان
المختص و اجاب بان الذمت قسما ان تعبت تخصيصا ونعت مجرد الذم اه وقال أيضا
وكون الوصف للذم بناء على أن رجيم بمعنى مرجوم بالشهب أما لو أريد مرجوم
باللذمة والذمت وعدم الرجمة فالذمت للتوكيد لان كل شيطان كذلك اه وعلى هذا
يندفع السؤال واعلم ان كون الذمت لغير الاضاح والتخصيص مجاز اه بس على
القفا كهى (قوله ولا تتخذوا الهين اثنين) وهم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف
بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل اعلم ان بعضهم منع البيان في التكررات
وعليه فلا يصح أن يكون اثنين عطف بيان وبعضهم اجازة في التكررات بشرط كونه
أجلى وعليه فلا يصح أن يكون اثنين بياناً لانه ليس أجلى من الهين ويجوز بعضهم
اتبان عطف البيان للتوكيد كما في بس على القفا كهى وعليه فيصح كون اثنين
عطف بيان على الهين للتوكيد والصحیح جواز في التكررات ولا يشترط أن يكون
اوضح لاحتمال أن يحصل الايضاح باجتماعها او قد يكون عطف البيان باسم غير
مختص بالبين كافي المؤمن العائدات الطبرقان الطبر عطف بيان وليس مختصاً

ويجوز قطعه ان غلب
متبوعه بدون بالرفع أو
بالنصب وأقول من قال
الاشفق مررت برجل
ضارب أو مضروب أو حسن
الوجه أو خبير من عمر
ومثال التوكيد به مررت برجل
أسد أي شجاع ومثال
ما يفيد تخصيص المتبوع
قوله تعالى فتكسر بر رفة
مؤنة ومثال ما يفيد مدحه
الحمد لله رب العالمين ومثال
ما يفيد ذمه أعوذ بالله من
الشيطان الرجيم ومثال
ما يفيد التحريم عليه اللهم انا
سئلك المسكين ومثال ما يفيد
التوكيد نطفة واحدة
وعشرة كاملة ولا تتخذوا
الهين اثنين وزعم قوم من
أهل البيان ان اثنين عطف
بيان ويحتاج شرح ذلك الى
بسط طويل

في العدد من وانه انما يتبع في اثنين من خمسة وهما واحد من اوجه الاهراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتسكير فلا تعت تسكرة معروفة ولا العكس لا تقول مرتت برجل الشاهل ولا يزيد فاضل كانه لا يتبع المرفوع منصوب ولا تجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جهاير النحو ان يكون الموصوف متأخرين من الموصوف او مساويا لهما فلا يجوز ان يكون دونها فلا قول كقولك مرتت يزيد الفاضل وان العلم اعرف من العرف باللام والثاني نحو مرتت بالرجل الفاضل قائم ما يعرف باللام والثالث نحو مرتت بالرجل صاحب لسان ما حياض بدل عندهم لا تعت لان المصائب لا تسمى رتبة المصائب والرتبة العلم وكلاهما اعرف من المصائب باللام او اما الافراد وضادوهما التثنية والجمع

بالعائدات وعليه فاثنتين عطف بيان على اليقين ولم يختص به وسبأ في باب عطف البيان في يا نصر نصر اخر اختلاف هل هو من التوكيد الاقضى أو من باب عطف البيان فن قال انه توكيد اقضى يقول لا يصح ان يكون بين الالفين نفسه ومن قال انه عطف بيان لم يصرح بان عطف بيان التا كيد فتأمل واهل هذا هو الذي اشار له المصنف بقوله ويحتاج شرح ذلك الخ فانه قد اطال في المعنى في الفرق بين البديل وعطف البيان (قوله ليهج المعربون) هو من باب تعجب أو لوجبه اه صحاح وقال بعض الاشباح أي أكبر والكلام بذلك (قوله والتحقق ان الامر على النصف من العديدين) أي العشرة والاربعة أي ان اللازم اثنان من خمسة وأما الاثنان من الخمسة الاخرى فمارة في جسدان كما في الرفع للضمير المستتر وتارة لا يوجد ان كما في الرفع للظاهر والضمير البارز ولا تفهم من المصنف ان التعت الخ بقوله اثنان من خمسة فقط وبمذا علم ان الكلام المعرب بين قاصر على الرفع للضمير المستتر وانما اعترض المصنف عليهم لكون كلامهم يورسهم العموم فاقبل (قوله وانه انما يتبع الخ) توضيح لقوله ان الامر على النصف الخ (قوله فلا تعت تسكرة معروفة) ولا يرد عليه قوله تعالى وبال لكل حمزة موزنة الذي الخ لانه وصف التسكرة وهي كل حمزة بالاعرفه وهي الذي وذلك لان الذي بدل لا تعت واما قوله مالك يوم الدين فمالك معرفة لان المراد به الاستمرار في جميع الازمنة فاعلم انه محضه اه يس (قوله ولا العكس) يرجو زه بعضهم في قوله * وفي أيام الله نافع * فجعل نافع منقلا * وخبره غير عطف على البديل (قوله ويجب عند جهاير النحو بين الخ) وصحح ابن مالك جواز التعت بالانصر و يؤيده قول ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما قال توصف كل تسكرة بكل تسكرة قال وما ذهب اليه الجمهور ردعوى بلا دليل اه يس (قوله أو في رتبة العلم) أو الحكاية الخلاف ومذهب المصنف انه في رتبة العلم (قوله الا ان العرب اجروا جمع التعت على الخ) الحاصل ان سيبويه والمبرد والماموني قالوا ان جميع التسكير في الوصف افصح من الافراد وقال الابدی والشلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تسكيره وفصل آخرون فقالوا ان كان التعت تابع للجمع نحو مرتت برجال قيام أو هم فالتسكير افصح وان كان تابع المفرد أو مثنى كمرتت برجل قاعد غلامه ورجلين قاعد غلامه ما فالافراد افصح واتفق

والتذكير وضده وهو التانيث فان التعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذي يحل محله من ذلك الجميع الكلام فتقول مرتت يا امرأة حسن ابوها بالتد كبر كما تقول حسن ابوها وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ورجل حسنة أمه بالتانيث كما تقول حسنت أمه وتقول برجل حسن أبواه ورجل حسن أباه ولا تقول حسنين ولا حسنين الاعلى افعمن قال أكاوي البراغيث وعلى ذلك نقس الا ان العرب اجروا جمع التسكير بجرى الواحد فأجازوا فصحا مرتت برجل قاعد غلامه كما تقول قاعد غلامه

وقوم يجهوه على الافراد
 واليه اذهب واما جمع
 التبرع فانما يقوله من يقول
 كانوا البراغيث واذا كان
 المذموم معلوما بدون النعت
 نحو مررت باسرى القيس
 الشاعر جازلك فيه ثلاثة
 اوجه الاتباع فيحذف
 والقطع بالرفع بانضمامه
 وبالتنصب بانضمامه
 ويجب ان يكون ذلك
 القبول اخص او اعنى في صفة
 التوضيح وادرج في صفة
 المدح واذم في صفة اللذم
 فالاول كالمثال المذكور
 والثاني كقوله بعض
 امر بالحمد لله اهل
 الحمد والتنصب والثالث كما
 في قوله تعالى وامرأته
 حاله الخطب يقرأ في
 السبع حاله الخطب
 بالانصب بانضمامه وبالرفع
 الماء على اتباعه او بانضمامه
 هي ثم قلت الثالث عطف
 البيان وهو تابع غير صفة
 يوضع متبوعه او يخصصه
 نحو * اقدم بالله ابو حفص
 عمر بن الخطاب وكفاية طعام
 مساكين ويتبعه في أربعة
 من عشرة ويجوز اعرابه
 بدل كل ان لم يوجب ذكره
 كونه دقما زيدا خوها

الجميع على ان الافراد افضح من جمع السلامة اه تصریح (قوله اجروا) اى
 نطقوا بذلك بدون ترجيح (قوله وقوم) اى من النخاعة ثم لا اليس مقابلا لما قبله ومقابله
 اعلمت من الاقوال في المسئلة (قوله والقطع الخ) واعلم ان النعت لا يقطع عن ان كان
 لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ويجب حذف المبتدأ أو الفاعل وان كان لغيا بالمدح أو الذم
 أو الترحم جازة كرا العامل وهو المبتدأ أو الفاعل تقول مررت بزيدا التاجر بالوجه
 الثلاثة وتقول هو التاجر وعنى التاجر على تقدير سؤال سائل بقول من هو ومن تعني
 قال الشاطبي وجملة النعت لا يقطع عن متبوعه لان العطف مع المتدرج له مستقلة لا
 موضع لها من الاعراب ووجه وجوب حذف العامل في الذم والمدح والترحم انهم لما
 تصدوا انشاء المدح أو الترحم أو الذم جعلوا المبتدأ العامل أمارة على ذلك كما فعلوا
 في البدء اذ لو اظهروا العامل وقالوا اذم وعبد الله تطوف معنى الانثى وتوهم كونه
 خبرا مستأنفا اه تصریح (قوله ويجب الخ) وجوز به ضمهم بتدويرا بنى في الجميع
 (قوله في صفة التوضيح) ومثله التخصيص (قوله وامرأته حاله الخطب) امرأته
 مرفوع عطف على فاعل يصلى المستتر فيه اه تصریح * (قوله الثالث عطف
 البيان) العطف في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا عطفته وعطف الفارس على
 قرنه اذا عطف اليه والمراد به العطف وانما سار حقيقة في العطف اه يس
 على الفا كهي (قوله يوضع متبوعه) اى بانفاق المرين واسكوفين (قوله او
 يخصصه) نقاد جمهور البصريين منهم القاسمي وابن جني وجوزوا ان يكون من
 عطف البيان المتكررة نحو اكرامه طعام مساكين فيمن تون كفاية طعام مساكين
 عطف بيان على كفاية طعامه من ماء شديد فصد يد عطف بيان على ماء والاقول
 من البصريين وغيرهم يجوزون البدلية ويخصون عطف البيان بالماضي محكيين
 بان البيان كاسم والتكررة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض التكررات
 قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص اه تصریح وطاهر قول
 المصنف بوضوحه او يتبعه انه لا يأتي لسبع اولاد ولا اغيرة لمن الرخصة
 قد اعرب البيت الحرام عطف بيان اى في قوله تعالى جعل الله البكة
 البيت الحرام فيجعل كلام المصنف على الغالب (قوله ويتبعه في أربعة من عشرة)
 اى المألوفة من باب النعت ولم يقل في الاربعة من عشرة تقرب لاجل النعت (قوله
 ويجوز اعرابه الخ) اى ككل ما جاز اعرابه عطف بيان من حيث انه موضع
 او مخصص جاز اعرابه بدل كل من كل من حيث انه الله ود بالحكم لان الله هو
 اعرابه بدل كل من الجهة التي اعربها اياها فان هذا لا يمكن لان البيان موضع
 المتبوعه او مخصص له فهو مخصص ود بالحكم مع متبوعه والبدل هو المقصود بالحكم

أى الذى انحصر المقصد فيه **(مفادته)** يقترب البيان من البدل بوجوده منها ان
البيان لا يقع ضميراً ولا تابعاً للضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتشكيك
ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعاً للجملة ولا فعلاً ولا تابعاً للفاعل ومنها ان البدل هو المتصور
وماقبله وسيلة ومنها انه ليس في نية الاحلال محل الاول بخلاف البدل في الجميع
اه تصریح (قوله اولم يمتنع) كذا في بعض النسخ فاوتوا بنية ولم يمتنع عطف على
محب وفي بعضها وان لم يمتنع وهو عطف على ان لم يجب وقوله ولم يمتنع احلاله محل
الاول عبارته أحسن من عبارة ابن مالك في أفضله لان ابن مالك انما ذكره ورين
والمصنف أتى بقاعدة كلية تشمل على جميع الصور وتلك القاعدة كل ماوجب
كونه عطف بيان جارا عرابه بدله كل ان مع احلال التاني محل الاول ولم يجب
ذكره (قوله نحو يازيد الحارث) مثال لما يمتنع احلاله محل الاول لان الحارث
لوا عرب بدلا من زيد لزم دخول ما على الاسم المحلى بال لان البدل على نية تكرار
العامل فتعين امرابه بيانا واوعى تعرض بأن العلة المانعة من جعله بدلا تاتي في جعله
بيانا لان فلانان العامل في التابع هو العامل في المتبوع فيما علمة في الحارث على
كل تقدير فمتنع عرابه بيانا أيضا وكذا ان فلانان العامل في التابع هو العامل في
المتبوع الا في البدل لا فرق وان فلانان العامل هو التبعية فلا يمتنع كونه بدلا
كالم يمتنع كونه بيانا فلما الفرق بينهما وهذا الاشكال وارد على بقية الامثلة اه
فيشى الا ان يقال يغتفر في التابع (قوله و يمتنع في نحو مقام ابراهيم) أى و يمتنع
كونه بيانا في نحو الخ لان مقام مرفقة لا تساقته الى ابراهيم فلو جعل عطف بيان على
آيات في قوله تعالى آيات بينات لزم كون عطف البيان معرفة تابعة لتسكرة وقد مر
وجوب المتابعة اه فيشى وقول الزمخدرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات
مخالف لاجماع البصر بين الكوفيين على ان التسكرة لا تبين بمعرفة وجمع المؤنث
لا تبين بالفراد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نهوا على ان البدل منه ان كان
متعددا او كان البدل غير واف بالعدة عين الشطع وانما التفسير مقام ابراهيم
او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ أو محبر مبتدأ اه تصریح وذكر بعض انه
بدل بعض على تقدير الرابطة أى مقام ابراهيم منها أو انه بدل كل يجعل المقام
العظمة كأنه عين الآيات فتأمل اه من عيسى الفاكهي (قوله وقرأ قالون
عيسى) يمتنع البيان لان قالون أوضع من عيسى قال في التصريح وقول الزمخدرى
واجترجاني يشترط في عطف البيان كونه أوضع وأخص من متبوعه مخالف لقول
سيبويه في ياهذا اذا الجملة ان اذا الجملة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة أوضع
وأخص من المضاف الى ذى الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذى

ولم يمتنع احلاله محل الاول
نحو يازيد الحارث وهو ان ابن
التمارك البكري يشبه
و يابصر نصره نصر ابراهيم
في نحو مقام ابراهيم وفي نحو
ياسعبد كرز وقرأ قالون
عيسى وقول قولى تابع
جسد سهل التوابع كلها
وقولى غير صفة

الاداة ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان في الجاء مدعية نزلت العت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص العت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشرح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون أجنبي من المعطوف عليه لم يكن ذلك بالان الجلي بين الخفي اه تصحيح (قوله مخرج للصيغة) اراد بها العت سواء كان مشتقا او مؤولا به وليس المراد به المشتق كما توهم الفحشي بل اراد بالصيغة المرادفة للعت لان العت والعتة والوصف بمعنى واحد (قوله اقسام بالله الخ) قال ابن يعيش قاله روية قال العيني وهذا خطأ لان وفاء روية مستهينة خمس واربعين ولم يدركه غيره ولا عنه أحد من التابعين واتما قاله اعرابي جاءه امر من الخطاب وقال له يا اهل بيدي واني على ناقه ذرا عجماء فقباعا واسمها فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره وسار في البطحاء حتى تجوز

وتخصيصه ان كان متكررة فلا بد من اخراجها والا دخلت في حد البيان وقولي بوضع متبوعه او يخصه مخرج الساعد عطف البيان ومثال الوضوح قوله

اقسم بالله ابو حنيفة عمر مامها من ثقب ولادير والمراد به ابن الخطاب رضي الله عنه ومثال العطف التخصيص قوله تعالى او كفارة بعتام مساكين فيمن تون الكفاية ورفع الطعام وحكم العطوف انه يتبع العطوف عليه في اربعين من عشرة وهي واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتكبير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شيء جاز اعرابه عطف بيان جاز اعرابه بدلا اعني بدلا كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كونه ذميا او جازا الا ترى ان الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط

اقسم بالله ابو حنيفة عمر مامها من ثقب ولادير فاعفوه اللهم ان كان خبر في أي حدث في بيته وعمره فيسئل من اعلى الوادي فجعل اذا قال فاعفوا الخ يقول صدق صدق حتى التثنية فاخذ به سده فقال ضع عن راحتك فوضع فاذا هي ثقباء فحمله على بعير وكساه اه شتواني فحمله عطف بيان على ابي حنيفة ذكر لا يضاحة لاشتهاره بهذا الاسم أكثر من اشتهاره بالكنية اه حامي والثقب رقة خف البعير قال ثقب ثقب كعلم يعلم والدير مرض في ستامة (قوله لان البدل على نية تكرار العامل) قال السيوطي والاكثر على ان العامل في البدل بقدر بل فقط الاول فهو من جملة ثانية لان من الاولى اظهورة في بعض المواضع كقوله تعالى للذين استضعفوا من آمن منهم ومن النخل من طاهوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم بان يكفرا بالذي في ابيوتهم وقبل هو عامل الاول وعليه المبرد وابن مالك (قوله فسكان من جملة) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها فمكانه من جملة أخرى والمراد بكون التحقيق لانهم من جملة أخرى عند اعرابه بدلا (قوله فتحملوا الجملة المخبر بها عن رابط) ولا يعمل هنا قواهم بغيره في التوافق بالان بغيره في الاوائل (قوله لان الضرر) هنا انما جاء من الاول والرابط في مثاله المضمير الضائب اليه الأخ الذي هو تابع لزيد (قوله امثلة كثيرة منها الخ) ومنها يا آخر بنا عبد شمس ونوفلا فعبد شمس ونوفل يتبعين كونه مام معطوفين عطف بيان على اخوي بنا وبتتبع فهم ما البدلية لانها على تقدير البدلية بخلاف محل أخوي بنا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا

يرطها بالخبر عنه والرابط هنا المضمير في قوله اخوها الذي هو تابع لزيد ولما سقط الجمع الكلام فوجب ان يعرب بيانها لا بد لان البدل على نية تكرر ارا عامل فكانه من جملة أخرى فتحملوا الجملة المخبر بها عن رابط والا اذا امتنع احلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يا زيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل في نية الاحلال محل البدل منه اذ لو قيل يا زيد الحارث لم يجوز ان يا اول لا يجتمعان هنا وهذا قول الشاعر

بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال واجب ان يعطى
 ما يستحقه لو كان متنادى وتوفيل لو كان متنادى لقبيل فينه ياتوقل بالضم لا ياتوقلا
 بالنصب ومنها ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع به ضمير يعود الى افضل
 الناس الرجال والنساء لا ياتوقل احلال الرجال محل الناس لئلا ياتوقل احلال ما عطف
 عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير يدا افضل النساء وذلك لا يجوز لان
 اسم التفضيل اذا عطفه الزيادة على ما اشبه له يشترط فيه ان يكون مفعول ومن
 ثم خطي من قال انا شر الناس والجن ومهما ان تتبع مع متعاقبى بضاف نحو يا ايها
 الرجل غلام زيد ينصب الغلام لان الغلام لو تولى احلاله محل الرجل لرفع لان
 الرجل في هذا التركيب واخباره الرفع لانه مفعول اي ومنها ان يتبع بحرف و رأى
 بضم ن نحو يا اي الرجلين زيد وعمرو ومررت لانه لو تولى احلال زيد مع ما عطف
 عليه وهو عمرو ومحل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة الشردة وهي لا تضاف اليها
 الا اذا كان بينهما جمع مذكر نحو يا اي زيد احسن او عطف على اي منها
 * نحو اي رأيت فارس الاحزاب * ومنها ان يتبع بحرف وركلا بضم ن نحو كلا
 اخو يلهي زيد وعمرو وعندى لانه لو تولى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو ومحل
 اخو يلهي لزم اضافة كلا الى مفرد وهي انما تضاف الى منسني غير مفرد وشذ
 * كلا أخي وخليلي * قل الوضع في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على
 ان البدل لا بد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يعترفون في
 النواني ما لا يتشرفون في الاوائل وقد يجوز اني انك أنت كوني أنت وكبريا
 وكونه بدل اسم الدلا يجوز ان أنت وقال اوسه زيد على ابن مسعود اول ما يقال في ضم
 الرجل زيدان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز ضم زيد وقال الفخر وهذا
 الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والمبدل هو المعتبر ومذهب سيويه
 ان المبدل منه ليس مودرا بالكتابة لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد
 رأيت غلاما سر جلا سنا الخافى ذهبت تدير الاول لم يصح كلامك اه تصریح (قوله
 انا بن التارك الخ) فانه المراد الاسدي وهو من الوافر بشره هو بشر بن عمرو وكان
 دجرح ولم يعلم جارحه والمعنى انا بن الذي ترك بشر بحيث تنتظر الطير وان تقع
 عليه اذا ساءت وذلك لانها لا تتناولها مادام به روح (الاعراب) انا بن تدأ بن خبر
 تارك مضاف اليه والبكري مضاف اليه وبشر عطف بيان على البكري وليس
 بدال لانه في حكم تسمية المبدل منه فيكون التارك داخل على بشر ولا يجوز التارك
 بشر وهو محل الشاهد والطير يدا أو ترقبه خيمه والجملة حال من البكري
 وعليه بناء وقوع المصوب على التعليل أي برقبه الطير لاجل وقوعها عليه (قوله

اذا بن التارك البكري بشر
 عليه الطير ترقبه وهو
 بشر عطف بيان على البكري
 وليس بدلا لا يحتاج انا بن
 التارك بشر اذا لا يضاف ما
 فيه الا نفا واللام الى المجرى
 منها الا ان كان المضاف
 مفعلة متناه أو مجمعة وتجمع
 المن كوالسالم نحو الضاربا
 فزيد وانصار بوزيد ولا يجوز
 الضار بزيد

خلافاً للمراء) فانه جواز البدالة لا جازبه اضافة الصفة المقررة اليه بل الى جميع
المعارف واديس مذهبه مجرسي (قوله وهو ذو الرمة) بضم الراء وكسرهما قطعة حبل
بالية (قوله اني واسطار الخ) قال الامام العيني عزاه سيبويه الى رؤيته وقال الصاغاني
ليس له ومع ذلك معصف والرواية بانصر نضيرا ضد المعجمة نصر اقصرا الاول هو
نصر بن يسار رئيس خراسان والسناني بالاضاد المعجمة وهو ما يجب نصر والثالث
مصدر وهو نسطر جمع سطر يشق الطاء وهو الخط مثل سبب واسباب واصل
السطر الصعب من الشيء (الاعراب) اني ان واحه اياه المتكلم محله التصيب
واسطار الوالوا لاسم اى وحق اسطار اورب اسطار واسطار يجرور به واسطرن
فعل وفاعل وسطر امة مولد مطلق وفي بعض النسخ رفع اسطار على انه مبتدأ خبره
سطرن ولفظ خبران ويا حرف ابتداء ونصر نادى مبنى على الضم وثقة الاعراب
في الشرح (قوله لان التثني لا يبين نفسه) قال في المعنى وفيه نظرم من وجوده اذ
انه يقتضى ان البدل ليس مبينا للبدل منه وليس كذلك ولذا منع سيبويه عن
وكان المكين لان المعرف بال اذ من الضمير فلا يكون في معيان للضمير فلا يصح
ان يكون بدلا لان البدل مبين والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل
بالاول اتجه كونه يانا الاول الما فيه من زيادة الفاتحة نحو ايزيد يدايعمالات
والثالث ان البيان يتصور مع كونه المذكر ويجردا وذلك في مثل قولك ايزيد يد
اذا قلته ويحضر لك اثنتان اسم كل منهما ايزيد فانه لما تذكرا الاول يتوهم كل منهما
انه الفصود فاذا كررته تكرر خطاك لاحدهما او افعالك عليه فظهور ان
اه بتصريف (قوله قالوا) تبرأ منه لان فيه تكلمه (قوله عن التوكيد اللفظي)
ويكون الاول منه ما تاجع على اللفظ وان كانت حركة المنادى حركة التاء المجرى
والمراد اني باب التداء اشبهت حركة الاعراب والثاني على المحل (قوله من باب
التوكيد اللفظي) قال في المعنى التوكيد اللفظي فيهما اوفى الاول فقط والثاني اما
مصدر دعائي نحو سقيا لك اؤمسه اول به بتدبيره عليه على ان المراد انصر بن
يسار يحتاج له نصر على ما قبل اوعيه وقيل لو قلنا اذ نعه اؤكيد الضم
غير تدوين كالمؤكد اه معنى (قوله الحمد ان) اى محمد ناظم الانبياء ومحمد ابيه وهى
يدرا لدين كما مر حنه في المعنى وفي بعض النسخ الحمد ان ابن مالك ومعطى (قوله
فان قلت) بيان لما يجب فيه كونه بدلا لا ينافى عكس ما قبله (قوله بضم كرز) اى بدون
التثنية ولو كان يانا لتون وكان معر يانا للمحل في نصب او اللفظ في رفع (قوله
البدل) هذه التسمية لا يصر بين واختلاف في نعتيه عند السكوتين فعلى الاختصاف

لأن نصر التثني مرفوع
والثالث منصوب فلا يجوز
فهم ان يكونا يدايعمالات
يجوز بانصر بالرفع ولا بانصر
بالنصب قالوا وانما نصر
القول عطف بيان على اللفظ
والثاني عطف بيان على
المحل واستكمل ذلك ابن
الطراوان التثني لا يبين
نفسه قال وانما هذا من باب
التوكيد اللفظي وتاجع على
ذلك المحسم ان افعالك
ومعطى فان قلت يا سعيد
كرز بضم كرز وجب كونه
بدلا وما منع كونه يانا لان
البدل في اب التداء حكمه
حكم المنادى المستقل وكرز
اذ اؤدى ضم من غير تثنية
واما البيان المقرر انما يبي
فيجوز رفعه ونصبه ويمنع
ضمه من غير تثنية ومنه في
ذلك التثنية والتوكيد نحو
يارب الفاضل وانما سئل
ويأتيهم اجهون واجهين
وكذلك يمنع البيان في نحو
قرأتون عيسى ونحوه مما
الاول فيه أو وقع من التثنية
وانما قال العلماء في قوله
تعالى آه ثايرب العالمين رب
موسى وهارون انه بيان لان

فروعون كان قد ادعى الربوبية فلما صرنا على قولهم رب العالمين لم يكن ذلك مرادنا بل الحق سبحانه
وتعالى ثم قال الرابع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو ما يدل كل نحو صراط الذين
أو بهض نحو من استطاع اليه سبيلا أو اشتمال نحو قتال به أو اضرب نحو ما كتب له نصفها نثار بها

أرتبان أو غلط كجاءني
 تر يد عمرو وهو هذا زيد حمار
 والاحسن عطف هذه
 الثلاثة فيل ويوافق متبوعه
 ويخالفه في الاظهار والتعريف
 وضد ما يمكن لا يدل ظاهر
 من ضمير حاضر الا يدل بعض
 أو اشتغال مطلقا أو يدل كل
 ان أفاد الاحاطة به وأقول
 البديل في اللغة العوض وفي
 التنزيل عيسى ربي ان يبدانا
 خبرا منها وفي الاصطلاح
 الذكر والتابع جنس
 يشمل التوابع والمقصود
 بالحكم فصل مخرج النعت
 والبيان والناس كيد فانهن
 مسميات للمقصود بالحكم
 لانه مقصود بالحكم ولتكون
 بكاء القوم لازيდან زيدا
 منفي عنه الحكم فلا يصح
 ان يقال انه المقصود بالحكم
 والتعريف عمرو في جائز عمرو
 أو فعمرو أو ثم عمرو أو الفوق
 سبق عمرو فانه مقصود بالحكم
 مع الاقول فلا يصدق عليه انه
 المقصود بالحكم وبلا واسطة
 مخرج للعطف عطف النسق
 في نحو جائز زيد عمرو فانه
 وان كان المقصود بالحكم
 لكنه انما يتبع بواسطة
 حرف العطف وأما مسمية

بمعونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان اسمه منه التسكرير (قوله والاحسن الخ) انما
 كان احسن لانه يتوهم في بعض الصور انه مسمية كما اذا قلت رأيت رجلا حمارا فانه
 يتحمل البديل ويحتمل انه مسمية بان يريد بحمار انما جاهل فاذا عطف بيل زال ذلك
 اه تصریح (قوله ويوافق متبوعه) أي وجود باي ثلاثة من ثمانية واحد من أوجه
 الاعراب الثلاثة وواحد من التذكير وواحد من الافراد والثنائية والجمع
 في غير بديل البعض (قوله ويخالفه) أي جواز في الاظهار والتعريف وضد ما
 وهو الاضمار والتكبير (قوله والمقصود بالحكم) أي وحده مخرج النعت والبيان
 والتوكيد كما قال المؤلف وعطف النسق ثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم
 أصلا وهو المعطوف بلا بعد ايجاب أمهسي وسيل ولكن بعد النفي والنهي كما جاء زيد
 لا عمرو وما جاء زيد بيل عمرو ولكن عمرو وأما المعطوف بلا فلان الحكم السابق
 وهو اثبات المحي عز يد منفي عنه بلا وأما المعطوف بيل ولكن بعد النفي فالحكم
 السابق هو نفي المحي والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو
 مقصودا بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصودا بالحكم لانه هو المقصود به
 وحده وهو المعطوف بالفاء ثم وار وحتى وام والمعطوف بالواو اثباتا أو نفيًا نحو جاء
 زيد عمرو وما جاء زيد لا عمرو والنوع الثاني مخرج نفي أو تاسا وحده والاقول خارج
 عما خرج به النعت والتوكيد والبيان والنوع الثالث ما هو المقصود بالحكم دون
 ما قبله وهو المعطوف بيل ولكن بعد الاثبات نحو جاء زيد بيل عمرو ولكن عمرو وهذا
 النوع خارج بقوله بلا واسطة والمراد بالواسطة حرف العطف والاقول لا يكون بين
 البديل والبديل منه واسطة نحو تكون لنا عهد الاثباتا أو اخرنا اه تصریح مع زيادة
 فواتر والمراد بالواسطة الخ قول المؤلف ونحو جاء القوم لازيد وهو المعطوف بلا بعد
 ايجاب ومنه المعطوف بيل ولكن بعد النفي وقوله مخرج للمعطوف عطف نسق
 في نحو جاء زيد بيل عمرو ومثله جاء زيد بيل عمرو وفقرته في نحو زيد في قوله للمعطوف
 (قوله وأما مسمية) وزاد بعضهم قه ساسا بما وهو بديل الكل من البعض نحو
 جئتك غدا يوم الجمعة فيوم الجمعة بديل من غدا بديل كل من بعض واستدل له
 بقوله **رحم الله اعظم اذ فورها** **بسمي** **طلمحة الطلمحات**
 وطمحة الطلمحات هو رجل من بني خزاعة تزوج مائة رجل من عشرين مائة بكر
 من أهله ونحوه لعمرو من ماله فولدت كل بكر من غلاما مسمية طلمحة فلما
 كثرت عددهم قالوا طلمحة الطلمحات منسوب الى هذه المائة فطمحة الطلمحات بديل من
 اعظم ابدل كل من بعض وردبانه اطاق الاعظم على الكل من باب اطلاق
 البعض على الكل مجازا فهو بديل كل من كل واستدل أيضا بقوله

لماء في شفتها حقة لهم * وفي الثبات وفي انباها شنب

والله السواد ورد هذا البيت بانه مسنونع ولا يعرف قائله قال يس قال الله
 يدل غلط لان الحوة السواد بعينه والله السواد مشرب بحمسة ورد بانه من باب
 التقديم والتأخير والتقدير في شفتها حقة وفي الثبات لهم وفي انباها شنب
 اه واختار السيوطي اثبات هذا القسم واستدل بقوله تعالى فأولئك
 يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن جنات عدن بدل من الجنة بدل كل من
 بعض لان الجنات جمع جنبة وفيه مفرد ورد بانه يجوز أن تكون أل للجنس أو
 الاستغراق فهو يدل كل من كل (قريبه) هذه الأقسام الستة تجرى في الفعل
 كقوله تعالى ومن يفعل فلان أو فلان أيضا عطف أيضا عطف بدل من يلقى بدل كل قال
 الخليل لان مضاعفة العذاب هي اى الآقام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله
 يرجحك تسجد بدلا من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان على الله ان يابعا * تؤخذ كرها أو تعجبى طائعا

لان الاخذ كرها والمجئى طائعا من صفات المباينة وبدل الاضراب والغلط نحو
 ان تطعم زيدا تكسها كرمك اه كلام الشاطبي وسبقه لذلك المرادى (قوله بدل
 كل) وسماه ابن مالك البدل المطابق وهو أولى لان من أقسامه أن يكون في الله
 نحو صراط العزير الحمد لله فآله بدل في قراءة الجرو والله مستزود عن الونسف
 بالكافية والجزئية اه تصریح بتصريف (قوله وبدل اشتمال) وتحتاج هو وبدل
 البعض الى ضمير بخلاف بدل الكل فلا يحتاج لضمير واعلم انه اختلف في المشتمل
 في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأول واختاره في التسهيل وعلاه الجرولى بأن
 الثاني امامة لا الأول كما عجبني الجار في حسنهما أو مكتسب منه صفة نحو سلب زيد
 ماله فان الأول اكتسب من الثاني كونه ماله كما ورد بانه يلزم عليه جواز ضربت
 زيد على الاشتمال وهم منه وانكروا وقال القاسمى المشتمل هو الثاني بدليل مرق
 زيد ثوبه ورد بسرقة زيد فرعه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وإنما المشتمل
 المنذر الى الأول على معنى أن الامتناد الى الأول لا يكتفي به من جهة المعنى وإنما
 استند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى تخمسه بغير الاقول وهذا القول
 أقصع عند السيرافى وأبي العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال
 لا كتف المسند بالاول وقيل ان هذا المذهب هو التحقيق ولذا اختاره الموضع
 فقال بدل شئ من شئ يشتمل عامه على معناه اشتمالاً بطريق الاجمال أى يكون
 دالاعياه اجمالاً ومقاضيها له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشرفة
 الى ذكره أعم من أن يكون اشتمال الظرف على المظروف أو لا فقولهم كاشتمال

بدل كل مسجى كل وبدل
 بعض من كل وبدل اشتمال
 وبدل اشتمال

قال اصراط الثاني هو نفس
 الاصراط الاول و بدل
 البعض نحو والله على الناس
 نعيم البيت من استطاع اليه
 سبيلا فن في موضع خنفس
 عمل انها بدل من الناس
 و المستطيع بعض الناس
 لا كاهم و بدل الاشتمال نحو
 و يسألونك عن الشهر الحرام
 قتال فيه فقتال بدل من
 الشهر و ليس القتال نفس
 الشهر و لا بعضه و استكراه
 ملابس له لوقوعه فيه و بدل
 الاضراب كقوله عليه الصلاة
 و السلام ان الرجل يصلي
 الصلاة ما كتب له نصفها
 ثلثا ربهما الى العشر و ضابطه
 ان يكون البسول و المبدل
 منه مقصودين فصداحصها
 و ليس بينهما ما توافق كافي
 بدل الكل لا كاتبة و جزئية

الظرف على الظرف و قيل للدخال فان الشهر ظرف للقتال اه تصرف بجز زيادة
 (قوله و بدل نسيان و بدل غلط) فالمتعاق باللسان غلط و بالقلب نسيان و الاضراب
 محله القلب و اللسان مع الان الاول و الثاني مقصودان قصد اصحهما مستمرا (قوله
 ما كتب له نصفها ثلثا ربهما الى العشر) فقائها او ما بعده بدل انتقال لا اضرب ابطل الى
 من نصفها و لهذا هي بدل البداء لان المشكك يتغير بشئ ثم يبدل منه ان يتغير بآخر
 من غير ابطال الاول (قوله أو البديل و المبدل منه مقصودين) ان قلت قصدتهما معا
 ينافي ما تقدم من ان المقصود البديل وحده و الجواب ان المراد ان لم يتبين فساد الاول
 و المراد دفع الايراد اه دردير (قوله و بدل النسيان كقولك جاني زيد عمرو و اذا كنت
 الخ) المناسب ان يقول اذا كنت قصدت زيد انتم ظهر فساد فقلت عمرو (قوله على
 معنى الخ) فالبديل ليس نفسه غلط بل من غير الغلط الحاصل بالمبدل منه (قوله و ذلك
 على وجهين) اى المختلفان على وجهين الاول ان يكون المبدل منه مضمرا و البديل
 ظاهرا و الثاني بالعكس (قوله فايدال الظاهر الخ) فوضع للاقسام الاربعه و قوله
 نحو جاني خمير عن قوله فايدال (قوله و اوجب ابن مالك الثاني الخ) الحاصل
 ان قلت أنت و رأيتك أنت و مررت بك أنت تو كيد بالاتفاق من البصري و الكوفي
 و رأيتك اياك تو كيد عند الكوفي و ابن مالك لا يبدل خلافا لاصريين قال ابن مالك
 في شرح التسهيل و قول الكوفي عن عدي أصح لان نسبة المنسوب المتصل من
 المنسوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو قلت أنت
 و المرفوع غير كيد بالاجماع فليكن المنسوب تو كيد اما الفرق بينهما انتم حكيم قال
 الشاطبي و الظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انهم اذا ارادوا تو كيد
 أنت بالضمير المرفوع فقالت جئت أنت و رأيتك أنت و مررت بك أنت و اذا ارادت

كافي بدل البعض و لا ملاسنة كافي بدل الاشتمال و بدل النسيان كقولك جاني زيد عمرو و اذا
 كنت انما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد مقصدك فذكرت عمرو و بدل الغلط كقولك هذا زيد جار و الاصل
 انك أردت ان تقول هذا امر فسبقك اسانك الى زيد فرفعت الغلط بقولك جار و سماه النحويون بدل الغلط
 على معنى بدل الاسم الذي هو غلط الا ترى ان الحمار بدل من زيد و ان زيدا انما ذكره غلط او يصح ان يمثل
 لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاني زيد عمرو و لان الاول و الثاني ان كانا مقصودين قصد اصحهما فبدل اضراب وان
 كان المقصود انما هو الثاني فبدل غلط وان كان الاول مقصودا أولا ثم تبين فساد مقصد نسيان * ثم اعلم ان
 البديل و المبدل منه يتنوعان بحسب الظاهر و الاضمار و اربعة اقسام وذلك لانها يكونان ظاهرين و مضمرا
 و مختلفين وذلك على وجهين فايدال الظاهر من المظهر نحو جاني زيد اخوك و ابدال المضمرا من المضمرا نحو ضربت
 اياه فايدال او تو كيد و اوجب ابن مالك الثاني و استقط هذا القسم من اقسام البديل

البدلية وافقت بين التابع والمبوع فكانت جئت أنت ورايتك اياك ومتررت به
 به فيجوز لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل من سيبويه
 وناقاه عنه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما يلقون فهم مشاهير العرب وعرفوا
 مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بان يقال ان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر
 مقالة ابن مالك السابقة اه تصحيح (قوله ولو قلت ضربتته هو الخ) لانه لا يبدل
 ضمير رفع من ضمير نصب لما تقدمت انهما يتوافقان في الاعراب بخلاف التوكيد
 فان ضمير الرفع المنفصل يؤكده كل ضمير متصل تامل. (قوله وابدال المضمير من
 الظاهر الخ) هذه اقسام الاربعة (قوله وابدال الظاهر من المضمير الخ)
 هذا اربع الاقسام وهو مبتدأ وقوله وفيه تفصيل خبره المناسب حذف الواو
 الا ان يقال في العبارة حذف اى رمتها ببدال الخ (قوله جازم مطلقا) اى في جميع
 انواع البدل سواء كان كادا او به ضمنا او اشتمالا او اشرايا باقسامه الثلاثة
 وترك الشارح مثال البعض نحو زيد قلته عينه ومثال الاضربا ضربتته بضمير
 والضمير زيد (قوله ان اذ كره) في تأويل مصدر بديل من الهاء (قوله وترثه
 ما يقول) في تأويل مصدر بديل من الواو (قوله على حالة الخ) من
 بحر الطويل وقوله القرزوق وعلى حالة متعلق بجادى في بيت قبله وان مفتوحة
 على الفاعلية اى لو ثبت ان في القوم حالتها وفي القوم خبران وعلى جوده متعلق
 بضم وكذا بالياء وحاطم بالجر بديل من الهاء في جوده وهو محتمل للشاهد لان
 الفاعلية محتملة وقد ابدل يمكن فعدل اليه ولو رفع على انه فاعل اضمن جازم ويكون
 في البيت اقواء وهو من عيوب الشعر وهو اختلاف حركة الروى اه (قوله
 الا ان هذا الخ) لما كان قوله وقوله لشاعر عطف على ما قبله وهو قوله لقوله
 تعالى الخ فيتموه ان البيت من بدل الاشتمال كالذي قبله استدرج عليه بقوله
 الا ان هذا الخ (قوله وان كان ضمير حاضر) وهو ضمير المخاطب والمنكلم ومثله
 للمخاطب بمن ابدل البعض وبدل الاشتمال وقيل للمتكلم بضمين كذلك
 فحمله الامثلة اربعة الاولان للمخاطب والاخيران للمتكلم (قوله نحو اعجبتني
 وجهك) يقع البناء للمخاطب او بكسرها للمخاطبة ووجهه بديل من التابع
 بعض وكذا يقال في قوله اعجبتني علمك الا ان علمك بديل اشتمال (قوله او عدني
 بالسين الخ) من بحر الرجز والاداهم جمع ادهم وهو القيد وشئته بالشيء المعجمة
 شئنا شئنا ساكنة وتون بمعنى غليظة والمناسم جمع المنسم يقع المجهول كسر السين
 وهو خوف البعير فاستعير للانسان (الاعراب) او عد فعل ماض والنون للوقاية والياء
 منفعول وبالسين متعلق باوعد والاداهم يعطوف عليه ورجلي بديل من الياء

ولو قلت ضربتته هو كان
 بالاشتمال توكيد الابدال
 وابدال المضمير من الظاهر
 نحو ضربت زيدا اياه واسقط
 ابن مالك هذا التسم ايضا
 من باب البديل وزعم انه ليس
 بمسعود قال ولو سمع لا عرب
 توكيد الابدال وقيل اذ كره
 نظرا لانه لا يؤكده القوي
 بالاضيف وقد قالت العرب
 زيدا هو الفاضل وجوز
 المحويون في هو ان يكون
 جلا وان يكون مبتدأ وان
 يكون فضلا وابدال الظاهر
 من المضمير فيه تفصيل وذلك
 ان الظاهر ان كل يدا من
 ضمير غيبة جازم مطلقا كقوله
 تعالى وما انسانيه الا الشيطان
 ان اذ كره فان اذ كره بديل
 من الهاء في انسانيه بديل
 اشتمال ومثله وترثه ما يقول
 وقول الشاعر
 على حالة وان في القوم جازم
 على جوده لضم بالاعراب
 الا ان هذا بديل كل من كل
 وان كان ضمير حاضر فان
 كان البديل به ضمنا او اشتمالا
 جازم نحو اعجبتني وجهك واعجبتني
 علمك وقوله
 او عدني بالسين والاداهم
 رجلى فرجلى شئته المناسم
 فرجلى بديل بعض من ياء
 او عدني وقوله

ذريتي ان امرئ لن يطاعا
وما الفيتى حلى ضاعا
فلمى بدل استعمال من ياء
الفيتى وان كان بدل كل فاما
ان يدل على الاحاطة اولان
دل عليها جازة نحو نكوت لنا
عبدالاقوانا واخرنا وان
كان غير ذلك امتنع نحو نكوت
زيدو رأيتك زيدا وجوز
ذلك الانقش والكوفون
تمسك بقوله

بكم قرش كفتينا كل معضلة
وام نبع الهدي من كان شليلا
وكذلك يفتهمان بحسب
التعريف والتذكير الى
معرفة نكوت هدا الصراط
المستقيم صراط الذين
ونكوتين نحو ان للفتين
دفازا حدائق ومتخافين
فاما ان يكون البديل معرفة
والبديل منه نكرة نحو الى
صراط مستقيم صراط الله
أو يكونا عكس نحو لستما
بالناسية ناسية كاذبة وقول
الشاعر

بمان مع اليوم أخاه غدوا *
ثم قلت في الخامس عطف
النسق وهو بالواو

في أوعدنى وهو محل الشاهد فرجلى متداً بثنية المناسم خبره (قوله ذريتي
الح) من قصيدة من الوافر اى اتركبى والخطاب للسراة والفتيتى اى وجهه
وذريتي فعل أمر والياء مفعول وان حرف تنوين كيد نصب وأمرئ اسمها ومضاف
اليه وان يطاعا نائب ومنصوب رالفه للاطلاق وما الفيتى فعل وفاعل ومفعول
وحلى بدل استعمال من اياء ومضاف مفعول الفيتى (قوله نكوت لنا عبدا
لاقوانا الح) فأقوانا واخرنا بديل كل من الضمير الجار وباللام ولذا لا عهد باللام
مع البديل وناسم للادول والآخر (قوله وان كان غير ذلك) اى البديل لم يدل على
الاحاطة (قوله بكم قرش الح) أول قرش من فهور وهو قرش وفهر اشبه
وقرش تصغير قرش والقرش حوت بأكل حبان البحر لا يمر بشئ من الغث
والرسم الا أكله فهى تاكل ولا تاكل ولا يعلى عليها وقبل قرش اولاد
النضر دون اخوته من ابناء كنانة وهى ولدا النضر قرش لان النضر كان يقرش
عن خله الناس وحاجتهم اى يتشس عنها وكان بنوه يفتنون عن حاجه أهل الموسم
فيروونهم بما يبلغهم وكفى اى وقتها وكل معضلة من اعطى الامر اى زادوا واشتد
وهى بكسر الضاد المعجمة وأم بمعنى قصد عطف على كفتينا والنهج الطريق
والفتيل بكسر الضاد والشد باللام بمعنى كثير الضلال (الإعراب) بكم جار ومجرور
متعلق بكفتينا وقرش بديل من الكف فى بكم وكفتينا كل معضلة فعل وفاعل
ومفعول ومضاف اليه وأم فعل ماض ونسج مفعول والهدى مضاف اليه ومن
موصولة فاعل أم وكان فعل ماض واسمها مستتر وشليلا خبرها وخلة كان
واسمها وخبرها صلة من والشاهد فى البيت ان قرشاً بديل من غير الخاضر وهو
الكاف فى بكم ولم يدل على الاحاطة (قوله حدائق) جمع حديقة وهى البستان وهو
بديل من مفاز (قوله صراط الله) بديل من صراط (قوله ناسية) بديل من الناصية (قوله
ان مع اليوم الح) انشده المنزلى واوله * لا تلواها وأدلوها ادلوها وغدوا بديل
من اخاه والضمير فى أخاه عائد على اليوم وهذا بديل كزى فلا يحتاج لعائد كأنه قال ان
مع اليوم غدا وفى هذا عادة لام غدوا وعربا يدعونها والافى قد حذفت اعتبارا فى
غير هذا وعربا على الحال فتقول غدا قال فى الشراهد ان غدوا بديل من اليوم ولا
حكمة له لان غدوا موصوب واليوم مجرور فلو قال ان بديل من قوله مع اليوم كان صحيحا
اهـ قوله الخامس عطف النسق بـ و يجهل ويجهل الشركه والطف فى اللغة
الرجوع والنسق بفتح السين اسم مصدره وبالساكون يقال نسقت الكلام أنسقه
اى عطف بعضه على بعض قاله الفنا كهنى وقال الفيتى يحتمل ان عطف بعض
معطوف لان الكلام فى التوابع فالواو المصدر على اسم المفعول ويحتمل انه على
حذف مضاف اى ذو عطف النسق وهو المعطوف ويحتمل انه صار فى الاصطلاح

فما على العطف اه فشي واذا اول عطف به طوف والنسق بالنسوق كانت
 الاضافة للبيان وكذا اذا قدر ذوعطف لان صاحب العطف هو المنسوق
 واما الوجه المضاف والمضاف اليه عام اما الامر ظاهر تأمل وعطف المنسوق في
 الاصطلاح تابع بتوسطيته وبينه وبين غيره وعاد احد الاحرف الآتي ذكرها المخرج بما بعد
 أي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضبة فرأيت أسد فأتبعها فأتبع الغضبة بتوسط
 حرف التفسيرية وهو أي وليس من الأحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما
 به عطف بيان بالاجلي على الآتي وليس لنا عطف بيان بتوسطه حرف الاهتداء
 ذهب الكوفيون الى أن أي عاطفة (قوله لطلق الجمع) عدل عن تعبير ابن الحاجب
 بالجمع المطلق للتأنيدهم تقييدا للجمع بالاطلاق والحق ان مؤدَى العبارتين واحد
 لانه ليس المراد هنا تقييد الجمع بتقييد في مقابلة اطلاق وانما شاهدان توهم فرقا
 بين العبارتين فغابرة الفقه ابي الساء المطلق ومطلق طابا وما ذكره من انها
 بجمع سواء صحح خلافه فراهوه شام وثواب عن الكوفيين وقطرب بين القصرين
 زعمهم انها تقييد الترتيب ومجيبها المصاحبة أكثر ولا ترتيب كغيره واعكس الترتيب
 قابل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للعبارة بارحجية ولاننا خير بحمان
 ولان تقدمه بوجوهية هذا امر اذ التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله
 والترتيب) وهو معنوي وذكري فالله تعالى أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله
 تعالى خلقت فسواك والذكري أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه
 بحسب الذكري لفظا لان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك
 في عطف مفصل على مجمل نحو قدس أولو اموسى اكبر من ذلك فقالوا انما اتهم جبهة
 واعترض على الترتيب المعنوي بقوله تعالى اهل كاهن اهلها استأنا فان الاهلاك
 متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك بما في الترتيب قاله
 الفراء والجواب ان المعنى أردنا اهلا كاهن اهلها استأنا فجيء بالبأس مترتب على
 الارادة وانما قيل بالترتيب هو الجمهور ومطلقا ومنه الفراء مطلقا وقال الجرمي
 لا تقييد الترتيب في البقاع ولا في الامصار يتكامل بين الدورل نحو مل وتوهم مطرنا
 بكذا فكأن كذا اذا كان موضع المطرفه ما في وقت واحد اه تصريح وأجاب بعض
 عن الآية بأن فيها انقلاب معاني في تعاقب الاهلاك بهم حتى كأنهم اهلها كوا قبل
 مجيء البأس أي العذاب والتعقيب معناه كون ما بعد الفاء واقعا عقب ما قبلها من
 غير هله وتراخ واعترض على التعقيب بقوله تعالى الذي أخرج المرعى فجعله غناء
 أحوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غناء أحوى أي بيبسا أسودا وتوجب بأن
 الفاء ثابت عن ثم كجاء عكسه في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب وما قبل من ان

انما في الجمع وبالفاء الجمع

جملة فعله غناء عطف على جملة مخدوفة وان انشدي رفضت مدة فعمله غناء فهو
 معترض بان مضي المد فلا يوجب اخراج النوى فيبى الاشكال في الفاء الداخلة على
 قوله رفضت وان مع الجواب باعتبار الفاء الداخلة على قوله فعله غناء فتأمل وأجاب
 يس بأنه يكفي ان أول الجزء المضي يوجب اخراج وان لم يحصل بتمامه الا في زمن
 طويل اه قال العلماء والتعقيب في كل شيء يوجب سقوط دخات البصرة فيخداد
 اذا كان بينهما يومان ودخلت بعدهما بخلاف ما اذا دخلتا بعد ثلاثة ايام قاله يس
 وهذا الصلح جوابا عن قوله فعله غناء واستعماله في انه تعقيب في كل شيء يوجب
 معنى حقيق كما يؤخذ من المعنى وقيل ان استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه
 عن الاقل انما هو بطريق المجاز اه يس واما قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل
 من السماء ماء فتصبغ الارض بخضرة فيجتمل ان الفاء على حقة فتأقيد كون
 الاخضرار في وقت الصياح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا في السوس
 الاقصى نزول المطر فاصبحت تلك الارض الرملة التي نستفها الرياح قد
 اخضرت نبات ضعيف (قوله والترتيب والمهولة) يفتح الميم بمعنى التراخي واما ضم
 الميم في عكار الزيت وفي حواشي السعدان المهولة يفتح الميم التراخي واما ضمها
 فاشترك بين التراخي ووردى الزيت وذهب بعض الى ان ثم لا تقيد الترتيب ثم كما
 يشوه تعالى خلتكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في سورة الزمر وأجيب
 بأن ثم فيما يعنى الواو بدليل هو الذى خلتكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها
 بالواو في الاراف والاصلة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تغلب عن التراخي
 بدليل قولك آتتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في الترتيب
 الاخبارى ولاتراخي بين الاخبار بن وقد توسع موضع الفاء كقوله * كهز الردني
 تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب * اذا الهزمتي جرى في الانابيب الرمح
 وقوله الاضطراب ولم يترسخ عنه قال في المعنى وقال بعض الظاهر ان الاضطراب
 والجرى في زمن واحد الا ان يقال ان الترتيب يحصل في لحظات اطية والردني
 منسوب الى امرأة تسمى رديئة كانت تقوم الفتاة بخط هجر والعجاج يفتح العين
 الغبار والانابيب جميع أنبوبه وهي ما بين كل عقدتين من القصب اه تعريج (قوله
 ويحتمل) والعطف بها قليل عند البصري وانكره السكوني بالكيفية ويجعل نحو
 جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أبك ومررت بالقوم حتى أيتك على ان
 حتى فيه ابتداءية ان ما بعدها على ضمها عامل ويشرط في العطف بحتمى أربعة
 أمور الاول كون المهطوف اسم لا فعلا ثم انه من قوله من حتى الجارة وهي لا تدخل
 على الافعال فلا يجوز على العطف اكروم زيد اكل ما أقدر عليه حتى أذت

والترتيب والتعقيب ويحتمل
 للجمع والترتيب والمهولة
 ويحتمل للجمع والفتاة

نفسى خادماه وبخل على زيد بكل شئ حتى منعتني ذاتها وأجازها ابن السيد والناس
 كونه ظاهرا لامضهرا كما انه شرط محجور ردها فلا يجوز نام الناس حتى أنا ولا ضربت
 القوم حتى أبالك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضر اوي وقال في المعنى
 ولم أوقف عليه لغيره والثالث كونه مضمنا من المعطوف عليه اما حقيقيا بان يكون
 جزا من كل نحووا كالتسوية حتى رأسها أو فردا من جمع نحو عدم الخجاج حتى
 الشاة أو نوعا من جنس نحووا عجبني التمر حتى البرقي وما يرد بها بالتأويل نحو قوله

ألقى العجيفة كي يثقب برده * والراد حتى نوله أمثاها

في رواية من نصب نعله فان قوله ألقى العجيفة في قلة ألقى كل ما يثقله ونعله بعض
 ما يثقله فيكون معطوفا على العجيفة ويحتمل انه مدحول لمخروف يفسره القاهها أو ما
 من رفع نعله فهو ابتداء وأقاها خبره ومن جرنعله فهي جارة أو شبهها بالابيض
 في شدة الاتصال كقولك أجبني الجارية حتى كلامها أو يمنع حتى يردّها انتهى
 تصریح والرابع كونه غائبا لاقبلها كما سأتى الكلام عليه في التصریح (قوله وأم
 المتصلة الخ) فهي منحصرة في نوعين وهما في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها
 وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا
 في افادة الاستفهام بمثابة كذا واحدة لانها جميعا معنى أى يرجع هذا على الاول
 بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها لانهما الا الى أمر خارج عنها بخلاف الاول فان
 الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق واللاحق والاتصال عليها انما هو
 باعتبار متعاطفها المتصلين بها فهو لا امر خارجي وعرض بان لوجه الثاني انما
 يتأتى في المسبوق همزة الاستفهام لا همزة التسوية في تخرج الاول لسقوله للنوعين
 وعليه اقتصر في المعنى وتسمى أيضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة
 التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويترق النوعان من أربعة
 أوجه أوها وثانها ان الواقعة بعدها همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها
 ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتشديد والتكذيب لانه خبر وثانها
 ورابعها ان الواقعة بعدها همزة التسوية لا تتبع الا بين جملتين وان الجملة التي لا يكونان
 معها الامن تأويل المفردين كما مر وايست ذلك كذلك انما تصریح (قوله بل) يعطف
 به بشرطين افراد معطوفا وان تسبق باليجاب أو امر أو نفي أو نهي وهي بعد
 الايجاب والامر لسبب الحكم مما قبلها حتى كأنه من كوت معه ولم يحكم عليه
 بشئ وجهه لما بعدها ومعناها بعد الاخبارين وهما النهي والنفي تقرير حكم
 ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجهه لانه لما بعدها وهذا معنى قول المصنف
 لتقرر يمتلوا أي حكم متلوا واثبات نفيه أي المتلوا أي حكمه لما بعدها وقوله

ويام المتصلة وهي المسبوقه
 همزة التسوية أو همزة
 يطالبها ريام التعيين وهي
 في غير ذلك منحصرة بالجملة
 ومساودة بل ويعنى بل وقد
 تضمن مع ذلك معنى الهمزة
 وبار بعد الطاب للتخيير أو
 الا باحقو بعد الخبر لكان
 أو التثنية أو التثنية
 وبيل بعد النفي أو النهي
 لتقرر يمتلوا واثبات نفيه
 له الهم

ولا يعطف قال اعل في ضمير
 رفع متصل ولا يؤكده بالتفسير
 أو بالعين الابد تو كيد
 بمشعل أو بعد فاسل ما ولا
 هي ضمير خفض الابداعادة
 الخاضع وخ وأقول معني
 كون الواو لطلب الجمع أنها
 لا تقتضي ترتيبا ولا عكسه
 ولا معية بل هي سالحة بوضعها
 لذلك كما يقال استعمالها
 في مقام الترتيب قوله تعالى
 وأوحينا إلى إبراهيم
 وإسماعيل وإصاحق ويهويوب
 والاسباط ومثال استعمالها
 في عكس الترتيب نحو وعيسى
 وأيوب كذلك يوحى اليك
 وإلى الذين من قبلك أعبدوا
 ربكم الذي خلقكم والذين
 من قبلكم انتم لربكم
 واحسدى واركي ومثال
 استعمالها في المصاحبة
 فأتيناها ومن معه في الفلث
 ونحو فاعرقنا وخنوده ونحو
 وادبر فاعرقنا وخنوده ونحو
 البيت وإسماعيل ومثال
 أفادة الناء للترتيب والتعقيب
 ونحو للترتيب والمهمل قوله
 تعالى إمامه فأقره ثم إذا شاء

وبعد الاثبات أي ويل بعد الاثبات والامر الخ (قوله كاسكن الخ) الحاصل انها
 عاطفة خلافا لليونس وانما تعطف بشرط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي
 أو من عند البصريين وان لا تفتقرن بلواو عند القاريين والاكثرين فان واها
 جملة فهي حرف ابتداء حتى يجر الاستدراك وليست عاطفة كقوله
 ان ابن ورقاء لا تخشى بواو * اسكن وقائعه في الحرب تنتظر
 فوقائعه مبتدأ وانما تظن خبره وليس حرف ابتداء والواو ادر جمع بادرة وهي الخدة
 أو ثلث اسكن واو افي حرف ابتداء أيضا نحو واسكن رسول الله أي واسكن كان
 رسول الله وإس المنصوب يعطف بالواو على أي أيا أحد من عطف المفردات خلافا
 ليونس حيث جعل اسكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطف الواو
 المفردين لا يتخالفان بالانجذاب والسلب أو سبقت بالانجذاب نحو قام زيد اسكن
 عمرو ولم يتعم ولا يجوز اسكن عمرو وبالأفراد على انه معطوف على زيد لقوات شرطه وهو
 النفي أو انتهى خلافا لاسكوفين في اجازتهم ذلك (قوله غالبا) مسلط على جميع
 ما بعده فهو قيد في الثلاث خلافا لما يوهمه الشرح من انه قيد في الأولى ورتك شرح
 المسئلة الثانية التي هي قوله ولا يؤكده أي ضمير الرفع المتصل بالنس أو العين
 الابد تو كيد مع متصل الخ نحووا كرمته نفسي أي بمعنى لا فصل بالذم والثناء
 أنت نفسك فإثباته الفصل ومن غير الغالب قم نفسك أو عينك كذا أفاده
 شيخ الاسلام (قوله على ضمير رفع متصل) نحو تترز به عن الظاهر وعن الضمير
 المنفصل من نوعا كان أو منصرفا أو الضمير المنصوب المتصل فانه يعطف بدون شرط
 كقام زيد وعمرو ونحو أنا وأنت قائمان وأياك والاسد وجمعنا كم والاولين
 وسياق الضمير المنفصل في مفهوم رفع تنصيص أفاده الفيشي وانما صرح وقوله ضمير
 رفع متصل سواء كان مستترا أو بارزا (قوله وعيسى وأيوب) فان أيوب قبل عيسى
 (قوله ثم أرسلنا نوحا وإبراهيم) فبينة نظر بل إبراهيم متأخر عن نوح فهي للترتيب
 لا لعكسه (قوله وإلى الذين من قبلك) فالذين يعطف على الكاف من اليك باعادة
 الخافض لانه يعطف على الضمير المنفصل (قوله وإسماعيل واركي) فان الركوع
 قبل السجود (قوله ومن معه) فان من عطف على الهاء وهي للمصاحبة (قوله
 وخنوده) عطف على الهاء وهي للمصاحبة (قوله وإسماعيل عطف على إبراهيم)
 وهي للمصاحبة (قوله حتى الالف) فان الالف فاية للاعداد في الزيادة الحسية

أشبهه فعطف الأرقام على الأمانة بالذم والنار على الأرقام بل لان الأرقام يعقب الأمانة
 والأشياء يتراخي عن ذلك ومعنى حتى الغاية وغاية الشيء نهايته والمراد أن العطف مأخوذ من الزيادة أو التسلسل
 والزيادة تأتي في المقادير الحسية كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثرية حتى الالف الكثرية أو في المقادير المعنوية
 كقولك مات الناس

كقولك مات الناس حتى الانبياء كذلك انقله (٢٨٩) تكون نارة في المنذر الحسي كقولك الله سبحانه وتعالى

اه تصریح (قوله حتى الانبياء) فان الانبياء غاية للناس في الزيادة المعنوية وهي
الاتصاف بالنبوة اه تصریح (قوله من انقل) جمع منقل وهو ما يوزن به الشيء
والذرة النملة الصغيرة والاتصاف للبيان كما قاله بعضهم فان منقل الذرة غاية
في النقص الحسي (قوله حتى الحسامون) فانهم في غاية النقص المعنوي وهو
الاتصاف بالحمامة قال في المطول المعبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من
الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارج عن لواز ان يكون ملائمة
الفعل لما بعدها قبل ملائمة الاجزاء الا نحو عومات كل ابي حتى آدم وفي اثنائها
نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو ما جاءني اقوم حتى زيد اذا جاولك
مع او زيد اشعفتهم (قوله على سبعين) وقد ترذلة كقوله افلا تبصرون ام انا
خير اى انا خير فهي زائدة (قوله التعيين) اى لا حد للشئين بحكم معلوم الثبوت
ففي قوله ازيد في الدار ام عمرو يتسال في الجواب زيد او يتسال عمرو ولا يتسال لا
ولا نعم لعدم التعيين (قوله وهي السبوقه همزة التسوية) وهي الداخلة على جملة
في محل المصدر براء كانت هي والجسملة المعطوفة فعليتين كما مثل المؤلف ام
اهميتين نحو قوله

ولست اباي به سدي قدي بالسكا به اموقى ناه ام هو الآن واقع

قال الدماميني والذي يظهر لي ان الجملة بعد اباي في محل نصب والفعل معاق قال
الجوهري وقراهم لا اباية اى لا اكثر منه اه فهو فعل متعدية بنفسه ويقر به من
معنى الفعل القام لان معنى لا اكثر منه لا افكر فيه ازدرابه واستعمله المصنف
في المعنى متعديا بالباء حيث قال ربه انا بقيامك وعدمه وهو صحيح من مجموع خلافه
من انكره (قوله وسبقت متصلة الخ) تستخدم الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله
ماعد اذلك) اى ماعد الذكور في المنصولة لا تقدم عليها همزة التسوية ولا همزة
يطابهم او بام التعيين يوسميت منقطة لثبوتها بين جملتين مستقلتين (قوله وقدي
تتضمن مع ذلك معنى الهمزة) وهو الاستفهام الحقيقي وهو طلب الفهم نحو قول
العرب انما الابل ام شاء فاهمزة الداخلة على جملة اى بل هي شاء لان بل المنقطعة
لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرق الابداء لا يدخل الا على جملة
او الاستفهام الانكاري كما مثل المصنف (قوله مقطوعة للاستفهام) اى وهمزة
الوصل حذف (قوله وهو محمال) اى الاتخاذ محمال واما اثبات الاتخاذ فقد
وقع لا انه محمال (قوله والثاني) اى عدم تضمنها الاستفهام لا الحقيقي ولا الانكاري

يخصى الاشياء حتى مناقيل الذر
ونارة في المنذر المعنوي
كقولك زارني الناس حتى
الحمامون وام على سبعين
منقلة ومنقطعة وتسمى ايضا
منفصلة فالمتصلة هي السبوقه
الماهمزة التسوية وهي
الداخلة على جملة يصح حلول
المصدر محلها نحو سواء علم
أأبذرتهم أم لم تذرتهم إلا
تري انه يصح أن يقال سواء
علمهم إلا تذروهم أم وهمز
يطلبهم أو بام التعيين نحو
أزيد في الدار أم عمرو وسبقت
أم في التوعين متصلة لان
ما قبلها وما بعدها لا يستغنى
بأحدهما عن الآخر
والمنقطعة ما عدا ذلك وهي
بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك
معنى الهمزة وقد لا تتضمنه
في الاولى نحو أم اتخذها
يخلق نبات اى بل استخذي همزة
مفتوحة منقطوعة للاستفهام
الانكاري ولا يصح أن تكون
في التقدير مجردة من معنى
الاستفهام المذكور والالزم
اثبات الاتخاذ المذكور وهو
محال والثاني كقوله تعالى

٣٦ عباده في هل يستوى الاعمي والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور

اى بل هل تستوى وذلك لان ام قد اقترنت به فلما حجة الى تقديرها بالهمزة

واولها اربعة معان احدها
 التخيير نحو وكفارته الطعام
 شاردة مساكين من اوسط
 فاطعمون اهل بيوتكم او كوتهم
 او تخيير رزية الثاني الاباحة
 كقوله تعالى ولا على أنفسكم
 أن تأكلوا من بيوتكم أو
 بيوت آبائكم أو بيوت
 أمهاتكم وهذا المعنى
 لها اذا وقعت بعد الطلب
 والثالث الثالث نحو ايتنا يوما
 أو بعض يوم والرابع التشكيك
 وهو الذي يعبر عنه بالابهام
 نحو وانما أوتيناكم لعل هي
 أو في ضلال مبين وهذا
 المعنى انما اذا وقعت بعد
 الخبر وانما في عطفا بعد
 النسب أو النهي ومعناها
 حينئذ تقرير ما قبله بحال
 وثبات تقييدها بعد الخبر
 لما جاء في زيد بل عمرو ولا يقم زيد
 بل عمرو بعد الاثبات أو
 الامر ومعناها حينئذ تغسل
 الحكم الذي قبله الاسم الذي
 بعدها وجعل الاول كالكوت
 خمسة واما لكن فلا يعطف
 بها الا بعد النفي أو النهي
 ومعناها كقوله نفي بل ومن
 الكوفيين جواز العطف بها
 بعد الاثبات قياسا على بل
 وأباه غيرهم لانه لم يسمع واما
 لانها في الحكم الثابت
 لما قبلها معناه

اما لكونه ادخاله على استنواها ولا يدخل استفهام على مثله كافي مثال المصنف
 واما لكون المعنى لا يصح على الاستفهام كافي قول الشاعر
 قلت سئمتي في التام ضجيتي * هنالك أم في جنسة أم جهنم
 أي بل في جهنم ولا يقدر بل أو في جهنم لانه لا معنى للاستفهام ونقل ابن السجري
 عن جميع البصر بين ان أم أبدأ بمعنى بل والهمز متجمعا وان الكوفيين خالفوهم في
 ذلك اه والاية المذكورة في المصنف وهذا البيت يشهد ان للكوفيين وقد تأتي
 أم بجر الاستفهام كقوله
 كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيال
 قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (قوله اربعة معان) تركل خامسا وهو التسميم
 وذكره في المتن على ما هو في بعض النسخ نحو الكامة تسم أو فعل أو حرف (قوله
 التخيير) الفرق بينه وبين الاباحة امتناع الجمع بين المنهاطين في التخيير وجواره
 في الاباحة (قوله فتكثرت الخ) فلا يجوز الجمع بين أنواع الكفارة على انه كفارة
 كما قاله بعض والآية تقول بالطلب والتقدير كفروا بالا طعام أو الكسوة أو تخيير
 رزية (قوله ليس عليكم جناح الخ) في قرة الطلب أي كوا من بيوتكم الخ
 (قوله ايتنا يوما الخ) فليكن كلام خبري واولا الثابت من الثابتين (قوله أو التشكيك)
 أي تشكيك المسكالم المخالط (قوله نحو انما أوتيناكم الخ) فانما أوتيناكم لعل
 هدى كلام خبري أو في ضلال مبين لانها ما شاهد في الثانية وقال في المعنى الشاهد
 في الأولى والثانية والمعنى ان أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين
 كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في سورة الاحقاف مع العلم
 بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في
 ضلال مبين اه مما سبق وانصح ولا يخفى أن جعل الشاهد في الأولى أو فهم ما
 معترض بأن الأولى لم تقع بعد الخبر بل بعد جزء الخبر (قوله وأما بل الخ) وأجاز
 المفرد كونه في قوله معنى النبي والنهي مما بعد ما في يجوز على قوله ما زيد قائم بل
 قائم او استعمال العرب على خلافه وهو ذهب الجمهور أن الفعل بعد الخبر والامر
 فقط (قوله ما جاء في زيد عمرو) أي فالجنى ثابت لعمر ومضى عن زيد (قوله
 ولا يقم زيد عمرو) فانها من اتيام ثابت لعمر ومضى عن زيد (قوله بعد
 الاثبات) نحو جاء زيد عمرو وبعد الامر نحو اضرب زيد بل عمرا (قوله
 ومعناها كقوله بل) أي فبسي تقرر حكم ما قبلها من نفي أو نهي وتجهل ضده
 لما بعده نحو لا يقم زيد لكن عمرو وما جاء في زيد لكن عمرو (قوله وأما لا الخ)
 ويعطف بها بشرط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق باليجاب أو امر اتفاقا نحو

المرفوع المنصل بعد التوكيد
 لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلالتا
 مبين ومثاله بعد الفصل
 يدخلونهم او من صلح فن عطف
 على الواو من يدخلونهم او جاز
 ذلك للفصل بينهما بعضهم
 المنهول ومثال العطف من
 غير توكيد ولا فصل قول النبي
 صلى الله عليه وسلم كنت وأبو
 بكر وعمر فقلت وأبو بكر
 وعمر وقول بعضهم هم سررت
 برجل سواء والله لم فسواء
 صفة لرجل وهو بمعنى مستقر
 وفيه ضمير متروك على
 رجل وان عدم معطوف على
 ذلك الضمير ولا يقاس على
 هذا خلافا لالكوفيين ومثال
 العطف على الضمير المنفوض
 بعد اعادة الخافض فقال لها
 ولاارض فل الله يخبركم منها
 ومن كل كرب وعلم ما على
 الخلق نعم لولم ولا يجب ذلك
 خلافا لكثر البصريين بدليل
 قراءة حمزة رحمه الله واتقوا
 الله الذي تساءلون به والارحام
 ينقض الارحام وحكاية
 قطرب ما فهم غيره وترسه
 ثم قلت الفصل واذا أتبع
 المتنادي بيديل أو نسق بجزء
 من ال فهو كالمتنادي المستقل
 مطلقا

هذا زيد لا عمرو واضرب زيد لا عمرو او زيد اخلافا لابن سعدان في
 منه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وأن لا يصدق
 أحدهما عطفها على الآخر نص عليه السهيلي فلا يجوز جاني رجل لا زيد لان الرجل
 يصدق على زيد بخلاف جاني رجل لا امرأه لان الرجل لا يصدق على المرأة قال
 الله مائني وما ذكره السهيلي مبنية على جملة مفهوم اللقب وقد تقررت في الاسول انه
 غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد بقائه
 مثل قام رجل وزيد في معنى التوكيد فانك منع قام رجل وزيد في غاية البعد لا ذلك
 ان أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف التوكيد على نفسه فلا مانع منه اذا قصد
 الاطبايان اريد بالرجل غير زيد فهو كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصدق على
 هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في معنى التوكيد وان كان معناه مائة مائة كسب
 وللهيت فيه مجال اه كلام الله مائني (قوله فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات) أي
 للأجل اثباتها في الحكم الثابت لا يعطف الخ (قوله وآباؤكم) كعطف على اتناء
 في كنتم وفصل بالضمير المنفصل وهو أنتم (قوله كنت وأبو بكر وعمر) الذي
 يظهر أن خبر كان مقدر والحديث في البخاري والنظم عن ابن عباس رضي الله عنهما
 ال اني لو اوقف في قوم فدعوا الله لم يربن الخطاب وقد وضع على سريره أن ارجل
 من خلفي سرقة علي منسكفي يقول رحمتك الله اني كنت لأرجو ان يجعلك الله مع
 صاحبك لاني كثيرا مما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كنت
 وأبو بكر وعمر وانطقت وأبو بكر وعمر فاني كنت لأرجو ان يجعلك الله معهما
 فالتفت فاذا هو علي بن ابي طالب اه بحر وفسه (قوله فقال لها ولاارض) فالارض
 عطف على الهاء واعاد الخافض وهو اللام وكوله نعبد الله واله آياتك فآياتك
 عطف على السكاف من الهاء واعيد المضاف وهو الهاء تصریح (قوله ولا يجب
 ذلك) أي بل كثير ولد اقبله قول المن قال اراجع للثلاث مسائل ومن غير الغالب
 ما أشار به بقوله بدليل قراءة الخواص كثيرا عاده الخافض لان الضمير المنفوض
 التووين في شدة الازوم قاله الخولي وكلا يعطف على الثنوين لشدة لزومه لا يعطف
 على ما تشبهه (قوله خلافا لكثر البصريين) أي ووافقا للبصرين ولا يخفى
 والسكوفيين وتبعهم ابن مالك (قوله قراءة حمزة) أي وابن عباس والحسن البصري
 (قوله ينقض الارحام) عطف على الهاء المنفوضة بالياء (قوله وترسه) بالجر عطف
 على الهاء المنفوضة بالياء غير اه تصریح
 فصل في تابع المتنادي اعلم ان المتنادي امام مرتب أو مبنية والتابع اما يبدل
 او نسق مجرد من ال او نسق بال أو يسان أو توكيد أو زعت فاذا كان التابع بدلا

أونستما مجردا فهو كالنادي المستقل سواء كان نادى معسرا أو مبنيا فهذه
أربع صور وفي كل إمام أن يكون التابع مع عربيا أو مبنيا فهذه ثمان صور في نصب
ذلك التابع إن كان فسيما مفردا وينى على الضم إن كان مفردا وقد مثل المصنف
للتابع المبنى بصوره الإربع وترك أمثلة التابع المعرب وهي يازيد بن
العابد بن ويا عبد الله بن العابد بن ويا زيد بن العابد بن ويا عبد الله بن العابد بن
فتمت الثمانية المشارها بقول المصنف فهو كالنادى المتقل مطلقا أي سواء كان
النادى معربا أو مبنيا وإذا كان التابع غير يدر وغير نسق مجردا فإما أن يكون مبنيا
أو توكيدا أو استقبالا منساقا أو غير منساقا فهذه ستة أوزعت بال مضافا وغير
مضاف أوزعت منساق يدر أن هذه سبع صور وفي كل منها إمام أن يكون المنادى
مبنيا غير رأى أو معربا فهذه ثمان مشرورة وتابع أي تحتها صورتان نعمت وبيان
على الخلاف فتكون الصور عشرين تضم ثمانية السابقة فالجملة ثمانية وعشرون قد
تقدم بيان ثمانية وأخبار بقوله وتابع المنادى المبنى غيرهما يرفع أو ينصب إلى ست
صور وهو ما إذا كان المنادى مبنيا والتابع نعمت أو توكيدا أو بيان أو نسق مقرون
بال إذا كانت الأربعة غير مضافة أو أوزعت بال مضاف أو النسق بال مضاف فيجوز
الوجهان الرفع اتباعا للفظ والنصب اتباعا للعجز وقد مثل الشارح ثلثة أمثلة
وترك النسق المقرون بال غير المضاف ومثاله قوله تعالى يا جبال أقرني معه والظير
قرني برفع الظير ونصبه وترك أيضا نعمت المضاف المقرون بال نحو يازيد الحسن
الوجه والنسق المضاف المقرون بال نحو يازيد الحسن الوجه فالوجهان في صور
ست كافي يس على القاكهسى وأما عطف البيان والتوكيد فلا يعقل فهمها
أن يكونا مضافين مقرونين بال كافي يس أيضا (قوله غيرهما) لفظ غير يتجوز
رفعه ونصبه على الحال لأن غير لا تعرف بال إضافة (قوله الاتابع أي) وفي أعرابه
ثلاثة أنوال قبل بدل وقبل عطف بيان وقبل نعمت والأي اختاره ابن الناطم إن كان
كان مشتقا كان نعمتا والاكاز بدلا أو ييا أو سبق الكلام على نعمت أي وقوله غير رفع
أي لفظا أو محذوران جورتانها باسم الإشارة أو بالاسم الموصول كيا أي هذا
وبأيها الذي فعل كذا والجمهور على أن نعمت أي لا يكون إلا بال (قوله والاتابع
المضاف المجرد من ال) سواء كان نعمتا أو توكيدا أو بياناه شيخ الإسلام ولا يدخل
النسق المجرد لأنه قد تقدم ولا يدخل في ذلك ما إذا كان التابع المضاف نسقا مقرونا
بال نحو يازيد والحسن الوجه فيجوز الوجهان أو نعمتا مقرونا بال فالوجهان نحو
يازيد الحسن الوجه فالتبع المضاف المقرون بال وكذا النسق داخلان في الوجهين
فما بقى أقوله الاتابع الخ الا التوكيد والبيان والنعمت المجردة وقد مثل المؤلف

وتابع المنادى المبنى غيرهما
يرفع أو ينصب الاتابع أي
غير رفع والاتابع المضاف
المجرد من ال في نصب

لثلاثة في الشرح (قوله كتاب العرب) أي كتاب النادى العرب المضاف
 أو ضمهم سواء كان التابع نعتا أو توكيدا أو عطف بيان أو نسقا قر ونا بال فهذه
 أربع سواء كانت مضافة أم لا وقد مثل المؤلف للنعت والتوكيد والبيان مضافة
 ومثاله يا عبد الله يا عبد الله الفاضل ويا بنى قحيم اجمعين ويا عبد الله كرر أو مثال
 النسق مضافا يا عبد الله والحسن الوجه وغيره مضاف يا عبد الله والحارث نعت
 الصور الثمانية وبق سورة قاسم موعى النعت المضاف المقرون بال نحو يا عبد الله
 الحسن الوجه فحصل أي البيان أو التوكيد والنعت والنسق بال إذا كانت مضافة
 نصبت سواء سكن كان النادى مبنيا أو مفعولا مفعولا بال المضاف التابع المبنى
 وما عدا النعت المضاف المقرون بال ففهما وجهان وإن كانت الأربعة مضافة
 فنحو ز الوجه إن ان تبت مبنيا غير ال و نصيب ان تبت مفعولا وترفع ان تبت
 أي (قوله فهو من الشذوذ يمكن) أي فهو يمكن من الشذوذ أي يمكن من الشذوذ
 كما قرره بعض الأشياخ (قوله ويا تيم كاهم أو كلكم) قال في التمهيد وان كان
 مع النادى ضم مبرحى به هذا على الغيبة باعتبار الأصل نحو يا تيم كاهم وعلى
 رابعه باعتبار الحال نحو يا تيم كلكم ومنع الاندخس مراعاة الحال وقيل قوله
 كلكم فان رفعه فهو مستبد أو وجهه مفعول أي كلكم مدعوا وانصبوه
 في فعل محذوف أي كلكم دعوتهم (قوله والجار فيه الوجهان التابع المفرد الخ)
 و مثله في جواز الوجهين النعت المضاف المقرون بال والنسق المضاف المقرون بال
 أو غيره مضاف نحو يا زيد الحسن الوجه يا زيد والحسن الوجه (قوله واد واجب الخ)
 في قوة العلة لانصب في الامثلة الثلاثة المشار إليها قوله وان كان النادى مفعولا
 الخ (قوله سيدو به) هو لفظ فارسي معناه راحة التفاح والاضافة في لغة العجم متلوية
 قيل كانت أمه ترفقه به في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشتم منه راحة التفاح وقيل
 كان يعتاد شتم التفاح وقيل سمي بذلك لاطاقته لان التفاح من أظف الفواكه وقيل
 لانه كان أبيض مشربا بحمرة كأن خدوده التفاح لونا قاله في التصحيح (قوله قال
 الله تعالى) مثال للتابع المبنى وإنما أتى به بعد ما تقدم لكونه من القرآن ولا جمل
 أن يذ كر خلاف سيدو به

كتاب العرب وا قول لتواضع (٢٨٥)
 كان بدلا أو نسقا مجردا من
 ال فانه يستحق بحيث
 ما يستحقه لو كان منادى
 تقول في البدل يا زيد كرر
 بالضم كما تقول يا كركر
 وكذلك يا عبد الله كرر
 وفي النسق يا زيد وخالد بالضم
 كما تقول يا خالد وكذلك يا عبد
 الله وخالد لافرق في البيان
 المذكورين بين كون النادى
 مفعولا أو مبنيا وان كان
 التابع غير بدل ونسق مجرد
 من ال فان كان النادى
 مبنيا للتواضع له ثلاثة أقسام
 ما يجب رفعه وما يجب نصبه
 وما يجوز فيه الوجهان فالواجب
 رفعه نعت أي نحو يا أيها
 الانسان يا أيها الناس وعن
 المازني اجازة نصبه وانه
 قرئ قل يا أيها الكافرين
 وهذا ان ثبت فهو من المشذوذ
 ما كان والواجب نصبه
 التابع المضاف مثاله في
 النعت نحو يا زيد صاحب
 عمرو ومثاله في التوكيد
 يا تيم كاهم أو كلكم ومثاله

في البيان يا زيد يا عبد الله والجار فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تيم اجمعين ويا عبد الله كرر أو كرر ز وقال ذوالرمة * لقائل يا نصر نصر نصر له وانه كان النادى مفعولا نصبت التابع نحو يا عبد الله صاحب عمرو ويا بنى قحيم كاهم ويا عبد الله يا زيد واد واجب نصب التابع المبنى فنصبه يا أيها العرب ارحم قال الله تعالى قل اللهم فالمر السموات والارض ففالمر صفة لاسم الله سبحانه وزعم سيدو به انه مداهن ان حذف منه حرف التداء لان النادى الملازم للتداء لا يجوز هذه أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل الا في النداء ثم قلت

باب مواضع صرف الاسم

الصرف تنوين مبين لمعنى يكون به الاسم امكن اى زائدا فى التمكن وذلك المعنى هو بقاؤه على أصله اى لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف وقيل الصرف الجر والتنوين معا وقيل الجر بالكسر فقط وكان ينبغي للصنف أن يعرف الصرف أولا ثم يذكره وانعم لان الحكم على الشئ فرع عن تصور وجهه باره لان مانع الشئ وسببه يتوقف فعلاهما على تعقل ذلك الشئ (قوله صرف الاسم) التصريح بالاسم لبيان الواقع (قوله يجمعها) اى يتضمن تلك المواضع اجمالا تفصيلا (قوله يجمعها قوله) اى قول بهاء الدين ابن النحاس كما يوجد فى بعض نسخ الشرح فيما بأتى وقيل هذا البيت

مواضع الصرف تسع ان أردت بها * عونا تبلغ فى اعراك الاملا

الجمع الخ (قوله اجمع وزن الخ) اعلم ان هذه التسعة يخرج منها الجمع لاستقلاله بجمع الصرف ويخرج منها بعض التانيث وهو ما كان بالالف فالباقي سبعة وبعض التانيث فاجمعها ثمانية اخرج منها العملية والوصف فالباقي ستة وهى الوزن والعدل والتانيث والتركيب والعجمة والزيادة فلهذا العملية مع الست وخذ الوصف مع الثلاثة من الست وهى الوزن والعدل والزيادة فهذا حاصل ما ذكره فستزيدك عليه وعلت منه ان الوزن والعدل والزيادة تنوع الصرف مع العملية ومع الوصف وان التركيب والعجمة والتانيث خاصة بالعلمية (قوله اجمع) ظاهره ان الجمع يجمع مطلقا وان جمع تخفيف أو تكسير يربطه كرا أو أو شوا ليس كذلك فان الجمع المانع انما هو المتأخر الذى لا نظيره فى الأحاد العربية (قوله وزن) سياتى ان الوزن قسمان قسم يتنوع مع العملية ولا يشترط فيه أن يكون على افعال وقسم مانع مع الوصفية وشروطه أن يكون على افعال وشروط الوزن اختصاصه بافعال او بكونه أولى كما بأتى ايضا من شراح الألفية (قوله عادلا) العدل على قسمين تحقيقى وتقديرى والتحقيقى خاص بالوصفية والتقديرى خاص بالعلمية (قوله انت) التانيث على قسمين منوى وانطى والانهطى بالالف والانهطى المنوى الزيادة على الثلاث أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من المذكر الى المؤنث كما بأتى (قوله معرفة) طاهره اى معرفة كانت وليس كذلك فان المراد بالمعرفة العملية خاصة وتتنوع مع ستة كما تقدم وتتخصص عن الوصف بثلاثة وتشترط مع الوصف فى ثلاثة (قوله ركيب) طاهره اى تركيب كان وليس كذلك فان المراد بالتركيب التركيب المزجى الذى لم يتختم بويد (قوله رزد) طاهره اى زيادة كانت وليس كذلك فان المراد بالزيادة زيادة الاف والتنون خاصة وتتبع مع العملية ومع الوصفية لكن على إعلان

باب مواضع الصرف تسعة
جمعها قوله
الجمع وزن عادلا أنت معرفة
ركيب رزد عجمة أنت فقول
بلا

خاصة مع الوصفية كما يأتي (قوله مجمل) بشرطها كون علميتها في لغة العجم والزيادة
على الثلاث (قوله فالوصف) بشرطه اصالة وعدم قبوله التاء وهذه الامور لا تزيد
على المصنف لان قوله يجمعها أي اجمالا لا تفصيلا (قوله فالتأنيث بالالف) طاهره
ان المانع هو التأنيث بالالف وظاهره عبارة من غير باب التأنيث ان المانع ان
التأنيث لا يأتي بها (قوله والجمع) طاهره ان المانع الجمع وظاهره عبارة من قال
صيغة منتهى الجموع ان المانع الصيغة لا الجمع (قوله المعامل) أي في الصيغة
لا في الوزن فالعبرة بما قبله صيغة في لغة العجم فلا تعتبر الحروف الزوائد والاصول
والحركات والسكان التي لا تعتبره مقابلته الحرف الزائد بالحرف الزائد ولا مقابلة
الحرف الاصل بالحرف الاصل ولا مقابلة الحركة بالحركة والسكون بالسكون
فيدخل في مقابلة فواعل وأفعال وفي مقابلة فاعيل وفاعيل ومعاليل
نحو ما جدد وحاجر وأما جدد وسفارح مومعابج وأقاويل وتنايل وتنايل
وتنايل (قوله والوقاي) جمع باق بمعنى مانع ايق أو جمع باقية بمعنى علة باقية (قوله
المرجي) خرج الانشائي والاسنادي والتقيدي والتوصيفي والعددي ومركب
من الاحوال والظروف وهو واضح فان الباب باب اعراب وقد تمها المصنف في
البيئات (قوله والعجمة) المراد بها ما قبل لسان العرب فيج المارسية والعبرانية
(قوله وهو العدل) أي مطابق العدل والافعال مع العلية التقديرية والثاني
التحقيقي (قوله وآخر) جمع أخرى بمعنى مغايرة أي آخر بمعنى مغايرة اغناء
هذا النطو بل قوله مقابل آخرين فان المراد بالمقابل هنا مقابلة التمشيد وآخر
لا يكون مقابلا لآخرين بالفتح الا اذا كان بمعنى مغاير ووجه التضاد ان الموصوف
بآخر مؤنث وموصوف آخرين مذكرا كرمي المؤنث يضاد المذكور وهذا القيد اعني
قوله مقابل آخرين خلا عنه الانثوية والكافية ولا بد منه (قوله والوزن) أي وزن
الفعل (قوله بشرط تأثير الصفة) أي بشرط كون الصفة مؤنثة في منع الصرف (قوله
وارمل) هكذا في بعض النسخ وهي محمولة على ما اذا كان وصفا للرجل وهو بمعنى
يتدبر لان قوله -م عام ارملا لان مؤنثة مرملة والعبام الارمل والسنعة الرملة
لا لا الخصب وفي بعض النسخ ارب بدل ارملا (قوله ويعمل) بفتح الميم كذا في
الفهري وفي نسخ الاشعري ضبط بضم الميم ومؤنثة بعملة وهو وصف لما يطبع على
العمل فهو بمعنى القوي على العمل من قولهم ناقة يعمله أي قوية على العمل فيعمل
من العمل (قوله في العجمية) أي في اللغة العجمية (قوله الاصل في الاسماء)
اراد بالاصل الواجب الذي لا يعدل عنه الا للذليل (قوله منصرفة) اختلاف في
اشتقاقه قيل من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبيهه الفعل

فالتأنيث بالالف كهمي
وصحراء والجمع المعامل
لساجد ومصابيح كل منهما
يستقل بالفتح والوقاي منها
ملا مع الجمع العليبه وهو
التأنيث كقائمة وللمنة
وزينب ويحوز في نحو
هند وجهان بخلاف نحو سمر
ويطخ وزيد لامرأة والتركيب
المرجي كعدى كرب والعجمة
كبراهيم وما يشع تار مع
العليبه وأخرى مع الصفة
وهو العدل كعمر وزفر
وكشي وثلاث واخره مقابل
آخرين والوزن كأحمد
وأحمر والزيادة كعثمان
وغضبان وبشرط تأثير الصفة
انها لا أو عدم قبولها التاء
فأرب وصفة وان بمعنى دليل
وقاس وبعمل ويندان من
المناسبة منصرفة وبشرط
العجمة ككون علمتها في
العجمية والزيادة على الثلاثة
فروح منصرف وبشرط الوزن
اختصاصه بالفعل كعمر
وضرب علمين أو اقتناحه
زيادة هي بالشعل اولى
كأحمر وكافة كل علماء
وان اول الاصل في الاسماء ان
تكون منصرفة اعني متونة
تنوين النمكن

والحرف وقيل من الصريف وهو الصوت لان الحرف وهو الثنوين صوت في الآخر
وقيل من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربا ان ضرب اقبل على شبه الفعل
فخرج مما يتبع منه ويضرب انصرف منه وقيل من الانصراف الى جهات الحركات وقيل
من انصرف الذي هو القاب اقول خمسة اه تعرب يح (قوله وانما تخرج عن
الاصل الخ) اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال بنى
وهي غير متسكن اعدم تسكينه في باب الاسمية وقد مر في باب المبنيات وانما يشبه
الحرف اعرب ثم المعرب ان لم يشبه الفعل صرفا بنى امكان لتدقيقه كما في باب
الاسمية وان اشبه الفعل في اثنين فرعيين من على تسع احدهما سائر جميع لفظ
والاخرى للمعنى اوفى واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في
اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصري وتركيب مدلوله عند الكوفي وفرعية
في المعنى وهو احتياجه الى الاسم في الاستدلال المحتاج فرغ المحتاج اليه فقول
الشارح وانما تخرج عن الاسم اذا وجد الخ لا يسلم الحصر بل تخرج عن الاسم
اشبه الحرف قائل (قوله يجمع العليل) اعترض تعبيره هنا بالعال وتعبيره في المتن
بواضع بان اطلاق المانع والعلية على كل واحدة من النسبة بحسب الازمان اجزاء منع وجزء
عله لان المانع والعلية اثنان من تسع او واحدة تقوم مقام اثنين لكن الاعتراض
على التعبير بالمانع اقوى لان العلية تكون تامة وناقصة فحيزان يراد هنا الناقصة
والمانع لا يكون تاما وناقصا والخراب ان المواضع والعلل صارت علم جنس على هذه
التسعة في الاصطلاح لا تلازم حاجة فيه وبه سدا تعلم ما في عبارة الفيشي من الخلال فانه
كتب على قول المصنفه وانواع وقال وعبر غيره بالعلل فيفيد ان المصنف لم يعبر في
الشرح بذلك مع انه عبر كثيرا وقال ايضا للاعتراض على التعبير بالعلل اقوى
وهو اياه ما قلنا قائل (قوله اما بصري الخ) فالصريح ثلاثة المعرفة والجملة والوصف
غير الصريح ستة وهي اجمع وزن عادلا أنت وزكبو زدها والصواب وما في
الفيشي فيهما خلل (قوله التائيت بالالف) اعلم ان الالف على ثلاثة اقسام ألف
التائيت وهي تمنع طلاقة الالف التكمير كقبح ثرى ومن ادخلها ألف الحساق
فقد سهبا اذ ليس في اصول الاسم سداسي فتخلق به والقبح ثرى الجميل العظيم قال
الاشموني نقله عن بعضهم ان الالف التكمير كالف الحساق للمدودة تمنع من
انصرف مع العلية وقال في التصريح وفي الفيشي هي لا تمنع طلاقة الالف الحساق
وهي تمنع ان كانت تصورة كعاقق اسم نبت فانه بنية مكري وحكم على ملحق
بالحساق دون مكري لان مكري لا مد كمدل على تائيته بخلاف عاقق لا مد كمدل
يدل على تائيته فجعل ملحقا بمكري وأصله عاقق فزيدت الالف ليعطى حكم

وانما تخرج عن هذا
الاصل اذا وجد فيها اعلان
من على تسع او واحدة منها
تقوم مقامهما والبيت
الذي يقوم لبعض الثنوين وهو
يجمع العليل المذكورة
امانه يجمع اسمها او بالاشتقاق
والذي يقوم مقام عليل
تبان التائيت بالالف
مفطورة كانت

سكري من منع الصرف ولا تنفتح ألف اللحاق ان كانت عمدة كعلاء فانها
 ملحقة بقرطاس والنهامة نقلية عن ياب بخلاف همزة التانيث فذوقية عن ألف فما
 كان منقلباً عن مانع منع وما لا فلا وقرباء فاذا سميت بخصاصة بعلاء أو قرباء عسرة
 والالحاق جعل مثال على وزن مثل آخر ايعال معاماتد (قوله كهمي)
 اسم ثابت يكون سا حـل البحر المبالغ وصحراء اسم ثابت وواعلم ان ألف التانيث
 فمما فرعية اعطية من جهة التانيث وبعون من جهة لزومه علامة فاللزم
 كأنه علة وليس من الغل السبع (قوله والجمع الذي الخ) وضابطه ما كان
 بعد ألف تكبيره حرفين أو ثلاثة أو وسطها ساكن فيشمل دوابة فان أصله
 دوابة فكان هذا الجمع فيه فرعية الاقظ فهو وجه من صيغ الأحاد وفرعية
 المعنى بالدلالة على الجملة فاستحق المنع من الصرف (قوله دون حراء) بالذ
 وأصله عند سيبويه حراً بالفتح يوزن بسكري فلما قد ذوا المزداد وقبل ألفها
 ألفاً أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما ما ناقض الغرض المطلوب
 باسم لو حذفوا الألف الأولى فالتالي ولو حذفوا التانيث فالتالي فالتالي فالتالي
 يت وقلب الأولى أيضاً فالحل بالمطلوب فلم يبق الا قاب التانيث همزة
 وذهب بعض الى ان الألف الأولى للتانيث والتانيث همزة فالتالي فالتالي فالتالي
 أفعال ومثبات فعلان ونسبف أنه يقضى الى وقوع علامة التانيث حشوا
 وذهب بعض الى أن الانثيين من التانيث ورد بعدم الظن اذ ليس لنا علامة تانيث
 على حرفين (قوله كانوا هم بعض) وهو ابو على كما سياتي له آخر القافية (قوله
 الا بانضمام علة أخرى) أي فلا يدس عتني لحداهم المرجع للمعنى وهي العلية
 أو الوصف والآخرى ترجع للفظ وهي الستة السابقة فوزن الفعل فرع وزن
 الاسم لان وزن كل منهما ما حذا لوزن الآخر فاذا وجد وزن الفعل في الاسم كان
 فرع وزنه والعدل فرع المعدول عنه والتانيث فرع الماتد كبير والتعريف فرع
 التنكير والتركيب فرع الاقتراد ووزن يادف الألف والون فرع المزيد عليه
 والمجتمعة فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة اليها ما أخذتونه
 من غيرها والوصف فرع الموصوف (قوله منجحة) اسم لما يوزن به ويقال لها
 منجحة بالنسبة ومنجحة بفتح الصاد أو كسرهما (قوله وكذلك أذر بيجان) تشبيهه في
 اجتماع العلل واذر بيجان ضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المجتمعة وسكون
 الراء وسكون الراء المرادة به اذرها بفتحها كما كنه ثم جيم منجحة آخره نون
 وضبطه في المصباح بفتح الهمزة والراء وسكون الذال بينهما وهو اقل من
 بلاد الجسم ومنهم من يقول أذر بيجان بعد الهمزة وضم الذال وسكون الراء اه
 مصباح وبعبارة أذر بيجان بفتح الهمزة الممدودة والذال المجتمعة وسكون الراء

كهمي أو همزة كهمزة
 والجمع الذي لا تقبله في
 الأما داي لا مفرد على وزنه
 وهو فاعل كما جاهد
 ونسب فاعل كما جاهد
 وانما مبات للتصوير كهمي
 دون حراء واللام مدودة بحراء
 دون حراء التانيث وهم ان
 المانع الضميمة وألف
 التانيث كانوا هم بعضهم
 وما عداها اثنين العالين لا يؤثر
 الا بانضمام علة أخرى له
 ولما كان يشترط في التانيث

صرفت صيغة وقائمة وان
 وحدت معاملة أخرى مع
 التانيث وهي الجمعة في صحة
 والصفة في قائمة وما ذلك الا
 لان التانيث والجمعة لا يتبعان
 الا مع العلية وكذلك
 اذ ربيجان اسم المضافة
 في العلية والجمعة
 والتركيب والزيادة قيل
 وهلة خامسة وهي التانيث
 لان البلدة مؤنثة وليس شئ
 الا لان العلم هل ملحوظ وفيه التبع
 أو المسكان ولو قدر دخولهم
 من العلية وجب صرفه لان
 التانيث والتركيب والجمعة
 شرط اعتبار كل منهن العلية
 كما ذكرنا والالف والتون اذا
 لم تسكن في صفة كسكران
 فلا تتبع الا مع العلية كسلمان
 ولا وصفية في اذ ربيجان
 فتعينت العلية ولا علية اذا
 نكرة فوجب صرفه
 ومثل للتانيث بمضافة

وكسر الموحدة بعدها حية ساكنة ثم جيم مخففة آخره تون اه كذا ضبطه
 القسطلاني في اطائف الآثار اسم للاقليم ولعل المناسب في الشرح الضبط الاول
 لانه قال اسم البلدة وأما المصباح فجعله اسم اقليم فهو مخالف للمصنف في الاول
 فلجاء اليه في ضبط اللفظ تأمل (قوله والتركيب) فاذا ذكر كلمة ويحجان كلمة وليه نظر معني
 هاتين السكنتين قبل التركيب (قوله وليس شئ الخ) أي فلما لم يتحقق ما ملحوظه فلا
 يصح الحكم بانها مؤنثة بل الحال محتمل ويمكن الجواب عن هذا القائل لان قوله
 بان البلدة مؤنثة أي على الاحتمال لا قطعاً تأمل (قوله جيم) اسم لسيدنا عمر بن
 الخطاب وزفر اسم عالم مشهور حنفي وزحل اسم كوكب معلوم (قوله وجمع) الظاهر
 انه اسم فرس وحرر (قوله وذلف) اسم رجل وهو بالذال المحجمة كافي في صحة
 ورأيت في التصريح بالامهالة وحرر (قوله أحادير من الخ) اقتصروا على ذلك
 لانه المتفق عليه قال في التصريح وهي من الواحد الى الاربعه باننا في وفي الباقي
 الى العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فدونها ما عاومها ما عاومها
 عند الكوفيين وقيل يتناس على فعال خاصة لانه اكثر والصحح السماع
 في الالف العشرة كالحكا الشيباني ولا يارض بقول أبي عبيدة والنخاري
 في صحته ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما مع ما لم يسمعا اه تصریح
 وقوله أحادير من العزة وكذا انظاره وهو حذف فتح اليم والحاء وكذا انقال في نظاره
 (قوله لانهم اصناف لاجنحة) قال في التصريح ولا يستعمل هذه الالف الاغوتنا نحو
 أولى اجنحة الآية أو أحوالنا نحو فانكروا ما طاب لسكم من النساء مثنى وثلاث
 ورباع فهي أحوال من النساء أو أخبار نحو وصلاة المبل منى مثنى (قوله وهي
 معدولة عن آخر) ولا تقول معدولة عن الآخر لانه وصف اشكره فلا يكون معدولة
 عن معرفة واعلم ان أخر جمع لاخرى وأخرى مؤنث أخر بالفتح بمعنى ما غير وأخر
 من باب اسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من ال والانساقه مفردا

وللمحة وزينب لا بين انه على ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي ولفظي لا معنوي معنوي
 لالفظي وأما بقية المل فانه تمنع تارة مع العلية وتارة مع الصفة مثال المدل مع العلية
 فانهم معدولة عن عامر وزافر وزحل وجامع ودالت وطريق معرفة ذلك ان يتلقى من أفواههم
 ممنوع الصرف وليس فيه مع العلية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكاف دعوى العدل فيه
 ومثاله مع الصفة أحادير مؤنثة معدولة عن مثنى
 وثلاث ومثبات ورباع ومرسيع فانها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة
 أربعة قال الله تعالى أولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوفة لانها صفة لاجنحة
 وهي ممنوعة الصرف لانها معدولة عما ذكرناه هذا كان خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك في مثنى
 لانه مقصور وظهر في ثلاث ورباع لانها اسمان صحها الآخر ومن ذلك
 أخرى نحو قوله تعالى فعدة من أيام أخر فأخر صفة لا يام وهي معدولة عن آخر
 بفتح الهمزة والخاء يينها ألف

مذكرا

مذكرا ولو جرى على مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو يوسف وأخوه أحب إلى
أبيهمنا ونحو قول ان كان آياؤه كم وآية أو كم إلى قوله أحب إليكم من الله ورسوله
ونحو هذا أحب إلى من غيره وكان القياس ان يقال مررت بكذا آخر وبرجال
آخر وبرجلين آخرين مرة محمد ودفعين ولكنهم قسم قالوا في المؤنثة أخرى وفي جمعها
المكسر آخر وفي جمع المذكورة خرون وفي المثنى آخران قال تعالى فتذكروا
أحداهما الاخرى فمعرفة من أيام آخر وأخرون اعترفوا في آخران قومان
وانما خص النساء بغير تضم اليه مرة بالذ كر دون ما عداه لان في أخرى ألف
التأنيث وهي أوضع من العدل في منع الصرف وأما آخرون وآخران فعربان
بالصرف فلا يدخل اليه في باب منع الصرف لان اعرابه بالحركات وأما آخر فلا
عدل فيه وانما العدل في فروع وهو المؤنث والمثنى والجمع وانما يمنع آخر
من الصرف لارصف والوزن هكذا أفاده الموضع قال في التصريح بعمل آخر
من باب التفضيل شيء لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ولذا قال المؤلف
في الحواشي الدواب انما آخر مشابه لافضل من جهات ثلاثة احدهما الوصف
والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا بانهين معاير ومعاير كما ان أفضل انما
يقوم معناه بانهين مفضل وبفضل مما به فالشابه في تلك الجهات استحق أحكامه في
جميع تصاريفه وعلى هذا ان كان ينبغي أن لا يستعمل تصاريفه مع التذكير بل مع
أل والانساق المعرفة فاه الخواص فهم عن ذلك كان ذلك عدلا عملا فقتضى
المشابهة ان تصريح اذا علمته فيمكن جعل شارب جنائلي في الحواشي ويكون قوله
معدولة عن آخرى الذي هو مشابه لافضل لانه من افراد اسم التفضيل فتأمل
بقوله لانما جمع الخ) علة لتولية عدولة عن آخرى انما كانت آخر معدولة
لانها جمع أخرى وهو مؤنث افعال التفضيل وقياس مؤنث افعال التفضيل
أن لا يستعمل الا مع أل أو مضافا لما فيه أل وأخر جمع أخرى حال عن ذلك
ثبت انما معدولة وقوله وقياس فعل على أفضل أي وقياس مؤنث افعال التفضيل
الخ وقوله فاما آخر الخ متساوي الخدوف والتقدير فافضل في الامثلة فبغير معدولة وأما
أخر فهو معدول (قوله فان كانت آخر جمع أخرى انى آخر بكسر الخاء) وهي
المقالة الاولى فتعريفات آخرهم لاولاهم وقالت اولاهم لان آخرهم والمذكروا هو
آخره مقابل لما قبل فليست أخرى من باب اسم التفضيل والفسوق بين أخرى مؤنث
آخر بالفتح وأخرى مؤنث آخر بالكسر ان أخرى المفتوح لا يتبدل على انتهاء
كما لا يدل عليها ذكرها ولذا ايدى عطف علمها وما قبلها من جنس واحد نحو عندي
رجل وآخر وآخر وعندي امرأة أخرى وأخرى وان انى المكسور يتبدل على انتهاء

لانها جمع أخرى وأخرى
انى آخر بالفتح وقياس
فعل على ان لا يستعمل
الامضافة الى معدولة أو
معدولة بل اسم التفضيل
فانما لا انساقه فيه ولا لام
وقياسه افعال كافضل
تقول هذا افضل والهندات
افضل ولا تقول فضلي
ولا افضل فاما آخر فصفة
معدولة فلهذا خفت
بالفتحة فان كانت آخر
جمع أخرى انى آخر بكسر
الخاء

ولا يعطف علمها من جنس واحد كما كان مذكروها كذلك اه تصریح (قوله
 فهو مصروفه) أي آخر وقوله فأول وآخر يضم الهمزة في أول وآخر وفتح الثاني
 منهم ما وتكون اللام من أول والراء من آخر تأتل (قوله ومثال الوزن مع العلية الخ)
 قد قدم الشارح الكلام على العلية مع الثلاثة المختصة بها وهي التركيب
 والجمعة والتأنيث في أول البسوادة ثم ذكر العدل المشترك وهما تتكلم على الوزن
 والزيادة وهي مشتركة بين الوصف والعلية (قوله ويشكر) علم على سيدنا نوح عليه
 السلام واقب بنوح لكثرة تباينه على قومه (قوله سليمان وعثمان) هذه
 الثلاثة أعلام إذ كرم من العلاء الأول مقتوح والثاني كسور والثالث مفهوم
 وسليمان من السلام وعمران من العمر وهو الحياة وعثمان من العثم وقوله وأسمان
 علم لغير العلاء وهو بكسر الهمزة وفتح الياء علم بلاهة وسميت بذلك لأن أول من
 نزلها اسمها بن فلوح بن بطي بن يافث فهذه ممنوعة من الصرف اتفاقا لأن الالف
 والنون زيدتا ما هاء فلو احتملوا الزيادة والاصالة جازا صرف وعدم فتحور ما وعسان
 ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انهما من الروم والحسن والدهق والشب
 لم تصرفها وان اعتقدت انهما من الرمي والحسن بالثون والدهق فتصرفا
 صرفتها واذا تخضت بابه الامالة صرفتها كما اذا سميت ببلدان وسمان وسمان من
 الطعن والدين والتين اه تصریح وذكر بعض ان اسمها من كسر الهمزة
 وفتحها وبالباء والتاء ففيها أربع لغات (قوله ومثالها مع الصفة تسكران وغضبان)
 فان مؤنثها تسكري وغضبي وهذا متفق على منع صرفه وأما ما نقل عن بني أسد أنهم
 يقولون تسكرياتو يصرفون تسكران فهو من كسر الالف ويؤنثه اما ان كسر الالف مؤنثه
 أصلا ككعبان لكثير مع العلية ففيه خلاف اه تصریح (قوله لاني نعلان) يفتح
 التاء وسكون العين اه تصریح (قوله صنوان بمعنى قاس) وهو في الأصل الحجر
 الابلس (قوله ارب) بمعنى ذليل وهو في الأصل اسم للحيوان العلوم (قوله والثاني
 عدم قبواها التاء) هذا الشرط شامل للصفة ذات الزيادة وذات الوزن فتقول أما
 لما صفة ذات الزيادة فشرطها ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثه على فعل كسكري أولا
 مؤنثه ككعبان كما تقدم فان كان يقبل التاء نحو مسار لايم وسفبان لا طور بل
 المشوق الغضار البطن وألبان لكبير الاليسه من ذكور الغنم ويدمان من المناداة
 وهي المكافاة من الندم على ما فات مؤنثاتها فعلاية فلذلك صرفت وأما الصفة
 ذات الوزن فيشرط ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر وجرأ أو فعلى
 يضم التاء كفضل وفضلى أو تكونه لا مؤنثه أصلا كما كرام عظيم الكمره وهي
 الخلة وآدرا عظيم الاتيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف لا وصف ووزن افعل

فهو مصروفه تقطع
 صرفت بأول وآخر بالصرف
 إذ لا عدل هنا ومثال الوزن
 مع العلية أحمر ويزيد ويشكر
 ومع الصفة أحمر وأفضل
 ولا يكون الوزن المانع مع
 الصفة الا في أفعل بخلاف
 الوزن المانع مع العلية ومثال
 الزيادة مع العلية سليمان
 وعمران وعثمان واسمان
 ومثالها مع الصفة تسكران
 وغضبان ولا تكون الزيادة
 المانعة مع الصفة الا في
 فعلاية بخلاف الزيادة المانعة
 مع العلية ويشترط لتأنيث
 الصفة أمران أحدهما
 كونها أصلية فيجب الصرف
 في نحو قولك هذا قلب
 صنوان بمعنى قاس وهذا
 رجل أرب بمعنى ذليل أي
 نضعف والثاني عدم قبواها

فانه وزن به أرى لان أوله يدل على معنى في الفعل دون الاسم اه تصریح (قوله
 وأرى) هو الفعير ومصرفه ضغشبه بلفظ المضارع لان زاء التانيث لا تلحق
 المضارع اه تصریح وقال بعض الارامل الذي لازوجته (قوله واهذا انصرف)
 أي ولاجل الشرط الثاني انصرف الخ فقد ذلك الشرط منه (قوله كقولهم بدمانة
 وأرملة) هكذا في نسخ واطا هران الكاف بمعنى اللام كقوله تعالى واذكروه كما
 هذا كم أي لاجل هدايته اياكم والمطفي ولهذا انصرف نحو بدمانة الخ لاجل بدمانة
 وأرملة أي لاجل ان المؤنث بالتاء فقد الشرط منه تأنيلا وقد جمع ابن مالك ما جاء
 على وزن فعلان وهو قوله تعالى في أوله من بحر الهزج * أجز على افعلا تا اذا
 استثبت حبلا تا * ودخا تا وخذنا تا * وصفا تا وضحيا تا * ووصوا تا واولا تا * وقشوا تا
 ومصا تا * وموتانا تا وندما تا * وانهم من نصر ايا تا * وزاد المرادى لفظين فقال * وزد فيهن
 خصا تا * على لغة وأيا تا * الحيلان كبير البطن والدخا تا اليوم المظلم والنجفان
 اليوم الحمار والسفبان الرجل الطويل والعصيان اليوم الذي لا تخم فيه والسويان
 البعير اليابس الظاهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحفير والشوان
 الرقيق الساقين والحصان الثيم والمران البارد والندمان المذموم والنصران واحد
 النصارى اه أموني (قوله وندمان يزيد الخ) الندمان هذا القديم على اشراب
 والسكاس من مؤنث قال تعالى بكاس من معين أيضا وقال ابن الاعراب لا يسمي
 السكاس كأسا الا وفيه الشراب وتغورت الخمر بالغير غريت (الاعراب) وندمان
 مخفوض يواو وبوزيد مضارع وقاعله مستتر والسكاس مفعول أول وطيبا
 مفعول ثان وسقيت فعمل وقابل قال الدماميني يجوز ان يكون اذا بمعنى الماشي
 أو بمعنى المستقبل وسقيت دليل حباب اذا واتقيد اذا تغورت الخمر وسقيت
 والشاهد في البيت في مصرف بدمان لانه من المتأددة وأما اذا كان من الديمة فمنوع
 لان مؤنثه يندمي (قوله بجام) اسم للخدمة المعلومة وكذا فبر وزاسم قطعة من
 الارض وقيل اسم لما يقرن الاشياء أي يمزجها ومباراة الواحد من العناية
 فاذا استعملت في اغتنامكرتي أو على مدك بر صرفا وان استعملت في اغتنامك
 مؤنث منعان انصرف للعلية والتانيث كما أفاده شيخ الاسلام (قوله ولو ط) هي
 بذلك لان حبه لا يطبق سبدا براهيم واسم أبي لوط مه ران وهو أخو سيدنا
 ابراهيم (قوله وجهها واحدا) هذا هو الصحيح ومقابلها ما يأتي من جواز الوجهين
 فليست العجمة مؤثرة في الثلاثي بخلاف التانيث (قوله وليس هو ما نحن فيه لانه
 عربي) وتعرف عجمة الاسم بوجه أحدها نقل الأئمة والثاني خروجه عن أوران
 الأسماء العربية كبراهيم والثالث ان يهري من حروف الذلاقة وهو خماسي أو

التا واهذا انصرف نحو
 ندمان وأرملة أمولهم بدمانة
 وأرملة قال الشاعر
 وندمان يزيد الكاس طيبا
 سقيت اذا تغورت الخمر
 ويشترط لتأثير العجمة
 أمران أحدهما كون
 علمية في اللغة العجمة
 فتكون الحام وفيه وز علمين
 لذلك من مصرف والتاني
 الزيادة على الثلاثة فخرج
 ولو ط وهو ونحوه
 مفعول وجهها واحدا هذا
 هو الصحيح قال الله تعالى
 كذبت قوم نوح الزنسان
 وقال تعالى ودم لوط
 وأصحابه دين وقال تعالى
 ألا بعد العباد قوم هو وليس
 ما نحن فيه لانه عربي

رأى كسكاه ومزجاة وسطا من وحروف الذاقة ستة يجتمعها مرين قبل والرابع
 أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجم والقاف بغير فاصل نحو قبح
 وحق والصاد والجم نحو الصولجان وهو الكوز التي يلبس بها الصبيان والكاف
 والجم نحو اسكرجه وتبعه الراء الذين أول الكلمة نحو نرجس أو الزاي بعد الدال
 نحو مهدزاه تصریح (قوله وايس في أسماء الانبياء عربي الخ) خاصة ان أسماء
 الانبياء كلها عجمية الا أربعة هود وصالح وسميت ومحمد صلى الله عليه وسلم فهذه
 الاربعة مصروفة لانها عربية ويضم لها نوح ويوطوشا فجملة المصروف من
 الانبياء سبعة يجتمعها من جملة الصاد الصالح والنون نوح والثمن تميم وشيث
 والميم محمد واللام لاوط والهاء هود وأسماء الملائكة كلها متنوعة من الصرف
 الا أربعة متكرر ويكرر ورسوان ومالك (قوله عيسى بن محمد) أي النقي البصري
 شيخ الخليل وسيديويه وما في بعض النسخ وعيسى وابن عمر خطأ كما يؤخذ من
 التصريح (قوله ان في نوح ونحوه) أي مما كان ثلاثيا كما في الوسط (قوله اما
 مختصا بالفعل) وهو اربعة أنواع الأول الماضي المبدوء بالتاء التي للطاوعة كتعلم
 أو يهززة رسا كة تطلق أو كان على وزن فعل النوع الثاني المضارع غير فاعل وانفعل
 وتفعل ويثقل وذلك الغير نحو اطلق واستخرج ويستخرج وينطلق والاحتراز
 بشوئا غير فعل الخ لان الاربعة من قبيل الأولى بالفعل لا المختص النوع الثالث
 الفعل المبني للمجهول سواء كان مضارعا أو ماضيا سالما من التغيير النوع الرابع
 فعل الاسير المأخوذ من فاعل زمن الثلاثي نحو اطلقى رد حرج فاذا سمي بواحد من
 الاوزان المختصة بالفعل مجردة عن الضمير امرت اعراب ما لا ينصرف بالحرركات
 الظاهرة واحترزنا بقولنا ماضيا سالما من الغير من رد وقيل ويصح ان أصلها
 فعل يضم التاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصار رد غير فاعل وقيل
 ويصح غير فاعل ذلك واحترزنا بقولنا غير المأخوذ من فاعل من المصوغ من فاعل
 كضارب من ضارب فانه كثير في الاسماء بقولنا من الثلاثي من المصوغ من
 الثلاثي كضرب واسمع واكتب فانه من الغالب بالفعل لا المختص والمراد بالمختص
 ما لا يوجد في غير فعل الا في نادر او علم أو عجمي واحترزنا بالنادر من نحو ذن لدوية
 ويحب اسم طرية وتبشر طائر وبالعلم من خصم لرجل ونهر علم افرس
 وبالعجمي من يسم اسم ضبيع فلا يتبع وجدان هذه اختصاص اوزانها بالفعل لان
 العجمي لا كلام لافيه وانادر لاحكم له والعلم منقول من الفعل فلا اختصاص
 باق انه اسموي يتصرف (قوله أو كونه بالفعل أولى) وهو نوعان النوع الأول ان
 يكون أولى بالفعل اكثر منه فيه كما تدب كسر الهززة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالذال

ولين في أسماء الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام عربي
 غيره وعيسى صالح وشعب
 ومحمد صلى الله عليه وسلم
 وزعم عيسى بن عمير وان
 تيمية والجرجاني والشمسري
 ان في نوح ونحوه وجهين وهو
 مردود لانه لم يرد مع الصرف
 مع مشهوز ولا شاذ بشرط
 الوزن كونه اما مختصا
 بالفعل أو كونه بالفعل أولى
 منه بالاسم

أوعلموا وأفعل علماء والأفعل
 اسم للارعدة فان هذا الوزن
 وان كان يوجد في الاسماء
 والافعال كثيرا ولا يكثر في
 الافعال أولى منه في الاسماء
 لانه في الافعال يدل على
 التكلم كذهب وانطلق وفي
 الاسماء لا يدل على معنى
 والدال أصل الغسر الدال
 واعلم ان المؤنث ان كان
 تأنيته بالالف كهمي
 وصحراء اسم صرفة ولم يجمع
 له آلة أخرى وذم في ذلك
 وقول أبي علي ان حمراء امتنع
 من تنقض جمع صرف حمراء
 وان كان بالهاء امتنع صرفه
 جمع العلمية تسوا كان اذا كثر
 كطلمحة وحمزة أو مؤنث
 كطلمحة وعائشة وقول
 الجوهري ان هاوية من قوله
 تعالى فأمة هاوية اسم من
 أسماء النار معرفة بنفسير
 الالف واللام خطأ لأن ذلك
 يوجب منع صرفه وان كان
 غير التأني امتنع صرفه وجوبا
 ان كان زائدا على ثلاثة كعاد
 وزيد أو ثلاثيا محركة
 الوسط كسقر ونظي قال
 الله تعالى ملأناكم في سقر

المحركة حجر الكحل وأما ضموم الهمزة والميم فاسم موشع وكاسميع وابلم وهو سعت
 المغل فان واز بينهما تنقل في الاسم لولا تكرر في الفعل كما في الثلاثي نحو وضرب
 واكتب واسمع والنوع الثاني ان يكون أولى بالفعل لكونه في أوله زيادة تدل على
 معنى في الفعل دون الاسم نحو افعل واكتب جمع كات فان الهمزة فيها لا تدل
 على معنى في الاسم وتدل على معنى في الفعل نحو اذهب واكتب فالهمزة فيها اداة
 على التكلم لا تصريح وانما يعرف بالتأنيته في التصريح وغيره ان يكون
 الوزن لازما ولم يغير الى وزن مختص بالاسم وقد ذكره المصنف هنا فخرج باللازم
 امرؤ عالما فانه في الرفع نداء كذب أو في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب
 فلم يكن وزنا لازما في الاحوال الثلاثة وهذا يخرج بقوله اختصاصه بالفعل وخروج
 بقوله ولم يغير الخ نحو قيل وسبع وردوه هذا يمكن اخراجه بقوله وضرب ان براد
 به المبنى للجهول من فعل صحيح فماتل (قوله شعر وضرب علمين) أي فهذه ان
 الوزنان لا ينعان الصرف الامع العلمية تلامع العسفة وتندم ان شمرا فارس وشمرا
 بقوله زيد الميم على صبغة المعلوم وضرب على صبغة المجهول (قوله وجدى) قاله
 جميل بن عبد الله بن يعمر العسذري وجدى مبتدأ أو باحجاج من نادى وفارس خبر
 وشعر مضاف اليه والشاهد في شعر يفتح الميم المشددة علم ان فارس وهو شئوع من
 الصرف العلمية ووزن الفعل فهو بحر رز بالشحة نيابة عن الكسرة (قوله وافعلك)
 يفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح المكاف (قوله لارعدة) بكسر الراء وسكون العين
 (قوله متنعض جمع صرف حمراء) فان حمراء ليس فيه صفة فالسابع انما هو الالف
 وتقدم ان حمراء اسم للبرية وليس ومعنا (قوله وان كان بالهاء) المحال ان
 العلم المؤنث بالهاء يمنع صرفه مطلقا سواء كان مؤنثا معنويا أو لا سواء زاد على
 الثلاثة أو لا أعجميا أم لا وأما المؤنث العنوي فيجب منع صرفه بزيادة على الثلاثة
 أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من مذكروا النجمة لما انضمت للتأنيث
 والعلمية تنعم المنع وان كانت النجمة لا تمنع صرفه ثلاثي لانها هاتم تؤنث
 منع الصرف بل شحته وينزل تحرك الوسط منزلة حرف رابع وانقل من المؤنث
 أو جيب ثلثي اللفظ (قوله وذهب عيسى بن عمر الى انه) أي المنقول من المذكرك
 صرح به في التصريح (قوله معرفة غير الف ولام) أي بل معرفة بالعلمية (قوله لان
 ذلك يوجب منع صرفه) أي ان هاوية لو كان علم المنع من الصرف العلمية والتأنيث مع
 ان هاوية صرفه هي صفة (قوله سقر) هي والظي اسمان لطبقتين من طبقات
 النار (قوله للشوى) جمع شواء وهي جلدة الرأس (قوله وجوز) بضم الجيم وبلغ

كلامه الظي نزاع للشوى أو ساكن الوسط أعجميا كحماة وجوز وحص وبلغ أسماء بلاد أروعر يساوا لكنه منقول من
 المذكرك الى المؤنث نحو زيد وكر وشمرا وأسماء نسوة هذا قول سيدي وذهب عيسى بن عمر الى أنه يجوز فيه الوجهان

يسكون اللام وبالطاء الموحدة توحص بكم الحياء وسكون الميم (قوله وان لم يكن
منقولا الخ) أي لم يكن منقولا كما أنه ليس زائدا على الثلاث وليس بحرك الوسط
وليس اعجميا (قوله كونه دودا وجمل) الثلاث اعلام نسوة (قوله ومنع الصرف
أولى) أي نظر الوجود الشئيين في الجملة وهما العلية والتأنيث وأما صرفه
فباعتبار ختم اللفظ التامة لأحد الشئيين فمكثرتا ل سبب وبقي سبب واحد
(قوله لم تنفع الخ) بهذا البيت لجر يروون بحسب المنسرح ووزنه مستفعلن
مفعولات مستفعلن وقد دخله الطو وهو حذف الرابع ونصف البيت يترها
ولم يتره في الشواهد والعلية قل في الأواصر جمع علية وهو اناء يصنع من
جلود الأبله وقيل أقداح خشب والمعنى ان دعاءه نشأت في الرأهية والتعجبة
وانما اشرب في الماء من النصة والذهب ولم تذكر عن البدويات الا وان يتلغن
بأنها زرو بشر بن التميمي في العلية (الاعراب) لم تنفع جازم ومجزوم بفضل
متعلق به ومتررها مضاف اليه ودعاه فاعل ولم تنسرح جازم ومجزوم ومفاعل
وفي العلية متعلق بتسقى والشاهد في دعاه فانه صرفه أولا ومنعه من الصرف
ثانيا ودليله الرواية عن الشاعر والافالوزن يستقيم بمنع صرف دعاه في الوضعين
هذا ما ظهر في المقام

باب العشرة

بالإضافة وقوله الواحد مبتدأ خبره يذكر ن اخ (قوله وما وزن فاعلا) مفردا
كقوله واحد ومركبا كما كنا اث عشر ورابع عشر وثالث عشرين (قوله والعشرة)
عطف على الواحد ومركبة حال من العشرة (قوله يذكر ن مع المذكر) فتقول
الجزء الثالث عشر والجزء الخامس والعشرون يؤثن مع المؤنث فتقول المقالة
الخامسة عشر والمقالة الخامسة والعشرون (قوله والثلاثة) مبتدأ والعشرة عطف
عليه ومفردة حال من العشرة وبالعكس خبر أي يذكر ن مع المؤنث يؤثن مع
المذكر وقوله مطلقا أي ركبت أم لا (قوله وما فوقها) وهو الالف وثنية وثنية المائة
(قوله الالمائة) مستثنى من تمييز ما دون العشرة نحو الالمائة وتسع مائة فمائة تمييز
لما دون العشرة وهو مفردة مخفوض ولا يؤنثون العشرة الى المائة فلا يقولون
عشر مائة استغناء بالالف وحكي الفراء أن بعض العرب يقول عشر مائة وان أهل
هذه اللغة هم الذين يقولون عشر مئين وعليه يصح عود الاستثناء الى العشرة وما
دونها ا هـ شيخ الإسلام (قوله وكم الخبرية كالعشرة والمائة) هذا بقية من كم
على العشرة في جمع التمييز وقياس كم على المائة في أفراد التمييز وقد اعترض
المعتمد على ابن مالك في ذلك القياس واجاب بان القصد التشبيه في الجمع والأفراد

وان لم يكن منقولا من المذكر
الى المؤنث فالوجه ان يكون
ودعاه وجعل ومنع الصرف
أولى وأوجه الزجاج وقد
اجتمع الوجهان في قوله
لم تنفع فليل يتررها
دعاه ولم تنسرح فاعلى العلية
ثم فاعلى العلية والواحد
والإثنين وما وزن فاعلا
كالث والعشرة من كسبية وتكون
مع المذكر مؤنثين مع المؤنث
والثلاثة والتسعة وما بينهما
مطلقا والعشرة مفردة
بالعكس وتبني المائة وما
فوقها مفرد مخفوض
والعشرة مفردة وما دونها
مجموع مخفوض الالمائة
تقدر وكم الخبرية كالعشرة
والمائة والاستغناء مائة
الخبرية كالعشرة
والمائة

وليس قصد القياس وانما شبه كم بذلك لان كم كناية عن العدد فسميت بالصرح
 (قوله الخبرية كالعشرة) أي في أن تميز كل يكون مجع وعاشق فوضا وحتعمل
 وتبميز كم الخبرية كتميز العشرة في كونه محقة وشا مجع وعاشق يكون في
 المصنف حذف مضاف والا قول أحسن وان شئني شيخ الاسلام على الثاني
 كالعشرة أي مفردة لا مركبة وقوله والمائة أي في كونه مفردا مخفوضا
 هذا يقال في قوله والاستهامة الجبرورة كالأحد عشر من احتمال الوجهين
 والمعنى وكم الاستهامة الجبرورة كالأحد عشر في أن تميز كل مفرد
 منصوب أو تميز كم الاستهامة كتميز أحد عشر في أنه مفرد منصوب وقوله
 والمائة عطف على الأحد عشر أي وكم الاستهامة الجبرورة كالمائة في أن التميز
 مفرد مخفوض تأمل واحذر في الجبرورة من غير الجبرورة فية عين نصب التميز
 نحوكم عيدا ما كت ولما كانت كم الخبرية والاستهامة كناية عن العدد إذ
 معنى الخبرية عدد كثير ومعنى الاستهامة أي عدد كثر تميزهما في باب العدد
 (قوله ولا غير الواحد والاثان) فلا يقال واحد رجل ولا اثان رجلين لان قولك
 رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك اثان رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد للاحاجة
 الى الجمع بينهما وفي معنى الاثنان الاثنان والاثان اه شيخ الاسلام
 والتصريح لكن بحث فيه بأن التميز أي للتأكيد ومن ابن مالك نحو ان إضافة
 أحد المؤكدين الى الآخر فانظاه هنا الجواز (قوله العدد بثنتين في أصل اللغة
 الخ) وفي اصطلاح الحساب هو تساوي نصف مجموع ما شئيه اسريتين أو
 البعدتين على السواء كالأثنين فان حاشيته السفلى واحد والعلية ثلاثة فالجملة
 أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه
 لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العاليا والأربعة اذا أخذت حاشيتها العاليا وهو ستة
 والسفلى اثنان والجملة ثمانية ونصف الأربعة يعرف ان الحاسب العدد بقوله
 ما وضع لكمية أحاد الأشياء فالواحد عدد اصطلاح النحاة ان الواحد عدد
 المناسب لقول المصنف الواحد والاثان الخ (قوله كالقبض الخ) الثلاثة
 بالخير بل وقوله بمعنى القبوض الخراف ونذر مرتب (قوله بدليل الخ) لان السنين
 معدود لا عدد فانه إضافة عدد الى سنين للبيان (قوله والمراد به هنا اللفاظ) أي
 لا المعنى اللغوي ولا الاصطلاحى وقوله والمراد الخ فقول المصنف أي باب
 اللفاظ التي يهتيم بالاشياء وفي العبارة حذف مضاف أي باب حكم اللفاظ من
 تذكير وتأنيث وتميز (قوله والكلام علم في موضعين) أي والكلام على حكمها
 محصور في أمرين أمر يرجع اليها وأمر يرجع لتميزها (قوله أحدهما في حكمها

ولا غير الواحد والاثان
 وتناحظ من مفرود
 وأقول العدد في أصل اللغة
 أي الشئ المعدود كالقبض
 والقبض والخبط بمعنى
 القبوض والقبوض والخبط
 بدليل كم ايتهم في الارض
 عدد سنين والمراد به هنا
 اللفاظ التي يهتيم بالاشياء
 والكلام علم في موضعين
 أحدهما في حكمها

اقسام القسم الاول
 فاذا كرم مع المذ كرو يؤنث
 مع المؤنث دائما كما هو القياس
 وذلك الواحد والاثنتان
 تقول في المذ كرو واحد
 واثنان وفي المؤنث واحدة
 واثنان قال الله تعالى والهمكم
 الله الواحد هو الذي خلقكم
 من نفس واحدة حسن
 الوصية اثنان ريسا امتنا
 اثنين واحيتنا اثنين وكذلك
 ما كان من العدد على صيغة
 اسم الفاعل نحو نالت
 ورابع وثالثة ورابعة اتي
 عاشر في المذ كرو عاشر في
 المؤنث قال الله تعالى سبئولون
 ثلاثة رابعهم كاهنهم اى هم
 ثلاثة اربعة اى ثلاثة والخامسة
 ان غضب الله عليها اى
 والشهادة الخامسة القسم
 الثاني ما يؤنث مع المذ كرو
 ويذ كرو مع المؤنث دائما وهو
 الثلاثة والتسعة وما بينهما
 سواء كانت مركبة مع
 العشرة ولا تقول في غير
 المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى
 تسعة رجال قال الله تعالى
 تلك الاقسام التماس ثلاثة

في التذكير الخ) من ظرفية الحمل في الفصل وانما حكم للتذكير والتانيث للبيان
 (قوله والثاني في حكمها) يقال في الظرفية سابق (قوله فاما الاول فانه الخ) اى
 فاما الموضع الاول فانه يقال في بيانه انها في على ثلاثة الخ (قوله القسم الثاني ما يؤنث
 مع المذ كرو يذ كرو مع المؤنث) قال بعضهم وهذا القسم من المواضع التي ليس فيها
 الرجال بواقع النساء وليس فيها النساء مع ما تم الرجال ولذا قال بعض من تلبس
 الذكرا ن بواقع النساء وتبرز ربات الخيال بعد اسم الرجال فان المذ كرو اخذ علامة
 المؤنث وحكمة ذلك ان ما زاد على الثلاثة قد يعنى الجماعات والجماعة مؤنث
 فاحتاج الى علامة والمذ كرو سابق الى المؤنث فاخذ العلامة فلو اتوا بها مع المؤنث
 لزم اللبس فاجتنبوه واشبهوه على التذكير (قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما)
 الخ ان الثلاثة والتسعة وما بينهما والعشرة المفردة لها ثلاثة احوال الاول ان
 يفسد بها العدد بالطاق والثاني ان يفسد بها العدد ولا يذ كرو الثالث ان يفسد بها
 معدود ويذ كرو في القسم الاول كما هو بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها
 اعلام مؤنثة وفي الثاني التام ان يكون بالتاء لا يذ كرو ويحذف المؤنث كما لو ذكرو
 المعداد تقول صحت خمسة تريد ايا ما وصفت في سائر ايدى اياي ويجوز حذف التاء في
 المذ كرو كالحديث ثم اتى به ستان شوال وفي القسم الثالث يذ كرو مع المؤنث
 ويؤنث مع المذ كرو وهو الذي ذكره المصنف هنا وذلك انما اذا فسد بها معدود
 واذ كرو ثلاثة نساء العدة والجنس الامن العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة
 فسد العدة ذم الجنس وقولك رجال يقد الجنس دون العدة فاذا قصدت العدة
 والجنس جميعا فبين العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث امة بالتاء مع المذ كرو
 وبعدمها مع المؤنث اذ اصريح (قوله بالتاء في ثلاثة) واما عشرة فهو يمحذف التاء
 واعلم ان عشرة المركبة في حال التانيث يجوز فتح شديها وكسرها وسكونها والتسكين
 اجتمع في الحجاز والكسرة تميم وينحون ايضا كقبي اربعة عشر (قوله اى
 مليكا او حازنا) بالتمييز محذوف (قوله والله قسم الثالث ما فيه الخ) وذلك ان عشرة
 اسم جماعة كزفرة وائة وفرقة فالاسم ان يكون في غير التركيب بالتاء لتوافق
 نظائرها فاستجيب الاسم مع المذ كرو لتقدم رتبته وحذف مع المؤنث للفرق ولان
 المذ كرو خفيف فمحفته التاء والمؤنث ثقيل فحذفت منه التاء هذا في غير التركيب
 كما تقدم واما في التركيب ف عشرة تطابق فلانها (قوله فان كانت غير مركبة
 فهي كالتسعة) واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف يضاف

ايام وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى اثنت الا تكلم النام ثلاث لبيان وتقول في المركبة ثلاثة عشر اى
 رجلان بالتاء في ثلاثة نساء عشر امراة تحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر اى املكا او حازنا
 القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما ما يذ كرو مع المؤنث

أي عشر حركات أمثالها أو الحسب فيه المضاف من المضاف اليه التانيث اه شيخ
الاسلام (قوله والتاني وهو التمييز) أي والحكم التاني وهو حكم التمييز فيقال فيه
انما فيه على خمسة الخ (قوله وأما قوله فيه تتناجخ) أي قول جندل بن المتني وصدره
كان خصيه من التبدل * ظروف يجوز فيه الخ والخصبة ضم الخاء كما قال به قوب
وعن أبي زيد السكسر وهو ما البيضاء والتبدل جندل بن المتني التناقض واضطرابه
والبيت يعتمد المدح لان البطل بوصف بطول الخصى ويعتمد الذم وهو الظاهر
وقوله ظرف يجوز الظرف جراب لاني شبه جادة الانثيين عند ظلتين في جراب
وخصر العجوز لانها لا تتعمل في الطيب حتى يكون في طرفها ما تزين به ولو لكنها
تدخل الحسب وتغويه في الادوية واعرابه كان كحرف تشبيه وخصيه اسمها ومن
التبدل حال منهما وطرف نيران وعجوز مضاف اليه وفيه تناسخ عند ا
وخبر ومضاف اليه هو التمييز وفي البيت ضرورة من جهة من جهة تمييز الانثيين
ومن جهة عدم مطابقتها اذ لو لم يكن لقال تناسخ عند ظلتين كما ذله شيخ الاسلام
والنصرح (قوله والتاني ما يحتاج الخ) الحاصل ان الثلاثة والعشرة وما بينهما
تضاف للعدد وحق ما تضاف اليه ان يكون جهة ما كسر الطابق العدد للعدد
انظروا ومن الفية الفة ليطايفة معنى نحو ثلاثة اقلس وأربعة اعبدوسبعة ابحر
وهشرة اربعة وقد تختلف هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والافله
فتضاف للعدد اذا كان اسم جمع نحو اربعة اقلس واذ كان مائة نحو
ثلاث مائة وتسع مائة لان المائة وان اوردت انظروا فهي جمع معنى لانها عشر
عشرات وتضاف لجمع التصحيح في اربع مسائل احدها ان يهمل تكسير الكلمة
نحو سبع سموات وخمس سموات وسبع قمرات فان سلاة وبقرة وسعالم يجمع
اها جمع تكسيرة فاضيفت الى جمع تصحيح وهو جمع فلة والتانية ان يجاور ما همل
تكسيرة نحو سبع مذلات فانه كسر على سنابل لجاورته قمرات المهمل تكسيرة
والثالثة ان يكون تكسيرا الكلمة غير مقيد نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد
على سعادات خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطرده
في المؤنث بالسلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عائل يحفظ ولا يقاس عليه
والرابعة ان يكون تكسيرا الكلمة قبل الاستعمال نحو تسع آيات قال النوفعي كذا
ظهر لي فان تكسيرا على آية جائز لكنه ليس بالقياسي وجعله ابن مالك مما
اهمل تكسيره ويضاف لبناء الكثرة في مسألتي احدهما ان يهمل بناء الفة نحو
ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجل ودرهم لم يستعمل اهما
جمع فله وأما رجل فجمع رجل والتانية ان يكون بناء الفة شاذ اقياسا أو سماعا

والتوث مع المذكور ان
كانت من كسبت عن علي
القياس قد كرت مع المذكور
وانت مع التوث قال الله
تعالى اني رأيت احد عشر
كوكبا انفجرت منه انفسا
عشرة من اقول عندي
احدى عشرة امرأه واحد
عشر رجلا * واما الثاني
وهو التمييز فان اقيس على اقسام
خمسة احدها مالا يحتاج
تمييزا لا وهو الواحد
والانسان لا تقول واحد
رجل ولا اثنا رجلين وأما
قوله فيه تناسخ عند
التاني ما يحتاج الى تمييز
مجموع مخفوض وهو
الثلاثة والعشرة وما بينهما
تقول عندي لا تفرجال
وهو نسوة وكذا ما بينهما

فيقول منزلة العدد نوم فخر ثلاثة قروم فان جمع قروم بالفتح على افرام شاذ وتقول ثلاث
شروع فان اشدا ما قبل لان مفرده شيع ا حير يسير والفتح على اشكانه قليل
الا يستعمل في شاذ شاعرا و بهذا تعلم ان قوله بجمع مخفوض أي جمع
تكسير على ابقية اقله هذا هو الاصل واعداه خلاف الاصل اه تصح بحوز كور
فيما ان التمييز اذا كان اسم جنس او اسم جميع خفف عن قول ثلاثة من الشجر
عرسها وخسة من القرا كاتها وعشرة من القوم ايتهم وتسمية من الزهط صحتهم
تال تعالى فخذ أربعة من الطير واما في شاذ اشارة العدد اليه ففيه ثلاثة اقوال
أحدهما الخوازمي في قوله وهو وطاهر كلام الموتى والتميز بالاختصاص على ما سمع
والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقبيل فله نحو بقرو
ورجال جاز فان كان مما يستعمل للقبيل والكثرة والقوم ونسوة لم يجز اه (قوله
و يا قتيبي من ذلك) أي من تمييز ما دون العشرة على ما تقدم الكلام عليه في المصنف
(قوله ولان ثلاث من الا في الضرورة) كقول الشاعر

ثلاث من الملوك وفيها * رذاي وجدت عن وجود الاحاتم

ووجه كون شاذ ان المائة اذا جمعت وكان اقل مئة ومائة ا ثلاث مائة وهي ما
يفيد الكثرة فلا يناسب اشارة الثلاثة اليه لما تقدم ان العشرة وما دونها انها ان
تضاف الى جمع قلة مكسر (قوله فليس اسباطا تميزا) قاله الشاوي بن ابن أبي
الربيع وغيرهما فان كان اسباطا تميزا عن اثني عشرة فقبل اثني عشر بتد كبيرهما
وتجريد بجمان دلالة المؤنث لان السبط مشرد اسباط مذ كرو زعم ابن مالك
في شرح الكافية انه لا حذف وان اسباطا تميز وان اسباطا تميز اسباطا لكونه
وصف بما جمع اتم والقول بأنه تميز بشكل على قولهم ان تميز بالعدد المركب
مفرد واسباطا جمع وقال الخوافي يجوز ان يكون اسباطا نعت افرقة ثم حذف
الموصوف واقبت الصفة فصاره وأما في الاصل وانث العدد وهو واقع على
الاسباط لانه جمع بي فرقة وأمة كقولك ثلاثة أنثى يعني رجالا اه فان مكب
الوجه بالعلم لولا الكثير خلافة وذهب القراء الى جواز التمييز بالجمع وظاهر
الآية يشهد له اه تصريح (قوله بل بدل من اثني عشرة) وهو مشكل لقولهم الم بدل
منه في قيمة الطرح غالبا وحمله على غير الغالب لا يحسن فخرج القرآن عليه اه
تصريح (قوله الرابع ما يحتاج الى تمييز الخ) الحاصل ان مائة وانما تميزها ما مفرد
فقول مائة رجل وألف رجل ومائة رجل وألف رجل وثلاث مائة رجل وثلاث ألف
رجل وذلك ان مائة اجمع فيها اما افرق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد
لانها شاملة عليهما فأخذت من العشرة الطدض ومن العشرين الافراد والالف

ويشتمى من ذلك ان يكون
التمييز كلمة المائة فانما يجب
انفرادها بقول عندي
ثلاثة ولا يجوز ثلاث مائة
ولان ثلاث من الا في ضرورة
والا لث ما يحتاج الى تمييز
مفرد منصوب وهو الواحد
عشر والتسعة والتسعون
وما بينهما فتحتاج الى تمييز
أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم
اثني عشر نقيباً وواحدنا
هو سي ثلاثين ليلة وأقمنا ما
بعشر فتم مائة تدبره من
ليلة ان هذا اخي له تسع
وتسعون نعمة وأما قوله
تعالى وتطعنا هم اثني
عشر فاسباطا وليس اسباطا
تمييزا بل بدل من اثني عشرة
والتمييز محذوف أي اثني
عشرة فرقة الرابع ما يحتاج
الى تمييز مفرد مخفوض
وهو المائة والالف تقول
مائة رجل وألف

رجل ويلحق بالعدد
 المنتصب تمييزاً تميزكم
 الاستفهامية وهي بمعنى
 أي عدد ولا يكون تمييزاً
 المفرد تقول كم غلاماً
 هنالك ولا يجوز كم غلاماً
 خلافاً للكوفيين ويلحق
 بالعدد المفروض تمييزاً
 تميزكم الخبرية وهي اسم
 دال على عدد مجهول الجنس
 والعدد يستعمل للتكثير
 ولهذا انما يستعمل غالباً
 في مقام الاختار والتعظيم
 ويقتصر الى تمييز بين جنس
 المرادى ولا يكتمل الا
 خفوضاً كما ذكرنا ثم تارة
 يكون مجموعها كتمييز
 الثلاثة والعشرة واخواتها
 وتارة يكون مفرداً كتمييز
 المائة والالف وبنافقهما
 والحامش ما يحتاج الى
 تمييز مفرد منسوب أو مخفوض
 وهو كم الاستفهامية
 المحرورة نحو كم درهم
 اشتربت فالنصب على
 الاصل والجر بمن مضمرة
 لا بالاضافة خلافاً للزجاج
 وانما أذ كرفي المقدمة
 ان تميزكم الاستفهامية
 وتبزيلاً احد عشر والتسعة
 والربعين وما بينهما منسوب
 لا تميز قد ذكرناه في باب التميز

عوض عن عشر مائة وهو عجز مفرد مخفوض فعروض الالف معاملة ما عوض
 عنه وقد نضاف المائة الى جرح كقراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة مئة باضافة
 مائة الى مئة وقد عجز المائة بمفرد منسوب كقول الربيع بن ضبيح الفزاري
 اذا عاش الفتي مائتين عامين فقد ذهب السر والفتاة
 فعامة تميز منسوب مائة مئة مئة ونحوها ابان كسان نحو الالف درهمها
 والمائة دينار انصب التمييز اه تصريح (قوله ويلحق بالعدد المنتصب تمييزاً
 تميزكم الاستفهامية) وهي بمعنى أي عدد ولا يكون تمييزاً المفرد اعني كم
 غير المحرورة وهما واذا كرفي المقدمة وكرفي باب التمييز كما سيأتي بيانه على
 ذلك في قوله ولم أذ كرفي المقدمة ان تميزكم الاستفهامية الخ واما ما يأتي في قوله
 الحامش ما يحتاج الخ فهو كتمييز كم الاستفهامية المحرورة فافهم (قوله
 ولا يجوز كم غلاماً) خلافاً للكوفيين فانهم يجوزون جمع تمييز الاستفهامية مخفوض
 كم شهود الله والعصع مذهب البصريين وما أوههم الجمع يعمل على الحامش
 ويجعل التمييز مخدوماً وذهب الاخفش الى جواز جمعها ان كان السؤال عن
 الحامش نحو كم غلاماً الخ اذا اردت اسما من الغلمان (قوله تميزكم
 الخبرية الخ) انما يعمل فيما سادسا باعتبار انه مفرد أو مجموع على كونه محروراً
 على كل حال بخلاف تمييز الاستفهامية المحرورة فانه تارة محرور ومنسوب
 فجعله على قسمين تأمل (قوله تميزكم الخبرية) وهو محرور وبانتم اليه جملاً
 لكم على ما هي مشاهير من العدد وقال القراء على انهم من لانهم كثر دخولها
 على تمييز كم الخبرية فبان نهارها للدلالة الخصال عليها اه تصريح (قوله
 والاختار) أي اختار للتكريم وتوقره والتعظيم أي واثر التعظيم أي العظمة (قوله
 ثم تارة يكون كتمييز الثلاثة والعشرة) أي جمعاً وقوله كتمييز المائة أي مفرداً
 وهو الاكثر في الاستعمال اه تصريح (قوله لا بالاضافة) يحتمل ان المراد من
 الاضافة ان كان الزجاج يقول بان يضاف اليه بالاضافة ويحتمل ان المراد
 المضاف ان كان يقول ان جراً نضاف اليه بالمضاف (قوله خلافاً للزجاج) قال في
 التصريح وذهب الزجاج الى ان جراً التمييز باضافة كم اليه ويرد بان كم بمنزلة عدد
 مركب وهو ولا يغفل الجري حمزة كما ما كان بمنزلة فله ابن خروف اه تصريح
 (قوله وان ما اذ كرفي المقدمة) أي تميزكم الاستفهامية أي اذا كانت غير
 محرورة كما قدمنا وقوله والاحد عشر أي ان المصنف لم يصرح بتمييز الاستفهامية
 واخواته او غاية ما وقع من المصنف انه احوال تميزكم الاستفهامية المحرورة

على الاحد عشر قائل (قوله فلذا اختصرت اعادته في هذا الموضع) يجتمه
 ان المراد فانما تركت اعادته ويجتمه ان اعادته معمول المحذوف أي تارك اعادته
 أو اعادته منصوب على نزع الخافض وفي البارة حرف مضاف أي باعادته أي بسبب
 ترك اعادته * وهذا آخر ما يسر الله جمع على هذا المحل والحمد لله وحده *
 والله لا قوة الا بالله على من لا نبى بعده ، وعلى آله وصحبه وسلم

يقول المتوسل بالشي الا بجد محمد البايسى بن محمد

الحمد لله الذي به تم الصالحات والصلوة والسلام على من جاء بالآيات
 البينات وعلى آله وصحبه الذين رفعوا نار الاسلام ونهبوا أنفسهم لتوسيع
 دائرة نفع الانام وتذوق آيات الجوارم الا ان الساطعة وعوامل التحقيق
 الامعة (ام بعد) فاذ من أجل كتاب اشهرين أصحاب الادب شرح العلامة ابن
 هشام الانصاري الموسوم بشذور الذهب في معرفة كلام العرب المتوفى سنة
 اثنتين وستين وسبعمائة وقد اعنى بخدمته من ارباب اللواشي جمع الفاضل ذور
 دراهم كاعلامه حسن بن أبي بكر بن أحمد الحلبي ز الفهامة الجليل
 السيوطي وشيخ الاسلام زكريا الانصاري وكُل الذين محمد الجوزي والشيخ
 زكريا الزيني المصري والعلامة النيشي والديا كالا مير وغيرهم وقد تصدى
 له مؤلف هذه الحاشية التي هي الماشرق في تلك التأليفات جامعة حاوية عمدة
 المتأخرين الشيخ محمد عباده باعنه الله الحسني وزياده تخضع تلك الشوارد
 ونظم افي تلك الافراد لتكمم المتركة في زوايا الاهمال بعيدة المنال
 لم تتداولها ايدي الطلاب ولا انتشر فضلها العجب العجاب فقيض الله اطبعها
 وانتشاره بها كلام من الفاضل الاجل الشيخ أحمد الحلبي والمكرم المكمل
 الشيخ طايه عبد الوهاب بلغهما الله آمناهما وختم بالامحالات أعمالهما وحال
 الدهن القادر في تصحيح ما حرفة انا مع القامر وساعده العمل على تحصيل هذا
 الا-س بعدما كان ومثل فبرزت رافلة في أحسن الحال مشيرة لطلابها بالاقبال
 على عمل قير ان تقيه بقدرها فتريد في مهرها وكان ذلك بالطبعة الوهية الهية
 أوائل جمادى الثانية من عام ١٢٩٢ اثنى وتسعين بعنة الالف والمائتين
 من هجرة سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وشرف وكرم
 آمين

فأذاك اختصرت اعادته
 في هذا الموضع من المقدمة
 والحمد لله على احسانه وقد
 آتيت على ما أردت ابراده
 في شرح هذه المقدمة والله
 سبحانه وتعالى الخور والمثمة
 ذاباه أسأل أن يعمل ذلك لوجهه
 المكرم خالصا مصر وفا
 وعلى النفع به موقوفا وأن
 يعفوني عن خطيئتي يوم الدين
 وأن يدعاني برحمته في عباده
 الصالحين عنه وكرمه آمين
 والصلوة والسلام على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه
 آمين والحمد لله رب
 العالمين